

مقولة الحدث الدلالية في التفكير اللغوي

بحث في الأسس الدلالية للبنى النحوية

تأليف

شكري السمدي

مقولة الحدث الدلالية

في التفكير اللغوي

بحث في الأسس الدلالية للبنى النحوية

تأليف

شكري السعدي

تقديم

أ. د. عز الدين المجدوب

دار الكتاب الجديد المتحدة

مقولة الحدث الدلالية في التفكير اللفوي: بحث في الأسس الدلالية للبنى النحوية
تأليف: شكري السعدي

© دار الكتاب الجديد المتحدة 2013
جميع الحقوق محفوظة للناشر بالتعاقد مع المؤلف

الطبعة الأولى
حزيران/يونيو 2013

موضوع الكتاب لسانيات، فلسفة اللغة
تصميم الغلاف دار الكتاب الجديد المتحدة
الحجم 17 × 24 سم
التجليد برش مع رده

إلى رُوحيّ والدي محمد وأخي عزالدين

ردمك ISBN 978-9959-29-555-2
(دار الكتب الوطنية/بنغازي - ليبيا)

رقم الإيداع المحلي 2010/372

دار الكتاب الجديد المتحدة
الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس،
هاتف + 961 1 75 03 04 + خليوي 961 3 93 39 89
+ 961 1 75 03 05 فاكس + 961 1 75 03 07
ص.ب. 14/6703 بيروت - لبنان
بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb
الموقع الإلكتروني www.oeabooks.com

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopyings, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

جميع الحقوق محفوظة للدار، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

توزيع حصري في العالم ما عدا ليبيا دار المدر الإسلامي
الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس
هاتف + 961 1 75 03 04 /بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb

توزيع داخل ليبيا شركة دار أوبا لاستيراد الكتب والمراجع العلمية
زاوية الدهماني، شارع أبي داود، بجانب سوق المهاري، طرابلس - ليبيا
هاتف وفاكس + 218 21 34 07 013 + 218 91 21 45 463 نقال
بريد إلكتروني oeabooks@yahoo.com

شكر خاص

للأستاذ المشرف عزالدين المجدوب
والأستاذين عبد القادر المهيري وشكري المبخوت

أهم الاختصارات والرموز

N / اس	اسم / nom
ب	باب
ح / P	محمول / prédicat
را / Cop	رابطة / copule
ص / A	صفة / adjectif
عم .	عمود
ف	فصل
م اسم / SN	مركب اسمي / syntagme nominal
مد .	مدخل
م . ن .	المرجع نفسه
و / S	موضوع / sujet
E. B.	<i>Encyclopædia Britannica</i>
E. U.	<i>Encyclopædia Universalis</i>
V	verbe/verb
[...]	المعقفان داخل الشاهد: زيادة توضيحية من عندنا.
§	فقرة
*	عبارة لاحقة

تقديم

لقد تأسست اللسانيات في مرحلتها البنيوية إلى حدود 1960 على نقد التفكير اللغوي القديم وتجريحه وإبراز نقائصه وأخطائه. وكان من أهم ما نقدته به اعتماده على مقولات لغوية خاصة باللسان الإغريقي واعتمادها لوضع أنحاء الألسنة الأوروبية اللاتينية والألسنة الأوروبية الحديثة بل تعميمها على الألسنة الأمريكية والإفريقية والآسيوية. وقد أدى هذا المنطلق إلى تشويه وصف كثير من مظاهر هذه الألسنة وإخضاعها لمقولات لغوية غريبة عنها وغير موفية بوصف بنيتها. وقد أرجع أعلام اللسانيين هذه الأخطاء إلى اعتماد مقاييس دلالية في الوصف اللغوي، فوضعوا جملة من المبادئ المنهجية التي تمكن من احترام بنية الألسنة البشرية أهمها الإقرار بأن كل لسان يتميز بعدد مخصوص من الوحدات الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية يختلف عددها وكيفية تنظيمها والقواعد المتحكمة في ائتلافها وتوزيعها من لسان إلى آخر. وهي قيود لا يمكن التكهن بها مسبقاً وبصفة ما قبلية ولا تدرك إلا من داخل كل بنية بالاعتماد على الخصائص اللفظية والشكلية لكل لغة، وصار عنوانُ هذا التمشي الحذرَ المنهجي من المعنى. لم يكن هذا التمشي يرفض دراسة المعنى ولكنه كان يقر بأن دراسته هي نقطة الضعف في الدراسة اللغوية وهي موطن المزالق وأن الأسلم الاتكاء على اللفظ وعلى ما يسميه النحاة العرب الدلالة الصناعية لدراسة المعنى اللغوي. وكان من لوازم هذا الأصل المنهجي القولُ باستقلال البنية اللغوية عن الفكر والتسليم بالطبيعة الخلافية للوحدات اللغوية وانفصال مستويات الوصف اللغوي بعضها عن بعض (الصوت والصرف والإعراب والمعجم). لقد حققت هذه الفرضيات نجاحات حقيقية لعلم اللسانيات في المرحلة البنيوية حتى عدَّ بعضهم العلم الرائد الذي ينبغي أن تحتذيه بقية العلوم الإنسانية. ولكن هذا البرنامج من

البحوث بين حدوده ورجع الاهتمام بالمعنى والدلالة إلى صدارة اهتمام اللسانيين منذ 1960، بل حصل انقلاب معرفي أصبح فيه بعض الباحثين يتنكبون ما سلم به البنيويون وينطلقون من المعنى إلى اللفظ حسب ضوابط وإجراءات دقيقة لا ترجع إلى أخطاء التفكير اللغوي الأوروبي القديم وإنما تؤسس لدراسة موضوعية للبنية الدلالية للألسنة البشرية، وتفتح آفاقاً واسعة من البحث في الصرف والنحو والمعجم الذي يشهد في بداية هذه الألفية الثالثة طفرة غير مسبقة على الصعيد العالمي.

لقد كان يصعب الإحاطة بأسباب هذا الانقلاب المعرفي وضبط منحنيات مساره لتعدد روافده وتنوع الاختصاصات المعرفية التي هيأت له وتوزع مظان هذه المعرفة بين ألسنة أوروبية مختلفة في فترات تاريخية شاسعة تبدأ بأرسطو وتمر بنحاة بور رويال وتعرج على الفلسفة التحليلية وفلسفة اللغة العادية وتتابع هجرة المفاهيم الدلالية من الحوض الفلسفي وكيفية دخولها إلى حوض الدراسة النحوية واللسانية عند برينو وتانيار وهاليداي وصولاً إلى لاينز ولانغاكرك. ولعل هذه الصعوبة تتضاعف بالنسبة إلى الباحث العربي لما يقتضيه الإلمام بهذه المدونات من مهارات وألسنة أجنبية ومدونات ومصادر لم يكتسبها في مراحل تكوينه الأساسي وإنما يعول فيها على صبره وقدرته على التعلم بالبحث.

لعل هذه الصعوبات التي ذكرت تنبئ بقيمة هذا البحث الذي استغرق ثمانية أعوام متصلة منذ أن كان فكرة تلح على صاحبها إلحاحاً وخرج منه بصورة دقيقة لم يسبقه إليها أحد فيما أعلم عن جذور مقولة دلالية أساسية هي مفهوم الحدث منذ أرسطو إلى لانغاكرك، وبيّن منعرجات الانقلاب المعرفي الذي أشرنا إليه، وعرض ضوابطه الإجرائية عرضاً يجعل كل باحث أياً كان مبلغ تقدمه محتاجاً إلى هذا العمل ومستفيداً منه. ولو لم يكن في هذا العمل غير الذي ذكرت لقد كان ذلك مما يحتاج إليه.

غير أنه لم يكتف بذلك وإنما سعى إلى تنزيل مقولة الحدث منزلتها بين المقولات الدلالية التي اعتبرها أساسية وحدد لاستقصاء هذه المقولات إطاراً هو الإطار المعروف بالحس المشترك أو الواقعية الساذجة، فضبط العلاقات الممكنة بين مقولات الحدث والذات والزمان والمكان وحاول الاستدلال على أهمية

مقولة الحدث باعتبارها أساساً دلاليّاً للبنى النحوية. ثم تناول صلة المقولات الدلالية الأساسية بأقسام الكلام، وانتهى إلى ضرورة تجاوز مقولتي الذات والحدث في التعريف الدلالي لأقسام الكلام واستبدالهما بمقولتي الحدث والثبوت باعتبارهما المكونين "الزمانيين" الذريين لمقولتي الذات والحدث الدلاليّتين ولمقولتي الاسم والفعل النحويتين على حدّ سواء. وقد أعاد في هذا الصدد اكتشاف إضافة الجرجاني في دلائله على نحو غير مسبق. فربط بين مقولتي الحدث والثبوت عند الجرجاني ومقولتي الزمان والآن عند أرسطو ومفهومي الإدراك الإجمالي والإدراك التعاقبي عند لانغاكرك، ومفهومي الحركية والسكونية عند بعض اللسانيين المحدثين بما يبين كلية هذه الثنائية في التفكير اللغوي ووحدة التصور الذي تستند إليه رغم اختلاف المصطلحات التي يشار بها إليها والسياقات التاريخية والمعرفية التي ظهرت فيها. ثم طبق هذا الاتجاه في البحث على نظام العربية وعرض تجليات مقولة الحدث في مختلف المستويات النحوية ولا سيما المستوى الصرفي الاشتقاقي.

إن هذا العمل عمل متميز بكل المقاييس يفتح للباحثين العرب آفاقاً حقيقية لتطوير الدراسة المعجمية والصرفية وقد اشتمل على حصيلة في دراسة المستوى الصرفي يمكن الاعتماد عليها لتطوير تدريس العربية في كل مستويات التعليم. ولم تكن جودة أسلوبه وحسن صياغته أقل محاسنه.

أ. د. عز الدين المجدوب

جامعة القصيم

23 ذو القعدة 1432

الموافق لـ 21 أكتوبر 2011

المقدمة

«... فاعلموا - وَفَقَّكُمْ اللَّهُ - أن جوامعَ الكَلِم من عالم الحروف ثلاثة : ذات غنية قائمة بنفسها ؛ وذات فقيرة إلى هذه الغنية غير قائمة بنفسها ولكن يرجع منها إلى الذات الغنية وصفٌ تتصف به يطلبها بذاته، فإنه ليس من ذاتها إلا بمصاحبة هذه الذات لها، فقد صح أيضاً من وجه الفقر للذات الغنية القائمة بنفسها كما صح للأخرى ؛ وذات ثالثة رابطة بين ذاتين غنيتين أو ذاتين فقيرتين أو ذات فقيرة وذات غنية. وهذه الذات الرابطة فقيرة لوجود هاتين الذاتين ولا بد، فقد قام الفقر والحاجة بجميع الذوات من حيث افتقار بعضها إلى بعض وإن اختلفت الوجوه حتى لا يصحُّ الغنى على الإطلاق إلا لله تعالى الغنيّ الحميد من حيث ذاته. فلنُسَمِّ الغنية 'ذاتاً' والذات الفقيرة 'حدثاً' والذات الثالثة 'رابطة'، فنقول: الكَلِم محصور في ثلاث حقائق: ذات وحدثٍ ورابطةٍ وهذه الثلاثة جوامع الكلم، فيدخل تحت جنس 'الذات' أنواعٌ كثيرة من الذوات، وكذلك تحت جنس كلمة 'الحدث' و'الرابط'، ولا نحتاج إلى تفصيل هذه الأنواع ومساقتها في هذا الكتاب وقد اتسع القول في هذه الأنواع في تفسير القرآن لنا. وإن شئت أن تقيس على ما ذكرناه فانظر في كلام النحويين وتقسيمهم الكلم وفي الاسم والفعل والحرف، وكذلك المنطقيين. فالاسم عندهم هو الذات عندنا والفعل عندهم هو الحدث عندنا والحرف عندهم هو الرابطة عندنا. وبعض الأحداث عندهم بل كلها أسماء كـ'القيام' و'القعود' و'الضرب'، وجعلوا الفعل كل كلمة مقيدة بزمان معين. ونحن إنما قصدنا بالكلمات الجري على الحقائق بما هي عليه: فجعلنا 'القيام' و'قام' و'يقوم' و'قُم' حدثاً وفصلنا بينهم بالزمان المبهم والمعين. وقد تفتن لذلك الزَّجَاجي فقال: "... والحدث الذي هو القيام مثلاً هو المصدر - يريد هو الذي صدر من المُحْدَث - وهو اسم الفعل"، يريد أن 'القيام' هذه الكلمة اسمٌ لهذه الحركة المخصوصة من هذا المتحرِّك الذي بها سُمِّي قائماً، فتلك الهيئة هي التي سميت 'قياماً' بالنظر إلى حال وجودها، و'قام' بالنظر إلى حال انقضائها وعدمها، و'يقوم' و'قُم' بالنظر إلى توهم وقوعها، ولا توجد أبداً

إلا في متحرك، فهي غير قائمة بنفسها. ثم قال: "... والفعل - يريد لفظة 'قام' و'يقوم' لا نفس الفعل الصادر من المتحرك قائماً مثلاً -، مشتق منه - الهاء تعود على لفظة اسم الفعل الذي هو القيام - مأخوذة"، يعني 'قام' و'يقوم' من 'القيام' لأن النكرة عنده قبل المعرفة، والمبهم نكرة والمختص معرفة؛ و'القيام' مجهول الزمان و'قام' مختص الزمان ولو دخلت عليه 'أن' و'يقوم' مختص الزمان ولو دخلت عليه 'لم'...

(ابن عربي، الفتوحات المكية، I، 86)

رأينا أن نصدرَ مقدمتنا، خلافاً لما جرت به العادة في مقدمات البحوث، بنص للشيخ الأكبر نتخذه مطية لبيان خطر مقولة الحدث في المبحث الدلالي. ذلك أننا نجد في هذا النص القديم صدى لكثير من القضايا المعاصرة التي يطرحها علم دلالة الحدث، وهو ما يخولنا إنطاقه بما يعقد الصلة بينه وبين ما يثيره المبحث الدلالي الحديث في هذا الباب.

فقد وردت مقولة الحدث في كلام ابن عربي ملازمة لمقولتين أخريين هما الذات والرابطة، وقد عد الشيخ الأعظم هذه المقولات الثلاث جوامع للكلم فيها تنحصر حقائقه، فهي مقولات أساسية محصورة العدد، وكل واحدة منها جنس تقع تحته أنواع كثيرة.

ومن البين أن المقولات المذكورة مقولات وجودية (أو أنطولوجية) تتعلق بـ"الحقائق بما هي عليه"، وأنها تناسب في المستوى اللغوي انقسام القضية عند أرسطو إلى محمول وموضوع ورابطة. غير أنه من الظاهر أيضاً أن المنزلة الأنطولوجية للذات والحدث تختلف عن المنزلة الأنطولوجية للرابطة، فالنوعان لا يقعان في دائرة واحدة من الدلالة ولا يعبران عن جنس واحد من المعنى. ذلك أن الذات والحدث من المقولات التي لها ما يوافقها في الحقائق الخارجية، وأن دلالة الرابطة لا تجاوز الحقيقة الذهنية. والفرق بين النوعين في المستوى اللغوي أن الذات والحدث يصلحان لأن يكونا مادة للقضية ومضموناً لها، أما الرابطة فجزء من صورتها؛ وهو وجه آخر من الفرق بين المعاني الاسمية والمعاني الحرفية في التراث الأصولي (اطلب ص 241؛ و 247-249؛ و 344 وما بعدها)؛ ومن الفرق بين دلالة الكلمات المملوءة والكلمات الفارغة عند تانيار (Cf. Tesnière, 1959/1976, 53).

فإذا غضضنا الطرف عن المعاني الحرفية وقصرناه على المعاني الاسمية انحصر مجال الكلام في مقولتي الذات والحدث، وقد عرفهما الشيخ الأكبر تعريفاً لا يخرج عن إطار التفكير الأرسطي على أساس الغنى والفقر أو القيام بالذات والقيام بالغير. ولهذا التصور الذي ساد التفكير المنطقي والنحوي القديم العربي والغربي نظير في التفكير اللغوي الحديث يتجلى على وجه الخصوص في مشروع سترافوسن في كتاب الأفراد الذي سعى فيه إلى دراسة بُنية رسمنا التصوري schème conceptuel من خلال كلامنا العادي، وانتهى إلى القول بأولية الذوات المكانية (الذوات المتمثلة خصوصاً في الأشياء المادية والأشخاص) على الذوات الزمانية (الأحداث بأنواعها)، وتوقف الثانية في عملية التعريف والتشخيص على الأولى. وليست هذه الطريقة في تصور العلاقة بين الذات والحدث إلا واحدة من بين طرائق أخرى ممكنة (اطلب ص 149 وما بعدها).

وفي نص ابن عربي ربط واضح بين المقولات الأنطولوجية التي اعتبرها جوامع الكلم وحقائقه وبين ما يناسبها من مقولات تنتسب إلى فنون أخرى ذكر منها المؤلف النحو والمنطق بما يبين تعدد الصناعات التي تدخل على نحو من الأنحاء في تناول المسألة التي جعلناها موضوعاً لبحثنا.

وفي هذا النص أيضاً تصريح بعدم التوازي بين المقولات الدلالية (أو الأنطولوجية) والمقولات النحوية، وبأن المقولة الدلالية الواحدة قد تتجسم في مقولات نحوية مختلفة، وبأن الارتباط الوضعي والأصلي والأولي بين بعض المقولات الدلالية وبعض البنى النحوية لا يمنع من خروج المقولة الدلالية عن موازاة المقولة النحوية الموضوعة لها في الأصل، فالحدث الذي يُعبّر عنه بالفعل قد يعبر عنه أيضاً بالاسم على نحو ثانوي. ولهذا الخروج دلالات نستقصي القول فيها عند الكلام على تفاعل الدلالات الأصلية المرتبطة بالبنية النحوية والدلالات التي هي عبارة عن محتوى تصوري خام (اطلب ص 277-283).

فهذه القضايا التي يثيرها نص الشيخ الأعظم تقوم دليلاً على أهمية مقولة الحدث في المبحث الدلالي، وتمثل جانباً من المسائل التي نتناولها في هذا البحث تقودنا في ذلك جملة من "الحدوس" التي نروم توضيحها أو "الفرضيات" التي نسعى إلى الاستدلال على صحتها، وهي حدوس وفرضيات نجملها فيما يلي:

- إن المستوى الدلالي يتألف من مقولات يختلف عددها بحسب المستوى الذي تُرصد فيه إذ يقل هذا العدد كلما أوغلنا في التجريد وطلبنا المُكوّنات الدنيا البسيطة، ويزيد كلما كانت هذه المقولات مركبة. وقد اخترنا في تحديدنا لما اعتبرناه مقولات دلالية أساسية مستوى "معقولا" لا يوغل في التجريد ولا يخالف التصورات الواقعة في دائرة ما يُسمّى بميتافيزيقا الاستعمال اليومي والواقعية الساذجة والحس المشترك، ولا يعارض ما استقر في كثير من الأعمال الدلالية القديمة والحديثة، فكانت المقولات الدلالية الأساسية في تصورنا مؤلفة من عناصر الذات والحدث والمكان والزمان.

- إن العلاقة بين هذه المقولات الأربع ولا سيما بين الذات والحدث محتملةٌ لصور متعددة (اطلب ص 149 وما بعدها)، لكن الصورة الأظهر في الألسنة البشرية هي الصورة التي تجعل مقولة الحدث مهيمنة على سائر المقولات وذلك باعتبار ميل الألسنة البشرية في الأغلب إلى التعبير عما هو حادث متجدد لا إلى تصوير ما هو ثابت مستقر. ومن ثم نفترض أن لمقولة الحدث حضوراً طاعياً في نحو الألسنة البشرية وأن لها تلبساً بمستويات النظام اللغوي الاشتقاقية والتصريفية والإعرابية والمعجمية، وأن العربية على وجه الخصوص "لغة حديثة" تميل إلى التعبير عن مقولة الحدث تعبيراً نظامياً بحيث تدخل هذه المقولة في التعريف الدلالي لأكثر البنى النحوية الواقعة في المستويات المختلفة المذكورة.

- إن مشاركة الهيئات والصفات الثابتة (وهي من الأحداث بالمعنى العام) للذوات في سمة الثبوت يدل على أن بين الذات والحدث من الوشائج والصلات ما يحملنا على دراسة العناصر "الزمانية"⁽¹⁾ البسيطة التي تدخل في تكوين هاتين المقولتين (نتبين لاحقاً أنها محصورة في عنصري الثبوت والحدوث) وهي عينها العناصر التي تجعل التقابل قائماً في صلب

(1) نستعمل لفظ 'الزمان' وما تصرف منه بين ظفرين للدلالة على معنى يشمل الآن وقسيمه الذي هو الزمان بالمعنى الخاص (أو الثبوت وقسيمه الذي هو الحدث) وذلك لتعذر الظفر بمصطلح يشمل القسيمين.

الأحداث بين الهيئات والصفات الثابتة وبين الأحداث الحركية (ونموذجها في العربية الأعمال).

- إن الثبوت والحدوث مقولتان دلالتان "زمانيتان" بسيطتان تدخلان في تكوين النسيج "الزماني" لمقولتي الذات والحدث، كما تدخلان بنسب متفاوتة في تكوين النسيج "الزماني" للبنى النحوية بحيث يحسن اعتمادهما في تعريف هذه البنى تعريفاً دلاليّاً.

وعلى هذا انتظم عملنا في أربعة أبواب طلبنا في أولها بيان حضور مقولة الحدث في فنون لغوية مختلفة بما يبين حظ المسألة من الدراسة وخطر مقولة الحدث في حال واحدة، وسعينا في الثاني إلى الاستدلال على أولية مقولة الحدث وتقدمها على سائر المقولات الدلالية. وقادنا البحث في العلاقة بين الذات والحدث إلى تناول الأسس "الزمانية" البسيطة التي يتألفان منها وقد حصرناها في مفهومي الثبوت والحدوث اللذين تناولناهما في الباب الثالث، وربطنا بينهما وبين دلالة الأبنية النحوية في مستويات اللغة المختلفة. وكان الباب الأخير من هذا العمل بمثابة قسم تطبيقي تتبعنا فيه تجلي مقولة الحدث ومقولتي الثبوت والحدوث البسيطتين في أبنية اشتقاقية شتى واختبرنا فيه صحة ما افترضناه.

وقد اتخذنا في كل هذا وجهة نظر دلالية تقوم على الانطلاق من المعنى إلى اللفظ، والعناية بالمفهوم دون إغفال لصور تحققه الصناعية. ونزلنا عملنا في فضاء علم الدلالة الأرحب، فاستعنا، على نحو متفاوت، بالمفاهيم والأدوات التي أتاحتها لنا "علوم دلالية" مختلفة هي النحو (العربي والغربي) واللسانيات والمنطق وفلسفة اللغة وعلم أصول الفقه وعلم الكلام.

ورجاؤنا أن نكون قد أسهمنا بهذا العمل في تحقيق أغراض معرفية لعل أقلها التعريف بمبحث دلالي دقيق لا تزال دائرة التأليف فيه تتسع عند الغربيين منذ ما يربو عن نصف قرن.

الباب الأول

مقولة الحدث في التفكير الدلالي

مدخل

نقصد في هذا الباب إلى استجلاء مظاهر من حضور مقولة الحدث الدلالية في التفكير اللغوي بما يبين تلبسها بفنون مختلفة من التفكير الدلالي الفلسفي والنحوي واللساني، وبما يمكن أن يعد استدلالاً غير مباشر على أوليتها وتقدمها على سائر المقولات الدلالية المقترنة بها والدائرة في فلكها، وبما يبرهن على أنها أهم الأسس الدلالية التي تقوم عليها البنى النحوية.

وقد اخترنا لتحقيق هذا الغرض النظر في نماذج من الأعمال المنتسبة إلى الفنون المذكورة، وكان أكثر اعتمادنا في انتقاء هذه النماذج على الآراء الواردة في الدراسات المختلفة. فقد وجهنا أغلب ما اطلعنا عليه من دراسات إلى ديفدسن وأرسطو وخلفه من المُحدثين، وحدّانا بعض آراء بارسنز على البحث عن مقولة الحدث في نحو بور رويال، وحفزنا بعض ما جاء عند غوسلان وفرنسوا إلى العناية بفرديناند برينو، وما ورد عند لاينز من تمييز بين ثلاث درجات من الذوات إلى الاهتمام بسترأوسن. أما اهتمامنا بتانيار وهاليداي فكان من باب السعي إلى الاستدلال على حضور مقولة الحدث في أعمال لسانية "تقليدية" قد توحى النعوت المتعلقة بها ('البنوية' و'الوظيفية') بأنها اتجاهات محافظة متشددة في نزعتها "اللفظية"، وهو ما نقف على بطلانه بتبين أن

الاتجاهات المسماة بنيوية ووظيفية لا تتساوى في درجة اعتبارها لقطبي اللفظ والمعنى، وبمعرفة أن بعضها يحل المعنى منزلة خاصة تتيح الوقوف على خطر مقولة الحدث الدلالية.

وقد سعينا إلى تنويع نماذج الأعمال التي نقدمها، فهي أعمال نشأت في أحواض معرفية مختلفة داخل الثقافة الغربية وكتبت باللسنة متباينة، وهي تمتد على عصور ومراحل متباعدة من التفكير اللغوي فضلاً عن انتسابها إلى فنون دلالية شتى.

الفصل الأول

في الفنون المتناولة لموضوع الحدث

I - بداية التصنيف في الموضوع في الأدبيات الحديثة

بين الفيلسوف والمنطقي الأمريكي بارسنز Parsons تطور الاهتمام بمبحث الحدث في الأدبيات الغربية بقوله: «لقد سعى عدة فلاسفة ولسانيين إلى بيان المعايير التي من شأنها أن تتيح لنا تبويب الأحداث... وكان غيلبرت رايل Gilbert Ryle (1949)⁽¹⁾ أول من سبق إلى تصنيف الأحداث eventualities إلى حوادث⁽²⁾ وحدثانات processes وهيئات states؛ ثم انتهج نهجه أنتوني كني Anthony Kenny

(1) فيلسوف إنكليزي يُعَدُّ من أشهر أعلام الفلسفة التحليلية في مدرسة أكسفورد (Cf. «Ryle Gilbert» in *E.U.*) رغم أن بعض الباحثين يذهب إلى أنه «تابع عن كثب ظهور الفلسفة التحليلية وانتشارها دون انسياق وراءها وانقياد لها» (Rossi, 1993 a, 2506). وهو يتنسب إلى التيار المسمى بفلسفة اللغة العادية، ويُعَدُّ في الفلسفة التحليلية من بين اللغويين linguistes الذين ينتصرون للغة الطبيعية ويقولون بجواز إصلاح الاستعمال العادي للغة وتدارك ما فيها من نقائص خلافاً للصوريين formalistes الذين يرى بعضهم أن اللغة المبنية أي اللغة الصورية، هي التي تُعَبِّرُ، دون سواها، عن فِكرهم وتصوراتهم تعبيراً لا إبهام فيه ولا غموض (Cf. Jacques & Zaslowsky, 1997, XVIII, 79, a). والكتاب الذي أشار إليه بارسنز هو كتاب مفهوم الذهن *The Concept of Mind*. Barnes and Noble, London. 1949.

(2) نقابل المصطلح الأعجمي event/événement بمصطلح 'الحدث' عندما يُستعمل بالمعنى العام الذي يشمل ما يسمى في النحو العربي صفات ثابتة ويكون عندئذٍ مرادفاً للمصطلح العام eventuality/procès ونقابله بـ 'الحادث' عندما يستعمل للدلالة على نوع مخصوص من الأحداث فيقابل بذلك الهيئات (الصفات الثابتة والأحوال). وقد استعمل =

(1963)⁽³⁾ وعزا أصل هذا الرأي إلى أرسطو ولذلك يعرف هذا التصنيف بأنه تصنيف "أرسطي". وقد اقترح كني لتصنيف الأحداث اختبارات tests تركيبية ودلالية متنوعة... وكان زينو فندلر Zeno Vendler (1967)⁽⁴⁾ أشهر من ضرب

- = 'الحادث' في التراث للدلالة على ما يدل عليه 'الحدث'. جاء في شرح المفصل (I)، (89) قول ابن يعيش: «... وسمي الزمان والمكان ظروفاً لوقوع الحوادث فيهما».
- (3) وهو من فلاسفة مدرسة أكسفورد كذلك. وكتابه المشار إليه هو العمل والعاطفة والإرادة (اطلب 1963. *Action, Emotion and Will*, Routledge & Kegan Paul, London. 1963. عرضاً موجزاً لمذهبه في تصنيف الأحداث في François, 1989, 212 - 216; Gosselin & François, 1991, 35 - 37).
- (4) وذلك في كتابه الموسوم باللسانيات في الفلسفة، *Linguistics in Philosophy*. Ithaca, New York: Cornell University Press. 1967 وربما كان الفيلسوف الأمريكي فندلر أسبق من كني إلى تصنيف الأحداث، ذلك أن غوسلان وفرنسوا يذهبان إلى أن المقال الذي صَنَّف فيه فندلر الأحداث نشر بادئ ذي بدء سنة 1957 موسوماً بـ "الأزمة والصيغ الزمانية" Times and tenses ثم نشر ثانية سنة 1967 موسوماً بـ "الأفعال والأزمة" Verbs and times وهو الباب الرابع من مُصَنَّف فندلر (1967) وذلك بعد أن راجعه مؤلفه ونقَّحه (Cf. Gosselin & François, 1991, 37). ويؤيد هذا ما جاء في مقال كوزلوفسكا (Cf. Kozłowska, 1998 a, 102). حيث قالت في الهامش: «... تتعلق إحالاتنا بمقال فندلر "Verbs and times" الذي نشر سنة 1967 في الباب الرابع من مُصَنَّف *Linguistics in Philosophy* على أن المقال في صيغته الأولى ظهر سنة 1957 في المجلة الفلسفية *The Philosophical Review*. بل إن بعض الذين كتبوا في هذا الباب يحيلون على الصورة الأولى من المقال (Cf. Gabbay & Moravcsik, 1980, 61, & Krifka, 1998, 197). ومهما يكن من أمر فإنه يبدو جلياً أن أثر فندلر كان أعمق من أثر سائر من أُلِف في هذا الفن. فهو ينسب مع رايل وكني إلى خَلْف أرسطو (Cf. François, 1989, 209 & Kozłowska, 1998 a, 103). غير أن دراسته للحدث هي في عرف كثير من المؤلفين أشهر دراسة معتبرة في تصنيف الأحداث. فقد جاء في مقال كوزلوفسكا قولها: «نستهل دراسة الأصناف المظهرية *classes aspectuelles* بكتاب فندلر (1967) الذي صار بعدُ في عداد الكتب الأصول المعتمدة في هذا الفن. وإنما ابتدأنا به لِعِلَّتَيْن: أولاها أنه كتاب إِمَامٍّ إليه مَفْزَعٌ جميع من عُنِيَ بتحليل الأصناف المظهرية من المؤلفين وإن نَقَدُوا بعض مسائله؛ والثانية أنه مرجع ثري من قَبْلِ أن له امتداداً وصلات مختلفة» (م. ن.). وإلى هذا الرأي ذهب ديكلاي إذ قال: «لقد اقترح الفيلسوف زينو فندلر (1967)، الذي كان هو نفسه يستند إلى تأويل ما كتبه أرسطو، تصنيفاً دلاليّاً للأفعال. ولقد نُقِدَ هذا التصنيف نقداً شديداً... ومع ذلك فقد أخذ بعض اللسانيين المعنيين بمقولة المظهر النحوية ينطلقون من هذا التصنيف مجدداً على أنه بديهي» =

بسهام في هذا الأمر بعد كثي وهو الذي بسط آراءه وتوسع فيها. وقد نشأ منذ وقت قريب كثير من الجدل في هذه المفاهيم في الأدبيات اللسانية. ففي مُصنّف دوتي Dowty (1979)⁽⁵⁾ مثلاً توسّع مُحكم في هذه المعاني منصهر في خُطة بعيدة الشأو لها صلة بنظرية دلالية للغة الإنكليزية. أما باخ Bach (1981)⁽⁶⁾ وغيره فيناقشون هذه المقولات» (Parsons, 1990, 34)، ثم سرد المؤلف ما اعتبره عينة ممثلة لهذه الكتابات (م. ن.، 287، هـ 12)؛ وفيها زيادة على ما ذكر من المُصنّفين أعلام من أمثال موريلاتس Mourelatos (1981)⁽⁷⁾ وبينات Bennett (1981)⁽⁸⁾

= (1) Desclés, 2002 b, § 1، من نسخة إلكترونية حصلنا عليها قبل النشر) ولا تخرج شهادة الباحثين تني وبوستويوفسكي عن هذا الاعتبار (Cf. Tenny & Pustejovsky, 2000, 6-7).
(5) المقصود به كتاب معنى الكلمة ونحو مونتاغيو Dowty, David R., 1979. *Word Meaning and Montague Grammar*. Boston.: D. Reidel وقد نهج بارسنز في كتابه نهج دوتي إذ قال في التمهيد: «لقد نوقش استعمال الأدوار الدلالية في الأدبيات اللسانية كثيراً. وقد صُهرت هذه الأشياء هنا مجدداً في نطاق الحدث، كما أدمجت مواضيع صيغ الجعل والصيرورة بحيث تدين هذه الدراسة بالفضل أكثر ما تدين لِصنّف دوتي 1979. والحق أنني كنت في الكثير مما في هذا الكتاب عالة على دوتي حتى إنه يمكن اعتبار كتابي شرحاً مستفيضاً لكتابه؛ لقد قُدمت تحليلات كثيرة مضمنة في كتابي هذا على أنها تحسينات ممكنة لما اقترحه دوتي. وينبغي ألا تحجب هذه الحقيقة الأساس المشترك بين العاملين أو تبعية دراستي لعمله» (Parsons, 1990, xvii)؛ واطلب لمحة عن مؤلف دوتي هذا في François, 1989, 217؛ وعن أعماله اللاحقة لهذا الكتاب اطلب Kozłowska, 1998 a, 106.

(6) المقصود بذلك كتاب في الزمان والصيغ الزمانية والمظهر: رسالة في ميتافيزيقا الإنكليزية Bach, Emmon, 1981. "On Time, Tense, and Aspect: An Essay in English Metaphysics", in Peter. Cole ed., *Radical Pragmatics*. New York Academic Press. (اطلب لمحة عن هذا العمل في François, 1989, 209).

(7) وذلك في مقال له عنوانه "الحوادث والحدثات والهيئات" Mourelatos, Alexander P. D. 1978. "Events, processes, and states". *Linguistics and Philosophy*: 2.415-34. Reprinted 1981, in Tedeschi and Zaenen, *Tense and Aspect*, 191-212. (اطلب مزيداً من التفصيل عن هذا المقال في François, 1989, 209; Gosselin & François, 1991, 37; Kozłowska, 1998 a, 104; Desclés, 1991, 172-173).

(8) والمقصود بذلك مقاله الذي عنوانه: "في الصيغة الزمانية والمظهر: تحليل وحيد" Bennett, Michael, 1981. «On tense and aspect: One analysis», in Tedeschi and Zaenen, *Tense and Aspect*, 13-30.

وفلاتش Vlach (1981)⁽⁹⁾ وتايلور Taylor (1985)⁽¹⁰⁾. ويمكن أن نجعل بارسنز نفسه في نظام هؤلاء الأعلام. فقد كان لمؤلفه الذي نُشر سنة 1990 الأثر البين في دراسات من جاء بعده رغم ما تقدم من إقراره بأنه كان فيه تابعاً لدوتي وعالة عليه⁽¹¹⁾. وقد عالج فيه المصنّف مسائل شتى لها تعلق باللسانيات والفلسفة⁽¹²⁾.

II - الحدث مبحث مشترك بين فنون شتى

يجمل كلام بارسنز تطور التأليف في الموضوع بذكر أغلب الأعلام الذين ذاع صيتهم في هذا الباب والذين كانت تصانيفهم معتمد أكثر الدراسات اللاحقة من قبل أن كُتِبَهم هي البداية الفعلية للتصنيف في هذا المبحث في الدراسات الحديثة. ولكن كلام بارسنز وإن كان ذا منحى توثيقي ظاهر فهو لا يكشف بدقة عن مذاهب التصنيف في موضوع الحدث واتجاهاته الكبرى وعن الفنون التي ينتسب إليها المصنّفون والمشارب التي يصدرون عنها، فهو لم يزد عن أن وصفهم بأنهم فلاسفة ولسانيون. ويبدو أن غوسلان وفرنسوا كانا أدقّ منه في تحديد الصناعات التي لها مدخل في تناول مبحث الحدث فقد ذكرا في خاتمة مقالهما ما مفاده أن اهتمام فلاسفة اللغة والمناطق المعنيين بتحليل الألسنة الطبيعية وعلماء النفس العرفانيين اهتماماً مُطَرِّداً بتصنيف الأفعال وضروب الإسناد تصنيفاً مظهرياً وعاملياً، وهو عين المقصود بتصنيف الأحداث في مقالهما، هو

(9) في مقاله الموسوم بـ "دلالة صيغة التدرّج" Vlach, Frank, 1981, "The semantics of the progressive", in Tedeschi and Zaenen, *Tense and Aspect* (Syntax and Semantics, 14). New York City: Academic Press, 271-92.

(10) في كتابه الموسوم بـ طرائق الحصول: الأفعال والظروف والأحداث Taylor, Barry, 1985. *Modes of Occurrence: Verbs, Adverbs, and Events*. Oxford, Blackwell. حيث «يتعمق المؤلف في دراسة أثر الظروف adverbs وما جرى مجراها adverbiaux، مما يَدُلُّ على الهيئة والأداة، في دلالة الإسناد» (Gosselin & François, 1991, 78). (n. 56).

(11) اطلب Kozłowska, 1998 a, 108 لتقف على مدى إسهام بارسنز في علم دلالة الأحداث.

(12) جاء في التمهيد: «ترتبط الموضوعات في هذا الكتاب بطرق شتى بكتابات جَمَّة في اللسانيات والفلسفة جميعاً» (Parsons, 1990, xviii).

من الدلائل على أن هذا المبحث لم يعد وقفاً على اللسانيين وحدهم. وذهباً إلى أن «فرديناند برينو Ferdinand Brunot قد أصاب في ما رآه من أن فائدة تصنيف ضروب الإسناد تصنيفاً مظهرياً وعاملياً تكمن في بيان تضائيف بنية الفكر والنظام اللغوي. غير أنه لا يَسَعُ اللسانيين أن يؤسسوا هذا التضائيف إلا بمقابلة آرائهم بآراء الباحثين في الفنون المجاورة وهي فلسفة اللغة وعلم النفس العرفاني ومنطق الألسنة الطبيعية، ومبحث الذكاء الاصطناعي الذي ربما كان اليوم في عداد هذه الفنون»⁽¹³⁾ (Gosselin & François, 1991, 76).

ولئن كان في كلامهما ما يوحي بأن سائر الفنون الضاربة في مبحث الحدث بسهم أخذت تنازع اللسانيات فيما اختصت به، فإن ما ذكرناه لا يبين حظ كل صناعة من هذه الصناعات في دراسة الحدث ولا مدى إسهامها في جعله باباً مستقلاً من أبواب البحث في علم الدلالة. وهما لا يجانبان الصواب من الناحية التاريخية إذ يعتبران الحدث مبحثاً لسانياً: فاللسانيات التي هي مَظَنَّةٌ لأن تكون وارثة الأنحاء التقليدية والفكر اللغوي القديم تبدو أحق الفنون المذكورة بأن تدَّعي لنفسها الاختصاص بمبحث الحدث لا سيما إذا كان الكلام على الحدث من جهة البُنى النحوية والمقولات اللغوية. ولا تكاد تخلو مباحث السنن النحوية العريقة والمدارس اللسانية على اختلاف مشاربها من الإشارة إلى مفهوم الحدث بصورة من الصور، ولذلك لم يقتصر الباحثون المحدثون في تأصيل فرضياتهم المتعلقة بالأحداث على الإحالة على أرسطو والأنحاء الغربية. فبارسنز مثلاً يستعين في تأصيل فرضيته بآراء النحوي الهندي بانيني Panini (اطلب Parsons, 1990, 4 وص 81 من هذا الكتاب)، والمُصَنِّفات في النحو واللسانيات زاخرة بالكلام على الحدث وإن جاء فيها هذا الكلام، في الغالب الأعم، عرضياً يتعلّق بلوازم الحدث كالزمان والمظهر ونوع الحدث Aktionsart والجهة واللزوم والتعدّي ولم يُقصد منه بيان مفهوم الحدث في نفسه بحيث يكون مفهوماً جامعاً لسائر المفاهيم المذكورة وناظماً لشتاتها وبحيث تكون هذه المفاهيم وما جرى

(13) اطلب رأياً قريباً من هذا عن تعدد الصناعات المتناولة لمبحث الحدث في (13) اطلب رأياً قريباً من هذا عن تعدد الصناعات المتناولة لمبحث الحدث في Gosselin, 1996, 41.

مجراها متعلقات به وتوابع له تسبح في فلكه. ويكفينا دلالة على أن المباحث اللغوية الصرف كانت المهد الذي احتضن دراسة الحدث الإشارة إلى مبحثي المظهر ونوع الحدث اللذين ظهرا بادئ ذي بدء في أنحاء الألسنة الصقلية ثم انتقلا منها إلى أنحاء السنة أخرى كثيرة (Cf. Kozłowska, 1998 a, 102 & Vet, 1980, 55).

ورغم أن الباحثين المذكورين يذهبون إلى أن الفضل في العودة إلى العناية بمبحث الحدث مشترك بين فلاسفة اللغة واللسانيين⁽¹⁴⁾ فإن المراجع التي بين أيدينا تكاد تجمع كلها على أن ظهور الحدث مبحثاً قائماً برأسه من مباحث علم الدلالة أمرٌ حاز فيه الفلاسفة قصب السبق ولا سيما فلاسفة العمل من اللغويين المنتسبين إلى مدرسة الفلسفة التحليلية الذين راجعوا أرسطو وتأولوا ما قال تأولاً جديداً.

ويبدو أن الآفاق المعرفية التي كانت تتحرك فيها الأنحاء الخاصة وبعض المدارس اللسانية لم تكن لتساعدّها على "اكتشاف" مبحث الحدث باعتباره مبحثاً مستقلاً. فطبيعة الأنحاء التقليدية، وهي أنحاء خاصة بالسنة معلومة، كانت تقتضي تقديم المباني على المعاني⁽¹⁵⁾، واختلاف مباني الألسنة لا يتيح للمشتغلين بالأنحاء الخاصة تعميم ما يتوصلون إليه من نتائج على نحو يجعل منها كليات لغوية. وعلى هذا ترى أن ما تعلق بالحدث من المفاهيم التي نشأت في أحضان النحو من قبيل المظهر ونوع الحدث مما لا يختلف في حقيقته عن

(14) جاء في مقالهما: «... ومما يجدر ذكره أن الفضل يرجع إلى فلاسفة اللغة (كني، فندلر...) من جهة وإلى اللسانيين العاملين في مجال نظرية العمليات القولية من جهة أخرى، في العناية بتصنيف أنواع الحدث مجدداً باعتبار هذا التصنيف مسألة لغوية قائمة بنفسها» (Gosselin & François, 1991, 77, n. 20).

(15) عرّف ابن يعيش النحو بكونه صناعة لفظية وذلك في معرض الكلام على مسألة جزئية فقال: «... وهو قول فاسد لأن ما ذكره وإن كان من جهة المعنى صحيحاً فإنه فاسد من جهة اللفظ، وكما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ، وذلك أن الظاهر والمضمّر ههنا غيران من جهة اللفظ، وهذه صناعة لفظية» (شرح المفصل، II، 30-31)؛ وجاء في حاشية الصبان قوله: «وأما الاستثناء المُفَرَّغُ فلأنَّ الفاعل اصطلاحاً هو ما بُعدَ 'إلا' وهو مذكور. وكون الأصل "ما قام أحدٌ إلا زيد" هو بالنظر إلى المعنى، ونظرُ النُّحاة إلى الألفاظ» (الحاشية، II، 63).

الأصناف المظهرية التي قال بها اللغويون من فلاسفة العمل⁽¹⁶⁾ لم يؤثر في الدراسات اللغوية المعنية بالحدث تأثير فلاسفة اللغة أنفسهم في هذه الدراسات.

أما اللسانيات في صورتَيْها البنيوية والوظيفية فلم يختلف حالها في هذا الباب عن حال النحو كثيراً رغم أنها جعلت من طلب الكليات اللغوية فارقاً من أهم الفوارق بينها وبين النحو التقليدي. وقد أقر غوسلان وفرنسوا بأن تناول النحوي التقليدي والمُعالجة اللسانية البنيوية لم يساعدا على تجلية مفهوم الحدث بحيث يصير مبحثاً مستقلاً بنفسه فظل هذا الموضوع يطفو حيناً ويختفي حيناً آخر دون أن تظهر له معالمُ قارة ثابتة. وبهذا فسّرنا "إخفاق" مشروع النحوي الفرنسي برينو الذي «... كان من الممكن أن تمهد آراؤه السبيل لوصفٍ مُطردٍ للواسمات المظهرية لولا أن مفهوم نوع العمل أو نوع الحدث قد اختفى أو كاد من الأنحاء الفرنسية فلم يكن يلوح إلا الفئنة بعد الفئنة... عند الخوض في مسائل مخصوصة. وكان هذا المفهوم في آن واحد ضحية السُّنة النحوية الدائرة على أقسام الكلام والبنيوية التي كان تصنيفُ الأشكال شغلها الشاغل» (Gosselin & François, 1991, 28). ويؤيدُ هذا ما نراه من نزعة المذهبين البنيوي والوظيفي إلى قصر دراسة اللغة في الغالب الأعم على الأشكال والأبنية من قِبَل أنها الجانب الملموس من اللغة، وباعتبارها مقياساً من مقاييس علمية البحث حتى صارت الدراسة الصورية عند أتباعهما مرادفة للدراسة العلمية بحيث لا تستحق الدراسة العلمية هذه الصفة إلا متى قامت على أسس شكلية خالصة. ولذلك أشفق البنيويون والوظيفيون من تناول المعنى وتهيبوا الانطلاق منه في دراسة اللغة فاعتبر بلومفيلد رأسُ المدرسة البنيوية التوزيعية أن «... تحرير المعاني وضبطها هو موضع الوهن في دراسة اللغة [...] وأن الأمر سيبقى على هذه الحال إلى أن تمضي معارف البشر شوطاً بعيداً تُجاوز به ما هي عليه الآن» (Bloomfield, 1933/1984, 140)، و«استخلص مُريدوه في تَشَدُّدٍ أن المدلولات اللغوية تمتنع من الدراسة العلمية وأن هذا الامتناع ملازم لها إلى الأبد وأن علم الدلالة ينبغي أن يُخْرَج من الوصف اللساني»

(16) اطلب Kozłowska, 1998 a, 102 حيث ترى المؤلفة أن مفهوم نوع الحدث Aktionsart المأخوذ من الأنحاء الصقلية ومفهوم الصنف المظهري الذي قال به فندلر عبارة عن مفهوم واحد.

(Mounin, 1972, 120). ورأى مارتينييه رأس المدرسة الوظيفية في فرنسا «أن كل ما يُعْتَد به في اللغة يوجد ممثلاً في هذا الشكل أو ذاك في كل موضع من مواضع دورة الكلام» (Martinet, 1970/1980, 3). وقد نهجت هذا النهج القائم على التقيد بصرامة المُعالجة الشكلية الدراساتُ البنيوية والوظيفية التي تناولت مسائل متعلقة بالحدث من قبيل المظهر والزمن. فلَيْلى المسعودي التي تقرر بانتسابها إلى المنهج الوظيفي (Cf. Messaoudi, 1985, 7) تذهب إلى أن «المقابلة بين الأفعال والأسماء تبدو عاكسة لطريقة في تقطيع العالم إلى أحداث وأشياء. وليس ههنا، في الحقيقة، مقياس تميّز الطائفتين لسانياً. فالمقياس هو في مُجَامعة⁽¹⁷⁾ الأفعال من ناحية لجهات المظهر والزمن والصيغة والبناء؛ ومجَامعة الأسماء من ناحية أخرى لجهات التعريف والتنكير والصيغ المفيدة للملك والاختصاص» (Op. cit., 33, n. 1). وهذا رأي سبق إليه بنفينيست عندما رأى أن تعريف الفعل على أساس دلالته على الحدث والزمان وتعريف الاسم على أساس دلالته على الأشياء وخلوه من الدلالة على الزمان ليس من الأمور المقبولة عند اللسانيين كما أن «المقابلة بين "الحدث" و"الشيء" objet لا يمكن أن تكون لها في اللسانيات أيُّ صلاحية كُلية أو مقياس ثابت بل لا يمكن أن يكون لها أي معنى واضح» (Benveniste, 1974/1995, I, 152).

ولئن كان هذا التقيد بالأشكال والظواهر الملموسة يفسّر بحرص اللسانيين على مراعاة المقتضيات العلمية التي من شأنها أن تخلص فهم من شوائب كل ما هو ذهني ونفساني ومنطقي فإن مسلكهم هذا قد حال بينهم وبين الضرب في الآفاق التي ارتادها فلاسفة اللغة. فهؤلاء لم يتقيدوا بالأشكال اللغوية، ولم يلتزموا الصرامة البنيوية بل سلكوا المسار المعاكس لمسار النحاة واللسانيين فانطلقوا من المعنى وتساءلوا عن كيفية ارتباط الأحداث باللغة⁽¹⁸⁾ وافترضوا في ذلك افتراضات كلية لا تختص بلسان دون لسان⁽¹⁹⁾ فكانت نظرياتهم الدلالية في

(17) المجَامعة compatibilité، جاء في شرح المفصل (II، 8) قول ابن يعيش: «قد تقدم قولنا إن حروف النداء لا تجامع ما فيه الألف واللام».

(18) ذكر بارسنز في توطئة كتابه أن «الغرض من هذا الكتاب إنشاء نظرية عامة متماسكة في كيفية تعلق الحوادث والهيئات باللغة» (Parsons, 1990, xvii).

(19) جاء في مُصَنَّف بارسنز قوله: «... ومن المواضيع الرئيسية في النظرية التي أبحث فيها =

اللغة الطبيعية مؤسسة على تصورات وجودية أنطولوجية تربط اللغة بما تحيل عليه في الخارج وكانت دراساتهم إحصائية مرجعية تفيض عن الجوانب اللسانية المحض. فقد جاء في معرض حديث كوزلوفسكا عن موريلاتس (1981) قولها: «وجملة القول إن [موريلاتس] يقترح توسيع مجال دراسة الأصناف المظهرية، أي إنه يقترح الانتقال من الإطار اللساني الصرف إلى الإطار الأنطولوجي. وسينحو بارسنز نحوه في هذا» (Kozłowska, 1998 a, 104). واستدلت (ص 108) على ما لتناول بارسنز من سمة أنطولوجية بقوله: «وترى النظرية التي نتناولها أنه توجد أشياء غير لغوية في العالم تناسب الوحدات اللغوية المصنفة فيما تقدم: ففي العالم حوادث وحدثانات وهيئات» (Parsons, 1990, 20).

وعلى فرضية وجود الأحداث المُشخَّصة المعيّنة من حيث هي أفراد متميزة و"ذوات" أساسية من الدرجة الأولى في اعتبار الموجودات أي من درجة الجثث⁽²⁰⁾ والأشياء المادية بنى الفيلسوف الأمريكي ديفدسن Davidson تصوره للأحداث (Cf. Davidson, 1980/1993, 245; Engel, in Davidson, 1980/1993, XV;). (Ricœur, 1990, 104). ويبدو أن تشخيص الحدث قد أصبح السمة الغالبة على التناول الإحصائي «فالتناول الإحصائي يسعى اليوم إلى تشخيص الأحداث (ومن ثم إلى تأسيس أنطولوجيا الأحداث)» (de Saussure, L., 1998, 20). وبهذا نفهم كيف أن ظهور مبحث الحدث باعتباره باباً مستقلاً في الكتابات الدلالية اللغوية

= أن مثل هذا التفسير المقدّر المتعلق بالحوادث (والهيئات) لا ينفك عن لسان من الألسنة الطبيعية» (Parsons, 1990, 3).

(20) نستعمل مصطلح 'الجثة' بمعنى الشيء المادي وذلك مقابل مصطلحات أعجمية متنوعة ولكنها مترادفة أو متقاربة الدلالة من قبيل *corps matériel* (اطلب Strawson, 1959/ 62, 1973) و *objet physique* (اطلب Davidson 1980/ 324 & Quine, 1960/1977, 233, 1993) و *objet matériel* (ديفدسن، م. ن.) و *material object* و *body* (اطلب Casati, 1995, 69) و *continuant* و *object* (م. ن.، 72 - 73) و *physical object* (اطلب Varzi, 1995, 80). ويفيد مصطلح الجثة في العربية هذا المعنى وقد استعمله كثير من النحاة منهم ابن جني (اللُّمَع، 28) والجرجاني (المقتصد، 289) وابن الأنباري (أسرار العربية، 84) والعُكْبَرِي (اللباب، 140، 141، 272) وابن يعيش (شرح المفصل، I، 89) وابن هشام (مغني اللبيب، 121، 401) وابن مالك وابن عقيل (شرح ابن عقيل، 133).

والفلسفية كان قد استند إلى تأسيس وجودي أنطولوجي. ولا يعني هذا أن دراسة الأحداث لا تستقيم إلا بافتراض تشخصها وكونها جواهر أو ذواتاً أساسية بل يكفي الدارس أن يفترض وجودها واستقلالها الذهنيين، في الأقل، وذلك بقطع النظر عن المنزلة الوجودية الأنطولوجية التي يُحلها فيها. ولذلك تذهب بعض الدراسات اللسانية "المحافظة" إلى تجريد الأحداث من بعدها الإحالي، فتستبعد دراستها من حيث هي موجودات خارجية وتقتصر النظر على دراستها باعتبارها معطيات لغوية و"أشياء" نحوية⁽²¹⁾.

أ - دور الاعتبار اللغوي في التفريق بين الفنون المتناولة لمبحث الحدث

تبدو دراسة الأحداث في ذاتها وبقطع النظر عن تمثيلها باللغة مطلباً من المطالب العزيزة التي قد تتعلق بها همة الفلاسفة والمناطق. وما الصور المنطقية التي يسندونها إلى جمل اللغة الطبيعية إلا مظهر من مظاهر سعيهم الحثيث إلى تجاوز ما يجدونه في اللغة الطبيعية من إبهام وغموض وما يهتمونها به من قصور عن تمثيل الواقع في حقيقته. غير أن حال الكتابات الفلسفية في الحدث يشهد بخلاف هذا المسعى إذ لا تكاد تبرا هذه الكتابات من "شوائب" اللغة. وهذا ما عبر بارسنز بقوله: «... وقد صيغ جميع ما أستعرضه من اختبارات بالنظر إلى تبويب الوحدات اللغوية لا بالنظر إلى الأحداث رغم أن بعضها يمكن أن يُحوّل إلى اختبارات مباشرة للأحداث» (Parsons, 1990, 34)، وبقوله: «إن الغرض من التصنيف لا يستبين أحياناً: فهل هو تبويب الأشياء في الكون أم تبويب وحدات لغوية؟ فإذا تعلق التصنيف بالوحدات اللغوية فإن ما يَبَوَّب منها هو الأفعال حيناً والمركبات الفعلية حيناً آخر وكذلك الجملة بكمالها حيناً ثالثاً. وما يعني في المقام الأول هو تصنيف الأشياء غير اللغوية أي الأحداث» (م. ن). فتصنيف الأحداث بمنأى عن اللغة يبدو متعذراً أو كالمتعذر إذ كانت «اللغة هي ترجماننا في ملاحظة الوقائع الحية التي هي قوام تجربتنا والتي يغلب علينا غبُنها

(21) وقد قامت أشغال الندوة التي نشرها تني وبوستيوفسكي على هذا الاعتبار فوسم الكتاب الذي ضم أعمالها بـ الأحداث باعتبارها أشياء نحوية؛ وجاء في مقال الناشرين التمهيدي قولهما: «... ولا بد من التنبيه على أننا نحيل على الأحداث باعتبارها أشياء ممثلة نحويّاً أو لغويّاً لا باعتبارها أشياء في العالم» (Cf. Tenny & Pustejovsky, 2000, 4).

وإغفالها بدون اللغة»⁽²²⁾، وإذ كان «من الغلط الفاحش الظنُّ بأننا، في حقيقة الأمر، نتصل بالواقع دون رِفد من اللغة» (Sapir, 1968/1991, 134).

وقد يفسر طغيان الاعتبار اللغوي في تناول الدراسات الفلسفية للحدث بما قام عليه مذهب الفلسفة التحليلية - ولا سيَّما تيارُ اللغة العادية المتفرعُ عنه - من اعتبار لمنزلة اللغة الطبيعية في المباحث الفلسفية، إذ «من الممكن أن نرى في الإقرار بدور اللغة الفاعل في الفلسفة المعيارَ الثاني من معايير تعريف هذه الحركة [التحليلية]. وتصلح هذه السمة بمفردها أحياناً لتعريف الفلسفة التحليلية باعتبارها "فلسفة لغوية" أو "تحليلاً لغوياً"» (Cf. Jacques & Zaslowsky, 1997, XVIII, 79, a). وإلى هذا التيار ينتسب عدد غير قليل ممن صنف في باب الحدث ومنهم ديفدسن الذي «يرى ما يراه فلاسفة أكسفورد من أضراب أوستن وستراوسن من أن تبين معاني العبارات في اللغة المتداولة يسوِّغ الوقوف على تميزات فلسفية وأنطولوجية ذات خطر» (Engel, in Davidson, 1980/1993, XVI).

ويبدو العامل اللغوي حاسماً في التفريق بين الصناعات التي تتناول معنى الحدث؛ وهو الأساس الذي نقيم عليه المقابلة بين ما نسميه بالكتابات "العلمية" وما نصطلح عليه بالأدبيات "اللغوية" في تناول الأحداث. فالضرب الأول يشمل الكتابات العلمية الخالصة في الرياضيات والفيزياء خاصة؛ ويضم الضرب الثاني جميع الكتابات التي تتناول الحدث في علاقته باللغة الطبيعية وفيه ندرج الكتابات الفلسفية والنحوية واللسانية.

ب - الحدث في الأدبيات "العلمية" غير الحدث في الأدبيات "اللغوية"

إن ما يمكن استنتاجه من إشارات بارسنز في بعض المواضع من كتابه هو أنه لا يعالج "الحدث" بالمفهوم الذي استقر في بعض العلوم الدقيقة كالفيزياء والرياضيات والمنطق الاستقرائي⁽²³⁾؛ وقد بيَّن اختلاف تناوله عن تناول من

(22) من كلام لأوستن Austin ورد في النقاش العام الذي اختُتمت به ندوة عن الفلسفة التحليلية انعقدت بروايومون بفرنسا Cahiers de Royaumont, *La philosophie analytique*, Paris: Les éditions de Minuit, 1990, p. 333.

(23) المنطق الاستقرائي inductive logic هو "فرع من المنطق تدرس فيه الاستدلالات الصحيحة بالنظر إلى درجة ما من الاحتمال" (Bannour, 1995, 97).

يسلك هذا النهج العلمي الدقيق بقوله: «إنني أستعمل مصطلح 'الحدث' event ويستعمله أيضاً غيري ممن يكتبون في الأدبيات الفلسفية. ولكن لم يلزم من ذلك التسليم بأننا نستعمل جميعاً تلك الكلمة على وجه واحد؟... فقد تكون الأحداث الفيزيائية على نحو ما تفهم في الفيزياء المعاصرة نوعاً مختلفاً تماماً عما أعالجه ههنا. ولن أتقصي هذه المسألة لأنني غير واثق من نتيجتها. بل أظن أن الأحداث في نظرية الكم⁽²⁴⁾ مثلاً ليست من جنس الأشياء التي هي من نحو ضَرْب زيد لعمره مثلاً رغم أن النوعين يمكن أن يرتبطا على نحو يثير الاهتمام. أما اختلاف "الأحداث" في نظرية الاحتمالات probability theory⁽²⁵⁾ والمنطق الاستقرائي عن الأحداث التي أتناولها فهو أمر أظهر وأشهر...» (Parsons, 1990, 147-148).

والظاهر من فصل "حدث" في الموسوعة الفلسفية الكونية أن مفهوم الحدث في الفيزياء يتسع ليشمل الذوات المكانية (أي الجثث والأشياء المادية) والذوات الزمانية (أي الأحداث بالمعنى المقصود في هذا العمل). ف«الحدث في الفيزياء يُتصور دوماً باعتباره نقطة من المكان - الزمان espace-temps أو باعتباره ما يحدث فيه» Elskens & Ladrière, 1998, 907 والمقصود بالمكان - الزمان في نظرية أينشتاين Einstein النسبية ما تألف من المكان بأبعاده الثلاثة التي هي الطول والعرض والعمق ومن الزمان باعتباره بُعداً رابعاً ف«إذا جمعت بين الزمان والمكان في تصور واحد أمكنك أن تولد منهما مفهوماً جديداً يطلق عليه اسم المكان - الزمان، وهو ذو أربعة أبعاد تؤلف متصلاً مكانياً - زمانياً يرمز إليه بأربعة متغيرات أعني: بالطول والعرض والعمق والزمان... وهذه الأبعاد ضرورية لتحديد كل ظاهرة طبيعية لأن الظاهرة الطبيعية لا تحدث في المكان وحده بل تحدث في المكان والزمان معاً» (صليبا، 1994، II، 413). ومما يُبيّن شمول مفهوم الحدث في الفيزياء للذوات المكانية والزمانية أن الفيلسوف والرياضي الإنكليزي وايتهايد Whitehead «يُعرّف الحدث بالنظر إلى التجربة: فهو...»

(24) نظرية الكم quantum theory نظرية تقوم على افتراض أن طاقة الكهَبَرَبَات في الإشعاع توجد على هيئة وحدات لا تقبل القسمة (Oxford Dic., 1989, p. 1023).

(25) عن استعمال مصطلح 'الحدث' événement في هذه النظرية اطلب Dugue, 1997

>العنصر المحسوس الأولي المتميز في الطبيعة...؛ والأحداث... هي قطع في حياة الطبيعة <⁽²⁶⁾ (Elskens, & Ladrière, 1998, 907).

غير أن وایتهد يحد مفهوم الحدث في مرحلة لاحقة من تفكيره بمتصورين أبسط منه: أولهما متصور الحصول الفعلي *occasion actuelle/actual occasion* الذي يقتضي التحديد المكاني - الزماني، ويساوي إجمالاً المقصود من مصطلح الذات الفعلية *actual entity* تقريباً، والمقصود بـ'الذوات الفعلية' الأشياء الحقيقية التي يتألف منها العالم؛ وثانيهما متصور المجموعة المترابطة *nexus* وهو عبارة عن جملة من الذوات الفعلية. ويُعرّف الحدث بكونه مجموعة من "الحُصُولات" الفعلية المترابطة فيما بينها على نحو معلوم (Cf. *Op. cit.* & Anderson, 2000, 1-2). وقد أشار راسل إلى أن صديقه وایتهد أقنعه بأن «متصور المادة هو بناء منطقي وهمي من هذا النوع غير الضروري»⁽²⁷⁾. ومعنى ذلك أن القطعة من المادة يمكن أن تُتناول على أنها نظام من الأحداث المترابطة في أجزاء مختلفة من مسترسل المكان - الزمان» (Russell, 1912/1985, 97).

ولما كان مطلبنا في هذا البحث أن ندرس ارتباط الأحداث باللغة والكيفية التي تعبر بها العربية خاصة عن هذا الضرب من "الموجودات" فإننا نُخرج تصور الحدث في علمي الاجتماع والتاريخ من مجال اهتمامنا ونُلحقه بالتصور "العلمي" لأنه، فيما يبدو، تصور لا حظ للغة فيه، خلافاً للدراسات اللسانية وأكثر الدراسات الفلسفية والمنطقية التي يجمع بينها، على نحو يتفاوت من دراسة إلى أخرى، المشغل اللغوي. غير أنه يجوز القول إن الاعتبار الحدية الساذجة التي يمكن أن تكون أساساً مشتركاً بين جميع الفنون المتناولة للموضوع، وهي الاعتبار الواقعة في دائرة الاستعمال العادي لمصطلح 'الحدث' لا تغيب عن تصور علمي الاجتماع والتاريخ. فالحدث يعرف في هذين

(26) ما بين هاتين العلامتين < > اقتباس من كلام وایتهد.

(27) يقصد من نوع المجموعات والأعداد التي كان راسل يعتبرها من قبيل الأشياء لا من قبيل المتصورات ثم تراجع عن ذلك (Cf. Russell, 1912/1985, 97 & Ricœur, 1997, XVI, a 907)؛ وفي قوله: "من هذا النوع غير الضروري" إشارة إلى مبدأ الاقتصاد الأنطولوجي المسمى بـ"موسى أوكام *Le rasoir d'Occam*" والقائل بأنه "يجب ألا تُكثّر الذوات أكثر من اللازم" (Cf. Russell, *ibid.* & Lyons, 1977/1980, 94-95).

الفنن بأنه «ما "يحدث" في زمان معلوم ومكان معين» (Bastide, 1997. IX, 130, a)، و«الحدث في اللغة العادية هو ما يقطع نسيج الحياة اليومية ويسترعي الانتباه. والمؤرخون والصّحفيّون يستعملون اللفظ في هذا المعنى...» (Kahn, 1998, 906). ولكن ما كل ما يحدث يُعد من "الأحداث": «فكل ما هو متكرر وكل ما هو رتيب وجميع ما يظهر فيه ببساطة أثرٌ للدوام ليس "حَدَثِيًّا"...» (م. ن). وظاهر أن هذا الاعتبار لا يخرج عن استعمال 'الحدث' في اللغة العادية المتداولة، وتخصيصه بما يطرأ ويقع بعد أن لم يكن دون ما يدوم ويستمر، وهو يخالف ما نعتمده للحدث من مفهوم عام يتناول الهيئات والصفات الثابتة المستقرة.

ويفرق باستيد بين الحدث والحادث accident والواقعة fait: فالجامع بين هذه المفاهيم الثلاثة عنده هو معنى الحدوث، لكن الحدث يختلف عن الحادث من قِبَل أن الحدث أمر يمكن التنبؤ به وأنه نتيجة واجبة لتسلسل من الأسباب والشروط السابقة؛ أما الحادث فهو محتمل ممكن الوجود. وتختلف الواقعة عن الحدث من جهة أنها «ليست معطى من معطيات التجربة ولكنها بناء يبنيه ذهن العالم. وهو بناء يقتلُ الحدث في نهاية الأمر من حيث ما له من التفرد والخصوصية والأمور غير المتوقعة ليجعل منه تعبيراً سطحيّاً عن الانتظام أي تعبيراً عن تكرار أعمق [من مجرد ذلك الحدث]» (Bastide, 1997, IX, 130, a).

الفصل الثاني

الحدث في الأعمال الفلسفية

تمهيد

لا يقل مبحث الحدث في الأعمال الفلسفية عراقية عنه في المباحث النحوية واللسانية. وقد أشار بارسنز إلى أن «الرأي القائل بأن الأفعال ينبغي أن تُقرن على نحو ما بالحوادث والهيئات، يوجد متفرقاً على مدى تاريخ الفلسفة. فأنت تصادفه مثلاً عند أفلاطون⁽¹⁾ كما أنه يلوح في منطق بور رويال (Parsons, «Port-Royal» 4, 1990). ونرى من جهة أخرى أن ظهور هذا المبحث ظهوراً مستقلاً في الكتابات الفلسفية الحديثة لم يَتَأَتَّ إلا بمراجعة أرسطو وتأويل ما قال تأويلاً جديداً (اطلب ص 42 وما بعدها).

وغرضنا في هذا الفصل أن نقف على مظاهر من التفكير الفلسفي في مقولة

(1) يستشهد بارسنز (Cf. Parsons, 1990, 282, n. 2) على ذلك بقول أفلاطون: «ثمة ضربان من العلامات الصوتية الدالة على الموجود... ويُسمَّى الضرب الأول أسماءً والضرب الثاني أفعالاً... وتسمى العلامة المتعلقة بالأعمال فعلاً... وتسمى العلامة الصوتية التي تَصْدُقُ على من يقوم بالأعمال المذكورة اسماً» (Plato, 366 B. C *Sophist*, in Harold North Fowler, Trans., *PLATO: Theaetetus and Sophist*. Cambridge: Harvard University Press, 1961. 261D-262 C, voir aussi Platon. ~ 366/1950, 261 e- 262 a, Cf. Parsons, 1990, 282, n.) كما يستشهد أيضاً (p. 127 & Plato. ~ 366. *Sophist*, 85) بما جاء في كتاب النحو العام والبرهاني *Grammaire générale et raisonnée* الذي وضعه علمان من أعلام بور رويال هما أرنو ولونسلو (Cf. Arnauld & Lancelot, 1660/) (1993, 62).

الحدث الدلالية من خلال أعمال ثلّة من الأعلام القدامى والمحدثين الذين عُذّت كتاباتهم مرجعاً في هذا الباب. وقد اخترنا أن نعرض بادئ ذي بدء لتراث أرسطو الذي كانت آراؤه أهم مرجع استلهم منه الفلاسفة المحدثون تصنيفاتهم للأحداث، وأن نشني بذكر أعمال طائفة من الفلاسفة الذين يجمع بينهم اهتمامهم بمقولة الحدث وانتماؤهم إلى تيار الفلسفة التحليلية الذي يتبوأ فيه التفكير في اللغة منزلة خاصة. ومن ثم قام هذا الفصل على تحقيق الأغراض التالية:

- الوقوف على حقيقة مفهوم الحدث عند أرسطو من خلال ثنائية الفعل والحركة.

- تبين الصورة التي تَقَبَّلَ بها الفلاسفة المحدثون - ولا سيما من اصطلاح على تسميتهم بِخَلْفِ أرسطو la lignée d'Aristote - ثنائية الفعل والحركة، والوقوف على ما اقترحوه من تصنيفات خاصة بهم.

- الوقوف على ما حصل في صلب تيار الفلسفة التحليلية من تطور في النظر إلى الأحداث وطرق معالجتها دلاليّاً وذلك من خلال قضيتين جوهريتين: 1 أُولَاهُما الانتقال من الخلط بين مفهومي الواقعة والحدث إلى القول باستقلالهما وهو ما يناسب في اللغة التفريق بين دلالة اللفظ الخاص (الحدث) ودلالة القضية (الواقعة)؛ 2 وثانيتها الانتقال من اعتبار الفعل دالّاً على الكلي العام المجرد إلى اعتباره دالّاً على الجزئي الخاص المشخص، وهو انتقال أفضى إلى اقتراح صورة منطقية جديدة تربط فيها دلالة الفعل بالحدث ربطاً واضحاً يقترب به التصور المنطقي مما هو شائع في التصورات النحوية واللسانية.

- الوقوف على منزلة مقولتي الذات والحدث في بنائنا الذهني ورسمنا التصوري من خلال السجال الذي قام بين سترافسن وديفدسن حول أولية كل واحدة من المقولتين المذكورتين وذلك في نطاق تصورات أنطولوجية لا تعدُّ الصلة باللغة الطبيعية وقضاياها الدلالية.

- تبين ما تتميز به المقاربة الصورية عن مقاربة فلسفة العمل.

I - تراث أرسطو

تشتمل المَدَوْنَةُ الأرسطية على نصوص كثيرة لها صلة بمفهوم الحدث وإن اختلفت معالم هذا المفهوم والمصطلحات التي يشار بها إليه باختلاف النص الذي يعالج فيه. فمن ذلك أن من المقولات الأرسطية - وهي ألفاظ تجمع ضروب ما يمكن أن يسند إلى الوجود ويقال على الجوهر الأول الفرد ويحمل على الموضوع - ما يشير إشارات صريحة إلى ضروب من الأحداث (بالمعنى العام الذي يشمل الهيئات والصفات الثابتة) وذلك نحو مقولات الفعل والانفعال والكيف والوضع والملك والإضافة (اطلب ص 134-136).

غير أنه من الجائز أيضاً تناوُل الحدث في حيز التصديق الذي هو إدراك النسبة وعندئذ «لا تُصنَّفُ المحمولات بحسب ما قد يكون لها من خصائص ذاتية متأصلة فيها ولكن يُنظرُ إليها في علاقتها بموضوع داخل القضية المُبرَّمة. ولو عبرنا عن ذلك بعبارات لسانية لقلنا إن المحمولات [= المسندات] لا تُصنَّفُ في المستوى المعجمي ولكنها تُصنَّفُ في مستوى إجرائها التركيبي، بل في مستوى إجرائها القولي énonciatif» (Gosselin & François, 1991, 65). وقد سعى غوسلان وفرنسوا وفق هذا التصور التركيبي القولي⁽²⁾ إلى «إعادة بناء النظام الشامل للمقولات [الحديثية] المستخرجة ولما بينها من علاقات» (م. ن.، 64) وذلك في المَدَوْنَةُ الأرسطية جميعها؛ إذ قد بدا لهما «من الممكن الظفر في مجموع أعمال أرسطو بتصنيف للأحداث أو، في الأقل، بتمييزات تصويرية دقيقة بين أصناف المحمولات، قابلة لأن تستخدم وفق منظور لساني» (م. ن.؛ وقد صرف الباحثان عنايتهما إلى التفريق في صلب المحمولات بين ما يدل منها على

(2) وهو نفس التصور الذي بنيا عليه مقالهما كما يدل على ذلك عنوانه: "تصنيف الأحداث:

من الأفعال إلى ضروب الإسناد" Les typologies des procès, des verbes aux prédictions؛ بل هو عين التصور الذي قام عليه أكثر من بحث من أعمال المائدة المستديرة التي يشتمل عليها الكتاب. ذلك أنه «بدا أن أنواع الأحداث لا تتوقف على السّمات المفهومية للوحدات المعجمية فحسب بل على بناء الفعل أيضاً» (Fuchs, 1991, 10)، وأن «الإقرار بهذا التضامن بين مختلف المقولات النحوية - وهو الأمر الذي يوافق اعتبار البناء التركيبي - يحث [اللسانيين] على عدم الاقتصار في عملهم على أصناف الأفعال وعلى أن يتعدوا ذلك، في الأقل، إلى أصناف الحمل والإسناد» (م. ن.).

خصائص واجبة (م. ن.، 68) وما يدل على خصائص ممكنة (م. ن.، 70)؛ وميزا داخل الخصائص الممكنة ما هو ثابت ومستقر مما هو عارض زائل (م. ن.، 70 - 71)؛ ونعياً على الدراسات الحديثة التي استخدمت مفاهيم أرسطو في دراسة الأحداثِ اقتصارها في قراءة المُدَوَّنَةِ الأرسطية على نوعين جزئيين من المحمولات الممكنة غير الثابتة وهما الفعل والحركة، وذلك خلافاً لما يَظُنُّ الباحثان أن أكثر جهود أرسطو قد انصرفت إليه وهو المحمولات الواجبة أو الممكنة الثابتة. فقد بدا لهما أن «أرسطو يقترح تصنيفاً للمحمولات من الصنف الثابت هو غاية في الدقة واللطافة، بينما تَصْرِفُ التحليلات المعاصرة أكثر اهتمامها إلى الأحداث الحركية مُقْصِيةً جميع الأحداث غير الحركية وجاعلة إياها تحت مقولة الهيئات états وهي، في الغالب الأعم، مقولة عامة ليس فيها تفريق وتمييز» (م. ن.، 72).

على أن واقع الكتابات الدلالية في هذا الباب قضى بأوليّة المقابلة بين الفعل والحركة وبعلوّ هاتين المقولتين وتفوقهما على سائر المقولات القريبة منهما في كتابات أرسطو المتصلة بموضوع الحدث حتى إن اكتشاف هذه الثنائية كان هو وحده باعث المُحدِّثين على تجديد النظر في المسألة وهو الذي جعل تراث أرسطو في هذا الغرض يشق طريقه إلى فلسفة اللغة التحليلية واللسانيات. ولذلك نقصر اهتمامنا، في المدونة الأرسطية، على النص الذي ألهم فلاسفة اللغة التحليليين المحدثين والذي انطلقوا منه ليقترحوا تصنيفات جديدة للأحداث.

أ - النص المؤسس لثنائية الفعل والحركة

يقول المعلم الأول في هذا النص: «... ولمّا لم يكن أيُّ عمل من الأعمال التي لها حدٌّ غايةً في نفسه بل كان جميعُها يجري إلى غايةٍ⁽³⁾، وكان حدثُ النحافة مثلاً ومختلِفُ أجزاء الجسم نفسها عندما تُنَحِّفُها في حركة على هذا

(3) في ترجمتي تريكو و"روس" Ross ما يقابل حرفياً عبارة "... متعلقاً بـ(ال)غاية" وفي ترجمة تريدينك Tredennick ما يقابل عبارة "... وسيلة إلى الغاية". والعبارة الثانية أقرب إلى بيان خاصية الحركة باعتبارها توسطاً بين القوة والفعل وانتقالاً منها إليه. ولا تبعد عنها العبارة التي اخترناها (أي: "يجري إلى غاية") في بيان ما للحركة من خاصية توسطة وانتقالية.

النحو، أي أن هذه الأفعال ليست ما يُقصد إليه من إيقاع الحركة، فإنه يلزم من ذلك أنك في جميع هذه الأحوال لا تظفر بعمل، أو في الأقل، بعمل تام لأنه ليس غايةً: فما العمل إلا الحركة التي تكون الغاية مستقرة⁽⁴⁾ immanente فيها، فأنت مثلاً تبصر وتكون قد أبصرت، وتفهم وتكون قد فهمت، وتُفكر وتكون قد فكرت في حال واحدة؛ غير أنه لا يمكنك أن تتعلم وتكون قد تعلمت، ولا أن تتعافى وتكون قد تعافيت، ولكن يمكنك أن تعيش في رغبة وتكون قد عشت في رغبة وأن تسعد وتكون قد سعدت. > وإلا لكان ينبغي أن ينقطع الحدثان في آنٍ ما كما ينقطع حدثان النحافة. بيد أنه لا ينقطع في حقيقة الأمر⁽⁵⁾: فأنت تعيش وتكون قد عشت. فهذه الحدثانات المختلفة ينبغي أن يُسمى بعضها حركاتٍ [kinêseis] وبعضها الآخر أفعالاً [enérgeiai]؛ ذلك أن كلَّ حركةٍ ناقصة: وهذا نحو النحافة والتعلم والمشي والبناء: فهذه حركاتٌ ولا جرم أنها ناقصة. فلا يمكن، في حقيقة الأمر، أن تمشي وتكون قد مشيت ولا أن تبني وتكون قد بنيت ولا أن تصير وتكون قد صرت > ولا أن تتحرك وتكون قد تحركت في حال واحدة؛ بل إن ما يُحرَّك هو خلاف ما قد حُرِّك، وما يتحرك هو غير ما قد تحرك⁽⁶⁾. وبضد ذلك فأنت تكون قد أبصرت وتبصر في حال واحدة وهذا أمر واحد، وأنت تفكر وتكون قد فكرت. وأنا أسمى مثلَ هذا الحدثانِ فعلاً [enérgeia] أما الآخر فأسميه حركة [kinêsis] (Aristote, *Métaph.*, Θ, 6, 1048 b,) (18-19, t. 2, p.501-502).

(4) في ترجمة روس ما يقابل عبارة "... الحركة التي تكون الغاية حاضرة فيها هي العمل"؛ وفي ترجمة تريدينك ما يقابل عبارة "... إنما العملُ الحدثانُ الذي يتضمن الغاية"؛ والمقصود بذلك الأحداث التي تكون فيها الحركة غاية في ذاتها، فالغاية كامنة في الحركة ومستقرة فيها كالرقص والغناء ولا تتعدها إلى شيء آخر غير الحركة ذاتها كالبناء الذي هو حركة غرضها البيت مثلاً.

(5) في ترجمة تريكو "وإلا أفلا ينبغي أن يكون ثمة توقف في آن ما مثلما هو شأن النحافة؟ والحقيقة أن ليس ثمة نقاط توقف..." وما أثبتناه بين هاتين العلامتين '>' مترجم عن تريدينك وروس.

(6) ما جاء بين هاتين العلامتين '>' منقول عن ترجمة روس إلى الإنكليزية. وفيه يتحدث أرسطو عن الحركة بمعناها العام لا عن الحركة في المكان فحسب خلافاً لما قد يتبادر إلى الذهن.

ب - دور مفهوم الحد في الفصل بين الفعل والحركة

فسر تريكو قول أرسطو: «... ولمّا لم يكن أيُّ عمل من الأعمال التي لها حدُّ غايةً في نفسه...» (م. ن.). بأن «جميع الأعمال التي لها حدُّ، هي وسائلٌ لا غاياتُ» Tricot, in Aristote, *ibid.*, p. 503, n. 1، والمقصود بذلك الأعمال التي يوقعها الفاعل متوسلاً بها إلى شيء آخر غير تلك الأعمال نفسها، فإذا بلغ ذلك الشيء كان وصوله إليه حدّاً يكتمل به العمل فلا يمكن للفاعل بعد ذلك أن يواصله. ولهذا يوصف هذا الضرب من الأعمال في الدراسات الحديثة بكونه مُوقَّتاً محدوداً *borné/bounded* أو يجري إلى غاية *télique/telic* فعمل البناء ليس غاية في نفسه بل هو وسيلة يتوسل بها الفاعل إلى شيء آخر غير ذلك العمل وهو البيت مثلاً؛ والسير ربما لم يكن غاية في ذاته بل وسيلةً إلى بلوغ المحطة فإذا بُني البيت وبلغت المحطة لم يكن من الممكن عادة أن يواصل البناء أو يُستمر في السير خلافاً لعملَي الرقص أو الإبصار مثلاً فكلاهما مقصودٌ في نفسه، وهما ليسا محدودين بغاية طبيعية إذ يمكن مواصلتهما نظرياً إلى ما لانهاية له على حد ما تقدم من كلام تريكو. ويسمي أرسطو الأعمال المُوقَّتة المحدودة حركاتٍ، وغير المُوقَّتة أفعالاً. والمقياسُ القائم على وجود الحد أو عدمه *bornage/boundedness* وجريانُ الحدث إلى غاية أو عدم جريانه إليها *télicité/telicity* هو من أهم ما احتفظ به اللسانيون وفلاسفة اللغة المحدثون من تفريق أرسطو بين الحركات والأفعال وهو من أظهر المقاييس التي بنوا عليها تصنيفهم للأحداث (اطلب ص 54 فيما يلي).

II - خَلَفُ أرسطو (رايل وكَنّي وفندلر)

أ - تقسيم خَلَفِ أرسطو للأحداث

انطلق رايل وكَنّي وفندلر (اطلب ص 23-26) من بعض نصوص أرسطو - ومن بينها ما اعتبرناه نصّاً مُؤسّساً لمبحث الحدث - فاستلهموها وقسموا في ضوءها الأحداث تقسيمات ثلاثية ورباعية. وكان رايل، من بين المُصنِّفين في غرض الحدث، أول من جدد النظر في التمييز الأرسطي بين الفعل والحركة

(Cf. François, 1989, 209)، وأول من سبق إلى تصنيف الأحداث إلى حوادث وحدثانات وهيئات، واتبعه في ذلك كني وفندلر اللذين تَمَيَّزَ تناولهما من الناحية المنهجية باستناده إلى جملة من الاختبارات اللغوية التركيبية والدلالية الصريحة⁽⁷⁾ وقد اشتهرت في الأدبيات الدائرة على موضوع الحدث المقابلة بين تقسيم كني الثلاثي وتقسيم فندلر الرباعي.

1 - تقسيم كني الثلاثي⁽⁸⁾

استند كني إلى ثنائية الفعل والحركة الأرسطية مستعملاً الاختبارات اللغوية المشار إليها فَمَيَّزَ بين الأفعال (أو المركبات الفعلية) الدالة على النشاط activity verbs (ويرادفه في أدبيات الحدث مصطلح الحَدَثَان process) وهو ما يناسب الفعل عند أرسطو، والأفعال الدالة على الإنجاز performance verbs وهو ما يناسب الحركة عنده، وزاد نوعاً ثالثاً استنتجه من بعض المواضع في نصوص أرسطو، وهو الأفعال الدالة على الهيئة state verbs (اطلب ص 138-140). فمن أمثلة أفعال النشاط: 'استمع' listen to، و'بكى' weep، و'ضحك' laugh، و'تحدث' talk، و'نعم' enjoy، وعاش live، وكلُّها أفعال تدل على أحداث من نوع الفعل بالمفهوم الأرسطي لأنها أحداث غير محدودة إذ يمكن الاستمرار فيها نظرياً إلى ما لانهاية له؛ ومن أمثلة أفعال الإنجاز (أو المركبات الفعلية الدالة على الإنجاز): 'اكتشف' discover، و'تعلم' learn، و'وجد' find، و'قتل' kill، و'بنى بيتاً' build a house، وهي أفعال تفيد أحداثاً شبيهة بالحركة عند أرسطو لأنها إذا بلغت غايتها تعذرت مواصلتها؛ ومن أمثلة أفعال الهيئة قولهم: 'عَرَفَ كيف...' know how، و'أحب' love، و'يعني' mean، و'وجد' exist، وهي أفعال تدل على هيئات ثابتة (في الإنكليزية على الأقل).

(7) اطلب إجمالاً لهذه الاختبارات في François, 1989, 212 - 219; Gosselin & François, 1991, 35 - 37; Parsons, 1990, 34-39; Kozłowska, 1998 a, 112-109.

(8) عن هذا التقسيم اطلب François, 1989, 212 - 216; Gosselin & François, 1991, 35-37.

2 - تقسيم فندلر الرباعي⁽⁹⁾

اقترح فندلر تقسيماً رباعياً قريباً من تقسيم كني الثلاثي، فقد أبقى على قسمي الهيئات والنشاط عند كني وفرّع أفعال الإنجازِ عنده إلى فرعين هما أفعال الأداء accomplishment verbs وأفعال الإتمام achievement verbs⁽¹⁰⁾ والفرق بين الفرعين أن مدلول أفعال الأداء هو أحداث تشبه أحداث النشاط في كونها ممتدة في الزمن وتختلف عنها في كونها محدودة مُوقَّعة تجري إلى غاية معلومة تنتهي عندها، وهي أشبه ما يكون بالحركة عند أرسطو. ومما يمكن أن يُمثَّل به على هذا الضرب من الأحداث قولك: "بنى بيتاً" construire une maison/build a house و"صنع كرسيّاً" fabriquer une chaise/make a chair و"رسم دائرة" tracer un cercle/draw a circle و"جری ميلاً" courir un mille/run a mile. أما أفعال الإتمام فمن خصائصها الدلالة على أحداث آنية لا تمتد، بل يكون وقت بدئها هو نفسه وقت انتهائها فهي بمثابة النقطة على خط الزمن. ومما يُمثَّل به عليها قولك: "فاز في السباق" gagner la course/win the race و"بلغ القمة" atteindre le sommet/reach the summit و"خَسِرَ" perdre / lose و"وَجَدَ" trouver/find و"تبيَّنَ" reconnaître/recognize وبهذا يظهرُ فسادُ ما ذهبَ إليه سميث من أنَّ «لأحداث الإتمام وأحداث الأداء مراحلَ من مبتدئها إلى منتهاها» (Smith, 1983, 481).

(9) عن هذا التقسيم اطلب Vendler, 1967, 98-107; Vet, 1980, 55 - 57; François, 1989, 214-219; Gosselin & François, 1991, 37; Kozłowska, 1998 a, 103-104; 109-112.

(10) نلاحظ أنه قد استعملت للإنجاز ولقسميه الفرعيين عند فندلر مصطلحات متقاربة في معناها اللغوي في الإنكليزية، وهو نفس ما نلاحظه من تقارب في مقابلاتها الفرنسية performance وaccomplissement وachèvement. وقد أشارت فوكس إلى أن هذه التسميات الفرنسية لا تبدو دوماً ترجمات صائبة للعبارات الإنكليزية الأصلية (Fuchs, 1991, 11, voir aussi Gosselin, 1996, 46, n. 19). وقد ينطبق هذا أيضاً على ما اقترحنه من مقابلات عربية، ومرد ذلك إلى تقارب المصطلحات الإنكليزية الأصلية في المعنى اللغوي. غير أن من الأعمال الفرنسية ما ترجم هذا الثالوث بمقابلات مختلفة من ذلك ترجمة performance بالحدث événement وترجمة accomplishment بالحدث الممتد événement en développement وترجمة achievement بالحدث الآني événement ponctuel (اطلب مثلاً Desclés, 1991, 173 & Kozłowska, 1998 a, 105).

ب - اختبارات التمييز بين أنواع الأحداث

لقد استند أرسطو في تفريقه بين الفعل والحركة إلى اختبار لغوي ضمني عُرفَ في أدبيات الحدث باسم اختبار الاستلزام *test d'implication* (اطلب مثلاً Parsons, 1990, 37 & Kozłowska, 1998 a, 111)، وهو الذي يُستنتجُ من قول المعلم الأول فيما تقدم: «فأنت مثلاً تبصر وتكون قد أبصرت، وتفهم وتكون قد فهمت، وتُفكر وتكون قد فكرت في حال واحدة. غير أنه لا يمكنك أن تتعلم وتكون قد تعلمت، ولا أن تتعافى وتكون قد تعافيت. ولكن يمكنك أن تعيش في رَغَدٍ وتكون قد عشت في رَغَد، وأن تُسَعِدَ وتكون قد سَعِدْتَ». ذلك أن أرسطو يورد الفعل الواحد في صيغتين إحداهما تدل على الحال المقترن بمعنى الاستمرار، والثانية تدل على الانقضاء. ثم ينظر في مدى صدق الصيغة الدالة على الانقضاء ومطابقتها للواقع. فإذا كنت ترى كان قولك: "رأيتُ" صادقاً، وإذا كنت تبني بيتاً كان قولك: "بنيْتُ بيتاً" كاذباً لأنك لم تبني البيت وإن كنت أوقعت جزءاً من حدث البناء. وإلى هذا المعنى أشار ديكلاي بقوله: «لقد اقترح أرسطو اختباراً لغوياً: فالى نوع الفعل تنتمي الأفعال التي إذا وقعت في كلام زمنه الحال *présent* اقتضت "في الوقت نفسه" هيئة حاصلة [فأنت ترى وتكون قد رأيت]؛ وإلى نوع الحركة تنتسب الأفعال التي إذا وقعت ذلك الموقع في صيغة تدل على الانقضاء والانقطاع *temps de parfait* لا يلزم منها هيئة حاصلة [إذا كنت تبني بيتاً فإنه لا يلزم من ذلك أنك بنيت البيت]» (Desclés, 2002 b, § 4) وقد نسج كني وفندلر على منوال أرسطو فسعيًا إلى تأييد تقسيمهما للأحداث بجملة من الاختبارات قامت على النظر في ملائمة أنواع الحدث المختلفة لعدد من الصيغ والاستعمالات اللغوية. غير أن اختباراتهما اختلفت عن اختباره في كونها صريحة ومتعددة المقاييس.

1 - اختبار صيغ التدريب

وهو من أشهر الاختبارات المستعملة في أدبيات الحدث ومن أغزرها نتائج وأكثرها استتبعاتٍ فيما يتصل بالخصائص الداخلية للأحداث⁽¹¹⁾. فقد استعمل

(11) اطلب صدى هذا الاختبار عند لانفاكر مثلاً في Langacker, 1987/1991, 138-139.

كنّي هذا الاختبار ليفرق بين الهيئة من جهة والنشاط والإنجاز من جهة أخرى. ذلك أن صيغ التدرّج progressive forms تلائم أفعال النشاط والإنجاز فيقال في النشاط (ولا سيما في الإنكليزية):

(1) "هو يجري" أو هو "بصدد الجري"

Il court, il est en train de courir

He is running

ويقال في الإنجاز:

(2) "هو يبني بيتاً" أو "هو بصدد بناء بيت".

Il construit, il est en train de construire une maison

He is building a house

غير أنه يتعذر عادة أن تلائم صيغ التدرّج أفعال الثبوت الدالة على الهيئة، فلا يقال مثلاً (ولا سيما في الإنكليزية):

(3) *هو بصدد أن يكون سعيداً.

*Il est en train d'être heureux

*He is being happy

فأول ما يترتب على تطبيق كنّي لاختبار صيغ التدرّج التفريق بين ما هو فعل هيئة وما ليس بفعل هيئة. ذلك أن التقابل الأساسي في ثلوث كنّي هو تقابل ثنائي بين الهيئة وبين غير الهيئة أي بين دلالة أفعال الثبوت verbes statifs ودلالة أفعال الحدوث والتجدد verbes dynamiques⁽¹²⁾ (اطلب François, 1989, 213 وGosselin & François, 1991, 35). أما الفرق بين النشاط والإنجاز فهو فرق فرعي داخل دلالات أفعال الحدوث والتجدد.

وقد اعتمد فندلر على اختبار صيغ التدرّج الذي أتاح له التفريق بين النشاط والأداء، وهما ضربان من الأحداث التي يمكن التعبير عنها باستعمال صيغ التدرّج؛ وبين الهيئة والإتمام، وهما ضربان من الأحداث لا يلائمان الصيغ الزمانية الدالة على التدرّج. فصيغ التدرّج تلائم التعبير عن النشاط كما في (1)

(12) عن مفهوم الحدوث والتجدد المقابل للثبوت، اطلب ب3.

والأداء كما في (2)، ولكنها لا تلائم التعبير عن الهيئة كما في (3) والتعبير عن الإتمام وهو الحدث الآني الذي يقع في نقطة من خط الزمان ولا يمتد فلا يقال عادة (Cf. Parsons, 1990, 24):

(4) *إن علياً بصدد الفوز في السباق

*Henry is winning the race.

*Henri est en train de gagner la course.

وقد رأى فندلر أن التفريق بين الهيئات والأحداث الآنية غير الممتدة من جهة وبين النشاط وأحداث الأداء من جهة أخرى يناسب التفريق بين ما هو مدة من الزمان (النشاط والأداء) وما هو آن من الزمان (الهيئة والإتمام)؛ فـ«أول تمييز يجريه فندلر هو التمييز بين الأفعال التي تفيد أحداثاً متدرجة ⁽¹³⁾procès وبين الأفعال العارية من هذه الدلالة. ذلك أن الأحداث المتدرجة تقوم على أطوار تتعاقب في الزمن وذلك من قبيل 'جرى' run/courir و'كتب' write/écrire» (Vet, 1980, 55). ففي المجموعة الأولى من الأحداث (النشاط والأداء) «يتعلق الأمر بحدثانات تجري في الزمن» (Kozłowska, 1998 a, 109)؛ وفي المجموعة الثانية (الهيئة والإتمام) «يتعلق الأمر بحدثانات ⁽¹⁴⁾ لا تجري في الزمن» (م. ن.). وتظهر مقابلة فندلر بين الأحداث التي تجري في الزمن والأحداث التي لا تجري في الزمن في ضبطه لخصائص كل نوع من أنواع الحدث التي توصل إليها على النحو التالي (Cf. Vendler, 1967, 106-107):

(13) يستعمل 'فات' مصطلح *procès* استعمالاً خاصاً إذ يدل عنده على الحدث المتدرج المكوّن من أطوار متعاقبة في الزمن فيدخل في مفهومه ما يسميه فندلر النشاط والأداء ويخرج منه الإتمام والهيئة. وأكثر الدراسات تستعمل لهذا المعنى الخاص مصطلح الحدثان *processus/process* أما مصطلح *procès* فيتسع عند بعض المؤلفين من أمثال مائي ليشمل جميع أنواع الأحداث حتى الهيئات (Cf. Meillet, 1920/1982, 175) وعلى هذا النحو من الاتساع نستعمله في هذا العمل مقابلاً لمصطلح 'الحدث' في العربية.

(14) لا يبدو استعمال كوزلوفسكا لمصطلح الحدثان *processus* للهيئة والإتمام استعمالاً موفقاً وذلك لدلالة هذا المصطلح في اللغة وفي اصطلاح كثيرين ممن ألفوا في أدبيات الحدث على الحدث المتدرج، إذ يستعمل في هذه الكتابات مرادفاً للنشاط (Cf. Parsons, 1990, 21).

- أحداث النشاط: هي عبارة عن مُدَدٍ من الزمان time periods/périodes de temps غير فريدة non unique وغير معينة الحدود indefinite/indéfinies
- أحداث الأداء: هي عبارة عن مدد من الزمان فريدة unique ومعينة الحدود definite/définies
- أحداث الإتمام: هي عبارة عن آتات من الزمان time instants/instants de temps فريدة ومعينة الحدود.
- الهيئات: هي عبارة عن آتات من الزمان غير فريدة وغير معينة الحدود.

2 - اختبار التفريق بين الهيئة والإتمام (التقدير بالآن والتقدير بالمدة)

وهو ثاني أهم الاختبارات التي استخدمها فندلر (Cf. Vet, 1980, 56 & François, 1989, 217)، وقد أوجبه ضرورة التفريق بين الهيئات وأحداث الإتمام التي تشترك بمقتضى الاختبار الأول في عدم مجامعة صيغ التدرج. ويقوم هذا الاختبار على التفريق بين ما يقبل من الأحداث التحديد بالوقت الدقيق الذي هو عبارة عن آنٍ ولحظة، وبين ما يقبل التقدير بالمدة (أو بـ'الزمان' المقابل للآن). فالتحديد بالوقت الدقيق يناسب أحداث الإتمام ولا يناسب الهيئات التي تقدر بالمدة والزمان لا باللحظة والآن، وأما حدث الإتمام أن يصح الاستفهام عنه بقولهم:

متى + فعل + فاعل + (مفعول) + (على وجه التحديد)؟

At what time did A v (B)?

A quelle heure A v (B)?

فمن ذلك قولك:

(5) متى بلغت القمة (على وجه التحديد)؟

At what time did you reach the summit?

A quelle heure es-tu arrivé au sommet?

ولا يجاب عن هذا السؤال بما يفيد المدة فلا يقال مثلاً:

(6) *بلغتُ القمةَ شهراً.

بل يجاب عنه بما يفيد وقتاً آنياً دقيقاً فيقال مثلاً:

(7) بلغت القمّة في الساعة السادسة.

وأماراة الهيئة أن يسأل عنها بقولهم:

كم دام...؟

For how long...?

Pendant combien de temps...?

ومن ذلك هذا المثال:

(8) كم دام حبه إياها؟

For how long did he love her?

Pendant combien de temps l'as-t-il aimée?

ويجاب عن هذا الاستفهام بما يفيد المدة عادة فيقال مثلاً:

(9) دام حبه إياها سنة أو سنتين.

ولا تقبل الهيئات عادة التخصيص بزمان دقيق «لأنّ الوقت أقل من المؤقّت»
(اطلب كلام السهيلي في ص 299) فلا يقال مثلاً:

(10) * كرم زيد في الساعة الخامسة مساءً.

والرأي عندنا أن هذا المقياس في التفريق بين الهيئة والإتمام ضعيف من قبل أن الهيئة وإن شاركت الإتمام في كونهما من الأحداث الآنية التي لا تختلف مكوّناتها الداخلية ولا يلحظ تفاوت بين أجزائها، فإنها تختلف عنه في كون حدي بدئها وتمامها لا يدخلان في تمثيلها خلافاً للإتمام فإن حدي بدئه وتمامه داخلان في تصويره (اطلب ص 218 من هذا البحث)، وعلى هذا تكون صلة الهيئة بالزمان أضعف من صلة الإتمام به. ولعل قول فندلر بجواز تقدير الهيئة بالمدة والزمان مبني على اشتراط الديمومة والاستمرار في الهيئة واعتبارها خاصية جوهرية فيها وهو قول مردود (اطلب ص 211-212 وكذلك Smith, 1983, 490; Hirtle & Bégin, 1991, 103 & 130, n. 5). وعلى هذا لا يقوى عندنا الاستفهام (8) ولا جوابه (9) كما لا يقوى عندنا قولك: «دام بخله أربع سنوات» ولا «استمر جنبه شهراً» ولهذا ذهب بعض الباحثين إلى القول بالرأي النقيض وهو أنه

لا يحسن التساؤل عن المدة التي تستغرقها الهيئة *combien de temps a pu prendre un état* (اطلب كلام ديكلاري في ص 299)، وإن كان غيره يرى أن «جملة «الستان وردي اللون» تنقل هيئة... [وأنه] لا يصح أن يسأل عن الوقت الذي تستغرقه الهيئة *how long a state took* (وإن صح أن يسأل عن مقدار زمن دوامها *how long it lasted*)» (Cf. Parsons, 1990, 21) وذلك بناء على أن الاستغراق يناسب تعيين الحد وأن الدوام يناسب غياب الحد أو عدم وضوحه وهو نفس التقابل الذي نذكره بُعيد هذا بين 'في' و *en* و *in* من جهة وبين 'طوال' و *pendant* و *for* من جهة أخرى.

3 - اختبار التفريق بين النشاط والأداء:

لئن كانت أحداث النشاط وأحداث الأداء تقبل الورد في صيغة من صيغ التدرج، فإن اختبار التفريق بين الصنفين في الإنكليزية (والفرنسية) يقوم على مناسبة كل واحد منهما لأحد هذين السؤالين:

الأول

For how long did A v (B)?

Pendant combien de temps A v (B)?

والثاني

How long did it take for A to v (B)?

En combien de temps A v (B)?

فالسؤال الأول يُسأل به عن النشاط (الحدثان) أي عن الحدث غير الموقت الذي لا يجري إلى غاية فيقال مثلاً:

For how long did Max walk? (11)

Pendant combien de temps Max a-t-il marché?

ولا يقال:

* How long did it take for Max to walk? (12)

* En combien de temps Max a-t-il marché?

والسؤال الثاني يسأل به عن الحدث الموقت الذي يجري إلى غاية فيقال مثلاً:

How long did it take for Max to draw a circle? (13)

En combien de temps Max a-t-il tracé un cercle?

ولا يقال:

* For how long did Max draw a circle? (14)

* Pendant combien de temps Max a-t-il tracé un cercle?

ويناسبُ ذلك في جُملِ الجوابِ التقابلُ في الإنكليزية بين الحرفين (الظرفين) in و for وفي الفرنسية بين en و pendant (وهو ما يمكن التعبير عنه في العربية بالتقابل بين 'في' وبين 'طَوَالَ' أو 'مُدَّة') ولهذا التقابل دلالة متصلة بنوع الحدث إذ يستعمل الحرف الأول من الثنائية (أو ما جرى مجرى الحرف) فيما هو مُوقَّت محدود من الأحداث، ويستعمل الثاني فيما هو غير مُوقَّت. وعلى هذا يدل الفعل 'مشى' walk على نشاط أي على حدث غير معين الحدود في قولهم⁽¹⁵⁾:

(15) سار زيد في الطريق مدة عشر دقائق.

Boris walked along the road for ten minutes.

ويدل الفعل 'أكل' على أداء أي على حدث ممتد محدود بغاية معلومة في قولهم:

(16) أكلت هندُ ثمرة الأناناس في عشر دقائق.

Keiko consumed the pineapple in ten minutes.

ويدل الفعل دهن peindre في الفرنسية على النشاط أو الأداء بحسب اقترانه بأحد الحرفين en و pendant فهو يدل على النشاط في قولهم⁽¹⁶⁾:

(17) دهنَ زيدُ غرفته طَوَالَ ساعةٍ ظَهَرَ هذا اليوم.

Cet après-midi, Jean a peint sa chambre pendant une heure.

وهو يدل على الأداء في قولهم:

(15) المثالان (15) و(16) مستمدان من Tenny & Pustejovsky, 2000, 6

(16) المثالان (17) و(18) مستمدان من Desclés, 2002 a, chap. I, § 2

(18) دهن زيد غرفته في ساعة ظهر هذا اليوم.

Cet après-midi, Jean a peint sa chambre en une heure.

فالمفهوم من (17) أن الفاعل زاول نشاط الدَّهْنِ، ولكن ليس في الجملة ما يشعر بالغاية التي بلغها وهل أوقع القليل من هذا النشاط؟ أم هل أتى منه بالكثير؟؛ والمفهوم من (18) أن الفاعل قام بحدث وأن ذلك الحدث قد بلغ غايته وهو أنه شمل كامل البيت وأنه انتهى بذلك واكمل.

4 - اختبار الاستلزام

وهو الاختبار الذي مكن أرسطو من التفريق بين الفعل والحركة
(Cf. Aristote, 4^e S. Av. J.-C. /1970, Métaph., Θ, 6, 1048 b, 18-35, t. 2, p.)
(501-503)، ومكن كني من التفريق بين النشاط والإنجاز (Cf. Parsons, 1990, 37)
وقد أيد به فندلر التمييز بين النشاط والأداء (Cf. Vendler, 1967, 100-102)؛
ومُحَصِّل هذا الاختبار أن القول المُعَبَّر عن حدث إذا كان صادقاً في صيغة
التدريج فإنه يلزم منه صدق ذلك القول نفسه أو كذبه في صيغة الماضي بحسب
نوع الحدث الذي يعبر عنه. فإذا كان الحدث من جنس النشاط (عند فندلر وكني
وهو ما يناسب الفعل عند أرسطو) كان القول صادقاً إذا اشتمل على فعل في
صيغة الماضي المنقطع؛ وإذا كان من جنس الأداء (عند فندلر وهو ما يناسب
الإنجاز عند كني والحركة عند أرسطو) كان كاذباً في هذه الصيغة. فمن ذلك أنه
يلزم من قولنا:

(19) "هو يجري" أو هو "بصدد الجري".

He is running/Il court; il est en train de courir.

أنه:

(20) (قد) جرى. He has run/Il a couru.

لأن الجري المدلول عليه في القول يُعَبَّر عن نشاط وحدثان غير موقت حتى
إن حصول الجري يصدق سواء نظرنا إلى الحدث في كليته أو اعتبرنا أي جزء من
أجزائه. وبضد ذلك لا يلزم من قولنا:

(21) هو يبني بيتاً أو "هو بصدد بناء بيت".

He is building a house/Il construit; il est en train de construire une maison.

أنه:

(22) بنى بيتاً He has built a house/Il a construit une maison

لأن بناء البيت عبارة عن أداء أي حدث ممتد موقت، فما لم يبلغ الحدث غايته وهي بناء البيت كاملاً لا يصح أن يقال إن فلاناً بنى بيتاً ذلك أن بناء البيت يصدق على الحدث في كليته ولكنه لا يصدق على جزء من أجزائه.

ج - نتائج الاختبارات المميزة لأنواع الحدث

أومات فوكس إلى أن «هذه الاختبارات لا تزيد على تقرير ملاحظات تتعلق بِمُجَامَعَة بعض الصيغ لهذا النوع أو ذاك من أنواع الحدث أو عدم ملاءمتها إياه، ولكنها لا تقدم في نفسها أيّ مبدأ تفسيري فهي تحتاج إلى تأويل» (Fuchs, 1991, 10). ويفضي بنا السعي إلى تأويل هذه الاختبارات إلى الوقوف على نتائج معرفية وفنية ذات خطرٍ يضيق المجال عن استعراضها والتبسط فيها، غير أننا نجملها فيما يلي:

1° نتائج معرفية عامة تقوم على:

* تأكيد التصور الحدسي الساذج القائم على التمييز بين الهيئة والصفة الثابتة عموماً، وبين غير الهيئة من الأحداث الحركية المنتقلة مما سنجد له نظيراً في التقسيم الثنائي لأنواع الحدث في العربية (اطلب ص 217-222).

* تأكيد التمييز القديم القائم على التقابل بين الآن والزمان، والذي يناسب التمييز بين الثبوت والحدوث في النحو العربي كما يناسب التمييز بين أطراف ثنائيات اصطلاحية عديدة في الأدبيات الحديثة ترجع في محصلها إلى مفهوم واحد لا يختلف عن مقتضى التمييز العميق بين الآن والزمان أو بين الثبوت والحدوث (اطلب ص 289-291).

وليست النتيجة الثانية بغريبة عن النتيجة الأولى، بل يمكن أن تكون أصلاً

لها من جهة أن أهم ما تتقابل فيه الهيئة وغير الهيئة من الأحداث الحركية: الأساس "الزماني" الذي هو الآن والثبوت (في الهيئة) المقابل للزمان والحدث (في غير الهيئة). والفرق بين الثنائية المضمنة في النتيجة الأولى ونظيرتها المضمنة في النتيجة الثانية أن الأولى تقع في مستوى أنطولوجي "إدراكي" بين ضربين من "الموجودات"، وأن الثانية عبارة عن النسيج "الزماني" الذي يتكون منه كل واحد من دينك الضربين. ويستند هذا الأساس من التمييز إلى نفس المبدأ الذي نقيم عليه تفريقنا لاحقاً بين ثنائية الذات والحدث وثنائية الثبوت والحدث (اطلب ص 291-293).

2° نتائج فنية إجرائية:

مكنت الاختبارات التي استخدمها كني وفندلر من التنبيه إلى السمات الدلالية الدنيا التي تدخل في تكوين الأحداث من قبيل سمات الحدث أو الحركية *dynamicité* المقابلة للثبوت والسكونية *stativité* (اطلب ص 283 وما بعدها)، والآنية *momentanéité ou ponctualité* (لا في معنى الآن المقابل للزمان، ولكن في معنى الحدث غير الممتد المقابل للحدث الممتد)، والجريان إلى الغاية أو التوقيت والتحديد *télicité ou bornage*.

والإشارة إلى هذه السمات صريحة إلى حد ما في أعمال كني وفندلر، لكن الدراسات اللاحقة عكفت على تدقيقها وزادتها جلاءً ووضوحاً. وقد سمى فرنسوا هذه السمات الدلالية "مُصَنِّفاتٍ أساسية" *classificateurs élémentaires* كما سماها أيضاً "خاصياتٍ مظهرية أساسية" *propriétés aspectuelles élémentaires* (اطلب (François, 1989, 221 ; Gosselin & François, 1991, 41).

الهيئة	النشاط	الأداء	الإتمام
- حادث	+ حادث	+ حادث	+ حادث
- آني	- آني	- آني	+ آني
- يجري إلى غاية	- يجري إلى غاية	+ يجري إلى غاية	+ يجري إلى غاية

فهذه السمات المذكورة سمات داخلية هي عبارة عن الصورة التي يتجلى

فيها الحدث. فإذا اعتبرنا علاقة الحدث بغيره كفاعله الحقيقي مثلاً أمكن توسيع دائرتها بإضافة سمة "ذو فاعل حقيقي agentif" مثلاً. وعلى هذا يكون حظ أنواع الحدث عند فندلر من هذه السمة على النحو التالي:

الهيئة	النشاط	الأداء	الإتمام
- ذو فاعل حقيقي	+ ذو فاعل حقيقي	+ ذو فاعل حقيقي	- ذو فاعل حقيقي

ويمكن التمثيل على ذلك بـ "الكرم" مثلاً وهو في العربية حدث من جنس الصفات الثابتة تدل عليه صيغ من قبيل المصدر 'كْرَمٌ'، وهو حدث يناسب الهيئة في تقسيم كني وفندلر ومن ثم يمكن رسمه بالسّمات الدلالية المظهرية الثلاث التالية: 1 [- آني] أي ممتد ومستمر؛ 2 [- لا يجري إلى غاية] أي غير محدود؛ 3 [- حادث] أي ساكن وثابت لا يُلاحظ فيه التفاوت والتغير طوال مدة وجوده. فإذا أردنا أن نسم الحدث بسمة عاملية زدنا سمة رابعة هي 4 [- ذو فاعل حقيقي] ويعني هذا أنك لا تثبت الحدث للفاعل الحقيقي فعلاً بل تثبته له صفة. وفي كل هذا تفيد علامة السلب (-) انتفاء السمة المتعلقة بها من الحدث.

وتنبؤاً سمة الحد من بين هذه السمات منزلة خاصة، وقد بدت في إجمال فندلر لخصائص أنواع الحدث عنده (اطلب ص 48 وما بعدها) ملازمة وجوداً وعدماً لسمة أخرى هي السمة التي عبر عنها بالتفرد. فالأحداث التي وسمت بأنها غير معينة الحدود (الهيئة والنشاط) وُسِمَت أيضاً بأنها أحداث غير فريدة. أما الأحداث التي وصفت بكونها معينة الحدود (الأداء والإتمام) فقد وصفت أيضاً بكونها فريدة. ويفهم من التفرد في الأداء والإتمام أن الحدث عبارة عن كتلة واحدة لا تنقسم إلى أجزاء فإذا رُمّت تقسيمها إلى أجزاء لم تجد في تلك الأجزاء ما يعكس ماهية الكل. كما يفهم من عدم التفرد في الهيئة والنشاط أن الحدث يمكن تقسيمه إلى أجزاء مع بقاء ماهية الكل في تلك الأجزاء. ومعنى ذلك أن التفرد نظيرُ التباين والتنوع في مكونات الحدث، وأن عدم التفرد عدلُ التجانس في المقومات. وقد بين فندلر اختلاف الأحداث من هذه الجهة بقوله: «إن الركض وما جرى مجراه يقع في الزمان على نحو متجانس. فكل جزء من الحدثان هو من طبيعة الحدثان الكلي وماهيته. والأمر بخلاف ذلك في حال

ركض ميلٍ أو كتابة رسالة: فهما أيضاً يجريان في الزمان، بيد أنهما يتجهان إلى حد هو ضروري منطقياً حتى يكونا هما هما» (Vendler, 1967, 106). وعلى هذا إذا كنت تجري كان كل جزء من عملك جرياً، ولكن لا يقال إنك جريت ميلاً إذا أوقعت بعض أجزاء الجري وأنت تقصّد قطع ميل في سباق، كما لا يقال إنك بنيت البيت إذا أنجزت بعض أجزائه. فمن ثم كان حدثاً الجري والمشى من الأحداث المؤلفة من أجزاء متجانسة وكان جريّ الميل والمشى إلى المحطة وبناء البيت من الأحداث غير المتجانسة لأن الجزء فيها ليس من طبيعة الكل وماهيته (اطلب ص 52-53)، ونتيجة كل ذلك أن الهيئة والنشاط من الأحداث المتجانسة وأن الأداء والإتمام من الأحداث غير المتجانسة، وأن الحد بوجوده علامة على التغير، وبعدمه علامة على التجانس⁽¹⁷⁾.

III - من الواقعة (راسل وفيتغنشتاين) إلى الحدث (فندلر وديفسن)

لا نصادف عند راسل وفيتغنشتاين ما يساوي مفهوم الحدث بالضبط، فقد تحدّث راسل عما يسميه 'واقعات' أو 'حقائق' facts/faits، والواقعات عنده هي ما تدل عليه الجمل أو القضايا خلافاً للأشياء التي تدل عليها الأسماء. و«على هذا فإن التمييز بين الواقعات والأشياء في الموجودات هو من هذه الجهة عدلٌ التمييز بين الجمل والأسماء في اللغة» (Ricœur, 1997, XVI, 907, a)، و«توجد في مُصَنَّف فيتغنشتاين الموسوم برسالة في المنطق والفلسفة ثنائية الأشياء (وهي ما يناسب الأسماء) والواقعات (وهي ما يناسب الجمل) التي وضعها راسل قبل أن يلتقي فيتغنشتاين ودون أن يأخذها أحدهما عن الآخر» (ibid., b). والواقعة عند فيتغنشتاين هي العنصر الذي يدخل في تكوين العالم، إذ «العالم هو كل ما

(17) ننبه إلى أننا في هذا المقام نجاري فندلر ونُصِّبُ قوله ونُبنى عليه مقتضياته، وإلا فإن التجانس في النشاط يختلف عن التجانس في الهيئة. فالتجانس في الهيئة تام، أما في النشاط فهو لا يظهر إلا في المستوى الهبائي moléculaire ولا وجود له في المستوى الذري atomique الأدنى. فالمشي مثلاً يتألف في هذا المستوى الثاني من مراحل متباينة تقوم على رفع الرجل ووضعها على الأرض، ثم تحريك الرجل الثانية وهكذا دواليك. ولهذا يعد المشى من الأحداث الحركية المقابلة للهيئات والصفات الثابتة. والتمييز بين الهيئة وغير الهيئة هو التمييز الأساسي في علم دلالة الأحداث على ما نرى لاحقاً.

يقع» (1, 33, 1921/1993, Wittgenstein) فهو «ينقسم إلى واقعات» (م. ن.)، وهو «مجموع الواقعات لا مجموع الأشياء» (م. ن.، 1.1). ويفرق فيتغنشتاين بين الواقعة وهيئة الأشياء من جهة أن الهيئة التي تكون عليها الأشياء لا تسمى واقعة إلا إذا كان وجودها من قبيل الوجود الفعلي لا الوجود الممكن: ذلك أن «ما يقع أي الواقعة هو وجود هيئات الأشياء» (2, 1921/1922, Wittgenstein)، ولذلك تسمى هيئة الأشياء الموجودة فعلاً واقعة إيجابية وتسمى هيئة الأشياء المعدومة الممكنة الوجود واقعة سلبية ومن كليهما يتألف الواقع (م. ن.، 2.06).

وإذا كان الشيء عند فيتغنشتاين بسيطاً فإن هيئة الأشياء (والواقعة هي أحد نوعيها، وهي الوجه الإيجابي المتحقق منها) ليست كذلك بالقياس إليه: فهيئة الأشياء تتألف من شيئين أو أكثر، لا على سبيل الانفراد والانعزال بل على سبيل النسبة والعلاقة. ف«الواقع، بعبارة أخرى، يتألف من واقعات إيجابية هي عبارة عن ارتباط حقيقي بين الأشياء وواقعات سلبية يقال لها هيئات الأشياء»⁽¹⁸⁾ وهي ارتباط ممكن بينها. وإنما تتكون الواقعات وهيئات الأشياء بتركيب الأشياء بعضها مع بعض، من قبل أن الأشياء جوهر العالم» (112, 1995, Godhbane-Kéfi). وعلى هذا ليست الواقعة نسبة خالصة ولا هي مجموعة من الأشياء المتفرقة المشتتة التي لا يربط بينها رابط «فليست الأشياء هي ما يُكوّن الواقعة ولكنه تضايف الأشياء؛ وليست الأسماء هي ما يكون القضية بل هو كيفية ارتباط الأسماء بعضها ببعض» (م. ن. 113). وإلى هذا الرأي ذهب ديفدسن عندما تساءل عما يوجد في العالم بحيث يكون من شأنه أن يجعل جملة ما صادقة. وكان جوابه أن ما يجعل الجملة كذلك «ليس الأشياء التي تدل عليها تلك الجملة فحسب... بل هو ما تفعله هذه الأشياء والنسب التي تدخل فيها، وجملة القول إنه الواقعات. إذ من الظاهر أن

(18) لعله لا يكون من باب الدقة قصر هيئات الأشياء عند فيتغنشتاين على الواقعات السلبية، بل الظاهر أن مصطلح 'هيئات الأشياء' يشمل الواقعات الإيجابية وتلك هي هيئات الأشياء الموجودة، والواقعات السلبية وتلك هي هيئات الأشياء الممكنة. فقد جاء في رسالة فيتغنشتاين قوله: «إن وجود هيئات الأشياء أو عدم وجودها هو الواقع؛ ونسمي وجود هيئات الأشياء واقعة إيجابية، وعدم وجودها واقعة سلبية» (2.06, 1921/1922, Wittgenstein).

الواقعة تشتمل، حسب ترتيب مناسب، على الأشياء نفسها التي تتحدث عنها جملة تُحوّل هذه الواقعة التحقق منها» (Davidson, 1980/1993, 180).

وواضح أن تعريف الواقعة بهذا المعنى لا ينطوي على ما يشير إلى الحدث صراحة. وربما كان أقرب شيء في الواقعة لما نعتبره حدثاً هو النسبة الرابطة بين الأشياء من جهة أنه يمكن أن نُعبّر عن بعض أنواع هذه النسبة بفعل في اللغة الطبيعية (اطلب المثال الذي يقدمه راسل في Russell, in Wittgenstein, 1921/1922, 16 - 15, 1993)؛ ومن حيث أن صورة الواقعة التي تقوم على الأشياء وعلى العلاقات بين تلك الأشياء تستدعي في الذهن نظيراً لها قريباً منها في الأدبيات اللسانية هو صورة الحدث الذي يقتضي مشاركين يتعلقون به بوجه من الوجوه وظروفاً يقع فيها وهي الصورة التي اعتبرها تانيار (Cf. Tesnière, 1959/1976, 102) تمثيلية صغرى un petit drame تشتمل على حدث وممثلين وملابسات، ورأى فيها هاليداي (Cf. Halliday, 1950/1985, 101) المكوّنات نفسها وعبّر عنها بمصطلحات قريبة من مصطلحات تانيار⁽¹⁹⁾. ومن اليسير في هذه الصورة تقريباً أشياء فيتغنشتاين من الأطراف المشاركة في الحدث والفاعلة فيه عند تانيار وهاليداي، وتقريباً النسب والعلاقات بين الأشياء عند فيتغنشتاين من الحدث وملابساته عند تانيار وهاليداي.

ولعل ما يسوغ لنا هذا التقريب أن الأعلام الثلاثة المشار إليهم يقدمون تصوراتهم المذكورة في إطار عام واحد هو العلاقة بين الواقع واللغة: فقد أكد فيتغنشتاين أن «القضية [وتسمى الجملة أيضاً وهي، في اللغة، عدل الواقعة في الكون] تصور وجود هيئات الأشياء أو عدم وجودها» (Wittgenstein, 1921/1922, 4.1) باعتبار أن «وجود هيئات الأشياء أو عدم وجودها هو الواقع» (م. ن.، 2.06)، ذلك أن «ما يربط القضية بالواقع ضرب من العلاقة التمثيلية التي تجعل القضية صورة أو نموذجاً للواقع» (Godhbane-Kéfi, 1995, 112, voir aussi).

(19) هذه المكونات عند هاليداي هي الحدثان process والمشاركون في الحدثان participants in the process وملابسات الحدثان circumstances associated with the process (اطلب Halliday, 1950 / 1985, 101).

Wittgenstein, *ibid.*, 2.12). ولم تغب ثنائية اللغة والواقع عن ذهن تانيار وهو يتحدث عما سماه تمثيلية صغرى: «فإذا نَقَلْتِ الحدث والممثلين والمُلاِبِسَاتِ من حيز الواقع التمثيلي إلى حيز علم الإعراب البنيوي صارت تلك الأشياء على التوالي: فعلاً وفاعلين actants وظروفاً أو مفاعيل فيها circonstants» (Tesnière, 1959/1976, 102). واستحضرها أيضاً هاليداي عندما ذكر في تمهيده لهذا الغرض أن «أهم خصائص اللغة أنها تجعل البشر قادرين على بناء صورة ذهنية للواقع» (Halliday, 1950/1985, 101). فلم يبقَ من فرق بين التناول الفلسفي والتناول اللساني في هذا الباب سوى أن فيتغنشتاين كان يبني لغة منطقية اصطناعية مثالية يريدُ منها أن تعكس العالم وتصور حقيقته وأن تماثلَ بنيتها بنيته، وأن تانيار وهاليداي كانا يعالجان لغة معطاة سلفاً يقران بأنها صورة للكون دون أن يعنيهما كثيراً أمر التناظر بين بنية اللغة وبنية الكون كما عني فيتغنشتاين.

غير أن الفلاسفة التحليليين الذين جاؤوا بعد فيتغنشتاين لم يكن يعنيه هذا المنظور اللساني الذي قربنا به بين الواقعة والحدث، فلم يطابقوا بين الحدث وبعض عناصر الواقعة بل ذهب بعضهم إلى المطابقة بين الحدث والواقعة بكمالها فالتبست عندهم الوقائع بالأحداث. ومن الغريب أن الفلاسفة الذين سَوَّوا بين الواقعة والحدث لم يكونوا بعيدين عن فكر راسل وفيتغنشتاين. فهذا الفيلسوف والمنطقي الألماني ريخنباخ Reichenbach، وهو من مؤسسي حلقة فيينا المنطقية التي استلهمت مبادئها من أعمال أعلام من بينهم راسل وفيتغنشتاين، يعتبر الواقعة والحدث شيئاً واحداً (Cf. Davidson, 1980/1993, 182 & Parsons, 1990, 5) وهذا أوستن، وهو من فلاسفة اللغة التحليليين، يذهبُ المذهب نفسه إذ يقول: «كثيراً ما يرى الناس أن الظواهر والأحداث والأوضاع وهيئات الأشياء جزءٌ من العالم حقيقة... بيد أن هذه الأشياء جميعاً يمكن أن يقال عنها إنها واقعات. فسقوط ألمانيا حدث وواقعة، أعني أنه كان حدثاً وكان واقعة» (Davidson, *ibid.*)⁽²⁰⁾.

(20) ويبدو أن هذا الالتباس قائم أيضاً عند بعض علماء الدلالة من اللسانيين الذين يستعملون مصطلح 'هيئة الأشياء' المرادف في بعض وجوهه لمصطلح 'الواقعة' من حيث أن الواقعة هي هيئة الأشياء الإيجابية الموجودة فعلاً (اطلب كلام فيتغنشتاين فيما =

وكما نشأ التباس الوقائع بالأحداث عند فلاسفة قريبين من فكر راسل وفيتغنشتاين، فكذلك كانت إزالة هذا الالتباس والتفريق بين الواقعة والحدث من عمل فلاسفة ينتمون إجمالاً إلى تيار الفلسفة التحليلية. فقد رد فندلر على أوستن وقيل رأيه مفرقاً بين الوقائع والأحداث تفريقاً يَبِّناً بقوله: «بقدر ما يكون سقوط ألمانيا واقعةً فإنه يجوز ذكره أو نفي وجوده، ويجوز القول إنه مستبعد أو إنَّ ظَنَّ حصوله ضعيفٌ وإنه قد يذهلنا أو يفاجئنا؛ وبقدر ما يكون حدثاً لا واقعةً فإنه يجوز لنا ملاحظته ورصده، ويجوز أن يكون مباغتاً أو عنيفاً أو مستمراً كما يجوز أن يحدث ويبدأ ويدوم وينتهي» (م. ن.، 185، هـ 2).

ويظهر من كلام فندلر أنه يفرق بين السقوط باعتباره حقيقةً أي أمراً حدث وصار في الذهن موضوع اعتقاد ثابت وقضيةً يجوز نفيها وإثباتها، والسقوط من حيث هو حدث "حي" مؤثر و"كائن" له خصائصه الزمانية المقررة. ونظن أن هذا الفرق هو الذي أشار إليه ديكلاري بقوله: «رغم أن القضية - القائمة على تعليق محمول بمعمولاته - لا زمانية»⁽²¹⁾ فإنه يجوز أن تتطلب طبيعة المحمول

= تقدم: 2, 1922 / 1921 Wittgenstein و Parsons, 1990, 33) دون اكتراث بمعناه الدقيق عند أوائل الفلاسفة التحليليين. ومن هؤلاء اللسانيين لاينز الذي اعتبر هيئة الأشياء مفهوماً مرادفاً للهيئة (الصفة الثابتة) ولما سماه وضعاً ثابتاً (Cf. Lyons, 1977 / 1980, 116)، وهو في الحقيقة ضرب من الأحداث بمعناها العام (Cf. Parsons, 1990, 31-33). ومعلوم أن لاينز يستعمل مصطلحاً آخر مرادفاً لـ 'هيئة الأشياء' هو 'هيئة الكون' التي تناسب رسماً (أو وصفاً) مكوناً من وصل لقضيتين أو قضايا أساسية (Cf. Lyons, 1977 / 1980, 133-134)؛ ومنهم أيضاً موشلر (Moeschler, 1998 a, 3, & 4, n. 1) الذي يستعمل مصطلح 'هيئة الأشياء' ولويس دو سوسير (Cf. de Saussure, L., 1998 a, 20) الذي يستعمل مصطلح 'هيئة العالم' état du monde. ويظهر هذا الالتباس على نحو جلي في قول موشلر: «وإن أردت الدقة قلت إن العبارة الإحالية تدل على فرد، وإن الجملة المتلفظ بها تدل على حدث éventualité» (Moeschler, 1998 b, 158).

(21) أشار ديكلاري إلى ما في القضية من صبغة لا زمانية في معرض حديثه عن المقول dictum الذي هو عبارة عن المضمون القضوي والعلاقة الحملية (الإسنادية) قبل دخولها في جهة modus من جهات التقرير والنفي والإثبات وما إليها مما يتصل بموقف المتكلم من المضمون القضوي والعلاقة الحملية، فقال: «أما من جهة الزمان فإن المقول، شأنه في ذلك شأن كل قضية منطقية، هو "لا-زمني"، فهو يقع خارج الزمان ويمكن أن يتعلق من ثم مباشرة بالتعبير عن الحقائق اللازمة والكلية من قبيل الأقوال =

[=المسند] التصوريةُ بُعداً زمانياً ما، يكون من جوهر دلالة المحمول. فمن ذلك أن 'نَقَلَ' و'كَتَبَ' و'فَتَحَ' و'قَتَلَ' تفيد بمقتضى دلالاتها الذاتية امتداداً ما في الزمان. وبعضُ هذه المحمولات ثابتٌ وذلك من قبيل 'الكون في' être-dans و'الكون على' être-sur و'أحبَّ' و'شابه'...» (Desclés, 1991, 177).

وعلى هذا فرق بارسنز بين استعمالين مختلفين من استعمالات مصطلح الواقعة:

(1) استعمالٍ يجعل الواقعة أقرب ما يكون إلى القضية⁽²²⁾ وإلى الحقائق الأزلية الثابتة الشبيهة في أزليتها وثباتها بكليات راسل ومثل أفلاطون، وقد سمي هذا الضرب من الوقائع 'واقعات قضوية' propositional facts وهو يناسب القضايا الصادقة أو تلك التي يُفترض صدقها نحو قولنا مثلاً: "الثلاثة عدد فردي".

(2) واستعمالٍ يجعلها قريبة من مفهوم الهيئة state التي هي نوع من الأحداث، وقد سماه بارسنز 'واقعات مادية' material facts (اطلب، Parsons, 1990, 32-33).

والفرق بين الاستعمال القضوي والاستعمال الحدتي أن «الإشكال معهود في الاستعمال القضوي. فإذا كان شتمٌ مريمَ للملكِ أمراً يصعب تصديقه، فإنه لا يلزم من ذلك أن شتمَ مريمَ للجزار أمراً يصعب تصديقه وإن كان الملكُ، دون دراية من المصدق والمعتقد، هو الجزار. أما في الاستعمال الحدتي فلا إشكال: فإذا وقع شتم مريم للملك في مجلس الشيوخ فإنه يلزم من ذلك أن شتمها للجزار قد وقع ثم أيضاً إذا كان الملك هو الجزار» (م. ن.، 133). فالفرق قائم بين شتم مريم باعتباره موضوعاً للاعتقاد وبين هذا الشتم باعتباره حدثاً حاصلاً.

= الرياضية التي يمكن أن يقول بها أي قائل بحكم كونها أقوالاً كلية» (Desclés, 2002 a, chap. II, § 1، من نسخة إلكترونية حصلنا عليها قبل النشر، واطلب كذلك Lyons, 1977 / 1980, 78).

(22) «وأشهر مثال على التأويل القضوي للواقعات تأويل فريغه (1918) الذي يرى أن الوقائع هي، ببساطة، قضايا؛ وهي قضايا صادقة» (Parsons, 1990, 32).

ومن الأمثلة التي توضح الفرق بين الاستعمالين (اطلب م. ن، 284 - 285، هـ 4، واطلب أمثلة أخرى في ص 31 - 33، 134) قولك في الاستعمال القضوي:

(23) فاجأني غناء النشيد المرسيلي.

وقولك في الاستعمال الحدتي:

(24) أصمَّ غناء النشيد المرسيلي أذنيّ.

فالمفاجئ في (23) هو حقيقة (= واقعة) أن يُغنى النشيد المرسيلي وليس الحدث "الحيّ" في نفسه. أما في (24) فإن ما أصمَّ أذني المتكلم هو حدث الغناء "المادي" نفسه لا حقيقة الغناء. على أن الذهن قد يتردد في بعض السياقات بين التأويل القضوي والتأويل الحدتي كما في قولنا

(25) أبهجنا غناء النشيد المرسيلي.

فهذه الجملة «تثبت أحد أمرين: إما أن تكون حقيقة غناء النشيد المرسيلي هي التي أبهجتنا [أي مجرد وقوع الغناء من المنشدين دون نظر إلى هيئة حدث الغناء وامتداده وصفاته المخصوصة]، وإما أن يكون حدث الغناء الفعلي هو الذي جعلنا نشعر بالبهجة» (Rothstein, 1998, 1). ومن ثم كان تجنّب مثل هذا الالتباس بين الاستعمالين من فوائد العدول عن المصدر الصريح إلى 'أن' والفعل في العربية إذ يُقصد من هذا العدول «الدلالة على تعلق الحكم بنفس الحدث [= الاستعمال القضوي]. تقول: "أعجبني أن قدمت" أي: نفسُ قدومك، ولو قلت: "أعجبني قدومك" لاحتَمَل أن إعجابه لحالة من أحواله كسرعته [= الاستعمال الحدتي] لا لذاته» (حاشية الصّبّان، I، 256).

ويبدو تفريق الرياضي والفيلسوف التحليلي رمزي Ramsey بين الوقائع والأحداث تفريقاً حاسماً عندما جعل الأحداث بمثابة الذوات التي تدل عليها الألفاظ الخاصة المفيدة لأفراد بأعيانها. وفي هذا يقول: «أن يكون قيصر مات» فهذا في الحقيقة قضية وجودية تثبت وجود حدث من نوع ما، وذلك ما يقربها من قولنا: "لايطاليا ملك" وهي جملة تثبت وجود إنسان من نوع ما. ويسمى الحدث من هذا النوع موت قيصر. وينبغي ألا يلتبس عندنا هذا الحدث بحقيقة

[= واقعة] أن قيصر مات، كما أنه ينبغي ألا يلتبس عندنا مَلِكُ إيطاليا بحقيقة أن لإيطاليا مَلِكًا» (Ramsey, 1927, 138, sqq, in Davidson 1980 / 1993, 185). ويستخلص ديفدسن من هذا أن «الواقعات، إن وجدت، تناسب الجمل بكمالها. أما الأحداث، إن وجدت، فهي تناسب ألفاظاً خاصة نحو "موت قيصر" وهذه الأحداث هي التي تُسَوَّر في جمل مثل "مات قيصر"» (Davidson, *ibid*).

IV - الفعل: من الدلالة على الكلي إلى الدلالة على الجزئي

جعل راسل الأفعال في عداد الألفاظ الكلية، ونبه إلى ذلك في مواضع عديدة منها هذا الموضع الذي يفرض فيه، قياساً على الإنكليزية والهندية الأوروبية عموماً فيما يبدو، أن الجملة لا تخلو من فعل، وذلك قوله: «... وزيادة على إلمامنا بالموجودات الجزئية فإنّ لنا أيضاً إلماماً بما نسميه كليات أي بالمعاني العامة نحو البياض والاختلاف والأخوة وما جرى مجراها. وأقلّ ما ينبغي أن تشتمل عليه الجملة الكاملة كلمة واحدة تدل على كُليٍّ من قبَل أن لجميع الأفعال معنىً كُلياً» (م. ن.، 28). وقد فصل هذا المبدأ القائم على ضرورة اشتمال الجملة على لفظ كلي، ومثّل عليه في موضع آخر بقوله: «ستقف على حقيقة أنه لا يمكن أن تُبنى جملة دون أن تتضمن، في الأقل، كلمة واحدة تفيد كُلياً من الكليات. وربما كان أقرب شيء إلى الجملة العارية من الكُلي قولك: "أحبّ هذا". بيد أن لفظ "أحبّ" يفيد ههنا كُلياً من قبَل أنك يمكن أن تحب أشياءً أخرى، وأنّ أناساً آخرين يمكن أن يحبوا أشياءً أخرى غير تلك. ومن ثم كانت جميع الحقائق مشتملة على كليات، وكانت كل معرفة بالحقائق مقتضية للإلمام بالكليات» (م. ن.، 53).

وليس قول راسل بدلالة الفعل على نوع من الكليات هو النسبة والعلاقة مقطوع الصلة بالصورة المنطقية التي يسندها أكثر المناطق قبل ديفدسن إلى الجمل المشتملة على أفعال، إذ لا يعتبرون الفعل في مثل هذه الجمل دالاً على حدثٍ خلافاً للاسم [المصدر] المعروض للفعل في الجملة نفسها. ولذلك تراهم يُعدّون الفعل محمولاً يقتضي، بحسب دلالته، عدداً من المواضع التي تُملأ

بأسماء دالة على ذوات خلافاً لما هو عليه الأمر عند ديفدسن الذي جعل في الصورة المنطقية للجملة المشتملة على محمول فعلي موضعاً للحدث باعتباره معمولاً من المعمولات بالإضافة إلى ما يقتضيه من مواضع أخرى تشغلها الأسماء التي يعمل فيها. فقد انطلق ديفدسن في ضبط الصورة المنطقية لجمل العمل من مخالفة ما هو شائع في الأدبيات المنطقية التي دأبت على تعليق الدلالة الحديثة بالاسم دون الفعل المتصل به. فمن ذلك أن المعالجة التقليدية ترى في (26) و(27) إقراراً بوجود أشياء من قبيل المستكشفين (في الجملة الأولى) والانفجارات (في الجملة الثانية) وهو ما يقر به ديفدسن أيضاً.

(26) كان المستكشف في الكهف. L'explorateur était dans la cave.

(27) حدث الانفجار في الكهف. L'explosion eut lieu dans la cave.

«فأولى هاتين الجملتين تفضي بنا إلى التسليم بوجود مستكشف أي فرد يدلُّ عليه اللفظ الخاص الـ'مستكشف'. ويبدو أن الجملة الثانية تفضي بنا على نحو مواز إلى الإقرار بوجود حدث جزئي مخصوص. ويُقرّر هذا عندك ويُمكنه في نفسك ملاحظة أنه يلزم من (26) و(27) على التوالي:

(28) كان ثمة مستكشف في الكهف. Il y avait eu un explorateur dans la cave.

(29) حصل انفجار في الكهف. «Il y eut une explosion dans la cave.

(Davidson, 1980/1993, 256).

واستنتج ديفدسن من النظر في هذين المثالين أن «التوازي بين الكلام على المستكشفين والكلام على الانفجارات يكاد يكون تاماً من جهة النحو والمنطق. فالـ'مستكشفون' والـ'انفجارات' يستدعيان كلاهما، على ما سبق بيانه، أداة التعريف وأداة التنكير ويستدعيان أيضاً صيغ الجمع والتسوير الكلي quantification universelle والعبارات العددية والأقوال المفيدة للهوية. وكما أنه لا شيء يحملنا على أن نرى أنه في الإمكان تقديم تحليل مرضٍ لشروط صدق جمل تتعلق بالمستكشفين دون أن يستدعي ذلك وجود جُثث جزئية مخصوصة فانية، فكذلك لم يعد ثمة شيء يدعونا إلى أن نرى أنه في الإمكان تقديم تحليل

مُرَضٍ لشروط صدق جملٍ تتعلق بالانفجاراتِ دون أن يستدعي ذلك وجود أحداثٍ خاصة مؤرَّخة» (م. ن.، 257).

وفي جميع هذا لا يبدو تحليلٌ ديفدسن مختلفاً عن التناول المعهود في الأدبيات المنطقية. غير أن موضع الاختلاف هو في اعتبار الجمل المُمَاثِلَة التي يُذكرُ فيها الحدث بصيغة الفعل لا بصيغة الاسم. فقد دأبت الكتاباتُ المنطقية الدائرة في فلكِ الفلسفة التحليلية على تجاهل إحالة الفعل على الحدث ويعود هذا الموقفُ إلى أوائل الفلاسفة التحليليين من أمثال راسل وفريغه. فقد أهملَ الأولُ ربط الأفعال بالأحداث وعده الثاني أمراً ثانوياً في علم الدلالة على حد ما ذهبَ إليه بارسنز (Cf. Parsons, 1990, 4) ولم يقلُّ بإحالة الفعل على الحدث منهم سوى نفر قليل أولهم رمزي (اطلب كلامه فيما تقدّم، ص 62-63 واطلب أيضاً Parsons, 1990, 5)، وثانيهم ريخنباخ الذي وإن كان لا يفرق بين الواقعة والحدث، خلافاً لرمزي، فإنه كان يميل حدسيّاً إلى اعتبار الجمل المتضمنة أفعالاً تساوي في الدلالة نظيرتها التي تتضمن أسماء متصلة بتلك الأفعال فمن ذلك أنه يرى أن (30) و(31) يُعبران عن نفس المعنى ويتساويان من ثمّ منطقيّاً (Cf. Davidson, *op. cit*, 163).

(30) طار أموندسن إلى القطب الشمالي.

Amundsen vola jusqu'au pôle Nord.

(31) حصل طيرانٌ لأموندسن إلى القطب الشمالي.

Un vol d'Amundsen jusqu'au pôle Nord eut lieu.

ولكن ريخنباخ كان يصّر على أن هاتين الجملتين المترادفتين في المعنى والمتساويتين منطقيّاً تقتضيان صورتين منطقيتين مختلفتين «فإحدهما [= الثانية] تتحدثُ حقا عن أحداثٍ، أما الأخرى [= الأولى] فلا» (م. ن.). وقد انطلق ديفدسن من حدس ريخنباخ ليبين أن الجملتين المتساويتين في المعنى من قبيل (30) و(31) تقتضيان صورة منطقية واحدة وأن الفعل ينبغي أن يُعامل كما يُعامل اللفظ الخاص. فمما جاء في هذا المعنى قوله: «قد يُسلّم لنا بأن الأسماء من قبيل 'الانفجار' و'الموت' و'السقوط' و'الكارثة العائلية' وما جرى مجراها تُبدي نفس رسوم الاستنتاج التي تبديها سائرُ أسماء الجنس؛ وقد يُسلّم لنا أيضاً بأنه ينبغي أن نتوقع أن تصدق هنا أيضاً الفرضياتُ الأنطولوجية التي تُبرّر الاستنتاج

التسويري. ولكن ما هو شأن الجُمْلِ التي لا تشتملُ إلا على الأفعال المناسبة [لتلك الأسماء]؟ ولم كان لازماً علينا أن نفترض أنه ينبغي أن يوجد حدث جزئي مخصوص يجيز التحقق من صدق قولنا:

(32) انفجر المِرْجَلُ في الكهف. La chaudière explosa dans la cave.

إذا كنا نرى أنه لا يوجد في هذه الجُمْلَة لفظ خاص يحيلُ على حدثٍ ولا اسمُ جنس يمكن أن نعامله معاملة محمول يصدق على الأحداث؟ إنه لمن الجائز أن نعتبر أن (32) تستلزم تسويراً يتعلّق بالأحداث وأن لها الصورة المنطقية التالية:

(33) يوجد س بحيثُ كان س انفجاراً وكان س يجري في الكهف وكان س متعلقاً بالمرجل.

وعلى هذا النحو نُظهرُ ما خفي من علاقات بين الفعل والاسم» (م. ن. 257 - 258).

وربما لم يبدُ في هذا التصوّر القائم على اعتبار الأفعال مُحيلَةً على الأحداث أيُّ حظٍّ من الطرافة عند من ارتاض في النحو العربي وتمثل مقولاته ونشأ على التفكير وفق "منطقه"؛ غير أن تواتر الإشارات إلى التوازي بين الأسماء وما يتصل بها من أفعال في الإحالة على الأحداث في مواضع كثيرة من رسائل ديفدسن يُوحى بأن الرجلَ كان يقدم تصوراً طريفاً غير معهود في الأدبيات الفلسفية والمنطقية. فالربط بين الأفعال في اللغة والأحداث في الكون لم يكن هو التصوّر السائد وإن ظهر القولُ به مفرقا على مدى تاريخ الفلسفة كما أوماً إلى ذلك بارسنز (Cf. Parsons, 1990, 4)، ذلك أنه «ينبغي ألا يَعزُبَ عن أذهاننا أن المحمول [والفعلُ أحدُ الصيغ المعبرة عنه] يُمكنُ أن يكون خاصيّةً propriété وهذا هو المحمولُ ذو الموضع الواحد؛ ويُمكنُ أن يكون نسبةً relation، ويجوزُ أن تكون هذه النسبة ثنائية (ذاتَ موضعين) كما يجوز أن تتعدد n-aires (أن تكون ذاتَ ع من الموضع ⁽²³⁾à n places» (Ouelbani, 2000, 81).

(23) حيث 'ع' اختصاراً للفظ 'عدد'.

ومن ثم نفهم لم اعتبر ريخنباخ القول (31) دالاً على الحدث، و(30) خالياً منه؛ ولهذا أيضاً فرّق بارسنز، متأثراً بديفدسن في تصويره للبنية المنطقية لجُمَلِ العَمَلِ - بين الإحالة الصريحة على الأحداث بواسطة الأسماء، والإحالة الضمنية عليها بواسطة الأفعال. فقد ذهب إلى أن البنية المنطقية التي اقترحها ديفدسن تشرح ظواهر مختلفة في اللغة منها «العلاقات بين الطرائق الصريحة في الكلام على الحدث وبين ما نتلفظ به من جمل لا يبدو أنها تتضمن إحالة صريحة على الأحداث البتة كما هو شأن العلاقة بين قولنا: 'حصل طيرانٌ فوق القطب من نُرويجي في أيار سنة 1926' 'A flight over the pole by a Norwegian took place in May 1926' وبين قولنا 'طار نرويجي فوق القطب في أيار سنة 1926' 'A Norwegian flew over the pole in May 1926' وكذلك بين المركب الاسمي NP '... كلُّ تدميرٍ لمدينةٍ تدميراً عنيفاً' 'every violent destruction of a city' والمركب الفعلي VP [في الإنكليزية] '... دَمَّرَ مدينةً تدميراً عنيفاً' 'violently destroyed a city' (24). واتخذ بارسنز من التساوي بين الأسماء والأفعال المتصلة بها في الدلالة على الأحداث حُجَّةً على صواب نظريته في الأحداث، وهذا ما يظهر في قوله: «... ويمكن نوع ثالث من الحجج المؤيدة للتحليل القائم على الأحداث المقدره في ما يوفره لنا من عون في تفسير العلاقة بين بعض الجمل التي تتضمن إحالة صريحة على الأحداث والجمل التي لا تتضمن تلك الإحالة. فالجملة (34) على سبيل المثال تشتمل على مركب يُحِيلُ صراحة على حدث الغناء وهو 'غناء النشيد المرسيلي' بينما لا توجد أي إحالة صريحة على حدث من الأحداث في (35):

(34) بعد غناء النشيد المرسيلي حيَّوا العلم.

After the singing of the Marseillaise they saluted the flag.

(35) بعد أن غُنِّي النشيد المرسيلي حيَّوا العلم.

After the Marseillaise was sung they saluted the flag.

بيد أن الجملتين تفيدان نفس الفائدة تقريباً، والفرق الأساسي الحاصل

بينهما هو أن استلزماً في (34) يخلو منه (35) وهو أن غناء النشيد المرسيلى حصل مرة واحدة، ويشير هذا المثال المسألة المتصلة بالعلاقة بين المصدر المُذِلّ nominal gerund نحو singing أي "غناء" المستعمل دلاليّاً باعتباره اسماً يفيد حدثاً ما، وبين الفعل sing أي "غنى" الذي اشتق منه ذلك المصدر. ويوفر التحليل القائم على الأحداث المقدرة الوسائل لحلّ ناجع إذ يقترح أن تُسهم المصادر المُذِلّة في الصورة المنطقية بنفس المحمولات التي تُقدمها الأفعال المُعَبَّرة أصلاً لتلك المصادر» (م. ن.، 17). ورأى بارسنز أيضاً أن «معنى اسم الحدث الفعلي يُسهم في الصورة المنطقية بمحمول الأحداث نفسه الذي يُسهم به الفعل المُشتق منه ذلك الاسم. فالصيغة التي هي 'غناء (ح)' في الصورة المنطقية المُقدَّرة في قولنا 'مريمُ تغني' هي عينها صيغة 'غناء (ح)' في الصورة المقدرة في قولنا 'كل غناء'.... وتكمن علة هذا الرأي في وفرة ما يصدر عنه من نتائج صائبة في سياق النظرية اللغوية المتعلقة بالأحداث المُقدَّرة» (م. ن.، 129). وقد عبرت روشتاين عن هذا التساوي في الاعتبار بين الأسماء الدالة على الأحداث وبين الأفعال المتصلة بها بقولها: «من الحقائق اللغوية المقررة أننا نحيل على الأحداث في لغتنا. وقد أُقرّ منذ زمنٍ طويلٍ بأن الأسماء وما جرى مجراها وحداتٌ يمكن أن تُحيلَ على الأحداث... بيد أن علاقة الأحداث بالنحو أقل وضوحاً بكثير. ومدار الإشكال هو: هل تؤدي الأحداث دوراً باعتبارها ذواتاً نحوية في الأبنية النحوية؟ لقد جعل عملُ ديفدسن (1967) هذه المسألة في صميم الجدل اللساني. فقد رأى أن الإحالة المباشرة بواسطة الأسماء وما جرى مجراها ليست الطريقة الوحيدة في الكلام على الأحداث كلاماً مباشراً، ولا هي أكثر الطرائق تداولاً في ذلك. وبيّن أن الجمل نفسه تُقرّر وجود الأحداث وأن ذلك يتأتى لها بتسوير وجودي يتعلق بمعمولٍ يفيد الحدث ويكون داخلاً من جهة الفعل» (Rothstein, 1998, 1).

والإحالة على الحدث الداخل من جهة الفعل باعتبار هذا الحدث موضوعاً ومعمولاً - لا باعتباره محمولاً - إحالةٌ خفيةٌ لا تظهر في المستوى السطحي خلافاً لسائر المعمولات. وهذا ما عبرت عنه روشتاين بقولها: «إن المعمول الذي هو حدثٌ لا يطفو البتة على السطح باعتباره معمولاً إعرابياً (تركيبياً) خلافاً لمعمولات الفعل الدلالية الأخرى. ولكنه يُقَيّد دوماً بسور وجودي لا شيء يناسبه

في التركيب» (Rothstein, 1998, 2). ولما كان هذا التصوير الوجودي للمعمول الذي هو حدث لا يناسب في السطح أي مكون فقد سماه بارسنز تسويراً مقدراً underlying quantification وبنى عليه أطروحته في الأحداث فقال: «والأطروحة التي نروم استقصاء البحث فيها هي أن دلالة الجمل البسيطة في الإنكليزية تقتضي صوراً منطقية هي أعقد، نوعاً ما، مما يظنه الباحثون في علم دلالة الألسنة الطبيعية. ذلك أن دلالة جملة بسيطة من قبيل 'ضرب زيد عمراً' تقتضي صورة لها في الأقل ما يلي من التعقيد:

يوجد حدث ما هو ح بحيث يكون

ح ضرباً، ويكون

فاعل ح الحقيقي agent زيداً، ويكون

مفعول ح الحقيقي object عمراً، ويكون

ح قد انقضى في وقت ما من الماضي.

ويغلب على هذه الصورة التي هي صورة نموذجية تسوير وجودي متصل بالأحداث. ولما لم يكن مثل هذا التسوير مستفاداً على نحو صريح من الجملة 'ضرب زيد عمراً' فإني أسميه تسويراً "مقدراً". ومن المباحث الرئيسية في النظرية التي أفحصها أن مثل هذا التسوير المقدّر المتصل بالحوادث (والهيئات) لا ينفك عنه لسان من الألسنة الطبيعية» (Parsons, 1990, 3).

V - ستراون وتقدم الجثث على الأحداث

لم يكن تفكير ستراون في الأحداث في كتاب الأفراد مقصوداً لذاته، بل جاء في سياق «مشروع غرضه إظهار ما خفي من المسلمات الأنطولوجية للرسم الذي نتصور به العالم، وهو الذي ندركه من جهة عاداتنا في الكلام» (Rossi, 1993 b, 2720)، وكان «القصْد من سعي [الرجل]... هو استخراج الأنطولوجيا الثاوية تحت رسمنا التصوري⁽²⁵⁾ وخطابنا العادي» (م. ن) وذلك

(25) الرسم التصوري conceptual scheme/schème conceptuel عبارة استعملها ستراون =

بتَبَيُّنِ «الشروط التي ينبغي استيفائها حتى يتسنى لنا تشخيصُ الجُزئيات identification des particuliers من قبيل الكراسي والناس والأحداث التاريخية» (Holdcroft, 1992, 3779). وقد عبر ستراوسن نفسه عن هذا المقصد بقوله: «إن غرضي هو، في وجه من الوجوه، إبرازُ بعض السمات العامة والبنوية لرسمنا التصوري الذي بموجبه يتعلق فكرنا بأشياء جزئية مخصوصة» (Strawson, 1959/1973, 15).

وكثيراً ما ورد كلام ستراوسن على الأحداث في إطار المقارنة بينها وبين الجثث والأشخاص. فقد ميز المصنف "الأشياء التي تَشْغُلُ الزمان" - وهي التي مثَّلَ عليها بالهيئات والحدثانات خاصة - من "الأشياء التي تَشْغُلُ المكان" وهي الجثث والأشخاص (اطلب م. ن.، 59)؛ كما تساءل عن الكيفية التي يمكن بمقتضاها تقسيم ما يشاهدُ ويعاين علناً إلى ضروب types أو مقولات، وأجاب عن ذلك بقوله: «من البين أنه توجد طرائق عدة في الإجراء توافقُ أغراضاً فلسفية

= (اطلب كلامه فيما يلي هذا الموضع من المتن) وهو ما يعني بها بنية التفكير في شأن العالم (9, 1959/1973, Strawson, Cf.). وقد استعمل هذه العبارة باحثون تأثروا بصورة متفاوتة بفكر ستراوسن من أمثال كواين (183, 182, 143, 1960/1977, Quine, Cf.) وريكور (75, 1990, Ricœur, Cf.) وفارزي (80, 1995, Varzi, Cf.). وخصص ديفدسن لمفهوم الرسم التصوري مقالا عنوانه: «في حقيقة معنى الرسم التصوري» Davidson D., «On the very idea of a conceptual scheme», *Proceedings and Adresses of The American Philosophical Association*, 67, 1973-1974, 5-20, Trad. franç. par A. Lyotard-May, in *La philosophie américaine contemporaine*, J. Rachman et C. West (dir.), Paris, PUF, 1990.

ولفظه 'الرسم' التي ترجمنا بها المقابل الأعجمي *schème/scheme* هي اللفظة التي استعملها الفارابي مقابل اللفظة الإغريقية *skhêma* في مثل قوله: «... ويبقى بعد ذلك أن ترسم في الناطقة رسوم أصناف المعقولات» (آراء أهل المدينة الفاضلة، 89)؛ وقد ترجمها خياط (1988، 269) بـ 'الرسم الخيالي'. وبنفس لفظه 'الرسم' ترجمنا المقابل الأعجمي *schème/schéma* الذي أخذ منه المقابل الأول المشارك له في بعض معانيه. وقد جاء في بعض حواشي معجم لالاند أنه «يحسُنُ تخليصُ لفظة *schéma* للصورة والتمثيل الإجمالي، وتمحيضُ لفظة *schème* للقاعدة التي تتبعها في رسم تلك الصورة، والتي توجد على هيئة نزعة محضة لمخيّلتنا» (Lalande, 1926/1996, p. 951, notes). وعلى هذا التأويل يكون معنى *schéma* أقعدَ في الحس، ومعنى *schème* أوغلَ في التجريد.

متباينة. وأنا أجتزئ بأكثر التقسيمات إجمالاً فأتكلم مثلاً على الحوادث والحدثانات والهيئات والأوضاع conditions من جهة، وعلى الجُثث أو الأشياء التي لها جُثٌّ [= الأشخاص] من جهة أخرى» (م. ن.). وتظهر قيمة الفصل بين الذوات والأحداث فيما أورده ستراونسن من اعتراض طاعن في صحة هذا الفصل، كما تظهر في جوابه عن ذلك الاعتراض بما يبين خطر الفصل بين الأشياء والحدثانات ومركزيته في رسمنا التصوري الفعلي الذي سعى ستراونسن إلى دراسته (اطلب م. ن.، 62 - 63). وقد كان غرضه من وراء كل ذلك إبطال الرأي الذي يُنظر بمقتضاه إلى الشيء على أساس أنه سيرة وتاريخ وزمان أي على أنه جملة من الهيئات والأحوال والأعمال الحاصلة في آنات متعاقبة لا على أنه ذات ثابتة مستقرة. وهذه الوجهة الثانية في النظر إلى الأشياء وإن كانت ممكنة فإنها في رأي ستراونسن لا تعكس حقيقة رسمنا التصوري القائم على الفصل الصارم بين الشيء المثلث الأبعاد وبين ما يحدث له أي بين الشيء وهيئاته المختلفة في أطواره المتعاقبة وهو عين الفصل بين مقولة الذات ومقولة الحدث.

وقد قارن ستراونسن بين الجُثث والأشخاص وبين الأحداث من حيث الأولية في عملية التشخيص فذهب إلى أن الجُثث (والأشخاص) هي الجزئيات الأساسية لأنها تستجيب لمقتضيات التشخيص وهي إجمالاً وجود إطار مكاني وزماني موحد يُمكن من تحديد موقع هذه الجزئيات. ذلك أنه «من الممكن أن يبين بعضنا للبعض الآخر على وجه الدقة الأشياء الجزئية التي يتعلّق بها خطابنا لأنه يمكننا أن ندرج ما يُقرّره كل واحد منا وما يرويه، في لوحة وحيدة نرسمها للعالم. فإطار هذه اللوحة هو إطار مكاني وزماني موحد له بُعد زماني وثلاثة أبعاد مكانية. فإذا كان ذلك كذلك، قام تشخيص الجزئيات، في جملة الأمر، على إمكان وضع الأشياء الجزئية التي نتحدّث عنها في نظام مكاني وزماني وحيد وموحد» (م. ن.، 42).

ومن مقتضيات التشخيص المترتبة على وجود هذا الإطار المكاني والزمني الموحد أن تكون الجزئيات المراد تشخيصها قابلة للمشاهدة والمُعَايَنَة أي ألا تكون جزئيات خاصة particuliers privés⁽²⁶⁾، وهذا ما عبر عنه ستراونسن بقوله:

(26) يطلق ستراونسن عبارة الـ'جزئيات الخاصة particulars privés' على =

«إن الشروط الدنيا لتشخيص ضرب من الجزئيات بمعزلٍ عن جزئيات أخرى هي ألا تكون عناصرُ ذلك الضربِ عناصرَ خاصّةٍ أو تتعدّرُ ملاحظتها» (م. ن.، 58)؛ ومن ثم لم يكن مستغرباً أن تكون مقولةُ الجُثْث، من بين المقولات الرئيسية المتاحة، هي المقولة الوحيدة التي من شأنها تكوينُ هذا الإطار (اطلب م. ن.، 62). ومن هذه المقتضيات أيضاً أن تتميز الأشياءُ الماديةُ التي تشغلُ اللوحةَ المذكورةَ بالدوام والاستمرارِ في الزمن وأن تكون بينها علاقاتُ مكانية ثابتة نسبياً أو تتغيرُ تغيراً منتظماً (اطلب م. ن.، 59) على نحوٍ يُمكنُ من تشخيصِ هذه الأشياءِ وتعرّفِها مجدداً على أنها هي الأشياءُ عينها التي رأيناها في السابق (اطلب م. ن.، 33 - 41 و 60 - 61). ولا يعني هذا خلوّ هذا الإطارِ الموصوف من الحركة والتغير خلواً تاماً، فالنسبُ المكانية بين الأشياء المادية قد تتغيرُ وكذلك أجزاء هذه الأشياء نفسها ولكن ذلك لا يؤثرُ غالباً في تشخيصها، ف«تفاصيل بنية الإطار تتغيرُ، ولكن دون الإخلالِ بوحديته؛ ومعرفة التفاصيل التي يتألف منها تختلفُ من شخصٍ إلى آخر، ولكن دون الإخلالِ بهويّته» (م. ن.، 59). ومن كلّ ذلك «يظهرُ أنّ الجُثْث هي أمثلُ ما يُرشحُ لمنزلة الجزئيات الأساسية، وهي تفضلُ في ذلك جميعَ ما نظرنا فيه حتى الآن [يقصدُ الأحداث]» (م. ن.، 60)، كما «يظهرُ أنّ للجُثْث دوراً فريداً وأساسياً في تشخيص الجزئيات، وهي تؤدي هذا الدور عندما يتعلق الأمرُ بتمييز جزئيٍّ من نفس الجنس بأن نحيل عليه بطريقة غير إشارية [أي عندما يكون غائباً عن مقام التخاطب] كما تؤديه عندما يتعلق الأمرُ بتشخيص جزئيٍّ من الجزئيات نصادفه في ظرف خاصٍّ أو نصفه في مثل هذا الظرف مع جزئيٍّ آخر صادفناه أو وصفناه في ظرف آخر... وذلك من قبل أن هذه المقولة [أي مقولة الجُثْث] تقدّمُ شواغلَ occupants للمكان دائمةً، بينها علاقاتُ ثابتة بعض الثبات لقضاء حاجات الاستعمال الناجمة عن هذا الإطار [يقصدُ الإطار المكاني والزمني الموحد]» (م. ن.، 61-62).

ولا يدفعُ ستراوسن أن تُشابه بعض أنواع الأحداث الجُثْث في إمكان تشخيصها دون الاستناد في ذلك التشخيص إلى مقولة أخرى وقسم من أقسام

= الأحداث الشعورية إجمالاً وهي أحداث الإحساس والوجدان والمعرفة (Cf. Strawson, 1959/1973, 50). وذلك لأن مردها إلى "تجارب خاصة" (م. ن.، 48)، ولأنها لا تخضع في أكثر الأحوال للمشاهدة والمعينة.

الموجوداتِ يختلف عن قسم الأحداث. ذلك أن بعض الأحداثِ يفى بالشرطين الأدنىين اللذين اشترطهما ستراونسن لتشخيص ضرب من الجزئيات بمعزل عن أي ضرب آخر منها وهما شرط ألا تكون هذه الجزئيات خاصةً وألا تتعذر ملاحظتها (اطلب م. ن.، 58)، «فإحالي على صيحةٍ ما إحالةٌ مُشخّصة لا تحتاج في شكلها المُشخّص إلى إحالةٍ ضمنية على الصائح» (م. ن.، 56) إذ بإمكانني أن أحيلَ على صيحةٍ سمعتها أنا ومن أخاطبهُ وأتحدث عنها دونما حاجة إلى الإشارة في كلامي إلى من يصيحُ، ولا يحتاجُ مخاطبي أيضاً إلى معرفة ذلك. وهذا مثالٌ يسوقه ستراونسن مستدلاً على عدم حاجة الأحداثِ دوماً في تشخيصها إلى الذوات التي تتعلق بها تلك الأحداثُ. فليس تشخيصُ هذا الضرب من الجزئياتِ (الأحداث) متوقفاً دوماً على تشخيص ضرب [= مقولة] آخر (الجثث والأشخاص مثلاً). غير أن الحالات التي لا يتوقفُ فيها تشخيص الأحداث على تشخيص الجثث والأشخاص التي تتعلق بها تلك الأحداثِ حالات قليلة جداً (اطلب م. ن.، 58) قياساً إلى الحالات التي تحتاج فيها الأحداث إلى الجثث حتى تُشخّص. ذلك أنه «يصحُّ القول، ونحنُ نتحدّثُ عن طائفة كبيرة من الحوادث والحدثانات والهيئات والأوضاع التي يمكننا أن نسمّيها... إن هذه الحوادث أو الحدثانات هي بالضرورة أعمالٌ تُوقَعُها أشياء ليست هي نفسها حدثانات أو هيئات أو حوادث، أو هي أعمال تحضّل لهذه الأشياء. كما يصحُّ القول إن هذه الهيئات هي بالضرورة هيئات وأوضاع لأشياء ليست هي نفسها هيئات وأوضاعاً وحدثانات وحوادث. ويُمكن أن نرى أن هذه الحقيقة البسيطة تجيزُ لنا أن نقرر مباشرة أن تشخيص أغلب الحوادث والهيئات والحدثانات يتوقّفُ على تشخيص جزئيات من ضروب أخرى تنتمي تلك الحوادث والهيئات والحدثانات إلى تاريخها. ذلك أن تشخيص الحدث الجزئي - في الحالة التي يكون فيها هذا الحدث من جنس الأحداث التي تقعُ كُلُّها بالضرورة لأشياء من ضرب آخر - يقتضي ضرورةً تشخيص الشيء الجزئي الذي وقع له الحدث. وعلى هذا تتعذرُ الإحالة إحالةً مُشخّصةً على موتِ جزئيٍّ من الجزئيات دون الإحالة بصورة ضمنية على الموجود الذي يكون ذلك الموتُ موتاً له لأن كل موت هو بالضرورة موتٌ لموجود من نوع ما. وحتى يتسنى لأحدنا أن يُحدّد موتاً ما، فعليه أن يُحدّد الموجود الذي يكون ذلك الموتُ موتاً له. ومن ثمَّ فإنَّه يكونُ لعبارة "هذا الموتُ" - المُستعملة باعتبارها إحالةً إشارية

حقيقية مُشَخَّصَةً، أي في مقام إشارة المتكلم إلى الموت المذكور إشارة حضورية، - قُوَّةُ عبارة "موتُ هذا الموجود" (م. ن.، 55). وحاصلُ القول «إنه ثمة قسم كبير من الهيئات والأوضاع والحوادث والحدثانات الجزئية التي تدركُ على أنها بالضرورة هيئاتٌ وأوضاعٌ لجزئياتٍ من ضروب أخرى أو على أنها صادرة عن هذه الجزئيات التي هي من ضرب آخر. وتتصدرُ هذه الجزئيات الأشياء التي هي - أو التي لها - جثث» (م. ن.، 57 - 58).

وقد كان لِفِكْرِ ستراونسن وقعٌ في بعض الأعمال الدلالية اللاحقة. فمن ذلك أن لاينز الذي يُقرُّ صراحة بتأثره بتقسيم ستراونسن للموجودات (Cf. Lyons, 1977/1980, 78, n. 7) ينطلق من تمييزه ويقترح تقسيماً ثلاثياً للموجودات التي يمكن أن تكون أسساً أنطولوجية دلالية لأقسام الكلام والبنى النحوية فيقول: «نطلق اسم الجثث على الذوات التي هي من الدرجة الأولى، وفي هذا القسم عينه يَنزِلُ الأشخاص منزلةً مخصوصة... وما تشترك فيه جميع ذوات الدرجة الأولى (أي الأشخاص والحيوانات والأشياء) من السمات هو أن لها خاصيات إدراكية ثابتة بعض الثبات في الأوضاع العادية؛ وأنها توجد في كُلِّ وقتٍ وحينٍ - فيما هو من الناحية النفسية على الأقل - مكانً ثلاثي الأبعاد؛ وأنه يُمكنُ لجميع الناس مُشاهدتها ومعاينتها» (م. ن.، 77 - 78)؛ أما «الذوات التي هي من الدرجة الثانية فالمقصود بها الحوادث والحدثانات وهيئات الأشياء إلخ... والمقصود بالذوات التي هي من الدرجة الثالثة الذوات المُجرَّدة من قبيل القضايا التي توجد خارج الزمان والمكان» (م. ن.، 78).

VI - التناول الصوري

لم يقتصر تناول مقولة الحدث في الأعمال الدلالية الفلسفية على الأعلام الذين ذكرناهم والذين ينتسب أكثرهم إلى الفلسفة التحليلية، إذ واكبَ هذه الأعمال التي يُعزى أغلبها إلى نظرية العمل (وهي إحدى مجالات الفلسفة التحليلية) ضربٌ آخر من الأعمال المسماة أعمالاً صورية. وقام بعضها على مخالفة منطلقات أصحاب نظرية العمل (ديفدسن وخلف أرسطو) مخالفةً صريحة. ومن ذلك عملُ غاباي ومورافتشيك 1980 اللذين جمعا كني وفندلر في مذهب واحد لاشتراكهما في أغراض التأليف وغاياته وانتسابهما إلى نظرية العمل

الفلسفية ومخالفتهما من ثم المذهب الصوري الذي ينتسب إليه المؤلفان أنفسهما. فقد جاء في مقالهما: «... غير أن المقصد الأسنى الذي قصد إليه بعض المؤلفين من أضراب فندلر وكني يخالف مقصدنا. ذلك أنهم يرومون من تصنيف الأفعال وتبويبها إلى مقولات من قبيل "الإنجاز" و"الإتمام" أن يكون ذلك أساساً لنظرية في العمل أكثر من كونه حجر زاوية لتمثيل صوري للزمن والمظهر» (Gabbay & Moravcsik, 1980, 61).

وإذا كان تعيين المنزلة الأنطولوجية للأحداث شغلاً شاغلاً لفلاسفة العمل ومنهم سترافوسن وديفدسن فإن تحديد هذه المنزلة لا يبدو مؤثراً في الدراسة الصورية، ولذلك لم يقل الباحثان في هذه المسألة شيئاً. وإذا كانت الدراسة الصورية تتنكب عن البت في المنزلة الأنطولوجية للأحداث فإن ذلك لا يعني أنها تُعرض عن كل افتراض أنطولوجي في شأنها. فمثل هذه الافتراضات تبدو ضرورية في كل دراسة دلالية للأحداث وإن كانت افتراضات دُنيا بسيطة. فالباحثان المذكوران يسلمان بوجود عالم من الذوات ومن الخصائص الزمنية وهي الأحوال نحو المرض، والأعمال نحو المشي، وبعض الصفات التي لا تلازم الذات طوال وجودها كأن يكون بعضهم محامياً أو أستاذاً؛ ومن الخصائص اللازمة وهي الصفات الثابتة الملازمة للذات في وجودها كالإنسانية. ويذهبان إلى أن هذا العالم هو الحقيقة المضمرة المقدرة التي يبنيان عليها تحليلهما للزمن والمظهر. ولكنهما يقران بعجزهما عن تحديد ماهية الذات ويريان أنه من الممكن التقدم أشواطاً بطينة في تمثيل الزمان والمظهر دون قدرة على قول شيء في ماهية الموجود الجزئي، على غرار منطق الجهات الذي تقدم أشواطاً بعيدة دون أن يمكنه قول شيء في ماهية الفرد (م. ن.، 62 - 63).

ومن وجوه الاختلاف بين التناول الصوري وتناول فلاسفة العمل لمقولة الحدث ما ذكرناه من غرض التصنيف في الحدث. ذلك أن السعي إلى بناء نظرية العمل جعل المشتغلين بهذه النظرية من الفلاسفة اللغويين لا يقتصرون على تمثيل الحدث في ذاته وتصويره في بنيته الداخلية بل قرنوه بمقولات دلالية أخرى تخرج عن اعتبار الحدث في نفسه وذلك نحو العوامل المؤثرة في القصدية intentionnalité والأثر السببي. وعلة ذلك أن العمل action ليس مجرد حدث

يحصل على غرار الأحداث الطبيعية مثلاً بل هو حدث له علاقة بفاعل ذي نية وقصد تحفزه إلى عمله دواعٍ وبواعث. فنظرية العمل تصرف جانباً من عنايتها إلى العلاقات العاملة من قبيل علاقة الحدث بالفاعل وبقصده. أما النظرية الصورية التي يعرضها المؤلفان المذكوران فيبدو أن جل اهتمامها منصرف إلى صورة الحدث المظهرية والزمانية أي إلى بنيته الداخلية دون نظر إلى العلاقات العاملة. ويناسب هذا الفرق جانباً من المصير الذي آل إليه تصنيف فندلر للأحداث في دراسات اللاحقين. فقد انقسمت الدراسات التي انطلقت من تصنيف فندلر إلى ضربين: ضرب قصر عنايته على الجانب الزماني وهو الأكثر وضرب اهتمام بالجانب العملي وهو الأقل. «والعَجَبُ في هذا الشأن أن نلاحظ أن تصنيف فندلر الذي طبقت شهرته الآفاق قد استُغِلَّ أكثر ما استُغِلَّ من جهة الزمان (اطلب على سبيل المثال أعمال ك. روهـر C. Rohrer وجماعته). كما كان من المتاح استغلاله استغلالاً آخر ذا منحي يغلب عليه الجانب الوجيهي modal والعملي (مفاهيم الجعل causation والفاعلية المعنوية agentivité والقصدية؛ اطلب على سبيل المثال دوتي). ومهما يكن من أمر فإنه يبدو من المهم ألا يقتصر تصنيف الأحداث على الزمان...» (Fuchs, 1991, 10).

ومن وجوه الاختلاف بين المذهبين وجه مترتب على الوجه السابق: ذلك أن سعي أصحاب نظرية العمل إلى بناء نظريتهم جعلهم يُعَنَوْنَ بالأعمال دون سائر الأحداث التي لا تنتظم في مقولة العمل. وقد عبر غاباي ومورافتشيك عن هذا الوجه من الاختلاف بقولهما: «... وعلى هذا فإن فندلر وكنّي يخالفاننا في الغرض والحيـز كليهما من قِبَل أنهما يَقْصِرَانِ تحليلهما على أفعال العمل. أما نحن فنَعْتَدُ بجميع المركبات الفعلية التي يكون لها زمن ومظهر، ولا نُبالي أتدلُّ هذه المركبات على أعمال أم على أحداث نحو الصِّدَا والذوبان إلخ.» (Gabbay & Moravcsik, 1980, 62).

ويذكر صاحب المقال أوجهاً أخرى من الاختلاف لها صلة أوثق ببنية الحدث الداخلية المظهرية والزمانية: «... فمن المهم مثلاً، بحسب غايات فندلر، أن نميز فعلاً من قبيل 'بدأ' المفيد للشروع في عمل من فعل نحو 'وَجَدَ' الدالّ على انتهاء حدثان، وأن نميز هذين الفعلين كليهما من فعل نحو 'رأى' الذي وإن كان فعلاً آنياً instantaneous فإنه لا يدل على شروع أو انتهاء. غير أن

المفاهيم التي من قبيل الشروع والنهاية مفاهيم غير مفيدة من جهة نظام الزمن والمظهر. فما يعنينا هو أن بعض الأفعال يدل على أحداث غير ممتدة (وعلى هذا يقع 'رأى' و'بدأ' في معنى من معانيه على الأقل، في مقولة واحدة)، أما بعضها الآخر نحو 'مشى' فيدل على حدث ممتد في الزمان» (م.ن، 1980، 61).

وقد انقسم أصحاب الدراسات الصورية حسب تصنيف نجد صداه في مجلة لغات *Langages*, n° 64, 1981, p.5. إلى لسانيين منطقة من أضراب ماكاولي McCawley ولايكوف Lakoff ودوتي وبينات وبارتي Partee ومارتان Martin وناف Nef و"فات"؛ ومنطقة لسانيين من أمثال مونتاغيو Montague وبريور Prior وكامب Kamp وفلاتش وكرسوال Cresswell. ولئن سوغ القائمون على المجلة المذكورة، في تصديرهم، الاختلاف بين الدراسات الصورية المضمنة فيها، وهو اختلاف يبلغ حد التضارب، بقولهم إن مجال التأليف كان في ريعانه فإنه يبدو أن التصنيف الذي يجري هذا المجرى الصوري قد بلغ بعد حوالي عقدين من الزمن شأواً بعيداً من التطور والتعقيد. زد على ذلك أنه لم يعد مقتصراً على الجوانب المظهرية والزمانية بل تعداها إلى مباحث من قبيل علاقة الحدث بسائر الوظائف الدلالية⁽²⁷⁾.

خاتمة

انطلق أتباع أرسطو المحدثون في تصنيف الأحداث من تأويل نصوص له متفرقة، مستندين إلى مفهومي الفعل والحركة، على وجه الخصوص، واقترحوا تصنيفات مختلفة اعتماداً على جملة من الاختبارات اللغوية كانت الغاية منها تبين وجهة الفصل بين أنواع الأحداث التي قررها كل مصنف. وقد ترتبت على هذه الاختبارات اللغوية نتائج أهمها تأكيد التقابل بين الهيئة وغير الهيئة، أي بين الأحداث السكونية والأحداث الحركية مما سنجد له نظيراً في التقابل بين الصفة والعمل في العربية (اطلب ص 211)؛ وكذلك تأكيد التقابل بين الآن والزمان،

(27) ننبه إلى أننا نستعمل مصطلح «الوظيفة الدلالية» semantic function مرادفاً لمصطلحات من قبيل «الدور الدلالي» semantic role و«العلاقة الغرضية» thematic relation و«المحل العميق» deep case و«الدور الغرضي» thematic role على نحو ما نجده مثلاً في:

Dik, 1997, 365; Anderson, JM, 2006, vol. II, p.220, 228.

وهذا التقابل أبسط من التقابل الأول لتعلقه بالعنصرين "الزمانيين" الأدنى اللذين يتكون منهما النسيج "الزماني" لكل من الهيئة وغير الهيئة، ولدخول أحد هذين العنصرين (وهو الآن) في تكوين النسيج "الزماني" لغير الأحداث وهي الذوات الثابتة (اطلب ص 291-293). وقد وجدنا هذه الثنائية الأرسطية على درجة كبيرة من الخطر، فلم نتردد في المطابقة بينها وبين ثنائية الثبوت والحدوث عند النحاة وبين ثنائية السكونية statisme والحركية dynamisme عند كثير من المحدثين (اطلب ص 289-290). وبها علقنا الدلالة الزمانية للبنى النحوية في العربية فافترضنا أن هذه البنى تدل على عنصري هذه الثنائية (أي الثبوت والحدوث، أو الآن والزمان) من مستويات مختلفة وبنسب متفاوتة. وكان مما ترتب على هذه الاختبارات أيضاً مفاهيم إجرائية وأدوات فنية لمباشرة الأحداث والتمييز بينها من قبيل مفهوم الحد ذي الصلة الوثيقة بمفهوم التجانس (المقابل للتغاير)، وجميعها أمارات أخرى على التقابل الأصلي بين الثبوت والحدوث (اقتران التجانس وانتفاء الحد بالهيئة ومفهوم الثبوت، واقتران التغاير ووجود الحد بالأحداث الحركية ومفهوم الحدوث).

وقد أمكننا الوقوف في تناول الفلاسفة التحليليين لمقولة الحدث على نُقْلَتَيْن معرفيتين نوعيتين تقوم أولاهما على ربط الفعل بالدلالة الحدثية على النحو الذي يكون به للفعل نفس قيمة الاسم (المصدر) في الدلالة على الحدث. ويساوق هذا التغير في النظرة إلى دلالة الفعل عند ديفدسن خاصة تغيراً في النظرة إلى منزلة الحدث الأنطولوجية إذ أصبح الحدث عنده من الجزئيات القابلة للتشخيص خلافاً لمذهب راسل، كما يساوقه تغير في الصورة المنطقية التي تمثل الجمل المشتملة على أفعال العمل؛ وتقوم ثانيتهما على التفريق بين الواقعة (أو الحقيقة) وبين الحدث. ولا غرابة أن يؤكّد هذا الفرق أشهر علمين صَنَّفَا في الأحداث وكان لما كتباه أثر بالغ في تأليف اللاحقين: أعني فندلر وديفدسن. ولعل هذا التفريق هو الذي يسّر انتقال مباحث الحدث الفلسفية إلى المباحث اللسانية إذ كان الحدث بالمعنى الذي يتميز به عن الواقعة لا يختلف في جوهره عن 'الحدث' الذي يتناوله النحاة واللسانيون، ولو لا ذلك لما تيسر اقتباس ما جاء في الدراسات الفلسفية والمنطقية وتوظيفه في الدراسات اللسانية والنحوية.

الفصل الثالث

الحدث في الأعمال النحوية واللسانية

تمهيد: في المنطلقات المعرفية لبعض الأعمال النحوية واللسانية المتناولة للحدث

قد تقدم قولنا إن المباحث اللغوية الصرف - أعني النحوية واللسانية - كانت المهد الذي احتضن دراسة الحدث، وإنَّ التنبيه إلى هذه المسألة باعتبارها باباً دلالياً قائماً بنفسه أمر يعود الفضل فيه إلى فلاسفة اللغة التحليليين ولا سيما خَلْف أرسطو. ولكن الإقرار بهذه الحقيقة لا يثني عن البحث في الأعمال النحوية واللسانية التي سبقت تبلور المفهوم ووضوح معالمه واستقلاله وقيامه بنفسه ولا يصرفنا عن السعي إلى تتبعه في مراحله الجنينية ومحاولة كشف جذوره في التفكير اللغوي. ذلك أننا نظن أن مفهوم الحدث في هذه الأعمال قائم في صور تتفاوت وضوحاً، وأن ما منع ظهوره على النحو الذي ظهر به في الدراسات الحديثة إنما هي عوامل معرفية تُردُّ إلى خصائص الأنحاء التقليدية واللسانيات في صورتها البنيوية والوظيفية خاصة⁽¹⁾. والذي يغرينا بالبحث عن جذور مقولة الحدث في التفكير النحوي واللساني أننا نجد في الأدبيات الغربية الحديثة جملة من الأعمال⁽²⁾ التي سعى أصحابها فيها إلى تأصيل هذا المفهوم

(1) اطلب ص 29، حيث تجد تحليل غوسلان وفرنسوا لما يمكن اعتباره إخفاق مشروع النحوي الفرنسي برينو. ويُستنتج من قولهما إن ظهور الحدث مبحثاً برأسه في الدراسات اللغوية المحض ودون تأثير من فنون معرفية أخرى كان من الأمور الممكنة لولا قيام جملة من العوائق المعرفية الدائرة على طبيعة النحو التقليدي واللسانيات البنيوية.

(2) من ذلك مقال غوسلان وفرنسوا (Gosselin & François, 1991) اللذين نظراً في تصنيف الأحداث في الفرنسية منذ صدور كتاب الفرنسي برينو (Brunot, 1922/1965) وقد =

في دراسات المتقدمين من النحاة واللسانيين طلباً لما يمكن أن يكون عندهم حدثاً في مفهوم الحدث أو باكورة من بواكير التفكير فيه. بل لقد رأى بعض الدارسين في بعض الأعلام المدروسين رواداً للمباحث الحديثة المتصلة بالحدث والزمان بحيث يغدو بوزاي Beauzée «من هذه الجهة رائداً للمقاربات الإحالية الحديثة» (de Saussure, L., 1998, 22)، و«متكهنًا بنظرية عرفانية» (م. ن.، 25)، وبحيث يكون كتابُ الفرنسي برينو الموسوم بِالفكرِ واللسان قد «جعلَ لما يقع تحت مفهوم أنواع الحدثِ عندنا دراسة خاصة وعميقة لا نظيرَ لها في الأنحاء الفرنسية الأخرى؛ بل لقد يبدو أن هذه الدراسة تتقدمُ تقدماً لافتاً للنظر أكثرَ البحوثِ حَدَاثةً لا سيما في ما يتعلق بدور السياق اللغوي للفعل في تصنيف الأحداث» (Gosselin & François, 1991, 24).

واللافتُ للنظرِ أنَّ أكثرَ هذه الدراسات التأصيلية تناولت أعلاماً كانت منطلقاتهم النظرية ومسلماتهم المعرفية مناقضةً مناقضةً تامة للمنطلقات التي قامت

= تناولاً فيه، فضلاً عن برينو، أعمال أعلام من أمثال غليوم Guillaume وأتباعه، والنحويين دامورات Damourette وبيشون Pichon صاحبي مُصنّف من الكلمات إلى الفكر: رسالة في نحو اللسان الفرنسي Des mots à la pensée. Essai de grammaire de la langue française, D'Artrey, Paris; Damourette J. & Pichon E., 1911-1936, الذي تناول فيه (Cf. de Saussure, L., 1998) ومن ذلك أيضاً مقال لويس دو سوسير (Cf. de Saussure, L., 1998) الذي تناول فيه قضايا الإحالة الزمانية في كتاب نحوي فرنسي من القرن الثامن عشر هو بوزاي، وهو الكتاب الموسوم بـ النحو العام أو العرض البرهاني للأصول الضرورية في اللغة التي من شأنها أن تكون أساساً لدراسة جميع الألسنة (Beauzée N. (1767/1974), Grammaire générale ou exposition raisonnée des éléments nécessaires du langage, pour servir de fondement à l'étude de toutes les langues, Stuttgart, Friedrich-Fromann Verlag.؛ ومن جملة ذلك مقال ستيول (Sthioul, 1998) الذي درس فيه صاحبه معالجة غليوم لمسألة التمثيل الذهني للحدث والزمان، ومقال لويس دو سوسير وستيول الذي تعرض فيه صاحبه إلى تناول دامورات وبيشون للزمن في اللغة تناولاً نفسانياً (Cf. de Saussure, L., & Sthioul, 1998). ولئن كان غرض غوسلان وفرنسوا في جانب من مقالهما يوافق ما نقصد إليه تماماً في هذا الموضوع من بيان بواكير التفكير في الحدث عند اللغويين المتقدمين فإن غرض سائر المقالات التي ذكرناها لم يكن تأصيل مفهوم الحدث عندهم بل كان على وجه الخصوص البحث في متعلق من متعلقات الحدث وهو الزمن.

عليها اللسانياتُ البنيويّةُ كما نَظَر لها فرديناند دو سوسير واللسانياتُ الوظيفية في صورتها التي استقرت عليها مع مارتينييه في فرنسا، لأن هؤلاء الأعلام قدموا قضية العلاقة بين اللغة والفكر، وجعلوها في المقام الأول، وانطلقوا من الدلالة وصولاً إلى الأبنية وهو ما تنطق به عناوينُ كتبهم⁽³⁾، ويشهدُ له ما سطروه فيها من مبادئ. ويؤيد هذا ما ذهب إليه غوسلان وفرنسوا من أن مفهوم نوع الحدث «كان في آنٍ واحد ضحية السُّنة النحوية الدائرة على أقسام الكلام والبنيوية التي كان تصنيفُ الأشكال شُغلها الشاغل» (Gosselin & François, 1991, 28).

ولا يقتصر تأصيل مبحث الحدث في النحو على دراسة أعمال النحاة القدامى بل إننا نجد من الباحثين من استثمر نتائج الدرس النحوي القديم ووظفها في صياغة فرضياته المتعلقة بالأحداث في اللغة. فمن ذلك أن بارسنز وصل فرضياته في الأحداث بآراء النحوي الهندي بانيني، وبنّاها عليها وهو ما يشهدُ به قوله: «يستمد البحث الذي أخوض فيه جذوره من عمل بانيني الذي عاش قبل عدة قرون من ميلاد المسيح. فقد جاء في عمله أن الفعل في جملة بسيطة نحو "قطع زيد الشجرة بالفأس" يفيد عملاً مخصوصاً، وأن الأسماء في الجملة تدل على الأناسي أو الأشياء، وتُقرّر الجملة أن لتلك الأشياء صلات معلومة بالعمل. فمن ذلك أن زيدا هو فاعل العمل الحقيقي وأن الفأس هي أداة العمل وأن الشجرة هي المفعول في المعنى. وهذا قريب جداً من التحليل الذي سأتناوله» (Parsons, 1990, 4).

I - الأعمال النحوية

أ - النحو العام (بور رويال)

ساد تيارُ النحو العام التفكير اللغوي في أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر قبل أن يأفل نجمه مع ظهور النحو المقارن في القرن التاسع عشر. وقد قام على تحقيق غاية تتجاوز دراسة اللسان الواحد إلى تناول القواعد العامة

(3) اطلبها في الهامش السابق.

المتحكمة في إنتاج الكلام (Cf. Auroux, 1998, 1086). وقد ظهرت هذه النزعة الكونية فيما قدمه أتباع هذا التيار من تعريف لفنهم بأنه: «العلم البرهاني بالمبادئ الثابتة والعامة للكلام المنطوق أو المكتوب في جميع الألسنة» (Du Marsais, d'après Bailly, in Arnauld & Lancelot, 1660/1993, VI-VII). وقد نسب أورو هذا القول إلى بوزاي (Cf. Auroux, *ibid.*) وبهذا يقابل النحو العام النحو الخاص الذي هو «فن المطابقة بين مبادئ الكلام الثابتة والعامة، والأوضاع institutions الاعتبارية المتعارفة في لسان من الألسنة الخاصة» (Du Marsais, *ibid.*). وقد استنتج أورو من هذا التعريف أن موضوع النحو العام «يفترض أن تكون للنحو صلة وثيقة بالبنية العرفانية للذهن البشري وأن تكون هذه البنية كلية» (Auroux, *ibid.*).

وإلى هذا التيار ينتسب كتاب نحو بور رويال العام والبرهاني الذي وضعه أرنو ولونسلو، وقد قام على التصور الشائع بين كتب النحو العام عصرئذ، وهو تصور يمزج النحو بالمنطق وينظر في البنى والصيغ النحوية من جهة مقولات الفكر والعمليات الذهنية. وعلى هذا استهل المؤلفان دراسة دلالات الألفاظ بالنظر في العمليات الذهنية الأساسية، فتبين أن أهم عمليتين هما التصور concevoir الذي هو إدراك المفرد، والحكم juger الذي هو إثبات شيء لشيء أو نفيه عنه، وأن العملية الثالثة وهي الاستدلال raisonner مشتقة منهما ومتفرعة عنهما وأنها عبارة عن ضرب من الاتساع فيهما. وذهبا إلى أن أظهر تمييز فيما يجري في أذهاننا هو التمييز الواقع بين موضوع الفكر ومتعلقاته - وهو ما يناسب التصور - وبين صورة ذلك الفكر وهيئته والكيفية التي يعقد بها العلاقات بين الأشياء - وهو ما يناسب الحكم -.

ولما كانت الألفاظ أمارات على ما يجول في الذهن من فكر وخواطر فقد افترض مصنف كتاب النحو العام والبرهاني أن التمييز الأظهر بين أقسام الكلام ينبغي أن يطابق التمييز الأظهر بين العمليات الذهنية. فلا يخلو أمر الكلمات من أن تفيد موضوع الفكر ومتعلقه أو «مختلف الجهات التي ينظر بها الذهن إلى هذه الأشياء» (Du Marsais, d'après Formant, *Supplément...*, 277). وعلى هذا جعل المصنفان في القسم الأول المتصل بالتصور الأسماء [أسماء الجوهر والأسماء

[الصفات] وأدوات التعيين والضمائر والصيغ المشتركة⁽⁴⁾ والحروف والظروف. وجعلا في القسم الثاني الأفعال وأدوات الربط وأسماء الأفعال interjections. وقد ذهب دي مارساي، عن صواب، إلى أنه كان يجدر بالمؤلفين إخراج أدوات التعيين والحروف إلى القسم الثاني المعبر عن هيئة الفكر وكيفية تعلقه بالموضوعات، وإلى أن الظروف المشتملة على حروف قد تُدرج في هذا القسم أو ذاك بحسب الأحوال المختلفة (Cf. Arnauld & Lancelot, 1660/1993, 48).

ولعل أهم ما يسترعي الانتباه في ربط أرنو ولونسلو أقسام الكلام بنوعي العمليات الذهنية الأساسيين جعلهما الفعل في عداد ما يدل على صورة الفكر وهيئته، وهو ما يُفرغ الفعل في رأيهما من الدلالة على ما قد يتصل به الفكر ويتعلق به التصور من جوهر أو عرض يؤلفان ما يعتبرانه موضوعاً للفكر أو موجوداً خارجياً. ولا غرابة من ثم أن ينيط المؤلفان بالفعل دلالة رئيسية وحيدة وُضع الفعل للدلالة عليها في رأيهما، وهي دلالة الإثبات affirmation التي تدخل في القسم الثاني من العمليات الذهنية وهو الطريقة التي ينظر بها الذهن إلى الأشياء في العالم. ويمكن أن نلاحظ أن المصنفين بهذا الاختيار في تصنيف دلالة الفعل قد غلبا جانب الدلالة الحرفية فيه على جانب الدلالة الاسمية، إذ الفعل متوسط بين الاسم والحرف في نوع دلالاته: تقربه من الحرف صيغته المفتقرة إلى غيرها ودلالاته على النسبة والعلاقة، ويُدنيه من الاسم المضمون التصوري الذي يفيد الجذر عادة (اطلب ص 343-348). وحسبنا أن نشير في هذا الموضع إلى أن تصور المؤلفين لطبيعة دلالة الفعل هو تصور أقرب إلى تصور راسل الذي عد الفعل دالاً على كلي من نوع النسب (Cf. Russell, 1912/1985, 54) منه إلى تصور ديفدسن ومن ذهب مذهبه في اعتبار المضمون الحدتي للفعل.

وقد ذهب مؤلفا نحو بور رويال العام والبرهاني إلى القول بأن الفعل يدل على الإثبات رأساً، وبنيًا هذا الرأي على نقد تعريفات الفعل عند النحاة الذين سبقوهم وعاصروهم - وهي تعريفات تقرر الفعل بالدلالة على مقولات من قبيل

(4) الصيغ المشتركة les participes: هي في الألسنة الأوروبية صيغ مشتركة بين الاسمية والفعلية ويقابلها في العربية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المُشَبَّهة.

العمل والانفعال والزمان والشخص والعروض والزوال - فنسبها إلى الغلط ونعيا عليها إغفالها دلالة الفعل الحقيقية (-111, 1660/1993, Cf. Arnauld & Lancelot) وإذ بطلت جميع هذه التعريفات في زعمهما لم يبق إلا ما ذهب إليه من تعريف الفعل بأنه «كَلِمَةٌ تُفِيدُ الإثبات» (م. ن.، 113). وهما يقصدان بذلك معنى من معاني الكلام، وجنسا من أجناسه هو عبارة عن خبر موجب يقابل من حيث الجهة خبر النفي «ذلك أنه لا بُدَّ من التنبه إلى أن أحكامنا وإن لم تكن كُلُّها مُثَبَّتة - إذ توجَدُ أحكامٌ منفية - فإن الأفعال مع ذلك لا تدلُّ في نفسها إلا على الإثبات. أما النفي فإنه الدلالة عليه لا تكون إلا بواسطة أداوتٍ من قبيل ne [في الفرنسية] وnon [في اللاتينية؛ و'لَمْ' في العربية] أو أسماءٍ تشتملُ على معنى تلك الأدوات... فإذا اتصلت هذه الأدوات والأسماء بالأفعال غيرت الإثبات فيه إلى النفي» (م. ن.، 115).

كما يُقابلُ الإثباتُ عندهما من ناحيةٍ أخرى معاني الكلام التي يدل عليها الفعل في رأيهما دلالة ثانوية بعد دلالة الإثبات: «قد تقدم قولنا إنَّ أهمَّ وجه من وجوه استعمال الفعل هو إفادةُ الإثبات. وستقفُ لاحقاً على أنه يُستعملُ أيضاً للدلالة على حركات النفس من ترجُّ ودعاءٍ وأمر وهلم جرّاً. غير أن ذلك لا يتأتى إلا بتغيير التصريف والصيغة mode؛ وعلى هذا فإننا لا نعتبر الفعل في كامل هذا الباب إلا في دلالاته الحقيقية وهي الدلالة التي له في الصيغة الإخبارية indicatif» (م. ن.، 109). ويبدو تمسكُ المؤلِّفين بدلالة الإثبات في الفعل وتقديمها على سائر الدلالات مستنداً إلى ما في الفعل من خاصية إسنادية ودلالة إخبارية ترشحه للورود دوماً في موضع العنصر المخبر به عن عُنْصَرٍ آخر مخبرٍ عنه.

ولا تمنع دلالة الفعل على الإثبات بالأصالة من أن تعلق به دلالات أخرى زائدة. إذ لا يلزم من ذلك اقتصارُ المتكلم على إفادة هذه الدلالة الأصلية في استعماله لصيغة الفعل. ذلك أنه «لما كان الناسُ ينزعون بالفطرة إلى الإيجاز في كلامهم، فقد زادوا، في الغالب الأعم، في الكلمة الواحدة [أي الفعل] دلالات أخرى على دلالة الإثبات» (م. ن.، 110).

ومن هذه الدلالات التي زيدت على الدلالة الرئيسية ما يمكن اعتباره دلالة على الحدث وهي الدلالة التي قد تفيدها مقولات نحوية أخرى تنتسب إلى النوع

الأول من أقسام الكلام - وهو الذي يشتمل على موضوعات تفكيرنا ومتعلقاته - من قبيل الأسماء بنوعيتها: أسماء الجوهر والأسماء الصفات والصيغ المشتركة بين الاسم والفعل participes.

فمما زيد إلى دلالة الإثبات في الفعل دلالة الصفة التي يتصل بها الفعل «بحيث تُولفُ الكلمتان قضيةً كما في قولك: Petrus vivit ; Pierre vit أي "يحيا زيدٌ" لأن كلمة vivit أي "يحيا" تشتمل وحدها على الإثبات وعلى صفة الكون حياً. وعلى هذا يستوي في الاعتبار قولك: Pierre vit أي "يحيا زيدٌ" وقولك: Pierre est vivant أي "زيدٌ (هو) حيٌّ" (م. ن.)، ويكون المُسند في القول الثاني قد فصل بين داليتين جمع بينهما الفعل في القول الأول وهما دلالة الإثبات التي أفادتها الرابطة (فعلُ الكينونة في الفرنسية)⁽⁵⁾ في القول الثاني، والدلالة على الصفة qualité/attribut التي أفادتها الصفة المشبهة participe présent 'حيّ' . vivant

ويظهر الفرق جلياً بين دلالة الفعل ودلالة الصفة في كلام المصنّفين على الصيغ المشتركة وهي عندهما «أسماء صفات حقيقية» (م. ن.، 135) لها بالفعل صلة وثيقة، وقوام هذه الصلة هو أن الصيغ المشتركة «تفيد فائدة الفعل ما عدا الإثبات الذي سلب منها، وكذلك الدلالة على الأشخاص الثلاثة [المتكلم والمخاطب والغائب] الذي يعقبُ الإثبات. ومن ثمّ فأنت تفعل بالصيغة المشتركة

(5) «وعلى هذا يجوز القول إن الفعل ينبغي ألا يكون له في نفسه استعمال غير إفادة الصلة التي تقوم في أذهاننا بين طرفي القضية. ولكن هذا متعذر في غير فعل الكينونة être المسمى فعلاً جوهرياً verbe substantif والذي بقي على هذه الهيئة من البساطة» (Arnauld & Lancelot, 1660/1993, 109-110). ويسمى فعل الكينونة هذا فعلاً جوهرياً إذا كانت وظيفته مجرد الربط بين الموضوع والمحمول كما في قولك: Pierre est vivant أي "زيدٌ (هو) حيٌّ"؛ ويسمى فعلاً صفةً verbe adjectif إذا كان فعلاً تاماً له دلالة الوجود فيساوي بذلك الرابطة مع الصفة. «فالفعل الجوهري je suis أي أنا موجود حسب كتاب النحو العام والبرهاني يصبح في الأكثر صفة عندما يتضمن، زيادةً على الإثبات، أكثر الصفات عموماً وشيوعاً أي صفة الوجود كما في قولك: je pense donc je suis أي "أنا أفكر، إذن أنا موجود" أي "أنا كائنٌ" je suis un être أو "شيءٌ" une chose أو "أنا موجود" je suis existant» (Formant, Supplément..., 345, voir aussi Arnauld & Lancelot, 1660/1993, 128).

ما تفعله بالفعل إذا أرجعت إلى الصيغة المشتركة دلالة الإثبات المسلوقة منها. فيستوي قولك sum amans... أي "أنا عاشقٌ" وقولك: amo أي "أعشق"، وهذه الطريقة في الكلام باستعمال الصيغة المشتركة أكثر شيوعاً وتداولاً في الإغريقية والعبرية [والعربية] منها في اللاتينية... وعلى هذا يحتفظ الفعل من الصيغة المشتركة بالصفة attribut (م. ن.).

وتُفسّر زيادة معنى الصفة إلى الفعل الدالّ أساساً على الإثبات السبب في كثرة الأفعال في الألسنة المختلفة (اطلب م. ن، 128). ولو لا هذه الزيادة لما احتيج في اللسان الواحد إلا إلى فعل واحد يفيد الإثبات ويسمى حينئذٍ فعلاً جوهرياً (اطلب م. ن، 110) كما هو شأن فعل الكينونة être في استعماله الجوهري لا في استعماله الوصفي.

ولا يقتصر حضور مقولة الحدث في كتاب النحو العام والبرهاني على هذا المظهر إذ نصادفه في تقسيم المؤلفين للأحداث إلى ثلاثة أقسام هي الأفعال (المتعدية) المبنيّة للفاعل المفيدة للعمل، والأفعال المبنيّة للمفعول الدالة على الانفعال، والأفعال المحايدة اللازمة التي يفيد بعضها العمل، وبعضها الآخر الصفة qualité أو الوضع position أو النسبة إلى المكان وما إلى ذلك من المعاني التي لا تندرج في نطاق الأعمال (اطلب م. ن، 128 - 130). كما تتجلى مقولة الحدث في تقسيم المؤلفين الفعل المبني للفاعل - الذي يفيد عملاً يتعدى الفاعل الحقيقي ويتطلب طرفاً ثانياً يتعلق به - إلى قسمين على أساس دلالي. فالقسم الأول هو قسم العمل الحقيقي المتعدي الذي يناسب حدث العلاج والتأثير ويقتضي طرفاً يتعدى إليه ويتعلق به ويسمى هذا الطرف ذاتاً أو محلاً sujet؛ أما القسم الثاني فهو قسم العمل القلبي الذي يناسب إلى حد ما الحدث الشعوري الاختباري expérientiel (بالمعنى العام الذي يشمل الإحساس والوجدان والمعرفة، اطلب 27, 1989, François)، والذي يتعدى الفاعل الحقيقي أيضاً ويتصل بطرف يُسمّى موضوعاً ومتعلقاً⁽⁶⁾. ويظهر من كلام القس فورمان،

(6) عن المعنى المخصوص في استعمال مصطلحي sujet وobjet في نحو بور رويال اطلب

Formant, Supplément..., 362.

في ما ذيل به كتاب النحو العام والبرهاني، أن الفرق بين العمل الحقيقي والعمل القلبي كامن في مبدأ principe العمل ومنطلقه وفي كونه مبدأً جسمانياً مادياً corporel أو نفسانياً روحياً spirituel (اطلب 361, *Formant, Supplément...*).

ونتبين بهذا أن ما تقدم من إشارة بارسنز إلى تعليق نحو بور رويال للحدث بالصيغة الفعلية (اطلب ص 37) إشارة تفتقر إلى التدقيق والتحقيق من جهة أن ربط هذا النحو بين الأفعال والأحداث لم يكن ربطاً قوياً على نحو ما قد يفهم من بارسنز، بل كان ربطاً ضعيفاً لأنه اعتبر دلالة الفعل على الحدث دلالة عارضة لا أصلية، وأن الفعل قد استمد الدلالة الحدثية (على الصفات خصوصاً) من الصيغ المشتركة بين الاسم والفعل، وفي هذا الموقف تغليب للمعنى الحرفي في الفعل على معناه الاسمي، أي تغليب لجانب النسبة والعلاقة على جانب المضمون التصوري، وهو ما يعني استبعاد المعنى الحدثي من الفعل في دلالة الأصلية.

ولم تكن صورة الحدث متجانسة في جميع فروع تيار النحو العام، إذ تفاوت الاهتمام بها كما اختلف ربطها بأقسام الكلام والبنى النحوية التي تعبر عنها. فلئن وقفنا في نحو بور رويال على تفصيل لأنواع الأحداث على أساس حظ الفعل من التعدية واللزوم ونوع بنائه عند الإسناد فإن هذه الدلالات لم تقرّها جميع اتجاهات النحو العام ولم تُجمع عليها كلُ تفريعاته. فمن ذلك أن دستوت دي تراسي رأس مدرسة علماء الفكر idéologues - التي تعد في وجه من الوجوه استمراراً لتيار النحو العام - ذهب إلى نفي مختلف الدلالات التي أقرها السابقون للفعل واعتبرها تقسيمات اعتبارية وقصّر دلالة الفعل على الهيئة. ويبيّن هذا قوله: «ويُفضي بنا هذا إلى الإقرار أننا كنا نجانب الصواب عندما ميزنا بين أصناف كثيرة من الأفعال ورأينا أنها تنقسم إلى أفعال العمل والانفعال والهيئة وهلم جرا. إذ من الجلي أن جميع الأفعال أفعال هيئة من قبل أنها لا تزيد جميعاً على إفادة أن ذاتاً ما هي على هذه الحال أو تلك سواء أكانت هذه الحال منتقلة أم ثابتة، عرضية أم دائمة، وسواء قامت على الفعل أو على الانفعال، وعلى التأثير أو التأثير، فليس هذا بمهم، إذ أنه لا يعدو أن يكون حالاً وهيئة. وجميع الأفعال من هذا الوجه شرع سواء. فإذا قلت: "أنا" أو "أحب" أو "هزمت" أو "أضرب" أو "تعبت" كان بمنزلة قولك: أنا على هذه الحال أو تلك. وهذا من الصدق والحقيقة بحيث ترى أن الفعل الواحد قد يبدو منتسباً على نحو متتال

إلى كل قسم من هذه الأقسام الاعتبارية بحسب طريقة استعماله. وذلك من قبيل أنك إذا قلت: je souffre أي "أتألم" فأنت إنما تصف هيئة حقيقة، وإذا قلت: je souffre une grande douleur أي "أتألم ألماً شديداً" كنت كمن يصف ضرباً من العمل يقوم على الشعور بألم شديد والإحساس به؛ ولو قلت: "يؤلمني جرحي" je souffre de ma blessure كنت كمن يُصور تأثراً وانفعالاً وارتساماً يوقعه عليه جرحه. غير أنه لا طائل من تمييز كل هذه المعاني» (Destutt de Tracy, 1803/1997, 91-92).

ولعل السبب في ما ذهب إليه دستوت دي تراسي من إجمال معاني الأفعال في معنى واحد هو انصراف عنايته إلى تصنيف الفكر والعمليات الذهنية أكثر من انصبابها على مدلولات الفعل في الخارج، واعتباره الوظيفة العامة للفعل في الكلام دون دلالاته المخصوصة. ذلك أن الفعل عنده يدل على فكرة (أو معنى) تقوم بفكرة أخرى في الذهن بحيث تكون الفكرة الأولى مضمّنة في الفكرة الثانية (اطلب م. ن.، 50). وإذا كانت الفكرة الثانية التي تقوم بنفسها تفيد المسند إليه فإن الفكرة الأولى التي توجد في الفكرة الثانية وتقوم بها (اطلب م. ن.، 88) تفيد دوماً حال المسند إليه وهيئته، ذلك أن «كل فعل مصرفي مُسندٌ وخبرٌ attribut، ومعنى ذلك أنه يفيد أن حالة ما قد أُسندت إلى ذات؛ وكل مُسند فعلٌ أو يشتمل على فعل في الأقل. وهو يقوم دوماً على إفادة أن ذاتاً ما توجد عموماً، أو توجد على هيئة خاصة» (م. ن.، 91).

ب - فرديناند برينو

يُعَدُّ تفكيرُ اللغوي الفرنسي برينو في كتابه الموسومُ بالفكر واللسان، مواصلةً لتيار النحو العام ومذهب علماء الفكر اللذين سادا التفكير اللغوي الغربي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، ذلك أنه أقام كتابه على نفس المبدأ في معالجة الظواهر اللغوية وهو الانطلاق من الذهن إلى اللسان ومن الفكرة إلى العلامة ومن المعنى إلى اللفظ⁽⁷⁾. فهو يقترح «عرضاً منهجياً لظواهر الفكر منظوراً

(7) جاء في تعريف دستوت دي تراسي للنحو قوله: «يُقَالُ إِنَّ النحو علمُ العلامات [= الألفاظ]؛ وأنا أسلم بهذا. غير أنني وددتُ أن يُقالَ - وخاصة أن يكون قد قيل منذ =

إليها ومرتبّة في علاقتها باللغة، وللوسائل التي تناسب تلك الظواهر» (Brunot, 1922/1965, VII, voir aussi Gosselin & François, 1991, 24). كما أنه ينطلق من مبدأ يقوم على اعتبار أن المعنى الواحد قد يعبر عنه بصيغ شديدة الاختلاف في ما بينها، ودراسة اللغة من جهة اللفظ لا تُمكن من الوقوف على خصائص ذلك المعنى لتشتت الدلالة الواحدة بين الدوال العديدة وتناهب الألفاظ الكثيرة إياها. وهو يفترض من ثمّ أنه «توجد بين أكثر صيغ التعبير تنوعاً صلةً هي المعنى الواحد الذي تسهم هذه الألفاظ في التعبير عنه» (Brunot, *ibid*, XVIII, voir aussi Gosselin & François, *ibid*). وعلى هذا يكون مدار الدراسة عند هذا اللغويّ البحث في الأسس الدلالية الجامعة للبنى النحوية المختلفة والنظر في البنية الدلالية العميقة التي تجمع بين ظواهر وتجليات سطحية لفظية شتى.

وتظهرُ عنايةُ برينو بمقولة الحدث من خلال إقراره بأنّ «من أغراض اللغة التعبير عن الأعمال والهيئات» (م. ن، 203)، وبأن «أساس الجملة الصغرى»⁽⁸⁾ هو حدث *événement* من الأحداث لا كائن من الكائنات أو شيء من الأشياء. ذلك أن الفكر يبدو في أكثر أحواله قائماً على أساس معاني الوجود والضرورة والمناسبة والاكتفاء وما جرى مجراها⁽⁹⁾، لا على أساس معاني الكائن والشيء وما إليهما مما يفيدُه الاسم؛ فهو يقوم في كل الأحوال على معنى يعبر عنه إما بفعل نحو *il pleut* أي: «تُمْطَرُ السماء» [حرفياً: «هي تُمَطَرُ»]، و *il convient* أي *d'y aller* «من المُناسِب أن تذهب إليه»؛ وإما بفعل مع اسم أو صفة نحو *il y a urgence* أي: «الأمرُ مستعجلٌ»، و *il faut une décision* أي «لا بُدَّ من قرار»، و *il sera bon d'y regarder de près* أي: «من الملائم أن تنظر في الأمر

= زمن بعيد - إنه استمرارٌ لعلم الفكر [= المعاني] *idéologie* فلو أننا توصّلنا في وقت مبكرٍ إلى هذه الطريقة في النظر إلى النحو - وهي الطريقة الصحيحة - لما خطر ببالنا وضع نظريات في العلامات قبل أن نستنبط نظرية في الفكر وأن نُحكّمها ونُثبتها، وقبل أن نعمّق معرفتنا بتكوّن هذه الفكر وكذلك معرفتنا بالعمليات الذهنية التي تكوّنُها، أو قل: التي تتألف منها تلك الفكر» (Destutt de Tracy, 1803/1997, 1).

(8) يشير برينو إلى أن مدلول مصطلح *proposition* واحد بين المنطق والنحو. وقد ترجمناه بـ «الجملة الصغرى» ويجوز على هذا النحو من الفهم ترجمته في هذا السياق بـ «القول» و «القضية».

(9) بعض هذه المعاني تعبر عنها الأفعال في الأمثلة التي يذكرها برينو لاحقاً في المتن.

عن كُثْب" (م. ن.، 13). ويكشف تعريفه هذا عن إحلاله دلالة الفعل في حيز التصديق لا في حيز التصور حسب التفريق المعروف. كما يدلُّ كلامه على أنه ينيط بكل قسم من قسمي الكلام الأساسيين: الاسم والفعل دلالة أصلية. فموضوع الاسم على إفادة الذات، وموضوع الفعل على إفادة الحدث. ولا يختلف برينو في هذا عما هو سائد في التفكير اللغوي عموماً من الربط بين هذين القسمين وبين الدالتين الجوهريتين اللتين وُضِعَ ذانك القسمان لإفادتهما (اطلب ص 237 وما بعدها)؛ كما لا يختلف عما هو شائع من الربط بين كل قسم منهما وبين الوظيفة الأساسية التي يضطلع بها في الجملة.

وقد نظر برينو في الطرق التي يتجسد بها معنى الحدث في البنى النحوية فعرض للتعبير عن العمل والهيئة بواسطة الاسم (م. ن.) وبواسطة الصفة (م. ن.)، (209) ولكنه رأى أن الفعل يظل الطريقة المثلى في التعبير عن المعنى الحدثي (م. ن.، 210). وقد سعى المؤلف إلى تصنيف مختلف المعاني التي تفيدها الأفعال انطلاقاً مما يتصلُّ بأساسها من زوائد (سوابق ولواحق) يمكن أن تُجعل الأفعال على أساسها في زمرٍ دلالية مختلفة، فجعلها ثلاثة عشر صنفاً يعبر كل صنف منها بواسطة تلك الزوائد عن معانٍ "نظامية" من قبيلٍ تعبير الزائدة *ir* عن الدخول في الصفة في قولهم: *verdir* أي 'أخضر'، وتعبير الزائدة *cir* عن المعنى نفسه في قولهم: *durcir* أي 'تصلَّب'، ومن قبيل تعبير الزائدة *re* عن التجدد في قولهم: *recommencer son travail* أي: "استأنف عمله" و *regagner son logis* أي: "عاد إلى منزله".

وللزوائد المذكورة في الأفعال الفرنسية شَبَهٌ واضح بعناصر الزيادة الاشتقاقية في الصيغ المزيدة في العربية من جهة أن الزائدة الواحدة قد تدلُّ على معانٍ متسعة لا يحيط بها الحصر في بعض الأحوال (م. ن.، 215)، ويناسب ذلك دلالة النوع الواحد من عناصر الزيادة في العربية على معانٍ عدة كدلالتها في "تفاعل" على المشاركة، ووقوع الحدث تدريجاً، وإظهار ما ليس في الباطن وغير ذلك من المعاني. كما تشبه الزوائد المشار إليها عناصر الزيادة الاشتقاقية في العربية من جهة أنَّ الزائدتين المختلفين قد تفيدان معنى واحداً، وهذا هو شأن *ir* و *er* اللتين تضطلعان بالدور نفسه في أكثر الأحيان من ذلك أن *fleurir* أي: "أزهر" تعني طلوع الزهر، وأن *bourgeonner* أي "برعم" تعني خروج

البراعم (م. ن.، 215)؛ ويناسب ذلك في العربية اشتراك بعض أنواع الزيادة في المعنى نفسه كدلالة 'بَعْدَ' و'أبعدَ' و'باعدَ' على معنى واحد هو الجعل.

ومن البديهي ألا نتوقع من تصنيف معاني الأفعال بالاستناد إلى مثل هذه الأمارات اللفظية أن يفضي إلى نتائج تكون غاية في الاطراد والانتظام، ذلك أنه لا يوجد ارتباط وثيق بين الأبنية والدلالات على النحو الذي ينتفي معه ما أشرنا إليه من ظواهر الترادف (اتحاد معاني بعض الزوائد) والاشتراك (أداء الزائدة الواحدة لأكثر من معنى)، وما يقال في الفرنسية في هذا الباب يصدق أيضاً على العربية (اطلب ص 358-364). وغاية ما يمكن استنتاجه من النظر في مثل هذه الظواهر أن هذا التصنيف يعكس ميل اللغة بصور متفاوتة إلى تنظيم المعاني والدلالات في بنى تقوم عليها علامات لفظية، كما أنه يبدو خطوة تُقطع نحو انتظام ما يفترض أن يكون فوضى في الأصل.

وقد عرض برينو لقضيتي المظهر والزمان، ولم يكن فصله بين المبحثين دائم الوضوح. فقد تناول في باب "وسائل التعبير عن المظهر" (م. ن.، 450 وما بعدها) مسائل من قبيل الشروع في العمل وديمومته والمظهر المتدرج والمظهر التكراري إلخ.؛ وتناول في أبواب أخرى (م. ن.، 435 و 437) علاقة الحدث بالزمان ولكنه بسط القول أحياناً في بعض خصائص الحدث المظهرية كما يأتي في الكلام على معالجته لامتداد الأحداث وتوقيتها.

ورغم إقرار برينو (م. ن.، 437) بأن معنى الزمان يقترب بالأعمال أكثر من اقترانه بالكائنات والأشياء والوصف المعرف *caractérisation* فإنه يرى (م. ن.، 435) أن معنى الحدث لا يرتبط بمعنى الزمان على سبيل الضرورة، وأن انفصال المعنى الحدثي عن المعنى الزماني لا يقتصر على تعلق الحدث بـ "الحقائق السرمدية" فحسب، بل يشمل أنواعاً عديدة من الأقوال كضروب الاعتقاد وبنود القوانين. ومن أمثلة الجمل المعبرة عن أحداث تقع خارج الزمان قولك: "يدور القمر حول الأرض" و"يتألف جسم الإنسان من ثلاثة أقسام" و"يترتب على كل ما يقوم به الإنسان من عمل يلحق الضرر بالغير جبرٌ مساو للضرر الحاصل" إلخ. ولا شك في قرابة معاني هذه الأقوال من الوقائع والقضايا الأزلية ومواضيع الاعتقاد ذات الدلالات اللازمانية (اطلب ص 54 و Desclés, 1991, 177; Parsons,

32-33, 1990)، كما أن المفهوم من كون هذه الأقوال لازمانية أو أن الحدث فيها يقع خارج الزمن هو أنها لا تنطوي على معنى التغير والتبدل والتفاوت في الأجزاء وكل ما من شأنه أن يُشعرَ بمعنى الزمان، وليس المقصود أنها معدومة الصلة بالزمن مطلقاً، أي أن القول بلا زمانيتها ناجم عن النظر إلى أجزائها الداخلية التي يتنتفي فيها التفاوت والتغير، أما باعتبار النظر إليها من خارج وقياساً إلى ما هو متغير، فمن الممكن ملاحظة علاقتها بالزمن.

ويكون برينو، بفصله معنى الحدث عن معنى الزمان، قد جعل للحدث المفهوم الشائع المتداول الذي لا يقتصر على "الذوات" الزمانية الحركية - ونموذجها الأعمال وأفعال العلاج والتأثير - بل يشمل كذلك الصفات الثابتة والهيئات القارة رغم تقابل الضربين في الأسس "الزمانية" البسيطة التي يتألفان منها، وفي هذا دليل على أن دخول متصور ما في زمرة الأحداث لا يتوقف على طبيعة النسيج "الزمني" لذلك المتصور، وكونه مؤلفاً من عنصر الآن والثبوت (الهيئات القارة) أو من عنصر الزمان والحدوث (الأحداث الحركية). ومما يزيد هذا الأمر عندك وضوحاً أن مفهوم الذات المقابل لمفهوم الحدث يتألف من نفس النسيج "الزمني" الذي تتألف منه الصفة الثابتة والهيئة المستقرة، فيكون بين الذات والحدث اتصال واسترسال من جهة النسيج "الزمني" الذي يؤلفهما، ويكون الاختلاف والتقطع بين المفهومين داخلياً من جهات أخرى غير النسيج "الزمني" (اطلب ص 293-295).

وعرض برينو (Cf. Brunot, 1922, 1965, 437-438) لما اعتبره علاقة بين الأحداث والزمان، فقسّم على أساس هذه العلاقة الأحداث إلى أربعة أنواع رئيسية هي:

أ - الأعمال (= الأحداث) الآنية *actions instantanées*: ومن أمثلتها: *il meurt* أي: "يموت"، و *l'étincelle jaillit* أي: "تندلع الشرارة" (أو "اندلعت الشرارة")، وقد سماها برينو أعمالاً نقاطاً *actions-points* ومثلها بنقطة على محور الزمن.

ب - الأعمال المحدودة *actions limitées*: وهي ضروب من الأحداث الممتدة والواقعة بين حدين: حد البداية وحد النهاية، ومن أمثلتها *il fait sa*

la cuisinière épluche و " يتنزّه نُزهته المعتادة " promenade habituelle أي :
ses pommes de terre أي : " تقشّر البطاخة البطاطس " ، وقد مثلها برينو
بخطّ محدود من طرفيه على هذا النحو : —————

ج - الأعمال غير المحدودة actions illimitées : هي أحداث لا بداية لها
ولا نهاية، ومن أمثلتها : cet écrivain a un style agréable أي :
" لهذا الكاتب أسلوب رائع " ؛ cette personne est fort jolie أي : " هذا
الشخص ظريف جداً " ، وقد مُثِّلَتْ هذه الأحداث بخط غير محدود على
النحو التالي : —————

د - الأحداث المحدودة حدّاً جزئياً : جعل برينو بين النوعين السابقين من
الأحداث نوعاً ثالثاً ينقسم هو نفسه إلى قسمين فرعيين وذلك بحسب كون
هذه الأحداث محدودة من طرف البداية أو طرف النهاية. وهذان القسمان
هما :

1° الأحداث التي لها بداية، ومن أمثلتها : cette année, votre enfant est
réellement en progrès أي : " يتقدم ابنك هذه السنة تقدماً حقيقياً " . وقد مثل
المؤلف لهذا الضرب من الأحداث بخط محدود من طرف البداية على هذا
النحو : —————

2° الأحداث التي لها نهاية، ومن أمثلتها : l'humanité a cherché ses
principes essentiels jusqu' à la Révolution de 89 أي : " بحثت البشرية عن
مبادئها الأساسية حتى ثورة 89 " . وقد مثل لهذا الضرب بخط محدود من طرف
النهاية على هذا النحو : —————

ويمكن إرجاع هذه الخصائص التي حشرها برينو في باب علاقة الأحداث
بالزمان إلى سمتين أساسيتين من السمات الدلالية التي تدخل في تعريف أنواع
الحدث المختلفة والتي صُنِّفت على أساسها الأحداث في الأدبيات الفلسفية،
وهي التي سماها فرنسوا " مُصنّفات أساسية " كما سماها أيضاً " خاصيات مظهرية
أساسية " ، أعني سمتي الامتداد والتوقيت (اطلب ص 54). ومن الواضح أنّ هاتين
السمتين من السمات المظهرية لاتصالهما بالحدث في ذاته لا بالحدث في علاقته

بوقت التكلم؛ بيد أنه لما كانت هاتان السمتان تتعلقان بالهيئة التي يتخذها الحدث في البعد الزمني على نحو يشبه الهيئة التي يتخذها الجسم في الأبعاد المكانية، اعتبرها برينو خصائص زمانية بهذا المعنى المخصوص على نحو ما يمكن أن نعتبر به امتداد الجسم في المكان أو عدم امتداده فيه خصائص مكانية لذلك الجسم.

فعلى أساس سمة الامتداد ميز برينو بين الأحداث الآنية، وهي الأحداث التي تقع في نقطة من الزمان فلا يكون لها امتداد واستمرار ويكون زمن دخولها في الوجود مقارناً لزمن خروجها منه، وبين سائر الأحداث التي تمتد في الزمان بصور مختلفة. وتطابق الأحداث الآنية مفهوم الإتمام عند فندلر (اطلب ص 48) والفعل غير الممتد عند الفقهاء (اطلب جامع العلوم، III، 37).

وعلى أساس سمة التوقيت ميز المؤلف بين الأحداث المحدودة والأحداث غير المحدودة، وفرّق في صلب الأحداث المحدودة بين ما هو محدود كلياً وما هو محدود جزئياً. ولعله يحسُن بنا أن نشير إلى أن استخدام برينو لمُتصور التوقيت لم يكن مطابقاً تمام المطابقة للكيفية التي استعمل بها في الأدبيات الفلسفية. فإذا كانت الأمثلة التي مثل بها برينو على الأعمال غير المحدودة تدل على أحداث من نوع الصفات والهيئات الثابتة وتطابق اعتبار خَلَف أرسطو لهذه الأحداث غير موقته (اطلب ص 48)، فإن ما مثل به على الأحداث المحدودة لا يطابق تحليل خَلَف أرسطو لمثل هذا النوع من الأحداث، إذ يدل المثالان المذكوران، في الأقل، على حدثين غير محدودين في عرف خلف أرسطو أي على ما يسمى في اصطلاحهم حدثاناً أو نشاطاً. فالتنزه المذكور في المثال الأول على الأعمال المحدودة لا يجري إلى غاية طبيعية من جهة أنه يختلف مثلاً عن السير إلى المحطة أو رسم دائرة أو أكل رغيف من الخبز وسائر الأعمال المحدودة ببلوغ غايتها، كما أنه ليس موقتاً بحدّ خارجي من قبيل المدة الزمانية⁽¹⁰⁾. وما يقال في التنزه يقال في تقشير البطاطس: فهو حدث غير محدود بحكم ورود المفعول به في صيغة الجمع (عن كون الجمع أقل توقيتاً من المفرد

(10) عن مفهوم الحد الخارجي اطلب Kozłowska, 1998 b, 222

والمثنى اطلب الجرجاني، المقتصد، 582)، ولو كان المفعول به موقتاً بالعدد مثلاً لاختلف الأمر، ولكان الاختلاف بينهما بمنزلة الاختلاف بين قولك: "فلان يشرب اللبن" و"فلان يشرب كأساً من اللبن" في كون الأول غير محدود والثاني محدوداً.

فالأرجح أن برينو لم ينظر إلى السياق عند تفريقه بين الأحداث المحدودة والأحداث غير المحدودة، وأنه نظر إلى خصائص الأحداث الموضوعية التي تستفاد من الصيغ المعجمية قبل التحقق في سياق مخصوص. وتُتيح هذه الطريقة في النظر اعتبار جميع الأحداث الحركية القائمة على معنى الحدوث، ومنها الحدثان (أو النشاط)، أحداثاً موقته لوضوح الحد فيها من الناحية الإدراكية، ولإمكان العلم بوقت دخولها في الوجود ووقت خروجها منه: أي لإمكان العلم بحدودها الزمانية خلافاً للصفات الثابتة التي تعدّم الحدود لأن الهيئة الثابتة وإن كانت محدودة من جهة أنه ينبغي أن يكون لها منطقياً مبتدأً ومنتهى فإن لحظة (أو لحظات) الانتقال إليها والدخول فيها، أو الانتقال عنها والخروج منها غير معتبرة في مفهومها (Cf. Aristote, *Eth. Nic.*, X, 3, 1174 b, 6-9, p. 493-494; Smith, 1983, 481; Hirtle & Bégin, 1991, 103).

ولا يعني هذا أن برينو ينكر دور السياق في إكساب الحدث الذي تدل عليه صيغة الفعل سماتٍ مظهرية، فهو يبدو من أوائل الدارسين الذين أشاروا إلى هذا الدور وشددوا على خطره: ذلك أنه «ربما لا يكون من باب الدقة تصنيف الأفعال نفسها إلى أفعال نقاط وأفعال خطوط على غرار ما يجري أحياناً... فالسياق يُحوّر، في هذا الباب، نوع الحدث» (Brunot, 1922/1965, 203).

ولم يقتصر تناول برينو لمقولة الحدث على هذه الوجوه بل تعداه إلى دراسة الحدث في محيطه العاملي فعرض لجملة من المسائل تُناسب في الأدبيات النحوية التقليدية مباحث اللزوم والتعديّة. فقد نظر المؤلف في الجمل التي يُعبّر فيها عن الحدث باستعمال الصيغ اللاشخصية *formes impersonnelles* ورأى فيها تعبيراً عن تمثيل مخصوص ينفصل بمقتضاه الحدث عن فاعله الحقيقي في التصور، ذلك أنه «توجد طريقة مخصوصة في تمثيل العمل أو الهيئة ينطلق فيها الذهن من فكرة الفعل لا من فاعل الفعل، وهذا باب عظيم القدر جليل الخطر

لمن طلبَ النظرَ في العلاقاتِ بينَ اللغةِ والفكرِ» (م. ن.، 283).

أما الجملُ الشخصيُّ فقد اعتبرها برينو أكثر شيوعاً وأعمُّ تصرفاً من الجملِ اللاشخصية، ومن خصائصها أنها تقومُ على مسندٍ إليه *sujet*. وقد قسم برينو الأحداثَ في هذه الجمل - حسب المدى الذي يمكنُ أن تبلغهُ - إلى قسمين بحسب اقتصارها على ذات الفاعل أو تعلقها بذات أخرى غيرها. وقد سمى الضرب الأول من الأحداث 'أعمالاً ذاتية' *actions subjectives* لتعلقها بذات الفاعل واقتصارها عليها، وسمّى الضرب الثاني 'أعمالاً موضوعية' *actions objectives* لعدم اقتصارها على الذات وتتطلبها ذاتاً ثانية يسميها برينو موضوعاً *objet* ويُلاحظُ ما لهذا التقسيم من طابعٍ دلالي، فهو ليس تقسيماً للأفعال باعتبارها وحداتٍ لغويةً ولكنه تقسيمٌ لمدلّولات الأفعال وهي الأحداثُ التي عبر عنها برينو بـ'الأعمال'.

II - الأعمال اللسانية

أ - الأعمال البنيوية (لوسيان تانيار)

يُعد تانيار من البنيويين الذين كانت أعمالهم أقرب إلى البنيوية التطبيقية ذات الغاية التربوية أكثر من كونها بنيوية نظرية محضة قائمة على تجويد البناء النظري (Cf. Fourquet, in Tesnière, 1959/1976, 4). وقد سعى في السّفر الأول من كتابه الموسوم بأصول علم الإعراب البنيوي إلى الفصل بين بنية الجملة ودلالاتها. فـ«بنية الجملة شيءٌ، والفكرة التي تعبر عن تلك البنية وتؤلّف معناها شيءٌ آخرٌ مختلفٌ. ومن ثمَّ يكونُ من المناسب تمييزُ المستوى البنيوي من المستوى الدلالي» (م. ن.، 40) ورغم إقراره بأن «المستوى البنيوي هو الذي يعنى علم الإعراب البنيوي رأساً» (م. ن.). فإنه - خلافاً لما شاع عن البنيوية التوزيعية الأمريكية - لم يُهمل المعنى ولم يبلغ الدلالة تماماً بل نراه يُقرُّ بأنه «لا يسعنا... إغفالُ المستوى الدلالي تماماً من قبَل أن المعنى، في حاصل الأمر، هو علة وجود البنية، وأنه يهْمُ من ثم علمُ الإعراب البنيوي على نحو غير مباشر» (م. ن.).

وقد ميّز تانيار بين فرعين ينقسم إليهما علمُ الإعراب، وهما علم الإعراب السكوني *syntaxe statique* ويسميه أيضاً علم الإعراب المقولي

syntaxe catégorique؛ وعلم الإعراب الحركي syntaxe dynamique ويسميه أيضاً علم الإعراب الوظيفي syntaxe fonctionnelle (اطلب م. ن. 50، 55). فالأول يدرس المقولات النحوية في حال الانفراد والانفصال عن جملة التركيب، والمقصودُ عندهُ بالمقولات النحوية أقسامُ الكلام أساساً، وذلك من قبيل الاسم والصفة والفعل، وهي مكونات قابلة لأن تدخل في تركيب وتُسند إليها وظائف؛ أما الثاني فيدرس ما يناط بهذه المقولات من وظائف عندما يُؤلف بينها ويضم بعضها إلى بعض وتنخرط في تركيب. ورغم أن علم الإعراب البنيوي عند تانيار هو علمُ إعرابٍ وظيفي⁽¹¹⁾ رأساً يُعنى بالوظائف أكثر من عنايته بالمقولات النحوية فإن الرجل لم يغفل المقولات تماماً بل نظر فيها، لا في نفسها ولكن من جهة علاقتها بالوظائف (اطلب م. ن. 50). وعلى هذا تنزل كلامه على الحدث في هذين الفرعين من فروع علم الإعراب.

1 - الحدث في علم الإعراب السكوني (المقولي)

ميز تانيار بين ضربين من الكلمات: كلمات مملوءة mots pleins وكلمات فارغة mots vides؛ فـ «الكلمات المملوءة هي الكلمات التي أنيطت بها وظيفة دلالية ومعنى ذلك أنها الكلمات التي تقترن صورتها بمعنى من المعاني بلا واسطة، ووظيفتها هي الدلالة على ذلك المعنى والإشعار به. وعلى هذا يكون لفظ cheval في الفرنسية... وhorse في الإنكليزية... [و'فرس' في العربية] كلمات مملوءة لأن صورتها أي الصواتم (أو الحروف المكتوبة) التي تتركب منها كافية في الإشعار بمعنى الفرس» (اطلب م. ن. 53). أما «الكلمات الفارغة [ف] هي الكلمات التي لا تُناط بها وظيفة دلالية؛ فهي مجرد أدوات نحوية تقتصر وظيفتها على الإشارة إلى مقولة الكلمات المملوءة أو تدقيقها أو تحويلها، وعلى تنظيم العلاقات بين هذه الكلمات⁽¹²⁾» (م. ن.). والظاهر أن المراد بـ «إشارة الكلمات

(11) «... والحاصل مما تقدم أن علم الإعراب البنيوي هو علمُ إعرابٍ وظيفي في حال واحدة؛ وتوكل إليه بهذا الاعتبار، دراسة مختلف الوظائف الضرورية لحياة الجملة» (م. ن. 39).

(12) قارن هذا بكلام ابن يعيش (شرح المفصل، VIII، 2 و 4). واطلب أيضاً ص 247 من هذا العمل.

الفارغة إلى الكلمات المملوءة" أن بعض الكلمات الفارغة كأدوات التعريف والتأكيد يدلُّ على قسم الكلام الذي ينتمي إليه مصحوبُها؛ وأن المراد بـ"تدقيقها للكلمات المملوءة" ما يصحبُ استعمال أداة التعريف مثلاً من الانتقال بدلالة الاسم من العموم والشيوع إلى التعيين والخصوص؛ وأن المقصودَ بتحويل الكلمات المملوءة ما يطرأ عليها من أحوال تصريفية.

ويمكنُ تقريرُ الفرق بين الضربين بالفاظٍ أخرى، وذلك من وجهين: يتعلَّقُ الوجهُ الأول بالمحال عليه وهو أنَّ الكلماتِ المملوءة تدلُّ في الغالب الأعمَّ على الموجودات الخارجية من الذوات والأحداث وعلى صفاتها وهيئاتها خلافاً للكلمات الفارغة التي نعدمُ فيها الإحالة على الخارج، ذلك أنها تتصلُّ بالألفاظ ذات المضمون المعجمي فتعبر عن مقولات نظامية ثابتة في اللغة كالتعيين والجنس والعدد أو تحيلُ على العلاقات بين المكونات داخل الجملة أو مركب دون الجملة تعقيداً. فالفرقُ بين 'فرس' و'طاولة' و'خروج' و'قتال' وبين أدوات الربط أو حروف الجر أن الطائفة الأولى مما يمكنُ التحقق من وجوده أو عدمه في الخارج وأن الطائفة الثانية مما يتعذرُ الظفرُ به خارج الذهن لخلوه من الإحالة على الكون واقتصار دوره على الإشعار بعلاقات لغوية تفيدهُ جملة من المقولات النحوية الثابتة. وهذا الخلو من الإحالة على الخارج هو ما عناه تانيار بقوله إن الكلمات الفارغة لا تناطُ بها وظيفة دلالية، ولم يقصد أن هذه الكلمات خالية من كل دلالة؛ أما الوجهُ الثاني فيتعلَّقُ بكيفية الإحالة وهي كونها في الكلمات المملوءة مباشرة وفي الكلمات الفارغة غير مباشرة، وهذا هو المفهوم من قوله إن الكلمات المملوءة تقترنُ صورتها بمعنى من المعاني بلا واسطة (اطلب أيضاً م. ن.، 59).

وقد قسم تانيار الكلمات المملوءة إلى أربعة أقسام هي الاسم الجوهرُ والاسم الصفة والفعل والظرف المخصص للحدث adverb و رأى أنَّ «هذه العناصر الأربعة هي حجرُ الزاوية في الخطاب» (م. ن.، 63). ولما كانت هذه الأقسام الأربعة من الكلام مملوءة، أي ذات مضمون دلالي في الأغلب، فقد سعى تانيار إلى التمييز بينها على أساس المعنى المقترن بها عادة؛ وقد استدعى ذلك منه إطاراً أنطولوجياً رأى بمقتضاه أن الفكرَ المتعلقة بالموجودات يمكنُ أن تُقسم ضربين من التقسيم: إلى جواهر (= ذوات) وأحداثٍ بحسبِ أنواع

الموجودات؛ وإلى محسوساتٍ ومجرّداتٍ بحسب التفريق بين الموجودات (الذوات والأحداث) في أنفسها وبين صفاتها.

فقد قام التقسيم الأول على مقابلة الذوات التي يسميها تانيار 'جواهر' بالأحداث، وقد جعل المصنف لكل واحدة من الطائفتين عديلاً لغوياً يُعبّر عنه ويقترن به معناه: ف «الجواهر» هي الأشياء التي يُدرِكها الحسُّ ويتصورها الذهن باعتبار قيامها بنفسها، وذلك نحو 'الفرس' و'الطاولة'... وتسمى الكلمات المملوءة التي تفيّد معنى الجوهر أسماء الجواهر. أما الأحداث فهي الهيئات أو الأعمال التي تُجلّي بها الجواهر وجودها، وذلك نحو 'كان' و'نام' و'أكل' و'صنع' وما إليها. وتسمى الكلمات المملوءة التي تفيّد الأحداث أفعالاً» (م. ن.، 61).

وقام التقسيم الثاني على المقابلة بين الجواهر والأحداث وبين صفاتها وكيفياتها على أساس أن الجواهر والأحداث محسوسة وملموسة من حيث المبدأ، وأن صفاتها مجردة معقولة. وتناسبُ العبارة اللغوية عن صفات الجواهر مقولة الاسم الصفة، أما صفات الأحداث فتناسبها مقولة الظرف المخصص للحدث، ولذلك «كانت نسبة الظرف المخصص للحدث إلى الفعل كنسبة الاسم الصفة إلى الاسم الجوهر، حتى إنك إذا حولت الاسم الجوهر إلى فعل لزمك أن تُحوّل الاسم الصفة إلى ظرف مخصص للحدث. وعلى هذا يؤوّل قولك في الفرنسية un dîner léger... [حرفياً: "عشاء خفيف"] إلى il dîne légèrement [حرفياً: "يتعشى خفيفاً"]» (م. ن.، 61).

وما يُستخلص من الإطار الذي افترضه تانيار لتفسير دلالة أقسام الكلام المملوءة هو أنه إطارٌ "تقليدي" يفصل بين الذوات والأحداث على أساس قيام الأولى بنفسها واحتياج الثانية في وجودها إلى الأولى، كما نرى أن تعريفه للذوات على وجه الخصوص لا يخرج عن الاعتبار الشائع الذي يكاد يحصرها في الجثث والأجسام المادية. ولا شك في أن العلاقة بين المقولات النحوية المذكورة وبين المعاني التي أنيطت بها تختلف في ثباتها من مقولة نحوية إلى أخرى، فإذا كان من المسلّم به ربط مقولة الفعل بالدلالة على الحدث في كثير من الألسنة المعروفة فإن اسم الجوهر لا يقترن دوماً بالدلالة على الذات إذ قد يدل أحياناً على الحدث. ومن ثم كان تعليل بعض النحاة لإطلاق اسم الجوهر على الاسم المفيد للحدث بأن الأصل في هذه الأسماء الدلالة على الجوهر،

وبأن الاستعمالَ اللاحق عدل عن هذا الأصل، فأطلق اسمَ الجوهر لا باعتبار المسمى الذي هو في الأصلِ جوهر يقوم بنفسه في الخارج، بل باعتبار الكلمة التي تقوم بنفسها في اللغة والخطاب تشبيها لها بالجوهر في الخارج (اطلب ص 245 فيما يأتي). وعلى هذا يكون ربطُ اسمِ الجوهر بالدلالة على الذوات من باب افتراض حالة أصلية في الاستعمالِ أو تغليب يشهدُ به الاستعمال الحالي في الألسنة المعروفة. ومن ثمَّ لم يستبعد لاينز أن يكون «التمييزُ الأنطولوجي بين الأفراد (الذوات من الدرجة الأولى) وبين الخصائص والهيئات والحدثات إلخ. مضائفاً للتمييز بين العبارات الاسمية والعبارات غير الاسمية، وهو تمييزٌ من المحتمل أن يكون كُلياً في الألسنة البشرية» (Lyons, 1977/1980, 134).

وذهب تانيار في باب الكلام على الحدث والجوهر إلى أن «أكثر الألسنة لم تهتدِ إلى التمييز بين الحدث والجوهر. فهي تتوهمُ الحدثَ جوهرًا، ومن ثم تتوهمُ الفعل كما تتوهمُ اسمَ الجوهر. وعلى هذا لا يميّز قولهم: "يُحبُّ" il aime في هذه الألسنة من قولهم: "حُبُّه" son amour ولا قولهم: "يحبون" ils aiment من قولهم: "حُبُّهم" leur amour⁽¹³⁾؛ وبعبارة أخرى: إن عُقدة الجملة فيها عُقدة اسمية nœud substantival⁽¹⁴⁾، فالظاهر أن مفهوم الفعل notion

(13) اطلب بعض الأمثلة المستمدة من هذه الألسنة في (Tesnière, 1959/1965, 62) واطلب أيضاً (Benveniste, 1974/1995, I, 153) حيث يضرب المؤلف أمثلة تعبر فيها الصيغة الواحدة عما يقابلُ في العربية وبعض الألسنة الأوروبية صيغة فعلية وأخرى اسمية. فمن ذلك أنه توجدُ في بعض هذه الألسنة صيغة معناها "ينزلُ" il descend وهي نفسُ الصيغة التي تعني "المطر" pluie؛ وتوجدُ صيغة أخرى معناها "يجري" il coule وهي نفسُ الصيغة التي تعني "الجدول" ruisseau.

(14) المقصود بالعُقدة (أو العُجْرة nœud) عند تانيار المجموعة المؤلَّفة من العامل (أو المتبوع régissant) وجميع معمولاته (أو توابعه subordonnés) التي ترتبط به على نحو مباشر أو غير مباشر بحيثُ يربطها العاملُ في حزمة واحدة. وعلى هذا يكون المركب النعتي مثلاً عُقدة المتبوع فيها هو المنعوت والتابع فيها هو النعت؛ وتكون الجملة (أو المركب الإسنادي الفعلي الفرعي) عُقدة العامل فيها هو الفعل والمعمولُ فيها هو الفاعل والمفاعيلُ. وتسمى العُقدة المؤلَّفة من العامل الذي يعملُ في جميع معمولات الجملة "عُقدة العُقْد" أو "العُقدة المركزية"، وهي تقع من الجملة موقع القلب وتضمّن وحدتها البنيوية وتماسكها بربط مختلف عناصرها في حزمة واحدة فتكون هي والجملة كالشيء الواحد. وعُقدة العُقْد هي في الغالب الأعم عُقدة فعلية (Cf. Tesnière, 1959/1976, 14-15).

verbale بمعناه الحقيقي لا يوجد إلا في ألسنتنا الأوروبية» (Tesnière, 1959/1976, 61). ويظهر من كلامه هذا أن التمييز بين الذات والحدث تمييز موضوعي يقع في مستوى الفكر والتصورات (اطلب م. ن.)، ويتقدم على كل تمثيل لغوي، ولا تعدو مهمة اللغة في هذه الحالة أن تلتقط الفرق الحاصل بين هذين النوعين من الموجودات في الخارج، وأن تعكسه في بناها الخاصة. ويؤيد هذا الذي نذهب إليه موقف تانيار من العلاقة بين اللغة والفكر والكون. فهو يرى أن «الفكر لا يمكنه الوقوف على تعقد العالم الخارجي إلا إذا ألقى عليه نسيج نظام من الفكر العامة المسماة بمقولات الفكر. وبواسطة مقولات الفكر هذه يخضع الذهن البشري العالم لقياسه الخاص به. والأمر في المستوى اللغوي على هذا النحو. فاللغة لا يمكنها إدراك الفكر إلا إذا ألفت عليه بدورها نسيج نظام من المفاهيم العامة تسمى مقولات نحوية. وبواسطة هذه المقولات النحوية تُخضع اللغة الفكر لقياسها الخاص بها» (م. ن.، 48). وإذا كان التمييز بين الذوات والأحداث يقع في مستوى الفكر والتصورات، وإذا كانت المقولات النحوية (ولا سيما الأسماء والأفعال) الدالة على الذوات والأحداث تقع في المستوى اللغوي، صح القول بتقدم هذا التمييز في الذهن على إدراكه باللغة التي تعبر عنه، كما صح القول بشيوعه وعمومه في أذهان البشر مهما تنوعت ألسنتهم خلافاً للعبارات اللغوية المستعملة في إفادة ذلك التمييز إذ لا يتوقع منها أن تساير التمييز الحاصل في الفكر دوماً، ولذلك صرح تانيار بعدم اطراد التفريق بين الذوات والأحداث في جميع اللغات، وبأنه يتخلف في أكثر الألسنة غير الأوروبية. والعلة في ذلك أن «المقولات النحوية تطابق في الأغلب مقولات الفكر، غير أن هذا لا ينفي حقيقة أن كل واحد من الضربين يقع في مستوى يختلف اختلافاً جوهرياً عن الضرب الآخر. فمقولات الفكر تقع في مستوى نفساني ومنطقي باعتبار أن العمليات النفسانية والمنطقية هي المخزون المشترك لكل فكر، فهي مشتركة بين جميع الناس مهما كان لسانهم. وبضد ذلك تقع مقولات النحو في المستوى اللغوي. وبهذا الاعتبار يمكنها أن تختلف اختلافاً كبيراً من لسان إلى آخر» (م. ن.).

2 - الحدث في علم الإعراب الحركي (الوظيفي)

ربط تانيار بين الفعل ومتعلقاته وبين الأحداث وما تقتضيه من أطراف مسهمة فيها وملابسات حافة بها على نحو يُبرز ما قال به من التوازي بين

المستوى البنيوي والمستوى الدلالي. فقد عرّف العقدة الفعلية *nœud verbal* - التي تمثل قطب الرحي وواسطة العقد في أغلب الألسنة الأوروبية - بأنها تعبر عن تمثيلية صغرى قائمة برأسها و«تتضمّن ضرورة، على غرار التمثيلية، حدثاً كما تتضمن في أكثر الأحيان ممثلين وملابسات. فإذا نقلت الحدث والممثلين والملابسات من حيز الواقع التمثيلي إلى حيز علم الإعراب البنيوي صارت تلك الأشياء على التوالي: فعلاً وفاعلين وظروفاً [= مفاعيل فيها]» (Tesnière, 1959/1976, 102).

وما يمكن ملاحظته من خلال الصورة التي تعبر عنها العقدة الفعلية هو أن تانيار يربط أيضاً، في هذا المستوى الحركي الوظيفي، بين الفعل وبين الدلالة على الحدث على نحو صريح. فالفعل في هذه العقدة يناسب الحدث في التمثيلية التي هي صورة الواقع المنقول بواسطة اللغة. ويتضح هذا الربط بتقرير تانيار في الموضع نفسه أن: «الفعل يفيد الحدث. وعلى هذا فإن الحدث في قولنا 'ضرب زيد عمراً' يعبر عنه الفعل 'ضرب'» (م. ن.). كما يلفت انتباهنا أن الحدث في هذه التمثيلية يتنزل منزلة العنصر الواجب الوجود؛ أما عناصر التمثيلية الأخرى من الممثلين والملابسات فإن وجودها غير واجب وإن كان مطرداً متواتراً.

ويناسب الممثلين في الواقع الفاعلون *actants* في اللغة. ف«الفاعلون هم الكائنات»⁽¹⁵⁾ أو الأشياء التي تشارك في الحدث بموجب ما وعلى نحو ما، ولو كان ذلك على سبيل المشاركة الصورية وعلى أكثر وجوه التأثير والانفعال والسلبية» (م. ن.). وكما ناسب الفعل الحدث فإن هذا العنصر من عناصر العقدة الفعلية يناسب الذوات المشاركة في الحدث. وما يلفت الانتباه أن تانيار لم يسم هذه المشاركة بميسم دلالي خاص كالمشاركة على سبيل الفاعلية أو المفعولية بل نزلها في مستوى عام مجرد مما يجعلها مرادفة لمطلق التعلق والتناول.

وقد يبدو تعريف تانيار للفاعل *actant* قائماً على أسس دلالية لا سيما أنه يشير في موضع آخر إلى أن «الفاعل الأول من جهة الدلالة هو من يوقع العمل» (م. ن.، 108) وإلى أن «الفاعل الثاني من جهة الدلالة هو من يقبل الأثر ويقع

(15) في موضع آخر: «الفاعلون هم الأشخاص أو الأشياء التي تُسهم في الحدث بدرجة من الدرجات» (م. ن.، 105).

عليه العمل» (م. ن.). غير أن تتبّع استعمال هذا المصطلح في سياقات أخرى يفيد بأنه أقرب إلى المصطلح الإعرابي الشكلي وبأن ما يقابله في المستوى الدلالي هو ما عبر عنه تانيار بالمُمثّل *acteur* أي الفاعل الحقيقي. والدليل على أن هذا المصطلح لا يحمل مضموناً دلاليّاً قارئاً، كون الفاعل الثاني مثلاً يفيد، في الجملة المبنية للفاعل، المفعول به الحقيقي الذي يقع عليه الفعل؛ ويفيد، في الجملة المبنية للمفعول، الفاعل الحقيقي الذي يوجد الحدث ويوقعه (م. ن.). (111). فقد سمّي تانيار الفاعل (= الظرف) الثاني في الجملة المبنية للمفعول بـ'ضديد المسند إليه' *contre-sujet* لأن هذا اللفظ هو المسند إليه في الجملة المبنية للفاعل. فـ'زيد' في قولك 'ضرب زيد عمراً' هو الفاعل الأول (وهو المسند إليه)؛ وهو في قولك 'ضرب عمرو من زيد' ضديد المسند إليه أو الفاعل الثاني (Cf. Dubois et al., 1973/1994, 119).

وحقيقة كون مصطلح الفاعل عند تانيار مصطلحاً إعرابياً حقيقة أشار إليها الدارسون (Cf. Groussier, 1997, 139) ولكن ذلك لم يمنع بعض الباحثين من شحن هذا المصطلح بشحنة دلالية خالصة (اطلب م. ن.) ليكون مرادفاً لمصطلحي *agent* (اطلب 14, Dubois et al., 1973/1994) و *actor* (اطلب "المعجم المُوحد..."، 7).

أما الملابسات في الواقع فتتناسبها الظروف (أو المفاعيل فيها) في اللغة. فـ«الظروف تفيد الملابسات التي يجري فيها الحدث» (Tesnière, 1959/1976)، وهي ما «أفاد ملابسات الزمان والمكان والحال وما إليها مما يقع فيه الحدث» (م. ن.، 103)، وذلك في مقابل الفاعلين المشاركين في الحدث. فلا تقتصر دلالة 'الظرف' أو 'المفعول فيه' عند تانيار على ما يدل عليه هذان المصطلحان في النحو العربي من معنى خاص هو زمان الحدث أو مكانه بل يشمل الوحدات الإعرابية الدالة على الحال (= الهيئة) والمعية والاستعانة وغيرها. ورغم ما تمحّض له المقابلان العربيان اللذان قابلنا بهما مصطلح تانيار من معنى خاص في العربية فإن ذلك ليس بمانع من استعمالهما لاستيعاب المعاني التي يدل عليها مصطلح تانيار لا سيما أننا نجد في التراث النحوي من النصوص ما يقرب معنوياً الحال من المفعول فيه باعتبار اشتراكهما في الدلالة على ما يلبس

الحدث من غير الذوات المشاركة فيه، فمن ذلك قول ابن جني: «وإنما الحال مفعول فيها كالظرف» (الخصائص، II، 385)، وقول الزمخشري: «... ولها بالظرف شبه خاص من حيث أنها مفعول فيها» (المفصل، 89).

وقد شبه تانيار الفعل بالذرة الحَجْناء *atome crochu* التي يمكن أن تجتذب عدداً من الفاعلين يتفاوت بحسب ما فيها من المحاجن *crochets* ويمثل عدد المحاجن الذي للفعل، أي عدد الصلات التي يمكن أن يقيمها مع الأطراف المشاركة فيه، ما يسمى بـ «قوة التعلق» أو «عدد الصلات» *valence* (اطلب (Tesnière, 1959/1976, 238). وليست قوة التعلق التي للفعل سوى انعكاس لتمثل الذهن لقوة التعلق الدلالية التي للحدث «إذ من البديهي أن ذهن المتكلم لا يتمثل من الجهة النفسانية، وعلى النحو نفسه، فعلاً من شأنه ألا يعمل إلا في فاعل واحد، وفعلاً من شأنه أن يعمل في فاعلين أو ثلاثة فاعلين، وفعلاً ليس من شأنه أن يعمل في أي فاعل» (م. ن.).

وَدرس المؤلف مختلف أوجه تعلق الفعل فميز بين أربعة أنواع من الأفعال حسب عدد العلاقات التي يمكن أن يقيمها الفعل مع الأطراف المشاركة وهي:

1° الفعل العديم الصلة *avalent* الذي يشبه الذرة الطليقة في كونها لا تقيم أي صلة بالذرات الأخرى، وهو يناسب في النحو التقليدي الفعل اللاشخصي *verbe impersonnel* (اطلب م. ن.، 239). ومن خصائص هذا النوع من الأفعال أنه لا يتطلب فاعلاً أي أنه لا يتعلق بمكون لغوي يدل على ذات (شخص أو شيء حسب مصطلح تانيار) تشارك في الحدث الذي يفيد الفعل بصورة من الصور.

2° الفعل الأحادي الصلة *monovalent*، ويشبه الذرة التي تقيم صلة واحدة بذرة أخرى، وهو يناسب في النحو التقليدي الفعل المحايد أو اللازم (اطلب م. ن.). ومن خصائص هذا النوع من الأفعال أنه يتطلب فاعلاً مشاركاً واحداً بحيث لا يحتاج في الواقع أو في التصور إلا إلى طرف واحد.

3° الفعل المزدوج الصلة *divalent*، وهو يقع ضمن دائرة ما يسمى في النحو التقليدي بالأفعال المتعدية التي لا تتعلق بطرف واحد بل تتعداه إلى طرف

آخر يشملُه الحدثُ كما يشملُ الطرف الأول. ويرى تانيار أنه «ما إن يشتملُ العمل على فاعلين اثنين حتى يَحَقُّ لنا أن نتمثلهُ تمثلاً مختلفاً بحسب الاتجاه الذي يجري فيه؛ وإن شئت الإبقاء على الصورة التقليدية قلت: بحسب الاتجاه الذي يتعدى فيه من فاعل إلى آخر» (م. ن.، 242).

4° الفعل الثلاثي الصلة trivalent، وهو الفعل الذي يقتضي ثلاثة فاعلين أي ثلاثة أطراف مشاركة في الحدث بها يتم معناه وتكتمل دلالاته.

ب - الأعمال الوظيفية (مايكل هاليداي)

يرى هاليداي أنَّ النحو الوظيفي نحو منطلق في اتجاه الدلالة (Cf Halliday, 1950/1985, xix) ف «حقيقة كونه نحواً» وظيفياً تعني أنه قائم على المعنى، غير أن حقيقة كونه "نحواً" تعني أنه تأويلٌ للصيغ والأشكال اللغوية (م. ن.، xx). ومن ثم كان النص عند هاليداي «وحدة دلالية لا وحدة نحوية». غير أن المعاني تتحقق في صيغ وأشكال، وبدون نظرية في الصيغ والأشكال - أي بدون نحو - لا يكون ثمة سبيلٌ إلى أن يُصَرَّح المرء بتأويله لنص من النصوص (م. ن.، xx). ولما كان النحو الوظيفي كما يراه هاليداي نحواً ينتظم حول النص أو الخطاب لا حول الجملة، ويتخذُ الدلالة أساساً له (اطلب م. ن.، xxviii) فقد كان من الطبيعي أن يكون هذا النحو دلالياً في وجهته وأن تُفسَّر المقولات النحوية فيه باعتبارها تحقيقاً لمنوالات دلالية (اطلب م. ن.، xvii).

وعلى هذا النحو من النظر إلى المعنى واعتبار الدلالة تناول هاليداي الحدث من حيث هو داخل في المكونات الدلالية للجملة الصغرى clause بل من حيث هو قطب هذه الدلالة ومركزها. ومن ثم نرى أن هاليداي يُنيط بالجملة الصغرى من الدلالة ما يقربُ مما أناطه تانيار بالعقدة الفعلية، ذلك أن «من أهم وظائف اللغة أنها تمكن البشر من بناء صورة ذهنية عن الواقع، وأنها تجعلهم يعون ما يختبرونه مما يجري حولهم وفي أنفسهم. وههنا أيضاً تكون الجملة الصغرى الوحدة النحوية الأكثر دلالة في هذه الحالة لأنها هي التي تعملُ باعتبارها تمثيلاً للحدثانات» (م. ن.، 101). ويفسرُ هاليداي هذا التمثيل بقوله: «يقوم أقوى تصور للواقع على ما يجري ويقع أي على العمل والحدوث

والإحساس والكينونة. ويؤوب هذا الذي يجري ويقع في نظام اللغة الدلالي ويُعبّر عنه من خلال نحو الجملة الصغرى» (م. ن.).

وتطابق العناصر الدلالية للجملة الصغرى عند هاليداي العناصر الدلالية للعقدة الفعلية عند تانيار إذ تتألف من الحدثان والمشاركين في الحدثان وملابسات الحدثان. والفرق بين تصور الرجلين أن تانيار اعتبر هذه العناصر الثلاثة منفصلة وأن هاليداي اعتبرها جميعاً جزءاً من الحدث. ذلك أن «الحدثان» يقوم من الناحية التقديرية على ثلاثة أشياء هي: (i) الحدثان نفسه، و(ii) المشاركون في الحدثان، و(iii) وملابسات الحدثان» (م. ن.). وبذلك نتبين أن هاليداي يستعمل لفظ «الحدثان» استعمالين مختلفين: أولهما استعمال عام يشمل جميع العناصر التي تفيد الجملة الصغرى ويدخل في ذلك الذوات المشاركة في الحدث والظروف التي يقع فيها؛ وثانيهما استعمال خاص يتعلق بعنصر واحد من هذه العناصر وهو الحدث نفسه. ومن البديهي أن هذا الضرب من الاشتراك في مصطلح الحدث عند هاليداي يعكس تصوراً يقوم على اعتباره بؤرة الدلالة في الجملة الصغرى حتى إن مختلف المقومات الدلالية في هذه الجملة يمكن أن ترد إليه وأن يشار إليها مجتمعة باسمه من باب التغليب وتسمية الشيء بأظهر ما فيه. وليست هذه المماثلة بين الحدث المحض والحدث المختلف العناصر والمقومات شاذة في التفكير الدلالي المتصل بباب الحدث، فبعض الدراسات ذات المنزع العرفاني تذهب إلى أن الجملة تفيد من الناحية التصورية حدثاً كاملاً، والمقصود بذلك ما تألف من الحدث بالمعنى الخاص، ومن المشاركين والملابسات (Cf. Delbecque, 2002, 104). ونقف على مثل لهذا التصور في التفكير الفلسفي في التباس الحدث الذي هو جزء من الواقعة بالواقعة التي هي عبارة عن الأشياء وما يقوم بينها من علاقات (Cf. Davidson, 1980/1993, 185).

غير أن اتفاق هاليداي وتانيار في تقسيم المكونات الدلالية للعقدة الفعلية والجملة الصغرى إلى أحداث ومشاركين وملابسات لا يبدو اتفاقاً عرضياً بقدر ما يبدو دليلاً على بنية تصورية ثابتة مشتركة بين الألسنة، وهي تقوم إجمالاً على التفريق بين ضربين من "الموجودات" هما الأحداث والذوات، كما تقوم من جهة أخرى على التفريق بين هذين الضربين وبين ما يتصل بهما ويحددهما خارجياً وتلك هي الملابس التي يتبوأ فيها المكان والزمان منزلة خاصة. ومن

ثم اعتبر هاليداي أن «هذا التأويل الثلاثي للحدثانات هو ما يُفسر تقسيم الكلام في النحو إلى أفعال وأسماء وغير ذلك من أقسام الكلام؛ وهو نموذج يُرجَّح أن يكون كُلياً في الألسنة البشرية بوجه من الوجوه» (Halliday, 1950/1985, 102). ولذلك رأى أنه يُعبَّر عن الحدثان عادةً بمجموعة ألفاظ فعلية، وعن المشارك بمجموعة اسمية، وعن الملابسات بمجموعة ظرفية أو مركَّب حرفي كما يبيِّنه المثال التالي (اطلب م. ن.):

the lion	chased	the tourist	lazily	through the bush
الأسد	طارد	السائح	متثاقلاً	عبر الأدغال
participant	process	participant	circumstance	circumstance
مشارك	حدثان	مشارك	ملابسات	ملابسات
nominal	verbal	nominal	adverbial	prepositional
group	group	group	group	group
مجموعة اسمية	مجموعة فعلية	مجموعة اسمية	مجموعة ظرفية	مجموعة حرفية

الحدث والوظائف الدلالية عند هاليداي

عرض هاليداي لأثر دلالة الفعل في بنية الجملة والوظائف الدلالية فرأى أن تقسيم مكونات الجملة الدلالية إلى حدثان ومشاركين وملابسات تقسيم عام مجرد، وأن هذا العموم والتجريد مضعف لقدرته التفسيرية، ف«متصورات الحدثان والمشارك والملابسات مقولات دلالية تُفسَّر على النحو الأكثر عموماً الكيفية التي تُمثِّل بها ظواهر العالم الواقعي باعتبارها بُنى لغوية. غير أننا لا نستعمل هذه المتصورات كما هي عندما يتعلق الأمر بتأويل نحو الجملة الصغرى من قِبَل أنها متصورات على جانب من العموم الذي يجعل قدرتها على التفسير ضعيفة. ذلك أننا سنحتاج إلى الإقرار بوظائف أخص من هذه، وهي وظائف قد تختلف بحسب نوع الحدث المُمَثَّل. غير أن جميعها مشتق من هذه المقولات العامة ويمكن أن يُردَّ إليها» (م. ن.، 102). ومأتى هذه الحاجة إلى تفصيل أنواع الحدث ما يُلاحظ من أن «المقولات النحوية والدلالية ليست في تناسب تام، ومن ثم فإننا إذا استعملنا مصطلحات نحوية ذات مضمون دلالي (كما هو شأن أغلب المصطلحات النحوية) فإنه لا يمكن أن نتوقع منها أن تُطابق جميع

الأمثلة. وهذا الاستدلال مستقيمٌ تمام الاستقامة: ذلك أنه يندُر أن تناسب المصطلحات النحوية جميع أمثلة المقولة؛ لأنها إنما جُعِلت لتُفيد دلالتها المركزية» (م. ن.، 106).

وتندرج عنايةً هذا اللساني بتفصيل أنواع الحدث في باب دراسة الوظائف الدلالية المقترنة بالبُنى النحوية، وهي وظائفٌ وبُنَى غالباً ما تتوقَّف في عددها ونوعها على دلالة الفعل المعجمية ومظهره الموضوعي من جهة أن الأفعال لا تتساوى فيما تقتضيه من الذوات المشاركة فيها عدداً ونوعاً. ومن ثمَّ كنا «محتاجين إلى توسيع رؤيتنا لماهية 'ما يحدث ويجري'. فمن المهم أن نُقرَّ بجواز وجود أكثر من نوع ما من الحدثانات في نحو لسان من الألسنة، وبأن الوظائف التي يضطلع بها المشاركون في أي جملةٍ صغرى هي وظائفٌ يحددها نوع الحدث المُضمَّن فيها» (م. ن.، 105).

وقد ميز هاليداي بين ثلاثة أنواع أساسية من الأحداث هي:

1° الحدثانات المادية التي يسميها حدثانات الفعل والعمل، ويطابق مفهوم الأحداث المادية عند هاليداي مفهوم الأحداث الحقيقية في نحو بور رويال وأفعال العلاج والتأثير في النحو العربي فهو «يُفيد المفهوم القائم على أن ذاتاً ما 'تفعل' شيئاً يُمكن أن يُفعلَ 'ب' ذات أخرى» (م. ن.، 103). ويقتضي هذا الحدث من جهة الوظائف الدلالية مشاركاً ضرورياً يُسمى فاعلاً حقيقياً actor وقد يقتضي مشاركاً ثانياً يسمى مفعولاً به حقيقياً goal إذا كان الفعل متعدياً. ويناسبُ الفاعل الحقيقي المسند إليه المنطقي في الاصطلاح القديم الرائج في أدبيات الإنكليزية.

2° الحدثانات الذهنية المسماة بحدثانات الشعور، وقد عد هاليداي هذا الضرب من الأحداث نوعاً قائماً بذاته يكاد يضارع في قيمته الأحداث المادية، وذهب إلى أن الفرق الدلالي بين هذين النوعين فرقٌ ظاهرٌ وأن هذا لا يكفي لاعتبارهما سبباً في إنشاء مقولاتٍ نحويةٍ مختلفة، ذلك أنه توجد طرائق لا حد لها في الفصل والتمييز على أسسٍ دلالية محض (اطلب م. ن.، 107-108). بيد أن ما يشغل الباحث هو أن تكون للتقسيمات الدلالية آثارٌ في النظام النحوي. ومن ثمَّ رأى المؤلف أن الفرق، في الإنكليزية، بين الجُمَل التي تُفيد أحداثاً

ذهنية والجُمْل التي تفيدُ أحداثاً مادية من الناحية النحوية يقوم على خمسة مقاييس أهمها في رأيه المقياسان الأول والثاني (اطلب م. ن.، 111).

فالمقياسُ الأول في تمييز جمل الأحداث الذهنية من جمل الأحداث المادية أن الضرب الأول يقتضي مشاركاً عاقلاً يُسمى شاعراً *senser* (اطلب م. ن.) خلافاً لجمل الأحداث المادية التي لا يُشترط في أي من المشاركين فيها سمة العقل. وهذا المشارك العاقل هو الذي يشعرُ أي يحسُّ ويُفكِّرُ ويُدرِكُ؛ ولا يُشترط فيه أن يكون عاقلاً حقيقةً ولكن يكفي أن يعامله المتكلمُ معاملة العاقل بأن يجعل الاسم الدالَّ عليه في البيئة النحوية للأفعال الشعورية المنسوبة إلى الإنسان عادة كما في قولهم: "يشتاقُ البيتُ الخالي إلى عودة الأطفال" (اطلب م. ن. 108).

ويتعلّق المقياس الثاني في التمييز بين هاتين الطائفتين من الأحداث بطبيعة المشارك الثاني الذي يُسمّى ظاهرة *phenomenon* (اطلب م. ن. 111) والذي يختلف في أحداث الشعور عن نظيره في الأحداث المادية بشموله واتساع ما يصدق عليه. فإذا كان المشارك الثاني الذي تتطلبه الأحداث المادية شيئاً من الأشياء فإنه يجوز أن يكون في الأحداث الشعورية شيئاً كما يجوز أن يكون حقيقة أو واقعة *fact* (اطلب م. ن.).

3° حدثانات النسبة المسماة بحدثانات الكينونة. وهذا النوع الثالث عبارة عن تفصيل لما يفيد فعل الكينونة *to be* وفعل الملك *to have* في الإنكليزية من معاني التعريف والوصف والملكية وتحديد المكان والزمان وما إليها (اطلب م. ن. 112). ومن ثمّ كان النوعان الأول والثاني يستوعبان أكثر الأفعال في الإنكليزية.

خاتمة

يقدم ما استعرضناه من أعمال نماذج من المعالجة النحوية واللسانية التي تفتنت بصور متفاوتة إلى خطر مقولة الحدث باعتبارها أساساً من أهم الأسس الدلالية التي تقوم عليها البنى النحوية. وكان مما سوغ لها ذلك إعراضها، إلى

حد ما، عما ساد الكثير من الاتجاهات النحوية واللسانية من احتفال مفرط باللفظ وعناية شديدة بتصنيف البنى والأشكال. وقد تجلّى ذلك على نحو خاص في سعي برينو إلى تجاوز ما تُحدّثه المقاربة اللفظية من تشتت وتقطع في المعاني المتصلة المسترسلة، وتنبيهه إلى خطر مقولة الحدث باعتباره الأساس الذي تقوم عليه الجملة (الصغرى)؛ كما تجلّى في اعتبار تانيار وهاليداي المعنى الحدثي بؤرة العلاقات الدلالية والمكون الضامن لتماسك الجملة من حيث كانَ ناظماً لسائر المقومات فيها.

وخلافا لما وقفنا عليه في الأعمال الفلسفية عموماً من قلة العناية بمختلف أشكال التحقق اللفظي لمقولة الحدث، فإن ما استعرضناه من مقارباتٍ نحوية ولسانية لا يستبعد اللفظ تماماً وإن لم يتخذه أساساً ومنطلقاً، وهي عين الوجهة التي نتوخاها في تناولنا لمقولة الحدث باعتبارها أساساً من الأسس الدلالية التي تقوم عليها البنى النحوية في العربية.

الباب الثاني

منزلة مقولة الحدث من نظام اللغة

الفصل الأول

نظام اللغة والمقولات الدلالية

تمهيد

نسعى في هذا الفصل إلى تبين منزلة مقولة الحدث الدلالية من نظام اللغة، وهي غاية تقتضي منا التعرض لفروع الدراسة النحوية قصد تحديد المستويات التي يمكن أن تتجلى فيها المقولة الحدثية، كما تقتضي منا التعرض لمستوى المقولات الدلالية التي نعتبرها أساسية والتي تمثل مقولة الحدث أحد عناصرها. وقد رأينا أن غايتنا هذه لا تتحقق على أكمل وجه إلا بتوضيح موقفنا من طبيعة الدلالة الحدثية ومكمنها في إطار ثلوث اللسان والأذهان والأعيان، والسعي إلى الاستدلال على محورية مقولة الحدث ببيان شمولها لمباحث شتى من الدراسة اللغوية.

I - الدراسة النحوية وفروعها

يقتضي السعي إلى دراسة مقولة الحدث الدلالية في مختلف المستويات اللغوية التي تتجلى فيها ضبط أقسام الدراسة النحوية ضبطاً أدنى يتيح التفريق بين الصور والأشكال التي يظهر فيها هذا الأساس الدلالي في اللغة. لذلك نسلم مبدئياً بالمقابلة الشائعة داخل اللغة بين الجانب النظامي القار منها وهو النحو الذي تؤلف مقولاته قائمة مغلقة والجانب "الحادث" غير النظامي وهو المعجم الذي تؤلف عناصره قائمة مفتوحة. ونقسّم النحو، وهو المصطلح المستعمل لتعيين جميع ما هو نظامي في اللغة، إلى إعراب هو مجال ائتلاف الكلمات

والألفاظ المفردة وتركبها، وصرف هو مجال دراسة بنية الكلمة. ونقسمُ الصرفَ إلى اشتقاقٍ يُعنى بتكوين الكلمة وبنائها على صيغة معلومة انطلاقاً من جذر، وتصريف هو مبحث ما يطرأ على الكلمة بعد تكوينها من تغيراتٍ تعبر عن معانٍ ناتجة عن استعمال تلك الكلمة في سياقاتٍ مخصوصة، وهي معانٍ تُزادُ إلى المعنى الاشتقاقي الأول ولا تفسدهُ وذلك من قبيل تحويلك اسم الفاعل 'كاتب' من التنكير إلى التعريف، أو من التذكير إلى التأنيث، أو من الإفراد إلى التثنية والجمع، ففي جميع هذه الحالات لا يخرج اسمُ الفاعل عن إفادة دلالة الاشتقاقية التكوينية الأولى وهي الحدث وفاعله.

ولئن كان من الممكن الفصلُ بين الجانب المعجمي والجانب النحوي الصرفي نظرياً، فإن المستويين ملتزمان في واقع الاستعمال لأن الكلمات أو الألفاظ المفردة الصالحة لأن تُسمَّى وحداتٍ معجميةً تتألف من جانبٍ نظامي هو عادة الوزن المحققُ لدلالة اشتقاقية في الصيغ الحاملة لمعنى الفعل زيادة على المعاني التصريفية القارة، وجانب حادث غير نظامي وهو عبارة عن الجذر الذي تقترب به عند تحقيقه دلالةٌ مخصوصة، ولا يسعُ المتكلم الفصلُ بين هذين المستويين عند الإنجاز. ولذلك تُعتبرُ الدلالةُ المقترنة بالجذر المتحقق هي جوهر الدلالة المعجمية في الصيغ النظامية المتصلة بالفعل، أما في الأسماء الجامدة كـ'رجل' و'شمس' فإن اللفظة تدلُّ دلالةً معجمية من حيث هي كُلٌّ وليس فيها من جانب نظامي دال سوى الجانب التصريفي.

وهذا التصوُّرُ لأنظمة اللغة ومستوياتها هو التصور السائد في كثير من الدراسات اللغوية الحديثة (Cf. Curat, 1991, 26-27)، ويُمكنُ أن نجد له ما يُناسبه في التراث رغم اختلاف ماصدق المصطلحات والمفاهيم المتوارية خلفها. ونعتمدُ في هذا التقريب بين التصور الحديث والتصور التراثي في هذا الباب رأي الشريف (1993/2002، 62) الذي ذهب إلى القول باتساع المجال النحوي عند كثير من النحاة الأوائل والمتأخرين وشموله مباحث الإعراب (التركيب) والصرف والصوت، وإلى أنَّ «استقرار مفهوم الصرف مقابل morphologie في بعض الدراسات الحديثة، واستقرار الاشتقاق والتصريف مكونين له، نتيجة طبيعية لتطور المفاهيم القديمة» (م. ن.). ونحن نلتمسُ في الاستدلال على هذا الرأي ما

قد يبدو أدلة أو حُجَجاً لم يذكرها صاحبه منبهين إلى أن ما نستخلصه من تصوُّر تراثي لمستويات نظام اللغة نزعمُ أنه يناسبُ التصور الحديث هو تصوُّر منتزع من معالجات نحوية مختلفة واستعمالات اصطلاحية متنوعة ومعطيات قد تكون متنافرة، فقصاراه، من ثمَّ، أن يبين أن الانسجام والتوافق بين التراثي والحديث أمر ممكن وليس بمستبعد، ولكنه لا يدعي أن تصور القدامى في الفصل بين مستويات نظام اللغة كان على نفس الدرجة من الدقة والوضوح اللذين للتصور الحديث، فليس التصور الذي نقدمه استناداً إلى التراث تصوراً معطى ولكنه مَبْنِيٌّ بناءً.

تظهر المقابلة بين النحو والمعجم في تفريق القدامى بين النحو واللغة تفريقاً أشار بعض المتأخرين إلى قيامه على أساس نظامية النحو واطراد أحكامه وأقيسته واعتماد اللغة مقابل ذلك على السماع فقد جاء في حاشية الخضري (II، 149): «قوله [يعني ابن عقيل]: 'قياسي' هو وظيفة النحوي، والسماعي وظيفة اللغوي الذي يسرد ألفاظ العرب ويفسرهما». فموضوع علم اللغة هو «المُفرداتُ من حيثُ جواهرها وموادها» (التهانوي، الكشاف، I، 17). أما النحو فقد كان مجاله يضيقُ ليقصر على علم الإعراب ويتسع ليشمل كل ما هو قياسي مطرد في اللغة (اطلب الشريف، 2002/1993، 61 - 62 وعاشور، 1999/1997، 56 - 58 والمهيري، 1998، 15 - 18)، وهو بهذا المعنى الثاني العام يصلح لمقابلة المفهوم من مصطلح *grammaire* في الدراسات اللسانية الحديثة. وعندئذ يحسنُ الأخذُ بمقترح الشريف (م. ن، 62) في استعمال مصطلح 'علم الإعراب' لتعيين مبحث التركيب *syntaxe* الذي استعمل له مصطلح 'النحو' في معناه الخاص: ذلك أن علم النحو بهذا المعنى الخاص «يُسَمَّى علم الإعراب أيضاً... وهو علم يُعرفُ به كيفية التركيب العربي صحة وسقاماً، وكيفية ما يتعلق بالألفاظ من حيث وقوعها فيه، من حيث هو هو، أو لا وقوعها فيه» (التهانوي، م. ن، I، 23).

أما 'علم الصرف' الذي «يسمى بعلم التصريف أيضاً» (التهانوي، م. ن، 20) فمن الممكن جعله قسيماً لمبحث علم الإعراب في إطار مبحث علم النحو الواسع ليقابل بذلك مصطلح *morphologie* الأعجمي من حيث أن الصرف بهذا المعنى «هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب» (ابن عصفور،

المتع، I، 30). ويمكن الانطلاق من تعريف ابن الحاجب للتصريف بقوله: «هو علمٌ بأصولٍ تعرفُ بها أحوالُ أبنيةِ الكلمِ التي ليست بإعرابٍ» (الأستراباذي، شرح الشافية، I، 1) لقصرِ مصطلحِ التصريفِ على أحوالِ الكلمِ أي على ما يطرأ عليها من تغيرات بعد اشتقاقها وبنائها. ويُغرينا بهذا أن الأستراباذي اعتبر أن قول ابن الحاجب «أحوال أبنية الكلم» يُخرجُ من الحدِّ معظمَ أبوابِ التصريفِ [أي الصرف بالمعنى العام]، أعني الأصول التي تعرفُ بها أبنية الماضي والمضارع والأمر والصفة وأفعال التفضيل والآلة والموضع والمُصغَر والمصدر» (م. ن.، 4). والسببُ في ذلك أن العلم بالقانون الذي تُعرفُ به هذه الأبنية «علمٌ بأصول تعرفُ به» [لا] أبنية الكلم لا أحوال أبنيتها، فإن أراد [ابن الحاجب] أن الماضي والمضارع [مثلاً] حالان طارئان على بناء المصادر [باعتبار المصادر أصولاً تشتق منها الأفعال عند البصريين] ففيه بُعدٌ لأنهما بناءانِ مستأنفانِ بُنِيا بعد هدمِ بناءِ المصادر [فليس الماضي والمضارعُ وما إليهما من الصيغِ تصريفين للمصدر]» (م. ن.، 5). فكأنَّ الأستراباذي يفرق بين الأبنية المحققة لمقولات اشتقاقية وبين أحوالها المتغيرة نتيجة لتصريفها وتحويلها من وجه إلى وجه تحويلاً لا يزيلُ دلالتها الاشتقاقية الأولى، وكأنه لا يعتبرُ الصيغ المتصلة بالفعل والحاملة لدلالة المصدر وجوهاً من تصريف المصدر لأنها، على ما يظهر من قوله، أبنية مستقلة عنه مضاهية له لا تحصلُ بزيادة على بنائه بل بهدم ذلك البناء. ويقوى هذا الرأيُ بتفسير بعض المتأخرين للمفهوم من 'بنية الكلمة'، فهي في رأي الخضري «صيغتها التي حقها أن توضع عليها حالة الإفراد» (الحاشية، II، 183). ويمكنُ أن نضيف إلى ذلك، في الأقل، حالة التذكير إذ «الألفُ المقصورة [مثلاً]... أَلْفٌ زائدة على بنية الكلمة للدلالة على التأنيث» (م. ن. 145). وفي هذا إشارة إلى الكلمة عند اشتقاقها وقبل كلِّ تصريف لها لأنه ليس للأفعال والأسماء في العربية صيغة اشتقاقية محايدة تخلو تماماً من جميع ما يدلُّ على تصريف تلك الصيغة خلافاً للفرنسية، مثلاً، في اشمالها على صيغة محايدة تشير إلى الفعل عند اشتقاقه وقبل أن يلحقه أي تصريف وهي الصيغة المسماة infinitif (اطلب المهيري، 1998، 60)، بل قدَّر الصيغ الاسمية والفعلية في العربية أن تُذكرَ مقترنة بالمقولاتِ التصريفية التي تُعينُ الصيغة في بعض أحوالها، غير أنها أحوالٌ

غيرُ موسومةٍ تُعدُّ أصليةً بالنسبة إلى غيرها، كذكر الاسم نكرة⁽¹⁾ في صيغة التذكير والإفراد وذكر الفعل مسنداً إلى المفرد المذكر الغائب (في الماضي) مما قد يُشعرُ بأنها صيغ لم تخرج عن هيئتها الأصلية إلى حال التصريف.

ولئن كان يُفهم من أحوال الأبنية كلُّ تغيير يلحق هذه الأبنية بما في ذلك الظواهر الصوتية التعاملية (اطلب الأسترابادي، م. ن.)، فإنه من الممكن إخراج الظواهر الصوتية مما نعينه بالتصريف كما أخرجت الظواهر الاشتقاقية بحيث لا يناسب التصريف بهذا المفهوم إلا التغيير الذي يكون لغرض معنوي يجسمه المثال الأول من التغيرات التي يذكرها ابن هشام في تعريفه للتصريف بقوله: «هو تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي: فالأول كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف؛ والثاني كتغيير 'قَوْل' و'غَزَوْ' إلى 'قال' و'غزا'» (أوضح المسالك، IV، 360). وبذلك يكون التصريف فرعاً من علم الصرف يُقابل المصطلح الأعجمي *morphologie flexionnelle* ويتناول تصريف الأسماء الذي يسمى في الأدبيات اللغوية الغربية *déclinaison* وتصريف الأفعال المسمى *conjugaison*: «التصريف وإن كان يدخلُ الأسماء والأفعال، إلا أنه للأفعال بطريق الأصالة لكثرة تغيرها» (شرح الأشموني، IV، 333).

وليس حظُّ 'الاشتقاق' بأقل من حظ المصطلحات السابقة في تعدد المفاهيم التي استعملَ لها وتباعد بعضها عن بعض (اطلب المسدي 1984، 31 - 34؛ وعاشور 1997/1999، 59 - 74 والمهيري 1998، 21 - 23، 61 - 63 وابن حمودة 2004، 441 - 444). وأقرب أنواع الاشتقاق إلى المبحث الذي هو قسيمُ التصريف في الدراسات اللسانية الحديثة والمسمى *morphologie dérivationnelle* هو ما سماه ابن جني بالاشتقاق الصغير تمييزاً له عن الاشتقاق الكبير: «وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقرّاه، فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغته ومبانيه وذلك كتركيب (س. ل. م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو سلّم ويسلّم وسالم وسلمان وسلّمى والسلامة...» (الخصائص،

(1) «الأصل في الأسماء التنكير» (الصبان، الحاشية، I، 192).

II، 133 - 134). فهذا الضربُ من الاشتقاق الذي سماه المسدي (1984، 33) اشتقاقاً توليدياً هو الأقربُ إلى المبحثِ الدائر على تكوين الكلمات وإنشائها، وهو مبحث لم يتردد التهانوي في اعتباره علماً موضوعه البحث عن المفردات «من حيثُ انتساب بعضها إلى بعض بالأصلية والفرعية» (الكشاف I، 17).

II - المقاربة الدلالية للمنوال النحوي العربي

أ - ضرورة تغليب وجهة النظر الدلالية في تناول موضوع الحدث

يمكن للدراسة اللغوية أن تتناول البنى النحوية من إحدى جهتين: 1 - جهة لفظية شكلية تُحدد فيها الأقسام والأصناف النحوية على أساس ما تتحقق فيه من صيغ وأشكال وما يقوم عليها من علامات وقرائن ملموسة أو مجردة؛ 2 - وجهة دلالية مفهومية تقوم على النظر في نوع الدلالة التي يحيل عليها هذا الصنف النحوي أو ذاك بمقتضى علاقة مخصوصة تنعقد بين اللغة والذهن والكون. ومن البديهي أن تبدو هذه الوجهة الثانية أنسبَ لعملنا من جهة انعقاده على البحث في مقولة دلالية يُفترض أن تتجلى في صيغ لغوية وبنى نحوية مختلفة.

واختيارنا لهذه الوجهة مؤيدٌ من ناحية أخرى بأن التكافؤ بين طرفي العلامة اللغوية غير حاصل حتى إذا أهملنا المُحال عليه واقتصرنا على الشائبة السوسيرية المؤلفة من الدال والمدلول: فإذا «سلمنا بأنَّ غرض اللسانيات إنما هو توضيح جميع ما عند المتكلمين من ألوانِ الحدسِ المتعلق بلسانهم، فإنَّ الدلالة تكون حينئذٍ قسماً من اللسانيات مساوياً للصوتية والإعراب، بل قد تفوقهما وتزيد عليهما لأنَّ المدلول ليس جزء العلامة فحسب بل هو علة وجود الدال (أما الدال فليس له من وظيفة سوى إتاحة تحقق المدلول). ونستفيد من مارتينييه أنَّ الأشكال والبنى في اللغة ليست سوى وسيلة؛ وأنَّ نقل الدلالات هو، بخلاف ذلك، غاية. وعلى هذا النحو يُصرَّح بنفينيست بأنه "إذا كانت اللغة تدلُّ فمعنى ذلك أنَّ الدلالة ليست شيئاً يُسندُ إليها على سبيل الفضل والزيادة بل هي جوهر اللغة عينه" (Kerbrat-Orecchioni, 1997, XX, 873)، ف«المقاصدُ الأصلية من الألفاظ معانيها» (التهانوي، الكشاف، 208).

وعلى هذا تقتضينا طبيعة البحث في الحدث باعتباره مقولة دلالية أن نصرف

أكثرَ عنايتنا إلى ما قام على أساس دلالي من تعريفات النحاة (والبلاغيين والأصوليين وغيرهم) وحدودهم التي حَدُّوا بها البُنى النحوية غير عابئين بالحدود الشكلية والتعريفات اللفظية إلا في نطاق ما يُمكن أن يكون لها من أثر معنوي. والمقصودُ بالتعريفات الدلالية تلك الحدود التي تُعرِّفُ البنية النحوية بالاعتماد على ما يقترن بها من تصوُّرٍ غير معدوم الصلة بالخارج «إذ كان التعريف الدلالي للمقولات الإعرابية قائماً في جانب من جوانبه على مفاهيم من قبيل الإحالة والحمل والمَاصِدَق» (Lyons, 1977/1980, 74) فمن ثَمَّ آثرنا أن ننظر في ما نعتبره مقولة أو معنى كُلياً من خلال تجسده في البُنى النحوية باعتبار تلك البُنى وُسْماً مخصوصاً داخل اللسانِ المعَيَّن لذلك المعنى الكلي. فالْبُنى النحوية الشكلية وإن كانت تَجَزُّى المعنى الواحد المسترسل وتوزعه بين صيغ شكلية مختلفة فإنها تعكسُ ميلَ اللغة إلى تكريس اختياراتٍ دلالية دون أخرى على نحو ما يظهر من ميل بعض الألسنة، كالعربية مثلاً، إلى شَحْن الصيغ الفعلية بالدلالة على المظهر (أو الزمان الداخلي الدائر على معنوي الثبوت والحدوث على ما نوضحه في ب3، ف2)، والتعبير عن مقولة الزمان (الخارجي بأقسامه الثلاثة المعروفة) بطرقٍ نحوية ومعجمية أخرى؛ وميل بعضها الآخر، كالفرنسية مثلاً، إلى شَحْن الصيغ الفعلية بالدلالة على الزمان، والتعبير عن مقولة المظهر بغير ذلك من الأساليب النحوية والمعجمية. فالمُفْتَرَضُ في المقولات الدلالية أنها مشتركة بين الألسنة وأن الألسنة تختلف في وسم تلك المقولات بواسطة أبنيتها النحوية الشكلية، وأن تفضيلَ طريقة في الوسم على أخرى أمر لا يخلو من آثار في المستوى الدلالي. وعلى هذا فإن المنهج الذي نتبعه في دراسة مقولة الحدث الدلالية لا يبتعد كثيراً عن منهج برينو الذي سعى إلى تبويب الفِكرِ ومقولات الذهن لا في ذاتها أو لذاتها بل باعتبار الألفاظ والعلامات الدالة عليها.

ب - تصورات ثلاثة للدلالة

تقومُ العملية الدلالية على تضامن جملة من الأركان عبر عنها القدامى بثالوث اللسان والأذهان والأعيان (اطلب على سبيل المثال، الغزالي، معيار العلم، 48)، وعبر عنها بعض المحدثين في باب الحدث بقولهما: «وعلى هذا فإن عبارة "تصنيف الأحداث" يمكن أن تنزل في ثلاثة مستويات مختلفة هي:

أ) مستوى الواقع الخارجي الإحالي ؛ ب) مستوى العمليات التصورية المعرفي، ج) مستوى الأشكال والعمليات اللغوية» (Gosselin & François, 1991, 22). وتوافق هذه الأركان التي تقوم عليها العملية الدلالية ثلاثة تصورات لطبيعة المعنى ومكمن الدلالة: أولها التصور الذي يقرن الدلالة بالخارج، وثانيها التصور الذي يربط بينها وبين التمثيل الذهني، وثالثها التصور الذي يقول بكمونها في الأبنية النحوية المجردة البعيدة عن المظاهر الملموسة والإنجازية في اللغة. وسنعرض لكل واحد من هذه التصورات على نحو إجمالي لا يراعي ما يقوم بين التفرعات المذهبية التي ترد إلى هذا التصور أو ذاك من اختلافات دقيقة بما يجعل بعض هذه التفرعات منسوبا إلى تصور ما دون أن يكون بعيداً عن تصور آخر من هذه التصورات الثلاثة (فتصور لانغاكر مثلاً للدلالة لا يستبعد تماماً المضمون الدلالي المحيل على التجربة الخارجية، وإن كان يجعله في مرتبة ثانية لاحقة للتمثيل الذهني المقترن بالصيغ اللغوية)، كما أننا لن نلتفت إلى ما يقوم بين التفرعات المذكورة من فروق معرفية (فقد جمعنا بين المقاربة الدلالية الفلسفية القائمة على شروط الصدق، والمقاربات المستندة إلى الواقعية الساذجة) أو معرفية وزمانية معا (جمعنا مثلاً بين رأي الرازي ولانغاكر في باب واحد).

1 - الدلالة قائمة في الخارج

يتعلق هذا المظهر من مظاهر الدلالة - عند ربطه بمستويات النظام اللغوي المختلفة وتنزيله في باب الدلالة الحديثة - بالمحتوى التصوري الخام المتصل مباشرة بالتجربة والكون والخارج، وهو المظهر الذي تنقله العناصر المعجمية ويقترن في العربية على وجه الخصوص بالدلالة التي يحملها الجذر المتحقق في صيغة صرفية. وليس هذا المظهر من الدلالة بالهين في دراسة مقولة الحدث خصوصاً إذا علمنا أنه المظهر الذي يُعنى به علم الدلالة القائم على شروط الصدق (Cf. Langacker, 1987/1991, 104 & 107 & 150) والذي يفترض في الدراسة الدلالية أن تصل اللغة بالكون باعتبار اللغة جملة من العلامات تكاد وظيفتها تنحصر، وفق هذا المنظور، في الإحالة على الحقائق الخارجية.

ولا يختلف هذا التصور لمكمن الدلالة كثيراً، في جوهره، عن التصور الذي يسميه لاينز بـ'الواقعية الساذجة' (Lyons, 1977/1980, 77) وهو مصطلح

يُرادفُ عندهُ مصطلح 'ميتافيزيقا الاستعمال اليومي' (Lyons, 1977/1978, 93, 123) والواقعية الساذجة هي «اعتقادُ الحس المشترك أن الأشياء هي كما تدركها حواسنا» (Germain, 1981, 16)؛ «وهي الاعتقاد في وجود أشياء خارجية تناسب معطيات حواسنا، أو هي أن تزعم أن للشيء المدلول عليه بالتمثل حقيقة "ذاتية" ... مستقلة عن التمثيل» (Largeault, 1997 b, XIX, 585, b) ويقرب مصطلح "الواقعية الساذجة" من مصطلح "الحس المشترك" (Cf. Largeault, 1997 a, XI, 892, b) الذي هو عبارة عن «المفاهيم المشتركة بين جميع الناس والمبادئ البينة بنفسها والأحكام الأولية العفوية» (Franck, *Dict. Des sc. philos.*, sub v^o, 1585) (B., d'après Lalande, 1926/1996, «sens commun», p. 971). ولئن كان الغالبُ على هذا المصطلح المعنى التهجينى (Cf. Largeault, 1997 b, *ibid.*) فإن نفرًا من الباحثين في باب الحدث دافعوا عن دعاوى لا تختلف ضرورة عن دعاوى الحس المشترك (Cf. Davidson, 1980/1993, 15). والمهم أن هذه المصطلحات الثلاثة تشترك في الدلالة على ما هو خام من التصورات التي لم تُبنَ بناءً نظريًا، وهي - في مجال اللغة - تصوراتٌ يمكن أن يقول بها مستعملو اللغة ممن لم يتعمقوا دراستها ولم يألّفوا النظر إلى ظواهرها نظرًا منهجيًا لأنها ربما كانت من البديهيات والأوليات غير المكتسبة التي يجدها العاقل من نفسه فيسلم بها ولا يحتاج إلى الاستدلال عليها. فلا غرابة من ثم أن يقابل بعض الباحثين في الدلالة الصورية بين عالم الحس المشترك وعالم العلم وأن يُجيزَ كونَ عالم الحس المشترك هو عالم اللغة الطبيعية (Cf. Van Benthem, 1980, 39, n. 3).

ونظنُّ أن إطار الواقعية الساذجة والحس المشترك، وعالم اللغة الطبيعية بالمعنى المذكور لم يكونا غريبين عن المجال الذي تحرك فيه النحاة العربُ كلما احتاجوا إلى تعريف بنية من البنى النحوية على أساس ما تُحيلُ عليه في الخارج، وهذا ما نصادفه مثلاً في كلام ابن يعيش على نوع الظرف الذي يُخبرُ به عن المبتدأ الجثة والمبتدأ الحدث (اطلب شرح المفصل، 1، 89 - 90)، وفي إرجاع الجرجاني ظاهرة اللزوم والتعديّة إلى حقائق الأشياء (اطلب المقتصد، 601)، وهو ما نتبينه لاحقاً من أن مفهوم الاشتقاق عند النحاة قائم في بعض وجوهه على الاشتراك في المعنى الحدثي الذي هو عبارة عن المضمون التصوري الخام المستفاد من الجذر أساساً (اطلب ص 315). فأغلبُ الظن أن تصوّر النحاة

العرب للدلالة من خلال تعريفهم للبنى النحوية لم يكن غريباً عن جوهر ما تقول به المقاربة الإحالية إذا علمنا أن تناول الإحالي «لا يقتصر على اعتبار أن ما تدل عليه اللغة من أشياء في العالم موجود، بل ترى أن إفادة اللغة إياه لا يمكن أن تفسر إلا بالاستناد إلى هذا الوجود» (de Saussure, L., 1998, 19). وقد ذكر الشاوش (2002/1999، 970 - 972) عدداً «من السياقات التي تكاد تنقلب تصريحاً بالترادف بين المعنى والشيء الموجود في الخارج» (م. ن.، 970) بما يبين مراعاتهم للخارج عند حديثهم عن دلالة البنى النحوية.

وإذا كانت المقاربات الإحالية - ولا سيما الفلسفية منها - تفترض إجمالاً وجود الأحداث خارج اللغة بحيث تجعل حصول الدلالة في جمل اللغة الطبيعية وتحقق المعنى فيها رهينين بذاك الوجود (Cf. Engel, in Davidson, 1980/1993, XVI & Ricœur, 1990, 103) فإننا نكتفي، في سعينا إلى تبين تجليات الحدث في المنوال النحوي الذي وضعه النحاة العرب، بالافتراضات الأنطولوجية الدنيا التي جعلنا الواقعية الساذجة إطاراً لها، ولا نرى أنه من شأننا التبسط فيما تُشيرُه منزلة الحدث الأنطولوجية من قضايا (اطلب نموذجاً من هذه القضايا في Parsons, 1990, 145 - 166).

2 - الدلالة هي التمثل الذهني

يخالف هذا المظهر من الدلالة المظهر السابق في مطابقته للتصور القائم على اعتبار أن أقسام الكلام والبنى النحوية عموماً تعكس تمثلاً ذهنياً مخصوصاً وتقترب بها سمات دلالية قارة ثابتة بقطع النظر عن المضمون الدلالي أو المحتوى التصوري الذي تقترب به تلك الصيغ اللغوية. ومما يفترضه مثل هذا التصور أن اللغة لا تنقل الخارج خاماً وإنما تنقله بعد أن تفعل فيه فعلها بالتغيير والتحويل وبعد أن تصوغ التجربة في قوالب تعكسها بناها النحوية، وتتفاوت في تصويرها لعناصر تلك التجربة. ولهذا الرأي أصول قديمة نجد صداها عند الرازي الذي نبه إلى «أن الألفاظ ما وضعت للدلالة على الموجودات الخارجية بل وضعت للدلالة على المعاني الذهنية» (الرازي، المحصول، I، 68) وإلى أن الاستدلال بها على الوجود الخارجي يكون لاحقاً لدلالاتها على التصور. وقد أكدته كثير من المحدثين من أمثال تانيار (Cf. Tesnière, 1959/1976, 48) الذي سعى إلى ضبط

العلاقة بين العالم ومقولات الفكر والمقولات النحوية؛ ومن أضراب لانغاكرك الذي انتقد نظرية شروط الصدق المنطقية معتبراً اللغة ظاهرة نفسانية في المقام الأول (Cf. Langacker, 1987/1991, 104 & 107 & 150) ورد التقابل بين الاسم والفعل إلى خصائص تصورية تتسلط على المضمون الدلالي المستمد الخارج، وتتعلق بكل واحدة من الصيغتين على ما نفصل القول فيه لاحقاً (اطلب م. ن.، 109؛ وص 277-278 من هذا العمل).

3 - الدلالة كامنة في البنية النحوية المجردة

يمكن أن نمثل لهذا التصور بما ذهب إليه الشريف في أطروحته (1993/2002، 146) عندما اتخذ موقفاً قريباً من موقف دو سوسير وهلمسليف Hjelmslev في قولهما بانغلاق اللغة على نفسها، وسعى إلى البحث عن الأسس البسيطة المولدة للدلالة في مستويات لغوية أعلى في مراتب التجريد من المستوى المعجمي الإنجازي الذي تنعقد فيه العلاقة بين اللغة والخارج انعقاداً مباشراً. وهو يرى أنّ الأبنية النحوية في ذاتها، وبقطع النظر عن الإنجاز قادرة على توليد الدلالة وأنّ الدلالة الحاصلة من الإنجاز مؤصلة في البنية النحوية المجردة متكهّن بها فيها (اطلب م. ن.، 167، 168، 179 على سبيل المثال). وقد أشار إلى أنّه بهذا الرأي يبحث عن الدلالة في مواطن غير المواطن المعهودة المتعارفة: «من الواضح من خلال ما ناقشناه أننا نتجه اتجاه معاكساً تماماً للاتجاه العام. ذلك أننا... نخرج نشازاً باحثين عن الدلالة في أفقر ما في اللغة من دلالة» (م. ن.، 164).

غير أن مثل هذا التصور للدلالة لم يكن ليلائم قصدنا إلى إبراز مقولة الحدث وتجلية مفهومه من جهة أنه يبلّغ بهذه المقولة حدّاً من التجريد والإفقار الدلاليين تزول عنده الفوارق بين الحدث كما نتصوره وبين غيره من المقولات. فقد أصل الشريف مقولتي الحدث والحدث في التراث: «... ولقد جعل الرضيّ معنى المصدر، ويعني به مقولة الحدث في اصطلاحنا، عرضاً يحتاج إلى محل يقوم به"، وهذا المحل الذي بفضلّه يقوم هذا الحدث العرض هو ما سميناهُ بـ'الحدث'» (م. ن.، 361)، كما أنه كان قد جعل لهاتين المقولتين قبل هذا أصلاً في التجربة الإدراكية: «نسلم بأن النواة الدلالية الأولى المكونة للاسمية

والفعلية تتمثل في ملاحظة الإنسان الفرق بين الحركة والسكون في الزمن، وأن إدراكه اللغوي للأشياء مؤسس على حركة الشيء، أو حركة شيء آخر بالنسبة إليه، أو حركة الذات بالنسبة إليه، أو حركة الزمان مطلقاً، وأن السكون يدرك من خلال الحركة» (م. ن.، 358). ولا يختلف هذا التصور المؤصل للبنية المقولية الحديثة في التراث والتجربة عما نقصده إجمالاً بمقولتي الذات والحدث، وهو ليس معدوم الصلة بما نبينه من مفهومي الثبوت والحدوث (اطلب ب3) إذا نُظِرَ إليه في هذه الحدود. إلا أن الشريف قد أوغل بهذا التصور في التجريد عندما دعانا إلى إفراغ البنية المقولية الحديثة من التجربة التي تبررها: فهي «بنية تقول عن الكون كل شيء ولا تقول شيئاً» (م. ن.، 359)، وعندما نبهنا إلى «... ألا نفهم من 'الحادث' سوى أنه المتعلق بالحدث» (م. ن.، 360)، وإلى «... أن نزيل من أذهاننا مفهوم الوقوع وعدم الوقوع والصفة والحالة والمتصف وصاحب الحال والقائم بالحدث وغير ذلك مما له صلة بالظواهر الدلالية الثرية» (م. ن.)، وعندما قسّم المقولات الدلالية المجردة السابقة للوسم اللفظي إلى مستويين فقير وثري فجعل الحدث والحادث مكونين للمعجم المقولي في أفقر مستويات اللغة وأبسطها إلى جانب عنصري السلب (العدم) والإيجاب (الوجود) (م. ن.، 421)، فكان الحدث والحادث أكثر تجريداً من مقولات أخرى تقع في المستوى المقولي الثري من قبيل مقولات الظرفية والسببية والمشاركة والمعية والطلب: «السبب الذي يجعلنا نفصل بين الأساس المعجمي المقولي وأبنية المعجم المقولي أننا نرفض أن تكون قيمة الوجود والعدم في مستوى التشارك أو السببية أو الظرفية» (م. ن.، 412).

ولا تظهر صورة الحدث والحادث عند الشريف على النحو الذي نتناولها به في هذا البحث إلا في المستوى المقولي الثاني الأقل تجريداً والمتسم بالثراء: «اقترحنا في مقابلة "أبنية المعجم المقولي" أبنية إعرابية مقولية ثرية. هذه الأبنية صورة ثرية من البنية الفقيرة [ححا (حا)]. ولن نهتم في بحثنا هذا بهذه الأبنية الثرية. ففي هذا الموضع من النظام المقولي نحشر جميع الأبنية الحملية المتعلقة بالعلاقات المعجمية اللفظية وبغيرها من العلاقات. ففيها يتعين مثلاً أن [ح] حدث حركي يتطلب منبعاً ومورداً، أو أنه حركي يتطلب قائماً (به)، ومتحملاً له، أو أنه سكوني يتطلب مقراً له (يتصف به مثلاً) إلخ...» (م. ن.).

4 - تصور "توفيقي"

لا نحسبنا مضطرين، في تناول مقولة الحدث، إلى الانحياز إلى أحد هذه التصورات الثلاثة انحيازاً كاملاً يحول دون الاستفادة مما في التصورين الآخرين من مظاهر قد تسهم في تجلية بعض خصائص المقولة الدلالية التي نعالجها. لكننا نقدر أننا بهذا الاعتبار الذي لا يهمل علاقة اللغة بالواقع نكون قد خرجنا على بعض الثوابت التي قامت عليها اللسانيات في صورها النموذجية منذ دو سوسير، وخالفنا بعض المنطلقات التي كانت قاعدة لاتجاهات بنيوية ووظيفية مختلفة، وتحللنا من القيود اللسانية الصارمة التي تقتضي منا تجاهل علاقة اللغة بالواقع. ولقد كان استبدال دو سوسير للثالث الدلالي المؤلف من الدال والمدلول والمُحال عليه بالثنائية الدلالية المقصية للمُحال عليه والمكونة للعلامة اللغوية، والقول بانغلاق الجهاز اللغوي على نفسه، وانشغال اللسانيات بتصنيف البنى والأشكال من الأسباب التي جعلت «من الطبيعي أن تُعدّ دراسة المعنى، إلى حد وقت قريب، في اللسانيات بمثابة الابن غير المرغوب فيه» (Kerbrat-Orecchioni, 1997, XX, 873)، ومن العوامل التي حالت دون التطرق إلى قضايا دلالية من قبيل "الحدث" وما إليه من الأسس الدلالية للبنى النحوية على حد ما بيّنا سابقاً. وعلى هذا فإن من شأن التقيد بصرامة المعالجة البنيوية والوظيفية التي تعتد في المقام الأول بالبنى والأشكال أن يُبطل كل سعي إلى إقامة الدراسة على أسس دلالية، وأن يحول دون تبين منزلة مقولة الحدث في اللغة وأن يُفضي إلى أحكام جازمة بعدم الفرق بين الذات والحدث على غرار ما وقفنا عليه من أقوال بعض الباحثين الذين تناولوا المسألة (اطلب ص 30 و Benveniste, 1974/1995, I, 152).

على أننا نرى أن موقف لانغاكرك من مكن الدلالة ومظاهرها الثلاثة المذكورة هو من أنسب المواقف لدراسة مقولة الحدث الدلالية. فهو وإن كان يبدو ظاهر الانتصار لجانب العمليات الذهنية وتمثل المتكلم، فإنه قابل لقراءة "توفيقيّة" يُقدّم على أساسها جانب التمثل والتصور على الجانبين الآخرين دون أن يقصيهما تماماً (Cf. Langacker, 1987/1991, 129, 134)، فلا ينتفي بذلك دور المضمون الدلالي المتعلق بالخارج ولا دور البنى النحوية المحيلة - بتقابلها - على تصورات ذهنية قارّة مستقلة عن المضمون الدلالي. وسنعدد السياقات التي تكون فيها الدلالة النهائية للبنية النحوية ناتجة عن التفاعل بين المضمون التصوري

الخام - الذي يظهر خطره في اعتبار النحاة له في كثير من المواضع -، وبين الدلالات "القارة" المستمدة من تلك البنية في مستوياتها وعلاقاتها المختلفة، والمحيلة على تصور ذهني ثابت يقترن بها بقطع النظر عن طبيعة ما قد يتصل بها من محتوى تصوري (اطلب مثلاً ص 280-283).

III - مراتب التجريد الدلالي

إن جميع مستويات النظام اللغوي المذكورة (في I من هذا الفصل) متضافرة متضامنة في تأدية المعنى، لكن مراتبها في الدلالة متفاوتة من حيث التجريد والبعد عن الإنجاز أو القرب منه. ونستعين في تبين مراتب التجريد الدلالي بالمستويات التي اقترحها الشريف (1993/2002، 297 - 298) إلا أننا لا نجاريه في دقة التقسيم ولطافة التمييز. ذلك أنه يكفي، وقد اخترنا أن ندرس الدلالة من خلال وسمها اللفظي، أن نميز، ونحن نتجه من المستوى المقولي نحو الإنجاز اللفظي، بين المستوى المقولي وسائر المستويات المتجهة نحو اللفظ وذلك على افتراض أن المستوى المقولي هو المستوى الدلالي العميق المكون من مقولات بسيطة ساذجة لا تختلف باختلاف الألسنة والمتكلمين، وأن سائر المستويات عبارة عن أنظمة اتجهت نحو اللفظ وأخذت في تكييف المقولات الدلالية الخالصة حسب مقتضيات الألسنة المختلفة التي تتحقق فيها وخصائص بناها. وكنا نرى إدراج المستوى الإعرابي المجرد ضمن هذه المستويات المقابلة للمستوى المقولي لولا أن الشريف عدّه «المستوى المعنوي الأول الخالص والمتجرد من اللفظ» (م. ن. واطلب أيضاً م. ن.، 350) وجعله في حيز ما يمكن أن يكون عامّاً مشتركاً بين المتكلمين بمختلف الألسنة.

ويجوزُ النظرُ إلى مراتب التجريد الدلالي في مستويات العربية المتجهة نحو اللفظ والمقابلة للمستوى المقولي بمنظار يقل دقة عن مقترح الشريف في تفصيل هذه المستويات ولكنه ينسجم، في المستوى المقولي الدلالي، مع ما نشير إليه لاحقاً من فائدة الحفاظ على مستوى غير موغل في التجريد تُرصدُ فيه المقولات الدلالية "الخالصة" بحيثُ يمكنُ تعيينها ووصفها وتمييزها عما قد يلتبس بها. ويمكن الانطلاق في ذلك من نص ابن جني الذي يفرقُ فيه بين ثلاثة أنواع من الدلالات إذ يقول في باب "الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية": «اعلم أن كل

واحد من هذه الدلائل معتدُّ مراعى مؤثّر، إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواهن الدلالة اللفظية ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية. ولنذكر من ذلك ما يصح به الغرض: فمنه جميع الأفعال، ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة: ألا ترى إلى 'قام' ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه ودلالة معناه على فاعله؟ فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه. وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظاً فإنها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتمز بها. فلما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلنا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة. وأما المعنى فإنما دلالة لاحقة بعلوم الاستدلال وليست في حيز الضروريات. ألا تراك حين تسمع 'ضرب' قد عرفت حدثه وزمانه ثم تنظر فيما بعد، فتقول: "هذا فعل ولا بد له من فاعل، فليت شعري من هو؟ وما هو؟"، فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو وما حاله من موضع آخر لا من مسموع 'ضرب' (الخصائص، III، 98).

فابن جني يميز تمييزاً واضحاً بين ثلاثة أنواع من الدلالات رتبها حسب القوة والضعف ترتيباً يمكن اعتباره توزيعاً لضروب الدلالة على مراتب التجريد. فأقوى الدلالات هي أقلها تجريداً، وأضعفها هي أكثرها تجريداً وبُعْداً عن المنجز اللفظي. غير أن هذه الدلائل الثلاث تنتمي إلى مجالين مختلفين أحدهما ما سماه ابن جني بـ'باب المعلوم بالمشاهدة' و'الضروريات' و'مسموع' اللفظ؛ والثاني ما سماه 'علوم الاستدلال'. ويختص كل مجال منهما بنوع من الدلالة يمكن تقريبه إجمالاً من تمييز الأصوليين بين الدلالة الوضعية والدلالة العقلية فـ«الدلالة الوضعية هي دلالة المطابقة، وأما الباقيتان»⁽²⁾ فعقليتان لأن اللفظ إذا وُضع للمسمى انتقل الذهن من المسمى إلى لازمه، ولازمه إن كان داخلاً في المسمى فهو التضمن وإن كان خارجاً فهو الالتزام» (الرازي، المحصول، I، 76؛ واطلب أيضاً السُّبكي، الإبهاج، I، 204).

ويجوز أن نقصي الدلالة المعنوية من مجال اهتمامنا وأن نقصر على الدالتين اللفظية والصناعية، ذلك أن «الذي يهمننا منها هي اللفظية والصناعية»

(2) أي دلالتا التضمن والالتزام.

لأنهما تستفادان من لفظ الكلمة، أما المعنوية فهي "لاحقة بعلوم الاستدلال وليست في حيز الضروريات" على حد قوله، إذ يستنتجها الناظر من القسم الذي تنتمي إليه الكلمة وتتمثل في نوع التعلق الذي تتطلبه (المهيري، 1998، 46). والمقابلة بين الدالتين اللفظية والصناعية متواترة في خصائص ابن جني. فمن السياقات التي فرق فيها بين هذين المستويين الدالين قوله: «وَهَلْ تَحْصُلُ مِنْ قَوْلِكَ 'ضَرَبَ' إِلَّا عَلَى اللَّفْظِ بِالضَّادِ وَالرَّاءِ وَالْبَاءِ عَلَى صُورَةِ فَعَلٍ؟» (الخصائص، I، 109)؛ ومنها «... قَوْلُهُمْ لِلسُّلَمِ 'مَرَقَاةٌ' وَلِلدَّرَجَةِ 'مَرَقَاةٌ'، فَنَفْسُ اللَّفْظِ يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ الَّذِي هُوَ الرَّقِيُّ، وَكَسْرُ الْمِيمِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مِمَّا يُنْقَلُ وَيُعْتَمَلُ عَلَيْهِ وَبِهِ كَالْمَطْرَقَةِ وَالْمُتَزَّرِ وَالْمَنْجَلِ؛ وَفَتْحَةُ الْمِيمِ 'مَرَقَاةٌ' تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُسْتَقَرٌّ فِي مَوْضِعِهِ... فَنَفْسُ (ر. ق. ي) يَفِيدُ مَعْنَى الْارْتِقَاءِ وَكَسْرَةُ الْمِيمِ وَفَتْحَتُهَا تَدْلَانِ عَلَى مَا قَدَمْنَاهُ مِنْ مَعْنَى الثَّبَاتِ أَوْ الْإِنْتِقَالِ» (م. ن.، III، 101).

وقد بدا لنا أن المقابلة بين الدالتين اللفظية والصناعية تناسبُ المقابلة بين الدلالة المعجمية المقترنة بالجذر أساساً والدلالة النحوية النظامية المستفادة، في مستوى الكلمة، من صورة اللفظ وصيغته وبنائه، وهي دلالة أرقى في سلم التجريد قياساً إلى الأولى؛ وهي المقابلة التي أشار إليها بعض الباحثين بقولهما: «من المهم أن نرى العلاقة بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي [المجرد] على أنها علاقة بين مادة وصورة، أي بين ما فكر فيه المتكلم والكيفية التي فكر بها فيه» (Hirtle & Bégin, 1991, 102).

وكون الدلالة الصناعية أرقى مرتبة في التجريد من الدلالة اللفظية راجع إلى كونها لا تستفاد من دلالة أصوات منطوقة بعينها كما هو الشأن في الدلالة اللفظية، ولكنها تستفاد من علاقات مجردة بين أصوات مرتبة على نحو معلوم بحيث تُكوّن المقاطع أولاً والصيغ ثانياً، فهي الدلالة المستفادة من الوزن، «والوزن جزء اللفظ إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعاً معيناً» (الأستراباذي، شرح الكافية، I، 26).

ويقوم الوزن على تتابع مقاطع تتفق في عددها وكميتها بحيث تتوالى المقاطع الطويلة والقصيرة وفق ترتيب قار لا يتغير فإذا اختلف طول المقاطع ونسق ترتيبها خرج الكلام بذلك إلى وزن آخر. وهذا التعريف ينطبق في العربية

على الوزن بشقيه الصرفي والعروضي، ويزيد الوزن الصرفي في هذا التعريف على الوزن العروضي بقيد آخر وهو أنه يُشترط في الوزن الصرفي مراعاة نوع الحركات وعددها وترتيبها ونوع الحروف وعددها وترتيبها إلا حروف الجذر فإنه يُراعى عددها وموضعها دون نوعها، فلا بد أن تكون الحروف الأصول (ف.ع.ل) في مواضع معلومة بالنسبة إلى الزوائد الاشتقاقية حروفاً وحركاتٍ، وينتج عن هذه الخاصية أنه يُشترط اتفاق نوع المقاطع في الوزن الصرفي من حيث الانفتاح والانغلاق مما لا نجد له نظيراً في الوزن العروضي.

فخاصية الوزن الصرفي اشتماله على عناصر عينية وأخرى مجردة، فالـ «ليس قولك 'فعل' هي الهيئة المشتركة بين هذه الكلمات [من نحو 'ضرب' و'نصر' و'خرج']، لأننا نعرف ضرورة أن نفس الفاء والعين واللام غير موجودة في شيء من الكلمات المذكورة، فكيف تكون الكلمات مشتركة في 'فعل'؟ بل هذا اللفظ [أي 'فعل'] مصوغ ليكون محلاً للهيئة المشتركة فقط، بخلاف تلك الكلمات فإنها لم تُصغ لتلك الهيئة بل صيغت لمعانيها المعلومة» (الأستراباذي، شرح الشافية، I، 12). فاستغناء الوزن عن نوع حروف الجذر هو المدخل إلى خاصية التجريد فيه إذ تقترب به دلالة ثابتة إلى حد ما لا تخضع لاختلاف بعض العناصر العينية. ولعل تكون الوزن الصرفي تكويناً مزدوجاً من عناصر عينية وأخرى مجردة هو الذي جعل الأستراباذي يعتبر الوزن جزء اللفظ، وهو الذي حدا ابن جني على إلحاق الدلالة الصناعية بالدلالة اللفظية⁽³⁾. فليس من ثم غريباً أن يقابل المترجمون 'الوزن' و'الصيغة' في العربية بلفظ schème في الفرنسية الذي يعني الرسم والمثال فـ «السواد الأعظم من المفردات، في السامية، يُعرف بالتقاء كيانهين صوريين متقطعين: جذر ووزن. فالجذر يُحدد أساس الكلمة المعجمي، وهو عبارة عن تعاقب جملة من الصواتم الثابتة من حيث عددها ونوعها وترتيبها بالنسبة إلى مجموع الصيغ التي تظهر فيها. ولكن ليس للجذر أي وجود لغوي إلا باندرجاه في قالب moule ذي صورة ثابتة هو الوزن الذي يحقق ذلك الجذر»

(3) «من قبل أنها وإن لم تكن لفظاً فإنها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتمز بها. فلما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق به فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة» (وقد تقدم هذا الكلام في المتن ص 127).

(Mounin et al., 1974/1995, 279). وإلى ما للرسم schème من طابع تجريدي مقابل للمادة والمعطيات العينية يشير لالاند في تعريفه للمتصور العام مستحضراً الصورة المستمدة من العلاقة بين الإيقاع المجرد والكلمات العينية إذ يقول: «... ومن ثم يجوز القول إنَّ المتصورَ العام ليس علامةً بسيطة ولا هو فكرة حقيقية... تشتملُ على مادة وشيء محسوس يتعلق به الفكر؛ بل هو عبارة عن رسم إجرائي schème opératoire للذهن أي شيء شبيه بإيقاع بيت يتعذر علينا استحضار ألفاظه» (Lalande, 1926/1996, «schème opératoire», p. 953, notes).

ونجدُ لهذا الضربِ من الدلالة المجردة المسماة دلالة صناعية في الألفاظ المفردة نظيراً في المركبات، فليست العلاقات الإعرابية بين مكونات الجملة والمركب عموماً معطيات مادية منظورة وملموسة على حد ما هي عليه المعطيات المعجمية. ف«كلُّ كلمة تدخل في جملةٍ تخرج من تلقاء نفسها عن حال الانفراد الذي كان لها في القاموس. ويُدرِكُ الذهنُ بينها وبين ما يجاورها علاقات يُولفُ مجموعها قوامَ الجملة وعمادها. وما من شيء يدلُّ على هذه العلاقات، غير أنه من اللازم أن يُدركها الذهنُ وإلا لم يُعقلِ الكلامُ، فإذا قلتُ: "زيدٌ يتكلمُ"... فإنني لا أقصدُ بذلك أنه "يوجد إنسانٌ يُسمى زيداً" من جهة وأن "شخصاً يتكلم" من جهة أخرى، بل أقصدُ أن "زيداً يُوقع حدث الكلام" وأن "من يتكلمُ هو زيدٌ" في حال واحدة. ويظهرُ مما تقدم أن الجملة التي هي من نوع "زيدٌ يتكلمُ" ليست مؤلفة من عنصَرين أولهما 'زيدٌ' وثانيهما 'يتكلمُ'، بل هي مؤلفة من ثلاثة عناصرٍ أولها 'زيدٌ' وثانيها 'يتكلمُ' وثالثها العلاقة التي تجمعهما والتي بدونها لا تكون جملةً» (Tesnière, 1959/1976, 258).

والواقع أن هذه العلاقة الإعرابية قد تقع في مراتب من التجريد متفاوتة، فالدلالة عليها بالقرائن اللفظية كالعلامات الإعرابية وحروف المعاني وما إليها أقل تجريداً من الدلالة عليها بصورٍ مكونات المركب وأقسام الكلام التي تنتمي إليها تلك المكونات وترتيبها أي ما يمكن اعتباره داخلياً في مفهوم "الهيئة التركيبية" الذي يُستخلص من قول التهانوي: «والرَّابطةُ عندَ المنطقيين هي الشيءُ الدالُّ على النسبة؛ و'الشيءُ' يشتملُ اللفظَ وغيره، فيشتملُ التعريفُ الحركات الإعرابية والهيئة التركيبية» (الكشاف، I، 838). ويميز الشريف، في الأقل، بين مستويين تتجلى فيهما العلاقة الإعرابية وهما مستوى البنية الإعرابية المجردة الذي

اعتبره المستوى المعنوي الأول الخالص والمتجرد من اللفظ (اطلب الشريف 1993/2002، 298) وبين البنية الإعرابية التصريفية غير المعجمة و«هي إلى حد ما كقولك: "ما فعل الفاعل فعلاً فعلياً عندما فعل المستفعل في المفعول"» (م.ن.)؛ ف«إن كانت البنية الإعرابية المصرفة والموجودة في المستوى التصريفي المجرد موسومة باللفظ نتيجة خضوعها للمميزات الاشتقاقية وللاحتمالات التصريفية، ف... البنية الإعرابية المجردة الجامعة للعلاقات البنيوية بين الأبنية الإعرابية المصرفة بنية غير موسومة باللفظ» (م.ن.، 350). فمن ثم تكون البنية الإعرابية المجردة عبارة عن علاقات بين مواضع فارغة ومحلات جوفاء لم تملأ بعد بالعناصر الاشتقاقية المجردة والتصريفية فضلاً عن العناصر المعجمية. وليست هذه البنية الموهلة في التجريد مما نعى به في دراستنا للدلالة الإعرابية، بل نهتم بما هو أقل منها تجريداً وهو البنية الإعرابية التصريفية المجردة والبنية الإعرابية التصريفية المعجمة. ذلك أننا نحتاج، في حال رصدنا لمقولة الحدث في الإعراب مثلاً، إلى مختلف أنواع القرائن النحوية كالعلامات الإعرابية والحروف وما إليها للتمييز بين الوظائف والمقولات الإعرابية. بل إن التمييز بين بعض الوظائف كالمفعول فيه للمكان والمفعول في للزمان قد لا يثبت فيه إلا اعتماداً على المكون المعجمي الذي يشغل المحل.

أ - المستوى المقولي

1 - المستوى المقولي عند الشريف

إذا كانت اللغة في حقيقتها معنى، وكان دور اللفظ تعيين ذلك المعنى وتخصيصه وتقييده دون تمثيله (اطلب م.ن.، 51) فإن المستوى المقولي يمثل جوهر اللغة لوقوعه في حيز سابق لما يسميه الشريف بـ«درجات التجريد اللفظي للبنية الإعرابية»، وهي درجات تمتد في اتجاهها اللفظي من البنية التصريفية غير المعجمة إلى البنية الصوتية وتمثل، في اتجاهها هذا، درجات تحقق المقولات الدلالية الخالصة تحقّقاً لفظياً (اطلب م.ن.، 298). وقد اختار الشريف من المفاهيم المتداولة للمقولة ذلك المفهوم الذي يعتبر أن المقولة «أصناف وظائف معنوية لا تكون وحدات قابلة للتلفظ وإن كانت مسيرة لأقسامها أو لجزء منها» (م.ن.، 68)، فهي بهذا صنف دلالي خالص سابق لكل وسم لفظي ومسير

لمختلف الأبنية النحوية: «فالقول بمقولة لغوية مجردة تسود الأبنية المختلفة في مستواها النحوي من شأنه أن يؤدي إلى الإقرار بحقائق لغوية نظامية سابقة لالتقاء الدال بالمدلول» (م. ن.، 70).

ويتألف المستوى المقولي عند الشريف من معجم وإعراب مقولين أي من مقولات تنتظم في بنية إعرابية مقولية على حد ما تنتظم الوحدات المعجمية اللفظية في مركبات تسيرها أحكام نظام الإعراب المحلي (م. ن.، 350). وقد قُسم هذا المستوى المقولي بمعجمه وإعرابه إلى مستويين فرعيين أحدهما مجرد فقير الدلالة، والثاني أقل تجريداً ويتسم بالثراء. فالمستوى المجرد يتضمن الأساس المعجمي المقولي الذي لا يُجاوز عند تبسيطه عناصر أربعة هي الإيجاب والسلب (وهما وجهان مختلفان لمقولة الوجود) والحدث والحادث (م. ن.، 421)؛ كما يتضمن هذا المستوى الأساس البنيوي المقولي أي البنية الحديثة [ححا] المركبة من الحدث والحادث. وبالتالي العناصر الأربعة تغني البنية الحديثة فتنشأ البنية الحديثة الوجودية [ححا].

أما المستوى الثاني الثري من المقولات فيتضمن أبنية المعجم المقولي التي تقابلها أبنية إعرابية مقولية ثرية. وتشتمل أبنية المعجم المقولي على مقولات من قبيل الظرفية والسببية والمشاركة والمصاحبة والطلب، وقد حرص الشريف على الفصل بين الأساس المعجمي المقولي في هذا المستوى وبين أبنية المعجم المقولي: «السبب الذي يجعلنا نفصل بين الأساس المعجمي المقولي وأبنية المعجم المقولي أننا نرفض أن تكون قيمة الوجود والعدم في مستوى التشارك أو السببية أو الظرفية، وذلك لأمر بسيط وهو أنك لا تستطيع أن تتصور سبباً ونتيجة مثلاً قبل أن تتصور مسبقاً وجودهما، فالوجود والعدم قيمتان مطلقتان سابقتان لمختلف العلاقات الرابطة بين الموجودات» (م. ن.، 412).

وليست عناصر هذا المستوى وأحكام تركيبها واضحة تمام الوضوح، فقد أشار الشريف إلى أن مستوى البنية المقولية «هو المستوى الذي يتحقق فيه المنطق اللغوي، وهو يحتاج إلى كثير من التثبت» (م. ن.، 298). لذلك فإن ما يمكن أن يقال في مكونات هذا المستوى وكيفية انتظامها يجوز أن يكون من باب الحدس الذي لا يستبعد إمكان الزيادة والحذف والتعديل. وكون المستوى المقولي بهذه الصفة من الغموض هو من الأسباب التي تفسر اعتماد الشريف على المنهج

الفرضي الاستنتاجي للوصول إلى الحقائق البعيدة التي لا يساعد تضارب معطيات التجربة على بلوغها، وإعراضه عن المنهج الوصفي المتشبه بالمعطيات الاختبارية empiriques.

2 - تصورنا للمستوى المقولي

لما كان غرضنا في هذا العمل دراسة مقولة الحدث من خلال وسمها اللفظي - أي في المستوى الذي تكون فيه المقولة قد اتجهت بعد نحو اللفظ وتشكلت في بنية نحوية لفظية سمتها أنها لا تنقل المقولات كما هي، ولكنها تختار منها وجوهاً وصوراً تختلف باختلاف الألسنة - فإننا نقترح تصوراً للمستوى المقولي يختلف عن تصور الشريف في أمرين على الأقل:

- أولهما أنه تصور سكوني ثابت إلى حد ما، فهو إن كان يستعرض ما يُفترض أنه عناصر ومكونات للمستوى المقولي ويجعل تلك العناصر والمكونات في مراتب متفاوتة، ويحدد العلاقات بينها تحديداً أولياً فإنه لا يبين الآليات التي تنتقل بها المقولات من المستوى الدلالي الخالص السابق لكل شكل لفظي إلى ما سماه الشريف بمراتب التجريد اللفظي.

- وثانيهما أن المقولات فيه أقل تجريداً من المقولات التي يقترحها الشريف، وأنها إلى أبنية المعجم المقولي، أي المستوى الثاني الثري من المقولات، أقرب منها إلى الأساس المعجمي المقولي. ولعلنا بهذا الموقف الذي لا يوغل كثيراً في تجريد المقولات نكون أقرب إلى التثبت بمعطيات الوسم اللفظي وألصق بالظواهر الاختبارية، وهو أمر نبرره بأن تناول المقولات في هذا المستوى الثري قريب من بعض الغايات التي ترمي إليها الدراسة وهي توضيح حدس المتكلم وتجليه ما يجده في نفسه من أحكام عفوية تتعلق باللغة وبنائها مما يقع في دائرة ما سُمي بـ'الواقعية الساذجة'. على أن تنزيل دراستنا في هذا المستوى وتعليقها بمثل هذه الغايات لن يحول دون سعيها إلى البحث عما يُمكن أن تُرد إليه المقولات التي نعتبرها أساسية (وذلك نحو مقولتي الذات والحدث مثلاً) من عناصر دلالية أبسط منها (من قبيل ما نبينه من مفهومي الثبوت والحدوث).

وقد وجدنا كثيراً من الدراسات المختلفة المشارب تنزل المقولات في هذا المستوى الثري الذي نجد فيه تقابلاً بين الذات والحدث على الأقل، وهو أمرٌ تبيناه على وجه الخصوص في عمل سترافوسن الذي كانت غايته دراسة رُسْمنا التصوري الحقيقي وبنية تفكيرنا في شأن العالم. على أننا لا ندفع قابلية المقولات لمزيد التجريد بحيث تَمَحِّي الفوارق بينها أو تكاد على غرار ما وجدناه عند الشريف من دعوة إلى إزالة كل ما له صلة بالظواهر الدلالية الثرية في تصور البنية الحديثة. وسنقف لاحقاً على أن التقابل بين الذات والحدث، قابل في بعض وجوهه، للاختزال في مفهوم واحد بسيط ذي وجهين هو مفهوم الثبوت والحدوث الذي يفسر التقابل بين الذات والحدث في بعض جوانبه، ويفسر التقابل في صلب الأحداث بين ما هو ثابت دائم منها وما هو حادث متنقل، كما يفسر الاسترسال الدلالي بين الفعل وبعض أقسام الاسم الكبرى في العربية (اطلب ب3، ف2).

ويمكن أن ننطلق في رصد عناصر المستوى المقولي من مقولات أرسطو التي أصبحت بمثابة الإرث الفكري الإنساني المشترك بحكم تقبلها في مختلف الثقافات التي تأثرت بالفلسفة اليونانية على أنها مقولات الفكر المتجاوز لحدود الألسنة والثقافات.

1.2. المقولات الأرسطية

هي المقولات العشر المضمنة في الجزء الأول من الأرخانون؛ وهي مقولات الجوهر substance والكم quantité والكيف qualité والإضافة relation والمكان lieu والزمان temps والوضع position والمِلْك possession والفعل action والانفعال passion وقد جمعها بعض الناضمين في قوله⁽⁴⁾ [من الرجز]:

زيدُ [الجوهر]، الطويلُ [الكم]، الأزرقُ [الكيف]، ابنُ بَرْمَكِ [الإضافة]

في داره [المكان]، بالأمس [الزمان]، كان مُتَكِي [الوضع]

في يده سيفُ [المِلْك]، لواه [الفعل]، فالتوى [الانفعال]

فهذه العشرُ المقولاتُ سَوَا

(4) اطلب فضل الله، 1990، 29، هـ 16، واطلب نظماً آخر في هذه المقولات في مقال إبراهيم 1995، 58، هـ 6.

وتقع مقابلة في صلب هذه المقولات بين الجوهر وسائر المقولات التسع التي تسمى مقولات العَرَض (فضل الله، 1990، 30 - 31)، إذ «يميز البعض بين المقولات من حيث المرتبة فيضع الجوهر في المرتبة العليا ويرى أنه يكون دائماً موضوعاً في حين أن المقولات التسع الأخرى تتفاوت فيما بينها مرتبة ولا تكون إلا محمولة» (م. ن.، 29)؛ ف«... الجوهر وحده... قائم بنفسه وحامل لسائرهما والتسعة الباقية محمولات في الجوهر وأعراض له وغير قائمات بأنفسها... [و] لا سبيل إلى أن توجد دونه البتة. والجوهر وإن كان لا يوجد دونها أيضاً فقد يوجد أيضاً دون بعضها» (ابن حزم، التقريب، 23، 25 - 26).

والمقولات الأرسطية مقولات أنطولوجية (وهذا هو رأي كانط Kant، اطلب فضل الله، 1990، 30) لأنها تقال جميعاً على الموجود فتحدد ماهيته وما يلحق تلك الماهية من الأعراض، ولكنها أيضاً مقولات منطقية ولغوية إذ «هي عشرة أنواع في أنفسها، ثم يكون أمرها في النفس، أعني العلم بها، أيضاً عشرة متباينة: فإن العلم معناه مثال مطابق للمعلوم كالصورة والنقش الذي هو مثال الشيء؛ فيكون لها عشر عبارات: إذ الألفاظ تابعة للآثار الثابتة في النفس المطابقة للأشياء الخارجية» (الغزالي، معيار العلم، 293). وقد ذهب ترندالنبارغ Trendelenburg وبرنشفيك Brunschvicg إلى أن أرسطو استنتج مقولاته من النحو؛ لكن تريكو أنكر ذلك على غرار هاملن Hamelin وذهب إلى أن تحديدها كان على نحو اختباري (Aubenque, 1962/1994, Cf. Aristote, *Cat.*, p.5-6, n.2 & 185).

ولعل ما يشجعنا على اتخاذ مقولات أرسطو منطلقاً لضبط قائمة المقولات الدلالية "الخالصة" و"العليا" و"العميقة" في اللغة ما ذهب إليه بعض شراح نص أرسطو من أنها مقولات على درجة قصوى من التجريد، ف«هي أعم الأجناس [المقولات] التي تقال على الموجود» (Notes de Tricot, in Aristote, *Cat.*, p. 5, n. 2)، وأنها مقولات بسيطة ساذجة ف«هي مفاهيم لا يُردُّ بعضها إلى بعض ولا تُرجع إلى كلي أعلى ووحد» (م. ن.). ومعنى ذلك أن بعضها لا يشمل البعض الآخر، ولا يقع فرعاً عليه، ولا يُشتق منه، فالمقولات التسع العرضية مثلاً لا ترد إلى الجوهر لأنها ليست الجوهر.

فالمفترض في هذه المقولات أن تشتمل على ثوابت دلالية يمكن أن نصادفها في مختلف الألسنة على أنحاء متنوعة وصور متفاوتة. وقد بين تانيار ما بين مقولات الفكر [وليس المقصودُ بها المقولات الأرسطية بالضرورة] ومقولات النحو من علاقة بقوله: «توافق المقولات النحوية مقولات الفكر غالباً، إلا أن هذين الضربين من المقولات يقعان في مستويين مختلفين، فمقولات الفكر تقع في مستوى نفسي ومنطقي. ولما كانت العمليات النفسية والمنطقية هي الأساس المشترك لكل فكر، فقد كانت مُشتركةً بين جميع الناس مهما كانت ألسنتهم. وبضد ذلك تنزل مقولات النحو في المستوى اللغوي. ولما كانت بهذه الصفة جاز أن تختلف من لسانٍ إلى آخر اختلافاً كبيراً» (Tesnière, 1959/1976, 48).

غير أن الانطلاق من المقولات العشر لا يعني التقيد بها واعتبارها قائمة مغلقة وباتة ونهائية. ويدعمُ هذا الرأي اتجاه بعض الباحثين إلى التشكيك في اكتمال هذه القائمة: فلئن ذهب فضل الله (1977/1990، 34) إلى أن «المقولات هي جميع أنواع الوجود، فإذا سألنا عن أي شيء هو [كذا] فلا بد أن يقع الجواب تحت واحد منها»، فإن تريكو يشير إلى أن قائمة المقولات في كتاب المواضع تختلف اختلافاً طفيفاً عنها في كتاب المقولات (Cf. Aristote, Cat., p. 5-6, n. 2)، ويعتبرها برانتل Prantl قائمة غير كاملة (Cf. Aubenque, 1962/1994, 185)، ويذهب أوبنك إلى أنها «إن كانت كاملة فقد حُدِّدت تحديداً اعتباطياً بقائمة المقولات العشر التي صارت قائمة معتمدة يُرجعُ إليها. ومهما يكن من أمر فإن مذهب أرسطو [في هذه المقولات] مذهبٌ لا مبدأ له ولا بنية لأنه ينطلق في تقسيم الوجود من تمييزاتٍ نحويةٍ ساذجة» (م. ن.). ولعل ما ذهب إليه بنفينيست من أن مقولات أرسطو «التي يُقرُّ الناس بصلاحياتها للفكر» لم تكن سوى «نقل لمقولات اللسان [اليوناني]» (Benveniste, 1966/1995, I, 73) مما يحدونا على اعتبارها قائمة مفتوحة يجوز التصرف فيها بالتعديل والتحوير والزيادة والنقصان. ومن ثم يجوز أن نتصور المستوى المقولي على أنه مؤلفٌ من مقولات محصورة العدد متفاوتة في البساطة والتعقيد وذلك في مستويين:

- أولهما مستوى من المقولات "السادجة البسيطة" المستقل بعضها عن بعض، وهي عبارة عن عناصر ممكنة للمعجم المقولي، والمقولات الأرسطية مرشحة مبدئياً لتكوين عناصر هذا المعجم بعد مزيد اختزالها.

- وثانيهما مستوى من المقولات المركبة هي عبارة عن صور من ائتلاف المقولات الساذجة وانتظامها، وفيها نجد مقولات من قبيل الفاعلية الدلالية التي تجمع بين مقولتي الذات والحدث على سبيل التأثير، والمفعولية الدلالية التي تجمع بين الذات والحدث على وجه التأثير، والجعل الذي يقتضي تصوّره ذاتين وعلاقة سببية تحويلية، والمشاركة التي تقتضي حدثاً وذاتين أو أكثر، والسببية التي هي عبارة عن علاقة بين حدثين، والآلة التي تقتضي علاقة استعمال وعلاج بين ذاتين.

2.2. اختزال المقولات الأرسطية

إذا أنعمنا النظر في بُنى النحو العربي وجدنا أن أكثر ما يقتَرَنُ بها من معانٍ ويسندُ إليها من دلالاتٍ يمكن تقريبه بصورة أو بأخرى من المقولات الأرسطية. وليس هذا التقريب بالأمر الغريب المبتدع، ففي التراث إشاراتٌ صريحةٌ تُقَرِّبُ، مثلاً، بين مقولتي الفعل والانفعال عند أرسطو وبين تعليق الحدث الذي هو المعنى المصدرى بالفاعل أو المفعول، وذلك نحو قول الأحمـد نكري⁽⁵⁾: «...». ثم إن المعنى المصدرى [أي الحدث] من مقولة الفعل إن كان مبنياً⁽⁶⁾ للفاعل، ومن مقولة الانفعال إن كان مبنياً للمفعول، فهو أمرٌ غيرُ قارٍ الذات؛ وأما الحاصل بالمصدر فهو الهيئة القارة المترتبة عليه» (جامع العلوم، III، 272 وقد ورد هذا الشاهد أيضاً في الكشف للتهانوي، II، 1557 بألفاظ مختلفة قليلاً).

(5) عالم هندي عاش في القرن الثامن عشر، ألف موسوعته الموسومة بـ "جامع العلوم في اصطلاحات الفنون" الملقب بـ "دستور العلماء" على غرار "كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي".

(6) المقصود ببناء المصدر للفاعل أو للمفعول جعل ذلك المصدر للفاعل أو للمفعول وإضافته إليه وتعليقه به وجريانه عليه. وهذا ما يظهر في قول الأحمـد نكري: «... فإن أضيف المصدر إلى الفاعل كان مبنياً للفاعل؛ وإن أضيف إلى المفعول كان مبنياً للمفعول؛ وإن لم يذكر معه شيء كان محتملاً للمعنيين فهو القدر المشترك» (م. ن)؛ وفي قول الخُضري: «قوله: 'مَجْرَى' مصدرٌ ميمي بمعنى الحدث. فإن بُني 'مَجْرَى' للفاعل كان بفتح الميم من 'جَرَى' الثلاثي [كقولك مَجْرَى الأحداث]، أو للمفعول كان بضمها من 'أَجْرَى' الرباعي [كقولك مُجْرَى الأحداث] لأن مصدره الميمي بوزن مفعوله» (الحاشية، I، 47).

ومن مظاهر هذا الربط بين المقولات المنطقية الأرسطية وبعض المقولات الدلالية النحوية ما جاء في تعريف العُكْبَرِي للمطاوعة وذلك قوله: «ومعنى المطاوعة قَبُول المَحَلِّ لأثر فعل الفاعل فيه، فالانفعال اسم لذلك الأثر...» (اللُّبَاب، II، 260). ومما يقوي الظن بأن العُكْبَرِي يُحيل على مقولة الانفعال الأرسطيّة استعماله 'الانفعال' مقابل 'الفعل' وذكره مصطلح المحلّ بمعناه الفلسفي المرادف للذات والجوهر والموضوع (اطلب ص 181-186). وإذا كان من اليسير علينا تقريبُ معنى 'الذات' من مقولة الجوهر - وهو أمر تشهدُ به ألفاظ النحاة أنفسهم (اطلب م. ن) - ومعاني الزمان والمكان والكم (المبالغة والتكثير والمرة...) مما يناسبها من المقولات الأرسطية. فإنه من اليسير أيضاً تقريب معنى الحدث من بعض مقولات أرسطو وإن كان ذلك على درجات متفاوتة. فقرب مقولتي الفعل والانفعال من مقولة الحدث، ولا سيما مما فيه علاج وتأثير، يبدو من الأمور التي لا غبار عليها ولا شبهة فيها. وعلى نحو، لعله لا يقل قوةً، تقترب مقولة الوضع من الأحداث التي هي عبارة عن هيئات وصفات ثابتة. أما مقولتنا المِلْك والإضافة فيمكنُ إلحاقهما بالأحداث بتأويلٍ على حد ما ألحقت صيغة النسبة في النحو العربي بالصفات بتأويل (اطلب ابن يعيش، شرح المفصل، I، 26).

1.2.2. اختزال مقولة الكيف

يُمكنُ إدراج مقولة الكيف - بجميع أنواعها التي ذكرها أرسطو (Cf. Aristote, *Cat.* 8, 8 b, 25 - 10 a, 24, p. 42 - 49 & Aristotle, 4th C. B. C./1928. *Cat.* 8, 8 b, 25 - 10 a, 24) - في بابِ الحدثِ بيسرٍ إذا ما اعتبرنا الحدث بمعناه العامّ المشتمل على الأحوال الطارئة والصفات الثابتة. ويهمنا على وجه الخصوص المعنى الأول الذي تستعملُ فيه مقولة الكيف وهو معنى جمع فيه أرسطو بين الهيئة الثابتة *héxis* والحال الزائلة *diáthesis*: «فمن الكيفية نوع يجوز أن يسمى هيئة ثابتة وحالاً. غير أن الهيئة الثابتة تختلف عن الحال في أنها أكثر دواماً وثباتاً: فمن الهيئات الثابتة العلوم والفضائل، ذلك أن العلم يبدو في عداد الأشياء التي تظل ثابتة والتي يعسر تحويلها وإن لم يأخذ منه صاحبه إلا بطرف يسير؛ اللهم إلا أن يصاب المرء بما يغير حاله بالكُلِّية كما يحدث من الأدوية وما إليها... وبضد ذلك نسمي أحوالاً الكيفيات التي يكون سهلاً انتقالها وسريعاً

تغيرها كالحرارة والبرودة والمرض والصحة وما إليها» (ibid. 8, 8 b, 26 - 31, p. 42). ونجد صدى التفريق بين هذين الضربين من الكيفية عند ابن سينا في قوله: «فما كان منها ثابتاً سُمي ملكةً مثل العلم والصحة، وما كان سريع الزوال سمي حالاً مثل غضب الحليم ومرض المصحاح» (النجاة، 81).

وتُقابلُ لفظَ *héxis* في اللاتينية لفظَ *habitus* وفي الفرنسية لفظَ *habitude* بالمعنى القديم المرادف للهيئة (Cf. Lalande, 1926/1996, «habitude», p. 392, notes) وقد ترجمها تريكو بلفظة *état* (اطلب Aristote, *Métaph.*, 1022 b 4 ss., t. 1, p. 207 & Aristote, *Cat.*, 8 b 1 ss. p. 40) ويقابلها في الإنكليزية لفظ *habit* (اطلب 14, 9 a, 26 - 8 b, 26 - 9 a, 14, Aristote, 4th C. B. C./1928. *Cat.* 8, 8 b, 26 - 9 a, 14) وقد راوح روس في ترجمته لكتاب ما بعد الطبيعة بين استعمال مصطلحي *habit* و *having* وراوح تريدينك بين مصطلحي *having* و *state* (اطلب Aristote. 4th C. B. C./1928. *Cat.* 8, 8 b, 26 - 9 a, 14) أما لفظ *diáthesis* فتقابلها لفظ *disposition* وقد ترجمها ابن سينا (النجاة، 81) وابن رشد (تلخيص الخطابة، 98) بـ 'الحال' (اطلب أيضاً الريفى، 1998، 285، هـ 417).

ونجد المبدأ نفسه عند ديكارت في التفريق بين الكيفيات الثابتة التي يسميها صفات والكيفيات المتنقلة وإن اختلفت المصطلحات المستخدمة ومجال استخدامها: «عندما أتكلم في هذا الموضع عن 'الوجه' *façon* أو 'الحال' *mode* فليس قصدي من ذلك سوى ما أسميه في موضع آخر 'صفة' *attribut* أو 'كيفية' *qualité*. ولكنني عندما أرى، خلافاً لذلك، أن الجوهر متحوّل بها أو متغير، فإنني أستخدم على وجه خاص لفظ *mode* أو *façon*؛ وإذا كان الجوهر بهذا التحول أو التغير يمكن أن يسمى حالة أو وجهاً فإنني أطلق اسم 'الكيفية' على مختلف الوجوه التي تجعله يُسمى كذلك. ثم إنه إذا بدا لي عموماً أن هذه الأحوال أو الكيفيات قائمة في الجوهر دون أن أنظر إليها إلا باعتبارها متعلقات بذلك الجوهر وتابعة له فإنني أسميها صفات. ولما كان من اللازم ألا أرى في الله أيّ اختلاف أو تغير فإنني لا أقول إن له أحوالاً أو كيفيات، ولكن أقول إن له صفات» (Descartes, 1644/1993, I, 56, p. 93-94, voir aussi Lalande, 1926/1996, «Mode», p. 638-639) (اطلب أيضاً ترجمة هذا النص في خياط، 1988، 191 وقد استعنا بها استعانة جزئية).

ولا يخفى ما للتمييز بين هذين الضربين من الكيفيات، وهو تمييزٌ مظهري على أساس الاستمرار والعروض، من أثر في المباحث الدلالية اللغوية، إذ نجد له صدى في تفريق كثير من الدراسات بين الهيئات الثابتة/états permanents permanent states والأحوال permanent states permanent states (اطلب على سبيل المثال Fuchs, 1991, 12 & Smith, 1983, 481, n. 2 & Parsons, 1990, 287, n. 15). أما في النحو العربي فهذا التمييز أساسٌ للتقابل الدلالي بين ضروب من المقولات والأبنية النحوية كالتقابل بين دلالة الفعل المضموم العين وبين دلالة الفعل المكسور العين؛ وكالتقابل بين دلالة الحال ودلالة النعت في بعض الاستعمالات.

2.2.2. اختزال مقولة الكم

أما مقولة الكم فيعسرُ ردها إلى الحدث كما يعسرُ رد مقولتي المكان والزمان إليه. وليس ذلك بمستغرب إذا علمنا أن التحديد الظرفي الذي هو تعيين الزمان والمكان والتسوير الذي هو تحديد الكم من أظهر الوسائل التي تتحقق بها المتصورات في اللغة عندما تنتقل من مستوى التجريد الخالص في اللسان إلى مطابقة التمثل الواقعي والحقائق العينية في الكلام. وليست هذه المتصورات في جوهرها سوى الذوات والأحداث (Cf. Dubois et al., 1973/1994, 15, «actualisation»).

غير أننا إن أصررنا على رد هذه المقولات إلى الحدثية كانت مقولة الكم أطوع من مقولتي الزمان والمكان وأكثر قابلية للتحويل. ف«قولهم [في الفرنسية] des hommes أي 'رجال' قول محقق تصريحاً من الناحية الكمية (فالجمع علامة على كم معين من الرجال أي على أكثر من رجل واحد) ولكنه محقق ضمناً من الناحية الكيفية (فهم بعض الرجال أو رجال كثر)» (م. ن.). وما وقفنا عليه في البيت المستشهد به سابقاً من تمثيل لمقولة الكم بلفظ 'الطويل' دليل على إمكان تحول الكم إلى كيف. والمبالغة وتكثير الحدث في بعض صيغ العربية ومعنى التفوق في الصفة المشبهة سمات كمية يمكن أن تدرك بيسر على أنها سماتٌ كيفية. ولذلك لا نستغرب ما ذهب إليه عاشور (1997/1999، 140) من «أنه يمكن أن نعتبر أن اسم المرة واسم الهيئة يضمُّ كلاهما معنى الحدث ومعنى الصفة. فالحدث يوصف بعدده في اسم المرة وبنوعه في اسم الهيئة». فإن لم

نرض برد مقولة الكم إلى الحدث فلا أقل من اعتبارها دون مقولتي الزمان والمكان في القيمة.

3.2. المقولات الدلالية الأساسية

وعلى هذا تكون المقولات الدلالية الأساسية في تقديرنا أربع مقولات هي الذات والحدث والمكان والزمان. ومن الممكن نظرياً أن نزيد هذه المقولات تجريداً حسب علاقات أفقية وأخرى عمودية، فنجمع في مستوى العلاقات الأفقية بين الذات والمكان في تصور واحد هو التصور المكاني الذي نقابل به التصور الزماني المشتمل على الحدث والزمان. ونجمع في مستوى العلاقات العمودية الذات والحدث في مقولة واحدة أيضاً هي مقولة الوجود، ونجمع المكان والزمان في مقولة واحدة هي مقولة الظرف على هذا النحو:

ظرف	موجود	
مكان	ذات	تصور مكاني
زمان	حدث	تصور زماني

فالجمع أفقياً بين الذات والمكان في تصور مكاني قائم على أن «علاقة الجثث بالمكان علاقة في غاية المتانة والوضوح حتى إن الجثث يمكن أن تُسمّى عن صواب 'ذواتاً مكانية'» (Casati, 1995, 67)، وعلى أن متصور الذات يُمكن أن يُدمَج بيسر في التصور المكاني من خلال ما أشار إليه لاينز من التباس الذات بالمكان (Cf. Lyons, 1977/1980, 111, 314) ف «الأماكن إلى الأناسي ونحوهم أقرب. ألا ترى أنهم يخصصونها بأسماء كـ 'زيد' و'عمرو'، وفي قولهم: "مكة" و"عُمان" ونحوهما، ويكون منها خَلَقُ [= هيئات وأشكال] لا تكون لكل مكان ولا فيه، كالجبل والوادي، والبحر... والأماكن لها جثة» (سيبويه، الكتاب، I، 36-37).

والجمع أفقياً بين الحدث والزمان في تصور زماني قائم على أن «الصلة بالزمان... متينة وواضحة في حال الذوات الزمانية من قبيل الحوادث والهيئات والحدثانات» (Casati, 1995, 67)، وأنه يلزم من تصور أحد العنصرين تصور العنصر الآخر ف «حسبك أن تلفظ باسمٍ لفعلٍ من قبيل marcher أي "ذَهَبَ"

حتى يقوم في الذهن - فضلاً عن معنى الحدث - معنى الزمان الحامل لتحقيق ذلك الحدث» (Martin & Nef, 1981, 18)، «... وإنما الدهر [= الزمان] مُضِيٌّ الليل والنهار، فهو إلى الفعل أقرب» (سيبويه، الكتاب، I، 37).

ويمكن أن نقرر نفس الحقيقة بملاحظة أن المكون الواحد قد يدل على الذات في جملة وعلى المكان في جملة أخرى. فإذا قلت: "الطاولة في القسم" دلت 'الطاولة' على ذات، وإذا قلت: "المحفظة فوق الطاولة" دل ذلك المكون نفسه على مكان. كما يدل المكون الواحد على الحدث في سياق وعلى الظرف الزماني في سياق آخر وذلك قولك: «قامت الحرب عام كذا» و«مات فلان في الحرب». ومن البين أن العلاقة بين الموجود (الذات والحدث) والظرف (المكان والزمان) ولا سيما في اتجاهها الأفقي (أي علاقة الذات بالمكان؛ وعلاقة الحدث بالزمان) علاقة عضوية بحيث أن تعريف الموجود يتوقف على تعريف الظرف والعكس بالعكس «... فنحن نقول عن الموجودين الجزئيين الماديين إنهما شيء واحد لأنهما يشغلان نفس المكان في نفس الزمان، ولكننا نشخص رسماً من الرسوم المكانية الزمانية بتعيين الجثث التي تشغله. فكما أن مقاييسنا في تشخيص الجثث مقاييس ضبابية، فكذلك المقاييس المتحركة في تشخيص الأحداث» (Engel, in Davidson, 1980/1993, XX).

ولعلّ العلاقة العضوية التي تربط الموجود بظرفه وإمكان اختزالهما في تصور واحد مكاني أو زماني هو ما يبرر الإبقاء على المكان والزمان ضمن المقولات الدلالية الأساسية. ويعضد هذا الاختيار ما تذهب إليه بعض الأعمال الدلالية العرفانية من اعتبار المكان والزمان مجالين أوليين وأساسين لا يقبلان الاختزال من الجهة العرفانية (Cf. Langacker, 1987/1991, 106 & Langacker, 1994, 591).

وتتصل بالعلاقين الأفقيتين بين المقولات الأربع المذكورة العلاقة القطرية المائلة (الأولى) بين الذات والزمان وكذلك العلاقة القطرية المائلة (الثانية) بين الحدث والمكان، وهما فرع عن العلاقة الأفقية الأصلية. وما الاختلاف بين جميع هذه العلاقات إلا في درجة متانتها وضوحها. فقد رأى كازاتي أن أمتن العلاقات وأوضحها هي علاقة الجثث بالمكان وعلاقة الأحداث بالزمان، وبأن علاقة الجثث بالزمان تقع في المرتبة الثانية من المتانة والوضوح، وبأن علاقة

الذوات الزمانية بالمكان تقع في أدنى الدرجات المذكورة (Cf. Casati, 1995, 67). وتمثل جميع هذه العلاقات مبحثاً يُمكن القول إنه المجال المفضل لاتجاهات في الدراسة ذكرها كازاتي (اطلب م. ن.، 68) ومنها الاتجاه الذي يمثله المذهب المحلي localism القائم على رد التصورات اللغوية - بما في ذلك التصورات الزمانية - إلى تصورات مكانية أصلية. ويهمننا هذا المبحث في الحدود التي يبرز فيها التقابل بين الذوات المكانية و"الذوات" الزمانية، ولا يعني كثيراً فيما وراء ذلك أي في المستويات التجريدية الأعلى التي يتخذ فيها التقابل بين الذات والحدث مجرد شاهد على تقابل أعم بين التصورات المكانية والتصورات الزمانية والتي تُرد فيها الثانية إلى الأولى. ذلك أننا نسعى إلى المحافظة على التقابل بين مقولتي الذات والحدث تقابلاً نبرره عُقيبَ هذا.

وكما أمكن تجريد المقولات الأربع في علاقيتين أفقيًا و(قطريًا) فإنه من الجائز أيضاً تجريدها عمودياً، إذ ينبغي ألا يُخفي ما بين الذات والحدث من فروق إمكانٍ ضمهما في مقولة واحدة في مستويات تجريدية أعلى إذا علمنا أنه يمكن التقريب بينهما حسب جملة من السمات. فكلاهما يقبل التحديد بالمكان والزمان والاتصال بمقولتي الكم والكيف كما يقبل الإشارة والتعريف والتخصيص وهو ما يجعل لهما وجوداً عينياً ملموساً في وجه من الوجوه. وتستند تسميتنا للمقولة الجامعة بين الذات والحدث بـ'مقولة الوجود' إلى مذهب ديفدسن في اعتبار الأحداث موجوداتٍ لا تقل في منزلتها الأنطولوجية عن الجثث والأجسام المادية، وإلى إشارات متواترة في التراث النحوي والأصولي تعتبر الأحداث موجوداتٍ إذ «... كان 'ضرب' و'قتل' خبراً عن حدثٍ وشيءٍ خارج من العدم إلى الوجود» (الجرجاني، المقتصد، I، 260)، وكنت «إذا قلت لزيد: "لا تسافر!" فقد منعتُه من إدخاله ماهية السفر في الوجود» (الأمير الصنعاني، إجابة السائل، 291)، فـ«صيغة 'لا تسافر' في قوة 'لا توجد سَفَرًا'» (م. ن.، 292). والمقصود بوجود الحدث هو كونه وحصوله ووقوعه بعد عدم، وهذا المعنى هو الذي أناطه الأستراباذي بالفعل الناقص 'كان': «... وما قال بعضهم من أنها سُميت ناقصةً لأنها تدل على الزمان دون المصدر، ليس بشيءٍ لأن 'كان' في نحو 'كان زيد قائماً' يدلُّ على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره

يدلُّ على الكون المخصوص، وهو كون القيام أي حصوله» (شرح الكافية، IV، 181 - 182).

وليس في ما يأتي من تفريق لاينز بين الحصول والوقوع وبين الوجود (اطلب ص 290 وكذلك Lyons, 1977/1980, 78, 116) ما يفيد الحكم بنفي الوجود عن الأحداث بل المقصود أن تمثل الذات (والصفات الثابتة من الأحداث بدرجة ثانية) تمثلاً لغوياً يكون على أساس أن لها وجوداً ثابتاً مستمراً وأن للأحداث وجوداً عارضاً زائلاً بحيث تدخل في دائرة الأوضاع الحركية الحادثة لا في إطار ما هو ثابت ساكن.

غير أن مزيد تجريد المقولات بمحو ما يمكن أن يكون بينها من فروق وإن كان جائزاً فإنه لا يبدو مفيداً في الدراسة الدلالية لمخالفته حدس المتكلم ومناقضته ما شاع من تصورات دلالية. فقد وقفنا في أعمال سترافسن وديفدسن وكازاتي وفي إشارات وجدناها عند فيتغنشتاين (Cf. Wittgenstein, 1921/1922, 2.0121 & 2.0131 & 3.1431) مدارها التفريق بين "أشياء" ذات صلة وثيقة بالمكان و"أشياء" ذات صلة وثيقة بالزمان، على أن هذه المقولات الأربع هي العناصر الدنيا الضرورية في المقارنة بين الذات المكانية والذوات الزمانية. وهو أمر تبيناه أيضاً فيما تبسطنا فيه من عملي تانيار وهاليداي اللذين رداً العناصر الدلالية للجملة إلى الحدث والذوات المشاركة فيه والظروف الملازمة. وإلى أهمية هذه المقولات يشير كلام الأسترابادي الذي اعتبر فيه أن كل حدث يتطلب المحل [=الذات] والمكان والزمان على سبيل الضرورة، وسائر المقولات على سبيل الإمكان (اطلب الأسترابادي، شرح الكافية، III، 402 واطلب ص 149 وما بعدها فيما يلي)، كما يشير إليها قول الصَّبَّان: «لأن الفعل يدل على الحدث والزمان»: أي على مجموعهما مطابقة... ويدل على أحدهما تضمناً وعلى الفاعل [= الذات] والمكان التزاماً» (الحاشية، II، 162). بل إننا نصادف القول بما يطابق تقريباً هذه المقولات الأربع لدى باحثين ينتمون صراحة إلى المذهب العرفاني، فقد اقترحت ريمي جيرو Rémi-Giraud⁽⁷⁾ «منوالاً وصفيّاً ذا مستويين:

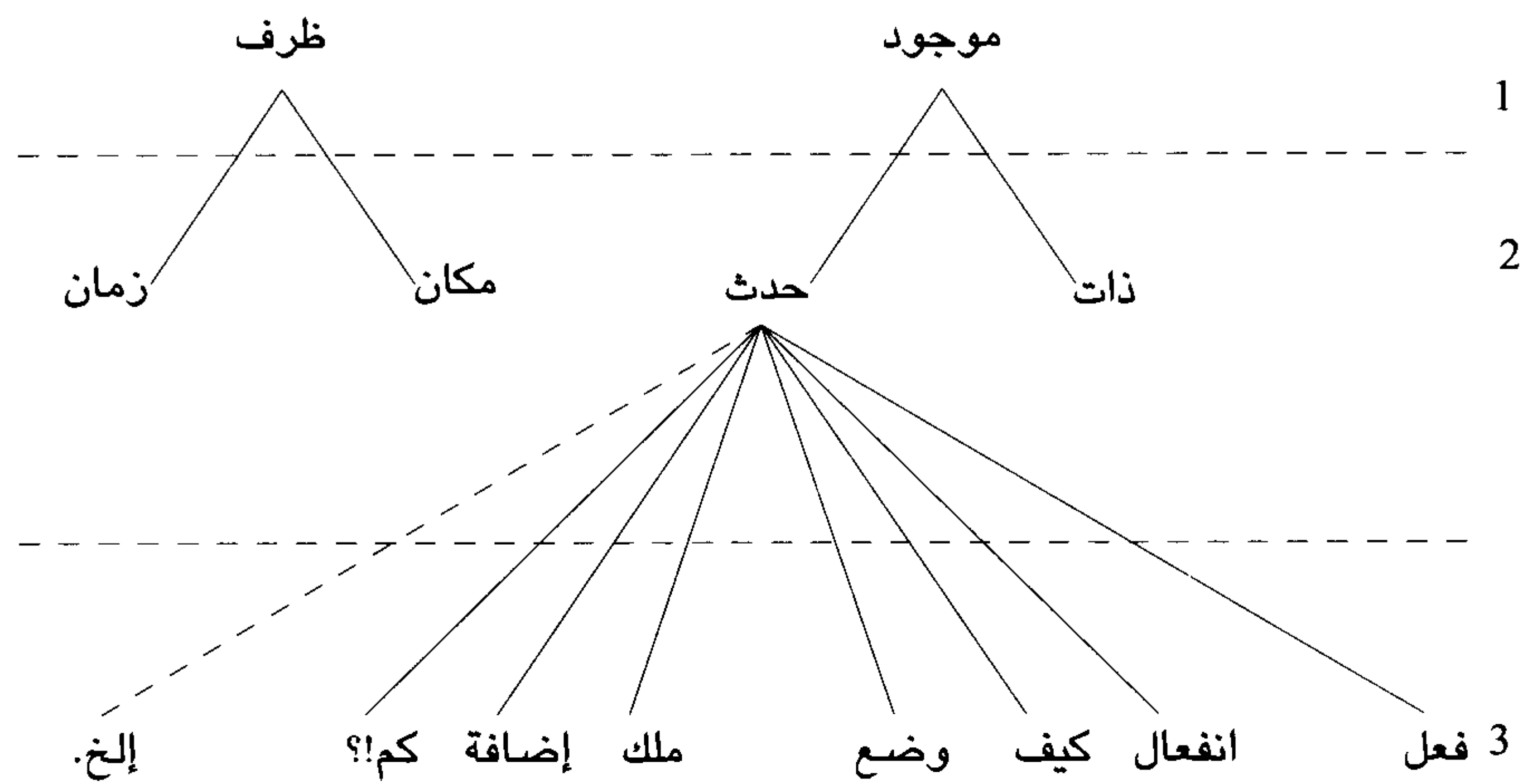
(7) Rémi-Giraud, 1991, « Adjectif attributif et prédicat : approche notionnelle et morpho-syntaxique », in *A la recherche de l'attribut*. P. U. Lyon, p. 157.

مستوى مفهومي notionnel ومستوى صرفي تركيبى morpho-syntaxique. الأول هو مستوى المقولات الدلالية العامة وهي أربعة: الجواهر substances والأحداث procès والخصائص propriétés والأمكنة والأزمنة. والثاني هو مستوى الأقسام الكبرى للكلم...» (ابن حمودة، 2004، 256)؛ وهو اقتراح يوافق موافقة تامة ما نذهب إليه إن وسعنا مفهوم الأحداث بحيث لا يقتصر على ما هو حركي متنقل مما يقع ويحصل بل يشمل الخصائص الراسخة والصفات الثابتة.

فالظاهر أن المحافظة على هذه المقولات الأربع ولا سيما على التقابل بين الذوات والأحداث اختياراً واقعي لا يخلو من فائدة إذ تسمح به مقولات أرسطو ويقره النحو العربي وترسخه الأعمال الحديثة التي أشرنا إليها. وهو إلى ذلك اختيار يتوسط طرفين متباعدين أولهما طرف التجريد الأقصى الذي تتداخل فيه المقولات وتنتفي الحدود بينها على حد ما نجده عند هاليداي من القول باتحاد عناصر التجربة (أي المقولات الدلالية) السابقة للتمثل اللغوي وتحليل تلك التجربة الخام بالكلام، ومن كونها شيئاً واحداً غامضاً متداخل الأجزاء (Cf. Halliday, 1950/1985, 102) وعلى حد ما نصادفه عند تانيار من القول بالتباس الذوات المشاركة في الحدث بالظروف (Cf. Tesnière, 1959/1976, 258)؛ وثانيهما طرف تفصيل المقولات وتنويعها وهو ما من شأنه أن يؤدي، إن نحن أغرقنا فيه، إلى الغفلة عن إمكان ردها إلى أصول جامعة وسمات مشتركة. ولعلّه يصدق على المقولات الدلالية ما قاله تانيار في شأن المقولات النحوية من جهة أن «اللسان الذي يكون له عددٌ غير كافٍ من المقولات لا يمكنه أن يحيط بالواقع في شبكةٍ تتقاربُ منافذها تقارباً كافياً لإدراكه والتعبير عنه. وبضد ذلك فإن كثرة المقولات كثرة مبالغاً فيها قد تُرهق اللسان دون جدوى» (م. ن.، 49). ومن ثم كانت المسألة متعلقة بمراتب مختلفة ودرجات متفاوتة في تجريد المقولات، وكانت مهمة البحث الدلالي أن يتجه إلى رصد المراتب التي تُجرّد فيها المقولات وتردّ إلى أصولها ويعبر عنها بصورة تأليفية دون بلوغ مرتبة الغموض والحد الذي نعدّم فيه التمييز بين المقولات الأساسية.

ويمكن أن نمثل لمراتب تجريد المقولات عمودياً على نحو تقريبي بالرسم التالي المشتمل على ثلاثة مستويات يوافق الثاني منها المجال الذي نراه مناسباً

لرصد هذه المقولات في صورتها التي تجمع بين التأليف والوضوح:



الفصل الثاني

مقولة الحدث أساساً دلاليّاً

تمهيد

نرمي في هذا الفصل إلى الاستدلال على محورية مقولة الحدث من خلال دورها في البنى النحوية (بالاستناد إلى الجملة على وجه الخصوص) ومن خلال تعدد أقسام الدراسة اللغوية.

I - الحدث والبنى النحوية

إن المحافظة على التقابل بين الذات والحدث لا يعني تساويهما فيما يضطلعان به من وظائف دلالية وأدوار معنوية. ويبدو أن السبب في تفاوت هذه الأدوار يعود في جانب منه إلى تأويل الباحث لما قد يقوم بينهما من علاقات أجملها غاباي ومورافتشيك في إمكانات ثلاثة لا تخرجُ عنها أي دراسة دلالية تفترض وجود هذين الأساسين الدلاليين إذ قالوا: «لقد اختلفت الفلاسفة والمناطق الذين سبق أن اشتغلوا بمثل هذه القضايا في نوع الأشياء التي تسندُ إلى المركبات الفعلية [والأفعال] باعتبارها ماصدقات لها. وأنت في هذا بالخيار بين ثلاثة أمور أساسية: فلك أولاً أن تنظرَ إلى الأفعال على أنها تفيّد الأحداث وإلى ما يناسبها من المركبات الاسمية [والأسماء] على أنه يفيّد الأشياء. وتكون عندئذٍ مخيراً في مسألة ربط المجالين؛ ولك ثانياً أن تعتبر الأحداث المجال الأساسي وأن تسعى إلى تأويل الأشياء على أنها مخصصات للأحداث؛ ولك ثالثاً أن تعتبر الأشياء هي المجال الأساسي وأن تؤول فعلاً من قبيل 'مشى' على أنه يُفيّد (في زمن ما

وعلى نحو ما) جميع الذين يمشون» (Gabbay & Moravcsik, 1980, 60). ويبدو أن أرسطو ذهب هذا المذهب الثالث حين قال: «... وعلى هذا لسائل أن يسأل عن ألفاظ نحو 'المشي' و'العافية' و'الجلوس' أهى موجودات أم لا؟ وكذلك كل ما جرى هذا المجرى؛ ذلك أنه لا واحد من هذه الأشياء يقوم بنفسه أو يمكنه أن ينفصل عن الجوهر. بل إن كان ههنا موجوداً فإنما هو من يمشي ومن يجلس ومن هو في عافية» (Aristote, *Métaph.*, 1028 a 20-25, t. 1, p. 238 & Cf. Aristotle, 4th C. B. C./1924 & 1989. *Metaph.*, Book VII, Part 1, 1028 a, 20-25).

ولعل الاختلاف في تحديد منزلة كل واحدة من مقولتي الذات والحدث في اللغة راجع إلى اختلاف التمثل الذي يتعلق بالتجربة الموضوعية والحقيقة الخارجية الواحدة والذي يركز بمقتضاه الذهن على بعض عناصر التجربة دون البعض الآخر. ويُشبه هذا الاختلاف في التمثل ما أشار إليه لانغاكرك من فرق بين الصيغ اللغوية المتعلقة بالتجربة الخارجية عينها والتي تُردُّ إلى المعنى الإجمالي الواحد، وهو فرق مداره تصور المتكلم لتلك التجربة وتمثله لهذا المعنى، وقد جعله لانغاكرك أساساً للتمييز بين ما يسميه محمولات اسمية ومحمولات علاقوية باعتبار المحمول عنده بنية دلالية (Cf. Langacker, 1987/1991, 106)، «... ولا يفترق هذان الضربان ضرورة في طبيعة محتواهما الذاتي الداخلي (قارن 'دائرة' بـ'حوّل'؛ و'انفجر' بـ'انفجار') بل يختلفان في الكيفية التي يُحلَّلُ بها محتواهما ويُبرَزُ عرفانياً. فالمحمول الاسمي يفترضُ ترابطات بين مجموع الذوات entités المتصورة ويُبرَزُ الجهة région التي أُنشئت على هذا النحو. أما المحمول العلاقي فيفترضُ على النقيض من ذلك مجموعة من الذوات ويُبرَزُ الترابطات بين هذه الذوات⁽¹⁾» (م. ن.، 124).

وإذ قد تبين هذا فإننا نميلُ إلى ثاني الاختيارات التي ذكرها غاباي ومورافتشيك مفترضين أن لمستعملي اللغة والنحاة (في العربية وفي السنة أخرى

(1) الجهة عند لانغاكرك عبارة عن «جملة من الذوات المترابطة» (Langacker, 1987/1991, 115)، وهو يستعمل مصطلح 'الذات' استعمالاً عاماً بحيث «يشملُ جميع ما يمكن أن يتصوره المرءُ أو جميع ما قد يتأخُّ له الإحالة عليه لغايات تحليلية: فهو يشملُ الأشياء والعلاقات والأحاسيس والترابطات والمواضع الواقعة في سُلَم ما، وأجزاء الحقل البصري إلخ.» (م. ن.، 116).

شتى) ميلاً - مبرراً بضرب من التمثل - إلى تغليب دور الحدث على دور الذات بإسناد الوظيفة الأساسية للأحداث واعتبار الذوات مخصصاتٍ لها. ويؤيد هذا الافتراض ما أجمعت عليه أعمال تنتمي إلى فنون وصناعات مختلفة من التشديد على دور مقولة الحدث في البناء الدلالي للجمل والقضايا.

ويمكنُ أن نعتمد في بيان العلاقة بين مستوى المقولات الدلالية "البسيطة الخالصة" والمستوى الذي تتجلى فيه البنى النحوية الخاصة بلسان معلوم، وما لمقولة الحدث من دورٍ في هذه البنى، على نص للأستراباذي يقول فيه: «إعلم أن معنى المصدر [= الحدث] عَرَضٌ لا بد له في الوجود من محلّ [= ذات] يقوم به وزمان ومكان؛ ولبعض المصادر مما يقع عليه، وهو المتعدّي؛ ولبعضها من الآلة كالضرب، لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقاً من غير نظر إلى ما يحتاج إليه في وجوده. ولا يلزم أن يكون وضع الواضع لكل لفظ على أن يلزمه في اللفظ [وإن لزم في العقل والتصور] ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معناه. ألا ترى أنه وضع الألفاظ الدالة على الأعراض كالحركة والسكون ولا يلزمها في اللفظ الألفاظ الدالة على محالّها [أي على المتحرك والساكن]؛ فنقول: إذا قصد تبين زمان الحدث الذي هو أحد الأزمنة الثلاثة مُعَيَّناً مع ذكر بعض ما هو من لوازمه: من محله الذي يقوم به أو زمانه الخاص غير الأزمنة الثلاثة [وهو ما يدل عليه المفعول فيه للزمان] أو مكانه [وهو ما يدل عليه المفعول فيه للمكان]، أو ما وقع عليه، صيغ من هذا المصدر الذي هو موضوع لساذج الحدث صيغة إما بمجرد تغيير حركاته وسكناته كـ 'ضَرَبَ' في 'الضرب' أو بتغييرهما مع الحذف كـ 'استخرج' في 'الاستخراج' أو بتغييرهما مع الزيادة كـ 'يُضْرَبُ' و'اضْرَبَ'، في الضرب بحيث تدل تلك الصيغة بنفسها على أحد الأزمنة الثلاثة مُعَيَّناً، وتقتضي وجوب ذكر ما قام به الحدث [أي المحلّ أو الذات]، فتسمى تلك الصيغة فعلاً مبنياً للفاعل، ويسمى ما قام به الحدث فاعلاً، أو تقتضي وجوب ذكر أحد لوازمه الآخر من الزمان المعين كالיום والليلة...، أو المكان أو ما وقع عليه، أو الآلة، أو غير ذلك، وعلى الجملة كلّ ما كان عند المتكلم ذكره أهمّ من باقي لوازمه» (شرح الكافية، III، 402 - 403).

فالمقولات الدلالية الساذجة الضرورية لا تخرج عن المقولات الأربع المذكورة في المستوى الثاني الذي اعتبرناه أنسب المستويات لاقتناص

المقولات، وهي الحدث والذات والمكان والزمان. وتدلُّ عبارة الأستراباذي على أنه يَعدُّها مقولاتٍ أساسية يقتضيها معنى كل مصدر، وأن سائر المقولات من قبيل ما يقع عليه الحدث (وهي الذات الثانية) والآلة مقولاتٌ تنزلُ في درجة ثانية وهي غيرُ أساسية من جهة أنها لا تتعلق بجميع الأحداث.

وقد بدا الحدث في نص الأستراباذي في مظهر المقولة المهيمنة على سائر المقولات والناظمة لشتاتها بحيثُ لا توجدُ مقولة إلا ولها به صلة ما. فقد جعله المؤلف في مقدمة المقولات وجعل سائرهما لوازم يحتاجُ إليها بدرجات متفاوتة على نحو يرجح الخيار الثاني مما تقدم ذكرُهُ من الخيارات الممكنة في ضبط العلاقة بين المقولات الأساسية.

فالمقولاتُ عبارة عن شبكة مترابطة الخيوط ونسيج متلاحم، سداهُ مقولة الحدث. لكن هذه المقولات لا تتجه نحو اللفظ ولا تنصهرُ في المقولات النحوية على هذه الصورة من التكامل والترابط العضوي بين أجزائها بل تخضع في ذلك لما يستوجبه جهازُ المقولات النحوية من غربلة وتصفية تُلتقط بمقتضاهُ بعضُ عناصر الشبكة المقولية دون بعض بما يؤدي إلى إبراز بعض المقولات وإغفال البعض الآخر دون طمسه تماماً إذ يظلُّ ماثلاً في الذهن وإن لم يُذكر باللفظ لأن العلاقة العضوية التي تربط ما برَزَ بما لم يَبْرُز أقوى من أن يزيلها الوسمُ اللفظي. وعلى هذا يكونُ ما أبرزه اللفظُ وجَلَّاه من المقولات واقعاً، عند القدامى، في باب الدلالة اللفظية، ويكونُ ما خفي دون أن يزول من باب الدلالة العقلية التي ينتقل بمقتضاها الذهنُ من المسمى إلى لازمه؛ وإن كان مذهبُ الشريف، الذي يعتبرُ اللغة في جوهرها معنى، أن جميع الدلالات راجعة إلى البنية النحوية الدلالية السابقة للوسم اللفظي والتي لا تحتاج إليه لتكون، وذلك بمقتضى ما يقوم بين عناصر البنية النحوية الدلالية من علاقات تشارطية.

وقد مثل الأستراباذي على هذه العلاقة بين المقولات الدلالية الخالصة والمقولات النحوية "اللفظية" بصيغة المصدر الذي تقتضي دلالته اللفظية تمثل الحدث في صورته البسيطة الساذجة المجردة من جميع ما يمكنُ أن ينعقد بينه وبين سائر المقولات من صلات. فصيغةُ المصدرِ تدلُّ على الحدث ولكنها لا تدل على زمانه، ولا يعني ذلك أن الحدث الذي يدل عليه المصدر لا يقع في زمان أو لا يستلزم هذه المقولة بل الزمان من لوازم الأحداث التي لا تنفك

عنها، ولكن لفظ المصدر لم يوضع ليدل على مقولة الزمان ويُشعر بها، بل وُضع للدلالة على الحدث مجرداً من الزمان؛ والصيغة الموضوعية للدلالة على الحدث مع الإشعار بالزمان هي، في رأي النحاة، صيغة الفعل. وقد أكد الأسترابادي هذا الفرق بين الاسم والفعل في التقاط عناصر المقولات الدلالية ونظام المعاني بقوله في موضع آخر: «فيخرج عن حد الفعل نحو "الضرب" و"القتل" وإن وجب وقوعه في أحد الأزمنة الثلاثة معيّناً في نفس الأمر، [إلا أن] ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر» (م. ن.، I، 38).

وإذا كان المصدرُ ينقل صورة الحدث ويغضُّ الطرفَ عن سائر متعلقاته فإن أوفى كشف تجريه المقولاتُ النحوية على المقولات الدلالية الخالصة لا يكون إلا في إطار إعرابي تركيبى وذلك بتحويل صيغة المصدر إلى صيغة فعلية مفتقرة في التركيب إلى غيرها من المكونات التي تتمم الفعل من حيث التركيب، وتُكَمِّلُ دلالتها دلالة الفعل أيضاً في مستوى المقولات الدلالية بإظهار العلاقات التي سكنت عنها صيغة المصدر حال الانفراد والانعزال عن التركيب.

غير أن الكشف عن متعلقات الحدث لا يكونُ دوماً على وتيرة واحدة بل يختلف ويتفاوت، فيكون ذكر بعض لوازم الحدث مقدماً على البعض الآخر، وقد تذكرُ بعض اللوازم التي يقتضيها الحدث ويُغفلُ البعض الآخر. ومرد ذلك كله إلى قصد المتكلم ومقتضيات الإخبار عموماً. ويُمكنُ أن نُمثلَ للفرق بين صورة العناصر المقولية الدلالية في المستوى السابق للإنجاز وبين صورتها في كلام المتكلم الخاضعة لمقاصده ولمقتضيات الإخبار بالأمثلة التي ساقها فرنسوا (Cf. François, 1989, 10) وهي:

(1) Es wird gegessen أي "يُؤْكَلُ".

(2) Fanny ißt أي "تأْكُلُ زينب".

(3) Fanny ißt den Kloß أي "تأْكُلُ زينب كُرَيَّةَ اللحم".

(4) Fanny ißt im "Ochsen" أي "تأْكُلُ زينب في مطعم 'الثور'".

(5) Fanny ißt heute mittag أي "تأْكُلُ زينب ظَهَرَ هذا اليوم".

(6) Fanny ißt mit den Fingern أي "تأْكُلُ زينب بأصابعها".

(7) Fanny ißt mit Fritz أي "تأكلُ زينب مع فريد".

(8) Fanny ißt heute mittag mit Fritz im "Ochsen" den Kloß mit den Fingern أي "تأكلُ زينب ظهرَ هذا اليوم مع فريد في مطعمٍ "الثور" كُرَيَّةَ اللحم بأصابعها".

وقد علق فرنسوا على هذه الجمل بقوله: «ندرك إدراكاً حدسياً أن عملاً مخصوصاً من نفس النوع قد وُصف في كل جملة... وهذا العمل هو ابتلاع حيّ مذكور أو غير مذكور لمادة مذكورة أو غير مذكورة في ملابسات يخصصها المتكلم أو لا يخصصها. فـ [هذه] الجمل لا يتميز بعضها من بعض من جهة الدلالة... بل من جهة الإخبار: فـالمتكلم يستفيد من تنوع الجوار التركيبي الذي يحتمله الفعل... ليختار عبارة فيها درجة مثلى من الإخبارية وذلك باعتبار موقع الجملة من مجرى الخطاب» (م. ن، 10 - 11).

وعلى هذا تكونُ المقولات الدلالية عند انتقالها من المستوى المقولي الدلالي الخالص إلى مستوى الإنجاز اللغوي عرضة للتصفية والتكرير في موضعين على الأقل: أولهما عند وضع الواضع للألفاظ أي ما يناسب تقريباً المقولات النحوية في مستوى اللسان السابق لكل إنجاز لتلك المقولات؛ وثانيهما عند إنجاز المتكلم لتلك المقولات النحوية المجردة وتصرفه فيها بحسب مقاصده.

II - قيام الجملة على معنى الحدث

تقدمت إشارة إجمالية إلى قول برينو بقيام الجملة الصغرى على معنى الحدث (اطلب ص 89)، ونرى أن برينو وسابير يعلقان المعنى الحدثي بالصيغة الفعلية الموضوعية لإفادته (اطلب سابير، 1921/1995، 160 و Brunot, 1922، 13، 1965) ويمكن الوقوف بيسر على أن هذا التعليق يصدق على السنة كالفرنسية والإنكليزية التي يطرد فيها استعمال الصيغ الفعلية حتى في الحالات التي يعبر فيها عن الهيئات الثابتة والأوضاع المستقرة. وغايتنا في هذا الموضع أن نبين أن التعبير عن الحدث في الجملة مطرد بقطع النظر عن استعمال الصيغة الفعلية أو عدم استعمالها وهو ما يدعونا بادئ ذي بدء إلى التفريق بين الصيغة الفعلية والوظيفة الفعلية.

أ - الصيغة الفعلية والوظيفة الفعلية

1 - الفرق بين الصيغة الفعلية والوظيفة الفعلية عند بنفنيست

إذا كان اقترانُ الدلالة على الحدث بالصيغ الفعلية في الجملة أمراً غير مطرد في جميع الألسنة فإنه قد يكون من المناسب أن نقرن هذه الدلالة بالوظيفة الفعلية لا بالصيغة الفعلية على حد تفريق بنفنيست. فقد عرّف بنفنيست الوظيفة الفعلية في القول التقريري بأنها وظيفة مزدوجة: فهي «وظيفة العقد والضم والتأليف *fonction cohésive* التي تقوم على تنظيم عناصر القول في بنية تامة؛ والوظيفة التقريرية *fonction assertive* التي تقوم على تزويد القول بمحمول [= مسند] من الواقع. وليس ثمة من حاجة إلى تعريف الوظيفة الأولى على نحو يختلف عن الطريقة التي عرفناها بها؛ ولا تقلّ الوظيفة التقريرية عن هذه الوظيفة خطراً وإن كان ذلك من جهة أخرى [هي جهة علاقة القول بما يحيل عليه لا جهة التركيب]. ذلك أن التقرير التام، من جهة ما هو تقرير، يقتضي إحالة القول على مجال مختلف هو مجال الواقع. فالى العلاقة النحوية الرابطة بين أجزاء القول ينضاف ضمناً حكمٌ بالوجود يشد الانتظام اللغوي إلى نظام الواقع. فمضمون القول يُقدّم على أنه مطابق لنظام الأشياء. وعلى هذا تُتيح البنية الإعرابية للتقرير التام تمييزَ مُستويين هما مستوى الترابط النحوي، وفيه يكون الفعل العنصر الناظم؛ ومستوى التقرير والإخبار عن الواقع، ومنه يستمد الفعل وظيفته باعتباره عنصراً تقريراً» (Benveniste, 1974/1995, I, 154). وقد أكد بنفنيست أن هذا التعريف يُبرز وظيفة الفعل الإعرابية الأساسية لا صيغته المادية (م. ن. 154-155). والفرق بين الوظيفة الفعلية والصيغة الفعلية أن الوظيفة الفعلية ثابتة عامة لا يخلو منها لسان من الألسنة من قبل أن «جميع الألسنة مهما تكن بنيتها قادرة على إنشاء تقارير تامة» (م. ن. 155)؛ أما الصيغ الفعلية فمتغيرة من لسان إلى لسان. بل إن من الألسنة - ومنها العربية - ما يمكنه إنشاء أقوال تقريرية تامة دون حاجة إلى الصيغ الفعلية. «فلا تحتاج الوظيفة الفعلية حتى تظهر في القول إلى صيغة يُشترط فيها أن تكون فعلية على وجه التخصيص والتحديد» (م. ن.)، ومن الممكن أن «تضطلع الصيغة، التي تُعرّف صرفياً بأنها صيغة اسمية، بوظيفة فعلية من الناحية الإعرابية» (م. ن. 156). ويبين هذا أن «الوظيفة الفعلية... تظل في

وجه من الوجوه مستقلة عن الصيغة الفعلية رغم أن الأمرين يتطابقان في كثير من الأحوال» (م. ن.، 154).

2 - عدل الفرق بين الصيغة الفعلية والوظيفة الفعلية في التراث النحوي

يمكن أن نجد لهذا التفريق بين الصيغة الفعلية والوظيفة الفعلية عديلاً في التراث النحوي الذي يقوم فيه من جهة أولى تقابل واضح بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية⁽²⁾ على أساس شكلي هو كون الجملة الفعلية مُصدَّرة بفعل مسند والاسمية مُصدَّرة باسم مسند إليه. «فالاسمية هي التي صدرها اسم كـ "زيدٌ قائمٌ" و"هيات العقيق" و"قائم الزيدان" عند من جَوَّزَه...؛ والفعلية هي التي صدرها فعل كـ "قام زيد" و"ضرب اللص" و"كان زيد قائماً" و"ظننته قائماً" و"يقوم زيد" و"قُم"....؛ [و] مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف: فالجملة من نحو "أقائم الزيدان؟" و"أزيد أخوك؟" و"لعل أباك منطلق" و"ما زيد قائماً" اسمية؛ ومن نحو "أقام زيد؟" و"إن قام زيد" و"قد قام زيد" و"هلاً قمت" فعلية. والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل. فالجملة من نحو "كيف جاء زيد؟" ومن نحو ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ [غافر: 81] ومن نحو ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: 87] و﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: 7] فعلية لأن هذه الأسماء في نية التأخير» (ابن هشام، مغني اللبيب، 492 - 493). فإن نحن علقنا الدلالة على الحدث بالصيغ الفعلية في الجمل وقصرناها عليها فإننا نكون مضطرين في أحوال كثيرة إلى إنكار دلالة

(2) على أشهر التقسيمات وأظهرها. ذلك أن من النحويين من يجعل الجملة ثلاثة أقسام هي الاسمية والفعلية والظرفية (اطلب على سبيل المثال ابن هشام، مغني اللبيب، 492)، ومنهم من جعل القسم رباعية: «والجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية. وذلك: "زيدٌ ذهب أخوه" و"عمرو أبوه منطلق" و"بكرٌ إن تعطه يشكرُك" و"خالد في الدار" (الزمخشري، المفصل، 44). ومن الذين قالوا بالتقسيم الثنائي ابن يعيش، فقد جاء في تعليقه على كلام الزمخشري قوله: «... واعلم أنه قسم الجملة إلى أربعة أقسام: فعلية واسمية وشرطية وظرفية، وهذه قسم أبي علي [الفارسي]، وهي قسم لفظية. وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو 'استقر' وهو فعل وفاعل» (ابن يعيش، شرح المفصل، I، 88).

الجُمْل الاسمية على الحدث خصوصاً عندما يكون خبرها مفرداً⁽³⁾؛ وهو إنكار يخالف الحس اللغوي وقبول نفس المتكلم، الذي يحكمُ بالدلالة على الحدث في أكثر وجوه استعمال الجملة الاسمية تداولاً.

ولعلّ هذا الحس اللغوي من الأسباب التي تدعونا إلى الإعراض عن الربط الآلي بين الصيغة الفعلية والدلالة الحدثية، وتحملنا على تعليق هذه الدلالة بالوظيفة الفعلية. ولو بحثنا لهذا الحس اللغوي عن مرتكز استدلالي لوجدناه في حقيقة أن الفعل في الجملة الفعلية والخبر في الجملة الاسمية يتساويان في الوظيفة الإخبارية التي تناسب الوظيفة الفعلية عند بنفنيست لا سيما في القسم الثاني منها وهو قسم الوظيفة التقريرية التي تقوم على تزويد القول بمسند يعقّد العلاقة بين القول والواقع. وتقوم على هذه الحقيقة شواهد كثيرة في التراث النحوي تتجاوز الفوارق الشكلية بين الفعل والخبر وتوحدُ وظيفتهما التي يضطلعان بها في الجملة. فمن ذلك قول ابن يعيش: «... ومن خواصّ الاسم جوازُ الإسناد إليه، فالإسناد وصفٌ دال على أن المسند إليه اسمٌ، إذ كان ذلك مختصاً به لأن الفعل والحرف لا يكون منهما إسنادٌ. وذلك لأن الفعل خبرٌ، وإذا أسندت الخبر إلى مثله لم تفد المخاطب شيئاً. إذ الفائدة إنما تحصل بإسناد الخبر إلى مخبرٍ عنه معروفٍ نحو "قام زيدٌ" و"قعد بكرٌ". والفعلُ نكرة لأنه موضوع للخبر، وحقيقة الخبر أن يكون نكرة لأنه الجزء المستفاد. ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة لأن حد الكلام أن تبتدئ بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت ثم تأتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده» (شرح المُفَصِّل، I، 24).

ومن ثمّ فإن كُلاً ما يقال عن الخبر في باب الإخبار والإفادة يقال عن الفعل: «... والصحيح أن الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولاً لِثانٍ كان خبراً عنه. والأولية معنى قائم به يُكسبه قوةٌ إذ كان غيرُه متعلقاً به وكانت رتبته متقدمة على غيره. وهذه القوة تُشبه به الفاعل لأن الفاعل شرط تحقيق معنى الفعل وأن الفاعل قد أُسند إليه غيره كما أن المبتدأ كذلك؛ إلا أن خبر المبتدأ بعده وخبر الفاعل قبله، وفيما عدا ذلك هما فيه سواء» (م. ن.، I، 85). وتبدو

(3) الخبر المفرد هو الخبر الذي لا يكون جملة (مركباً من مسند ومسند إليه) أو شبه جملة (ظرفاً أو جاراً ومجروراً).

المقابلة بين الصيغة الفعلية والوظيفة الفعلية واضحة جلية في قوله في موضع آخر: «... وذلك من قِبَلِ أن هذه الأماكن [يقصد مواضع الخبر والصفة والحال والاستفهام والنفي وما إليها] للأفعال، والأسماء فيها في تقدير الأفعال. ألا ترى أن الخبر في الحقيقة إنما يكون بالفعل لأنه هو الذي يجهله المخاطب أو مما يجوز أن يجهل مثله لأن الأفعال حادثة منقضية، وكذلك الصفة والحال لأنك إنما تحكيه بفعل أو ما يرجع إلى فعل» (م. ن.، VI، 89).

وعلى هذا يحسن أن نقرن الدلالة على الحدث في الجملة بالوظيفة الفعلية التي هي في جوهرها وظيفة خبرية تقريرية لا يشترط فيها أن تتحقق في صيغة فعلية بالضرورة وإن كان تحققها في هذه الصيغة كثير مطرد حسب ما تقدم من كلام بنفينايت؛ وعلى هذا أيضاً يكون الخبر في العربية مساوياً للفعل في الدلالة على الحدث بالمعنى الواسع الذي يشمل الصفات الثابتة والمعاني التي ذكرها برينو واعتبرها أحداثاً تدل عليها الجملة الصغرى (اطلب ص 89). ويظهر هذا التساوي في الوظيفة الإخبارية والدلالة على الحدث بين الفعل والخبر في العربية في تشديد النحاة على أن الخبر والفعل هما محلا للفائدة في الجملة وبأن المبتدأ والفاعل ليسا مما يصح الإخبار بهما عن غيرهما، ويوافق هذا ما ذهب إليه برينو من أن قوام الجملة الصغرى هو الأحداث - وهي عنده مدلولات الصيغ الفعلية مع ما قد يتصل بها - وليس قوامها الكائنات والأشياء التي هي مدلولات الأسماء. فقد جاء في شرح المفصل قول ابن يعيش: «... لأنك إذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت فإنما ينتظر الذي لا يعلمه. فإذا قلت: "قائم" أو "حكيم" فقد أعلمته بمثل ما علمت مما لم يكن يعلمه حتى يشاركك في العلم. فلو عكست وقلت: "قائم زيد"، فـ"قائم" منكور لا يعرفه المخاطب. لم تجعله خبراً مقدماً يستفيدة المخاطب. ولا يصح أن يكون 'زيد' الخبر لأن الأسماء لا تستفاد» (م. ن.، I، 85 - 86)؛ وجاء فيه قوله أيضاً: «اعلم أن خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيدة السامع ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً. والذي يدل على ذلك أن به يقع التصديق والتكذيب. ألا ترى أنك إذا قلت: "عبد الله منطلق" فالصدق والكذب إنما وقعا في انطلاق عبد الله لا في عبد الله لأن الفائدة في انطلاقه؛ وإنما ذكرت عبد الله وهو معروف عند السامع لتسند إليه الخبر الذي هو الانطلاق» (م. ن.، 87).

وتبينُ هذه الأقوالُ أن الاستفادة والإخبار يتعلقان بالأفعال والصفات في الأغلب، ولا يتعلقان، عادة، بالأسماء المحضة التي ليست بصفات، لأن الأصل في هذه الأسماء الدلالة على الذوات، والذوات يخبر عنها بذكر أعمالها وصفاتها وأحوالها ولا يخبر بها، فالإخبار منوط بالفعل والصفة باعتبار الصيغة الصرفية وقسم الكلام الذي تنتمي إليه الوحدات، وبالفعل والخبر باعتبار الوظيفة النحوية. ولعل السبب في عدم اطراد الإخبار بالأسماء الجامدة أنها تعين ذواتاً ثابتة في الأصل، والإخبار إنما يكون عما هو حادث وطارئ ومتحول، وهذا يناسب الأفعال وبعض أنواع الصفات (Cf. Lyons, 1977/1980, 115).

وقد أسهب الجرجاني في تناول هذه المسألة في معرض كلامه على نوعي الخبر المفرد، وهذا الأفراد هو الهيئة الأصلية التي يتحقق عليها خبر المبتدأ. «ف [الخبر] المفرد ينقسم قسمين أحدهما أن يكون اسماً محضاً غير صفة كـ 'أخوك' و'غلامك' و'أم عمرو' و'زيد' و'عمرو'. تقول: "زيد أخوك" فيكون 'زيد' مبتدأ، و'أخوك' خبره؛ وكذا "بكر غلامك"، و"هذا زيد" و"غلامي بكر" لأن الأول من الجزأين في جميع ذلك مبتدأ، والثاني خبر، وليس ذلك بصفة. ألا ترى أنك لا تقول: "مررت بامرأة أم" و"لا برجل بكر" ... [و] القسم الثاني وهو ما كان صفة نحو 'ضارب' و'حسن' و'شديد' و'كريم'. ألا ترى أنك تقول: "مررت برجل ضارب وحسن وشديد؟ فتصف بجميع ذلك" (المقتصد، 258 - 259). ويبدو كلام الجرجاني صريحاً في الإقرار بتضمن الصفة الدلالة الحديثة وخلو الاسم المحض منها. وقد استدلل على ذلك بخلو الاسم المحض من الضمير وتضمن الصفة إياه؛ ذلك أن الاسم «إذا كان عارياً من الوصفية كان خالياً من الضمير؛ فإذا قلت: "زيد غلامك" لم يكن في 'غلامك' ضمير يعود إلى زيد نحو أن تقول: "زيد غلامك هو" معتقداً أن 'هو' تأكيد للضمير في 'غلامك' كما يكون في الفعل إذا قلت: "زيد ضرب هو" لأن 'غلامك' اسم محض كـ 'أسد' و'ثور' و'ثوب' فلا يحتمل الضمير» (م. ن.، 258). أما الأسماء الصفات فإنها «إذا كانت أخباراً كان فيها ضمير يعود إلى المبتدأ فإذا قلت: "زيد ضارب" و"عمرو حسن" و"بكر كريم" كان في كل واحدٍ من 'ضارب' و'حسن' و'كريم' ذكر راجع إلى الاسم الذي قبله، وتؤكد ذلك الضمير فتقول: "زيد ضارب هو" و"عمرو حسن هو" كما تقول: "زيد ضرب هو"» (م. ن.، 259).

وقد جعل الجرجاني من احتمال الضمير دليلاً على معنى الحدثية من قبل أن الأصل في احتمال الضمير للفعل وأن دلالة الفعل وهي الحدث لا تقوم بنفسها ولا تستقل بذاتها في الذهن والخارج بل تحتاج دوماً إلى ذات تقوم بها وتنسب إليها فلم يكن من ثم بد من اعتبار ضمير يُسندُ إليه الفعل إذا لم يُسند هذا الفعل إلى اسم ظاهر بعده. وعلى هذا تكون الأسماء الصفات قد «تضمنت الضمير لأجل أنها بمنزلة الفعل، وأصل احتمال الضمير للفعل لأجل أنه ليس بسمه شيء يستقل بنفسه، وإنما يصح معناه بعد أن يُسند إلى غيره، فلا يكون لـ 'ضرب' فائدة ما لم تُسند إلى 'زيد' في قولك: "ضرب زيد". فلما كان كذلك ثم تقدّم عليه ذكر الاسم وجب أن يُضمَر فيه، وذلك قولك: "زيد ضرب". وذاك أنك لما ابتدأت فذكرت زيداً ثم جئت بعده بـ 'ضرب' لم يكن بد من أن تنوي فيه ضميراً له. إذ لو لم تفعل ذلك لم تكن قصرتُه على 'زيد' وكان غير مختص به دون غيره. ثم إن الفعل يحتاج إلى فاعل، و'زيد' إذا تقدّم لم يكن فاعلاً له وإذا خلا من ضميره بقي بلا فاعل» (م. ن.، 259).

وبهذا الاستدلال يتضح السبب الذي من أجله سلب الجرجاني الدلالة الحدثية عن الاسم المحض وعلقها بالصفة. فالاسم المحض «يوضع على شيء ويكون دالاً على معنى في نفسه. ألا ترى أن 'الرجل' يدل على الصورة المخصوصة، وليس تلك الصورة بحدث يحدث من نحو زيد وعمر فيجب إسناده إلى غيره كما كان 'ضرب' و'قتل' خبراً عن حدث وشيء خارج من العدم إلى الوجود، فكان يحتاج إلى شيء متبوع يُنسب ويُسند إليه، وإنما يحتمل الضمير من الأسماء ما كان بمنزلة الفعل ومتضمناً لمعناه وذلك كـ 'ضارب' و'قائم' و'حسن' و'كريم'. ألا ترى أنك إذا قلت: "بكر ضارب" فقد أخبرت عنه بالضرب، وليس 'الضارب' بلفظ دال على شيء هو أصل في نفسه غير مفتقر إلى أن يرجع ويُسند إلى غيره كما يدل 'الثوب' على شيء ليس بتابع لغيره. والضرب لا بد له من فاعل، وكذا الحُسْن لا بد له من موصوف. فإذا قلت: "ضارب" و"حَسَن" لم يستقلّا بأنفسهما وكانا تابعين لنحو زيد وعمر كما يتبع 'ضرب' و'حَسَن' في قولك: "ضرب زيد" و"حَسَن عمرو"؛ وإذا كان كذلك وتقدّم ذكر المنسوب إليه نحو 'زيد' في قولك: "زيد ضارب" و"عمر حَسَن"، وجب أن تُضمَره في هذا التابع المنسوب، إذ لو [لم] تجعل في 'ضارب' ضميراً لـ 'زيد' لم تكن خصصته

به [أي خصصت معنى الضرب بزيد]، وليس كذا... قولك: "زيد أخوك" لأن اللفظة التي هي أخوك دليل على الشخص الذي يدل عليه زيد وليس معناها الدلالة على فعل كما كان معنى 'ضارب' (م. ن.، 260).

ب - محل الحدث من إسناد الجوهر وإسناد العرض

1 - الحمل الجوهرى والحمل العرضى

ليس قول النحاة بعدم الفائدة من الإخبار بالاسم المحض ببعيد عن قول الفلاسفة بامتناع حمل الجوهر الذي عُرف في مواضع عديدة من المدونة الأرسطية بأنه «ما يكون موضوعاً دوماً ولا يكون محمولاً أبداً» (Aubenque, 1962/1994, 171). غير أن أرسطو أشار في مواضع أخرى (اطلب م. ن.، 141، هـ 1 والإحالتين الموالتين) إلى أن بعض أنواع الجوهر - التي يسميها بالجواهر الثواني - يمكن أن تُسند وتُحمل، وهذا مبني على تفريق المعلم الأول بين ضربين من الجواهر: الجواهر الأول والجواهر الثواني. فالجواهر الأول هي الجواهر الفرّدة أو الشخصية أي الذوات المعينة كزيد والتوحيدي وتونس، وهذه الجواهر «لا تُثبت لموضوع [لا تقال عليه ولا تُحمل عليه في الكلام]، وليست هي في موضوع [أي تقوم بنفسها في الخارج ولا تحتاج في وجودها إلى ذات أخرى تقوم بها] ومثاله الإنسان الفردي أو الفرّس الفردي» (Aristote, Cat., 2, 1 b, 5, 11-12, p. 7, & Aristotle, 4th C. B. C./1928. Cat., 2, 1 b, 5, 11-12). أما الجواهر الثواني فهي الأنواع التي تدخل فيها الجواهر الأول أو أجناس تلك الأنواع. ومثال ذلك أن الإنسان الفردي [كزيد والمعرى] يدخل في نوع هو الإنسان، وجنس ذلك النوع هو الحيوان. فهذان الجوهراّن الأخيران - أعني الإنسان والحيوان - هما اللذان يُسمّيان ثنائيّين (م. ن.، س 16 - 19. واطلب أيضاً 171 - 172 Aubenque, 1962/1994؛ وفضل الله 1990/1977، 34). وقد عبر الغزالي عن هذا الفرق بين الجوهر الأول والجوهر الثاني بقوله: «إن... الجوهر ينقسم إلى ما ليس في الموضوع ولا يمكن أن يكون محمولاً، وإلى ما ليس في موضوع ويمكن حمله على موضوع. والأول هو الجوهر الشخصي كزيد وعمرو؛ والثاني هو الجواهر الكلية كالإنسان والجسم والحيوان. فإنا نشير إلى موضوع مثل زيد ونحمل هذه الجواهر عليه؛ ونقول: "زيد إنسان وحيوان»

وجسم"، فيكون المحمول جوهرًا لا عرضًا. إلا أنه محمولٌ عرّف ذات الموضوع، وليس خارجاً عن ذاته، لا كالعرض إذا حُمِلَ على الجوهر فإنه يُعرّف به شيء خارج عن ذات الموضوع، إذ البياض يُحملُ على الجوهر، وهو خارج عن ذات الجوهر. ولذلك لا يُحدّد هذا الموضوعُ بحدّ المحمول [أي لا يسندُ إليه على سبيل التعريف والتساوي في الماهية]. إذ نقولُ في حدّ البياض إنه لونٌ يُفرّقُ البصر [أي يُضعِفُه ويشتّتُه] خلافاً للسّواد، فهو يَجْمَعُ البصر حسب هذا الرأي] ولا يُحدّد به الموضوع. وأما الإنسان والحيوان والجسم ونظائرها فنحملُها على شخص زيد وتحدّد هذه الجواهرَ بحدّ، وهو بعينه حدّ الموضوع، إذ نقولُ لزيد: "إنه حيوانٌ ناطق مائتٌ" أو "هو جسمٌ ذو نفسٍ حسّاس متحرك بالإرادة". فبهذا يتهيّأ الفرق بين الجواهر الكلية [= الثواني] والجواهر الجزئية [= الأول] (معيّار العلم، 294-295).

وقد رأى أوبنك أن التمييز بين الجواهر الأول والجواهر الثواني كان أمراً ضرورياً حتى يدخُلَ الجوهرُ في المقولات أي في المحمولات التي تقال على موضوع (Aubenque, 1962/1994, 171, n. 5) لأن الجوهر المعرّف باعتباره ما يكون موضوعاً دوماً ولا يكون محمولاً أبداً، لا يمكنه أن يدخل في المقولات أي في الأشياء التي تقال على غيرها وتثبت له لو أنه كان كذلك حقاً على الدوام. وليس هو، في حقيقة الأمر، كذلك دائماً لأنه يُمكن أن يُحمل على نفسه بصورة ثانوية، ومن ثم كانت الحاجة إلى مفهوم الجوهر الثاني الذي يُمكن حمله على موضوع. وباستنباط مفهوم الجوهر الثاني يُمحى الفرق بين مقولة الجوهر ومقولات العرض (اطلبها في ص 134-135) من جهة قابلية الحمل والإسناد (اطلب م. ن.).

ولا يقتصر امتناع الحمل على الجواهر الفردة بل يشمل الأعراض المخصوصة الجزئية. ذلك أن الأعراض «تنقسم إلى ما يُقال على موضوع بطريق الحمل عليه، وإلى ما لا يُحمل على موضوع. فالمحمول على موضوع هي الأعراض الكلية كاللون مثلاً فإنه يُحمل على البياض والسواد وغيره، فيقال: "البياض لونٌ" و"السواد لونٌ". وأما الأعراض الشخصية فلا يُمكن حملها ككتابة زيد وبياض شخص. إذ لا يمكن أن يُحمل على شيء حتى يُقال: «هو كتابة زيد» أو «بياض شخص». وإذا قلت: "زيد كاتبٌ" أو "أبيضٌ" لم يكن

حملاً للبياض بل معناه " ذو كتابة ". ومهما قلنا: " هو ذو إنسان " لم يكن الإنسان محمولاً، وكذا إذا قلنا: " ذو بياض " (الغزالي، معيار العلم، 295 - 296). وبهذا يتبين أنّ «الشيء إنما يمكن أن يكون محمولاً باعتبار كونه كلياً عرضاً كان أو جوهرأ. ومهما كان شخصاً [= فرداً جزئياً] لم يكن محمولاً، عرضاً كان أو جوهرأ» (م. ن.، 296).

وكان أرسطو قد أشار إلى استحالة إسناد مفهوم العَرَضِ إلى الذات على سبيل التعريف والتكافؤ والتعادل والتعبير عن الماهية، وإذا كان الاستعمال اللغوي يجيزُ إسناد الأعراضِ فإن ما يُحمَلُ عندئذٍ إنما هو الاسمُ لا المفهوم: «أما الموجودات [=الأشياء] التي هي في موضوع⁽⁴⁾ فالأكثرُ أنها لا تسندُ إلى الموضوع الذي هي فيه لا بحسب الاسم ولا بحسب الحدّ [أي المفهوم]. غير أنه لا شيء يمنع في بعض الأحوال⁽⁵⁾ من إسناد الاسم أحياناً إلى الموضوع؛ أما الحدّ فإسنادُه مُحال. ومن ذلك أن البياض القائم في موضوع - أي في الجسم - يُسندُ إلى هذا الموضوع (من قِبَلِ أنه يقال للجسم إنه أبيض) غير أنه يتعذرُ إسناد حدّ البياض (اللون الأبيض) إلى الجسم البتّة» (Aristote, *Cat.* 5, 2 a, 27-33, p. 8, & Aristotle, 4th C. B. C./1928. *Cat.*, 5, 2 a, 27-33). وقد علق تريكو على هذه الفقرة بقوله: «لا يُسندُ إلى الموضوع اسمٌ مثل هذه الأعراض [أي الأعراض بالاعتبار المجرد حسب تأويله] ولا مفهومها: فالبياضُ أو السواد القائمان بجسم ما لا يورثان ذلك الجسمَ الاسمَ ولا الحدّ من قِبَلِ أن الجسمَ ليسَ بياضاً ولا سواداً» (Tricot in Aristote, *Cat.*, p. 8, n. 3)؛ واستنتج منها أوبنك (Cf. Aubenque, 1962/1994, 139) استنتاجاً مماثلاً، وهو عينُ ما عناه الغزالي فيما تقدم عندما عدّ البياضَ عرضاً خارجاً عن ذات الجوهرِ وأنه إذا حُمِلَ على

(4) ذهب تريكو (in Aristote, *Cat.*, p. 8, n. 3) إلى أن المقصود بهذه الموجودات هو الأعراض من حيث الاعتبار المُجرّد، وذهب أوبنك (Aubenque, 1962/1994, 139) إلى أن المقصود هو عدلُ هذه الأعراض في المستوى اللغوي وهو المحمولات، وسيأتي أن أرسطو «سعى في أول الأمر إلى اعتبار الجوهر والموضوع شيئاً واحداً واعتبار العرض والمحمول شيئاً واحداً كذلك» (م. ن.، 141).

(5) «أي في الأحوال التي يحدث فيها العَرَضُ فعلاً للموضوع (وكان من الممكن ألا يلتقيا أبداً)» (Aubenque, 1962/1994, 139, n. 1).

الجوهر لم يُحدَّ الجوهرُ بحده أي لم يُعرَّف ذات الموضوع. ويبدو أنَّ هذا الاستنتاج هو الأساس الذي حملَ أوبنك على الإشارة إلى أنَّ الحمل الجوهرِي *prédication essentielle* القائم على إسناد الماهية حملٌ يقبل الانعكاس وإلى أنَّ الحمل العرضي *prédication accidentielle* القائم على إسناد العرض حمل لا ينعكس (اطلب م. ن.، 162، هـ 1). فإذا قُلْتَ: "زيدٌ إنسانٌ" جاز أن تقولَ: "الإنسانُ زيدٌ" فزيدٌ هو الإنسان، والإنسانُ هو زيدٌ على سبيل التعريف وإسناد الجوهر في الحالتين⁽⁶⁾؛ وإذا قُلْتَ: "زيدٌ طويلٌ" فيجوزُ أن تقولَ: "الطويلُ زيدٌ" ولكنَّ الإسنادَ في الحالتين إسنادٌ اسميٌّ لفظي لا يفيدُ بيان الجوهر والماهية، فأنت لا تقصد أن الطول هو ماهية زيد وجوهره وحده الذي يتعرَّف به، وأقصى ما يُمكنُ قوله في ذكر ما يعادل الإسناد المذكور في المعنى هو "زيدٌ ذو طول" و"ذو الطول زيدٌ" ولكنك لا تحمل الطول عليه، على نحو ما أوماً إليه الغزالي.

وعلى هذا انتهى أرسطو إلى أن الإسنادَ ليس نظيرَ التعريف دوماً وقرينَ بيان جوهر الشيء وماهيته في كل الأحوال: فالمحمول قد يفيدُ ماهية الجوهر وكنهه، وهذا هو الإسنادُ الأصلي الحقيقي، وقد يفيدُ عَرَضاً من الأعراض القائمة بالجوهر وليس هذا بإسناد حقيقي وإنما هو إسنادٌ اسمي لفظي. وقد ذكر أوبنك أن أرسطو ذهب «في أول الأمر إلى اعتبار الجوهر والموضوع شيئاً واحداً واعتبار العرض والمحمول شيئاً واحداً كذلك؛ غير أنَّ أكثرَ وجوه ممارسة اللغة عفوية تُعلِّمنا أن الجوهر أيضاً (أو جزءاً معيناً منه) يُمكنُ أن يُسندَ ويحمل. فلا بد إذن من التسليم بوجود "محمولات تفيدُ الجوهر" ومحمولات أخرى تفيدُ العرض. ولا يفيدنا التعويل على اللغة ههنا بشيء لأن الصورة (و هو ح)⁽⁷⁾ هي هي في الحالتين. فلتميز الحمل العرضي من الحمل الجوهرِي ينبغي الاستنادُ إلى تفكير في مختلف الدلالات التي يسندُها قصدنا في كل حالة إلى الرابطة الوجودية *être*»⁽⁸⁾ (م. ن.، 141).

(6) يبدو المحمولُ في قولنا: "الإنسانُ زيدٌ" من الجواهر الفردة التي قال أرسطو بمنع حملها، وقد أشار الصبان إلى أن المناطقة يوجبون في مثل هذه التراكيب تأويل الجامد المحض بالمشتق (اطلب حاشية الصبان، I، 289 وص 169 فيما يلي).

(7) (S est P) أي الموضوع هو المحمول.

(8) أورد أوبنك النص المبين للفرق بين إسناد الجوهر وإسناد العرض، وهو قولُ أرسطو: «... فالمحمولات التي تفيدُ الجوهر تدلُّ على أن الموضوع الذي أسندت إليه =

2 - عدیل الحمل الجوهری والحمل العرضی فی الأدبیات النحویة واللسانیة

یوازی القول بأنّ حمل الجوهر ممتنع عند المناطقة القول بأنّ الاسم المحض لا یصلح فی الأصل للوقوع خبراً عند النحاة من جهة «أنّ الأسماء لا تُستفاد» (ابن یعیش، شرح المفصل، I، 86). وإذا كان الاسم المحض یخلو من الدلالة علی الحدث فی نفسه فإنه عند وقوعه خبراً یُهیئ الجملة للدلالة علی ما یقرب فی الأدبیات الفلسفیة من الحمل الجوهری أو إسناد الماهیة، خلافاً للصفة التي تهیئ، بوقوعها خبراً، الجملة للدلالة علی ما یقرب فی هذه الكتابات من مفهوم الحمل العرضی أو إسناد الصفات.

ویناسب الفرق بین الحمل الجوهری والحمل العرضی الفرق فی الأدبیات النحویة واللسانیة الغربیة بین ضربین من الجمل هی جمل التعادل phrases équatives والجمل الوصفیة phrases attributives فجملة التعادل تُعرّف بكونها «جملة یكون المبتدأ فیها عین الخبر - أي أنهما متّحداً الهویّة - سواءً أكان ذلك بفعل رابط بین الطرفين، نحو:

(1) Mr. X est journaliste

أم بالإسناد نحو:

(2) "فلانٌ صحفی" (بعلبکی، معجم المصطلحات اللغویة).

ورسم هذا النوع من الجمل هو: م اسم (+ را) + م اسم⁽⁹⁾ ومن أمثلته (Cf. Lyons, 1977/1980, 103 - 104 & 114):

= هو المحمول عینه [كما فی قولك: "هذا زید"]، أو هو نوعٌ للمحمول [كما فی قولك: "زید إنسان"]. وبضدّ ذلك فإن المحمولات التي لا تفید الجوهر وإنما تُثبت لموضوع مختلف عنها أي موضوع لیس هو تلك الصفة نفسها ولا نوعاً من أنواعها [بحیث تكون الصفة (= العرض) خارجة عن ذات الجوهر علی حد ما تقدم من كلام الغزالی]، هی عبارة عن أعراض. فمن ذلك أن البیاض عرض فی الإنسان، لأنّ ماهیة الإنسان لیس البیاض أو أي نوع من البیاض. ولكن یمکن القول إنه حیوان لأنه فی جوهره نوع من حیوان (Aristote, *Les Seconds Analytiques*, I, 22, 83 a 24, d'après Aubenque, 1962/1994, 141 & Aristotle, *Posterior Analytics*, I, 22, 83 a 24).

SN (+ Cop) + SN

(9)

(3 أ) "الرئيس هو زيد بن عمرو"

(3 ب) Le président est Paul Jones

(3 ج) The chairman is Paul Jones

أما رسم جُملة الوصف فهو: م اسم (+ را) + اس / ص⁽¹⁰⁾؛ ومن أمثله:

(4 أ) هو ولد (ذكي⁽¹¹⁾) / كان ذكياً (جداً).

(4 ب) C'est un garçon (intelligent) / Il était (très) intelligent

(4 ج) He's a (clever) boy / He was (very) clever

ونلاحظ أن الرسمين يشتركان في المكون الأول الضروري وهو المركب الاسمي والمكون الثاني الاختياري وهو الرابطة ويفترقان في المكون الثالث الضروري وهو مركب اسمي في بنية التعادل واسم أو صفة في بنية الوصف مما يناسب إجمالاً الفرق في العربية بين وقوع الخبر المفرد اسماً محضاً ووقوعه صفة.

كما يُناسب الفرق المذكور الفرق بين وظيفتين من وظائف الرابطة être وهما وظيفة التعريف fonction d'identification كما في قولهم: Cet enfant est Pierre أي "هذا الولد زيد"، والوظيفة الوصفية fonction attributive كما في قولهم: Pierre est heureux أي: "زيد سعيد" (Cf. Dubois et al., 1973/1994, 121). ووظيفة التعريف هي التي قصدها الجرجاني بقوله: «... وليس كذا 'بكر' و'زيد' إذا قلت: "هذا زيد" و"أخوك بكر" لأجل أنه لا يكون في 'زيد' ضمير يعود إلى 'هذا'. إذ ليس هو بلفظ دال على حدث وصفية كما كان 'ضارب' و'حسن' فيجب أن تُضمّر فيه ما يتقدّمه، وإنما هو دليل على شخص معلوم. غير أن غرضك في قولك: "هذا زيد" أن تُعرّف المخاطب أن الذي قد حضره هو الإنسان الذي عرفه بأنه يُسمّى بزيد ولست تُخبره بحصول حدث [أو وجود صفة مما يناسب الوظيفة الوصفية] كما يكون إذا قلت: "هذا ضارب" (المقتصد،

SN (+ Cop) + N/A

(10)

(11) ما ورد بين قوسين في هذه الأمثلة هو من الملحقات أي من العناصر التركيبية غير الضرورية التي يجوز الاستغناء عنها.

260). وأما وظيفة التعريف ما مر بنا من أن طرفي الإسناد فيها يقبلان الانعكاس وتبادل المواضع خلافاً لما عليه الأمر في الإسناد العرضي. وهذا عين ما عبّر عنه الجرجاني بقوله: «إذا قلت: "زيدٌ غلامٌك" قيل إنه هو هو بمعنى أن زيداً هو الغلام والغلام هو زيد، بدلالة أن كل واحدٍ منهما يقع موقع صاحبه. ألا ترى أن قولك: "جاءني غلامٌك" بمنزلة قولك: "جاءني زيد"، وقولك: "جاءني زيد" بمنزلة قولك: "جاءني غلامٌك"؛ ويقال لك: "من غلامٌك؟" فتقول: "زيد" كما يقال: "من زيد؟" [ف] تقول: "غلامي". فكل شيء قيل فيه: "هو هو" فاعلم أن المقصود ما ذكرنا من أن الاسم الأول ينوب عن الثاني [أي يقوم مقامه لاتحادهما في الدلالة على مسمى واحد في الخارج]» (م. ن.، 258 - 259).

غير أن ابن يعيش لم يذهب مذهب الجرجاني في اعتبار الفرق بين الإسناد القائم على أساس التعريف وبيان الماهية وبين الإسناد القائم على نسبة الحدث والصفة، فاعتبر أن الخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى بقطع النظر عن كونه اسماً محضاً أو صفة من الصفات: «إذا كان الخبر مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى أو منزلاً منزله. فالأول [أي ما كان هو المبتدأ في المعنى] نحو قولك: "زيد منطلق" و"محمد نبينا"، فالمنطلق هو زيد ومحمد هو النبي صلى الله عليه وسلم. ويؤيد عندك هنا أن الخبر هو المبتدأ أنه يجوز أن تُفسر كل واحد منهما بصاحبه. ألا تراك لو سُئِلت عن زيد من قولك: "زيد منطلق" فقل: "من زيد هذا الذي ذكرته؟" لقلت: "هو المنطلق"؛ ولو قيل: "من المنطلق؟" لقلت: "هو زيد". فلما جاز تفسير كل واحد منهما بالآخر دل على أنه هو. وأما المنزّل منزلة ما هو هو فنحو قولهم: "أبو يوسف أبو حنيفة"، فأبو يوسف ليس أبا حنيفة إنما سد مسده في العلم وأغنى غناه. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: 6] أي هن كالأمهات في حرمة التزويج وليس بأمهات حقيقة. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ أُمَّهَاتَهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة: 2]، فبقي أن لا تكون أمهات حقيقة إلا الوالدات» (شرح المفصل، I، 87).

والأرجح أن هذا الاختلاف بين الجرجاني وابن يعيش راجع إلى مراعاة الأول للفرق بين الحمل الجوهري والحمل العرضي وهو فرق قائم على أساس أن إسناد الجوهر على سبيل التعريف وبيان الماهية ممكن، وأن إسناد العرض على السبيل نفسها أي على سبيل حد الموضوع بحد المحمول متعذر؛ وإلى عدم

اعتداد الثاني بهذا الفرق المعنوي في الإسناد واقتصاره على مراعاة ما اعتبره الفلاسفة إسناداً اسمياً لفظياً يُخول المتكلم "تعريف" الجوهر بذكر عرض من أعراضه دون أن يعني ذلك اتحاد الجوهر والعرض الذي يفيد المحمول في الماهية.

ج - الحُججُ المؤيدة لقيام الجملة على معنى الحدث

يظهر مما تقدم من كلام الجرجاني أنه ينفي عن الخبر الواقع اسماً محضاً كل دلالة حديثة، وهو رأي يبدو القول به أمراً بديهياً لا يثير الجدل إذا:

- انطلقنا من الفصل الصارم بين مقولتي الذات والحدث وميّزنا بينهما على أساس التقابل التام.

- إذا ضيقنا مفهوم الحدث بحيث نقصره على ما كان عبارة عن عمل كالقتل والضرب أو هيئة سريعة الزوال كالحزن والغضب، وبحيث يكون أقصى ما يمتد إليه مفهومه هو الصفة المتسمة بثبات نسبي كالحسن والكرم، دون الهيئات الموغلة في التجرد من الخصائص الزمانية من قبيل القضايا والحقائق الرياضية وما إليها.

- إذا قصرنا النظر على ذلك الاسم المحض ولم ننظر إلى ما ينضاف إليه من دلالة يكتسبها بالعقد والضم والتأليف.

غير أننا إذا تحللنا من هذه الاعتبارات بعض التحلل بتوسيع مفهوم الحدث ليشمل معنى التعريف وإسناد الجوهر والماهية باعتبار ذلك الجوهر وهذه الماهية هيئة مخصوصة موغلة في التجرد من الخصائص الزمانية، أمكننا إطلاق القول بقيام الجملة على المعنى الحدثي، وليس هذا من باب التعسف إذا ذكرنا بأن بعض المشتغلين على الدلالة المنطقية لا يدفع أن تدل أسماء الجنس المحضة الجامدة كالزرافة والأسد والكلب على ضروب من الأحداث هي الهيئات تحديداً. فقد جاء في كتاب بارسنز قوله: «هل للأسماء هيئات مضمرة مقدرة؟ لقد تعذر علي الظفر بدليل على أن للأسماء العادية صورة منطقية تشتمل على تسوير للهيئات⁽¹²⁾. إن ذلك جائز وليس ثمة أي خطأ في افتراضه، ولكن لا يوجد عليه دليل. والمسألة

(12) عن مفهوم الأحداث المقدرة وتسويرها اطلب ص 63-69.

ههنا هي أن نختار بين المعالجة التقليدية المتعارفة لمثال من قبيل 'فيدو زرافة' Fido is a giraffe [وصورة هذه المعالجة هي:]

زرافة (فيدو) / Giraffe (Fido)

وبين صورة أعقد [هي:]

(E هـ) [هـ هي هيئة الكون⁽¹³⁾ زرافة & صاحب⁽¹⁴⁾ (هـ، فيدو)]⁽¹⁵⁾

»[s is a being-a-giraffe state & Theme(s, Fido)] (∃ s)

(Parsons, 1990, 200).

(13) استعمل الصبان لفظ 'الكون' مشفوعاً بصفة في تفسير معنى ما يسميه مصدراً مبنياً للفاعل ومصدراً مبنياً للمفعول وذلك في قوله: «والحاصل أن المصدر يطلق... على نحو 'الضارية' و'المضروبية': أي الكون ضارباً والكون مضروباً، ويسمى نحو 'الضارية' بالمصدر المبنى للفاعل ونحو 'المضروبية' بالمصدر المبنى للمفعول» (الحاشية، II، 162)، وهو عين اللفظ الذي سيأتي في كلام ابن هشام على تقدير الاسم الجامد الواقع خبراً بالكون.

(14) يستعمل بارسنز مصطلح theme مرادفاً لمصطلح object (اطلب 6 & 331 Parsons, 1990)، ومعناها هو المنفعل أو المفعول به الحقيقي. فهما يعينان الدور الدلالي (= الوظيفة المعنوية) لـ 'قيصر' في قولنا: "طعن بروتس قيصر" و"مات قيصر" (اطلب م. ن.، 3 و 6)؛ كما يُعْتَبَرُ المصطلح الأول أيضاً قريباً قرابة شديدة من مصطلح patient (اطلب م. ن.، 74). فهو يستعمله، بذلك، في معنى دلالي خالص يخالف معنى 'المحور' أو 'المتحدث عنه' أو 'المسند إليه' الذي يقابل بمقتضاه مصطلح theme مصطلح rheme أي 'الخبر' أو 'المسند' أو 'الحديث' (Cf. Halliday, 1950/1985, 38)، وهو معنى لا يخلو من صلة بالوظائف النحوية السطحية. وبالمعنى الأول يقابل theme ومرادفاه الفاعل الحقيقي agent. ويرى بارسنز أن موقع الدور الدلالي للمفعول theme يناسب في الجملة المبنية للفاعل active sentence دور مفعول الفعل المتعدي بنفسه direct object أو فاعل فعل الكون 'is' subject of (وهو ما ينطبق على 'فيدو' في الجملة المذكورة) أي ما يناسب تقريباً المبتدأ في العربية. وفي هذه الحالة الأخيرة، وإذا سلمنا بأن التقابل بين الفاعلية المعنوية والمفعولية المعنوية تقابل في مراتب ودرجات، فإنه يحسن ترجمة theme بـ 'صاحب الهيئة' قياساً على عبارة 'صاحب الحال' في العربية لأن صاحب الهيئة وإن لم يكن فاعلاً حقيقياً فإن رتبته في الانفعال لا تبلغ مبلغ رتبة المفعول به الحقيقي لحدث الضرب أو القتل مثلاً في تقبل الفعل والتأثر به.

(15) يمكن أن تقرأ هذه الصورة المنطقية الثانية على النحو التالي: توجد هيئة هـ بحيث تكون هـ هيئة الكون زرافة وبحيث يكون صاحب هـ هو فيدو.

فالمعالجة التقليدية لمثل هذه الجملة - وهي معالجة المنطق الرمزي السائد قبل ديفدسن - تقوم على اعتبار 'فيدو' موضوعاً أو معمولاً، و اعتبار 'زرافة' محمولاً. ولا نتبين فيها أيّ ضرب من الأحداث يظهر من جهة المحمول أو من جهة ما يقتضيه ذلك المحمول من معمولات. ويتأكد هذا بوضع القضية المذكورة في إطار المنطق الأرسطي القديم. فالحمل فيها حمل جوهري يقوم على إسناد الجوهر والماهية الثابتة لا على إسناد صفة من صفات الذات أو متعلّق من متعلّقاتها، فماهية فيدو كونها زرافة؛ وهذا الضرب من الحمل يقبل الانعكاس إذ يُمكنك القول: "الزرافة هي فيدو"؛ وليس هو بحملٍ عرضي لا ينعكس. أما الصورة المنطقية الثانية التي يقترحها بارسنز فتتص على الحدث نصاً صريحاً، ولا تختلف في بنيتها عن الصورة التي يمكن أن نسندّها إلى جملة من قبيل "فيدو جميلة"، وهي جملة تتضمن إسناداً صريحاً للهيئة وتقتضي، حسب الضرب الثاني من المعالجة، تسويراً وجودياً لحدث من نوع الهيئات، ويمكن تصويرها منطقياً على النحو التالي:

(E هـ) [جمال (هـ) & صاحب (هـ، فيدو)]

وتُقرأ على هذا النحو: توجد هـ بحيث تكون هـ جمالاً ويكون صاحب هـ هو فيدو.

وإذا كان إسناد الماهية الحقيقية الأصلية وهي الماهية الجزئية الفردية أمراً متعذراً أو كالمتعذر لا نكاد نصادفه إلا في الجمل والقضايا التي هي تحصيل حاصل (Cf. Aubenque, 1962/1994, 413) نحو قولنا "زيدٌ هو زيدٌ" - وهو ضرب لا يحقق الإفادة والإخبار المرجّوين من الحمل والإسناد - فإنّ ما يُستفاد من وقوع الأسماء المحضة موقع الخبر يمكن أن يكون في حالات كثيرة تعريفاً للمسند إليه بذكر بعض ماهياته الثواني أو بعض هيئاته الثابتة؛ وإذا كان القول بامتناع حمل الجوهر عند المناطقية يوازي القول بعدم صلاح الاسم المحض للوقوع خبراً عند النحاة فإنّ هذا الاعتبار يظل موقفاً مبدئياً لا حكماً باتاً، وهو من باب التذكير بأصول الأمور وأسسها التي تقوم عليها لا من باب الرأي الذي لا يقبل المراجعة. ذلك أنه قد أمكن للجوهر أن يُحمل بعد أن وُسّع معناه وفُرق بين الجواهر الأول والجواهر الثواني؛ كما أمكن للاسم المحض أن يقع خبراً بتأويله والخروج به من دلالة الأصلية على الذات بالانفراد إلى دلالة أخرى

يكتسبها بالإسناد والتركيب عموماً. وفي هذا الخروج عن الأحكام والقواعد الأصلية إيدان بإمكان التماس معنى الحدثية في الجملة.

فمن ذلك أن بعض النحاة لم يدفعوا أن يدلّ الاسم الجامد الواقع خبراً على الحدث بتأويل، فقد «ذهب الكوفيون، وعليّ بن عيسى الرّماني من المتأخرين من البصريين إلى أنه [يريد الاسم المحض] يتحمّل الضمير. قالوا: لأنه وإن كان اسماً جامداً غير صفة فإنه في معنى ما هو صفة. ألا ترى أنك إذا قلت: "زيدٌ أخوك" و"جعفرٌ غلامك" لم تُردّ الإخبار عن الشخص بأنه مسمّى بهذه الأسماء، وإنما المراد إسناد معنى الأخوة وهي القرابة ومعنى الغلامية وهي الخدمة، إليه؛ وهذه المعاني معاني أفعال» (ابن يعيش، شرح المفصل، I، 88).

أما سائر البصريين الذين ذهبوا إلى القول ببطلان تحمل الاسم المحض للضمير فإن حجتهم فيما ذهبوا إليه لفظية، وهي خلوّ الاسم الجامد من حروف الفعل وما يتصل بها من معنى الحدث «لأن تحمّل الضمير إنما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى، وذلك لما فيه من معنى الاشتقاق ولفظ الفعل، وهو معدومٌ ههنا [أي في الاسم الجامد]» (م. ن.)؛ ولكنهم مع ذلك لا يدفعون أن يكون الاسم الجامد بمعنى الفعل وهذا كافٍ في تأييد الرأي القائل بقيام الجملة على معنى الحدث من الناحية الدلالية: «فأما 'أخوك' و'غلامك' فلا شبهة في أنه لا مشابهة بينه وبين الفعل بحال فينبغي أن لا يتحمل الضمير. وكونه في معنى ما يشبه الفعل لا يوجب شبهاً بالفعل» (ابن الأنباري، الإنصاف، 57).

ومما يؤيد أن المعنى الحدثي لا ينفك عن جملة أو قضية أن «المناطقة يُوجبون تأويل الجامد المحض بالمشتق في نحو "هذا زيد" لأن الجزئي الحقيقي لا يكون محمولاً عندهم أصلاً، فلا بد من تأويله بمعنى كلي وإن كان في الواقع منحصرّاً في شخص، فيؤول 'زيد' في نحو "هذا زيد" بـ"صاحب هذا الاسم" حتى عند من لا يشترط في الخبر أن يكون مشتقاً» (حاشية الصّبّان، I، 289).

وتأويل الجامد المحض بالمشتق مما قال به النحاة أيضاً، ويظهره قول ابن هشام: «...فإن كان الخبر مشتقاً فالمصدر المؤول به من لفظه، فتقدير "بلغني أنك تنطلق" أو "أنت منطلق": "بلغني الانطلاق". ومنه: "بلغني أنك في الدار" التقدير: "استقرارك في الدار" لأن الخبر في الحقيقة هو المحذوف من

'استقر' أو 'مستقر'؛ وإن كان جامداً قُدِّرَ بالكون نحو: "بلغني أن هذا زيد" تقديره "بلغني كونه زيداً" لأن كل خبر جامد يصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون، تقول: "هذا زيد" وإن شئت: "هذا كائن زيداً" إذ معناهما واحد⁽¹⁶⁾ (مغني اللبيب، 60).

ومن البين أن دلالة الاسم الجامد الواقع خبراً على الحدث دلالة يقتضيها تركيب الكلام وضمه وتأليفه، ومأتاها نظام العلاقات الإعرابية الذي تنصهر فيه الألفاظ المفردة وتكتسب منه معاني لم تكن لها حال الانفراد. ومن ثم لم تكن دلالة الاسم الجامد على الحدث رهينة بوقوعه خبراً وإن كان وقوعه هذا الموقع ذا دلالة خاصة من جهة أنه مَوْقِعٌ مُهَيَّأٌ للاضطلاع بما سماه بنفنيست الوظيفة الفعلية. بل نجد أن الاسم الجامد يكتسب الدلالة الحديثة من نظام العلاقات الإعرابية بوقوعه في مواقع أخرى دون موقع الخبر. ويدخل في هذا الباب تسمية النحاة عطف البيان - وهو نوع من البدل عند الأستراباذي (شرح الكافية، II، 379) - صفة رغم أنه يقع اسماً جامداً خلافاً للصفة التي «لا بد من أن تكون مأخوذة من فعل أو راجعة إلى معنى الفعل» (ابن جني، سر الصناعة، I، 357): «فإن قلت: "إذا كانت الصفة مشابهة للفعل والفعل لا يكون معرفة أبداً، فما بالك تقول: مررت بزيد أخي عمرو، فتصف بـ'أخي عمرو' وهو مضاف إضافة محضة إلى اسم علم؟" فالجواب أن قولنا: "مررت بزيد أخي عمرو" و"نظرت إلى هند بنت محمد" ونحوه ليست بصفات محضة وإنما هي في الحقيقة عطف بيان. ولكن النحويين أطلقوا عليها الوصف لأنها تفيد ما تفيد الأوصاف. ألا ترى أن معنى 'مررت بزيد أخي عمرو' كمعنى 'مررت بزيد المعروف بأخوة عمرو' وكذلك 'مررت بهند بنت محمد' إنما معناه: مررت بهند المشهورة ببنة محمد. فلما كان المعنى معنى الصفات جاز أن يطلق عليها أنها صفات اتساعاً لا حقيقة» (م. ن.، 356).

ويؤيد عدم انفكاك الجملة مهما كان نوعها عن المعنى الحدثي أيضاً ما نراه من التباس البنى التعادلية الدالة على التكافؤ والتساوي بين طرفي الإسناد بالبُنى

(16) «وذلك لأن الجملة، وإن كان جزأها جامدين جموداً محضاً، فلا شك أنه يحصل من إسناد أحد جزأها إلى الآخر معنى من معاني الفعل، ألا ترى أن معنى 'أنا زيد'، 'أنا كائن زيداً'» (الأستراباذي، شرح الكافية، II، 52). قارن هذا التأويل بما تقدم من تأويل بارسنز لاسم الجنس الجامد الواقع محمولاً.

الوصفية الدالة عادة على إسناد صفة أو حدث إلى ذات وهذا مما يحملنا على قراءة الجمل الحاملة لدلالة التكافؤ والتعادل قراءة حديثة أي على أنها في حقيقة أمرها جملٌ وصف. إذ من الواضح أن الجزم بالفرق بين معنى التعادل ومعنى الوصف الذي تؤديه هذه البنى ليس متاحاً في كلِّ الحالات من قِبَلِ أنَّ القول (1) الذي عُدَّ مثلاً على جملة التعادل فيما مر بنا (اطلب ص 163) يطابقُ بنية الجملة الوصفية التي أشار إليها لاينز، ولا يختلف في شيء عن C'est un garçon intelligent) في (4 ب) وعن He's a (clever) boy في (4 ج)، إذ جاءت هذه الجملُ الثلاثُ جميعاً على مثال بنية م اسم (+ را) + اس (باعتبار journaliste في الفرنسية اسماً لا صفة). كما يقوى تعذرُ الجزم بالفرق بين المعنيين في المقابل العربيّ لـ (1) وهو (2) الذي يقدّم على أنه ذو بنية تعادلية، إذ الخبرُ فيه صيغةُ نسبةٍ والنسبةُ معدودة من الصفات (اطلب ابن يعيش، شرح المفصل، I، 26). وقد أوماً لاينز نفسه إلى أن بعض التمييزات من قبيل التمييز بين الجُمَلِ الوصفية والجمل التعادلية تمييزاتٌ يعسرُ إجراؤها في بعض الأحوال، وإلى أنها تكون أظهر في بعض الألسنة منها في البعض الآخر (Cf. Lyons, 1977/1980, 114).

ومما يدعمُ هذا الرأي أيضاً ما ذهب إليه النحاة العربُ في شأن الإخبار عن الذوات بنسبتها إلى المكان، وهو شأنٌ يُناسِبُ في الأدبيات الغربية وظيفة تعيين المكان fonction locative (وهي الوظيفة الثالثة المنوطة بالرابطة الوجودية être بعد الوظيفتين اللتين تقدّم ذكرهما (Cf. Dubois et al., 1973/1994, 121, "copulatif") التي تظهرُ في قولهم مثلاً: Pierre est à la maison أي "زيدٌ في الدار". فقد ذهب بعضُ النحاة إلى أن الظرف أو الجارَّ والمجرورَ ليسَ هوَ الخبرُ على الحقيقة لاتصاله بفعلٍ مقدّرٍ: «واعلم أن الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو 'زيدٌ في الدار'، و'عمرو عندك' ليس الظرفُ بالخبر على الحقيقة لأن الدار ليست من زيد في شيء⁽¹⁷⁾، وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه،

(17) المرادُ أن الدار ليست من صفات زيد وخواصه المخصوصة به كالكرم والحسن والطول والضخامة وما إليها. وقد أشار لاينز إلى هذا المعنى بقوله: «إن إحالتنا على المكان الذي توجدُ فيه ذاتٌ من الذوات باعتباره خاصيةً من خاصيات تلك الذات (أي صفة من صفاتها الجوهرية) أمرٌ لا يتأتى إلا بحمل الاستعمال اليومي على ما لا يطيق» =

والتقدير "زيد استقر عندك" أو "حدث" أو "وقع" ونحو ذلك. فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين. وإنما حذفها وأقامت الظرف مقامها إيجازاً لما في الظرف من الدلالة عليها إذ المراد بالاستقرار استقرار مطلق لا استقرار خاص على ما تقدم بيانه. فلو أردت بقولك: "زيد عندك" أنه جالس أو قائم لم يجز الحذف لأن الظرف لا يدل عليه لأنه ليس من ضرورة كونه في الدار أن يكون جالساً أو قاعداً» (ابن يعيش، شرح المفصل، I، 90).

وعلى تقدير أن الأسماء الجامدة الواقعة موقع الخبر لا تدل على أحداث لا في نفسها ولا بمقتضى العلاقة الإعرابية التي تنشأ بينها وبين غيرها فإنها تظل استعمالاً محدوداً لا يضاهي تنوع سائر الاستعمالات التي يدل فيها الخبر على الحدث بالمعنى الخاص والنموذجي الذي يكون فيه الحدث أمراً طارئاً يقطع استرسال هيئة سابقة وتتبعه هيئة لاحقة مسترسلة أيضاً (كالقتل الذي لا يكون فاعله قاتلاً. فإذا أوقع الفعل نجم عن ذلك هيئة دائمة وصفة ثابتة وهي كونه قاتلاً)، وهذا ما ذهب إليه لاينز إذ بين أن أكثر ما تُعبر عنه الجمل في اللغة الأحداث المنتقلة لا العلاقات الثابتة، وأن ما هو ثابت من الصفات والعلاقات يمكن أن يؤول تأويلاً حديثاً على غرار ما مرر بنا من تأويل معنيي الأخوة والغلامية في كلام ابن يعيش. ف«الحق أن الحديث عن إسناد الخاصيات»⁽¹⁸⁾ إلى الذوات لا يناسب إلا مجموعة قليلة نسبياً من القضايا التي تعبر عنها جمل من الإنكليزية (ومن السنة الطبيعية أخرى). ذلك أننا نعنَى بوصف الحوادث والحدثات التي يُشارك فيها الأشخاص والحيوانات والأشياء أكثر مما نعنَى بذكر صفاتها الجوهرية أو العرضية. زد على ذلك أن جانباً عظيماً مما يمكن وصفه باعتباره خاصيات ثابتة أو نسباً - وذلك انطلاقاً من الصفات المادية لذات من الذوات أو من الدور الذي تضطلع به في وضع من الأوضاع - يمكن أن

= (Lyons, 1977/1980, 115) ويشعرُ هذا بأن إسناد المكان إلى الذات لا يناسب المعنى الأصلي الذي وضع له الحمل والإسناد وهو الإخبار عن الذوات بذكر ماهيتها أو خصائصها الجوهرية الملازمة لها (Cf. Blanché, 1968/1996, 125 & Ouelbani, 2000, 114-115 Lyons, op. cit., 72).

(18) propriétés أي الصفات الجوهرية الثابتة مما تختص به الذات كالكرم والحسن والطول.

يوصف أيضاً باستعمال مفردات دالة أكثر على الأحداث تتعلق بعمل وتفاعُلٍ محتملين. فإذا قلت إن لشيء ما خاصيّة ماديّة وهي كونه صلباً فإنّ ذلك عدلٌ قولك إن هذا الشيء يقاوم الضغط؛ وقولك إنّ شيئاً ما يوجد في هذا المكان أو ذاك معناه الإشارة إلى الموضع الذي ينبغي أن يقصّد أو الاتجاه الذي ينبغي أن تحوّل إليه نظرك للحصول على ذلك الشيء أو العثور عليه» (Lyons, 1977/1980, 115)، ف«كأنّ الأنظمة اللغوية الطبيعية أنشئت لوصف أوضاع الأحداث أكثر من كونها جُعِلت لوصف الأوضاع الثابتة» (م. ن.، 134).

ويبدو أن القول بقيام الجملة على المعنى الحدثي قولٌ يضطر إليه كل من انطلق من اعتبار المكونات الدلالية للجملة، فعلى غرار برينو الذي عدّ الحدث أساساً للجملة تذهب بعض الدراسات ذات المنزع العرفاني إلى أن «الجملة تفيّد من الناحية التصورية حدثاً كاملاً على النحو الذي يراه به المتكلم» (Delbecque, 104, 2002). والمقصود بالحدث الكامل: الحدث بالمعنى الخاص المعلق بصيغة الفعل عادة، مع الذوات المشاركة فيه والملابسات التي تحف به، وهو استعمالٌ يوازي استعمال هاليداي لمصطلح 'الحدثان' للدلالة على الحدث نفسه وعلى ما يتصل به من مشاركين وملابسات (Cf. Halliday, 1950/1985, 101)، وفي ذلك دليل على أن الحدث يقع من هذه العناصر الدلالية المؤلفة للجملة موقع الصدارة.

III - الحدث وأقسام الدراسة اللغوية

مما يقوم دليلاً على أهمية مقولة الحدث في اللغة وصلاحيّتها لأن تكون من المقولات الدلالية الشاملة الجامعة حضور مفهوم الحدث الطاغي في أقسام مختلفة من الدراسة اللغوية، وتوزعه بين مباحث نحوية ودلالية متنوعة. فهو الموضوع المقصود بالدراسة في المبحث المسمى في الأدبيات الغربية بنوع الحدث Aktionsart ومبحث المظهر aspect ومبحث الزمان temps وكذلك المباحث التي تُتناوَل فيها قضايا البناء للمعلوم والبناء للمجهول واللزوم والتعديّة والإسناد والجعل والمطاوعة والأدوار الدلالية وما إليها. ومما ينهض دليلاً على ذلك أيضاً أنّ باحثين من مشارب شتى يُقرون بعسر الحديث عن قضايا الزمان والمظهر دون استعمال مصطلح الحدث مفترضين بذلك "موجوداً" يتعلق به المظهر والزمان، فمن ذلك قول كليفوردي: «والظاهر أنّ معالجة هذا الموضوع

[يريد موضوع الزمان والصيغ الزمانية] مستحيلٌ دون استعمال لفظ 'الحدث' event أو لفظ آخر في معناه. بيد أنه ليس من مشمولات هذا المشروع أن يسعى إلى معالجة قضية ماهية الحدث، وهي قضية شديدة التعقيد» (Clifford, 1975, 22)؛ ونجد نفس هذا الميل إلى استبعاد الخوض في ماهية الحدث عند كوهين في قوله: «لعله يكون من الغرور والادعاء أن نقدم، في نطاق هذا المصنّف، تعريفاً أنطولوجياً للفعل» (Cohen, 1989, 43).

أ - نوع الحدث

لعل الصّق أقسام الدراسة اللغوية "التقليدية" بموضوع الحدث وأقربها إلى الكشف عن حقيقته وتجليه خصائصه الذاتية المتأصلة فيه propriétés intrinsèques هو مبحث نوع الحدث الذي يسمى في الدراسات الحديثة بأسماء متنوعة منها في الفرنسية mode d'action و modalité d'action و type de procès و type d'action و mode de procès (اطلب 691, 1995, Ducrot & Schaeffer) و caractère d'action و (اطلب 47, 1980, Vet) و classe aspectuelle إلخ. ومنها في الإنكليزية types of aspectual classes و species of verb (اطلب 103, 1998 a, Kozłowska) و (اطلب 1, 1995, Ter Meulen) إلخ. ووجه قرب مشاغل هذا المبحث من الموضوع الذي نعالجه أنه يدور على دراسة خصائص الحدث الموضوعية التي تتجلى من خلال الصيغ والوحدات اللغوية في مظهرها المعجمي على وجه الخصوص. ولذلك سماه بعض النحويين الغربيين مظهراً موضوعياً aspect objectif (اطلب 691, 1995, Ducrot & Schaeffer) وذلك لأنه «يصدّق على الأشياء التي تفيدها الأفعال أكثر من صدقه على الخصائص الدلالية للأفعال نفسها» (Lyons, 1977/1980, 326).

ولم يمنع تجذّر هذا المبحث في اللسانيات والأنحاء الصقلية والجرمانية (Cf. Gosselin & François, 1991, 21) وكون مفهوم Aktionsart يقترن في الألسنة الصقلية خاصة بالتحقق في أشكال معلومة تتصل على نحو خاص بالكيفية التي يميز بها الاشتقاق بين أنواع الحدث المختلفة (Cf. Kozłowska, 1998 a, 102) من الربط بينه وبين الدراسات الحديثة التي تمثل أعمال خلف أرسطو نموذجها الأوفى.

ب - المظهر

من المباحث اللغوية القريبة من موضوع الحدث مبحثُ المظهر الذي يقابل مبحث نوع الحدث في خصائصٍ لعلَّ أهمها كونه مقولةً لا تصورُ خصائصِ الحدث الموضوعية بقدر ما تعكسُ تمثّل المتكلم للحدث أي تصوراً ذاتياً لا يناسبُ "حقيقة الحدث الخارجية" بالضرورة، ولذلك استحق مصطلح المظهر التخصيص عند مقابله بمبحث نوع الحدث فسميَ 'المظهر الذاتي' aspect subjectif (اطلب 691, 1995, Ducrot & Schaeffer) وسمّته سميث "مظهر الرأي والاعتبار" viewpoint aspect مقابل مظهر الوضع (= الحدث) situation aspect واعتبرت النوع الأول اختياراً من المتكلم للمنظور الذي يرى من خلاله الحدث (Cf. Smith, 1983, 479, 480). ولما كان التمثّل الذاتي يتحقق في صيغ نحوية منتظمة اعتُبر هذا الضرب من المظهر نحويّاً واعتُبر نوع الحدث مظهراً معجمياً (Cf. Lyons, 1977/1980, 326 & Kozłowska, 1998 a, 101-102).

وقد شاع في الدراسات الحديثة التقريب بين نوع الحدث والمظهر، وجعل الأول ضرباً مخصوصاً من الثاني، فالباحثون «يؤكدون القرابة بين نوع الحدث والمظهر أكثر من تأكيدهم أوجه الاختلاف بينهما» (Fuchs, 1991, 10)، غير أنه يبدو من المفيد التفريق بين المبحثين إذا كنا نروم التفريق بين ما يرجع من الدلالات إلى المحتوى التصوري الخام، وما يعود إلى التمثّل المقترن بالصيغ اللغوية في نفسها، وبقطع النظر عن ذلك المحتوى التصوري.

ج - الزمان

يبدو مبحثاً نوع الحدث والمظهر أقرب إلى تناول الخصائص الجوهرية المتأصلة في الحدث من مبحث الزمان. فإذا كان المظهر (الذاتي النحوي) "علاقة داخلية" هي عبارة عن نسبة حاصلة بين الحدث والمتكلم المتمثل لذلك الحدث فإن الزمان علاقة "خارجية" هي عبارة عن نسبة حاصلة بين الحدث الذي تفيدُه الصيغة اللغوية وبين حدث الخطاب نفسه أي عمل النطق والتلفظ. ومن ثم كان مبحث المظهر أعلق بالحدث من مبحث الزمان لتعلق المظهر بسمات الحدث وخصائصه التي تتجلى في تصور المتكلم إياه، ولكون الزمان إحلالاً للحدث في سياق يُراعى فيه وقت التكلم.

على أن الفصل بين مبحث المظهر ومبحث الزمان ليس بالأمر اليسير، ويشهد على ذلك استعمال النحاة العرب لمصطلح الزمان في تعيينهم لظواهر لغوية ندرجها اليوم في مقولة المظهر كما يشهد عليه استعمال بعض المحدثين لمصطلحي 'المظهر' و'الزمان' استعمالاً يُقَرَّبُ بين معنيهما كثيراً إن لم يجعلهما مترادفين. فمن ذلك قول تني وبوستويوفسكي: «ليس بدعاً أن تكون لمعاني الأفعال بنية مظهرية aspectual وزمانية temporal، فقد أَلَفَ أرسطو في تصنيف الأحداث قائم على بنيتها الزمانية الداخلية» (Tenny & Pustejovsky, 2000, 4). والمقصود بالبنية الزمانية الداخلية ما مر بنا من تفريق أرسطو بين الحركة والفعل وهو تفريق أقرب إلى مبحث نوع الحدث (الذي يعد نوعاً من المظهر) منه إلى الزمان. و«من الدارسين من لا يرى بين المظهر والزمان فرقاً جوهرياً. فغليوم⁽¹⁹⁾ [Guillaume] مثلاً يعتبر المظهر دلالة زمانية، وفي رأيه أن الفرق بين الزمان والمظهر لا يعدو الفرق بين الزمان... المضمَر [= الزمان المقبوض temps impliqué] والزمان المُظْهَر [= الزمان المبسوط temps expliqué]» (الشريف، 2002/1993، 956).

ويظل مفهوم المظهر ملتبساً بالزمان عند "فات" مثلاً رغم سعيه إلى الفصل بينهما فصلاً بيّناً. فهو يرى أن كل وضع situation من الأوضاع يستغرق طرفاً من الزمان ويستوعب منه قسماً يسميه المؤلف 'فسحة' intervalle وأن هذه الفسحة جزء من زمان عالم من العوالم. أما الزمان عنده فهو الدلالة، في جملة من الجمل، على المحل الذي تشغله الفسحة في زمان ذلك العالم المعين. وقد مكنه هذا التمييز من تعريف المظهر بكونه «كل ما تتضمنه الجملة من فائدة تتعلق بالبنية الداخلية للفسحة لا بمحل الفسحة [من الزمان]» (Vet, 1980, 45). فالمظهر بهذا المفهوم مؤلف من نفس النسيج الذي يتألف منه الزمان فهو يتعلق بفسحة زمانية تقع في فسحة زمانية أكبر منها. وهذا التمييز بين المظهر والزمان لا يختلف في جوهره عن تمييز غليوم المومل إليه بين الزمان المقبوض والزمان المبسوط وقد أشار إلى ذلك "فات" صراحة بقوله: «يناسب مفهوم الفسحة الذي نستعمله ما

Guillaume, Gustave, 1973, *Langage et science du langage*, librairie Nizet, Paris; (19) Presses de l'université de Laval, Québec, p 46 - 48.

يسميه مارتان⁽²⁰⁾ (1971) 'الزمان المقبوض'؛ وهو تقريباً الزمان المضمّن في وضع من الأوضاع. أما ما سميناه زمان... عالم من العوالم فيناسبُ عنده بدرجات متفاوتة 'الزمان المبسوط'، فهو الزمان الذي يسبق الزمان المقبوض ويلحقه. ويتعلّق زمانُ الجملة بالزمان المبسوط، أما المظهر فيتعلّق بالزمان المقبوض» (م. ن.، هـ 1).

غير أن ما يخفف من حدة المماثلة وشدة المطابقة بين المظهر والزمان أن "فات" قد استعمل مصطلح الوضع الذي يناسبُ معنى الحدث في هذا البحث، وجعل لذلك الوضع محلاً من الزمان كما جعل له بنية داخلية. ويُمكن استثمار هاتين الملاحظتين والانطلاقُ منهما للتمييز بين المظهر والزمان. ذلك أن شغلَ الحدث للزمان واستغراقه أي كونه آنيّاً أو ممتداً إنما هو البعدُ الزماني الخالصُ في الحدث، وهو لا يعدو أن يكون وجهاً من وجوه متعددة يتجلى فيها ذلك الحدث. فهو جانبٌ من المظهر (بمعناه الواسع المشتمل على نوع الحدث) وليس كلّ جوانبه، وقد تقدمت الإشارةُ إلى أن الأحداث تُصنّف من جهة خصائصها الذاتية وفُقّ مقاييس تسمى "مُصنّفاتٍ أساسية" و"خاصياتٍ مظهرية أساسية" تشتمل بالإضافة إلى مقياس الامتداد المتصل مباشرةً بالبعد الزماني على مقاييس أخرى من قبيل الحدوث والتوقيت (اطلب ص 54). فلا غرابة بعد ذلك أن يؤدّي الاقتصار على مقياس الامتداد إلى التباس المظهر بالزمان واعتبارهما شيئاً واحداً.

والواقعُ أن فصلَ المفهومين فصلاً بيّناً لا يتأتى إلا بالتمييز بين المقولات الأربع التي اعتبرناها مقولاتٍ أساسية اعتماداً على ما توفره الأعمال التي قامت على التفريق بين الذوات المكانية والذوات الزمانية من إطار نظري. إذ من شأن تجريد مقولتي الحدث والزمان في الاتجاه الأفقي الذي أشرنا إليه، وصهرهما في ما يمكن تسميته بالتصور الزماني أن يُفضي إلى التباسٍ شبيه بالتباس المظهر الذي يمثل خصائص الحدث الذاتية الجوهرية المتأصلة فيه بالزمان الذي هو بُعدُ dimension الحدث وإحداثيته coordonnée والمجال الذي يتحرك فيه هذا الكائن

(20) Martin, R, 1971, *Temps et aspect. Essai sur l'emploi des temps narratifs en moyen français*, Paris.

الزماني. وينبغي تصورُ هذا المجال، قصد إدراكِ خصوصيته واستقلاله، على نحوٍ يقربُ مما اقترحه سترافوسن في الباب الذي درس فيه إمكان تشخيص الأصوات، أي تصوُّره مجالَ عالمٍ غيرٍ مكانيٍّ سَمَّته - على صعوبة تمثله - أنه عالم يخلو من الجثث (Cf. Strawson, 1959/1973, 69).

فإذا اعتبرنا التناظر بين بنية الأحداث وبنية الذوات - وهو ما يجعلُ الأحداث كائناتٍ زمانيةً كما أن الذوات والأشخاص كائنات مكانية (Cf. Lyons, 1977/1980, 339; Gosselin & François, 1991, 36; Borillo, 1988, 215) فإن الزمان لا يكون مكوناً من مكونات الحدث الذاتية المتأصلة فيه بل بعداً من أبعاده أو إحداثية من إحداثياته كما أن المكان هو البعد الذي توجد فيه الأشياء المادية ويُعيَّن موضعها فيه. وعلى هذا يمكن تشبيه امتداد الأحداث في الزمان بامتداد الأجسام في المكان أو بالخط على سطحه وتشبيه الحدث الآني بالجسم الذري أو بالنقطة على سطحه. ويكون للأحداث حدٌّ وتوقيت يختلف في دقة تعينه كما أن للأشخاص حدّاً وتوقيتاً كذلك. فهاتان الخاصيتان مثلاً، أعني الامتداد والتوقيت، هما خاصيتا الكائن الزمني المسمى حدثاً كما أن امتداد الأجسام في المكان وتوقيتهما خاصيتان للكائنات المكانية. والامتداد والتوقيت بالإضافة إلى الحدوث (أو الثبوت) هي الخصائص المظهرية الذاتية للحدث أي الصورة التي يظهر فيها الحدث ويتجلى للذهن كما يتجلى للشخص للعيان في صورة ذات خصائص معلومة. فإذا نظر إلى تلك الصورة في خصائصها الموضوعية (أو التي يُفترض أن تكون كذلك) كان مبحث نوع الحدث؛ وإذا نظر إليها من خلال تمثل المتكلم باستعمال صيغة توفرها له اللغة كان المظهر في معناه المتعارف أي المظهر النحوي الذاتي.

وإذا تبين ملابسة الحدث لكثير من أقسام الدراسة اللغوية جاز الحديث عن مبحثٍ دلالي يسمى علم الحدث قياساً على المبحث المسمى علم المظهر aspectologie (اطلب مثلاً Messaoudi, 1985, XI) وهو شامل لهذا المبحث الثاني ومستوعب له، وقد شرع بعض المختصين في باب الحدث، بعد، في استعمال مصطلح eventology الدال على مجال اختصاصهم (Bach, 2001, 1).

IV - تصورنا للحدث

يمكنُ أن نقدم، بناءً على ما مرّ، تصوراً للحدث مستخلصاً من الأعمال والدراسات التي أجمعت على أهميته من حيث هو مقولة مهيمنة على سائر المقولات ومؤسسة لكثير من البنى السطحية المتجهة نحو اللفظ. ذلك أنه يمكن تصوّر الحدث على هيئة جسم ذي بنية مؤلفة من مستويين داخلي وخارجي. فالمستوى الداخلي من البنية عبارة عن السمات الذاتية المتأصلة التي هي من مشمولات مبحث نوع الحدث وهي السمات التي يمكن أن توحى بها في العربية مثلاً صيغة المصدر أو صيغة الفعل المُعْجَمَتَان؛ والهيئة الخارجية عبارة عن قوة واستعداد أُودِعَا فيه بحيث يرشحانه لإنشاء علاقات عاملية ما *relations actanciels*. والذي يدفعنا إلى هذا التمثيل أمران أولهما ما ذهبت إليه مدرسة أرسطو وأتباعه المذكورين من المُحدثين من أن للحدث بنية مظهرية داخلية يمكن ضبطها حسب معايير حددها بعض اللسانيين وحصروها في سمات قليلة سبقت الإشارة إليها (اطلب ص 54)؛ وثانيهما ما يقتضيه مصطلح قوة التعلق *valence* الذي وضعه تانيار والمستعار من لغة الكيمياء من تشبيه الفعل بالذرة (Cf. Tesnière, 1959/1976, 238) وهي قوة يُعرّفها معجم روبار بقوله: «هي عدد الصلات الكيميائية التي تنعقد بين نواة ما... وبين غيرها من النويات... في تركيب ما» (Petit Robert¹, 1988, 2061). ويعرفها معجم أكسفورد بقوله: «هي قدرة ذرة من الذرات على الترْكُب مع ذرة أو ذرات أخرى أو إمكان تعويضها بها، وذلك بالنسبة إلى ذرة المَوْهِن *hydrogyn*، وعلى هذا فإن قوة تعلق الفَحِيم *carbon* هي أربعة» (Oxford Dic., 1989, p. 1410). ولكل ذرة عدد من الكُهِيرِبَات المعنية بوصل تلك الذرة بذرات أخرى تسمى كُهِيرِبَات التعلق *électrons de valence*. وعلى هذا يجوز تشبيه الحدث بالذرة، بحيث توافق بنيتها الداخلية بنية الحدث المظهرية وبحيث يناسب عدد كُهِيرِبَات التعلق فيها استعداد الحدث لإنشاء علاقات بأطراف أخرى. على أن التشبيه لا يستقيم تمام الاستقامة لأن بين الذرة الكيميائية والذرة "الحدثية" فرقاً جوهرياً وهو أن عدد العلاقات التي تقيمها الذرة الكيميائية تحدده بنيتها الداخلية أي عدد كُهِيرِبَات التعلق. أما في الذرة "الحدثية" فإن البنية المظهرية الداخلية تبدو مستقلة إلى حد ما عن البنية العاملية أي عن الجانب الخارجي العلائقي من الحدث. من ذلك مثلاً أنه يمكن رسم حدثي "القيام" و"القطع" بسمات مظهرية مشتركة حسب المقاييس التي اعتمدها بعض اللسانيين، فكلاهما يمكن أن يكون

[+ آنيًا] و[+ مؤقتًا] و[+ حركيًا] ولكن الأول يقتضي طرفاً واحداً ليتحقق في الخارج وفي التصور وهو الذات القائمة؛ والثاني يقتضي في الأقل طرفين: قاطعاً ومقطوعاً. وهذه السمات التي وسمنا بها الحدثين تبدو سمات نموذجية ملازمة لهما في أكثر سياقات تحققهما لغوياً، ووضعها لا يراعي الاستعمالات المجازية مثلاً. بيد أنه لا بد من الإشارة إلى أن الإسناد والسياق عموماً قد يؤثر في هذه الخصائص المظهرية النموذجية بصور متفاوتة. والمقصود بالسياق ههنا ما يسميه فرنسوا بالمحيط العاملي أي الأطراف المشاركة في الحدث (Cf. François, 1989, 2). من ذلك أن قيام الشيخ الكبير هو غير قيام الفتى اليافع من حيث الامتداد، وحدث القطع قد يتفاوت امتداده بحسب الشيء المقطوع. فمن ثم قلنا إن البنية الداخلية مستقلة عن المظهر الخارجي إلى حد ما، إذ لا شك في تأثير الإسناد والمحيط العاملي في نوع الحدث. وغايتنا في هذا الموضع أن نبين أن الحدثين المتفقين في السمات المظهرية الأساسية قد يختلفان في عدد الأطراف التي يتطلبانها، فلا تقتضي البنية المظهرية الداخلية الجانب العلائقي الخارجي اقتضاءً آلياً.

خاتمة

سعينا في هذا الفصل إلى بيان أن في التراث من الآراء ما يسمح بتصوير فروع الدراسة النحوية المحتضنة لمقولة الحدث على النحو الذي استقرت عليه في الدراسات الحديثة؛ وقدما تصوراً للمقولات الدلالية الأساسية في مستوى اعتبرناه "معقولاً" و"واقعياً"، وهو مستوى يقوم على اختزال المقولات الأرسطية إلى أربع مقولات أكدت أهميتها أعمال دلالية كثيرة مختلفة المشارب. وقد جعلنا الحدث في هذه المقولات قطب الرحى وواسطة العقد اعتماداً على اختيار، من بين اختيارات عديدة، في النظر إلى العلاقات بين المقولات المشار إليها. وهو اختيار يرجحه ما لمقولة الحدث من حضور في أقسام الدراسة اللغوية وفروعها؛ كما دافعنا عن تصور "توفيقي" لمكمن الدلالة ومحلها من ثالوث اللسان والأذهان والأعيان، وهو تصور مفاده أن البنى النحوية عموماً تعكس تمثلاً ذهنياً مخصوصاً وتقرن بها سمات دلالية ثابتة مستقلة عن المضمون الدلالي والمحتوى التصوري الذي قد يتصل بها. وتكون الدلالة "النهائية" للبنى المذكورة ناتجة عن التفاعل بين نوعي الدلالة المشار إليهما. ولهذا التصور آثار تتجلى في

البابين الثالث والرابع من هذا البحث.

الفصل الثالث

أشكال الحضور الاصطلاحي والمفهومي لمتصوري الذات والحدث في التراث

تمهيد

الغاية من هذا الفصل أن نتبين فهم النحاة العرب لثنائية الذات والحدث التي جعلوها مدلولاً عاماً تحيل عليه البنى النحوية في اللغة التي درسوها إحالة تختلف باختلاف نوع البنية المعتمدة والمستوى الذي تقع فيه من مستويات نظام اللغة. ولعله يحسن بنا لبلوغ هذا المرام أن نقف على مفهوم هذه الثنائية في منبئها الفلسفي والكلامي حتى يتسنى لنا تبين ما اقتبسه النحاة من هذه الأصول ووظفوه في تعيين دلالة البنى النحوية المذكورة مقتصرين قدر الإمكان على ما له صلة مباشرة بمفهوم هذه الثنائية عند النحاة. فثنائية الذات والحدث تُوازي في التراث النحوي عدداً من الثنائيات القريبة منها في المعنى قرباً يبلغ حد الترادف، ويتبين لنا هذا بالنظر في دلالة كل قطب من قطبي الثنائية على حدة وذلك بربط المصطلح المتصل بذلك القطب بنظائره.

I - الذات ونظائرها

يرادف مصطلح الذات طائفة من المصطلحات التي استعملها النحاة وهي 'الجوهر' و'العين' و'الشخص' و'الجثة' و'الجسم' و'المحل' (اطلب الإشارة إلى وجوه من هذا الترادف في ابن حمودة 2004، 416-418)، إذ جاء في حاشية الخضري (I، 96) قوله نقلاً عن بعض الكتب: «... لكن قال في شرح الجامع:

الذات والجوهر والعين والجثة ألفاظ متقاربة، المراد بها ما يقابل المعنى». وجاء في موضع آخر قوله: «...». وخرج بهذا القيد نحو الكُحْل والدُّهْن بضم أولهما فإنه، وإن اشتمل على حروف الفعل، لم يدلّ على الحدث بل على ذات وهو الجوهر المعلوم» (م. ن.، II، 23). وإذا كانت 'الذات' مرادفة لـ 'الجوهر' فإنها ترادف 'العين' استتباعاً في قول ابن جني: «... وقسمنا هناك الموقّع عليه الاسم العلم وأنه شيان عين ومعنى: فالعين الجوهر كزيد وعمرو؛ والمعنى هو العرض» (الخصائص، III، 32)؛ كما ترادف 'الشخص' من حيث كانت «الأعيان هي الأشخاص» (م. ن.، II، 197) ومن حيث أن «الأسماء تكون موضوعاً على المعاني كما تكون موضوعاً على الأعيان والأشخاص. والموضوع على المعنى مثل العلم والجهل والموضوع على العين نحو زيد وعمرو والرجل والفرس» (الجرجاني، المقتصد، 71)؛ وهي مرادفة أيضاً للجثة من قبل أن «الجثة ما كان عبارة عن شخص نحو زيد وعمرو» (ابن جني، اللّمع، 28)؛ واطلب أيضاً ابن يعيش، شرح المفصل، I، 89). أما مرادفتها لـ 'الجسم' فظاهرة في قول ابن يعيش: «اعلم أن الأسماء على ضربين: جواهر ومعانٍ. والمراد بالجواهر في عرف النحويين الشُّخُوصُ والأجسام المتشخّصة؛ والمعاني هي المصادر كالعلم والقدرة» (شرح المفصل، I، 122). وتلمح في قول ابن جني في سياق قابل فيه بين الجواهر والأعراض: «... وذلك بأن يتخيّل شخصاً متجسّماً لا عرضاً متوهّماً» (الخصائص، II، 444)؛ كما تُستنتج من المقابلة بين 'الجسم' و'العرض' في قول العُكْبَرِي: إن «النكرة تقع على الأشياء المجهولة وعلى المعدوم والموجود والقديم والمُحْدَث والجسم والعرض» (اللُّباب، I، 471)، وفي قول الخضري: «... وأخرهما عن شرح الكلام لتقدمه عليهما تعقلاً كتقدم الجسم على العرض القائم به» (الحاشية، I، 26). بل إن الخضري يرى أن استعمال 'الجسم' أولى لقربه من الدلالة اللغوية الأصلية فيقول: «قوله: "عن جثة" هي الجسم قاعداً، والقامة الجسم قائماً، فكان الأولى 'عن جسم' ليُعْمَهُما» (م. ن.، 96).

أما مصطلح المحل فهو من المصطلحات التي استعملها النحاة استعمالاً مطرداً لا سيما عند إرادة تعيين مدلول الفاعل النحوي في الخارج، وفي تعريفهم للمحل بهذا المعنى ما يمكن أن يوحي بأن المحل مكان وجود الحدث أو

وقوعه. فهذا ابن يعيش يجعل المحل مرادفاً للحيز إذ يقول: «... فالمتعدي ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل؛ والتعدي التجاوز، يقال: عدا طوره أي تجاوز حده أي أن الفعل تجاوز الفاعل إلى محل غيره وذلك المحل هو المفعول به... [و] كل ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيز غير الفاعل فهو متعد» (ابن يعيش، شرح المفصل، VII، 62). ولئن كان من العسير نفي دلالة 'المحل' بهذا المعنى على المكان فإن في كلام الأستراباذي ما يجعل هذه "المحلية" تخالف الظرفية المكانية المتعارفة. فقد جاء في شرح الكافية (III، 402) قوله: «إعلم أن معنى المصدر [وهو الحدث] عَرَضٌ لا بد له في الوجود من محلٍّ يقوم به وزمان ومكان...»، وقوله: «... إذا قُصِدَ تبين زمان الحدث الذي هو أحد الأزمنة الثلاثة مُعَيَّنًا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذي يقوم به أو زمانه الخاص غير الأزمنة الثلاثة [وهو ما يدل عليه المفعول فيه للزمان] أو مكانه [وهو ما يدل عليه المفعول فيه للمكان]...» (م. ن.). ويبدو 'المحل' بهذا المعنى مرادفاً لمفهوم الجوهر. وقد صرح بهذا الترادف السهيلي فتكلم على المحل أولاً إذ قال: «... ومعنى التركيب إضافة الصفة إلى المحل، وذلك أنك تعرف زيدا على حدة، وتعرف معنى القيام على حدثه، ثم تضيف القيام إلى زيد. فإضافة القيام إلى زيد هو التركيب...» (نتائج الفكر، 260 - 261)؛ وجعله مرادفاً للجوهر ثانياً بقوله عُقِبَ ذلك «... فإذا قلت: "علمت"، فمطلوبها ثلاثة معانٍ: جوهر وهو المحل؛ وصفة وهو القيام، وإضافة الصفة إلى المحل» (م. ن.، 261). ثم استعاض عن 'المحل' بـ 'الجوهر' في قوله: «... فهي ثلاث معلومات متلازمة في العقل: الجوهر منها معروف؛ وماهية الصفة معروفة على حدثها؛ والحدث الذي هو مركب من الجوهر والصفة معلوم متضمن ثلاث معلومات» (م. ن.).

ويبين ما جاء في بعض الموسوعات التراثية على نحو حاسم معنى هذا المصطلح المرادف للجوهر ويكشف عن أصوله الفلسفية. فقد جاء في تعريف المحل قول الأحمد نكري: «المحل... في عُرِفَ الحكماء المَسْرِيُّ فيه. واعلم أن كُلَّ ممكن إما أن يكون مختصاً بشيء، سارياً فيه بالذات أو لا يكون. فإن كان الواقع هو القسم الأول يُسَمَّى الساري حالاً والمسرئ فيه محلاً. ولا بد أن يكون لأحدهما حاجة إلى صاحبه بوجه من الوجوه وإلا لامتنع ذلك الذي هو مقتضى الذات بالضرورة. فلا يخلو إما [كذا!] أن يكون كلٌّ من الحال والمحل محتاجاً

إلى الآخر فيُسمَّى المحلُّ هَيُولَى ومادةٌ وعُنْصُراً وأُسْطُقُتْساً، والحالُ صورةٌ جسميةٌ أو نوعيةٌ؛ فإنَّ الهَيُولَى مُحتاجةٌ إلى الصورة في وجودها، والصورة إلى الهَيُولَى في تشكُّلها، أو يكونُ الحالُ محتاجاً إلى المَحَلِّ فيُسمَّى المَحَلُّ موضوعاً والحالُ عَرَضاً...» (جامع العلوم، III، 223). ولا شكَّ في أن ما يناسبُ، في هذا التعريف، مفهومَ المحلِّ عند النحاة هو هذه الحالة الثانية التي يسمَّى فيها المحلُّ موضوعاً والحالُ عَرَضاً والتي يكونُ فيها الحالُ محتاجاً إلى المحلِّ لتعذر قيام العرض بنفسه؛ ويوافق ذلك ما مر بنا من قول الأستراباذي: «إِعلَم أن معنى المصدرِ عَرَضٌ لا بد له في الوجود من محلٍّ يقوم به» (شرح الكافية، III، 402).

أما الحالة الأولى التي ذكرها الأحمد نكري والتي يكون فيها كلُّ واحد من الحالِّ والمحلِّ محتاجاً إلى الآخر فلا تنطبق على تعريف النحاة لأن الحالِّ والمحلِّ كليهما جوهرٌ. ذلك أن أرسطو يطلق لفظ الجوهر (الذي يسميه أيضاً موضوعاً *sujet*) على المادة (أي الهَيُولَى والمحلِّ)، وعلى الصورة (أي الحالِّ)، وعلى ما تألف منهما (Cf. Aristote. *Métaph.*, 1029 a 1-2, t. 1, p. 242 & Aristote, *Cat.*, p. 7, n. 1) وما يقصده المَعْلَمُ الأول «بالمادة: البُرْنُزُ مثلاً، وبالصورة: الهيئَةُ التي تتخذها تلك المادة، وبالمركب منهما: التمثالُ أي الكلُّ المحسوس» (Aristote. *Métaph.*, 1029a 4-5, t. 1, p. 242) وما تألف من المادة والصورة يسمَّى فرداً *individu* (اطلب، «Substance»، Lalande. 1926/1996, p. 1048, notes)، ويسمَّى جسمًا: ذلك أن الجوهرَ في رأي الحكماء «إن كان حالاً في جوهرٍ آخر فصورةٌ إما جسميةٌ أو نوعيةٌ؛ وإن كان محلاً لجوهرٍ آخر [وهذا الجوهر الثاني هو الصورة] فهَيُولَى، وإن كان مركباً منهما فجسمٌ» (التهانوي، الكشف، I، 605).

والذي نستنتجه من مقارنة كلام الأحمد نكري في تعريف المحلِّ بما أورده بعض شراح أرسطو أن 'المحلِّ' بهذا المعنى هو أقرب المصطلحات إلى المفهوم من لفظ *substrat* في الفرنسية ولفظة *substrate* في الإنكليزية ولفظة *substratum* في اللاتينية ذلك أن بونيتز Bonitz⁽¹⁾ يذهب إلى أن «لفظة *Hypokeimenon*

(1) من شراح أرسطو الألمان، له شرح على كتاب ما بعد الطبيعة باللاتينية نشر سنة 1848.

الإغريقية التي تقابل لفظة substratum اللاتينية تدل إما على المادة (الهَيُولَى hylê) التي تُحدِّدُها الصورة؛ - أو على الموجود (ousia) الذي يلحقه تغيير يقبلُ أو تقوم به الأعراض؛ - أو على الموضوع المنطقي الذي تسند إليه المحمولات. ولكن لما كانت الهَيُولَى نفسها داخلة في مفهوم "الأوزيا" [الجوهر أو الموجود]... فإن المعنى الأول لا يتميز دوماً من المعنى الثاني بمعالم واضحة تمام الوضوح؛ وكما أن الوجود والقيام بالشيء وإثبات شيء لشيء أمور يرتبط بعضها ببعض أوثق الارتباط فإن الأمر نفسه حاصل بين المعنى الثاني والمعنى الثالث» (D'après (Lalande, 1926/1996, «Substrat ou Substratum», p. 1055, trad. Franç., p. 1318).

وقد قلنا بهذه القرابة بين مفهوم 'المحل' وما ذكرناه من مفهوم المصطلحات الأعجمية اعتماداً على ما تقدم من كلام بونيتز. أما في نصوص أرسطو فإن الكلمة الإغريقية hypokeimenon التي نُقلت عنها كلمة substratum اللاتينية تطلق على المادة وعلى الصورة وعلى ما تركيب منهما وهي لا تختص من ثم بالمحل (المادة أو الموضوع) بل تدل كذلك على الحال في المحل (أي على الصورة؛ Cf. Aristote, *Cat.*, p. 2, n. 1). ولذلك نفترض أن إقصاء بونيتز لدلالة اللفظة الإغريقية على الصورة ناجم عن تطور دلالي في الاصطلاح أدى إلى اختصاص اللفظة بالمعاني الثلاثة التي ذكرها دون معنى الصورة (الحال).

وقد قوبلت لفظة ousia الإغريقية في نص بونيتز بلفظة الوجود être خلافاً للشائع من ترجمة ousia بـ 'الجوهر' substance أو الماهية essence (اطلب Aristote, *Cat.*, p. 7, n. 1 & Aubenque, 1962/1994, 136, n. 2 & Ricœur, 1990, 354). أما 'الموجود' فيقابله عادة لفظ ôñ الإغريقي (Cf. Aristote, *Métaph.*, p. 180) ولا غرابة في مقابلة ousia بـ être لأن «الموجود في معناه الأول هو الماهية التي تفيد الجوهر عينه» (Aristote, *Métaph.*, 1028 a 14, t. 1, p. 237) ولأن سائر المقولات التي تقال على الموجود نحو الكمية والكيفية محتاجة في وجودها إلى الجوهر (م. ن.، ص 238). بيد أن هذا الموجود الجوهر هو نفسه ما سماه الأحمد نكري في جامع العلوم (III، 223) والتهانوي في الكشف (1670) موضوعاً، وهو ما يسميه الغربيون موضوع القيام sujet d'inhérence وموضوعاً واقعياً sujet réel وموضوعاً ميتافيزيقياً sujet métaphysique (بمعنى الموضوع الأنطولوجي؛ Cf. Lalande, 1926/1996. «Sujet», p. 1068)؛ وهو

يختلف عن الموضوع المنطقي *sujet logique* (وهو المعنى الثالث الذي تفيدته لفظة *substratum* في نص بونيتز) من حيث إن موضوع القيام هو الموجود الواقعي الذي تقوم به الأعراض وتوجد فيه الصفات وأن الموضوع المنطقي هو الذي تسند إليه الأعراض وتثبت له الصفات، أي أن موضوع القيام موضوع أنطولوجي مجاله الخارج وحقائق الأشياء، على حين أن الموضوع المنطقي ذهني تتناوله القضية والحكم (اطلب م. ن.). وموضوع القيام الأنطولوجي هو الذي ذكره النحاة العرب عندما تحدثوا عن العلاقة الدلالية بين الفعل والفاعل (اطلب مثلاً كلام الأستراباذي، شرح الكافية، III، 402).

II - الحدث ونظائره

تقوم بين 'الحدث' ومصطلحات أخرى من قبيل 'الحادث' (أو 'الحادثة') و'الحدثان' و'المعنى' و'العَرَض' و'الفعل' و'المصدر' و'الصفة' علاقة ترادف شبيهة بالعلاقة التي لمحناها بين 'الذات' ونظائرها. وقد عرض الجرجاني لأكثر هذه المصطلحات في قوله: «وُسَمِيَ المصادرُ 'الحدث' و'الحدثان'، وذلك أنها تحدث مرة بعد أخرى، ولا تكون ثابتة كـ'زيد' و'عمرو'، ويسمِّيها⁽²⁾ المعاني أيضاً لأجل أنها ألفاظ لا تدل على أشخاص كـ'زيد' و'عمرو' و'الرجل' و'الفرس'. ألا ترى أن 'الضرب' و'القتل' و'القيام' لا يدل شيء منه على شخص وإنما يدل على معنى؟ ويسمِّيها 'الفعل' أيضاً، وهذا على مقتضى العادة وهو أن 'الضرب' فِعْلٌ يُفَعْلُ في الحقيقة، إلا أن النحويين لا يسمونه فعلاً لِيُفَصِّلَ بينه وبين الألفاظ المشتقة من هذه المصادر لاختلاف الأزمنة كـ'ضرب' و'يُضْرَبُ' (المقتصد، 580). ووجه الإشكال المتعلق بمصطلحات 'الفعل' و'المصدر' و'الصفة' خاصة أنها تُستعمل مرادفة للحدث من جهة، وتدُلُّ، من جهة أخرى، على بُنى نحوية لفظية. وليس من اليسير دوماً تمييز هذين المعنيين في استعمال النحاة لهذه المصطلحات.

(2) الأرجح عود الضمير على سيبويه الذي تنسب إليه بعض كتب النحو المتأخرة وضع أكثر هذه المصطلحات المرادفة للحدث (اطلب ابن يعيش، I، 110؛ والأستراباذي، شرح الكافية، III، 400).

أ - 'الحدث' و'الحادث' و'الحدثان'

يظهر الترادف بين 'الحدث' و'الحادث' في قول ابن يعيش: «... وسمي الزمان والمكان ظرفاً لوقوع الحوادث فيهما» (شرح المفصل، I، 89)، كما يظهر الترادف بينه وبين 'الحدثان' في قول سيبويه: «واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه، لأنه إنما يذكر ليُدلَّ على الحدث. ألا ترى أن قولك: "قد ذهب" بمنزلة قولك: "قد كان منه ذهابٌ"» (الكتاب، I، 34). وقد علق السيرافي على هذا الكلام بقوله: «... فقول سيبويه: "إن الفعل الذي لا يتعدى، يتعدى إلى اسم الحدثان نحو: "ذهب زيدٌ ذهاباً"، فـ 'ذَهَبَ' هو فعلٌ لا يتعدى، والحدثان هو الذهابُ، واسمُهُ هذا اللفظ أعني لفظ 'الذهاب'» (شرح كتاب سيبويه، II، 278). ومردُّ هذا النوع من الترادف إلى ضرب من التوسع في الاستعمال وذلك بالعدول عن اللفظ إلى بعض بدائله التي تقوم مقامه وتسد مسدَّه بناءً على اتحاد معناها في اللغة: «قال الجوهري: "الحدث والحُثي والحادثة والحدثان كله بمعنى"» (ابن منظور، لسان العرب، I، 582، عم. 1، مادة ح.د.ث).

ب - 'الحدث' و'المعنى'

يشيع في كتب النحو تفسير الحدث بأنه معنى⁽³⁾، وهذا ما يُستفاد من قول الصَّبَّان: «المراد بالحدث المعنى القائم بالغير» (الحاشية، II، 162)؛ وقول الخضري: «... والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره» (الحاشية، I، 186)؛ واطلب أيضاً الأستراباذي، شرح الكافية، III، 399). كما يشيع في هذه الكتب مقابلة المعاني بالأعيان والأشخاص، وهو ما ينطق به قول الجرجاني: «... والموضوع على المعنى مثل العلم والجهل والموضوع على العين نحو زيد وعمرو والرجل والفرس» (المقتصد، 71)؛ وقوله أيضاً: «... ويُسميها [يريد المصادر]

(3) كما يشيع تفسيره بكونه عرضاً: «اعلم أن معنى المصدر [= الحدث] عَرَضٌ لا بد له في الوجود من محلٍّ يقوم به» (شرح الكافية، III، 402)؛ وكثيراً ما يشار إلى الأعراض والمعاني على أساس الترادف: «... فالعين الجوهر كزيد وعمرو، والمعنى هو العرض» (ابن جني، الخصائص، III، 32).

المعاني أيضاً لأجل أنها ألفاظ لا تدلّ على أشخاص كزيد وعمرو والفرس. ألا ترى أنّ الضربَ والقتلَ والقيامَ لا يدلّ شيءٌ منه على شخصٍ وإنما يدلّ على معنى» (م. ن.، 580).

غير أن الترادف بين 'الأحداث' و'المعاني' ليس ترادفاً تاماً فليست الأحداث هي كل المعاني، والحدث يرتبط بالمعنى ارتباط النوع بجنسه لأن الظاهر أن المعنى يطلق على الحدث وعلى غير الحدث وإن كان النحاة يمثلون عليه، غالباً، بالحدث لكثرة أنواعه وغلبتها على غيرها في الاستعمال⁽⁴⁾. فالمعنى على حد ما يظهر من كلام الزمخشري (المفصل، 28) وابن جني (الخصائص، II، 197-200؛ III، 32) جنسٌ تحته أنواعٌ منها الحدث والزمان (اطلب م. ن.) والعدد (اطلب حسن، 1987، III، 183). والصوت (اطلب ابن جني، سر الصناعة، I، 6؛ وحسن، 1987، III، 185). والجامع بين هذه الأنواع كونها متصورات غير مكانية تعدّم الجُثّة.

ج - 'الحدث' و'العَرَضُ'

يمكن ملاحظة الترادف بين الحدث والعَرَض في ما ذكرناه من كلام الأستراباذي (شرح الكافية، III، 402)؛ وفي قول الصَّبَّان: «... قوله [يريد الأشموني]: "لأن الفعل وفاعله إلخ" مقتضاه أنه لا يجوز حذف الفعل⁽⁵⁾، مع أنه يجوز لقرينة، فالأولى أن يُعلَّلَ بأن مدلول الفعل [أي الحدث] عَرَضٌ قائم بمدلول الفاعل [أي الفاعل الحقيقي]، فلو حُذِفَ لزم شبه قيام العَرَض بنفسه» (الحاشية، II، 63-64)؛ وفي قول ابن الأنباري: «... وإنما خصّوا أسماء الزمان بهذه الإضافة لما بين الزمان والفعل من المناسبة من حيث اتفاقا في كونهما عَرَضَيْنِ وأن الزمان حركاتُ الفلك كما أن الفعل حركةُ الفاعل» (الإنصاف، 141)؛ وقول ابن جني: «والأسباب لا تتعلق بالجواهر إنما تتعلق بالأعراض والأفعال» (سر الصناعة، I، 255).

(4) «الأصل في المصدر الصريح... أن يدل على المعنى المجرد [= الحدث]... ولا شيء أكثر من ذلك المعنى المجرد. والمعاني المجردة كثيرة لا تكاد تحصر والحاجة إلى استعمالها شديدة» (حسن، 1987، III، 187 - 188).

(5) كذا! والأنسب: «لا يجوز حذف الفاعل» على ما يظهر من التعليل اللاحق.

وقد يُطلقُ 'العَرَضُ' على نوع مخصوصٍ من الأحداث فيتناول ما كان منها متحوّلاً غير ثابت، ويقابل بذلك الصفة الثابتة التي تسمى غريزة وسَجِيَّة وطبيعة. (اطلب ص 206 وما بعدها). وقد أشار الصَّبَّان إلى التقابل بين هذا الاستعمال المخصوص لـ 'لَعَرَضٍ' باعتباره نوعاً من أنواع الحدث والاستعمال العام الذي يكون 'العَرَضُ' بمقتضاه مرادفاً لـ 'لحدث' مرادفة تامة فقال: «... وأفاد الشارح [الأشموني] بتعريف العَرَض بما ذكره أنه ليس المراد بـ 'العَرَضِ' هُنا العَرَضُ بالمعنى العام المقابل للجوهر حتى يَرِد أنَّ الفعلَ من حيث هو: عَرَضٌ»⁽⁶⁾ (الحاشية، II، 129).

د - 'الحدثُ' و'الفعل'

يستفاد مما تقدم من قول الجرجاني (المقتصد، 580، اطلبه في ص 186 من هذا البحث) أن استعمال 'الفعل' للحدث استعمالٌ أصلي يقتضيه الوضع والعرف اللغوي. غير أن الاستعمال الصناعي النحوي يكاد يُمَحِّضُ هذا اللفظ للدلالة الاصطلاحية المعروفة التي يفيد لفظ 'الفعل' بمقتضاها بنية لغوية وقسماً من أقسام الكلام. ولذلك لم يَطْرُد استعمال 'الفعل' في معنى الحدث الخارجي، وكان استعماله في هذا المعنى، دون التنبيه عليه، منشأً لالتباس ممكن بينه وبين المعنى الاصطلاحي النحوي. ومن ثم نفهم سعي الأستراباذي إلى فك الإبهام الوارد في استعمال ابن الحاجب لـ 'لفعل' في قوله: «المفعول فيه هو ما فُعل فيه فعلٌ مذكور من زمان أو مكان» (شرح الكافية، I، 487). فقد علق على كلام ابن الحاجب بقوله: «يعني بقوله: "فعل مذكور" الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف. وذلك لأنك إذا قلت: 'ضربتُ أمس' فقد فعلتَ لفظ 'ضربتُ' اليوم أي تكلمت به اليوم؛ والضربُ الذي هو مضمونه فَعَلْتَهُ أمس. فـ 'أمس' ما فُعلَ فيه الضرب، لا 'ضربتُ'» (م. ن.). وبذلك يظهر الفرق بين الفعل باعتباره كائناً لغوياً أي كلمة وعلامة ومقولة نحوية وقسماً من أقسام الكلام وبين الفعل باعتباره حدثاً أي موجوداً خارجياً وشيئاً من الأشياء التي تحضُل وتقع. وهذه المقابلة بين معنيي 'الفعل' بينة في كلام ابن الأنباري الذي

(6) أي حتى لا يُعْتَرَض بأن لفظ العَرَض يتناول كُلَّ فِعْلٍ [= حَدَثٍ] ولا يختصُ بنوع من الأحداث دون نوع.

سعى فيه إلى تعليل إطلاق النحاة لفظ 'الفعل' على البنية اللغوية المعروفة وذلك قوله: «فإن قيل: "لِمَ سُمِّيَ الفعل فعلاً؟"، قيل: "لأنه يدل على الفعل الحقيقي، ألا ترى أنك إذا قلت: "ضرب" دل على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة؟ فلما دل عليه سمي به لأنهم يسمون الشيء بالشيء إذا كان منه بسبب، وهو كثير في كلامهم"» (أسرار العربية، 35). وكثيراً ما استعملت عبارة 'الفعل الحقيقي' لرفع الالتباس بين المعنى الإحالي والمعنى الصناعي النحوي. وإذا كانت هذه العبارة تفيد عند المُبرِّد الحدث الذي هو عبارة عن عمل مقصود من الفاعل - بحيث يخرج من مسمى هذه العبارة الأعمال غير المقصودة كقولك: "سقط الحائط"، والصفات كقولك: "طال عبدُ الله"، وأفعال المطاوعة كقولك: "كسرتَه فانكسر" وأفعال الظن واليقين والأفعال الناقصة (اطلب المقتضب، III، 187-189) - فإنها تفيد عند ابن يعيش الحدث دون تخصيص بنوع معلوم منه: «قوله [أي الزمخشري]: "لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل" يريد الفعل الحقيقي وهو الحدث، وذلك وصف في الفاعل فإذا أخبرت عن فاعل بفعل لا يصح منه كان محالاً» (شرح المفصل، II، 75). ولدرء اللبس بين المعنيين استعمل بعض المتأخرين مصطلح 'الفعل اللغوي' للدلالة على الحدث لأن 'الفعل' يُستعمل في أصل اللغة له (اطلب حاشية الصَّبَّان، II، 162)، وهو يقابل به ضمناً 'الفعل الاصطلاحي' المتعارف عند النحاة، كما أن 'الفاعل اللغوي' يقابل 'الفاعل الاصطلاحي' على الأساس نفسه (اطلب م. ن.، I، 59).

هـ - 'الحدث' و'المصدر'

من الألفاظ التي استعملت في معنى الحدث لفظ 'المصدر'، وهذا الاستعمال صريح في قول ابن يعيش: «ومعنى التعدي أن المصدر الذي هو مدلول الفعل، وهو فعل الفاعل، على ضربين...» (شرح المفصل، I، 124)؛ وقوله: «... والمعاني عبارة عن المصادر كالعلم والقدرة مصدر: 'علم' و'قدر'، وذلك مما يُدرك بالعقل دون حاسة البصر» (م. ن.، 26)؛ وقول الأستراباذي: «قَدَّم المفعول المطلق لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعلُ الفعل المذكور وفَعَله، ولأجل قيام هذا المفعول، به [أي قيام المفعول الحقيقي (الحدث) بالفاعل] صار فاعلاً لأن ضاربية زيد [أي كون زيد ضارباً] في قولك: "ضرب زيد ضرباً" لأجل

حصول هذا المصدر منه» (شرح الكافية، I، 295). فلفظة 'المصدر' تطلق في استعمال النحاة على معنيين في الأقل: على الصيغة الصرفية المعروفة الدالة على مطلق الحدث، وعلى مدلول هذه الصيغة وهو الصورة الذهنية أو الموجود الخارجي المسمى حدثاً. بل إن من اللغويين من يذهب إلى أن 'المصدر' حقيقة في الحدث والمعنى المجرد، مجازاً في اللفظة والصيغة اللغوية المسماة مصدراً. فقد نسب حسن إلى ابن النحاس قوله⁽⁷⁾: «المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره كقولنا: إن كلمة 'ضَرْب' هي مصدر في قولنا: "يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا"، فيكون مدلوله: معنى⁽⁸⁾، وسمّوا ما يُعَبَّرُ به عنه [أي عن ذلك المعنى] مصدراً مجازاً⁽⁹⁾ نحو 'ضَرْب' في قولنا إن 'ضرباً' مصدر منصوب إذا قلت: "ضربتُ ضرباً" فيكون مُسماه [أي مسمى 'مصدر'] لفظاً» (النحو الوافي، III، 209، هـ). وقد علق حسن على هذا بقوله: «فهو يريد أن كلمة 'ضَرْباً' هي المُسمى اللفظي المجازي لكلمة 'مصدر'. ومقتضى هذا أن كلمة 'مصدر' اسم له مدلولان أو مفهومان، وإن شئت فقل: "له مسميان": أحدهما معنوي محض هو الحدث المجرد، وهذا الحدث هو المسمى الحقيقي لا المجازي لكلمة 'مصدر'؛ والمسمى الآخر لفظي هو اللفظ الذي نطق به أو نكتبه والذي نقول في إعرابه إنه مصدر منصوب، وهو المصدر المجازي المراد منه [أي مدلوله] المصدر الحقيقي المعنوي» (م. ن.، 210، هـ).

وكثيراً ما يلتبس المعنيان عند بعض المصنفين فيستعملون المصطلح في السياق نفسه بهذا المدلول وذاك. فمن ذلك قول ابن يعيش: «... اعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقي لأن الفاعل يُحْدِثُهُ ويُخْرِجُهُ من العدم إلى الوجود. وصيغة الفعل تدلُّ عليه والأفعال كلها متعدية إليه سواء كان يتعدى الفاعل أو لم

(7) ذكر المؤلف أنه ورد في الأشباه والنظائر للسيوطي. ولم يتسنَّ لنا التثبت من الإحالة لعدم دقتها.

(8) علق حسن على هذا بقوله: «يقصد أن مدلول كلمة 'المصدر' ومفهومها ومُسمّاها هو أمر معنوي محض وأنه [أي ذلك المدلول] هو المصدر حقيقة لا مجازاً. أما اللفظ المذكور في الجملة، المركب من حروف هجائية معينة فليس بالمصدر الحقيقي» (النحو الوافي، III، 209، هـ).

(9) «أي تسمية مجازية لا حقيقية» (م. ن.).

يتعدّه نحو "ضربتُ زيداً ضرباً" و"قام زيد قياماً"، وليس كذلك غيره من المفعولين، ألا ترى أن 'زيداً' من قولك 'ضربت زيداً' ليس مفعولاً لك على الحقيقة وإنما هو مفعول الله سبحانه. وإنما قيل له مفعول على معنى أن فعلك وقع به» (شرح المفصل، I، 110)؛ ومنه قول ابن عقيل: «الفعل يدلُّ على شيئين: الحدث، والزمان، فـ'قام' يدل على قيام في زمنٍ ماضٍ، و'يقوم' يدلُّ على قيام في الحال أو الاستقبال، و'قُم' يدل على قيام في الاستقبال، فالقيام هو الحدثُ، وهو أحد مدلولي الفعل، وهو المصدر؛ هذا معنى قوله: "ما سوى الزمان من مدلولي الفعل". فكأنه قال: "المصدر اسمُ الحدث كـ'أمنٍ' فإنه أحدُ مدلولي 'أمنٍ'" (الشرح، I، 266). فليس سواءً في الدلالة والإحالة قولُ ابن يعيش: "اعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقي لأن الفاعل يُحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود وصيغةُ الفعل تدل عليه" لأنه يعني بذلك الحدث الذي هو الموجود الحقيقي الخارجي الذي لا يفتقر في وجوده إلى التعبير عنه باللغة، وقوله: «والأفعالُ كُلُّها متعدية إليه» لأنه يعني الصيغة اللغوية والبنية النحوية باعتبار أن جميع الأفعال تقتضي مصدرًا [مفعولاً مطلقاً]. ولا يستوي في كلام ابن عقيل قوله: "والقيام هو الحدثُ، وهو أحد مدلولي الفعل، وهو المصدر" إذ يجعل فيه المصدر مرادفاً للحدث الذي هو أحد مدلولي الفعل، وقوله: "فكأنه قال: المصدر اسمُ الحدث كـ'أمنٍ' فإنه أحدُ مدلولي 'أمنٍ'"، إذ يجعل فيه المصدر اسماً للحدث لا الحدث نفسه، ويشير إليه باعتباره بنية نحوية لا موجوداً خارجياً. وهذا الالتباس في الاستعمال هو الذي حدا الخضري على تمييز المعنيين بقوله معلقاً على كلام ابن عقيل: «قوله: "وهو المصدر" أي: مدلوله لأن المصدر هو اللفظ، والحدث مدلوله. والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره» (الحاشية، I، 186).

و - 'الحدث' و'الصفة'

استُعملت للتعبير عن مفهوم الحدث لفظتا 'الصفة' و'الوصف'، ويظهر ذلك في قول التهانوي: «... الوصف يقال بمعنى النعت وبمعنى الأمر القائم بالغير وبمعنى ما يقابل الاسم...» (الكشاف، 1793). وهذه المعاني الثلاثة من

«مصطلح أهل العربية» (م. ن.، 1791 - 1793) وهي تنقسم قسمين كما هو بيّن: فالقسم الأول يشتمل على المعنيين الأول والثالث ويتصل باللفظ والبنية النحوية؛ ويختص القسم الثاني بالمعنى الثاني ويتعلق بالخارج (أو بالذهن عند من يُنكر وجود الأحداث في الخارج، اطلب مثلاً حسن، 1987، III، 207، هـ 1). والمعنى الأول عبارة عن المقولة الإعرابية المسماة نعتاً: «الأول النعت وهو تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً...» (التهانوي، الكشف، 1791)؛ والثالث عبارة عن المقولة الصرفية الاشتقاقية المسماة صفة في مقابل الاسم الجامد أي «الوصف المشتق ويقابله الاسم» (م. ن.). ويبين ما جاء في لسان العرب (VI، 936، عم. 2، مادة و.ص.ف) الفرق بين القسم الأول من المعاني (المعنيان الأول والثالث) وبين القسم الثاني منها (المعنى الثاني)، وهو قول ابن منظور: «... والصفة كالعلم والسواد. قال: "وأما النحويون فليس يريدون بالصفة هذا لأن الصفة عندهم هي النعت؛ والنعت هو اسم الفاعل نحو 'ضارب'، والمفعول نحو 'مضروب'، وما يرجع إليها من طريق المعنى نحو 'مثل' و'شبه' وما يجري مجرى ذلك. يقولون: "رأيت أخاك الظريف" ف'الأخ' هو الموصوف و'الظريف' هو الصفة". فهذا الكلام وإن لم يظهر فيه على نحو واضح الفرق بين المعنى الأول الإعرابي والمعنى الثالث الاشتقاقي الصرفي فإنه يقيم تقابلاً صريحاً بين القسم النحوي اللفظي والقسم الذي اعتبرناه دلالة خارجية وذهنية وقد عبّر عن هذا النوع الأخير من الدلالة باستعمال اسم الحدث ('العلم' و'السواد') لا الصفة لأنه يشير به إلى المعنى المجرد والعرض القائم بالموجودات في الخارج لا إلى المقولة الصرفية أو الإعرابية. أما الفرق بين المعنى الثالث والثاني فيظهر في قول الصّبّان «... وأراد بالصفة المشتق للدلالة على معنى وذات، لا المعنى القائم بالموصوف» (الحاشية، I، 110).

والذي يعنينا من هذه المعاني، فيما نحن فيه، هو المعنى الثاني الذي يناسب تعريف الحدث مناسبة تامة لأن الصفة بهذه الدلالة الثانية معنى يقوم بالغير أي عرضاً أو حدثاً يفتقر في وجوده إلى شيء يتعلق به كما هو صريح كلام الصّبّان. وعلى هذا نستبعد أن يكون المقصود بالـ 'معنى' فيما يلي من كلام التهانوي ما يقابل 'اللفظ' أي: مدلول اللفظ؛ كما نستضعف أن يكون المقصود

به اللفظ ذاته: «... الصفة المعنوية وهي تطلق على معنى قائم بالغير، والمراد بالمعنى مقابل اللفظ كما هو الظاهر. فبينها وبين النعت تباين، وكذا بينها وبين الوصف المشتق. وقد يراد بالمعنى نفس اللفظ تسامحاً تسمية للدال باسم المدلول، أو على حذف المضاف أي "دالٌّ معنى"» (التهانوي، الكشف، 1792). فلننا ندرك تمام الإدراك المقصود من قيام لفظ أو مدلول لفظ بالغير إذا كنا نفهم القيام بالغير على أنه افتقار القائم في وجوده إلى ذلك الغير بحيث لا يمكن تصويره بدونه كالأعراض التي لا توجد إلا بالجواهر والأجسام. ويؤيد ما ذهبنا إليه قول العاملي: «المعنى» يطلق على معنيين: المعنى الذي هو مدلول اللفظ، والمعنى الذي هو القائم بالغير؛ فالشيخ الأشعري لما قال: الكلام هو المعنى النفسي فهم الأصحاب منه أن المراد منه مدلول اللفظ حتى قالوا بحدوث الألفاظ وله لوازم كثيرة فاسدة... بل نقول المراد منه الكلام النفسي بالمعنى الثاني شاملاً للفظ والمعنى قائماً بذات الله تعالى» (الكشكول، II، 267 - 268). فهذا ولم يذكر القيام بالغير في كلام الأشعري فكيف يُذهب إلى أن المعنى، فيما نقلناه عن التهانوي، هو مدلول اللفظ أو اللفظ ذاته وقد نُعت بأنه قائم بالغير؟

وإلى المعنى الثاني الخارجي من معاني 'الصفة' و'الوصف' يشير قول الزمخشري: «لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل» (المفصل، 95)؛ فالمقصود بـ'الوصف' ههنا ما يرادف الحدث أي المعنى القائم بالفاعل ولذلك علق ابن يعيش على كلام الزمخشري بقوله: «يريد الفعل الحقيقي وهو الحدث وذلك وصف في الفاعل» (شرح المفصل، II، 75). فالأفعال (=الأحداث) التي يأتيها الفاعل الحقيقي هي صفات من جهة كونها مُتعلّقات بذات ذلك الفاعل يصح صدورها عنه وإثباتها له ونسبتها إليه دون غيره. وربما كان اعتبار الحدث، بقطع النظر عن نوعه، صفةً، أمراً متصلاً بحقيقة أن كل حدث يحصل ويتم تنتج عنه هيئة قارة هي عبارة عن صفة ثابتة (Cf. Gabbay & Moravcsik, 1980, 63-64). كما يُصرّح بمعنى الصفة المذكور الخضري في معرض تعليقه على دخول 'أل' على الأعلام المنقولة عن أسماء حاملة لمعنى الحدث لملاحظة الوصف فيها (اطلب شرح ابن عقيل، I، 120) إذ يقول: «(ك'الفضل'): قدّمه [يعني ابن مالك] لدلالته على الوصف أي الحدث بالمطابقة

لكونه مصدراً؛ و'الحارث' مشتق يدل عليه بالتضمن؛ وأخر 'النعمان' لأن دلالة على الوصف التزامية» (الحاشية، I، 86). ومن ثم نفهم اعتبار الرازي الضرب صفة في قوله: «... كلفظ 'الضارب' فإن مفهومه أنه شيء ما مجهول بحسب دلالة هذا اللفظ، لكن عُلِمَ منه أنه موصوفٌ بصفة الضرب» (المحصول، I، 79). وإلى نفس المعنى المذكور يشير قول بعض المُحدثين في تعريف الصفة المشبهة: «... لنأخذ مثلاً كلمة 'جميل' فإنها اسم مشتق يدل على أربعة أمور مجتمعة: أولها: المعنى المجرد [= الحدث] الذي يسمى الوصف أو الصفة، وهو هنا الجمال؛ ثانيها: الشخص أو غيره من الأشياء التي لا يقوم المعنى المجرد إلا بها ولا يتحقق وجوده إلا فيها. وإن شئت فقل: "هو الموصوف الذي يتصف بهذا الوصف (الصفة) ولا يمكن أن يوجد الوصف مستقلاً بنفسه بغير موصوفه"» (حسن، 1987، III، 281).

وعلى غرار ما تقدم من أن 'العَرَض' يرادف 'الحدث' حيناً ويطلق على نوع خاص منه حيناً آخر، فإن 'الصفة' (أو 'الوصف') قد تطلق في استعمال خاص على نوع من الأحداث سمّته الديمومة والثبوت، وهو الذي عبر عنه ابن هشام في معرض تعداد علامات الفعل اللازم بقوله: «... وأن يدل على سَجِيَّة وهي ما ليس حركة جسم من وَصَفٍ مُلَازِمٍ نحو 'جَبْن' و'شَجْع'» (أوضح المسالك، II، 177).

وقد ذهب ابن حمودة (2004، 304) إلى أن بين 'الوصف' و'الصفة' فرقاً في المعنى اعتماداً على «تتبع مواطن استعمالهما عند النحاة». وعبر عن هذا الفرق بقوله: إن «ورود 'الوصف' على وزن المصدر يؤهله للتعبير عن الحدثية فكأنه اختزال للفعل مقترناً بحرف مصدري... أما جريان لفظ 'الصفة' على مثال اسم الهيئة فيجعلها أقرب إلى الدلالة على المعنى الذي يُقصد به بعض خصائص الذات الموصوفة. فكأن الاختلاف بين 'الوصف' و'الصفة' منحصر في جهة النظر إلى معنى الوصفية: 'الوصف' نظر إليه من جهة القيام بالحدث، و'الصفة' نظر إليه من جهة الحاصل» (م. ن.). ويعسر علينا الجزم بمنزلة هذا الفرق ونوعه الذي يرجع إليه، فهل هو فرق في الوضع اللغوي الأول؟ أم هو فرق في الوضع اللغوي الثاني أي في اصطلاح النحاة؟ ذلك أن ورود هذه المسألة عنده في معرض كلامه على "الصفة في اللغة" (م. ن.، 302) يرجح أنه يعتبر هذا الفرق

لغويًا. ولكن البحث عن الفرق في استعمال اللفظتين عند النحاة، وهم أهل صناعة، قد يوهم بأن هذا الفرق اصطلاحى أو أن من شأنه أن تترتب عليه نتائج اصطلاحية. ولعله يجعل هذا الفرق في منزلة بين اللغة والاصطلاح أي أنه يعتبره تصرفاً "فردياً" مخصوصاً في الوضع الأول لا ينشأ عنه من الفرق في المعنى إلا ما يمكن أن يُعزى إلى السياق الخاص الذي ترد فيه إحدى اللفظتين، فلا تنتج عنه بالضرورة فروق من جهة الفن والصناعة. ويقوى هذا بملاحظة أنه لم يستند في هذا البحث عن الفرق بين اللفظتين عند النحاة إلى السياقات المفهومية التي تُعرّف فيها اللفظتان بل استند إلى استعمالهما استعمالاً عفويًا لم يقصد فيه النحاة إلى بيان المراد من إطلاقهما. ففي الشاهد الذي ساقه الباحث للتدليل على تعبير 'الوصف' عن الحديثية وهو كلام ابن الخشاب: «... لم يكن الوصف بالجنس إلا على التأويل... فالوصف بالجوامد مستحيل» (المرتجل، 262)، استعمل 'الوصف' مجرد استعمال، وهو استعمال غير اصطلاحى أراد به المؤلف التعبير عن العمل الذي يقوم به المتكلم عندما يستعمل اللغة في حال مخصوصة. ولا يختلف الأمر في المثال الثاني الذي قدمه في استعمال 'الصفة' وهو كلام ابن الأنباري: «كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة نحو "مررت برجل قاعد وغلّام قائم" جاز أن يكون حالاً للمعرفة نحو "مررت بالرجل قاعداً" (الإنصاف، 253)، ففيه استعملت 'الصفة' استعمالاً اصطلاحياً في مقابل مقولة الحال الإعرابية ولكنها استعملت "مجرد استعمال" ولم ترد في سياق تعريف وذكر المقصود بها. ونحن إذ لا نجزم بالمستوى الذي يقع فيه التفريق بين 'الصفة' و'الوصف' فإننا نقول بأن لا فرق بين 'الوصف' و'الصفة' من جهة الوضع الأول ومن جهة الوضع الثاني عند النحاة وأنها في الاستعمال متساويان وأن ما أشار إليه من تفريق المتكلمين بينهما وضع ثانٍ عرفي بين أهل علم الكلام لا تأثير له في الوضع اللغوي الأول ولا في الوضع الثاني عند النحاة.

فأما من جهة الوضع الأول فإننا لا نسلم بأن 'الوصف' و'الصفة' ينتسبان إلى مقولتين اشتقاقيتين مختلفتين بحيث يكون الأول مصدراً والثانية اسم هيئة على حد ما يظهر من قوله: «...وُرُودُ 'الوصف' على وزن المصدر... وجريان لفظ 'الصفة' على مثال اسم الهيئة...» ابن حمودة (2004، 304). فكل واحد من

'الصفة' و'الوصف' مصدر محض («والمصدر المحض مصدر صريح أصلي يدل على معنى مجرد - بدون الدلالة على المرة أو النوع -، وليس مبدوءاً بميم زائدة بعدها تاء تأنيث مربوطة» - عبد المسيح & تابري 1990، 396 -)، فقد جاء في كتاب التعريفات (ص 265) للجرجاني قوله: «... فالوصف والصفة مصدران كالوعد والعدة» (وبهذا صرح الأحمد نكري في جامع العلوم - III، 454 -). ومعلوم أن المصدر الأصلي «وَحَدَه» هو المقصود من كلمة 'مصدر' حين تُذكر مطلقة بغير قيد يُبين نوعاً معيناً. أما غيره فلا بد أن يذكر معه ما يبين نوعه. ويدخل في نوع المصدر الأصلي المصدر الدال على المرة والهيئة فوق دلالة على المعنى المجرد، ولكنه لا يذكر إلا مقيداً بذكر المرة أو الهيئة» (حسن، 1987، III، 185 - 186).

وإذا سلمنا بأن 'الصفة' فيها معنى اسم الهيئة لم نسلم أن ذلك "يجعلها أقرب إلى الدلالة على المعنى الذي يُقصد به بعض خصائص الذات الموصوفة" من قبل أن اسم الهيئة يدل في نفسه على الحدث وعلى هيئة ذلك الحدث وكيفيته ولا دلالة فيه على الذات؛ فإذا تعلق بغيره كأن يُضاف أو ينعت لم تختلف أحكام التركيب الذي يرد فيه عن أحكام التركيب الذي يرد فيه المصدر المحض. فلا فرق بين قولك: "وقف وقفة الأبطال" و"وقف وقوف الأبطال" من حيث الدلالة الإعرابية والفرق حاصل في الدلالة الاشتقاقية فحسب بدلالة المصدر المحض على الحدث مطلقاً وزيادة اسم الهيئة عليه بالدلالة على كيفية الحدث ونوعه.

ثم إننا لا نسلم بأن لفظ 'الصفة' في المثال الثاني (ما مر بنا من كلام ابن الأنباري) يدل على الحاصل بالحدث إذا كان يقصد بالحاصل نتيجة الحدث التي قد تلبس به كالتباس 'البناء' بالمعنى المصدري بـ'البناء' الذي هو نتيجة الأول وهو الشيء المبني، والتباس 'القول' الذي هو حدث بـ'القول' الذي هو الكلام المقول. فأغلب الظن أن المقصود بالصفة في كلام ابن الأنباري ليس نتيجة حدث الوصف أي القول الذي هو عبارة عن وصف الواصف والذي قد يكون كلمة واحدة أو قصيدة أو كلاماً يقع بين دفتي مُجلد، بل المقصود هو المقولة الإعرابية المسماة صفة ونعتا وهي في كلام ابن الأنباري تقابل مقولة الحال.

أما في مطلق الاستعمال فإن 'الوصف' و'الصفة' يمكن أن يستعملتا

مصدرين أي اسمين للحدث يعملان عمل الفعل كما يمكن أن يُستعمل اسمين غير مصدرين وهذا راجع إلى ترادفهما في الوضع الأول. فمثال استعمال 'الوصف' اسماً غير مصدر قول الزمخشري: «لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل» (المفصل، 95)، ف'الوصف' وإن كان مرادفاً للحدث كما مرّ فإنه لا يفيد الحدث من جهة وقوعه وحصوله بل يفيد الحدث من حيث هو شيء حاصل ثابت وذلك على حد ما تقول في بعض أنواع الأحداث: "هو عرضٌ ومعنى وحال"، فلا تستعمل في تسميتها صيغة المصدر بالضرورة. والفرق بين الأمرين عديل الفرق بين مدلول لفظ 'الحدث' وهو مصدر دال على نفس الوقوع والحصول، ومدلول لفظ 'الحدث' وهو اسمٌ غير مصدر لما حدث وتحول إلى شيء ثابت. ومثال استعمال 'الصفة' مصدراً قول أبي نواس [من الكامل]:

صِفَةُ الطُّلُولِ بِلَاغَةُ الْفَدَمِ	فاجعل صفاتك لابنة الكرم...
تصفُ الطُّلُولَ على السماع بها	أفدو العيان كتابت العلم؟
وإذا نعت الشيء متبعا	لم تخل من زلل ومن وهم

(عن مهنا وجابر، 246 - 248).

وأما من جهة الوضع الثاني عند النحاة فإن 'الصفة' و'الوصف' مترادفان وقد صرح بذلك العُكْبَرِيُّ إذ قال: «فأما الصفة فهي عند النحويين بمنزلة الوصف وأصلها وَصْفَةٌ فَحُذِفَتْ واوُها كما حُذِفَتْ فِي عِدَّةٍ وَزِنَةٍ» (اللباب، I، 404)، وجاء في الكشف (II، 1793) للتهانوي قوله: «... اعلم أن 'الوصف' و'الصفة' في هذه المعاني الثلاثة [اطلبها فيما تقدم] مترادفان... وفي المَطْوَلِ والأَطْوَلِ⁽¹⁰⁾ صرح بأن 'الصفة' تُطلق على هذه المعاني الثلاثة، فعلم أن بينهما ترادفاً»، وإلى هذا الرأي ذهب عباس حسن (1987، III، 182، هـ؛ III، 434) من المُحدثين.

وقد صرح ابن حمودة (2004، 304) بأن ما حفزه إلى البحث عن الفرق

(10) المطول شرح التفتازاني لكتاب تلخيص المفتاح في المعاني والبيان للقزويني؛ والأطول شرح العصام الإسفراييني.

بين 'الوصف' و'الصفة' تمييز المتكلمين بين اللفظتين وذلك في قول العُكْبَرِي: «وأما المتكلمون فيفرقون بين الوصف والصفة: فالوصف لفظ الواصف كقولك: "ظريف وعالم"، والصفة هي المعنى القائم بالموصوف»⁽¹¹⁾ (اللُّباب، I، 404). ثم ذهب في تأويل رأي المتكلمين إلى أن «المقابلة عند المتكلمين مؤسسة على أن الوصف هو اللفظ: 'كريم'، 'قادم'... أما الصفة فهي المعنى الذي في المرجع [=المحال عليه] نحو "كُرم زيد"» (م. ن.، هـ 1).

وما يفهم من قوله: "أما الصفة فهي المعنى الذي في المرجع نحو "كُرم زيد"... أن الصفة هي الحدث أي "الموجود" الذي هو جزء من حقائق الأشياء أو الأمر المعنوي المجرد في الخارج الذي يوجد بغيره ويقوم به ولا يقوم بنفسه وهو رأي لا بأس به، ولكن لا فائدة من التمثيل عليه بـ "كُرم زيد"، بل الأنسب أن يقال إنه ما يدل عليه لفظ الكُرم في الذهن أو في الخارج لأن الكرم هو الصفة بالمعنى الذي قررناه، أما زيد فهو الموجود الخارجي الذي تقوم به الصفة من حيث أنها تحتاج إليه في وجودها.

وما يفهم من قوله: "الوصف هو اللفظ: 'كريم'، 'قادم'.." أن الوصف هو المقولة الصرفية الاشتقاقية المسماة صفة والتي تدخل فيها الصفة المشبهة واسم الفاعل وما إليهما. وهذا، إن صح ما فهمناه، تأويل بعيد. فالظاهر من رأي المتكلمين الذي أورده العُكْبَرِي أنَّ المقصود بالوصف عندهم هو فعل الواصف أي الحدث الذي يوقعه ويدخله في الوجود، وهو عمل الوصف سواء فهمنا كلام العُكْبَرِي فهما حدثاً أي إذا اعتبرنا 'لفظ' في قوله: "لفظ الواصف" مصدراً دالاً على عمل الوصف وما يقتضيه من نطق بالصوت وتحريك للسان، أو فهمناه على أن مدلوله هو الحاصل بالحدث وهو الكلام المتكلم به الذي يسمى وصفاً أيضاً. والذي يبين ما ذهبنا إليه قول التهانوي: «... والمتكلمون فرقوا بينهما

(11) في الأصل: "المعنى العام الموصوف"، وقد أشار الباحث عن صواب إلى أن «في عبارة "العام الموصوف" تحريفاً. والأقرب أنها المعنى القائم بالموصوف» (ابن حمودة، 2004، 304، هـ 1)، ويؤيده في ذلك ورود العبارة نفسها عند الصبان في قوله: «... وأراد بالصفة المشتق للدلالة على معنى وذات لا المعنى القائم بالموصوف» (الحاشية، I، 110).

[أي بين الوصف والصفة] فقالوا: "الوصف يقوم بالواصف والصفة تقوم بالموصوف"⁽¹²⁾، فقول القائل: "زيد عالم" وصفٌ لزيد باعتبار أنه كلام الواصف لا صفةٌ له [أي ليس صفةً لزيد فصفة زيد هي "العلم" وليست قول القائل "زيد عالم"]، وعلمه [أي علم زيد] القائم به [القائم بزيد] صفةٌ لا وصفٌ «(الكشاف، II، 1078). وعلى غرار 'لفظ' في قول العُكْبَرِي "لفظ الواصف" يظل 'كلام' في قول التهانوي "كلام الواصف" متردداً بين المصدرية والاسمية المحضة أي بين الدلالة على الحدث أو الحاصل بالحدث (عن مثل هذا الالتباس بين المصدر والاسم المحض وبين الحدث ونتيجته اطلب ص 391 وما بعدها)، ولكنه على كلا التقديرين معنى يقوم بالواصف ويحتاج إليه في وجوده، والواصف هو موجدّه ومخرجه من العدم إلى الوجود؛ فالكلام سواء كان حدثاً تَكَلُّمِك أو ما تكلمت به، يقوم بك من حيث أنت متكلّم ويحتاج في وجوده إليك. وصحة قيام الكلام بالذات من حيث هو لفظ ومعنى أي من حيث هو حاصل أمر بيّن يظهر فيما مر من كلام العاملي: «... بل نقول المراد منه الكلام النفسي بالمعنى الثاني شاملاً للفظ والمعنى، قائماً بذات الله تعالى» (الكشكول، II، 268)؛ أما صحة قيامه من حيث هو حدث فأمر مسلم به عند الفلاسفة والمتكلمين لا يحتاج إلى استدلال.

خاتمة

يستعمل القدامى للدلالة على مفهوم الذات والحدث مصطلحات متعددة كثير منها ملتبس الدلالة، يشترك فيه الاسم والمسمى؛ وتمتزج فيه المقولة اللفظية بالمقولة الدلالية، وهم يقيمون تعريفاتهم في الأغلب على الترادف أو عزو الشيء المعرف إلى جنسه الذي ينتمي إليه، وغاية ما يمكن استخلاصه من هذه التعريفات أن الذات تناسب الجثث والأجسام المادية، وأن الأحداث تناسب ما يحدث لتلك الذوات ويعرض لها، ويكون عموماً سريع الزوال لا يبلغ في ديمومته مبلغ الذوات نفسها. ويدل جميع ما تقدم من الأمارات على أنهم كانوا

(12) في الأصل «الصفة تقوم بالواصف والوصف يقوم بالموصوف» والصواب من جامع العلوم (III، 454) للأحمد نكري وهو موافق لما أورده العُكْبَرِي في الباب.

يصدرّون عن مفهوميّن اختباريين لا يستندُ القول فيهما والتمييز بينهما إلى أسس نظرية تقوم على مقاييس صارمة، بل إلى حدس المتكلم وما يجده في نفسه. ولا يبدو غيابُ التحديد الدقيق لمقولاتي الذات والحدث راجعاً إلى قصور في أدواتهم المعرفية وطُرُق معالجتهم بقدر ما يرجع إلى تعقّد موضوع الدراسة نفسه واستعصائه على الضبط والحصر وفق قوالب صارمة. فالنتيجةُ التي يفضي إليها تصوّرهـم الحدسي لمقولاتي الذات والحدث لا تختلف كثيراً في قيمتها وأبعادها - وإن اختلفت في طرق الوصول إليها وفي دقة الأجهزة النظرية المتوخاة لبلوغ ذاك المرام - عما وصلت إليه بعض الأبحاث الأنطولوجية الحديثة، إذ تُوقِفنا معالجة ستراونسن (Cf. Strawson, 1959/1973, 43-60) على أنه يتعذّرُ تعريفُ الجثث والأجسام المادية نفسها تعريفاً دقيقاً رغم أنها تقعُ موقعَ المركز، وتتنزّلُ منزلة الصدارة من المدلول الذي يُمكنُ إناطتهُ بمصطلح 'الذات' في التراث، إذ يظلّ الذهن متردداً في إلحاق بعض "الموجودات" بالأجسام المادية لافتقارها إلى بعض الشروط التي تدخل بها تلك الموجودات في باب الجثث النموذجية.

الفصل الرابع

أنواع الحدث في العربية

تمهيد

يبدو تقسيم الأحداث حسب المقاييس التي وضعها أرسطو وخلفه وفرعها من جاء بعدهم من الباحثين، أمراً ممكناً بقطع النظر عن نوع الألسنة المدروسة لا سيما أن الدراسات كثيراً ما تتناسى أصول هذه المقاييس المستنبطة من الإغريقية والإنكليزية وتقدمها على أنها قابلة للتعميم على الألسنة المختلفة. غير أنه ينبغي ألا يحجب عنا التسليم بهذه الحقيقة ما في الألسنة المختلفة من خصوصيات تتعلق بنوع الحدث، وما تظهره هذه الألسنة، من خلال بناها النحوية والمعجمية، من نزعة إلى تأكيد تميزات دون أخرى، وإلى إظهار بعض الفروق دون البعض الآخر. ذلك أن تحديد أنواع الحدث يخضع في كثير من الوجوه لبنى الألسنة النحوية والمعجمية، ولا يختلف التمييز بين أنواع الأحداث في هذا عن التميزات الأنطولوجية الأساسية بين أنواع الموجودات من جهة أنها خاضعة هي أيضاً في جوانب منها لبنى الألسنة المدروسة (Cf. Lyons, 1977/1980, 77, 313-314).

ويوقفنا النظر في وصف النحاة للعربية على أن التقابل يمكن أن يجري بين أنواع كبرى من الأحداث تختلف باختلاف المقاييس المعتمدة في التصنيف. وقد بدا لنا إمكان تقسيم الأحداث تقسيماً ثلاثياً أول إلى عمل وصفة عارضة (= حالة) وصفة ثابتة استناداً إلى ظواهر شكلية أقواها حركة عين الفعل الثلاثي المجرد في الماضي؛ وتقسيماً ثلاثياً ثانياً إلى عمل (علاج) وصفة حسية (حلية) وصفة معنوية بالاعتماد على بعض تميزات النحاة الدلالية المعجمية المستندة إلى

مقياس عاملي "إدراكي" ؛ وتقسيماً ثنائياً اعتماداً على العلاقة الدلالية المستمدة من الإسناد، والرابطة بين الحدث الذي يدل عليه الفعل والذات التي يفيدُها الفاعلُ النحوي لذلك الفعل. وتؤيدُ هذا التقسيمَ الثنائيَّ ظواهرُ شكلية أخرى قوية تقوم على ما يُلاحظُ في بعض الصيغ من اختصاص بدلالة العمل، وفي البعض الآخر من شبه اقتصار على دلالة الصفة (اطلب ص 425-426) بما يبينُ أن هذا التقسيم هو أظهر التقسيمات الممكنة وأعمها.

I - التقسيم الثلاثي الأول على أساس عاملي مظهري

يطرد في المدونات النحوية استعراض مختلف الدلالات المتعلقة بصيغ الفعل الثلاثي المجرد في الماضي وهي دلالات مدارها على اختلاف حركة العين. وأول ما يسترعي الانتباه أن النحاة لم يقرنوا في كل الأحوال بين حركة عين الصيغة وبين دلالة وحيدة مخصوصة يكون التعبير عنها وقفاً على تلك الحركة. فإذا كان 'فَعْلٌ' يختص - أو يكاد - بجنس واحد من الأحداث هو الصفات الثابتة فإنَّ 'فَعَلَ' يأتي «على معانٍ لا تضبط كثرةً وسعةً» (الزمخشري، المفصل، 370)؛ «وأما 'فَعِلَ' بالكسر فقد استُعْمِلَ أيضاً في معانٍ متسعة» (ابن يعيش، شرح المفصل، VII، 157). غير أن هذا الإقرار باتساع معاني 'فَعَلَ' و'فَعِلَ' لا يمنع من الربط بين هذين البناءين وبين معانٍ غالبية عليهما يُستعملان فيها.

أ - وزن 'فَعَلَ'

وهو أقل أبنية الفعل الثلاثي المجرد إشكالاً من جهة اطراد دلالاته على نوع مخصوص من الأحداث، ذلك أن بناءه موضوع للغرائز والخصال والطبائع والأوصاف المخلوقة كالحسن والقبح والكبر والصغر والطول والقصر والسهولة والصعوبة والسرعة والبطء... (اطلب م. ن.، والأستراباذي، شرح الشافية، I، 74). ويوسمُ هذا الضربُ من الأحداث بسمتين أساسيتين إحداهما مظهرية والأخرى عاملية. ومدار السمة المظهرية على ديمومة الحدث وثباته ورسوخه وملازمته للذات التي يتعلق بها. فمن علامات الفعل اللازم «أن يدل على سجية وهي ما ليس حركة جسم من وصف ملازم نحو 'جَبُنَ' و'شَجِعَ'» (ابن هشام،

أوضح المسالك، II، 177)؛ ولذلك دخلت بعض الأحداث مما ليس بغريزة أو صفة مخلوقة في هذا الباب لديمومتها واستمرارها في الزمان: «وقد يجري غير الغريزة مجراها إذا كان له لبث ومكث نحو 'حلم' و'برع' و'كرم' و'فحش'» (الأستراباذي، م. ن.). أما السمة العارضية فمحصلها أن هذا الضرب من الأحداث يتصل بالذوات على نحو لا يصح أن يقال معه إن الذات هي التي فعلت الصفة المسندة إليها وأوجدتها بل هذه الصفات مسندة إلى الموصوفين بها على أساس نعدم فيه كل مظهر للفاعلية الدلالية ولذلك سميت صفات مخلوقة. وعلى هذا الأساس فسّر ابن جني الضمّ في مضارع الأفعال التي تفيد المغالبة «وذلك نحو قولهم: "ضاربني فضربته أضربه"، و"عالمني فعلمته أعلمه، وعاقلني - من العقل - فعقلته أعقله..."» (ابن جني، الخصائص، II، 223) فقال مؤكداً ما في 'فعل' من معنى الثبات وانتفاء الفاعلية الدلالية: «وعلته عندي أن هذا موضع معناه الاعتلاء والغلبة فدخله بذلك معنى الطبيعة والنحيزة التي تغلب ولا تغلب وتلازم ولا تفارق. وتلك الأفعال بابها فعل يفعل نحو: 'فقه يفقه' إذا أجاد الفقه؛ وعلم يعلم إذا أجاد العلم» (م. ن.، 225) واطلب أيضاً ابن يعيش، شرح المفصل VII، 157).

ومن اليسير استخراج هذه السمة العارضية من الصفة الثابتة بتطبيق اختبار الجملة التي يُخبر فيها بـ'الذي' ⁽¹⁾، وهو اختبار يفضي إلى بيان شذوذ جمل الهيئة المشتملة على تركيب يخبر فيه بـ'الذي' على ما يظهر من الأمثلة التالية (Parsons, 1990, 37):

الهيئة: الذي فعله عمرو هو معرفة الجواب (ضعيف)

What John did was know the answer

(1) وهي الجملة المسماة في الإنكليزية "جملة زائفة الانصداع" pseudo-cleft sentence وتُعرف بأنها «جملة تتضمن الموصول المبدوء بـ wh إمّا مبتدأ أو خبراً؛ مثلاً: What I respect is courage [أي "ما أكرهه هو الشجاعة"] وCourage is what I respect [أي الشجاعة هي ما أكرهه]» (بعلبكي، معجم المصطلحات اللغوية). ويقرّب هذا النوع من الجمل مما يذكره النحاة في باب الإخبار بـ'الذي'. اطلب المبرّد، المقتضب، III، 89 - 90، 99 - 101؛ وابن السراج، الأصول، II، 261؛ وابن هشام، أوضح المسالك، IV، 238...

الحدثان: الذي فعله عمرو هو الجري (مقبول)

What John did was run

الأداء: الذي فعله عمرو هو بناء فسقية للعصافير (مقبول)

What John did was make a birdbath

الإتمام: الذي فعله عمرو هو الفوز في السباق (مقبول)

What John did was win the race

وقد عد بارسنز هذا الاختبار دليلاً من الأدلة على صحة ما ذهب إليه من القول بأن الفرق الأساسي بين أنواع الحدث هو الفرق بين الهيئة وغير الهيئة (اطلب م. ن.، 37 - 38)، واستنتج منه أن «الأحداث من غير الهيئة هي أشياء تُفَعَّلُ وأن الهيئات لا تُفَعَّلُ» (م. ن.). وهو استنتاج يعقد الصلة بين الحدث وبين ما يتعلق به ذلك الحدث ويُسند إليه من حيث ما يمكن تسميته بجهة الصدور⁽²⁾. فالهيئات تُثَبَّتْ لمتعلقاتها (فاعلها النحوي أو ما جرى مجراه) صفةً وغير الهيئات يُثَبَّتْ لمتعلقاته فعلاً على حد عبارة الجرجاني (اطلب أسرار البلاغة، 317 وص 220 من هذا البحث).

ب - وزن 'فعل'

لئن جاء هذا الوزن في معانٍ متسعة فإن «الغالب في وضعه أن يكون للأعراض من الوجد وما يجري مجراه كـ'حزن' و'ردي' و'شعث'... ومن الهيج كـ'بطر' و'فرح'... و'غضب' و'قلق'» (الأستراباذي، شرح الشافية، I، 72). واستعمال مصطلح 'العرض' للدلالة على المعنى الغالب على هذه الصيغة مطرد في المدونات النحوية اللاحقة، ومعناه اللغوي دال على ما تتميز به دلالة هذا البناء عن البناء السابق من العروض وعدم الثبات في الزمان والبعد عن الديمومة والاستمرار. فمن علامات الفعل اللازم أيضاً «... أن يدل على... عرض وهو

(2) وهي الجهة التي تناسب، في المستوى المعجمي، مقولة البناء voix/voice في المستوى النحوي، وتتصل بالعلاقة بين الحدث وبين الفاعل الحقيقي الذي أسند إليه ذلك الحدث. وهذا ما يُفهم من قول الأستراباذي مثلاً: «يعني [ابن الحاجب] بالحدث معنى قائماً بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي أو لم يصدر كالطول والقصر» (شرح الكافية، III، 399).

ما ليس حركةً جسم من وصفٍ غير ثابتٍ كـ 'مرض' و 'كسل' و 'نهم'...» (ابن هشام، أوضح المسالك، II، 177). وقد عرّف الصّبّان العَرَض بهذا المعنى المخصوص بقوله مُعلّقاً على كلام الأشموني: «قوله: "في الأعراض" جمعُ عَرَض والمرادُ به هنا المعنى العارضُ للذات الغيرُ الراسخ فيها، فخرج الألوانُ والخَلْقُ⁽³⁾...» (الحاشية، II، 474)؛ وعرّفه الخضري بقوله معلقاً على كلام ابن عقيل: «قوله: "على عَرَض" المرادُ به معنى غير حركةٍ لا يُلزَم الفاعلُ فخرجت الحركة، فمنها لازم كـ 'مشى'، ومُتعدّد كـ 'مدّ'، أما ما يلزم فمن السجاياء كما مرّ، ودخل في العَرَض 'نظف' و 'دّيس'» (الحاشية، I، 179). وما يتضح من هذه التعريفات أن العَرَض يشارك الصفة الثابتة في استحقاق اسم الوصف المقابل للحركة والعمل والعلاج ويفارقها في الثبوت الذي يفهم منه الديمومة والاستمرار في الزمان. فهو مثلُ الصفة في عدم صدوره عن الذات التي يدل عليها الفاعل النحوي على سبيل الفاعلية الدلالية، ولكنه أقرب إلى الانقضاء والعروض منه إلى الملازمة والاستقرار. وعلى هذا يكون العَرَض موسوماً بصفة عاملية هي عدم الفاعل الحقيقي وبسمة مظهرية هي العروض وعدم الاستمرار.

والعَرَض بهذا المعنى المقابل للصفة هو الذي يُستعملُ له مصطلح 'الحال' في سياقات أخرى، إذ يطرد تعريف الحال بأنها صفة غير ثابتة وتعريف الصفة بأنها حال ثابتة. فمن ذلك قول ابن كَيْكَلْدِي إن «أصل الحال المتنقلة أن تدل على حصول صفة غير ثابتة» (الفصول المفيدة، 169)، وقول ابن يعيش: «الغرض من الصفة [اللفظية] الإيضاح والبيان بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب له...» (شرح المفصل، III، 53).

ومن الأفعال التي مثل بها ابن يعيش على هذا البناء: «شرب الدواء» و 'سمع الحديث' و 'حذر العدو' و 'علم العلم' و 'رحم المسكين'. ويكثرُ فيما كان داءً نحو 'مرض' و 'سقم'... وقالوا: 'غرث' و 'عطش' و 'ظمئ' لأنها أدواء؛ وقالوا: 'فزغ' و 'فرق' و 'وجل' لأنه داءٌ وصل إلى فؤاده؛ وقالوا: 'حزن'.

(3) و«الخَلْقُ» بكسر الخاء وفتح اللام جمع خَلَقَة، والمراد بها الحال الظاهري في البدن كالْعَوْر والحَوْر والجُهر (حاشية الصبان، II، 474)؛ والجُهر هيئة الرجل وحُسْن مَنَظره.

و'غَضِبَ'... و'سَخِطَ' لأنها أحزان وأدواء في القلب. وقالوا فيما يُضادُّ ذلك: 'فَرِحَ' و'بَطَرَ' و'أَشِرَ' (م. ن.، VII، 157). ولا يستنتج من تأكيد النحاة اقتران هذه الصيغة بالدلالة على العلل والأدواء (اطلب ما تقدم من كلام الأستراباذي) أن هذا المعنى هو أهم أنواع الأعراض التي تفيدها الصيغة أو أنه جنس من أجناس الحدث الكبرى. فكلام ابن يعيش (وكذلك الأستراباذي) ينطق بتوسيع الدلالة على الأدوية والأحزان إلى أضدادها، كما أنه يوسع مفهوم الأدوية ليشمل استعمالات مجازية كاستعمال الصيغة في العطش والحزن والخوف. فإذا تأملنا هذه الأفعال وجدنا أن جانباً هاماً منها هو عبارة عن أحداثٍ شعورية اختبارية بالمعنى الذي تقدمت الإشارة إليه (اطلب ص 86-87 و 108-109 و François, 1989, 27). وقد عبر البكوش (1973/1992، 97) عن جانب من هذه الدلالات عندما رأى أن هذا الوزن يستعمل «للتعبير عن حالة (وقتيّة في الغالب)، أو فعل يقع في مستوى الحواس (طعم، سمع)؛ أو الجسم (ركب، شرب)؛ أو العواطف (غضب، فرح، حزن)». وما سماه ابن يعيش أدواء هو في جوهره أحداثٌ وجدانية تتصل بالمشاعر والعواطف وذلك بناء على أن الوجدان يخالف الإحساس الظاهر في تعلقه بالأمور الباطنة الخفية «لأن العلم بالأشياء إما أن يكون وجدانياً أو لا يكون وجدانياً: أما الوجداني فكما يجد أحدنا من نفسه من جوعه وعطشه ولذته وألمه» (الشوكاني، إرشاد الفحول، 72 وعن تعريف الوجدان والفرق بينه وبين الإحساس اطلب الرازي، المحصول، I، 12 وخياط، 1988، 163).

ولئن كان التعبير عن الأحداث الشعورية في العربية يقترب بهذا الوزن فإنه لا يقتصر عليه. وإذا وسعنا دائرة النظر إلى بنى وظواهر لغوية أخرى وجدنا أن الأحداث الشعورية تناسبُ إجمالاً ما تدل عليه أفعال القلوب بالمعنى العام المقابل لأفعال العلاج والذي عبر عنه الجرجاني بقوله: «وما لم يكن علاجاً فأفعال القلوب وما جرى ذلك المجرى نحو هويته وفهمته لأن ذلك ليس مما يعالج ويُرى، وإنما يخبرُ عنه صاحبه ويُستدلُّ بالشمائل والأحوال عليه» (المقتصد، I، 596)، ويشملُ هذا الضربُ العامُ أفعال الحواس الخمس (اطلب م. ن.، 597)، كما يشملُ أفعال القلوب بالمعنى الخاص وهي ذلك القسم الدال

على الاعتقاد والمتعدي إلى مفعولين⁽⁴⁾ من باب ظن وأخواتها (اطلب شرح الأشموني، II، 26).

ج - وزن 'فعل'

ذكر ابن يعيش «أنَّ 'فَعَلَ' مفتوح العين يقع على معانٍ كثيرة لا تكاد تنحصر توسعاً فيه... فهو يقع على ما كان عملاً مرئياً، والمراد بالمرئي ما كان متعدياً فيه علاج من الذي يُوقَّعه بالذي يُوقَّع به فيشاهد ويُرى، وذلك نحو 'ضرب' و'قتل' ونحوهما مما كان علاجاً مرئياً وقالوا في غير المرئي: 'شكر' و'مدح'⁽⁵⁾، وقالوا في اللازم 'قعد' و'جلس' و'ثبت' و'ذهب'؛ وقالوا 'نطق الإنسان' و'هدل الحمام' و'سهل الفرس' ونحو ذلك مما معناه الصوت؛ وقالوا في خلافه: 'سكت' و'همس' و'صمت'؛ وقالوا في القطع: 'جدع أنفه' و'صرب النبات' و'صرم الصديق'؛ وقالوا: 'نعس' و'هجع' و'رقد' و'هجد' ونحو ذلك مما معناه النوم؛ وقالوا: 'أكل الإنسان' و'رتع الفرس' و'رعى': كَلَّهُ أَكَل. وقالوا: 'نكح' و'ضربها الفحل' و'قرعها' كله بمعنى الجماع» (شرح المفصل، VII، 157).

وإذا نظرنا في هذه المعاني الجزئية التي علقها ابن يعيش ببناء 'فعل' تبين أنها لا تخرج في أكثرها عن معنى العمل وإن اختلفت درجة العلاج فيها باعتبار

(4) إذ من أفعال القلوب «ما لا ينصب إلا مفعولاً واحداً نحو 'عرف' و'فهم'» (الأشموني، الشرح، II، 34).

(5) يُعدُّ الشكر والمدح من الأحداث العلاجية لأنهما عملان لغويان يظهران من خلال القول والتكلم، ويستعملان جارحة اللسان. وقد عد الجرجاني هذه الجارحة مما تقع به أحداث العلاج (اطلب المقتصد، I، 59). ذلك أن المدح والشكر يحصلان بالتصويت وهو علاج عند سيبويه: «لأن الصوت علاج وأنَّ العِلْمَ صار عندهم بمنزلة اليد والرجل» (الكتاب، I، 362). ويدلُّك على هذا ما جاء في كلام الجرجاني من التفريق بين 'ذكر' الدال على التذكر وهو عمل قلبي و'ذكر' الدال على الذكر باللسان وهو عمل علاجي: «... وأما ذكرتُ فإنما [يكون] مثل 'فهمتُ' إذا قصدت التذكر؛ فإن قصدت الذكر باللسان كان علاجاً كـ'قلتُ' و'نطقْتُ'» (المقتصد، 597). لكن اعتبارهما من العلاج غير المرئي أمرٌ غير ظاهر وقد يكون راجعاً إلى تمثيل لغوي ناجم عن استعمال لا يقبل قولك: "رأيتُه يمدح ويشكر" (وأنت تريد الإبصار والرؤية الحسية لا الرؤية القلبية) بنفس الدرجة التي يقبل بها قولك: "رأيتُه يضرب ويقتل".

العلاج عملاً مادياً مؤثراً يناسب ما يسميه نحو بور رويال بـ 'العمل الحقيقي' (Cf. Formant, *Supplément...*, 361)، وما يسميه هاليداي بالحدثان المادي (Cf. Halliday, 1950/1985, 103). فإذا استثنينا معنى النوم الذي يمكن تقريبه من الأحداث الشعورية والتشكيك في انتسابه إلى صنف الأعمال بحكم ضعف إرادة الفاعل في إيقاعه فإن سائر الأفعال المذكورة يمكن أن تندرج ببسر في صنف العمل. ويدخل في باب العمل 'سكت' و'صمت' لأنهما ضرب من الأعمال السلبية التي لا تقوم على إدخال حدث في الوجود، ولكنها قد تقتضي في سياقات مخصوصة الإرادة والسيطرة «المقترنتين بالفاعلية الدلالية وتغير الهيئة من جهة أنهما تتعلقان بالفعل الحقيقي doing أكثر من تعلقهما بالهيئة التي تكون عليها الأشياء being» (Smith, 1983, 490).

والعمل هو ما قصده ابن هشام بعبارته 'حركة جسم' التي جعلها مقابلاً للوصف الثابت والوصف غير الثابت في حال واحدة (اطلب أوضح المسالك، II، 177). ووجه اختلاف العمل عن الضربين السابقين من الأحداث، من الجهة العاملة، هو أنه ليس وصفاً يغلب على الموصوف ولكنه حدث يصدر عنه على سبيل التأثير والفاعلية الدلالية في الأغلب. أما من الناحية المظهرية فإن العمل يقربُ إجمالاً من الحال والوصف غير الثابت في كونه حدثاً عرضياً ليس له ما للصفات الثابتة من الديمومة والاستمرار فـ«نحن ننظرُ إلى السكون في وجه من الوجوه على أنه هيئة أساسية للأشياء؛ وإلى الأوضاع [= الأحداث] التي تقتضي الفاعلية الدلالية والنشاط على أنها منتقلة متحولة باعتبار أن لها بدايات ونهايات» (Smith, 1983, 488) ولهذا التقابل المظهري بين العمل والصفة الثابتة تجليات لفظية أخرى (نقف على قيمتها ومداهها في الباب الرابع) منها التقابل بين اسم الفاعل وبعض أنواع الصفة المشبهة: «اعلم أن نحو 'قائم' و'ذاهب' ليس من الحلية كـ'الطويل' و'الأحمر'، وإنما هو فعل يحدث ويزول» (الجرجاني، المقتصد، 902).

وقد أشار المهيري (1998، 89) إلى ما بين المعاني الكبرى لهذه الصيغ الفعلية من فروق عاملية ومظهرية بقوله: «... ويمكن ترجمة مفاهيم العمل والحالة والصفة بالاعتماد على نوع العلاقة التي بين الفعل وفاعله النحوي. فمما يميز الأفعال الدالة على الأعمال أن فاعلها النحوي هو أيضاً فاعلها الحقيقي، يقوم بها أو يكون سبباً مباشراً في حدوثها أو عدم حدوثها. أما الأفعال الدالة

على الصفات والأحوال فإن فاعلها النحوي لا شأن له في حدوثها وحصولها أو عدم حصولها، ولا يختلف ما يدل منها على الأحوال عما يفيد الصفات إلا بقدر ما يختلف الوقي الزائل عن المتواصل الدائم». وعلى هذا يمكن تلخيص السمات الأساسية الفارقة بين ضروب الحدث الثلاثة في الجدول التالي:

نوع الحدث	العاملية	المظهرية
		السمة
الصفة الثابتة	- ذو فاعل حقيقي	+ مستمر
الحال	- ذو فاعل حقيقي	- مستمر
العمل	+ ذو فاعل حقيقي	- مستمر

فيظهر من الجدول أن أقصى درجات التقابل حاصلة بين الصفة الثابتة وبين العمل إذ يفترقان في السمتين الأساسيتين، وأن الحال تقع بينهما موقعاً وسطاً إذ تشارك الصفة الثابتة في انتفاء الفاعلية الدلالية وتشارك العمل في العروض. ويمكن أن نستدل على بعد العمل عن الصفة الثابتة وقربه من الحال بالطريقة التي توخاها بعض النحاة في تعريف هذه الأشياء. فقد عرّف الأشموني السجاي (أي الصفات الثابتة) بـ 'الطبائع' دون ذكر قيد آخر (اطلب الشرح، II، 127)؛ ولكنه عرف العَرَض (= الحالة) بتعدد القيود إذ قال: «وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم [بالـ]فاعل غير ثابت فيه» (م. ن.، 129). وقد علق الصَّبَّان على هذا بقوله: «ولم يذكر [الأشموني] في تعريف السجية السابق هذا القيد، أعني: 'ما ليس حركة جسم' لظهوره ثم» (الحاشية، II، 129). وهو تعليق يستفاد منه اختلاف الصفة الثابتة عن العمل اختلافاً بيّناً في السمات الأساسية المميزة، وذلك على عكس الحال التي تشارك العمل في العروض وعدم الدوام والاستمرار، ولذلك احتاج الأشموني في تعريفها إلى قيد زائد يميزها عنه.

على أننا نشير إلى أن الفرق بين الصفة الثابتة والحالة الطارئة فرق سطحي خارجي، وليس فرقاً جوهرياً يترتب عليه التمييز بين نوعين أساسيين من الأحداث. فالصفة الثابتة والحالة الطارئة كلاهما هيئة أي حدث من باب الآن المقابل للزمان، والحدوث المقابل للثبوت، يتألف من أجزاء متجانسة لا تفاوت بينها ولا

تَقْطَعُ في نسيجها بصرف النظر عن المساحة الزمانية الخارجية التي تشغلها الهيئة، أي بقطع النظر عن مدة دوامها قياساً إلى أحداث أخرى قد تقترن بها في الزمان: فهي في نفسها ثابتة لا تتغير. وقد أشارت سميث إلى أن الاستمرار duration «ليس خاصية أساسية في الهيئات» (Smith, 1983, 490) وذلك خلافاً لما ذهب إليه غاباي ومورافتشيك من اشتراط الاستمرار والامتداد في الهيئة (Gabbay & Moravcsik, 1980, 63) إذ لا يترتب على تعريف الهيئة بكونها «حدثاً تُمثِّلُ عناصره المعجمية على أنها توجدُ مقترنةً في الزمان... أنَّ الهيئة "مستمرة" ضرورة كما زعم كُمرى⁽⁶⁾... وذلك من جهة أنَّ مُدةَ آنٍ واحدٍ تكفي لأن تكونَ مُستودَعَ مضمون الفعل كُلِّهِ... وذلك كما في قولهم: It was exactly midnight أي "كانت الساعة آنذاك منتصف الليل تماماً"» (Hirtle & Bégin, 1991, 103 & 130, n. 5). ويُفسَّرُ هذا الاعتبار قابلية التقسيم الثلاثي لأن يُخْتَزَلَ في تقسيم ثنائي تنصهر بمقتضاه الصفة الثابتة والحالة الطارئة في قطب واحد هو قطب الصفة المقابل لقطب العمل.

II - التقسيم الثلاثي الثاني على أساس عاملي "إدراكي"

أ - تقسيم "مطابق" للتقسيم الثلاثي الأول

يمكن أن نجد مبدئياً للتقسيم الثلاثي الأول للأحداث سنداً في أبواب أخرى من المبحث النحوي من قبيل مبحث النعت الذي قسم فيه ابن السراج الصفة على خمسة أقسام. وإذا استثنينا الرابع منها وهو النسبة، والخامس وهو الوصف بـ'ذي' التي في معنى 'صاحب'، كانت الأقسام الثلاثة الباقية مطابقة إجمالاً للتقسيم الثلاثي الأول للحدث على أساس حركة عين الفعل في الماضي. فـ«القسم الأول حَلِيَّةٌ للموصوف تكون فيه أو في شيء من سببه... نحو الزرقة والحمرة والبياض والحَوْل والعَوْر والطول والقصر والحُسْن والقُبْح وما أشبه هذه الأشياء» (الأصول، II، 24)؛ والقسم «الثاني فِعْلٌ للموصوف يكون به فاعلاً هو أو شيء من سببه... وذلك نحو قائم وقاعد وضارب ونائم» (م. ن.)؛ والقسم «الثالث وصف ليس بعمل ولا بحلية... وذلك نحو العقل والفهم والعلم والحزن والفرح وما جرى هذا المجرى» (م. ن.، 24 و26).

وقد ذهب أبو علي الفارسي مذهب أستاذه ابن السراج في اعتماد هذا التقسيم للصفة فـ«الأول منها ما كان حلية للموصوف... نحو: "مررت برجل أزرق وأسود"...؛ والثاني ما كان فعلاً للموصوف... تقول: "مررت برجل ذاهب وقائم"... والثالث ما ليس بعلاج ولا تحلية وذلك نحو: "مررت برجل عالم أبوه" و"رجل فهم أبوه" و"رجل ظريف غلامه" (الإيضاح، ضمن المقتصد للجرجاني، 901-904).

ب - تقسيم مخالف للتقسيم الثلاثي الأول

ذهب الجرجاني في تأويل كلام الفارسي مذهباً يخالف بعض المخالفة صورة التقسيم الثلاثي للحدث المشار إليها. ولا تتعلق هذه المخالفة بقسم الأعمال العلاجية، بل تتصل بقسمي الصفات الثابتة والأحوال العارضة إذ يقسم الجرجاني الأحداث المنتسبة إلى هذين القسمين وفق مقياس مختلف يقوم على التمييز بين ما هو حسي مشاهد منها وما هو مجرد معنوي وذلك اعتماداً على أن المقصود بالحلية هو الأوصاف الحسية دون غيرها: «اعلم أن العلاج ما كان من أفعال الجوارح نحو الذهاب والقيام والقعود والضرب والكسر وما أشبه [هـ] مما يكون له كلفة على الجوارح؛ وغير العلاج ما لم يكن من فعل الجوارح وكان إما فعلاً من أفعال القلوب كالعلم والفهم، أو خلقاً في الإنسان كالكرم والظرف. وقد جعل [أبو علي الفارسي] هذا ضرباً ثالثاً ونوعاً على حدة ومنع أن يكون حلية لأن الحلية كأنها مقصورة على ما يُعرف بالعين كالطول والحُمرة وما شاكل ذلك مما يكون هيئة أو في حكم الهيئة. فغير العلاج إذا ما لم يكن فعل جارحة وما لم يكن للعين فيه نصيب، وكان يُعرف بالتجربة والنظر المتعلق بالقلب كالعلم والجهل والظرافة والكرم والفطنة والذكاء. ألا ترى أن نحو العلم والجهل والفهم ليس كالطول والحُمرة ولا نصيب للعين فيه. فلو قال الأعمى: "زيد عالم" أو "جاهل" جاز أن تكون معرفة ذلك من جهة نفسه دون أن يكون قد أخبر به؛ ولو قال: "زيد أحمر" أو "زيد أسود" أو "زيد طويل" أو "زيد أسمر" وجب أن يكون ذلك معلوماً له من جهة التوقيف والإخبار. والعلاج بمنزلة التحلية في احتياجه إلى العين. فلو قال: "قام زيد"، كان بمنزلة أن تقول: "أحمر"؛ فإن سمع دويّاً شيئاً دلّه على القيام وما أشبهه فذلك ليس بعلم على الحقيقة، وإنما يكون على غلبة الظن وإن تحقق به» (المقتصد، 904).

فما يميز تقسيم الجرجاني للأحداث عن تقسيم سلفيه ابن السراج والفارسي ما نجده عنده من ميل إلى قصر الحلية على الأوصاف الحسية دون غيرها؛ ومن مقابلة بين الأحداث العلاجية وغير العلاجية على أساس حظها من حاسة البصر خاصة؛ ومن تفريق في صلب الأحداث غير العلاجية بين ما هو قلبي يصلح لأن يكون من باب الأحوال والأحداث الشعورية عامة كالفهم والعلم، وما هو خلقي يصلح لأن يكون من باب الصفات الثابتة كالكرم والظرف، وكان حقه أن يكون في باب الحلية لولا أن التمييز بين الطائفتين قام على أساس إدراكي حسي.

ومما يسترعي الانتباه أن الأساس الإدراكي الحسي الذي بدا مميزاً للعلاج عن غير العلاج هو نفسه الذي كان جامعاً بين العلاج والتحلية، لكن الجرجاني لم يعرض للأساس الذي قام عليه التمييز بين هذين الضربين من الأحداث، وهو فيما يبدو أساساً عاملي مظهري محصله ما في أفعال العلاج من معنى التأثير وسمة العروض وما في أفعال الحلية من معنى الانفعال المقابل للتأثير وسمة الثبوت. ويمكن إجمال مظاهر الاتفاق والاختلاف بين تقسيم ابن السراج والفارسي وتقسيم الجرجاني في ما يلي:

تقسيم ابن السراج والفارسي

الحلية (أو التحلية)	توازي الصفات الثابتة تقريباً وإن كان يبدو من تمثيل المصنّفين عليها أنها تكاد تنحصر في الصفات الحسية.
العلاج	يناسب الأحداث التي هي عبارة عن أعمال مؤثرة.
ما ليس بعلاج ولا تحلية	يناسب الأحداث الشعورية (الأحوال الطارئة) عموماً.

تقسيم الجرجاني

الحلية	تقتصر على الصفات المشاهدة بحاسة البصر دون غيرها.
العلاج	يناسب الأحداث التي هي عبارة عن أعمال مؤثرة.
غير العلاج (أحداث معنوية غير مشاهدة)	أفعال القلوب الخلق
	تناسب الأحوال والأحداث الشعورية يناسب الصفات المعنوية الثابتة

وجملة القول إن الجرجاني يقسم الأحداث إلى صفات حسية وأعمال علاجية وصفات معنوية؛ وإنه يستبدل التقسيم المظهري القائم على المقابلة بين الأحوال والصفات الثابتة بتقسيم يرجع إلى كيفية تجلي الأحداث في ذهن واتصال الإدراك بها. وقد بدا لنا أنه ليس في كلام ابن السراج والفارسي ما يخالف القول بالتقسيم الثلاثي للأحداث على الأساسين المظهري والعاطلي وأن ما أدى بالجرجاني إلى هذا التأويل فهم مخصوص للمقصود بـ'الحلية' و'التحلية' وهما مترادفان كما يظهر من كلام الفارسي ومن كلام ابن السراج (اطلب الأصول، 24 و26).

فالذي يظهر من النظر في كتب النحاة المتقدمين أن 'الحلية' و'التحلية' يستعملان في معنى متسع بحيث يشملان جميع أنواع الأحداث والمعاني المستفادة من النسبة والإضافة وما جرى مجراها. ويؤكد استعمال اللفظين في معنى متسع يشمل أنواعاً كثيرة من الأحداث قول المبرّد: «فأما النعت فمثل 'الطويل' و'القصير' و'الصغير' و'العقل' و'الأحمق'. فهذه كلها نعوت جارية على أفعالها لأن معنى الجاهل: المعروف بأنه يجهل، والطويل: المعروف بأنه طال. فكل ما كان من هذا فعلاً له أو فعلاً فيه فقد صار حلية له» (المقتضب، III، 185 واطلب أيضاً سيبويه، الكتاب، I، 361). فالمبرّد يعد من الحلية أحداثاً يفرق بينها الجرجاني. ذلك أن بعض الأحداث المذكورة تدرج في باب الحلية حسب مفهوم الجرجاني الخاص، وذلك من قبيل الطول والقصير والصغير؛ وبعضها الآخر يدرج في باب ما ليس بحلية ولا علاج من قبيل العقل والحمق والجهل. وليس في كلام المبرّد من تمييز إلا بين "ما كان من هذا فعلاً له، أو فعلاً فيه" وهو تمييز يتبين خطره عند الكلام على التقسيم الثنائي للأحداث. بل نرى المبرّد يجمع في مفهوم 'التحلية' أحداثاً جعلها الفارسي والجرجاني في قسمين مختلفين وذلك من قبيل الظرافة والطول: «وإنما الصفات تحلية الشيء نحو الظريف والطويل وما أشبه ذلك ممّا أخذ من الفعل أو نُسب نحو الفلاني والتميمي» (م. ن.، I، 26). ويتعدى المفهوم من 'التحلية' بمعناها المتسع الصفات الحسية والمعنوية، الثابتة والعارضة ليشمل الأعمال العلاجية: «لأنك لو قلت: "جاءني زيد الماشي" لكان معناه المعروف بالمشي، وكان جارياً على زيد لأنه تحلية له» (م. ن.، IV، 300).

ونلاحظ أن معنى 'الحلية' أخذ يضيق في نص الجرجاني ليقصر على الأحداث التي هي عبارة عن صفات محسوسة. ونتبين من عبارته أنه لا يصدر - في حكمه بقصر الصفة على ما تتناوله حاسة البصر - عن رأي يقيني قاطع. ويظهر أنه كان لهذا التصور المخصوص لمعنى الحلية حظ من الرسوخ عند النحاة اللاحقين، فقد عرف الأستراباذي الحلية بقوله: «ونعني بالحلى العلامات الظاهرة للعيون في أعضاء الحيوان كـ 'شتر' و'صلع' و'رسيح' و'هضم'» (شرح الشافية، I، 73). وسار العكبري على نهج الجرجاني إجمالاً إذ ميز بين: «الحلية نحو 'الأسود' و'الأزرق'؛ والغريزة مثل 'العقل' و'الحسن'؛ والفعل نحو 'القيام' و'الإكرام'» (اللباب، I، 405). بل نجد من النحاة اللاحقين من استعمل الحلية في معنى أخص من هذا إذ أخرج منها الألوان رغم كونها من أشهر مدلولات الحلية. فابن هشام يفرق بين ما دل من الأفعال «على لون كـ 'احمر' و'اخضر' و'أدم' و'احمار' و'اسواد'» (مغني اللبيب، 677) وما دل منها على «حلية كـ 'دعج' و'كحل' و'شيب' و'سمن' و'هزل'» (م. ن.).

وجملة القول إنه لا يبدو لاستبدال الجرجاني التفريق العاملي المظهري بالتفريق العاملي المستند إلى أساس إدراكي أثر ذو بال فيما يتعلق بالصفات، إذ يظل التقسيم الثلاثي العاملي المظهري أقوى وأظهر من قبل أنه يستند إلى قرائن شكلية صناعية قوية. واللافت للنظر أن المقياس الإدراكي الذي اعتمده الجرجاني في تصنيف الأحداث على أساس المحسوس والمعقول يقوم بديلاً عن المقياس المظهري الذي يصنفها على أساس الثابت والعارض، ولا يعوض بأي صورة من الصور المقياس العاملي وهو مقياس قوي سنتبين أنه هو الوحيد الثابت عند اختزال التقسيمين الثلاثيين إلى تقسيم ثنائي. ولو كان مقياس الجرجاني مقياساً شاملاً لجميع أنواع الحدث وبديلاً للمقياس العاملي لجمع بين ما كان حلية من الأحداث وما كان أعمالاً فيها علاج وتأثير في باب واحد، إذ السمة المشتركة بين الضربين حسب صريح كلامه هو أنها أحداث حسية تتناولها العين وتشتمل عليها حاسة البصر. فبان بذلك أن المقياس الإدراكي مقياس جزئي لا يتعدى أثره الصفات الثابتة والعارضة أي ما يناسب القسمين الثاني والثالث من التقسيم الثلاثي الأول، وأن الأعمال والأفعال العلاجية تظل النواة الصلبة غير القابلة للاختزال إلى أصناف أخرى من الأحداث من جهة أنها تحتفظ باستقلالها في

مختلف ضروب التقسيم المذكورة؛ وأن ما يميز صنف الأعمال العلاجية هو أمر زائد عن كونها أحداثاً محسوسة وهو أنها أحداث مؤثرة تقتزن في أوضاعها النموذجية بفاعل بشري عاقل بحيث تكون هذه الأحداث "فعلاً للفاعل لا فعلاً فيه" على حد ما تقدم من عبارة المُبرّد. فلئن كان لتقسيم الجرجاني من فضل فإنما هو فضل بيان هشاشة التقسيم الثلاثي بنوعيه إذ كان هذا التقسيم قائماً في الأكثر على الفصل بين قسمين متداخلين متمازجين في الأصل من حيث سمات الأحداث التي تكونهما (وهما الصفة الثابتة والحالة الطارئة).

III - التقسيم الثنائي

يقوم التقسيم الثنائي للأحداث في العربية على تناسي الفرق المظهري الخارجي بين الصفة الثابتة والحال، والفرق "الإدراكي" بين الحلية والصفات المعنوية؛ وتأكيد التقابل في السمة العاملة بين الصفة مطلقاً وبين العمل. ويمكن أن نجد لهذا مبررات شكلية لم يغفل النحاة عن الإشارة إليها. فمن ذلك اشتراك بناءي 'فعل' و'فعل' في الدلالة على الألوان والعيوب والحلى والأمراض والأوجاع (اطلب الأستراباذي، شرح الشافية، I، 73). وقد ذكر ابن السراج باباً يختلط فيه «فعل» ب'فعل' كثيراً وهو الرفعة والضعفة لأن 'فعل' أخت 'فعل' (الأصول، III، 97)؛ ومن أمثلة ذلك «بُخِلَ يَبْخُلُ بخلاً وبخيل؛ أمر علينا فهو أمير وأمر أيضاً» (م. ن.، 100)؛ وأشار الصّبّان إلى أن «في التمثيل لأفعال السجايا ب'نهم' المكسور العين ما يفيد أن أفعال السجايا لا يلزم أن تكون مضمومة العين» (الحاشية، II، 127). ويدعم هذه الملاحظات ما انتهى إليه الريفّي في دراسته لأفعال لسان العرب⁽⁷⁾ إذ صنّف معاني 'فعل' إلى واحد وتسعين (91) حقلاً دلاليّاً منها واحد وخمسون (51) حقلاً يمكن عدها من باب الصفات [الثابتة] (اطلب المهيري، 1998، 89). وقد ذكر الصّبّان أفعالاً مُشكِلةً قد يتردد الذهن بين عدها حالة واعتبارها صفة إذ يدخُل في تعريف العَرَضِ «فهم» و'علم'. فإن أخرجتهما منه بجعلهما ثابتين أو مُنزَلين منزلة الثابت أشكلا

(7) الريفّي، محمد هشام. 1979: حركة عين الفعل الثلاثي، دراسة إحصائية صرفية دلالية، رسالة لنيل شهادة الكفاءة في البحث، مرقونة، مكتبة كلية الآداب والفنون والإنسانيات منوبة - تونس.

على أفعال السجاياء» (الحاشية، II، 129). وهو إشكالٌ قد يفسر في بعض وجوهه بالمنطقة الحدثية التي يتجه الذهنُ إلى تصورِها عند اللفظ بمثل هذه الأفعال. فاتجاهُ الذهنِ إلى نقطة البدء التي يحصلُ فيها الفهمُ والعلمُ بعد أن لم يكونا يغلبُ تصورَ الحدثِ باعتباره عرضاً أو حالةً؛ واتجاهه إلى ما يعقبُ تلك النقطة أي الهيئة الحاصلة من حدثي الفهم والعلم العارضين يغلبُ تصور الحدث باعتباره صفة ثابتة وهيئة قارة. ولنقطة البدء في مثل الفهم والعلم أهمية بالغة باعتبارها تمثل موطن الحدوث والنقطة التي تُقَطَّعُ فيها هيئة سابقة هي هيئة عدم الفهم وعدم العلم. ذلك أن حدود الهيئة أي نقطة البدء والشروع فيها ولحظة الانتقال إليها، وكذلك لحظة الخروج منها، ليست من الهيئة في شيء بل هي حدثٌ مستقلٌّ قائمٌ بنفسه، و«البداياتُ أحداثٌ ذاتُ حدود نهائية طبيعية: ففي الحد الأخير من البداية يحصلُ الوضع [= الحدث] الفعلي ويقع. وعلى هذا تختلف البداياتُ اختلافاً جوهرياً عن الهيئات لاقتضائها التغير» (Smith, 1983, 488-489). وإذا طلبنا الدقة قلنا إن معنى الحدوث المقترن بنقطة البدء مأتاه صيغة الفعل من حيث كونه فعلاً موضوعاً للدلالة على الحدوث، وإن معنى الثبوت مصدره المضمون الدلالي الذي يفيد الجذر؛ وإن معنى الحدوث أظهرُ في الصيغ الفعلية، وهو أخفى في الصيغ الاسمية المتصلة بها. وهذا نظير ما نذكره من أن النحاة يذهبون إلى أن الأفعال الدالة على الصفات الثابتة تفيد الانتقال إلى الهيئة والتحول إليها رغم اقترانها بمحتوى تصوري من جنس الثبوت (اطلب ص 357 من هذا البحث، والمُبرَّد، المقتضب، III، 187 - 188). ويجوز أن نستنتج من هذا أن صيغة الفعل لا يمكنُ أن تدل على الهيئة والصفة الثابتة بالمعنى النموذجي الذي ينتفي منه كل تغير وحركة، وأن إبراز هذه الصورة النموذجية للهيئة موكول إلى الصيغ الاسمية كالصفة المشبهة مثلاً. كما يجوزُ أن نستنتج أن الصيغ الفعلية التي يكون مضمونها الدلالي صفة ثابتة، موضوعةٌ لعلاج الصفة والسعي إلى اكتسابها والاجتهاد في تحصيلها وتكلف إيقاعها مما يناسب معنيي الشروع والانتقال الحدثيين.

والفرق بين أول الفهم والعلم وبين ما ينتج عنهما من صفتي الفهم والعلم الثابتين كالفرق في أحداث العلاج بين حدثي الركوب والجلوس مثلاً وما يترتب عليهما من هيئتين ثابتتين. فقد يُرادُ بالجلوس الهيئة الحاصلة للجالس من حدث

جلوسه وهي كونه جالساً لا حدث الجلوس نفسه الذي هو حدث غير ممتد. فالجلوس لا يمتد إلا باعتباره هيئة حاصلة. وما يقال في حدث الجلوس يقال في حدث الركوب.

وقد أشار بارسنز (Parsons, 1990, 188) إلى فرقٍ مماثلٍ عندما مَيَّزَ القراءةَ الحديثةَ عن قراءة الثبوت stative reading لأفعال من قبيل 'وقف' stand و'جلس' sit فمن ذلك أنَّ «'جلس' يَكُونُ فعلَ هيئةٍ عندما يُحْمَلُ على "كون الشيء في مكان" رغم أنه لا يُفِيدُ هذا المعنى عندما يُؤَوَّلُ على معنى ما فعله الشخصُ. ففي هذا الاستعمال الثاني هو فعلٌ يدلُّ على حدثانٍ. ونصادف قراءة الثبوت في مثل قولنا:

"كان التمثالُ منتصباً [حرفياً: "وقف التمثال"] في الزاوية عند الساعة الثالثة (ولكنه نُقِلَ على الساعة الرابعة)".

At 3:00 The statue stood in the corner (but by 4:00 it had been moved).

ومما ذكره الصَّبَّان أيضاً من الأفعال المشككة 'نهم' الذي عده ابن مالك (الألفية، II، 127) من أفعال السجاياء، وفسر الأشموني معناه بكثرة الأكل (الشرح، II، 127). وهو تفسير يخالف ما مر من اعتبار ابن هشام (أوضح المسالك، II، 177) إياه من باب الأعراض، كما يخالف ما تُثَبِّتُهُ بعض المعاجم من معنى هو أدخل في ما اصطَلَحنا عليه بباب الأحداث الشعورية (الذي يضم عموماً أحداث الإحساس والوجدان والمعرفة) منه في باب الصفات الثابتة: «قوله [يعني الأشموني]: "إذا كَثُرَ أَكْلُهُ" أي كان كثرة الأكل سجية له، فلا يَرِدُ ما قاله ابن هشام: "كثرة الأكل عَرَضٌ لا سجيةٌ". لكن فسر الجوهري وابن سيده النهمَ باشتداد الشهوة للأكل. وفي القاموس: "النهمُ... إفراط الشهوة في الطعام، وأن لا تمتلئ عينُ الأكل ولا يشبع... فلعل قول شارح: "أي كثر أَكْلُهُ" قولٌ آخر أو تفسيرٌ باللازم» (الصَّبَّان، الحاشية، II، 127). وموطنُ الإشكال في هذا الفعل هو أنه يعبر عن حدث شعوري في الأصل كما يُستفاد من تعريف المعاجم وأن اعتباره سجية قد يكون ناشئاً عن ملازمته لمن يتعلق به، وأمارته التي هي كثرة الأكل قد تؤكد ذلك من جهة أن العمل قد يصير صفة ثابتة

بحكم التكرار. فالأفعال التي لا تكون غريزة قد «تجري مجرى الغريزة بأن يتكرر وقوعها من أصحابها» (الرجاني، المقتصد، 383؛ واطلب أيضاً العُكْبَرِي، الباب، I، 199).

وللتقسيم الثنائي للأحداث مسوغات دلالية مستمدة من المستويين الإعرابي والاشتقاقي. ولعل أهم المسوغات المتعلقة بالمستوى الإعرابي ما يمكن وسمه بجهة صدور الحدث وقد أشار إليها الرجاني إشارة صريحة بقوله: «ثم اعلم أن في الإثبات والنفي بعد هذين التقيدين حكماً آخر هو كتقييد ثالث، وذلك أن للإثبات جهةً وكذلك النفي. ومعنى ذلك أنك تثبت الشيء للشيء مرة من جهة، وأخرى من جهة غير تلك الأولى. وتفسيره أنك تقول: "ضرب زيد" فتثبت الضرب فعلاً لزيد؛ وتقول: "مرض زيد" فتثبت المرض وصفاً له. وهكذا سائر ما كان من أفعال الغرائز والطباع، وذلك في الجملة على ما لا يوصف الإنسان بالقدرة عليه نحو 'كُرم' و'ظُرف' و'حُسن' و'قُبُح' و'طال' و'قصر'» (أسرار البلاغة، 317).

وهذا النص صريح في اعتماد التقسيم الثنائي العامل في عدم الاعتداد إجمالاً بالتقسيم المظهري الخارجي القائم على الامتداد أو عدمه. ولذلك مُثِّل على الصفات بالمرض وهو من أشهر المعاني التي استعمل فيها بناء 'فعل' الدال على الأعراض، وقد مكن الاقتصار على الاعتبار العامل في التقسيم الثنائي من جعل المرض والكرم والظرف وما إليهما من الصفات الثابتة صنفاً واحداً يقابل العمل العلاجي كالضرب وما جرى مجراه.

وقد عد الرجاني ما اصطلاحنا عليه بجهة صدور الحدث تقييداً ثالثاً للإسناد بعد قيدي المُثَبَّت (أو المنفي) والمُثَبَّت له (أو المنفي عنه)، وفرق بين إثبات المسند فعلاً (= عملاً) وإثباته وصفاً. وإلى هذه الجهة يشير النحاة والبلاغيون عند كلامهم على كيفية تعلق الفعل بفاعله النحوي من جهة الدلالة. فقد علق الأستراباذي على تعريف ابن الحاجب للمصدر بقوله: «يعني بالحدث معنى قائماً بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي أو لم يصدر كالطول والقصر» (شرح الكافية، III، 399). ولئن كان «القيام بالغير» مستعملاً في كلام الأستراباذي وعند بعض المتقدمين في معنى أصلي عام هو معنى افتقار الحدث إلى الذات في الوجود على حد ما أومأنا إليه في مواطن عديدة، فإن هذا المعنى

قد اختص عند كثير من النحاة اللاحقين وصار مقصوراً على جهة إثبات المسند وصفاً للفاعل، وهو يقابل عندهم صدور الفعل عن الفاعل أي إثبات المسند فعلاً له وعملاً. ويظهر هذا في قول أبي حيان الأندلسي: «والمصدر اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل نحو: 'فهم فهماً'؛ أو صادر عن فاعل حقيقة نحو: 'خطّ خطّاً'، أو مجازاً نحو: 'مات موتاً'» (الارتشاف، II، 202؛ واطلب أيضاً ابن هشام، شرح قطر الندي، 116). ويبدو أن جعل الموت في باب ما يصدر عن الفاعل - وإن كان ذلك مجازاً - غير مناسب لمفهوم الصدور على سبيل الفاعلية الدلالية التي يصدر فيها الفعل المؤثر عن فاعل عاقل مريد في الحالات النموذجية. ولذلك علّق الدسوقي على كلام التفتازاني في المطوّل (362) بقوله: «... وقوله: 'من جهة وقوعه منه'»⁽⁸⁾: «لم يقل: 'أو قيامه به' مع أن الفاعل ينقسم إلى ما يقع منه الفعل ك'ضرب زيدٌ عمراً'؛ وإلى ما يقوم به ك'مرض زيدٌ' و'مات عمرو' لأن الكلام في الفعل المتعدي للمفعول به ولا يكون إلا واقعاً من الفاعل بالاختيار» (الحاشية، II، 120).

ويظهر من جميع هذه الأقوال أن التقابل الأساسي في باب الحدث تقابل عاملي قائم بين العمل والصفة على أساس كيفية تعلق الحدث بالذات التي يقوم بها ويُنسب إليها، بل إنه من الجائز كل الجواز أن نعتبره تقابلاً عاملياً "زمانياً" بين الحدوث (الأعمال) والثبوت (الصفات الثابتة والعارضة) وذلك إذا اعتبرنا أن ما أكدّه القدامى من فرق مظهري بين الصفات الثابتة والأحوال العارضة إنما هو جانب هامشي من التقابل بين الطائفتين لا يُعتدّ به، لأن الحدث الذي يستمر في الزمن مع تقطع أجزائه وانفصال بعضها عن بعض هو من باب الأحداث الحركية التي تقوم على عنصر الحدوث ومُكوّن الزمان؛ والحدث الذي لا تتفاوت أجزاؤه يكون من باب الهيئات الثابتة التي تقوم على عنصر الثبوت ومكون الآن بقطع النظر عن امتداده. وقد بينت دراسات عديدة أن الديمومة وإن كانت غالبية على الصفات فهي ليست جوهر ما يُميّزها عن الأحداث الحركية، بل إن ما يميزها هو عدم التغير وعدم تفاوت الأجزاء سواء مثلنا هذه الصفات بخط ممتد أو نقطة (اطلب على سبيل المثال، Hirtle & Bégin, 1991, 99 & 128-129, Smith, 1983).

(8) يقابل هذا الموضع من كلام السعد قول ابن يعقوب المغربي: «فأما تلبسه بالفاعل فمن جهة وقوعه وصدوره منه» (مواهب الفتاح، II، 120).

484). وعلى هذا تكون الأحوال من قبيل الفرح والحزن والغضب صفات ثابتة في نفسها لا تفاوت بين أجزائها وإن كانت عارضة لا تلازم الذات ولا تدوم دوام الكرم والشرف والنبيل والعلم؛ ولا يمكن أن يكون الإنسان فيها على نحو متفاوت وإن جاز أن يكون الانقياد إليها أو الخروج منها (أي لحظات بدئها ولحظات انتهائها) واقعين على نحو متفاوت على النحو الذي يبينه أرسطو في كتاب الأخلاق (Aristote, *Eth. Nic*, 2, 1173 a, 34-1173 b, 4, p. 485-486).

ويقتضي منا هذا أن نعامل الصيغ الفعلية الدالة على الأحوال معاملة الصيغ الفعلية الدالة على الصفات الثابتة من حيث الدلالة على البدء والشروع والانتقال إلى الصفة مما يمكن عده حدثاً قائماً برأسه مستقلاً عن الصفة التي لا تعدو الدلالة عليها في الصيغة الفعلية مستوى المضمون التصوري المتعلق بالجزر. ومن أقوى الحجج على ما نذهب إليه ما أقرته سميث من تلازم بين الجانب العامل والجانب "الزماني"، ومقتضاه أن الأحداث الحركية تقترب في الأغلب بفاعل دلالي مضمّر أو مقدّر، وأن الهيئات والأحداث الثابتة تعدّ الفاعل الدلالي (Cf. Smith, 1983, 490) وسيبين لنا استعراض مختلف أنواع المشتقات خطر هذا التقابل العائلي أولاً والتقابل "الزماني" بين الثبوت والحدوث ثانياً ودورهما في خلق تجمعات ومسارات داخل الشبكة الاشتقاقية الكبرى المتصورة نظرياً بحيث تقترب بعض المشتقات بنوع مخصوص من الأحداث دون نوع، وبحيث تتقابل المشتقات المؤدية لمقولات متشابهة (كاسم الفاعل والصفة المشبهة) على أساس الاقتران بهذا النوع من أنواع الحدث أو ذاك.

أ - العمل حدثاً نموذجياً

تقدمت الإشارة إلى أن الأعمال والأفعال العلاجية هي النواة الصلبة التي لا تقبل الاختزال إلى أصناف أخرى من الأحداث لما تبيناه من أنها تحتفظ باستقلالها في مختلف ضروب التقسيم التي أشرنا إليها. وتدعم هذه الملاحظة شواهد عديدة من حال الألسنة البشرية. فمن ذلك ما نقف عليه لاحقاً من إشارة الدراسات الإحصائية إلى غلبة الأفعال المفيدة للأعمال في العربية على الأفعال المفيدة للصفات بنوعها الثابت والطارئ (اطلب ص 359-360)، وما قرره لاينز من أن «أغلب الأفعال في جميع الألسنة هي أفعال حدوث وتجديد في جوهرها من جهة أنها تدل في العادة على حوادث (بما في ذلك الأعمال) أو حدثانات

(بما في ذلك النشاط)، ولا تدل على الهيئات» (Lyons, 1977/1980, 326, voir). (aussi p. 115 & 134).

ولا شك في أن مصطلح 'العمل' يدل على مفهوم مُرَكَّب من حيث كان يقرن بين حدث نموذج الحركة والعلاج والتأثير وبين نسبة ذلك الحدث إلى فاعل حي وعقل. والحياة والعقل في فاعل الحدث سمتان تنقلان الحدث من مرتبة الحادث الذي يقع تلقائياً والذي هو عبارة عن "قوة عمياء" إلى مراتب أرفع حتى بلوغ منزلة "الحدثية النموذجية"، والحدثية النموذجية محتاجة إلى بني لغوية نموذجية تُجليها وتبرز ما فيها من خصائص طرازية. وسنتبين على سبيل المثال أن التقاء المحتوى التصوري الحدثي الذي هو عبارة عن عمل بصيغة الفعل الدال على التدرج بالزيادة الاشتقاقية والمصرف في المضارع هو من أكثر الصيغ الدالة على الحدوث والمجلية للحدث الأرقى في المستوى الصرفي (اطلب ص 383).

ولو وسعنا استقصاء خصائص الحدث النموذجي إلى الإعراب لتبيننا أن هذا المستوى يشتمل على جملة من المقولات من شأنها أن تجلي الخصائص المشار إليها بتعاملها مع المضمون التصوري الحدثي الخام. فالجملة الفعلية باقتضائها فعلا وفاعلا تبدو بنية لغوية أقرب إلى إبراز المعنى الحدثي من الجملة الاسمية التي تنزع بالمعنى في الأغلب إلى الثبوت؛ وتبدو مقولة الفاعل الإعرابية في النوع الأول من الجمل مقولة صناعية شكلية باتفاق النحاة من حيث أنها لا تعكس مضموناً دلاليّاً قاراً: «وينبغي أن تعلم أن وصف الفاعل عند النحويين أن يُسند الفعل إليه مقدماً عليه، نحو "خرج زيد" و"طاب الخبز"»⁽⁹⁾، وليس الشريطة أن يكون أحدث شيئاً. ألا ترى أنك تقول: "طاب الخبز" وليس للخبز فعلٌ كما يكون لزيد في قولك: "قام زيد"؟ وكذا تقول: "لم يقيم زيد" فترفعه وقد نفيت عنه الفعل كما ترفع إذا قلت: "يقوم زيد". فلو كان الفاعل من شرطه أن يكون

(9) أثبت المحقق بدل هذه العبارة "طاب الخبز"، وأغلب الظن أنه تحريف؛ ومن الاستعمالات التي تشهد بما ذهبنا إليه: «الإدام... معناه الذي يطيب الخبز ويصلحه، ويلتذ به الآكل» (الدمشقي، معجم أسماء الأشياء، 33)؛ «وقال بعضهم ذر الرأي الفطير والكلام القضيبي، فلا يطيب الخبز إلا بائناً» (الراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء، I، 95).

أحدث شيئاً لما جاز رفع زيد في قولك: "لم يَقم زيد"، لأنك نفيت عنه الفعل. وكذا إذا قلت: "أقوم زيد"؟ لأنك لم تثبت القيام له وإنما استفهمت المخاطب. وإذا كان الأمر على هذا تقرر ما ذكرناه من أن الاعتبار في الفاعل أن يكون الفعل مسنداً إليه، مقدماً عليه كان أحدث شيئاً أو لم يحدثه» (الجرجاني، المقتصد، 327؛ واطلب أيضاً ابن يعيش، شرح المفصل، I، 74؛ وابن الأنباري، أسرار العربية، 95 - 96). غير أنه من الممكن أن نزعم أن لهذه المقولة الشكلية التي تقبل أن تتلبس بالشيء وضده في المعنى (اطلب ابن الأنباري، م. ن.) صوراً من التحقق النموذجي يقوم على امتلاء محل الفاعل بمكون دال على الفاعل الحقيقي الموقع لحدث علاج وتأثير فيحصل من ثم التطابق بين البنية "اللفظية" السطحية والبنية الدلالية العميقة. وخروج محل الفاعل عن إفادة المعنى الذي اعتبرناه نموذجياً شبيه بما نشير إليه من خروج بعض أقسام الكلام عن إفادة ما يفترض أنه معنى فيها تدلُّ عليه بأصل الوضع إلى إفادة معانٍ جانبية غير مركزية (اطلب ص 237 وما بعدها)؛ ومن خروج بعض المباني في علم المعاني عن إفادة معانيها الأصلية. ومن الدلائل على وجود مثل هذا التلازم بين الوظائف الدلالية والوظائف النحوية أن فيلمور رتب قائمة الأدوار الدلالية التي انتهى إليها بعد بحوث وتعديلات كثيرة حسب هرمية تُفيدُ الأوليّة في انتقاء المسند إليه، فكانت للفاعل الحقيقي مرتبة الصدارة⁽¹⁰⁾ (Cf. Dubois et al., 1973/1994, 77, "cas").

ويمكن أن تُلتمس أسباب متانة الصلة بين وظيفة الفاعل النحوي الشكلية ووظيفة الفاعل الحقيقي الدلالية - وهي صلة يُقرأها حدس المتكلم وقبول النفس - في ما أشرنا إليه من غلبة الأعمال على سائر أنواع الأحداث، وأن الفاعل الحقيقي والفاعل النحوي في مثل هذه الحالات شيء واحد. ولعل تراكيب الجمل التي يقتضي فيها الفعل فاعلاً نحويّاً يكون هو نفسه الفاعل الدلالي هي أظهر الأبنية التي يتجلى فيها التلازم بين المقولة الشكلية والمقولة الدلالية (اطلب ص 368).

(10) جاء ترتيب الأدوار الدلالية في هذه القائمة على النحو التالي: الفاعل الحقيقي، الشاعر experiencer/affecté، الأداة، المفعول به الحقيقي، الغرض، المكان، الزمان (Cf. Dubois et al., 1973/1994, 77, "cas").

ومن المقولات الإعرابية التي يتجلى فيها مفهوم الحدثية النموذجية وظيفة المفعول لأجله لا سيما ما كان منه دالاً على الغرض، فإذا صُرح بالمفعول لأجله كان ذلك تنصيصاً من المتكلم على جانب القصد والإرادة الذي ينضاف إلى سمي الحياة والعقل فيرتقي بالحدث مراتب أعلى في الطرازية.

ولعل من أبرز الظواهر الإعرابية التي يتحقق فيها معنى الحدث النموذجي ظاهرة تتحد في مقولة المفعول المطلق بمقولة المفعول به دلاليًا وإن اختلفا في الاعتبار الصناعية الشكلية. فقد عدّ النحاة المفعول المطلق أدخل المفاعيل في باب المفعولية لأنه يدل على ما يفعله الفاعل حقيقة ويحدثه ويخرجه من عدم إلى الوجود خلافاً للحالات النموذجية التي يفيدها المفعول به إذ يُعين في الأغلب ذاتاً يحل بها فعل الفاعل ويقع عليها ويتعدى إليها فلا تكون تلك الذات مفعولاً للفاعل على الحقيقة إذ هي مستقلة عن فعل الفاعل ولا تفتقر إليه في وجودها ولذلك سُمي المفعول المطلق مطلقاً ولم يقيد بحرف من حروف الجر خلافاً لسائر المفاعيل لأنه المفعول الأصلي والحقيقي: «اعلم أن معنى 'المطلق' أن لا يُقيّد بشيء من حروف الجر نحو أن تقول: 'مفعول به' أو 'فيه' أو 'له'. ويُقال: 'المفعول' على الإطلاق، وهو المصدر نحو 'الضرب' و'القتل'. والفعل يتعدى إلى مصدره فينصبه. تقول: 'قمتُ قياماً' لأن المعنى: أحدثُ قياماً، وأحدثُ حدثاً. والمصدر أولى الأشياء بأن يُطلق عليه لفظ 'المفعول'. ألا ترى أنك إذا قلت: 'قمتُ قياماً' كنت قد أخرجت القيام من عدم إلى الوجود، وفعلته على الحقيقة، وليس كذلك سائر المفعولات؟ ألا ترى أنك إذا قلت: 'ضربتُ زيداً' لم تكن قد أخرجت من عدم إلى الوجود شيئاً من زيد؟ وإنما هو من خلق الله تعالى البتة، وإنما أوقعت به أمراً، ولذلك قيل: 'المفعول به'. ألا ترى أنك عملت به الضرب؟ ويُعلم ضرورة أن المفعول على الحقيقة ما أخرجته الفاعل من عدم إلى الوجود، والمصدر بهذه الصفة. وإذا كان كذلك سُمي المطلق، إذ لا تقدّر أن تقول إن القيام في قولك: 'قمتُ قياماً' قد فعل به شيء كما قلت في قولك: 'ضربتُ زيداً'. فقد ثبت أن سمة المفعولية بالمصدر أولى منها بغيره من الأقسام» (الجرجاني، المقتصد، 580).

وهذا المعنى الذي في المفعول المطلق قد يتحقق في بعض أنواع المفعول

به التي تتصل في التركيب بفعل دال على الخلق والصنع والإنشاء، وذلك من حيث أن الذات التي يدل عليها المفعول به من هذا النوع تنشأ من خلال الحدث الذي يدل عليه الفعل وتكتمل باكتمال هذا الحدث وبلوغه غايته. ولذلك لم يتردد الجرجاني في التسوية بين المفعول المطلق وهذا الضرب من المفعول به في الدلالة، وذلك مقابل ما اعتبرناه الحالة النموذجية لتحقيق مقولة المفعول به الإعرابية؛ فاعتبر مفعول الخلق والإنشاء بمثابة الفعل الذي يفعلُه الفاعل والحدث الذي يُخرجه من العدم إلى الوجود، واكتملت هذه التسوية بأن أشار إليهما بعبارات تُعَمِّهما جميعاً من قبيل "المفعول على الإطلاق" و"المفعول المطلق" و"المفعول في نفسه": "... فالمتعدي على ضربين: ضربٌ يتعدى إلى شيء هو مفعول به كقولك: "ضربت زيداً"، 'زيداً' مفعول به لأنك فعلت به الضرب، ولم يفعل به بنفسه؛ وضربٌ يتعدى إلى شيء هو مفعول على الإطلاق وهو في الحقيقة كـ'فَعَلَ' وكل ما كان مثله في كونه عاماً غير مشتق من معنى خاص كـ'صنع' و'عمل' و'أوجد' و'أنشأ'. ومعنى قولي من معنى خاص أنه ليس كـ'ضرب' الذي هو مشتق من الضرب أو 'علم' الذي هو مأخوذ من العلم، وهكذا كل ما كان له مصدر ذلك المصدر⁽¹¹⁾: في حكم جنس من المعاني. فهذا الضرب⁽¹²⁾ إذا أُسند إلى شيء كان المنصوب له مفعولاً لذلك الشيء على الإطلاق، كقولك: "فعل زيدُ القيام"، فالقيامُ مفعول في نفسه وليس بمفعول به⁽¹³⁾. وأحقُّ من ذلك أن تقول: "خلق الله الأناسيَّ" و"أنشأ العالم" و"خلق الموت والحياة"، والمنصوبُ في هذا كله مفعول مطلق⁽¹⁴⁾ لا تقييد فيه، إذ من المحال أن يكون معنى 'خلق العالم': فَعَلَ الخلقُ به كما تقول في 'ضربت زيداً': "فعلتُ الضربَ بزيد"، لأن الخلق من 'خَلَقَ' كالفعل من 'فَعَلَ'. فلو جاز

(11) أي مصدرٌ شبيهٌ بمصدر 'فَعَلَ' في عمومهِ وإطلاقهِ وكونهِ فعل خلق وإنشاء.

(12) «يريدُ بهذا الضربُ نحوَ 'فَعَلَ' و'صَنَعَ' إلخ.» (المحققان).

(13) لا شك في أنه يقصدُ بذلك المفعول به الدلالي الذي يحل به الحدث ويقعُ عليه، لا المفعول به النحوي، وإلا فإن "القيامَ" مفعول به نحوي وليس مفعولاً مطلقاً لأنه ليس من لفظ الفعل ولا هو مرادف له في المعنى.

(14) «يريدُ بـ'مطلق' معناه اللغوي، فلا يُشكَلُ على المقيدين بظواهر الألفاظ، فيحسبون [كذا!] أنه المفعول المطلق الاصطلاحي، ثم يتكلفون [كذا!] الأجوبة» (المحققان).

أن يكون المخلوق كالمضروب لجاز أن يكون المفعول في نفسه⁽¹⁵⁾ كذلك حتى يكون معنى 'فعل القيام': فعل شيئاً بالقيام، وذلك من شنيع المحال» (أسرار البلاغة، 318-319)⁽¹⁶⁾.

وهذه التسوية بين المفعول على الإطلاق (أو المفعول في نفسه) الذي يتحقق في مقولة المفعول المطلق النحوية، والمفعول على الإطلاق الذي يتحقق في وظيفة المفعول به النحوية وإن كانت وجيهة من حيث أنها تقابل فعل الخلق والإنشاء بالحدث الذي يقع بذات موجودة أصلاً، فهي تغض الطرف عن بعض الفروق التي تميز المقولتين المذكورتين وأهمها أن المفعول في نفسه الذي تدلُّ عليه مقولة المفعول المطلق النحوية حدث، وذلك نحو قولك: "قام زيد قياماً"؛ وأن المفعول في نفسه الذي تدلُّ عليه مقولة المفعول به النحوية يكون في الأغلب ذاتاً أو شيئاً ينشأ من خلال الحدث وبواسطته، كما في قولك: "صنعت الأم صداراً". وبذلك يتنزل المفعول به النحوي الدال على ذات أنشئت بواسطة الحدث، منزلة وسطى بين الدالتين النموذجيتين لكل من المفعول المطلق والمفعول به النحويين: فهو يشارك الأول في دلالة على ما يُنشئه الفاعل ويخالفه في كون المنشأ ذاتاً في الأغلب؛ ويشارك الثاني في الدلالة على الذات في الأغلب ويخالفه في أن الذات التي يدل عليها ناشئة بالحدث ومن خلاله، وهي في المفعول به النحوي، في صورته النموذجية، ذات سابقة للحدث الذي يقع عليها ومستقلة عنه في وجودها. والفرق بين المفعول به الذي يقع عليه فعل الفاعل والمفعول على الإطلاق الذي يكون عبارة عن ذات، قريب من الفرق في الأدبيات الغربية بين مفهومي *objet* و *objet affectum* (اطلب 13, 1991, Fuchs; 15, 1989, François)؛ كما يمكن تقريب *effectum* معنى الفعل الذي ينشأ عنه مفعول على الإطلاق بالمعنى المذكور، من مفهوم الإنشاء عند أرسطو وهو الفعل الذي يفضي إلى أثر خارجي يتجاوز الممارسة

(15) أي ما يفعله الفاعل حقيقة ويُخرجه من العدم إلى الوجود لا ما يقع به (أو عليه) فعلُ الفاعل.

(16) تسرب إلى هذا النص في الطبعة التي حققها محمد عبده ومحمد رشيد رضا كثير من التصحيف، وقد صححناه بالاعتماد على تحقيق ريتز، دار المسيرة، بيروت 1983،

نفسها (Cf. Aristotle, 4th C. B. C./1934. *Nic. Eth.*, Book VI, Part 5, 1140 b) 5-6 & Tricot, in Aristote. *Métaph.*, t.1, p. 35, n.1, voir aussi Dorion, in (Aristote, *Réfut. Soph.*, p. 350 & Aubenque, 1997, 969, a. وبهذا نتبين أن العمل الذي يكون في صورة علاج وتأثير هو الحدث النموذجي الراقى، وأن حدث الصنع والخلق هو أرقى الأحداث على الإطلاق باعتباره تأثيراً مطلقاً يخرج به المفعول من العدم إلى الوجود.

خاتمة

لا نجد في التراث النحوي العربي مبحثاً خاصاً بنوع الحدث خلافاً لما عليه الأمر في أنحاء الألسنة الصقلية والجرمانية حسب ما تذكره بعض الدراسات (Cf. Gosselin & François, 1991, 21 et Kozłowska, 1998 a, 102) غير أن ذلك لم يحل دون السعي إلى البحث عن أهم التميزات التي تقيمها العربية بين أنواع الأحداث انطلاقاً مما يجري في نظامها من تقابل بين بنى نحوية تختص ببعض أنواع الحدث دون بعض أو يغلب عليها نوع دون نوع، اختصاصاً وغلبة يعبران عما يمكنُ عدّه "تفضيلاً مظهرياً" يقتضي إبراز بعض السمات التي تتقابل على أساسها الأحداث دون البعض الآخر.

وقد وجدنا أن التقسيمات الممكنة لأنواع الحدث استناداً إلى البنى النحوية وخصائصها كثيرة لكن التقسيم الثنائي بين الصفة (الثابتة والطارئة) وبين العمل أظهر، وأن الفرق بين الصفة الثابتة والحالة الطارئة فرق في المظهر الخارجي المتعلق بالامتداد في الزمان وليس فرقاً في النسيج الداخلي وهو نسيج مبني على مفهوم الآن والثبوت والسكون. فالصفة الثابتة والحالة الطارئة كلاهما هيئة أي حدث متجانس المكونات قائم على معنى الثبوت يمتنع من الاقتران بما يفيد الفاعلية الدلالية من جهة تطلب الأحداث الحركية الدائرة على معنى الحدوث والزمان فاعلاً حقيقياً يكون سبباً في الحدوث والتحول والحركة خلافاً للهيئات الثابتة التي لا تقتضي تدخّل الفاعل الحقيقي، فلذلك لا توسم بالصدور عن فاعل.

وليس من الغريب أن يكون أهم تمييز في العربية هو التمييز الواقع على

أساس عاملي "زمني" بين العمل والصفة من جهة أنه يوافق في أكثر وجوهه عموم التمييز في التفكير اللغوي بين الهيئة وغير الهيئة (Cf. Gabbay & Moravcsik, 1980, 63-65; François, 1989, 211; Parsons, 1990, 37) ويناسب هذا التمييز في مستوى الأحداث التمييز في مستوى النسيج "الزمني" بين الثبوت والحدوث (أو بين الآن والزمان) أي التمييز بين علاقيتين زمانيتين أساسيتين لا ثالث لهما (Cf. Hirtle & Bégin, 1991, 99, 103).

الباب الثالث

الثبوت والحدوث أبسط الأسس الدلالية "الزمانية"

مدخل

نقصد في هذا الباب إلى بيان أن الثبوت والحدوث أساسان دلاليان بسيطان وإن اختلفت المصطلحات والألفاظ التي يُشارُ بها إليهما في التفكير اللغوي. فهما عينُ المقصود بثنائية الآن والزمان الأرسطية وهما من أظهر الوجوه التي تتجلى فيها علاقتا التعاقب *successivité* والاقتران في الزمان *simultanéité*؛ كما نرمي إلى الاستدلال على أن هذين العنصرين الدلالين البسيطين يدخلان في تكوين النسيج "الزماني" للبنى النحوية في مختلف مستوياتها بحيث تكون كل بنية نحوية (صرفية أو إعرابية) منسوجة دلاليًا من أحدهما أو كليهما على نحو يتفاوت بين البنى نتيجة اختلاف منابع الدالتين بين المستويات الاشتقاقية والتصريفية والإعرابية والمعجمية. فليست دلالتا الثبوت والحدوث مقتصرتين على المضمون التصوري الخام الذي تنقله العناصر المعجمية، بل تظهرُ في المستوى الاشتقاقي الذي تتقابلُ في أولى درجاته الصيغة الاسمية الدالة على الثبوت والصيغة الفعلية الدالة على الحدث، والذي يحتوي في درجات موالية على مستويات متفاوتة من التقابل بين الدالتين كالتقابل بين فَعَلَ الدال على الأعمال وفَعُلَ الدال على

الصفات الثابتة في الأفعال، وكالتقابل بين الجامد والمشتق في الأسماء، والتقابل داخل المشتق من المصدر بين الصفة وغير الصفة، والتقابل داخل الصفة بين اسم الفاعل والصفة المشبهة مثلاً. كما تظهر المقابلة بين الثبوت والحدوث في المستوى التصريفي من خلال ما تفيد صيغتا الماضي والمضارع؛ وفي المستوى الإعرابي من خلال ما يمكن أن ينشأ من تقابل بين التعبير بالجملة الاسمية والجملة الفعلية، ومن خلال الاختيار بين مقولة الحال ومقولة النعت مثلاً.

وفرضيتنا الأساسية في هذا الباب هي أن دلالة هذه المستويات المختلفة على معنيي الثبوت والحدوث دلالة قارة راسخة، وأن غلبة هذه الدلالة أو تلك على البنية النحوية المعلومة رهين بالتفاعل الحاصل داخل تلك البنية بين المنابع المختلفة التي تصدر عنها الدالتان، وأن تضافر هذه العوامل قد يُفضي في أقصى طرفيه إلى الدلالة على الثبوت الخالص الذي لا تشوبه شائبة الحدوث وهو ما يناسب متصور الذات التي تعد الجثث والأشياء المادية النموذج الممثل لها، والصيغة الطرازية المعبرة عنها هي الاسم الذي لا تشعر مادته بالحدث؛ وقد يفضي في الطرف الآخر إلى الدلالة على الحدوث الخالص الذي لا يمازجه شيء من عناصر الثبوت، وهذا يناسب الحدث ونموذجه العمل الذي يدل عليه فعل العلاج والتأثير، وصيغته الطرازية الفعل المزيد الدال على وقوع الحدث تدريجياً مصرفاً في المضارع.

وقد رأينا من المناسب أن نطلق في اختبار هذه الفرضية التي تجعل دلالاتي الثبوت والحدوث دالتين "زمانيتين" بسيطتين من دلالات البنى النحوية تتجليان في مستويات مختلفة فيها، من الربط التقليدي الراسخ في التفكير اللغوي القديم والحديث بين الاسم ومقولة الذات؛ والفعل ومقولة الحدث لتبين كيف انتقل هذا التفكير في مراحل مختلفة ومتقطعة زمانياً إلى استبدال مقولتي الذات والحدث بمقولتي الثبوت والحدوث وهما مقولتان أبسط وأقدر على تفسير استرسال الدالتين الأساسيتين بين الأبنية النحوية.

وإذا كان من الممكن تنزيل التقابل بين الاسم والفعل في المستوى الاشتقاقي باعتباره المستوى التكويني الذي تبنى فيه الصيغ ويتميز بعضها عن

بعض، فقد آثرنا التعرض له في هذا الباب لما يبدو من متانة في الصلة بين مبحث أقسام الكلام ومختلف أنظمة اللغة على النحو الذي يُبرزه تصدر هذه المسألة لكتب التراث النحوي، والذي يجليه معالجة بعض البحوث المتصلة بالتراث النحوي لهذا الموضوع في باب الجملة لا في باب الكلمة (اطلب مثلاً المهيري، 1998، 109). كما يبرر تناوُل التقابل بين الاسم والفعل في هذا الباب ما ذكرناه من أن استبدال مقولتي الذات والحدث بمفهومي الثبوت والحدوث كان ناجماً عن التفكير في العلاقة بين هذين القسمين وبين أسسهما الدلالية، ويسوّغه أيضاً ما لهذين القسمين من بُعدٍ كوني - أكدّه أعلام من أمثال ساير ولانغكر وغيرهما - يجعلُ التقابل بين الثبوت والحدوث فيهما واقعاً بمجرد كون الصيغة اسماً أو فعلاً، وذلك قبل أن تتدرج الصيغة إلى مراحل أبعد في التخصص الاشتقاقي. فالثبوت ملازم لصيغة الاسم مطلقاً وتخصصه اشتقاقياً بكونه اسماً جامداً أو مشتقاً لا يلغي الدلالة الأصلية المتعلقة بالاسم، والحدوث ملازم لصيغة الفعل مطلقاً وذلك قبل تخصصه اشتقاقياً بكونه على وزن 'فعل' أو 'فعل' مثلاً.

الفصل الأول

صلة أقسام الكلام بالمقولات الدلالية الأساسية

تمهيد

يبدو تعليق أقسام الكلام بمقولات دلالية أساسية أصلية ظاهرة شائعة في الأعمال اللغوية النحوية واللسانية، فهو يلوح في التراث النحوي الهندي من خلال تقسيم بانيني الكلام إلى أربعة أنواع: «اسم... وفعل... وظرف... وحرف...» وتتصل تلك الأقسام بأربعة مفاهيم: جوهر وصفة وحدث وربط» (عاشور، 1997/1999، 30)؛ كما يظهر في الأعمال النحوية واللسانية الغربية (اطلب على سبيل المثال ص 82 وما بعدها و 97 وما بعدها و 245 فيما يلي). فمن ثم لا يُستبعد أن تكون العلاقة بين المقولات الدلالية الكبرى وبين أقسام الكلام الأساسية علاقة قرابة طبيعية على حد ما ذهبت إليه ريمي جيرو (اطلب ابن حمودة، 2004، 256 وص 144-145 من هذا البحث) وذلك من قبيل العلاقة بين الاسم والذات، والفعل وأحداث العلاج والحركة، والصفة والأحداث التي هي عبارة عن هيئات ثابتة «بشكل يجعل المستوى الصرفي التركيبي يحاكي المستوى المفهومي [أي مستوى المقولات الدلالية الأساسية] دون أن يطابقه في كل الحالات» (م. ن.). ويمكن أن نجد لهذا نظيراً في منوال الشريف (1993/2002، 360) الذي سعى فيه إلى تفسير العلاقات بين الدلالة والبنى النحوية إذ اعتبر «أن الحدث [حـ] هو المسؤول الأول عن تكوين المقولة الفعلية وقسم الفعل في الاشتقاق، وأن الحادث [حا] هو المسؤول الأول عن تكوين المقولة الاسمية فقسم الاسم في الاشتقاق».

وما من شك في أن هذا التصوّر الذي يقرن بين بعض أقسام الكلام وبعض المقولات الدلالية الأساسية تصوّر متأصل في تفكير النحاة العرب. ذلك أننا نقف لاحقاً (اطلب ص 315 وما بعدها) على أن المقابلة بين الجامد والمشتق تتجلى في المقابلة بين الاسم الجامد (أو المحض أو الصريح أو الخالص) وبين الاسم المشتق (الذي يشمل المصادر والصفات والأسماء التي ليست بمصادر وصفات مما يتضمن معنى الفعل). وما يسترعي النظر هو أن النحاة لم يُسوّوا بين هذين الضربين من الأسماء في استحقاق الانتماء إلى هذا القسم من أقسام الكلام فالمقصود بالاسم إذا ذكر مطلقاً من كل نعت أو إضافة هو الاسم الجامد الذي ليس بمصدر ولا صفة. ولذلك تكثر السياقات التي يقابل فيها بين الاسم والمصدر أو بين الاسم والصفة رغم رجوع المصادر والصفات إلى قسم الاسم عندما توسع دائرة المقابلة لتشمل الفعل والحرف. فمن سياقات المقابلة بين الاسم والمصدر قول ابن منظور: «وقالوا: "التراب لك" فرفعوه وإن كان فيه معنى الدعاء لأنه اسم وليس بمصدر. وليس في كل شيء من الجواهر قيل هذا. وإذا امتنع هذا في بعض المصادر فلم يقولوا: "السقي لك" ولا "الرعي لك" كانت الأسماء أولى بذلك» (لسان العرب، I، 315، عم. 1، مادة ت. ر. ب)؛ وقوله: «وقال سيبويه: "الولاية بالفتح: المصدر؛ والولاية بالكسر: الاسم مثل الإمارة والنقابة لأنه اسم لما توليته وقمت به. فإذا أرادوا المصدر فتحوا» (م. ن.، IV، 985، عم. 1، مادة و. ل. ي). ومن سياقات المقابلة بين الاسم والصفة قول الزمخشري: «والأبنية التي تلحقها ألف التأنيث المقصورة على ضربين: مختصة بها ومشتركة. فمن المختصة فعلى وهي تجيء على ضربين: اسماً وصفة» (المفصل، 251). فلئن كان كل من المصدر والصفة اسماً فاسميته تتراوح بين الضعف والقوة إن جاز التعبير، هي ضعيفة بقدر ما هو متصل بالفعل، وهي قوية بقدر ما ينفصل عنه» (المهيري، 1998، 181). فليس المصدر والصفة راسخين في الاسمية رسوخ الاسم الجامد المحض فيها لصلتهما دلاليّاً بالفعل. ويدلّ على تصور النحاة لضعف منزلة المصدر، مثلاً، في الاسمية تعليل الجرجاني لامتناع جمع المصادر المبهمة (أي التي ليست بأسماء مرة) في الأصل، وجواز ذلك في بعضها: إذ «لا يجوز الجمع في المبهمة، فلا يُقال: "قتلت قُتولاً، وضربت ضروباً... فإذا قصد الحدث المحض فالأكثر الأعراف أن يقال: "ضروب من القتل" و"ضروب من العلم" و"ضروب من الجهل"» (المقتصد، 583). ولكن

الجمعَ جازَ «فيما ينجذبُ إلى الاسمِية نحو العلمِ والحلمِ. يجري العلمُ على المعلومِ ويُنزَلُ الحلمُ منزلة الغريزة والطبيعة» (م. ن.).

ويقوم الانجذابُ إلى الاسمِية في هذين المثالين على تحول في معنى الصيغة من الدلالة على ما سماه الجرجاني الحدث المحض إلى الدلالة على معنى يلابسه ويتعلق به. فـ'العلمُ' الذي يُطلق في الأصل على ضرب من الأحداث قد يستعملُ في بعض السياقات للدلالة على الشيء المعلوم الحاصل بذلك الحدث وهو، فيما نحن فيه، الهيئة الثابتة الحاصلة من حدث العلم الذي هو التعلم والاكْتساب الأول. و'العلمُ' في هذا نظير 'اللفظ' و'القول': فـ«اللفظ في الأصل مصدر، ثم استعمل بمعنى الملفوظ به... كما استعملَ القولُ بمعنى المقول» (الأستراباذي، شرح الكافية، I، 20). أما 'الحلمُ' فيبتعدُ عن الدلالة الحديثة المحضة إذا نُزِلَ منزلة الغريزة والطبيعة أي الهيئة القارة والصفة الثابتة التي تمثل أقرب أنواع الحدث إلى الذات لاشتراكهما في معنى الثبوت والدوام. فهو بهذا يقتربُ من المحتوى التصوري الذي يقرنُ ببناء 'فعل' وما اتصل به من مشتقات. وقد تقدم ذكر 'حلم' في باب ما يجري مجرى الغريزة بحكم أن له لبناً ومكثاً (اطلب ص 205 فيما تقدم، والأستراباذي، شرح الشافية، I، 74).

وقد عبّر النحاة عن مفهوم الانجذاب إلى الاسمِية بعبارات أخرى منها "التوغل في الاسمِية" و"غلبة الاسمِية": «... وأرى أن 'صحراء' في الأصل فعلاءً أفعل، كأنَّ أصله: أرضٌ صحراءٌ أي في أولها صُحْرَةٌ كما تقول: "حمارٌ أصحَرُ" و"أتانٌ صحراءٌ"، فتوغل في باب الاسمِية فلم يُجمع على 'فعل' بل على فعالي. وكذا البطحاء أصله بابٌ حمراء، ألا ترى إلى قولهم: "الأبطحُ" فغلبت الاسمِية عليهما حتى لا يُعتبر الوصفُ الأصلي في 'أبطح'» (الأستراباذي، شرح الشافية، II، 167).

I - الأسماء موضوعة لإفادة الذوات والأفعال موضوعة لإفادة الأحداث

لا يمكن أن يُفهم ما يقصده الجرجاني بـ"الانجذاب إلى الاسمِية" وما في معناه من العبارات إلا بافتراض أن أقسام الكلام عند النحاة تقوم في جانب منها على أسس دلالية بحيث يقرنُ القسمُ منها بدلالة أصلية على مقولة من المقولات الدلالية الأساسية الكبرى دون سائر المقولات. ولا يحولُ هذا دون أن يستوعب

ذلك القسم دلالات أخرى ليست له في الأصل، على حد ما تخرج بعض المباني في علم المعاني عن إفادة معانيها الأصلية التي وضعت لها إلى إفادة معان أخرى يستوجبها المقام، فلا ينفي ذلك الصلة الوثيقة بين تلك المباني والمعاني الأصلية التي وضعت لإفادتها. وعلى هذا يمكن أن نتبين أن الاسم وُضع في الأصل للدلالة على الذات وأن الفعل وُضع لإفادة الحدث. أما تفرع الاسم إلى اسم محض وصريح وجامد من ناحية، واسم يتصل بالفعل من ناحية أخرى فما هو إلا نتيجة للعدول في الاستعمال عما يُفترض أنه وضع أصلي.

أ - دلالة الأسماء على الذوات

يمكن أن نستدل على أن النحاة يتصورون الاسم موضوعاً لإفادة الذات وضعاً أصلياً بطائفة من أقوالهم وآرائهم ترتبها ترتيباً تدرجياً حسب درجة تصريحها بالربط بين قسم الاسم ومقولة الذات الدلالية. فمما قد يكون دليلاً على هذا الربط أن سيبويه لم يمثل للاسم إلا بصيغ دالة على الذوات والأشخاص، فالاسم عنده: «رجل وفرس وحائط» (الكتاب، I، 12). وقد يُفسر اقتضاره على التمثيل بهذه الأسماء بكونها «تعتبر عند النحاة أهم عنصر وأشمله في قسم الاسم» (عاشور، 1997/1999، 48-49). ويدل على هذا الربط أيضاً قول ابن الخشاب: «وانقسمت الكلم إلى ثلاثة أقسام لا رابع لها قسمة ضرورية أو كالضرورية لأن العبارات دوال المعاني التي تحتها، والمعاني منقسمة إلى ثلاثة أقسام، فوجب أن تكون الألفاظ الدالة عليها ثلاثة لا أقل ولا أكثر. والمعاني ذات يخبر عنها وهي الاسم؛ وخبر عن تلك الذات وهو الفعل؛ وواسطة بينهما إما لإثبات الخبر للمُخبر عنه، أو لنفيه، أو لغير ذلك من المعاني، وذلك هو الحرف» (المرتجل، 5-6)؛ كما يدل عليه ما اختاره ابن كيسان حكاية عن بعض النحويين من أن «الأسماء ما أبانت عن الأشخاص وتضمنت معانيها، نحو 'رجل' و'فرس'» (الزجاجي، الإيضاح، 50)، ويقرره تقريراً صريحاً قول الصَّبَّان: «... ووجه الأحقية أن عمله [يعني اسم الفاعل] بسبب شبه الفعل. وهي [يعني الألف واللام] مُبَعْدَةٌ له عن شبهه ومُقَرَّبَةٌ له من الجوامد، لأنها حينئذٍ من خصائص الأسماء التي الأصل فيها الجمود لأن أصل وضعها للذوات» (الحاشية، I، 227). ولهذا علل الصَّبَّان غلبة الاسمية على بعض الصفات بـ«كثرة استعمالها في الذات بقطع النظر عن الصفة [= الحدث]» (م. ن.، 239).

ولا يناقض هذا الاعتبار تعريف بعض النحاة الاسم على أساس دلالي بأنه «لفظ يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل» (ابن الخشاب، المرتجل، 7؛ واطلب أيضاً العُكْبَرِي، اللباب، 45)؛ فهو تعريف عامُّ القصدُ منه استيعاب جميع مظاهر تحقق الاسم سواء أكانت مظاهر نموذجية من قبيل الاسم الجامد أم غير نموذجية من قبيل المصادر والصفات، ولذلك قيل في تفصيل المعنى الذي يدل عليه الاسم: «الاسم ما دل على معنى، وذلك المعنى يكون شخصاً [= ذاتاً] أو غير شخص: نحو 'رجل' و'فرس' و'حجر' و'بلد' و'عمرو' و'بكر'. وأما ما كان غير شخص فنحو 'الضرب' و'الأكل' و'الظن' و'العلم' و'اليوم' و'الليلة' و'الساعة'» (ابن السراج، الأصول، I، 36 واطلب أيضاً ابن الأنباري، أسرار العربية، 33).

ب - دلالة الأفعال على الأحداث

يناسبُ تعريف الاسم تعريفاً عاماً العموم في تعريف الفعل بأنه «الفة تدل على معنى في نفسها مقترن بزمان محصل» (م. ن.، 14؛ واطلب أيضاً العُكْبَرِي، اللباب، 45). وهي دلالة كثيراً ما تتخصص على نحو ما يظهر من تعريف الزمخشري للفعل بأنه: «ما دل على اقتران حدث بزمان» (المفصل، 319). وقد بدا لنا أن تعريف الفعل بالتنصيص على معناه المخصوص أكثر اطراداً من تخصيص المعنى الذي يدل عليه الاسم وذلك لأن الفعل لم يحد عن دلالة الأصلية على الحدث (والزمان) خلافاً للاسم. ويتجلى هذا المَحيْدُ في تنوع الدلالات المتعلقة بالاسم: فهي الذات حيناً، والحدث حيناً آخر، والحدث والذات حيناً ثالثاً. ويقتضي هذا أن تعريف الاسم بتخصيصه بالدلالة على الذات مثلاً قد يعترض عليه بدلالته في سياقات أخرى على الحدث أو على الحدث والذات وهو عين موقف الزَّجَّاجِي من تعريف ابن كيسان المذكور: «... وعوارُ هذا الحد أظهر من أن نُكثِرَ الكلام فيه لأن من الأسماء ما لا يقع على الأشخاص وهي المصادر كلها» (الزَّجَّاجِي، الإيضاح، 50). أما المعنى الذي يدل عليه الفعل فهو معين محصور في الحدث (والزمان)، ولذلك لا يعترض على تعريف الفعل وإن خصص بالحدث كما اعترض على تخصيص الاسم بالدلالة على الذات. وقد أشار المهيري (1998، 118) إلى التصاق خاصية التعدد في المعاني بالاسم على وجه

الخصوص بقوله: «لا شك أن ما يوجد من تنوع في كل قسم وخاصة قسم الأسماء هو الذي يعرض طرق التحديد المختلفة للانتقاد لأنه يمكن في الغالب للمجادل أن يجد نوعاً أو أكثر يخرج جزئياً أو كلياً عن الحد المعتمد».

ويمكن أن نفسر التنوع في معاني الاسم مقابل الاستقرار في معنى الفعل واختصاصه بدلالة ثابتة بما يقوم بين أقسام الكلام من تفاوت في الشيوخ وعموم التصرف ومدى الاستعمال سواء تعلق نظراً بالعربية أو باللغات الطبيعية عموماً. فإذا كان من البين أن عدد أقسام الكلام وأنواعها تختلف من لسان إلى آخر، وأن بعض الألسنة يستعمل الصيغ نفسها لإفادة ما يقابل الاسم وما يقابل الفعل في ألسنة أخرى بما يُزيل كل حد بين الأقسام (Cf. Benveniste, 1974/1995, I, 153) فالظاهر أيضاً أن أكثر الألسنة يشتمل على أقسام كلام متميز بعضها عن بعض، وأن الاسم والفعل أكثر أقسام الكلام شيوعاً في الألسنة البشرية. ذلك أنه «لا تخلو لغة من التمييز بين الاسم والفعل وإن كانت طبيعة التمييز في حالات خاصة غير مُجدية. والأمر مختلف في أقسام الكلام الأخرى إذ لا أحد منها ضروري أساساً لحياة اللغة» (سابير، 1921/1995، 160؛ واطلب أيضاً عاشور، 1997/1999، 33-34). وتتضح ضرورة الاسم والفعل لحياة اللغة في ما نجده من شبه إجماع في التفكير اللغوي عموماً على اعتبار الاسم والفعل أهم قسمين من أقسام الكلام على الإطلاق (Cf. Langacker, 1987/1991, 103 & Lipsky, 1994, 269, 271). بل إن من الباحثين من ذهب إلى أن انتفاء الفروق الشكلية بين الاسم والفعل في بعض الألسنة على النحو الذي أشار إليه بنفينيست فيما تقدم لا يطعن في صلاحية هذا التمييز لمثل هذه الألسنة ذلك أنه عادة ما تكون للصيغة المشتركة بين الاسم والفعل في مثل هذه الحالة «خصائص تُفرّق بين المقولتين بحسب البناء الخاص الذي تستعمل فيه» (Langacker, 1987/1991, 105) وعلى هذا رأى لانغاكرك أن «مقولتي الاسم والفعل مقولتان كليتان وأساسيتان للبنى النحوية» (م. ن.، 148).

ج - المفاضلة بين الاسم والفعل

لا يمنع القول بكلية الاسم والفعل في اللغة من المفاضلة بينهما. إذ يجوز أن نعتبر «أن الاسم أقوى من الفعل وأشد تمكناً» (سيويه، الكتاب، III، 523)، وأنه

مقدم عليه وأثبت منه في تاريخ نشأة اللغة بافتراض أن الإنسان قد احتاج إلى التعبير بالاسم الواقع في حيز التصور والبدال على صورة ثابتة قبل احتياجه إلى التعبير بالفعل الواقع في حيز التصديق - بحكم افتقاره إلى غيره معنى وتركيباً -، والبدال على صورة متحركة. ومعلوم أن حصول التصديق الذي هو إدراك النسبة متوقف على حصول التصور الذي هو إدراك المفرد. فلا شك أن «الحكمة قادت إليه، إذ كان الواجب أن يبدووا بالأسماء لأنها عبارات عن الأشياء، ثم يأتوا بعدها بالأفعال التي بها تدخل الأسماء في المعاني والأحوال، ثم جاؤوا فيما بعد بالحروف لأنك تراها لواحق بالجميل بعد تركيبها واستقلالها بأنفسها⁽¹⁾» (ابن جني، الخصائص، II، 33). فالفضاء الذي يعمل فيه كل من الفعل والحرف هو فضاء التركيب وجوباً، وطبيعتهما هي النقصان والحاجة إلى الغير خلافاً للاسم الذي يعمل في الفضاءين جميعاً: فضاء الأفراد لأنه يمكن أن يكون تاماً ومكتفياً بنفسه ومستقلاً بالمفهومية (اطلب ص 343 وما بعدها فيما يلي)، وفضاء التركيب حيث يُضم إلى غيره ويُركَّب معه، ذلك «أن معاني الحروف⁽²⁾ معانٍ ربّطية ومُحتاجة في تقوُّمها إلى طرفين، بخلاف معاني الأسماء فإنها مستقلة ولا تحتاج في تقوُّمها إلى الطرفين» (الكرباسي، منهاج الأصول، I، 39). بل الظاهر أن الاسم في التركيب أكثر استعمالاً وأعمُّ تصرفاً: «وإنما قلنا إن الاسم أصل والفعل والحرف فرعان لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلاً؛ ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف، فدل ذلك على أصالة الاسم في الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه. وأيضاً فإن الاسم يُخبر به ويُخبر عنه، والفعل

(1) ليس هذا رأي ابن جني وإنما هو اعتراض يورده على عدم القول بالأسبقية التاريخية للاسم على الفعل ولللفعل على الحرف. وابن جني يقر بالأسبقية النفسانية دون الأسبقية التاريخية، ويحتج لذلك بحجج فيها نظر، لاستنادها إلى حقائق تتعلق بحالة اللغة في عصره، من إمكان اشتقاق الأسماء من الأفعال والحروف، واشتقاق الأفعال من الحروف وهي ظواهر لاحقة لاكتمال النظام اللغوي ولا تتعلق بما يفترض أن يكون عليه حال اللغة إبان النشأة الأولى (اطلب الخصائص، II، 34).

(2) ومنها المعنى الذي يدل عليه الفعل بالصيغة وهو النسبة إلى فاعل: «... ولذا كانت هيئة الفعل [أي صيغته المقابلة لمادته وهي حروفه الأصول] من سنخ المعاني الحرفية لدالتها على ربط بين المتمايزين» (الكرباسي، منهاج الأصول، I، 124 واطلب أيضاً ص 232).

لا يكون إلا خبراً به. والحرف لا يُخبرُ به ولا يُخبرُ عنه. فلما كان الاسم من الثلاثة هو الذي يُخبرُ به ويُخبرُ عنه دون الفعل والحرف دلّ ذلك على أنه أصلُ الكلام دونهما» (السيوطي، الأشباه والنظائر، I، 63). فمردُّ أولية الاسم في أقسام الكلام عمومٌ تصرفه تركيبياً خلافاً للفعل «الذي وُضع خصيصاً لتحقيق الإسناد» (سابير، 1995/1921، 160)، من قبَل أن الأفعال هي «اللفاظ *monèmes* التي ليس لها من استعمالٍ سوى الاستعمال الإسنادي» (Martinet, 1970/1980، 141). ويناسبُ عمومُ تصرف الاسم وخصوصُ تصرف الفعل في التركيب اقتصارَ الفعل على الدلالة الحديثة (والزمانية) واتساعَ الاسم وشموله دلاليّاً للذات وغيرها.

ويمكن أن نؤيد هذه الفرضية التاريخية بملاحظة ما يجري في تاريخ الاكتساب الفردي للغة. ذلك أنه يتعدّر الحديث في لغة الطفل قبل السنة الثانية من العمر عن نظام نحوي (وهو ما يفترض اكتساب مقولتي الفعل والحرف) إذ تقوم هذه اللغة على عبارات مؤلفة من أصوات وإشارات (Cf. Halliday, 1950/) لا يُستبعد أن تكون لها دلالة الاسم ووظيفته. (1985, xvi)

كما يجوز أن نؤيد هذه الفرضية التاريخية بالحقبة النفسانية والحدس الذي يحملُ مستعمل اللغة على الحكم بتقدم الاسم على الفعل وتقدم الفعل على الحرف، وقد قدمهما ابن جني على الافتراض التاريخي نفسه ورأهما أجدر بالاعتبار: «فأما أيُّ الأجناس الثلاثة تقدّم - أعني الأسماء والأفعال والحروف - فليس مما نحن عليه في شيء، وإنما كلامنا هنا: "هل وقع جميعها في وقت واحد أم تتالت وتلاحقت قطعةً قطعةً وشيئاً بعد شيء وصدراً بعد صدر؟" ... اعلم أن أبا علي - رحمه الله - كان يذهب إلى أن هذه اللغة - أعني ما سبق منها ثم لحق به ما بعده - إنما وقع كلُّ صدر منها في زمان واحد، وإن كان تقدم شيء منها على صاحبه فليس بواجب أن يكون المتقدم على الفعل الاسم ولا أن يكون المتقدم على الحرف الفعل وإن كانت رتبة الاسم في النفس من حصة القوة والضعف أن يكون قبل الفعل، والفعل قبل الحرف. وإنما يعني القوم بقولهم: "إن الاسم أسبق من الفعل" أنه أقوى في النفس وأسبق في الاعتقاد من الفعل، لا في الزمان. فأما الزمان فيجوز أن يكونوا عند التواضع قدموا الاسم قبل الفعل، ويجوز أن يكونوا قدموا الفعل في الوضع قبل الاسم وكذلك الحرف» (الخصائص، II، 30).

ولما كان الحدث على وجه التخصيص هو المقصود بـ 'المعنى' في تعريف النحاة العرب للفعل فقد كان التمييز الدلالي بينه وبين الاسم، والمبدأ الضمني الذي ينص على تخصيص كل مقولة دلالية كبرى بقسم من أقسام الكلام يقتضيان ألا يشارك الاسم الفعل في تلك الدلالة. فإذا حصلت تلك الشركة بوجود صيغ اسمية تحمل المعنى الذي وضع له الفعل في الأصل وهو الحدث، لم تعامل تلك الصيغ على أنها تمثل خصائص الاسم النموزجية التي يجسمها الاسم الجامد وكانت مرتبتها في الاسم منحة بقدر تجردها من الدلالة على الذات ونزوعها إلى الدلالة على الحدث. فقد انحطت درجة الصفة في الاسم لأنها وإن دلت على الذات وهو المعنى الأصلي الذي وُضع له الاسم فإنها تدل على الحدث وهو المعنى الأصلي الذي وضع له الفعل، وهي، عند النحاة، مرشحة أيضاً للدلالة على الزمان المعين في سياقات إعرابية معلومة فتكون بمعنى الماضي والحال والاستقبال (اطلب مثلاً باب الإضافة في شرح ابن عقيل، I، 340) وهو من دلالات الفعل عندهم. وكذلك انحطت درجة المصدر في الاسم لأنه دلّ على المضمون التصوري الذي يقترن عادة بالفعل وهو الحدث.

وإذا بدا من هذا التحليل أنه يحصر دلالة الفعل الأصلية في الحدث دون الزمان، وأنه يخالف بذلك السائد في النحو العربي من أن الفعل يدل على حدث مقترن بزمان فإن هذا الحصر مبرر بأن الزمان الذي يدل عليه الفعل في العربية ليس الزمان الذي هو مدلول العناصر الظرفية المخصصة للحدث والذي يكون عادة مدلول الظروف وبعض الوظائف الإعرابية؛ كما أنه من المستبعد أن يكون الزمان المضمن في نظام اللغة أي الزمان النحوي الذي يستفاد في بعض الألسنة من صيغ الأفعال والذي ينشئه المتكلم بمجرد التلفظ عاقداً بذلك علاقات الأسبقية والاقتران واللاحقية بين حدث التكلم والحدث الذي يدل عليه الفعل الوارد في الكلام (عن الفرق بين الضربين من الأزمنة اطلب Halliday, 1950/1985, 139). فالظاهر أن الأفعال في العربية لا تدل بصيغها على هذا الضرب من الزمان إذ الدلالة عليه رهينة توفر جملة من القرائن الإعرابية، فلم يبق إلا تأويل 'الزمان' بما أشار إليه الجرجاني وشرح التلخيص من معنى الزمان الداخلي الملازم لدلالة الفعل والقائم على الحدوث والتجدد والوقوع المتدرج الذي لا يتصور إلا في الزمان على ما نشرحه لاحقاً. وليس في هذا التأويل تعسف إذا سلمنا بأن

المقصود بالزمان عند أرسطو هو عين المقصود بالحدث عند الجرجاني (اطلب ص 284 فيما يلي)، وبأن تعريف النحاة العرب للفعل تعريفاً يقرنه بالزمان يوازي التعريف الأرسطي لفظاً ومعنى. فتعريف ابن الأنباري الفعل بكونه «لفظة تدل على معنى ... مقترن بزمان» (أسرار العربية، 14) يناسب تمام المناسبة تعريف أرسطو له (Cf. Arnauld & Lancelot, 1660/1993, 111) بقوله:

«vox significans cum tempore/un mot qui signifie avec temps»

«vox	significans	cum	tempore»
«un mot	qui signifie	avec	temps»
لفظة	تدل على معنى	مقترن بـ	زمان

غير أنه مهما سعينا إلى الفصل بين مقولتي الحدث والزمان فإن الوشائج الرابطة بينهما تظل في غاية القوة والمتانة من قبل أنه يلزم من تصور أحد العنصرين تصور العنصر الثاني فـ«حسبك أن تلفظ باسم فعل من قبيل marcher أي "ذهاب" أو "ذهب" حتى يقوم في الذهن - فضلاً عن معنى الحدث - معنى الزمان الحامل لتحقيق ذلك الحدث» (Martin & Nef, 1981, 18)؛ ومجاعة العلامات الدالة على الزمان والمظهر للفعل «راجعة، على الأرجح، إلى أن كل ما يجري في حيز زمني مفهومي هو حدث على وجه الدقة»⁽³⁾. وقد وقفنا فيما تقدم على ما بين الوجود وظرفه عموماً والحدث والزمان خصوصاً من تضائيف يجعل تشخيص أحد العنصرين متوقفاً على تشخيص العنصر الثاني (اطلب ص 142، و Engel, in Davidson, 1980/1993, XX).

ولا يختلف القول بدلالة الاسم على الذات، والفعل على الحدث بأصل الوضع في محصله عما ذهب إليه كثير من الباحثين من أن «للجُثِّ قيمة الطراز بالنسبة إلى الأسماء مثلما أن أحداث العلاج هي الطراز بالنسبة إلى الأفعال» (Langacker, 1987/1991, 104) ولا يُستبعد أن يكون التعريف الطرازي لهاتين

(3) Hagege, Claude, 1982, *La structure des langues*, Que sais-je?, Paris, PUF, p. 81, cité par Lipsky, 1994, 269

المقولتين النحويتين وجهاً من وجوه الاستدلال العلمي المستند إلى الحقائق النفسانية على الحدس الراسخ في التفكير اللغوي والقائم على ربط الأسماء بالذوات والأفعال بالأحداث (عن مفهوم الطراز واستعماله في مجال الأحداث اطلب Villard, 1993). وقد رأى لانغاكر (م. ن.) أنه لو اقتصر في تعريف الاسم والفعل على العناصر الطرازية المركزية دون العناصر الهامشية لما كان في تعريف هاتين المقولتين النحويتين أي إشكال، إذ الإشكال قائم عند اعتبار العناصر الهامشية أيضاً في التعريف وهو ما يستوجب عدم الاختصار على مفهومي الدلالة الأصلية والدلالة الطرازية والاكتفاء بهما.

II - دلالة الصفة على الحدث

تقوم بين الصفة وبين الاسم قرابة شكلية تتجلى في اشتراك النوعين في كثير من الخصائص اللفظية التي تُيسر نقل الصفة إلى الاسم ونقل الاسم إلى الوصفية. ولذلك عُدت الصفة في التراث النحوي العربي من صنف الأسماء (اطلب مثلاً المهيري، 1998، 180 - 183)، وهو اعتبار لا يختلف عما نصادفه في التقاليد النحوية الغربية من خلال المقابلة بين اسم الجوهر *nom substantif* والاسم الصفة *nom adjectif* إذ يدلُّ الأول في أصل الوضع عندهم على الذات والجوهر ويدل الثاني على العرض (مع الدلالة، بصورة ثانوية، على الذات التي يقوم بها ذلك العرض من قبل أن الأعراض تقوم بالجواهر ولا تقوم بنفسها). غير أن الاستعمال اللاحق حاد عن الوضع الأصلي فلم يعد يُطلق باعتبار مدلول اللفظ بل باعتبار اللفظ نفسه: إذ أطلق مصطلح 'اسم الجوهر' على كل ما يقوم بنفسه في الكلام ولو دل على الأعراض مثل 'الحمرة' *rougeur* و'البياض' *blancheur* كما شمل مصطلح 'الاسم الصفة' ما دل على الجوهر إذا كان لا يقوم بنفسه في الكلام وذلك من قبيل 'الأحمر' *rouge* و'الأبيض' *blanc* (اطلب 49, 1660/1993, Arnauld & Lancelot و 281, Formant, *Supplément...*).

ويناسب هذا التفريق في النحو العربي التفريق بين الاسم والصفة على أساس تمام الأول ونقصان الثانية لـ«اكتفاء الاسم بذاته في مقابل حاجة الصفة إلى موصوف تجري عليه» (ابن حمودة، 2004، 271 - 272). ف«الاسم التام هو الذي يقوم بنفسه في البيان عن معناه نحو 'رجل' و'فرس' و'زيد' و'عمرو'»

[و] الاسم الناقص هو الذي لا يقوم بنفسه في البيان» (الرّماني، الحدود، 83، وعن تمام الاسم ونقصانه اطلب عاشور، 1997/1999، 654 - 659). والسبب في عدم قيام الصفات بنفسها أنها تدل زيادة على معنى الصفة دلالة مبهمة على الذات التي تقوم بها تلك الصفة، فلا بد في الكلام من لفظ آخر صريح أو مقدر يوضح تلك الذات المبهمة (Cf. Arnauld & Lancelot, 1660/1993, 49). وقد استعملت عبارة 'اسم الجوهر' في العربية في قول ابن جني «إنما 'الناقة' و'التيس' اسمان لجوهر» (الخصائص، I، 118)؛ وفي كلام لابن يعيش تقدم ذكره (اطلب ص 182؛ وشرح المفصل، I، 122). فهو يطلق على ما أفاد الجواهر والأعيان والذوات دون ما أفاد الأعراض والمعاني والأحداث، ويناسب من ثم ما اعتبره أرنو ولونسلو معنى أصلياً في المصطلح الفرنسي.

ويُستنتج من القول بدلالة الصفة على الأعراض بأصل الوضع قرابة الصفة من دلالة الفعل رغم ما لاحظناه من صلة بينها وبين الاسم من جهة اللفظ. ويؤيد هذه القرابة بين الصفة والفعل كونها «تعدّ تقليدياً مفيدةً للهيئات أو الكيفيات» (Lyons, 1977 / 1980, 76) التي تُعدّ ضرباً من الأحداث بمعناها العام؛ ومن ثم ذهب لاينز إلى أن التمييز بين الأفعال والصفات في عدد من الألسنة يستند في بعض وجوهه إلى تمييز دلالي مقولي عميق بين الأحداث الحركية المنتقلة والأحداث التي هي عبارة عن صفات ثابتة. وقد عبر عن ذلك بقوله: «إن هذا التمييز بين أوضاع الحدوث وأوضاع الثبوت هو قوام جانب مهم مما اعتبرناه أساساً أنطولوجياً للتمييز الإعرابي والصرفي الذي يجريه عدد من الألسنة بين الأفعال والصفات» (Lyons, 1977/1980, 326). وقد تقدم أن ريمي جيرو تعتبر الصفة قسماً من أقسام الكلام الأساسية، يناسب مقولة دلالية أساسية أيضاً هي مقولة 'الخصائص' propriétés التي لا يختلف المقصود بها عن المقصود بالهيئات والكيفيات (اطلب ص 145، وابن حمودة، 2004، 256).

والذي يُمكنُ تقريره من هذه التحديدات المختلفة للصفة أن مشاركتها للاسم في الخصائص الشكلية وكونها فرعاً عنه في التقاليد النحوية العربية والغربية يسمانها بخصائص الاسم الدلالية التي لا تقتصر على تضمن معنى الذات في الأغلب ولكنها تتعداه إلى ما يتسم به الاسم من الدلالة على الثبوت والاستقرار وعدم التغير،

وسياتي أن الجرجاني (دلائل الإعجاز، 134) يعتبر الصفات من اسم فاعل وصفة مشبهة وغيرهما جارية مجرى الاسم في إفادة الثبوت.

ويبدو أنه لا تناقض بين جريان الصفة على الاسم في إفادة الثبوت وبين قرابتها من الفعل بدلالاتها على "الأعراض" من جنس الخصائص والكيفيات والهيئات الثابتة، فهذه المدلولات وإن كانت مدلولات أفعالٍ وضرباً من الأحداث بمعناها العام فإنها تشارك مدلول الاسم (سواء اعتبرنا هذا المدلول هو الذات أو معنى الثبوت نفسه كما سياتي) في معنى الثبوت والاستقرار على تفاوت في هذه الدلالة بين أنواع الصفات في العربية نوضحه لاحقاً.

III - دلالة الحرف على الحدث

إذا كنا أغفلنا الحرف في ربطنا أقسام الكلام بالمقولات الدلالية العميقة فلأن غايتنا كانت البحث عن الدلالة التي يُفترض أنها أنيطت بكل قسم من أقسام الكلام في "أصل الوضع" لا عن الدلالة التي يمكن أن تكون قد طرأت في الاستعمال اللاحق. وقد اخترنا في هذا الباب الفصل بين أقسام الكلام التي تعد أساسية في الخطاب وهي أقسام ذات مضمون دلالي وثيق الصلة بالخارج من قبيل الاسم والفعل في العربية والاسم الجوهر والاسم الصفة والفعل والظرف المخصص للحدث adverb في الفرنسية، وبين أقسام الكلام التي هي عبارة عن أدوات تحليل على علاقات نحوية بين مختلف أجزاء الخطاب، وهي الحرف في العربية وسائر أقسام الكلام في الفرنسية وما شابهها من الألسنة الأوروبية. ولا شك في أن الفصل بين هاتين الطائفتين من أقسام الكلام والذي عبر عنه تانيار بالفرق بين الكلمات المملوءة والكلمات الفارغة (اطلب ص 97 وما بعدها و/ Tesnière 1959) هو مقتضى تعريف النحاة العرب للحرف بأنه ما دل على معنى في غيره. فقد ذهب ابن يعيش إلى أن «معنى الاسم والفعل في أنفسهما، ومعنى الحرف في غيره. ألا تراك إذا قلت: "الغلام" فهم منه المعرفة؛ ولو قلت: "أل" مفردة لم يفهم منه معنى؛ فإذا قرن بما بعده من الاسم أفاد التعريف في الاسم، فهذا معنى دلالة في غيره» (شرح المفصل، VIII، 2)، ولخص وظائف الحرف الدلالية والصناعية بقوله: «وجملة الأمر إنه دخل الكلام... لإفادة معنى فيما يدخل عليه، ولتعليق لفظ بلفظ آخر وربطه به» (م. ن، 4).

غير أن الاستعمال يبين أنه قد تكون للحروف دلالات الأفعال. فالعلاقة التي يعبر عنها الحرف قد تكون في أحيان كثيرة شبيهة بـ«حدثان ثانٍ صغير يكون مقترناً بالحدثان الأكبر... وللحرف نفسه بعض صفات الفعل. ذلك أنه يمكن في كثير من الأحوال أن نجد فعلاً غير مُصرف تصريف مطابقة non-finite verb⁽⁴⁾ مماثلاً له في المعنى [إذا قلت]: (he cleaned the floor) with a mop أي «نظف قاع البيت) بِمِمْسَحَةٍ» [كان ذلك عديلاً قولك]: using a mop أي مستعملاً مِمْسَحَةً» (Halliday, 1950/1985, 142) وقد قرر الأسترابادي حقيقة تضمن الحروف معاني الأفعال بقوله: «والأغلب في معنى الحرف أن يكون معنى الأسماء الدالة على المعاني دون الأعيان» (شرح الكافية، II، 37). ولا شك في أن أسماء الأحداث هي أهم قسم في أسماء المعاني وأكثره شيوعاً وأعمه تصرفاً (اطلب ص 187-188). فمن ذلك أن «معنى 'من' الابتداء. فمعنى 'مِنْ' ومعنى لفظ 'الابتداء' سواء» (م. ن.).

ويبدو أن القول بفعلية الحرف ودلالته على الحدث لا تتجاوز هذا المظهر وهو اشتراك الحرف والفعل (وما كان من الأسماء بمنزلة الفعل في الدلالة على الحدث) في التعلق بمضمون دلالي واحد، وإلا فإن الأولى الكلام على حرفية الفعل من جهة أن التقابل الأساسي في كيفية الدلالة - وبقطع النظر عن المضمون الدلالي - قائم بين الحرف والمعاني الحرفية من جهة وبين الاسم والمعاني الاسمية من جهة أخرى؛ والفعل قريب بصيغته من الحرف إذ أن لصيغته معنى حرفياً ربطياً بحكم دلالتها على النسب والارتباطات (اطلب الكرباسي، منهاج الأصول، I، 176 واطلب ص 343 وما بعدها من هذا العمل). فما يُقرب الحرف من الفعل والأسماء المتصلة به هو ما يتعلق به من مضمون دلالي حدثي، وإلا فإن الفرق بين الحرف

(4) المقصود بهذا المصطلح الإنكليزي الصيغ الفعلية التي لا تُطابقُ الفاعل المسند إليه في الشخص والعدد من قبيل 'be' و 'being' و 'been'، خلافاً للأفعال المصرفة finite verbs التي نجد فيها المطابقة المذكورة وذلك نحو 'am' و 'is' و 'are' و 'was' و 'were' اطلب Oxford Dic. 1989, p. 457 فالأفعال غير المصرفة تصريف مطابقة ليست مرادفة للأفعال الجامدة أو الناقصة التصرف defective verbs، كما أنها لا تقتصر على صيغة الفعل المصدرية infinitive بل المقصود بها صيغ فعلية لا تظهر فيها مطابقتها للمسند إليه.

والاسم من جهة كيفية الدلالة فرق واضح مرده إلى استقلال الأسماء بالمفهومية، والحاجة، في تبين معنى الحرف، إلى غيره إذ «إن لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر. بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة. ومعنى 'من' مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون إلى معنى ذلك اللفظ الأصلي» (الأستراباذي، شرح الكافية، II، 37) فمعنى 'الابتداء' في قولك مثلاً: "الابتداء خير من الانتهاء" معنى مستقل بالمفهومية ويمكن تصويره بمعزل عن متعلقاته خلافاً لمعنى الابتداء في حرف الجر 'من' في قولك: "خرجت من البصرة" فهو نسبة بين طرفين: "الخروج" و"البصرة"، ومعنى ذلك أن الابتداء لا يُتصور في نفسه وإنما يُتصور في علاقته بطرفين عامين يُخصصهما السياق. وإخراج الطرفين من التصور، وقصر النظر على النسبة في نفسها يُخرج معنى الابتداء في 'من' من الدلالة الحرفية إلى الدلالة الاسمية. ف«النظر الاستقلالي لم يتعلّق إلا بالطرفين؛ وأما النسبة التي بين الطرفين لم تُلاحظ إلا تبعاً للطرفين. فلو لوحظت النسبة استقلالاً خرجت... عن المعنى الحرفي وعُدت من المعاني الاسمية» (الكرباسي، منهاج الأصول، I، 37). ومن ثمّ نتبين أن الحرف والفعل والاسم أقسام قد تتفق في تعلقها بمضمون دلالي حدثي لكنها تختلف في كيفية التي تنقل بها ذلك المضمون وفي نوع التمثل المقترن بها. وما يمكن استنتاجه في هذا الموضع، على الأقل، اعتماداً على ما بين المعاني الاسمية والمعاني الحرفية من تمام المباينة (م. ن.، 39) أن الاسم يصور الحدث في استقلاله وتجرده عن كل متعلقاته وأن الحرف والفعل يصوران وهو منخرط في نسب وعلاقات. ويضاف هذا إلى ما نقف عليه لاحقاً من أن الفعل ينقل الحدث في صورته الحركية التي يبرز فيها جانب الزمان خلافاً للاسم والحرف اللذين ينقلانه في صورته الثابتة.

وفي التراث إشارات متواترة إلى تضمن الحروف معاني الأفعال. فمن ذلك قول ابن يعيش: «... لأن الحروف إنما جيء بها اختصاراً ونائبة عن الأفعال: فـ'ما' النافية نائبة عن 'أنفي'؛ وهمزة الاستفهام نائبة عن 'أستفهم'؛ وحروف العطف عن 'أعطف'؛ وحروف النداء نائبة عن 'أنادي'» (شرح المفصل، II، 15). وهذا المظهر من فعلية الحرف مظهرٌ تداولي. ذلك أن الحروف التي ذكرها المصنف تختصر دلالة أفعال وتنوب عنها، ولكن وجه علاقتها بالأفعال مختلف عن الوجه الذي أومأنا إليه سابقاً من جهة أن ابن يعيش يشير إلى أحداث هي

عبارة عن أعمال ينجزها المتكلم عند استعماله للغة وكثيراً ما تكون مُقدَّرة غير مصرح بها ولا تظهر إلا عندما يُحتاج إلى الكلام على العمل اللغوي الذي أنجزه المتكلم فتُترجم إلى ما تسميه الدراسات الحديثة أفعالاً إنجازية كالأفعال التي ذكرها ابن يعيش. أما وجه فعلية الحرف الذي تقدمت الإشارة إليه فيتصل بمضمون كلام المتكلم لا بما أنجزه بواسطة كلامه. وهذا الوجه الذي ذكره هاليداي هو الأقرب إلى دائرة اهتمامنا من قبل أننا ننزل عملنا في إطار العلاقة بين المستوى الإعرابي والمستوى الدلالي ولا نعرض للمستوى التداولي إلا لماماً⁽⁵⁾ (عن فعلية الحرف وإنشائيته في التراث اطلب الشريف، 2002/1993، 518 - 520).

IV - فعلية الاسم والحرف في ميزان النحو العرفاني

يقتضي القول بفعلية الحرف وبعض أصناف الاسم في التراث وجود سمات مشتركة تقرب بينها وبين الفعل. وإذا سعينا إلى تقويم هذا الرأي من منظور عرفاني (يمثله منوال لانغاكرك) تبين أن المدخل إلى التسليم به لا يمكن أن يكون إلا من باب المضمون التصوري والمحتوى المتعلق بالتجربة والحقيقة الخارجية، وهو ما تنقله الحروف الأصول في العربية غالباً وذلك من قبل أن التقابل بين الاسم والفعل، فيما عدا هذا الجانب تقابلي عميق يرجع إلى كونهما يعكسان آليتين مختلفتين من آليات اشتغال الذهن، فإذا اختلف القسمان في المضمون التصوري كان البون بينهما شاسعاً. فالاسم من المحمولات التي يسميها لانغاكرك اسميات والتي تحيل أساساً على جهات داخل ميادين أي على أشياء بالمعنى العام والمجرد لا بالمعنى الحسي والتجريبي فحسب. والفعل من المحمولات التي يسميها علاقات وهي تحيل على نسب وعلاقات⁽⁶⁾.

(5) هذا إذا سلمنا بتقسيم مجال الدراسة اللغوية تقسيماً قريباً من التقسيم الثلاثي المعروف للمجال العلامي: إلى جانب إعرابي وجانب دلالي وجانب تداولي (Cf. Lyons, 1977/، 96-100، 1978).

(6) الشيء هو الجانب profile الذي تبرزه المحمولات الاسمية *prédicats nominaux* (أو الاسميات *nominals* كالأسماء والضمائر والمركبات الاسمية)، وهو يقابل بذلك 'العلاقة' أي ما يجمع الذوات ويؤلف بينها بقطع النظر عن تعيين هذه الذوات وتميزها (Cf. Langacker, 1994, 592) والعلاقة هي الجانب الذي تبرزه المحمولات العلاقية (أو العلاقيات *relationals* كالحرف والفعل والصفة ومخصص الحدث).

أما الحرف فإنه وإن شارك الفعل في كونه محمولاً علاقياً إلا أنه يقابله في وجهٍ أساسيٍّ وهو أن الفعل يعبر عن علاقة زمانية مركبة يسميها لانغاكِر حدثاناً، وأن الحرف يعبر عن علاقة لازمانية قد تكون مركبة وقد تكون بسيطة. ومثال العلاقة اللازمانية البسيطة التي يدل عليها الحرف قولك: "على الطاولة كتاب"، ومرد البساطة في هذه العلاقة إلى أنها تتضمن صورة وحيدة ثابتة تسمى 'هيئة' state أو 'علاقة ثابتة' (Cf. Langacker, 1994, 592)؛ ومثال العلاقة اللازمانية المركبة دلالة واو المعية في قولك: "سرتُ والنهر"، ومردُّ تركيب هذه العلاقة إلى أن الذات التي أسند إليها حدث السير تشغل مواضع مختلفة متعاقبة وهو ما يقتضي سلسلة من الصور والهيئات بحيث تختلف كل صورة أو هيئة عن سابقتها اختلافاً طفيفاً. وكون هذه العلاقة لازمانية لا يعني أنها تخلو من كل ما له صلة بالزمن. فمما يحقق التلاحم الداخلي لسلسلة الصور المذكورة هو أن «الهيئات التي تُولفها تُتصوَّر على أنها أحداثٌ موزعة على محور الزمن» (Langacker, 1987/1991, 128) فيكون الفرق بين دلالة الفعل ودلالة واو المعية في مثل هذا السياق في أن علاقة التعاقب الزمني بين الأطوار والهيئات المؤلفة للحدثان (مدلول الفعل) أبرز منها في الهيئات والأطوار المؤلفة لدلالة العلاقة اللازمانية المركبة (مدلول الحرف)، كما يكون الفرق بينهما في الإدراك التعاقبي للأطوار التي يدل عليها الفعل الإدراك الإجمالي للأطوار التي يدل عليها الحرف (Cf. Langacker, 1987/1991, 133 & 1994, 592) فإذا انحصر الفرق بين الفعل والحرف في هذين الوجهين كان فرقاً عميقاً أيضاً من قبل أنه يشمل وجهاً أساسياً من الفرق بين الاسم والفعل وهو الكيفية التي يدرك بها الذهن التجربة. فلا يكون من موجب للقول بفعلية الحرف إلا الاشتراك في المضمون التصوري بين الفعل والحرف سواءً كان ذلك الاشتراك مما يظهر في اللفظ كالفرق بين 'على' و'علا' أو مما يقدره المتكلم والسامع كتقدير الباء بـ'الصق'.

فإذا صح أن ما يُقربُ الحرفَ وبعض أصناف الاسم من الفعل هو الاشتراك في المضمون التصوري كان ذلك دليلاً على تصور مخصوص للمعنى عند القائلين بهذا الرأي (الذي ربما لا يكون معدوم الصلة بحدس المستعمل والمخاطب) وهو أن المعنى مساوٍ للحقيقة الخارجية التي ينقلها اللفظ لا للتمثل الذي يتشكل في الذهن بكيفيات مخصوصة يعبر عنها ذلك اللفظ. وقد أخذ النحاة

العرب بالتصور الأول الذي يجعل المعنى في الحقائق الخارجية وإن لم يقتصروا عليه⁽⁷⁾، أما الفلاسفة قدامى ومحدثين فقد غلب عليهم القول به⁽⁸⁾. وقد بلغ هذا التصور أوجه في نظرية شروط الصدق المنطقية التي كان تارسكي من أبرز ممثليها والتي حمل عليها لانغاكرك معتبراً اللغة ظاهرة نفسانية في المقام الأول (Cf. Langacker, 1987/1991, 104 & 107 & 150).

خاتمة

انعقد غرضنا في هذا الفصل على الربط بين بعض أقسام الكلام وبعض المقولات الدلالية الأساسية لما وجدناه من ربط بين الاسم والدلالة على الذات، وبين الفعل والدلالة على الحدث في كثير من أنماط التفكير اللغوي على النحو الذي تبدو معه دراسة هذه الأقسام أنسب المواضع لاقتناص مقولتي الذات والحدث في اللغة. وقد تبيننا أن تعريف الاسم دلاليّاً بأنه ما دلّ على الذات، وتعريف الفعل بأنه ما دلّ على الحدث ليسا تعريفين ساذجين كما يبدو من مخالفتهم لحقيقة الاستعمال التي تجعل الاسم مثلاً يخرج عن إفادة هذا المعنى الأصلي إلى إفادة المعنى المقابل له في بعض الصيغ الاسمية، ولكنهما تعريفان يستندان إلى حدس راسخ في التفكير اللغوي يفسر أصل الوضع وإن كان يقصّر عن تفسير ما آل إليه الاستعمال، ومن ثم كانت الحاجة إلى استبدال مفهومي الذات والحدث "المتحجرين" بمفهومين أكثر مرونة هما مفهوما الثبوت والحدوث وذلك من حيث أنهما يصلحان لتفسير الوضع الأصلي والاستعمال الطارئ على حدّ سواء.

(7) اطلب على سبيل المثال اختلاف آرائهم في وجوه اعتبار الثاني في بدل كل من كل هو الأول في المعنى في المصنّفات التالية: الجرجاني، المقتصد، 932؛ الأستراباذي، شرح الكافية، II، 384؛ الصبان، الحاشية، III، 184. وعن مراعاتهم للخارج في تعريف المعنى اطلب ص 122؛ كما أن الغالب عليهم ربط الدلالة على الحدث في البنى الاشتقاقية بالجذر - الذي يعكس عادة مضموناً تصويرياً عاماً صلته بالخارج وثيقة - لا بالصيغة والوزن اطلب ص 320.

(8) وفي هذا الباب تندرج نزعة الفلاسفة عموماً إلى نفي وجود فرق دلالي بين البناء للفاعل والبناء للمفعول. إذ يرى بارسنز مثلاً أن «الجملة المبنية للمفعول ترتبط بنفس الأحداث التي ترتبط بها الجملة المبنية للفاعل» (Parsons, 1990, 283, n. 8).

الفصل الثاني

من الذات والحدث إلى الثبوت والحدوث

تمهيد

إذا صحَّ الحدسُ الراسخُ في التفكير اللغوي والقائم على اعتبار أقسام الكلام - الرئيسية في الأقل - موضوعاً لإفادة مقولات دلالية أساسية، كانت حالة صيغة المصدر في العربية محيرة حقاً من جهة خروجها عن أصل الوضع خروجاً تاماً جعل الزّجاجي يعتبر ذلك مطعناً على حد ابن كيسان للاسم في العربية بأنه ما دل على الشخص. ويمكن توسيعُ هذا الرأي إلى الأدبيات الغربية بملاحظة قصور التعريفات الدلالية التقليدية لأقسام الكلام عن توفير الشروط الضرورية والكافية التي تجيز القول بانتساب صيغة من الصيغ إلى قسم معلوم من هذه الأقسام (Cf. Lyons, 1977/1980, 75). ومما يمكن التّدليلُ به على عجز هذه التعريفات عن استيعاب جميع ما يقع تحت القسم الواحد ويصدق عليه أن تعريف الاسم في الأدبيات الغربية مثلاً (اطلب م. ن.، 74) بأنه ما يدل على ذات من البشر أو الحيوان أو النبات أو الجماد يكذبه استعماله لإفادة مطلق الحدث. بيد أن بعض الباحثين من أمثال لاينز لا يذهب في تفسير هذا القصور - الذي يتجلى في خروج بعض أقسام الكلام عن مقتضيات التعريف الدلالي - إلى القول بحياد الاستعمال عن أصل الوضع على ما مر. إذ يرى أن «الجانب الدلالي أو الأنطولوجي من هذه الحدود لا يُعرّف، في كل قسم من أقسام الكلام، القسم بكماله ولكنه يُعرّفُ قسماً فرعياً مميزاً داخله. ولكل واحد من هذه الأقسام الفرعية المعرفةً دلاليّاً مركز الصدارة داخل القسم برمته» (م. ن.). وعلى هذا

يكون الاسم الجامد المحض في العربية، مثلاً، قسماً متفرعاً عن قسم الاسم وممثلاً لأهم خصائصه الدلالية وهي إفادة الذات أي المعنى الثابت الخالي من كل دلالة حدثية، ويكون كل بعد عنه بعداً عن الاسمية الصريحة الخالصة وكلُّ قرب منه انجذاباً إليها.

بيد أن عدم التطابق بين الدلالة الأصلية للاسم والدلالات التي اكتسبها بحكم ما افترضناه من كثرة الاستعمال واتساع التصرف يزدادُ حدة كلما تمسكنا بالدلالة الأصلية المفترضة ولم نراعِ حاجة اللغة إلى الاتساع الذي يقتضي أن تخرج أبنيتها عن إفادة الدلالات الوضعية إلى إفادة دلالات أخرى لم توضع لها في الأصل (اطلب ص 281 وما بعدها). ومن ثم كانت الحاجة إلى استبدال هذه المقابلة "المتحجرة" بمقابلة أكثر مرونة تأخذ من مفهومي الذات والحدث العناصر "الزمانية" البسيطة التي يتألفان منها: وهما مفهوما الثبوت والحدوث، وقد عبر عنها الجرجاني بقوله: إِنَّ «موضوعَ الاسم على أن يُثَبَّتَ به المعنى للشيء من غير أن يَقْتَضِيَ تجددَه شيئاً بعدَ شيء؛ وأما الفعلُ فموضوعُه على أنه يَقْتَضِي تجددَ المعنى المَثْبَتِ به شيئاً بعدَ شيء. فإذا قلتَ: "زيدٌ منطلقٌ" فقد أثبتَ الانطلاقَ فعلاً له من غير أن تجعلَه يتجددُ ويحدثُ منه شيئاً فشيئاً، بل يكونُ المعنى فيه كالمعنى في قولك: "زيدٌ طويلٌ وعمروٌ قصيرٌ". فكما لا تَقْصِدُ ههنا إلى أن تجعلَ الطُولَ أو القَصَرَ يتجددُ ويحدثُ بل تُوجِبُهُما وتثبتُهُما فقط وتقضي بوجودَهُما على الإطلاقِ، كذلك لا تتعرضُ في قولك: "زيدٌ منطلقٌ" لأكثرَ من إثباتِهِ لزيد. وأما الفعلُ فإنه يُقْصَدُ فيه إلى ذلك: فإذا قلتَ: "زيدٌ ها هو ذا ينطلقُ" فقد زعمتَ أن الانطلاقَ يقعُ منه جزءاً فجزءاً، وجعلته يزاوِلُهُ ويزجّيه» (دلائل الإعجاز، 133-134).

وقد يُفهمُ من السياق الذي أورد فيه الجرجاني هذه السمات الدلالية المنوطة بكل من الاسم والفعل أنها ليست سماتٍ أصلية فيهما وأنهما يكتسبانها بالتركيب والإسناد. فقد تناول المصنفُ هذه السمات في سياق الكلام على فروق الخبر والتمييز بين الإثبات بالاسم والإثبات بالفعل؛ وتناولها كتابُ التلخيص وشروحه وحواشيه في باب أحوال المسند. ويظهرُ هذا الفهمُ مثلاً في تعليق الدسوقي على قول الجرجاني: "موضوع الاسم" بقوله: «أي الاسم المسند في التركيب موضوع لأجل أن يثبت إلخ.» (الحاشية، II، 30).

غير أنه يظهر من عبارة الجرجاني ومن السياق الذي يبسط فيه هذا الرأي أنه يتحدث عن الداليتين الوضعيتين للاسم والفعل وأن المقصود هو مقابلة الاسم بالفعل مطلقاً. ولذلك تكثر إشارة شراح التلخيص إلى أن دلالة الثبوت والدوام في الاسم ودلالة الحدوث والتجدد في الفعل دالتان وضعيتان. فمن ذلك قول الإسفراييني: «... وترجيحُ الاسم ما يُستفادُ من المفتاح بأن 'زيدُ عالمٌ' يُستفادُ منه الثبوتُ صريحاً بناءً على أن الاسمَ صفةٌ كانَ أو غيرَ صفةٍ [ل]لدلالةِ على الثبوتِ وتأيدُهُ بما ذكره الشيخ عبد القاهر» (الأطول، I، 452)، ومنه قول ابن يعقوب المغربي: «... أما دلالة الاسم على مطلق الثبوت فهي على أصل وضع الاسم» (مواهب الفتاح، I، 29)؛ ومما يؤيد هذا الرأي أيضاً أن الأمثلة التي يقدمها الجرجاني تقوم في أكثرها على استبدال الصيغة الاسمية بالصيغة الفعلية في نفس السياق التركيبي وملاحظة الفرق بينهما (اطلب دلائل الإعجاز، 134 - 135)، ومن ثم يصلح ما صرح به المصنف من فرق بين الاسم والفعل في هذا السياق أن يكون أساساً لتعريف كل منهما مطلقاً لا سيما أن المذهب مؤيد بمواقف كثيرة تناظره في عموم التفكير اللغوي (اطلب ص 289 وما بعدها).

I - 'الحدوث والتجدد' و'الثبوت والدوام' عند الجرجاني وشرح التلخيص "الأوائل"

يبدو هذان المفهومان واضحين في كلام الجرجاني تنطق بهما عبارته وتجسمهما الشواهد التي مثل بها عليهما. فقد تلازمت عبارتا 'التجدد' و'الحدوث' في صيغتيهما الفعلية ثلاث مراتٍ على الأقل في النص الذي تناول فيه المصنف هذه المسألة (اطلب دلائل الإعجاز، 133-136) بما يدل على أنه يستعملهما على سبيل الترادف التام وأن العبارة منهما تشرح أختها وتوضحها. ويؤكدُ هذا الترادف ما نجده في تعليق التفتازاني على كلام صاحب التلخيص: «... أو أن يتعين كونه... فعلاً» (القزويني، التلخيص، 41) بقوله: «فيُفيدُ التجدد والحدوث». وهو عينُ الموضع الذي علق عليه القزويني بقوله في مصنف آخر: «وإما ليتعين... كونه فعلاً فيستفاد منه التجدد» (الإيضاح، I، 86). ويؤكدُ هذا الترادف أيضاً ما نجده في بعض المصنفات النحوية المتأخرة وهو قول الصَّبَّان: «قوله [يعني الأشموني]: "المشعر بالحدوث" أي التجدد، أي الدال على أمر

يتجدد لا على أمر راسخ ثابت» (الحاشية، II، 175). وإذا كان الجرجاني قد أناط دلالة الحدوث والتجدد بصيغة الفعل فإنه لم يُعلق في أول كلامه بصيغة الاسم دلالة معلومة على سبيل الإيجاب وإنما عرّف معنى الاسم تعريفاً سلبياً مفاده عدم الحدوث والتجدد. ويظهر هذا التعريف السلبي لدلالة الاسم في كتاب التلخيص⁽¹⁾ وهو قول القزويني في باب أحوال المسند: «... وأما كونه [يعني المسند] فعلاً فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه مع إفادة التجدد... وأما كونه اسماً فلا إفادة عدمهما» (التلخيص، 41). وعلق عليه الدسوقي بقوله: «الأظهر أن يقول: "فلا إفادة مطلق الثبوت" لأجل أن لا يكون الكلام خالياً عن إفادة المدلول الوضعي للاسم صريحاً، فإن الاسم لا تُفيد عدم التقييد وعدم إفادة التجدد، بل هما لعدم ما يدلّ عليهما» (الحاشية، I، 29). ولكن الجرجاني يورد في آخر النص الذي تناول فيه هذه المسألة ما يمكن اعتباره تعريفاً إيجابياً لدلالة الاسم إذ يقول: «... ومتى اعتبرت الحال في الصفات المشبهة وجدت الفرق ظاهراً بيناً ولم يعترضك الشك في أن أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه، فإذا قلت: "زيد طويل وعمره قصير" لم يصلح مكانه "يطول ويقصر" وإنما تقول: "يطول ويقصر" إذا كان الحديث عن شيء يزد وينمو كالشجر والنبات والصبي ونحو ذلك مما يتجدد فيه الطول أو يحدث فيه القصر، فأما وأنت تحدث عن هيئة ثابتة وعن شيء قد استقر طوله ولم يكن ثمّ تزايد وتجدد فلا يصلح فيه إلا الاسم» (دلائل الإعجاز، 134 - 135). فالاسم عند الجرجاني صالح للدلالة على "هيئة ثابتة" و"شيء مستقر". ودلالة الثبوت هي ما أشار إليه صاحب التلخيص في كتاب الإيضاح الذي جعله كالشرح له، وذلك قوله: «وإما ليتعين كونه [يقصد المسند] اسماً فيستفاد منه الثبوت؛ أو كونه فعلاً فيستفاد منه التجدد» (القزويني، الإيضاح، 86).

ولا تختلف صورة التمييز بين مفهوم الحدوث والتجدد الذي يدل عليه الفعل ومفهوم الثبوت والدوام الذي يدل عليه الاسم عند التفتازاني عن صورته في كلام

(1) يبدو تأثر كتاب التلخيص وشروحه وحواشيه بآراء الجرجاني في هذا الموضوع جلياً من خلال المصطلحات والمفاهيم والأمثلة والشواهد. بل كثيراً ما تورد الشروح والحواشي في هذا الباب نتفاً من كلام الجرجاني في دلائل الإعجاز (اطلب التفتازاني، المطول، 314 والتلخيص، II، 30 والمغربي، مواهب الفتاح، II، 30).

الجرجاني وصاحب التلخيص. فالحدوث والتجدد عنده مفهوم واحد ملخصه أن الفعل يدل على وقوع الحدث وقوعاً متدرجاً في الزمن، وأن هذه الخاصية في الحدث اكتسبها من الزمن نفسه بحكم اقترانه به وكونه مثله جزءاً من دلالة الفعل: «مع إفادة التجدد»: الذي هو من لوازم الزمان، الذي هو جزء من مفهوم الفعل. وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه، وظاهر أن الزمان غير قارٍ الذات لا يجتمع أجزاءه بعضها مع بعض⁽²⁾ (التفتازاني، المطول، 313). وفي هذا تأكيدٌ للخاصية الزمانية التي يفيدها الفعل والتي تنتقل إلى الجزء الآخر من مدلوله وهي الحدث فتلبس به وتصبغ بصبغتها القائمة على تدرج الأجزاء وتعاقبها، وهي خاصية أكدها الجرجاني في قوله: «... وإذا أردت أن تعتبره بحيث لا يخفى أن أحدهما [أي الاسم والفعل] لا يصلح في موضع صاحبه فانظر إلى قوله تعالى: ﴿وَكَلَّبُهُمْ بِسِطْرِ ذَرَأِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: 18]، فإن أحداً لا يشك في امتناع الفعل ههنا، وأن قولنا: "كَلَّبَهُمْ يَبْسُطُ ذَرَأِيهِ" لا يؤدي الغرض. وليس ذلك إلا لأن الفعل يقتضي مُزاولةً وتجدد الصفة في الوقت؛ ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مُزاولةً وتزجية فعل ومعنى يحدث شيئاً فشيئاً» (دلائل الإعجاز، 134). ومما يلاحظ أن الزمان الذي هو جزء مدلول الفعل عند التفتازاني ليس الزمان الذي أناط به النحاة دلالة الفعل، وهو الذي ينقسم القسمة الثلاثية المشهورة عندهم، بل هو العرض الممتد الذي ينقسم إلى آتات تدخل في الوجود بطريق التعاقب والتجدد والحصول التدريجي. والحدث باعتباره قرين الزمان في دلالة الفعل يحاكي خصائصه فيكون تدريجي الحصول أيضاً بحيث لا تُلْتَقِطُ أجزاؤه دفعة واحدة لأنها كأجزاء الزمان لا تجتمع في الوجود.

ويترسخ هذا الفهم للمقصود من الحدوث والتجدد بما علق به الجرجاني والتفتازاني على بيت مثل به الأول لهذا المعنى وذكره كتاب التلخيص وشروحه، وهو قول طريف بن تميم العنبري [من الكامل]:

(2) «ولما كان التجدد لازماً للزمان لكونه كمّاً غير قارٍ الذات، أي لا يجتمع أجزاؤه في الوجود - والزمان جزء من مفهوم الفعل - كان الفعل مع إفادته التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة مُفيداً للتجدد» (التفتازاني، المختصر، II، 27).

أَوْ كَلَّمَا وَرَدَتْ عُكَازَ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ

فقد علق الجرجاني على ذلك بقوله: «وكذلك الحال في قوله: "بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ". وذلك لأنَّ المعنى: على توَسَّم وتأمَّل ونظرٍ يتجدَّد من العريف هناك حالاً فحالاً، وتصفُّح منه للوجوه واحداً بعد واحدٍ. ولو قيل: "بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ مَتَوَسَّمًا" لم يُفد ذلك حقَّ الإفادة» (دلائل الإعجاز، 136)؛ وعلق عليه التفتازاني بقوله: «يتوسَّم: أي يتفرَّس الوجوه ويتأملها. يحدث منه ذلك التوسَّم شيئاً فشيئاً، ويصدر منه النظر لحظة فلحظة» (المطوَّل، 313).

وكما كان مفهوم الحدوث والتجدد عند التفتازاني واحداً فكذلك كان مفهوم الثبوت والدوام عنده واحداً: «... وأما كونهُ اسماً فلا إفادةَ عدمهما" أي: عدم التقييد المذكور وإفادة التجدد، بل لإفادة الثبوت والدوام» (م.ن.).

II - 'الحدوث والتجدد' و'الثبوت والدوام' عند شراح التلخيص 'المتأخرين'

يُظهرُ ما اطلعنا عليه من شروح التلخيص والحواشي⁽³⁾ اللاحقة لشرح التفتازاني في مجمله صورة أخرى مختلفة لكل من مفهومي "الحدوث والتجدد" و"الثبوت والدوام" تتضمن من تفريع المفهومين الأصليين وتقسيمهما ما يُخرج رأي الجرجاني عن جلائه ووضوحه وعمقه وطرافته، ويزدادُ هذا الأمر جلاء كلما تأخرت الشروح والحواشي في الزمن.

وقد عرض السُّبكي للمقصود من 'التجدد' بقوله: «... وقوله [يعني القزويني صاحب تلخيص المفتاح]: "مع إفادة التجدد" أُورِدَ عليه أن التقييدَ بأحد الأزمنة حُكْمٌ بحصوله في ذلك الزمان دون غيره وهذا هو التجدد. فيكون ذكرُ التجدد

(3) جملة ما اطلعنا عليه من شروح كتاب التلخيص وحواشيه هي: كتاب الإيضاح للمؤلف نفسه الخطيب القزويني (ت. 739 هـ)؛ والمُطوَّل (ألف سنة 748 هـ) والتلخيص (ألف سنة 756 هـ) للتفتازاني (ت. 792 هـ)؛ وعروس الأفراح (ألف سنة 758 هـ) للسُّبكي (ت. 773 هـ)؛ والأطول للإسفراييني (ت. 943 هـ)؛ ومواهب الفتاح (ألف سنة 1108 هـ) للمغربي؛ والحاشية على شرح التلخيص للسعد التفتازاني (ألف سنة 1210 هـ) للدسوقي (ت. 1230 هـ/ 1825 م). ويبدو أن أقدم شروح التلخيص بعد شرح مصنفه هو شرح محمد بن مظفر الخليلي (ت. 745 هـ) المسمى مفتاح تلخيص المفتاح (اطلب حاجي خليفة، كشف الظنون، I، 474).

تكراراً. وجوابه بأن التصريح بكونه حاصلًا في زمن لا يقتضي كونه لم يكن حاصلًا في غيره فلا يلزم التجدد... فإن قلت: "كيف يكون التجدد في الفعل الماضي؟" قلت: لأن كل فعل حادث تجدد بعد أن لم يكن؛ ولا نعني أن قولنا: "قام زيد" يدل على أنه لم يكن قائماً على الدوام لصحة قولنا: "أحيا الله زيدا" وإن كان لم يزل حياً منذ صدق عليه اسم 'زيد'؛ ولكن مدلول الفعل التجدد، وذلك أعم من تجدد شيء يتقدمه مثل أو لا، فإن الأفعال المستمرة ليست فعلاً واحداً، بل الفعل في كل وقت غير الفعل في الوقت الذي قبله وإن اتحدا بالنوع» (عروس الأفراح، II، 27).

فالتجدد في كلام المعترض عبارة عن الحصول في الزمان المعين ولذلك اعتبر ذكر التجدد تكراراً؛ وهو تصور لا يختلف في جوهره عن تصور السبكي الذي اعتبر التجدد حدوثاً بمعنى الوجود بعد العدم، ذلك أن الحصول والحدوث والوقوع بمعنى. وبتقدير اختلاف التصورين فإنهما لا يناسبان ما وقفنا عليه عند الجرجاني والقزويني والتفتازاني من حصر معنى الحدوث والتجدد في وقوع الحدث وقوعاً متدرجاً. وإذا صح أن التجدد بالمعنى الذي عناه السبكي وهو الوجود بعد العدم هو عين ما عناه المعترض بالحصول في زمان معين يكون جواب السبكي على المعترض غير ذي وجه لأن الفعل يكون حينئذ مفيداً للتجدد بالمعنى المذكور سواء تقدم الحدث الذي يفيد الفعل مثله في الماضي أو لا.

ولكن الواضح هو أن التجدد في كلام القزويني هو عين التجدد في كلام الجرجاني ومؤداه وقوع الحدث شيئاً فشيئاً على سبيل تعاقب الأجزاء والأطوار؛ وتفسير السبكي للتجدد بأنه الوجود بعد العدم لا ينافي خاصية الحصول المتدرج للحدث من جهة أن الحدث عموماً - ولا سيما في أشكاله النموذجية التي هي الأعمال خاصة - يقوم على قطع هيئة ثابتة وحال متصلة تكون عليها الأشياء بما يغير نسق الاسترسال السابق ويجعل له حدوداً يقع الحدث داخلها. وهذا المعنى وإن كان ملازماً للحدث فإنه ليس المقصود من إطلاق عبارتي 'الحدوث' و'التجدد' عند الجرجاني والقزويني والتفتازاني. وعلى هذا لا يكون ذكر التجدد في كلام القزويني تكراراً لأنه مستعمل في معنى الحصول التدريجي.

والظاهر أن ما حدا السبكي على استنباط مفهوم التجدد بمعنى الوجود بعد

العدم هو ما وجدّه من حرج في اعتبار صيغة الماضي دالة على التجدد بمعنى الحصول التدريجي الذي جعله الجرجاني مناط دلالة كل فعل بقطع النظر عن الصيغة المخصوصة التي يتحقق فيها. ولذلك نراه لا يستبعد المفهوم الذي أكده الجرجاني ومن ذهب مذهبه استبعاداً تاماً، بل يقرن بين المفهومين المتباعدين ويجعل كل واحد منهما صالحاً لصيغة من صيغ الفعل لا يصلح لها المفهوم الآخر. أما الإشارة إلى هذين المفهومين المتميزين بمصطلح واحد هو مصطلح 'التجدد' فهي تضمن عدم مخالفة الأوائل الذين علقوا 'التجدد' بدلالة الفعل مطلقاً: «الفعل يدل على التجدد ماضياً كان أم مضارعاً أم أمراً. غير أن التجدد الذي يدل عليه الماضي المراد به الحصول؛ والمضارع يدل على التجدد بمعنى أن من شأنه أن يتكرر ويقع مرة بعد أخرى. وقد صرح به الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: 15]... وأما ما وقع في كلام الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ [التوبة: 71] من أن التأكيد مستفاد من السين، وما اقتضاه من عدم استفادته من الفعل المضارع ففيه نظر» (م. ن.، 28 - 29).

ولا شك أن ما استعمله السبكي من عبارات في توضيح المقصود من التجدد الذي يدل عليه الفعل المضارع من قبيل 'التكرار' و'الوقوع مرة بعد مرة' يخالف بعض المخالفة عبارات الجرجاني التي تؤكد قيام مفهوم التجدد على وقوع الحدث 'شيئاً بعد شيء' و'جزءاً فجزءاً'. إذ قد يفهم من عبارات السبكي وقوع بعض أفراد النوع الواحد من الأحداث وقوعاً متقطعاً في الزمن يستوجب تعدد الأحداث وكثرتها، وقد يفهم من عبارات الجرجاني أن الحدث واحد لكنه ممتد الأجزاء في الزمان وإن كان الضربان يرجعان إلى أصل واحد (عن الأحداث بين الوحدة والكثرة، اطلب ص 381-382).

وإذا كان السبكي قد قبل مفهومي التجدد كليهما وعلق كل مفهوم منهما بنوع مخصوص من أنواع الصيغ الفعلية فإن الإسفراييني استبعد المفهوم الأصلي الذي ذكره الأوائل استبعاداً تاماً ولم يبق إلا على المفهوم الثاني المستحدث الذي رأينا أنه لا يناسب مقصد الجرجاني ومن تبعه من البلاغيين المتقدمين. واللافت للنظر أنه يستعمل جانباً من الاستدلال الذي استعمله التفتازاني ومفاده أن طبيعة الحدث مستمدة من طبيعة الزمان لا في امتداده وتعاقب أجزائه كما هو الشأن في تصور التفتازاني ولكن في حدوث أجزائه ووجودها بعد عدها: «...»

وإنما يُفيدُ الفعلُ التجددَ لأنه اعتُبرَ في جعلِ الزمانِ جزءً مفهومه أن يكونَ الحدثُ حادثاً بحدوثه لأن الزمانَ المقارنَ بالحدث⁽⁴⁾ يوزنُ بذلك. فلم يُهمَلوا في جعلِ الزمانِ جزءاً من مفهوم الفعلِ هذا الإيذان⁽⁵⁾... فالمرادُ بالتجددِ الحدثُ؛ وأما التجددُ بمعنى حدوثه شيئاً فشيئاً، كالزمان، وكثيراً ما يُقصدُ بصيغة المضارع، فهو ليس معتبراً في مفهوم الفعل، وإنما يُفهمُ من خصوص الحدث⁽⁶⁾ أو اقتضاء المقام» (الإسفراييني، الأطول، I، 449، واطلب أيضاً شرحه لدلالة صيغة الفعل المضارع في بيت طريف بن تميم العنبري الذي تقدم ذكره).

والقول بدلالة الفعل على التجدد بالمفهوم الثاني الذي هو الحصول بعد أن لم يكن هو قول ابن يعقوب المغربي أيضاً، والطريف أنه يعتمدُ جانباً من استدلال التفتازاني الذي يجعلُ خاصية التجدد في الحدث نابعة من خاصية التجدد في الزمان ولكنه لا يبلغ بالاستدلال أقصاه ولا يُرتبُ النتائج على مقدماتها⁽⁷⁾ إذ يرى أن التجدد المعتبر في الحدث هو غير التجدد المعتبر في الزمان فلا يكون الرابط بين المفهومين سوى اشتراكهما في اللفظ الدال عليهما. ومن ثم لم تُعدْ دلالة الفعل على التجدد الذي هو الحصول شيئاً فشيئاً دلالة وضعية ولكنها أصبحت دلالة سياقية ومقامية تعرف بقرائن الحال والمقال: «مع إفادة التجدد»: أي يكون المسندُ فعلاً للتقييد المذكور مع زيادة إفادة تجدد الحدث المدلولُ لذلك الفعل عند اقتضاء المقام لذلك. وهذا التجددُ المُفادُ للفعل إنما أفادهُ لدلالته على الزمان الذي هو كمٌّ أي عرضٌ قابلٌ للقسمَةِ لذاته، غيرُ قارِ الذات بحيث لا تجتمعُ أجزاءؤه في الوجود. فالحدثُ المقارنُ لذلك الزمان في دلالة الفعل يناسبُ أن يُعتَبَر فيه التجددُ كمقارنه. لكن التجددَ المعتبرَ في الحدث تجددٌ مطلقٌ وقوعه لا التجددُ بمعنى الحصول على وجه الاستمرار شيئاً فشيئاً... فإنه إنما يدلُّ عليه الفعلُ بقرينة السياق» (المغربي، مواهب الفتاح، II، 26 - 27). ويوضحُ هذا الرأيَ تعليقُ المغربي على بيت طريف بن تميم العنبري

(4) كذا! والأظهرُ أن يقول: "المُقارنُ للحدث" أو "المقترن به".

(5) أي الإشعار بأن الحدث حادث كما أن الزمان كذلك.

(6) أي من نوع الحدث ومظهره "الموضوعي" وكونه مما يقتضي بطبيعته الامتداد في الزمان بقطع النظر عن الصيغة اللغوية التي يتجلى فيها.

(7) وقد تبعه في هذا الدسوقي، اطلب الحاشية، II، 27.

المذكور إذ قال: «فقوله: "يتوسّم" أراد أنه يصدرُ منه ذلك التوسّم متجدداً شيئاً فشيئاً. وقد تقدم أن دلالة الفعل على هذا المعنى ليست بالأصالة بل بقرينة السياق كما في الشاهد، لأن تعيين المطلوب إنما يحصل بعد التفرس المتجدد كثيراً في السوق» (م. ن.، 28 - 29).

وتؤكد المؤلفات اللاحقة التي تعرضت لمسألة دلالة الفعل على التجدد ما حدث في هذا المفهوم من فصل أدى إلى إقصاء المقصود الأصلي الذي يلوح من خلال نص الجرجاني وشروح التلخيص الأولى وإحلال مفهوم مستحدث يخالف صريح منطوق كلام صاحب دلائل الإعجاز حتى أصبح مفهوم التجدد المعتبر في دلالة الحدث هو غير مفهومه المعتبر في دلالة الزمان؛ وأصبح التجدد بمعنى الاستمرار والوقوع التدريجي دخیلاً على دلالة الفعل لا يُعتبر فيها إلا بمقتضى القرائن الخارجة عن صيغته: «... ثم اعلم أن التجدد يُطلق على معنيين: أحدهما الحصول بعد أن لم يكن؛ والثاني التَّقْضي والحصول شيئاً فشيئاً على وجه الاستمرار. والمعتبر في مفهوم الفعل التجدد بالمعنى الأول؛ واللازم للزمان التجدد بالمعنى الثاني. وحينئذ فالموافقة بين الحدث والزمان المتقارنين في مطلق [ال]تجدد لأن التجدد بالمعنى الثاني غير لازم للفعل ولا معتبر في مفهومه حتى إذا أُريدَ ذلك من الفعل فلا بُدَّ من قرينة. إذا علمت هذا تعلم أن قول المدرسين: "معنى 'أحمدك' أنه يحمّد الله حمداً بعد حمد إلى ما لا نهاية له" تفسيرٌ بحسب المقام لا بحسب الوضع» (الدسوقي، الحاشية، II، 27). ويظهر أثر هذا الفصل في مفهوم التجدد في انتقاله من المؤلفات البلاغية إلى المصنفات النحوية المتأخرة (اطلب الصّبّان، الحاشية، I، 13).

وكما ظهرَ فصلٌ في المفهوم من "الحدوث والتجدد" فقد ظهر أيضاً فصل في المفهوم من "الثبوت والدوام" عند بعض البلاغيين ومنهم المغربي الذي جعل الدوام مقابلاً للتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة وجعل الثبوت مقابلاً للتجدد بينما ظاهر استعمالهما عند التفتازاني على الترادف كما مر: «"لإفادة عدمهما": أي لدلالة الاسم على عدم التقييد والتجدد المذكورين. وعدمهما هو إفادة الدوام المقابل للتقييد بزمان مخصوص؛ وإفادة مطلق الثبوت المقابل للتجدد... أما دلالة الاسم على مطلق الثبوت فهي على أصل وضع الاسم... وأما دلالة على الدوام فبالقرينة والسياق لا في أصل الوضع جزمًا» (المغربي، مواهب الفتاح، II، 29-30).

ولعل الداعي إلى التمييز بين الدوام والثبوت أن كتاب التلخيص نفى دلالة الاسم على التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة كما نفى عنه إفادة التجدد، وأن التفتازاني أثبت له الدلالة على الدوام والثبوت فكان نفى الداليتين المذكورتين مقتضياً في نظر المغربي لإثبات داليتين نقيضتين هما الدوام والثبوت لا لإثبات دلالة واحدة تعبر عنها لفظتان. ومما يرجح هذا الافتراض أن 'الدوام' لا يُستعملُ مقابل التقييد بزمان معين لاقتضائه الزمان، بل المستعملُ في هذا المعنى هو "الإطلاق" (اطلب الأستراباذي، شرح الكافية، IV، 182 وحاشية الصَّبَّان I، 346)، و"عدمُ الاقتران بزمان محصل" كما هو المشهور في حد الاسم (اطلب مثلاً العُكْبَرِي، الباب، 45). وفضلاً عن ذلك فإن الاستعمالَ في بعض المصنفات اللغوية شاهد بالترادف بين الدوام والثبوت: فالاستمرار عند العبادي «أعمُّ من الثبوت والدوام لأنه يكون تجديداً بتعاقب أفرادهِ وثبوتياً بدوام الثابت وبذلك يحصل الجواب عن قول السائل: "وهل الثبوت والدوام غير الاستمرار؟"» (رسالة في اسم الفاعل، 72). ثُمَّ إن سُلِّمَ بأن الدوام معناه عدمُ التقييد بالزمان المعين فلا بدَّ أن تكونَ دلالةُ الاسم عليه وضعية من جهة أن الاسمَ عند النحاة «لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل دلالة الوضع» (العُكْبَرِي، الباب، I، 45) وهو خلاف ما يذهبُ إليه السُّبْكِي من أن الاسم يدل عليه بالقرينة والسياق.

غير أن فصلَ بعض البلاغيين بين الدوام والثبوت لم يؤدَّ في الغالب الأعمُّ إلى تحوير عميق في الدلالة التي علقها الجرجاني بالاسم وهي الدلالة على الثبوت خلافاً لما كان عليه الأمر في دلالة الفعل. فأكثرُ ما اطلعنا عليه من شروح التلخيص يجمع على أن الاسم دال على الثبوت دلالة وضعية. (اطلب ما تقدم من كلام الإسفراييني، الأطول، I، 452؛ واطلب أيضاً المغربي، مواهب الفتاح II، 29 - 30)⁽⁸⁾.

(8) تتواتر إشاراتُ الدُّسوقي إلى دلالة الاسم على الثبوت بأصل الوضع من قبيل ما تقدم في بعض ما ذكرناه من كلامه، ومن قبيل قوله: «... لِمَا عَلِمْتَ أن إفادة الاسم الثبوت بحسب الوضع» (الحاشية II، 29). لكنه يقدم في بعض المواضع مفهوماً للثبوت يقرب من الإثبات الذي يكون في الحمل والإسناد وهو ما يخرج خروجاً تاماً عن صريح نصوص الجرجاني والتلخيص وأكثر شروحه، فيقول: «... واعلم أن دلالة الاسم على =

III - مآزق القول بدلالة الاسم على الثبوت والفعل على الحدوث

لقد أوقع القول بدلالة الاسم على الثبوت دلالة وضعية شراح التلخيص المتأخرين في حرج التوفيق بين هذا المبدأ وبين ما يلاحظ في بعض الصيغ الاسمية من دلالة ظاهرة على الحدوث ومنها صيغة اسم الفاعل الذي يمثل الحدوث أحد أركان حده الدلالي عند النحاة (اطلب ما تقدم من كلام الأستراباذي، شرح الكافية، III، 413) خلافا للصفة المشبهة. ولم يكن أمام شراح التلخيص من سبيل إلى دفع القول بدلالة اسم الفاعل على الثبوت بأصل الوضع وباعتباره اسماً، لا سيما أنه محل الشاهد في البيت الذي مثل به الجرجاني وصاحب التلخيص على دلالة الاسم على الثبوت، وهو قول النضر بن جؤية [من البسيط]:

لا يَأْلَفُ الدَّرْهَمُ المَضْرُوبُ صُرَّتَنَا لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقُ

ف«قوله: "منطلق" دل على أن هذا دأبه من غير نظر إلى زمنٍ دون آخر» (السُّبُكِي، عروس الأفراح، II، 30) إذ «الانطلاق ثابت له دائم من غير اعتبار تجدد» (التفتازاني، المَطْوَل، 314). ولذلك سعى الشراح إلى فك التعارض بين القول بدلالة الاسم مطلقاً على الثبوت ودلالة اسم الفاعل على الحدوث بالتفريق بين ما هو وضع أصلي وما هو من الظواهر الطارئة على ذلك الوضع. فمن ذلك قول الإسفراييني: «فإن قلت: "هل يصحُّ إفادة عدم التجدد والحدوث باسم الفاعل... وقد ذكر ابن الحاجب في تعريف اسم الفاعل: ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث؟" قلت: "هذا مبنيٌّ على عدم الالتفات إلى ما ذكره ابن الحاجب"... وَيُؤَوَّلُ بأنهم أرادوا أن اسم الفاعل لما كان جارياً على لفظ الفعل جاز أن يُقصد به الحدوث بمعونة القرائن» (الأطول، I، 452)؛ ومنه قول المغربي: «فقول من قال: يدلُّ اسمُ الفاعلِ على الحدوثِ بخلاف الصفة المشبهة يُحمَلُ على أنَّ ذلك بعروض الاستعمال، وهو كثير، لا في أصل الوضع وإلا كان كالفعل» (مواهب الفتح، II، 30).

= الثبوت الذي هو تحقق المحمول للموضوع بحسب أصل الوضع. وأما إفادته للدوام والثبت فمن خارج لا بحسب أصل الوضع (م. ن.).

وقد وجد الشراح أن السياقات التي تُزاحم فيها دلالة الحدث دلالة الثبوت في الاسم كثيرة تكاد تستعصي على الحصر حتى دعاهم ذلك إلى التساؤل عن أصل القاعدة: «قد يُستثنى من قولهم: "الاسم دالٌّ على الثبوت" الاسم الواقع حالاً وسيأتي في كلام المُصنّف. وغيره أنه يدلُّ على الحصول [= الحدث] لا الثبوت... و... يُستثنى من ذلك أيضاً الصفة المشبهة على 'فاعل' فإن النحاة نصّوا على أنه إذا أريد بالصفة المشبهة التجدد حوّلت إلى 'فاعل'، فهو حينئذ لم يكن صفة مشبهة بل اسم مجرد، ومع ذلك يدل على التجدد لا الثبوت. ولك أن تجعل هذا الكلام سؤالاً على أصل القاعدة. ويُستثنى أيضاً الصفات العاملة من أسماء الفاعلين وغيرها، غير الصفة المشبهة فإنها كلّها دالة على التجدد كما سبق، حتى المصدر إذا عمل. وإنما يدلُّ الاسم على الثبوت ما لم يعمل كما صرح به أهل هذا الفن وهو واضح» (السُّبكي، عروس الأفراح، II، 30 - 31).

والحرج الذي وجدته الشراح والنحاة المتأخرون في اعتبار الاسم دالاً على الثبوت في السياقات والمقامات المختلفة هو عين الحرج الذي وجدوه في اعتبار بعض صيغ الفعل دالة على الحدث والتجدد بمعنى الحصول التدريجي، فلم يعترفوا بهذه الدلالة للفعل أصلاً واستعاضوا عنها بدلالة الوجود بعد العدم. ولئن جزموا بانتفاء دلالة الحصول التدريجي عن صيغة الماضي فإنهم جوزوا دلالة صيغة المضارع عليها بنفسها أحياناً، وبمعونة القرائن أحياناً أخرى. فالجملة الماضية «لا تفيد الاستمرار أصلاً بل ولا التجدد بمعنى الحصول مرة بعد أخرى وهكذا، وإن أفادت التجدد بمعنى الوجود بعد العدم» (حاشية الصَّبَّان، I، 13) خلافاً للجملة المضارعية التي كثيراً ما يُقصدُ بها التجدد بمعنى الحدث شيئاً فشيئاً (اطلب ما مر من كلام الإسفراييني، الأطول، I، 449 وكلام السُّبكي، عروس الأفراح، II، 28).

والسبب في هذا الحرج أنهم لم يميزوا بين المستويات المختلفة التي ينبع منها مسترسل الثبوت والحدث والتي يؤدي اعتبارها إلى عدم المنافاة بين أن تكون الصيغة الواحدة دالة على الحدث من جهة (أو جهات) وعلى الثبوت من جهة (أو جهات) أخرى بحيث يخضع حظها من الثبوت والحدث لحساب تُعتبر فيه جميع العوامل والمستويات الدالة على هذا المعنى.

IV - حقيقة الثبوت والحدوث

إن الدلالة التي علقها الجرجاني بصيغة الفعل وسعى كثير من شراح التلخيص إلى نفيها، وهي الحدوث والتجدد بمعنى الحصول التدريجي الذي لا ينافي الحدوث والتجدد بمعنى الحصول بعد أن لم يكن، دلالة ينبغي التمسك بها سمةً معنويةً مميزة لمقولة الفعلية شريطة ألا نعتبرها دلالةً موضوعية لها ما يقابلها في حقائق الأشياء من قبل أن اعتبارنا إياها بهذه الصفة قد يحُدُّ من صدقها ويطعن في كليتها لعلمنا أن من الأحداث ما لا يقع متدرجاً بل يكون آنياً ليس له امتداد. فلا مفر من اعتبار خاصية الامتداد في الحدث ووقوع أجزائه شيئاً فشيئاً حسب أطوار متعاقبة مع مزاولة وتزجية خاصيةً تصويرية لا سيما أن الجرجاني لم يقصر هذه الخاصية على ضرب من الأفعال دون ضرب، بل جعلها شائعة في جميعها لا تختص بفئة دون أخرى. فالظاهر أن الجرجاني لم يكن معنياً بالتمييز بين أنواع الأحداث التي تدل عليها الأفعال ولا بما تختلف به صيغة المضارع عن صيغة الماضي في الدلالة بل كان يقرّر فرقاً واضحاً بين الاسم والفعل في طريقة تمثيل المعنى الواحد. ولما كان يتحدث عن التصور الذي ينقله الفعل عن الحدث - لا عن خصائص الحدث "الموضوعية" - فقد عبر عن ذلك بـ 'الزعم'.

وما يقال في دلالة الفعل الوضعية يُقال في دلالة الاسم. فالاسم يدل على الثبوت والاستقرار بقطع النظر عن المضمون الدلالي الذي يتعلق به، وبقطع النظر عن كونه مصدراً أو صفة أو غير ذلك. ولا شك أيضاً في أن هذه الدلالة لا يمكن أن تلتَمَس في عالم حقائق الأشياء والتجربة الموضوعية لانتفاء سمة الثبوت من أكثر الأحداث التي تدل عليها المصادر، فما من مسوغ لدلالة المصدر على شيء ثابت مستقر إلا التصور و'الزعم' الذي يجعل «المصادر أسماءً معلقةً على أشياء. فهي ك'الغلام' و'الرَّجُل' و'الثوب' و'الدار'...» (الجرجاني، المقتصد، 553). وكون الثبوت والحدوث اللذين تُعلّق عليهما صيغتا الاسم والفعل بقطع النظر عن محتواه معنيتين من باب التصور والزعم هو الذي يجيز أن نجد في شروح التلخيص أقوالاً مثل قول السُّبكي: «فقولنا: "زيدٌ ضاربٌ غداً" معناه أن الضرب الذي سيقع منه غداً يقع ثابتاً مستقراً سواء كان موجوداً قبل ذلك أم لا؛ بخلاف "زيدٌ يضربُ غداً" فإنه يدل على أنه يتجدد له في غد ضربٌ» (عروس الأفراح، II، 30).

V - تعدد مستويات الدلالة على الثبوت والحدوث في الصيغة الواحدة

إن الدلالة المستفادة من مجرد كون الصيغة اسماً أو فعلاً لا تعني استبداد الصيغة بها على نحو باتٍ ونهائي بحيث لا تحتل تلك الدلالة نقيضها ولو من باب آخر غير باب الاسمية والفعلية. ومن ثم فإن دلالة الفعل على الحدث والتجدد بمعنى التقضي شيئاً فشيئاً لا تختفي من صيغة الماضي، وإن كانت في صيغة المضارع أظهر وأشهر، لدلالة الصيغة الثانية على الاستمرار التجددي والحصول التدريجي الذي يُترجم بمظهر الدوام وعدم الانقضاء. فالفعل الماضي دال على الحصول التدريجي والوقوع حسب أطوار متعاقبة من جهة كونه فعلاً؛ ولكن صيغته الدالة على الانقضاء والانقطاع والتمام من باب التصريف - وهو ما يعني استحضر نقطة بدء الحدث ونقطة انتهاء في الذهن - تقربه من دلالة الاسم الثابتة من قبل أنه يقع تصور الحدث كلاً تاماً وطوراً كاملاً وإن كان غير ممتد على نحو ما يجمد الاسم المسمى في صورة واحدة ثابتة لا تقتضي تعاقب المراحل والأطوار واختلافها وتمييزها. أما المضارع فيدل على الحصول التدريجي من الجهتين جميعاً، ولذلك تقوى فيه دلالة التجدد والحدوث بالمعنى الذي قصده الجرجاني. ولا يُعترض على هذا التقريب بين صيغة الماضي وبين دلالة الثبوت في الاسم بأن صيغة المضارع أقرب إلى الاسم بحكم إفادتهما الدوام الذي هو استمرارٌ وامتدادٌ على خط الزمان، فهذا وإن كان صحيحاً فإن بين دلالة الامتداد في الاسم ودلالة الامتداد في صيغة المضارع فرقاً من وجه آخر جوهرى هو الثبوت في معنى الاسم وكون ما يدل عليه كالكتلة الواحدة الصماء التي لا تَفَاوَتْ لأجزائها في الزمان مقابل تفاوت الأجزاء في مدلول صيغة المضارع، ودخولها في الوجود شيئاً فشيئاً على نحو يُشعر بالاختلاف والتغير. فعدم تفاوت الأجزاء المشعرُ بغياب الزمان هو الوجه المشترك بين دلالة الاسم ودلالة الصيغة الفعلية التي تفيد الانقضاء والتمام وتصور الحدث على أنه كُلٌّ غير قابل للتقسيم ومن ثم لتفاوت الأجزاء. أما مظهر الاستمرار والامتداد الزماني الذي تشارك فيه صيغة المضارع (من باب التصريف) صيغة الاسم (من باب الوضع) فليس مما يتميز به الثابت عن الحادث. وقد تقدم أن الاستمرار والامتداد في الزمان ليس خاصية أساسية في الهياكل الثابتة (اطلب ص 221 و Smith, 1983, 490). كما تقدم (اطلب ص 48) أن فندلر يجمع الأحداث غير

الممتدة (أحداث الإتمام) والصفات الثابتة (الهيئات) في زمرة الأحداث الآنية المقابلة للأحداث الزمانية المؤلفة من أطوار تتعاقب في الزمن (أحداث النشاط والأداء). ويمكن الاستشهاد في هذا الباب بما ذهب إليه أرسطو من أن المنقضي التام الذي يقع في آن واحد حكمه حكم الممتد الذي لا تتفاوت أجزاؤه والذي لا يلحظ فيه التغير من قبل أن «ما يقع في الآن الواحد واللحظة الواحدة هو كلُّ تام» (Aristote, *Eth. Nic.*, X, 3, 1174 b, 6-9, p. 493-494)، ذلك أن المعلم الأول يعتبر الامتداد الزمني الذي لا يلاحظ فيه تغير من باب الآن واللحظة لا من باب الزمان (Cf. Aristotle, *Physics*, Book IV, Part 11). فخاصية "اللازمانيّة" هي خاصية دلالة صيغة الماضي ودلالة الاسم معاً، وهي معدومة في دلالة الفعل المضارع إذ رغم مشاركته الاسم في الدوام والاستمرار فإنه يخالفه في التقطع الذي يُشعرُ به تعاقب الأطوار وهو مدخل الخاصية الزمانية في دلالة الصيغة. وقد ذهب ابن حمودة (2004، 460) في تقرير هذا الفرق بين دلالة الماضي ودلالة المضارع إلى القول بأن «كُلُّ بنية تتصل بفعل مضارع تدل على الحدث والاستمرار... وكل بنية واصفة تتصل بفعل ماضٍ تدل على الثبوت والدوام» (اطلب أيضاً م.ن.، 2003/1999، 219).

ويمكن توسيع دائرة المقارنة بين الصيغتين في اعتبار حظهما من الثبوت والحدوث بإدخال عوامل أخرى هي عبارة عن مستويات تنبع منها هذه الدلالة، ومنها ما عبر عنه الإسفراييني فيما تقدم (الأطول، I، 449) بـ 'خصوص الحدث' أي نوعه الذي هو عبارة عن مظهره المعجمي "الموضوعي". فقد تزداد دلالة الحدث (أو الثبوت) أو تنقص في صيغتي الماضي والمضارع بحسب كون الحدث في مظهره الموضوعي مما يمتد كالسفر والأكل والمشى أو لا كالانفجار والوصول والربح والتزوج والطلاق.

وما يصح في دلالة الأفعال يصح أيضاً في دلالة الأسماء. فالأسماء موضوعة للثبوت ولكن حظها من هذه الدلالة قد يختلف باختلاف العوامل التي تنضاف إلى كون مجرد الصيغة اسماً فتقوّي دلالة الثبوت أو تُضعفها. وكأن الجرجاني نفسه قد شعر بهذا التفاوت بين الصيغ الاسمية في أداء دلالة الثبوت حين اعتبر معنى الثبوت أقوى في الصفة المشبهة منه في اسم الفاعل (اطلب قوله فيما تقدم، ودلائل الإعجاز، 134)، وما ذاك إلا لأن الصفة المشبهة تضم بالإضافة إلى معنى

الثبوت الذي توجه له الاسمى معنى آخر مصدره المضمون التصوري الذي تحمله الصفة المشبهة من جهة أنها كثيراً ما تتصل بالأحداث التي هي من جنس الصفات خلافاً لاسم الفاعل الذي يتصل في الأكثر بالأحداث الظاهرة ومما يكون فيه علاج وتأثير. ومن ثم جوز الإسفراييني أن يُقصدَ باسم الفاعل الحدوثُ بمعونة القرائن «بخلاف الصفة المشبهة، فيُقصدُ به [كذا!] وضعاً مطلقُ الثبوت، وبمعونة القرينة الدوامُ ولا يُقصدُ الحدوثُ أصلاً» (الأطول، I، 452).

وعلى هذا فالاسم يدل على الثبوت لمجرد كونه اسماً وقد تضعفُ هذه الدلالة أو تقوى بالمضمون التصوري الذي تتصلُّ به صيغة الاسم؛ وقد تنضافُ إلى ذلك عواملُ أخرى هي عبارة عن مصادر لدلالاتي الثبوت والحدوث تزيدُ من تلك الدلالة أو تُنقصُ منها وذلك من قبيل الوظيفة الإعرابية التي يقعُ فيها الاسم. وقد وقفنا على بعض الآراء التي شككت في دلالة الاسم على الثبوت عند وقوعه حالاً بما يُفيدُ أن الحال من المقولات النحوية الدالة على التجدد والحدوث. وقد يُعترضُ على هذا الرأي بأن الحال موضوعة لبيان هيئة الفاعل أو المفعول به عند وقوع الحدث من غير نظر إلى استمرارها واتصالها "الموضوعي" قبل وقوع الحدث وبعده «فإذا قلت جاءني زيد ماشياً لم تُرد أنه يعرف بأنه ماشٍ؛ ولكن خبرتُ بأن مجيئه وقع في هذه الحال، ولم يدلل كلامك على ما هو فيه قبل هذه الحالة أو بعدها» (المُبرّد، المقتضب، IV، 300). وقد يُستتج من هذا أن الحال موضوعة لأداء كيفية عارضة يمكن تمثيلها بالنقطة الواحدة والطور التام على حد ما مثلنا به خاصية الانقضاء في صيغة الماضي وما تقتضيه من وحدة الطور وعدم الامتداد والحصول التدريجي مما يناسبُ خصائص الاسم مقابل الفعل، فيكون من الأجدر حسب هذا الرأي اعتبارها أقرب إلى صيغة الماضي في دلالتها على الثبوت منها إلى صيغة المضارع في دلالتها على الحدوث على حد ما بيناه. لكن الظاهر من كلام النحاة والبلاغيين من شراح التلخيص أنهم لم ينظروا إلى هذا الجانب الذي تُمثله الحال، فلم يروها نقطة في خط الزمان ينظر إليها في ذاتها ولكنهم رأوها فاصلاً بين هئتين وحاجزاً بين امتدادين فاسترعاهم ما فيها من مظهر قائم على الانتقال والتحول لا سيما أنهم قرنوا وقوعها بوقوع الفعل المفيد للحصول التدريجي بأصل الوضع وجعلوا طول مدة دوامها أو قصرها رهيناً بطول مدة دوام الفعل أو قصره مما قد يُشعر بضرب من المحاكاة بين المقولتين (الفعل

والحال) في جانبهما المظهري «وإنما سُمِّيَت الحال لأنه لا يجوز أن يكون اسمُ الفاعل فيها إلا لما أنت فيه تطاولَ الوقت أو قصر» (ابن السراج، الأصول، I، 213). ولذلك حفلَ كلامُ شراح التلخيص بالإشارة إلى خاصية الحدوث والتجدد في دلالة الحال المفردة خاصة: «... وأما كونُ تلك الصفة غيرَ ثابتةٍ فلأن كلامنا إنما هو في الحالِ المنتقلة، والانتقالُ يقتضي عدمَ الثبوتِ والدوام» (المغربي، مواهب الفتاح، III، 130)؛ «... والانتقالُ تجددٌ» (السُّبكي، عروس الأفراح، III، 130). فمن ثم جعلوا دلالة هذا الضرب من الحال أشبه بدلالة الفعل المضارع منها بالفعل الماضي لا سيما أن الحال المفردة التي هي حال منتقلة في الأصل تقبل الاستبدال بالفعل المضارع لا بالفعل الماضي كما في قولنا: "جاء زيدٌ ضاحكاً" و"جاء زيدٌ يضحك": «... وإذا ثبت هذا في الحال المفردة فالفعلُ المضارعُ المُثبتُ كذلك لأن المضارعَ المُثبتَ يدلُّ على حصولِ صفة غير ثابتة، لأن الفعل يدلُّ على التجدد. بل هنا أقربُ لأنَّ دلالة الحال هنا على التجدد بنفسها، ودلالةُ الحال المفردة باعتبار اتصالها بالفعل العامل الدال على التجدد» (م. ن.، 131). ومما يسدّد هذا المذهب مقابلة الحال في مثل هذه السياقات لمقولة النعت الدالة على ثبوت الصفة للموصوف بلا مرأى (اطلب التفتازاني، المطول، 464 - 465). وما نتبينه من كل هذا أن وقوع الاسم حالاً لا ينفي عنه دلالة الثبوت تماماً ولكنه يضعفها أو يقويها بحسب أحد الاعتبارين المذكورين في دلالة الحال المفردة.

وإذا ثبت أن الصيغة الواحدة (اسماً كانت أو فعلاً) تدلُّ على الحدوث (الزمان) والثبوت (الآن) من منابِعَ ومستويات مختلفة، لم يكن لظعن بعض الدارسين (اطلب مثلاً العيساوي، 1999/2003) فيما ذهب إليه القدامى من نفي لدلالة الاسم على الزمان⁽⁹⁾ أي وجهه، فطبيعة الاسم منافرة للدلالة الزمانية بأصل الوضع وفي المستوى الذي يقابل فيه الفعل، ولكن هذا لا ينفي دلالة الاسم على

(9) ويستوي في هذا أن يكون المقصود هو الزمان الداخلي المرادف للحدوث والتجدد والمقابل للثبوت والدوام، أو الزمان الخارجي الذي ينقسمُ القسمة الثلاثية المعروفة؛ والذي نراه أن المقصود من الزمان المُثبت للفعل والمنفي عن الاسم هو الزمان الداخلي (اطلب ص 243-244) وإن عبر عنه أحياناً بالفاظ صريحة في اعتماد مفهوم الزمان الخارجي بأقسامه الثلاثة (اطلب ص 430 و 437 وما بعدها).

الزمان في مستويات أقل من حيث الأهمية كالمستوى الذي يتقابل فيه اسم الفاعل الدال على الحدث (الزمان) والصفة المشبهة الدالة على الثبوت (اللازمان).

VI - الأسس الدلالية للتقابل بين الاسم والفعل

يُبيّن نص الجرجاني أحسن بيان العلاقة بين البنية اللغوية والمقولة الدلالية من جهة أن تسلط صيغتين لغويتين مختلفتين على مضمون دلالي واحد لا يفضي بالضرورة إلى نفس الحاصل الدلالي. وإذا عُدَّت الصيغتان المختلفتان من باب التبسيط متكافئتين لإحالتهم على نفس المضمون الدلالي والتجربة الخارجية فإنهما عند التدقيق مختلفتان فيما تؤديانه من معانٍ. ويترتب على اختيار صيغة دون أخرى اختلاف في المعنى يعكس تمثلاً مخصوصاً من المتكلم للمضمون الدلالي والتجربة الخارجية. والاختلاف بين الاسم والفعل في كلام الجرجاني اختلاف "زمانى" مظهري أساساً من قبل أن المضمون الدلالي والتجربة الخارجية في الاسم 'منطلق' وفي الفعل 'ينطلق' مضمون واحد يقوم على تعلق حدث بذات. غير أن صياغة ذلك المضمون الدلالي في قالب اسمي يُضفي عليه طابع الثبوت والاستقرار⁽¹⁰⁾؛ والتعبير عنه بالصيغة الفعلية يسمّيه بِسْمَةِ الحدوث والتجدد. وهنا يظهر فرق واضح بين الاسم والفعل في علاقتهما بالمقولات الدلالية الأساسية وهو أن الاسم ينزَع بالمعنى إلى دلالة الثبوت التي تمثل الذات أقصى مراحلها وأطوارها، وأن الفعل ينزَع بالمعنى إلى دلالة الحدوث التي يمثل الحدث أجلى مظاهرها. فليس من الضروري أن يعبر الاسم عن شيء ثابت في نفسه، إذ قد يُعبر عما هو حادث متحول كما هو الشأن في المصادر؛ وليس من الضروري أيضاً أن يعبر الفعل عما هو حادث متحول في نفسه، فقد يعبر عن الصفات الثابتة التي هي أقرب أنواع الأحداث إلى الذوات وأشدّها غموضاً من حيث المنزلة الأنطولوجية على حد ما نتبينه في مواضع كثيرة (اطلب مثلاً ص 398 فيما يلي). وكما جاز الحديث عن درجات مختلفة من التوغل في الاسم فكذا يجوز الحديث عن درجات متباينة من التوغل في الفعلية. وكما أمكن الكلام على

(10) «فأما وأنت تُحدث عن هيئة ثابتة وعن شيء قد استقر... ولم يكن ثمّ تزايد وتجدد فلا يصلح فيه إلا الاسم» (الجرجاني، دلائل الإعجاز، 135).

الاسم المحض فإنه يمكن الكلام أيضاً على الفعل المحض، وهو فعلُ العلاج والتأثير المقابل لما دل من الأفعال على الصفات الثابتة. وقد أشار الباحثون إلى ما في الفعل الذي يجيء على 'فَعْلَ' - المختص بالدلالة على الصفات الثابتة - من ضعف معنى الفعلية وذلك لأن 'فَعْلَ' «ليس فعلاً بآتم معنى الكلمة وإنما يدل على الاتصاف بصفة... وإذا كانت بعض الأفعال تبدو دالة على الحركة في ظاهر الأمر مثل 'قُرْب' و'بُعْد' فإنها في الحقيقة تدل على صفة القرب أو البعد الناتجة عن الحركة ولا تدل وحدها على "الفعل"» (البكوش، 1973/1992، 86). ولئن شارك هذا الوزن أخويه 'فَعِلَ' و'فَعَلَ' «في قابلية الإسناد والتصريف، فبدلته على الصفات أو "الطبائع" أو "الغرائز" تجرد من أهم مقوم في الأفعال أي إفادة الحدث، وهذا من شأنه أن يبعث على التساؤل عن معنى الزمن فيها. فإذا كانت الصفات من قبيل ما هو متأصل في موصوفها لم يبق لإفادتها الزمن معنى يُذكر» (المهيري، 1998، 92). وفي هذا دليل على ما نقف عليه من أن عنصري الثبوت والحدوث يمتدان حسب درجات متفاوتة من مدلولات الأسماء والأفعال، وأن هاتين الصيغتين تأخذان منهما أنصبة مختلفة متفاوتة.

VII - "إنشائية" الفعل و"خبرية" الاسم

يلوح من كلام الجرجاني فرق آخر قريب من هذا بين التعبير عن الحدث بالصيغة الفعلية والتعبير عنه بالصيغة الاسمية وهو أن الصيغة الفعلية تفيد الحدث الحي المتجدد وأن الصيغة الاسمية تفيد الحدث في إطلاقه وثبوته بعد أن يكون قد آل إلى صورة جامدة وإن كان في حقيقته وقبل تجميده في تلك الصورة الاسمية مما لا يثبت ولا يدوم كالانطلاق؛ وهو فرقٌ يظهر فيما ذهب إليه أصوليو الشيعة من أن الفعل جعل للدلالة على الحدث بعد أن يُنسب إلى فاعله ويخرج عن كونه مسمى (اطلب ص 352)؛ ويقرُّب من هذا قول ابن يعيش: «... أما الأفعال فلأنها موضوعة للدلالة على نسبة الحدث إلى فاعلها أو مفعولها... فلما لم تكن في الحقيقة بإزاء مُسمَّيات لم يدخلها التأنيث» (شرح المفصل، 7، 88). كما نتبين هذا الفرق من قول ابن الأنباري: «... لأن الفعل في الحقيقة [= الحدث] ما يدل عليه المصدر نحو الضرب والقتل. وما نسميه فعلاً من 'فَعْلَ' و'يَفَعْلَ' [أي الفعل الصناعي اللفظي] إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل في زمان معين. ومن المحال الإخبار بوقوع شيء قبل تسميته...» (الإنصاف، 242 -

(243)؛ ونقف على هذا الفرق أيضاً فيما ذهب إليه السهيلي من أن الحدث ينقسم إلى «ضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله وإلى اختلاف أحوال الحدث، فيُشتق منه الفعل دلالةً على كون الفاعل مخبراً عنه، وتختلف أبنية دلالة على اختلاف أحوال الحدث... وضرب لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله ولا إلى اختلاف أحوال الحدث، بل يحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق مضافاً إلى ما بعده نحو 'سبحان الله'» (نتائج الفكر، 57، واطلب أيضاً ابن القيم، بدائع الفوائد، I، 29).

ولا يخفى شبه الفرق بين التعبير عن الحدث بالاسم والتعبير عنه بالفعل بالفرق بين الواقعة والحدث عند الفلاسفة (اطلب ص 56 وما بعدها). ولو طلبنا عديلاً آخر للتعبير عن الحدث بالصيغة الفعلية والتعبير عنه بالصيغة الاسمية لمثلناه بالفرق بين ما يكون في علم المعاني من باب الإنشاء وما يكافئ ذلك الإنشاء دلالياً عند تحويله إلى صيغة خبرية. فهو كالفرق بين أن تقول: "يا زيد" وأن تقول: "أنادي زيداً" في أن الجملة الأولى تعبر عن عمل عفوي يماثل سائر ما يأتيه الإنسان من أعمال غير لغوية نحو المشي والأكل والسعال، وفي أن الجملة الثانية تعبر عن ذلك العمل العفوي وتخبر عنه كما تعبر عن سائر الأعمال غير اللغوية وتخبر عنها؛ وهو كالفرق بين أن تنشئ التعجب بأساليبه اللغوية المتعارفة وبين أن تُخبر عن كونك تعجبت. وعلى هذا يجوز أن نوازي بين الصيغة الفعلية والإنشاء من جهة وبين الاسم والخبر من جهة أخرى من قبل أن الفعل والإنشاء يقتربان من التعبير العفوي الذي يسعى إلى محاكاة المُسمَّى والتجربة عموماً والتعبير عنهما كما هما في حقيقتهما، وأن الاسم والخبر يوغان بالمسمى والتجربة في باب القوالب اللغوية التي تفقدُهما حيويتهما الأولى بتجميدهما في أمثلة يكون فيها فعل اللغة أظهر منه في الحالة الأولى.

وقد تكون "إنشائية" الفعل و"خبرية" الاسم راجعة في بعض وجوهها إلى الفرق بين المعنى الحرفي والمعنى الاسمي. ذلك أن للفعل من الخصائص الحرفية (اطلب ص 344-347) ما يجعله يتصرف تصرف الحرف، إذ الحرف لا يُخبر عن معناه إلا بعد التعبير عن ذلك المعنى بلفظ الاسم: «... فلهذا جاز الإخبار عن لفظ 'الابتداء' نحو: "الابتداء خير من الانتهاء"، ولم يَجْزِ الإخبار عن 'من' لأن الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر، فكيف يُخبر عن لفظ ليس

معناه فيه بل في لفظ غيره؟ وإنما يُخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة» (الأستراباذي، شرح الكافية، I، 37). ولا يختلف الفعل عن الحرف من هذه الجهة إذ إن «مدلول الفعل إذا كان تحت لفظ الفعل لا يُخبر عنه» (الأستراباذي، شرح الكافية، I، 29).

وعلى خلاف ذلك يتصرف الاسم. والظاهر أن من وظائف التسمية على وجه الخصوص تثبيت المسمى وتجميده في صورة قارة شبه نهائية لا تأخذ بعين الاعتبار ما يطرأ على ذلك المسمى من تغيرات (اطلب رأي لانغاكرف في ص 279)، حتى إنك إذا طلبت الدقة فرقت بين الأحوال التي يكون فيها استعمال ذلك الاسم في المسمى حقيقةً والأحوال التي يكون فيها مجازاً: «فإني إذا قلت: "ضربت زيداً"، فـ"زيد" ليس عبارة عن جملة البنية المشاهدة، لأننا نعلم أن زيداً هو الذي كان موجوداً وقت ولادته، ونعلم أن أجزاءه وقت شبابه أكثر مما كانت وقت ولادته. ولا شك أن زيداً هو تلك الأجزاء الباقية من أول حدوثه إلى آخر فنائه، وتلك الأجزاء قليلة فإذاً المسمى بزيد هو تلك الأجزاء. فإذا قلت: "ضربت زيداً" فلعل هذا الإساس ما وقع على تلك الأجزاء فيكون الكلام أيضاً مجازاً من هذا الوجه» (الرازي، المحصول، I، 144). ولذلك كانت التسمية بالمصادر خروجاً بالحدث من صورته المتحولة المنتقلة إلى صورة جامدة ثابتة تقربه من الذوات على حد ما تبيناه من عبارة الجرجاني (المقتصد، 553).

خاتمة

لقد قام عملنا في هذا الفصل على إبراز ما حصل في التفكير اللغوي العربي من نُقلة معرفية عميقة أحدثها الجرجاني بربطه دلالة الاسم بالثبوت ودلالة الفعل بالحدوث بعد أن كانت الصيغة الأولى مقترنة بإفادة الذات والثانية بإفادة الحدث، وهي نُقلة نتبين مداها وأبعادها المعرفية العامة والفنية التطبيقية (لا سيما فيما يتعلق بالكيفية التي يدلُّ بها الفعل على الزمن) في الفصل الموالي. وتبدو هذه الوجهة في النظر إلى دلالة كل من الاسم والفعل من أكثر ما قيل في تفسير دلالة هذين القسمين من أقسام الكلام صحة وسداداً وتماسكاً وقدرة على تفسير الظواهر "الزمانية" والمظهرية في البنى اللغوية، وذلك من جهة ما نقف عليه من أن ربط دلالة الفعل خاصة بمعنى الحدوث والتجدد يقتضي منا تغيير مفهوم

الزمان المقترن به من زمان خارجي يخضع للقسمة الثلاثية المعروفة إلى زمان داخلي يقابل الآن والثبوت واللازمان، وهو تغيير ضروري لاستقامة وصف القدامى لطبيعة الدلالة الزمانية في بعض البنى الاشتقاقية (اطلب ص 243-244 و437 وما بعدها).

على أننا نلاحظ أن ما اعتبرناه نُقْلة معرفية عميقة لم يكن له تاريخياً سوى أثر محدود، فاقصر الربط بين كل من الاسم والفعل وبين الدالتين الجديدتين على الجرجاني، ولم يُجاوزه إلا إلى نفر قليل من شراح التلخيص "الأوائل". ويمكن أن نتخذ من هذا شاهداً على أن تاريخ الفكر اللغوي ليس دوماً تاريخ التطور المطرد، والسير وفق خط مستقيم يؤدي التراكم المعرفي فيه إلى التصحيح والإضافة والتجاوز ورفع الأوهام حتماً، بل قد يكون أيضاً تاريخ المنعرجات والنكوص والارتداد. ويؤيد هذا الذي نذهب إليه استنتاج أصحاب مقال "تاريخ الأنحاء: التقليد العربي" الوارد في الموسوعة الكونية إذ قالوا: «إن الذين جاؤوا بعد الجرجاني، رغم تعظيمهم لأثره، ورغم أنهم طوروا بعض مسائله، بدّوا عاجزين عن خلافته حق الخلافة» (Ayoub & al., 1997, X, 646a).

الفصل الثالث

كلية ثنائية الثبوت والحدوث في التفكير الدلالي

تمهيد

نعقد هذا الفصل للنظر في مدى عمق رأي الجرجاني في تعليقه الاسم والفعل بدلالاتي الثبوت والحدوث وذلك من خلال مقارنة رأيه بأراء طائفة من اللغويين القدامى والمحدثين المنتسبين إلى مشارب مختلفة، في عموم التفكير اللغوي، ومن طريق التقريب بين ثنائية الثبوت والحدوث وبين ما ينطوي عليه هذا التفكير من ثنائيات أخرى شبيهة بها. ونُعنى فيه أيضاً بالنظر في استتبعات رأي الجرجاني المذكور من خلال بيان بساطة مفهومي الثبوت والحدوث، وعلاقتهما بمقولتي الذات والحدث، ودخولهما في التمييز بين بعض أنواع الحدث (الهيئات وغير الهيئات)، وهي بساطة لا نعدّمها أيضاً عند سعيّنا إلى بيان قيام دلالة البنى النحوية على هذين العنصرين "الزمانيين" في مستويات مختلفة.

I - الفرق بين دلالة الاسم ودلالة الفعل في تصور لانغاكرك العرفاني

يمكن أن نرى في تفسير لانغاكرك (اطلب 129-133، 1987/1991، 146-148 & وابن حمودة 2004، 398 - 399) للفرق بين الاسم والفعل ضرباً من الاستدلال النفساني عما صاغه الجرجاني صياغة قائمة على ما يُشبه الحدس. فقد سعى لانغاكرك في مقاله إلى البرهنة على أن تعريف مقولتي الاسم والفعل على أسس دلالية أمرٌ ممكن خلافاً لما تقول به أكثر المذاهب اللسانية المعاصرة، وافترض لذلك أن الفرق بين المقولتين لا يُعزى إلى خصائص موضوعية في المُسمّيات التي تحيلُ عليها كل واحدة من المقولتين بقدر ما يرجع إلى طريقة

التمثل والكيفية التي يعمل بها الذهن. فقد يُعبّر عن المضمون التصوري الواحد بالفعل تارة وبالاسم تارة أخرى ويكون الفرق بين الصيغتين فرقاً في الآليات التي يوظفها الذهن ويكيّف بها ذلك المضمون التصوري الخام فـ «انفجر» و«انفجار» يختلفان دلاليّاً لأنهما يستعملان صوراً مختلفة لبناء نفس المضمون التصوري» (Langacker, 1987/1991, 147). وإذا فرضنا على سبيل المثال أن المضمون التصوري الخام هو سقوط جسم على الأرض ناسب التعبير عن ذلك المضمون بصيغة الفعل ما يسميه لانغاكِر إدراكاً تعاقبياً. ذلك أن حدث السقوط يقع في أطوار مختلفة يكون الجسم في كل طور منها في مكان غير المكان الذي كان فيه في الطور السابق حتى يبلغ الأرض. ويناسب كل طور من هذه الأطوار عند لانغاكِر علاقة ثابتة (هي علاقة الجسم بالمكان الذي هو فيه) يسميها هيئة *état*، وعند التعبير بالفعل يكون تركيز الذهن على أطوار الحدث بطريق التعاقب بحيث يكون الطور الواحد فعالاً مُنشِطاً في لحظة ما من لحظات بناء الذهن للتصور، وهو ما يناسب بروزاً وظهوراً لذلك الطور في مجال الوعي والإدراك، ثم تتضاءل حدة ذلك البروز في الطور اللاحق فيناسب ذلك ضموراً واختفاءً وغياباً للتنشيط *activation*. ومعنى ذلك أن اهتمام الذهن يتعلق في كل لحظة من لحظات التصور بطور وهذا ما يجعل المجال الزمني مجالاً بارزاً عند التعبير بالفعل فهو الجانب الذي يقع إبرازه من الأساس العرفاني.

وخلافاً لذلك يناسب التعبير بالاسم عن ذلك المضمون التصوري الخام ما يسميه لانغاكِر بالإدراك الإجمالي وهو يقصد بذلك بناء ذهنياً وعملية تأليفية من مستوى رفيع تدخل فيها أطوار الحدث في عملية التصور متعاقبة. غير أن كل طور منها، خلافاً لما عليه الأمر عند التعبير بالفعل، لا يضمّر ولا يختفي عند تمثيل الذهن للطور الموالي بل يظل مُنشِطاً. وعلى ذلك يدرك الذهن، في نهاية عملية التصور، مختلف أطوار الحدث مجتمعة وفي صورة *Gestalt* واحدة، فيضمّر البعد الزمني القائم على التعاقب.

وإذا كان الجانب الذي يُبرَز من الحدث ويُعيّن عند التعبير بالفعل هو جانب التعاقب بين الأطوار المختلفة الذي يناسب في الذهن تنشيطاً متعاقباً أيضاً لتلك الأطوار، فإن التعبير بالاسم لا يلتفت إلى ذلك التعاقب ولا يبرزه فتكون جميع الأطوار، عند إدراك الذهن إياها، مُنشِطة في حال واحدة، ويُنظر إلى الأطوار

المختلفة على أنها ذوات مترابطة تؤلف جهة مجردة داخل مجال، بحكم أن الذهن بناها في تصور متماسك بقطع النظر عن تعاقبها الزمني، وتدرك عندئذ كما لو كانت شيئاً من الأشياء وذاتاً من الذوات أي مسمى من المسميات النموذجية التي تعينها صيغة الاسم.

ولئن كان لانغاكِر يرى أن الفرق بين الاسم والفعل راجع إلى كيفية التمثل وإلى طبيعة الصور التي يستعملها الذهن في بناء المضمون التصوري الخام فإن ذلك لا ينفي كل فرق قبل التمثل وقبل تسلط الذهن على المضمون الدلالي الخام. ذلك أن «الإدراك الإجمالي يناسب بطبيعته تصور المشاهد الثابتة، والإدراك التعاقبي يُلائم تصور التغيرات والأحداث» (م. ن.، 130). وما ينبه إليه لانغاكِر هو أن التمثل الذهني في تفسير الفرق بين الاسم والفعل - وأنواع المحمولات عنده عموماً - مقدم على السمات الموضوعية المودعة في المسميات والموجودات الخارجية (اطلب م. ن.، 129 و 134). وإذا صح هذا كان الفرق بين ما يقرب من مفهوم الحدث عنده (ويسميه 'حدثاناً' processus) وما يقرب من مفهوم الذات عنده ويسميه 'شيئاً' thing فرقاً تصورياً أكثر من كونه فرقاً موضوعياً ولذلك يتحول الحدث الموضوعي إلى شيء بمجرد التعبير عنه بالاسم ذلك أن «النقل إلى الاسمية nominalisation يضيفي على الفعل الخصائص التصورية المميزة للاسم» (م. ن.، 147) فـ «الحدث الذي يبرزه 'انفجر' يُحلّل على أنه حدثان. أما 'انفجار' فيُصورُ جهة مجردة» (م. ن.، أي شيئاً⁽¹⁾ باعتبار ما يقتضيه الاسم من تشيئة المسمى وتجميده وتشبيته réification فـ «الاسم والفعلُ كيفان الحدث حسب صور مختلفة، ويتميزان من ثمّ دلاليّاً (فكل نقل إلى الاسمية مثلاً يقتضي ضرباً من "التشيئة" التصورية)» (Langacker, 1987/1991, 109, voir aussi p. 147) وعلى ذلك لا يكون التقابل الأساسي عند لانغاكِر تقابلاً قائماً بين الذات والحدث ولكنه تقابل بين الاسم والفعل باعتبار ما يقترن بكل واحد منهما من تصورات.

(1) يقترح المؤلف للشيء تعريفاً مجرداً لا يناسب بالضرورة الخصائص الموضوعية القائمة في التجربة والواقع الخارجي وإن كان يناسب في كل الأحوال طريقة في تمثيل الذهن لتلك التجربة وذلك الواقع. فالشيء عنده عبارة عن «جهة في مجال domain ما» (Langacker, 1994, 592)؛ والجهة عنده عبارة عن «جملة من الذوات المترابطة» (Langacker, 1987/1991, 115).

II - الثبوت والحدوث بين المضمون التصوري ودلالة الأبنية اللغوية

يكون لانفاكر بإقراره مناسبة الإدراك الإجمالي المقترن بالاسم للمشاهد الثابتة، ومناسبة الإدراك التعاقبي المقترن بالفعل للأحداث والتغيرات قد أوجد علاقة شبيهة طبيعية بين الصيغ اللغوية وبين المضمون الدلالي الذي تعبر عنه تلك الصيغ على النحو الذي تناسب فيه الصيغة الواحدة نوعاً من المضامين الدلالية وضعت تلك الصيغة للتعبير عنه، فإذا استعملت في غير ما وضعت له نقلت معها الخصائص التصورية المقترنة بالمضمون الدلالي الأصلي ووسمت بها دلالة ما انتقلت إليه.

وقد تناولت سميث هذه العلاقة بين الصيغ اللغوية وبين "مضامينها الدلالية" في مجال قريب من هذا، وهو مجال التعبير عن الأوضاع (الهيئات والحوادث) فذهبت إلى أن «المُتَكَلِّمينَ يقرنونَ الوضعَ الفعليَّ الحاصلَ بنمطٍ من الأوضاعِ مستعملين الصيغَ اللغويةَ المقترنةَ بذلك النمط» (Smith, 1983, 494) فمن ذلك أن صيغ التدرّج في الإنكليزية تُقرنُ بالحوادث المتقلة لا بالأوضاع الثابتة وأن استعمال هذه الصيغ في التعبير عن الأوضاع الثابتة لا يُبقي تلك الأوضاع على ثباتها في تصوّر المتكلم بل يُقدمها في صورة حركية أقرب إلى الحدوث منها إلى الثبوت (م. ن.، 493-494)؛ ففي قولهم: *she knew that he was liking the way she walked* أي "عرّفت أنه كان يُحبُّ مشيتها" تُشعرُ صيغة التدرّج، وما يقترنُ بها من تمثيل للحدث على أنه حدث متعاقب الأطوار، بمعنى الحدث الذي يجعلُ الفعل في هذا السياق دالاً، لا على هيئة الحب الثابتة، ولكن على تحوّل المتحدث عنه إلى هذه الهيئة أو كَوْنِ ما يشعرُ به استجابةً لشيء ما على نحو يحصلُ أوّل مرة أو على نحو يختلفُ عما سَبَقَ (Cf. Hirtle & Bégin, 1987/1991, 140 & Langacker, 1983, 479, 493, 497-499 & Smith, 1991, 107). ويبدو العكسُ صحيحاً من جهة أن المعنى الحدّثي قد يَنزَعُ إلى الثبوت إذا صيغ في أبنية موضوعة لهذا المعنى. من ذلك أن الصيغة اللغوية المؤلفة من فعل الكينونة *be* ومن مركب حرفي مخصوص كما في قولهم *the ship was in motion* أي "كانت السفينة في هيئة حركة" و *the bird was in flight* أي "كان الطائر في هيئة طيران" تنزعُ بمعنى الحدوث الذي تفيده العناصر المعجمية إلى الاستقرار

والثبوت وذلك خلافاً لما عليه العادة في الإنكليزية من ربط مثل هذه الأبنية بالهيئات الثابتة (Cf. Smith, 1983, 479) فإذا تقرر هذا بآن ما يقصده نحائنا من أن بعض الصيغ والتراكيب تدل على معانٍ بأصل الوضع وبأنها قد تخرج عن ذلك الأصل لتُفيد معاني أُخر.

ويتضح مما تقدم هذا أن مفهوم الثبوت والحدوث يتعلق بالمضمون الدلالي التصوري الخام كما يتعلق بالمعاني القارة المتصلة بالصيغ اللغوية، وأن تعلقه بالمضمون الدلالي ومن ثم بالتجربة الإدراكية للمتكلم وبالخارج يدحض حجة بعض اللسانيين من أمثال بنفينيست (Cf. Benveniste, 1974/1995, I, 152) الذي ذهب إلى إنكار كل فرق بين الذات والحدث قبل تمثلهما باللغة؛ كما يتضح منه أن اتفاق البنى اللغوية والمضمون التصوري المتعلق بالأوضاع وهيئات الأشياء في الخارج يُفضي إلى تقوية إحدى دلالات الثبوت والحدوث ويناسب ذلك الاستعمالات النموذجية التي يميل إليها المتكلمون بلسان ما، وأن اختلاف المضمون الدلالي والصيغة اللغوية في طبيعتهما قد يُفضي إلى نوع من التوتر بينهما يبلغ أقصاه في الأبنية والاستعمالات والظواهر الممتنعة نحويّاً من قبيل امتناع تصريف أفعال الثبوت غالباً في صيغ التدرّج (اطلب ص 46) والأمر (اطلب بعلبكي، معجم المصطلحات اللغوية، مدخل 'فعل سكوني') في الإنكليزية، وامتناع ما يدل على الصفات الثابتة من الصيغ من التصريف في الأمر ومن المجيء حالاً في العربية. فالحال «... لا يجوز أن تكون خُلقة. لا يجوز أن تقول: "جاءني زيد أحمر" ... ولا "جاءني عمرو طويلاً"؛ فإن قلت: "متطاولاً" أو "متحاولاً" جاز لأن ذلك شيء يفعله وليس بخُلقة» (ابن السراج، الأصول، I، 213-214).

وفي غير حالات التوتر القصوى يجوز للصيغة اللغوية والمضمون الدلالي المنافر لمعناها الذي وُضعت له أن يتعايشا فيؤدي ذلك إلى خروج عن الأساليب الشائعة في التعبير لا يبلغ الامتناع النحوي وهو ما سمته سميث في باب المظهر اختياراً مظهرياً غير نموذجي (Cf. Smith, 1983, 493). وقد يهبط هذا التوتر إلى درجات لا تكاد تُلحظ، وذلك من قبيل التوتر القائم بين الاسم والمعنى الحدثي في المصدر، والتوتر القائم بين الفعل ومعنى الصفة الثابتة في الفعل.

ولا يقتصرُ التوترُ على العلاقة بين الصيغ والمضامين الدلالية فحسب إذ قد يحصلُ بين الدلالات داخلَ الصيغ أنفسها من قبيل ما رأيناه من منافاة الماضوية في الفعل - بدلالاتها على تمام الفعل واكتماله، وبإشعارها بحدود بدئه وانتهائه على نحو الثبوت والاستقرار - لكون الفعل موضوعاً للحدوث والتجدد وهو ما يمكنُ عدّه توتراً بين جهتي التصريف والاشتقاق؛ وقد يحصلُ التوتر بين الصيغة وبين المحل الذي تؤدي فيه وظيفة إعرابية. فمن ذلك أنه يقومُ توتر أصلي بين الصفة المشبهة ووظيفة الحال الإعرابية بقطع النظر عن المضمون الدلالي الذي تحمله الصفة المشبهة وذلك لكونها موضوعاً لمطلق الثبوت على حد ما مر بنا من عبارة الإسفراييني (اطلب الأطول، I، 452)، ويحتد هذا التوتر باتصال الصفة المشبهة بمضمون دلالي من جنس الصفات الثابتة كما يظهر من تمثيل ابن السراج؛ ومن ذلك أن الجملة الاسمية موضوعاً للثبوت فإذا جاء خبرها قائماً على فعل لم يناسب ذلك دلالة الثبوت فيها فيحدث بين صيغة الفعل والموضع الإعرابي الذي ورد فيه ضرب من التوتر كان منشأ لاختلاف بين القدامى في تأويل دلالة مثل هذه الجمل: «في كلام السكاكي وغيره أن الجملة الاسمية دالة على الثبوت، وأن الفعل دال على التجدد. فقد يُقالُ هذان الكلامان يتناقضان في نحو "زيدٌ قامَ" لأن هذه الجملة تقتضي حينئذٍ ثبوت القيام لزيد من حيث كونها اسمية، والتجدد من حيث كون القيام مذكوراً بصيغة الفعل. وقد أشكل هذ الموضعُ على الكاشي في شرح المفتاح، فقال إن كونَ الجملة الاسمية للثبوت إنما هو في التي خبرها أيضاً اسم، وفيما قال نظر. بل ما قالوه جارٍ على عمومهم ولا تناقض لأن قولك: "زيدٌ قامَ" يدل على ثبوت نسبة القيام المتجدد؛ فالقيامُ متجدد وحصوله لزيد ووصفه به ثابت مستقر، ولا بدع في ذلك فربما كان الفعلُ المتجدد لشدة لزومه ودوامه أو شرفه في نفسه يُجعلُ لفاعله صفة ثابتة مستقرة» (السُّبكي، عروس الأفراح، II، 31). ولا شك في أن التناقض بين الكلامين المشار إليهما حاصلٌ، لكنه تناقضٌ لا يؤدي إلى التنابد ولا يصلُ إلى حدود الامتناع النحوي بل هو تناقضٌ مُحَقَّقٌ لا يُعيق اشتغال الصيغ اللغوية ولا يحول دون أداء الأبنية لمعان ليست تلك الأبنية موضوعاً لها في الأصل؛ ولا شك أيضاً في أن هذا التناقض لا يبلغُ المبلغ الذي يحملنا على القول بأن الجملة الاسمية التي خبرها فعل لا تدلُّ على الثبوت خلافاً لما يُستفاد من كلام الكاشي، فدلالة الفعل على التجدد لا تَنسَخُ دلالة الجملة الاسمية على الثبوت

ولا تزيلها تماماً وإن كان من شأنها أن تضعفها لأن دلالاتي الثبوت والحدوث في الصيغ اللغوية تكونان على درجات متفاوتة يحددها تفاعل المستويات التي تنبع منها هاتان الدالتان الأساسيتان. وقد يكون فيما اقترحه السبكي حلٌ للتناقض بين الدالتين بشرط فهمه على أساس التوفيق بين دلالة الثبوت التي تقتضيها الجملة الاسمية بالوضع ودلالة الحدوث التي يقتضيها الفعل بالوضع أيضاً.

ويبدو من الشائع في اللغة أن تشتمل صيغها وبنائها على درجات دنيا من التوتر بين دلالاتي الثبوت والحدوث بما لا يعيق عملها ولا يؤدي إلى الامتناع النحوي أو الإحالة وذلك على نحو تكاد فيه هذه الحالات المقبولة من التوتر تضاهي الحالات التي ينتفي فيها، والتي تطابق فيها الصيغ اللغوية مضامينها الدلالية التي وضعت لها مطابقة تامة. وليس هذا بغريب عن عمل اللغة وعن تصرف مستعملها الذي يقتضيه الاتساع الخروجَ بالجمال المفيدة لأجناس من الكلام عن إفادة معانيها الأصلية إلى معانٍ تكتسبها بالمقام؛ والعدول بالألفاظ عن أصل الوضع إلى المجاز الذي «إذا اطرَد في الاستعمال أصبح مجازاً راجحاً يؤولُ إلى حقيقة عُرفية، فيُفضي إلى نَقْلٍ على حد تفصيل البلاغيين» (المسدي، 1984، 44).

III - بساطة مفهومي الثبوت والحدوث

يبين النظر في الصيغ والبنى النحوية أنها لا تكاد تخلو من هذين المعنيين الأساسيين اللذين هما الثبوت والحدوث، وأن بعض الصيغ قد يشتمل على معنى واحد منهما فيتمحض للثبوت أو الحدوث ويكون بسيطاً في مكوناته الدلالية المظهرية، وأن البعض الآخر قد يمزج بينهما فتكون له درجة في الثبوت والحدوث تميل إلى هذا القطب أو ذاك بحسب عدد المستويات التي تنبع منها هذه الدلالة أو تلك وبحسب قوة الدلالة المشار إليها، فيكون مركب المكونات الدلالية المظهرية. فإذا نظرنا إلى التقابل الدلالي بين الاسم والفعل على أنه تقابل بين الثبوت والحدوث فإنه يمكننا أن نجد في بعض أنواع الاسم ما يتمحض لدلالة الثبوت وهو اسم العين الجامد؛ وأن نجد في بعض أنواع الفعل ما يتمحض للدلالة على الحدوث وهو فعل العلاج المصروف في المضارع كما يُمكننا أن نجد في بعض الأنواع الأخرى ما يجمع بين الدالتين على نحو يتفاوت من صيغة إلى صيغة بما يمكن من تصنيف هذه الأنواع جميعاً حسب سلم

تسترسلُ فيه دلالتا الثبوت والحدوث بينها وَفُق درجات تتراوح من استئثار الصيغة بدلالة واحدة من الدالتين إلى الجمع بينهما، فلاستئثار بالدلالة النقيضة.

غير أن استرسال دلالتى الثبوت والحدوث بين الأبنية النحوية لا يعني أن الدالتين أنفُسهما مسترسلتان وأنه يمكنُ الانتقال من الثبوت إلى الحدث وبالعكس على مراحل ودرجات إذ الاسترسال قائمٌ في حظ كل صيغة من الصيغ اللغوية من الدالتين، وفي أنه لا يوجد، في واقع الاستعمال، تقابلٌ دلالي حاد بين الاسم والفعل ولكن تقابلٌ على درجات ومراحل متصلة. أما الثبوت والحدوث فالظاهرُ أنهما دالتان أساسيتان وعنصران ذريان لا يقبلان الاختزال ويدخلان في تكوين نسيج متصوري الحدث والذات جميعاً. ولا غرو في كون هاتين الدالتين بسيطتين لا تقبلان الاختزال إلى أصل مشترك. فالثبوت المقترن بالاستقرار وعدم التغير، والحدوثُ المقترنُ بالحركة والتعاقب في الزمان ليسا سوى تعبير آخر عن ثنائية الآن والزمان التي وضعها أرسطو وأقرّها خَلْفُهُ من الفلاسفة التحليليين والتي تناسبُ عند المعلم الأول المقابلة بين الفعل والحركة من وجوه كثيرة، وهي عين الثنائية التي استند إليها ابن يعيش في التفريق بين الإخبار عن الجثة والإخبار عن الحدث بالزمان كما يأتي. وهي نفس الثنائية التي تظهرُ في مقابلة الكتابات اللسانية الحديثة بين statisme و dynamisme (اطلب 268, 1994, Lipsky & Hirtle & Bégin, 1991, 99, 103-104)، والتي لا تبعد في ظننا عن التجربة الإدراكية اللغوية الأولى التي سماها الشريف (1993/2002، 358) تجربة القطار وأقام عليها النواة الدلالية الأولى المكونة للاسمية والفعلية. وقد عبر هيرتل وبيجين عن هذه الثنائية بمصطلحين متعارفين هما الاقتران في الزمان simultaneity والتعاقب في الزمان successivity فقد ذهبا إلى أن «تحليل التمييز بين الحادث المتجدد dynamic والثابت المستقر stative يُفضي إلى القول بأنَّ الحدثان المتدرج هو في جوهره حدثٌ يتضمَّن "مراحل متعاقبة" أو أطواراً أي حدثٌ تظهرُ عناصره المعجمية متعاقبة في الزمان. وخلافاً لذلك فإنه ينبغي للانطباعات⁽²⁾ المختلِفة في الهيئة الثابتة "المتشابهة الأجزاء" ... أو ذات الطور

(2) يرى المؤلفان أن معنى الفعل المُعجمي هو عبارة عن جملة من الانطباعات تميز كل فعل من أفعال اللغة، وهما يستعملان هذا المصطلح على نحو يرادف تقريباً مفهوم السمة feature/traït أو المكون component (اطلب م. ن، 102 و 130 هـ 3).

الواحد أن يقترن ظهورها في الزمان، وأن توجد معاً في كل آن من آنات ديمومة الحدث، وبعبارة أخرى إنَّ ما يقع في الزمان [يريدان الأحداث من غير الهيئات الثابتة] يختلف (أو قد يختلف) من آن إلى آخر يليه وذلك في حدث تعاقبي غير ثابت بحيث ينبغي تمثيل جميع الآنات حتى تحصل صورة كاملة لمعنى الفعل المعجمي على ما يُلمع إليه التمثيل التالي:

$$1\bar{A} + 2\bar{A} + 3\bar{A} + \dots + \bar{A} = 1$$

(حيث تدل $1\bar{A}$ على الآن الأول من الحدث و $2\bar{A}$ على الآن الثاني إلخ. وحيث يمثل 1 مجموع الآنات، [وترمز ع إلى العدد].)

وخلافاً لذلك فإنه يمكن للمرء أن يحيط بالمعنى المعجمي للهيئة الثابتة في كل آن من آنات امتداد الحدث، ويمكن تصوير المضمون المعجمي للهيئة كما يلي:

$$1\bar{A} = 2\bar{A} = 3\bar{A} = \dots = \bar{A} = 1 \text{ (Hirtle \& Bégin, 1991, 103).}$$

واعتبر المؤلفان أن الأحداث المتعاقبة الأطوار والأحداث ذات الطور الواحد (الهيئات والصفات الثابتة) يُعبران عن علاقيتين زمانيتين ضروريتين أساسيتين هما التعاقب والاقتران في الزمان وأنه لا وجود لعلاقة زمانية ثالثة ممكنة (اطلب م. ن.، 99، 103).

وقد زعم صاحباً مقال "الزمان" «temps» في الموسوعة الكونية أن المتصورات (أو العلاقات) "الزمانية" البسيطة الدنيا ثلاثة وهي الاقتران (أو الآن أو الثبوت) والتعاقب (أو الزمان أو الحدوث) والاستمرار *durée* (أو الامتداد في الزمان) فقالا: «والحق أنه يبدو أن مفهوم الزمان يشتمل على متصورات الاقتران والتعاقب والاستمرار الثلاثة؛ بل يجب أن نضيف إلى هذه المتصورات الثلاثة التي تبدو أبسط من متصور 'الزمان'»⁽³⁾ متصورات الحاضر والماضي والمستقبل التي تبدو هي نفسها مقومات للزمان من قبل أنها تفيد أجزاءً أو أطواراً محددة تحديداً دقيقاً إذا اتخذنا لأنفسنا لحظة بعينها ولا سيما لحظة الخطاب» (Barreau & Costa de Beauregard, 1997, XXII, 273, c.).

(3) الظفران زيادة من عندنا للتفريق بين الزمان بالمعنى العام والزمان بالمعنى الخاص على النحو المبين في هـ1، ص 18.

والجواب عن هذا أن علاقة الاستمرار والامتداد في الزمان وإن كانت ذات بال فإنها لا ترقى إلى مستوى بساطة العلاقتين الأوليين من جهة أنه لا يمكن الظفر بها عند فحص خصائص الحدث الداخلية، ومن قبل أنها لا تظهر إلا بمقتضى مقياس خارجي عند المقارنة بين حدثين أو أكثر. أما إذا قصرنا النظر على الخصائص الداخلية للموجودات "الزمانية" (أي الأحداث) فإن الحدث الآني الممثل بنقطة على خط الزمان لا يختلف عن الحدث الممتد على مئات السنين طالما أنه لم يُلاحظ في هذا الحدث الثاني تغير في الأجزاء أو تفاوت في المكونات على حد ما يظهر من قول أرسطو في كتاب الطبيعة: «يُبد أن الزمان لا يوجد بدون التغير من قبل أننا لا نشعر بانقضاء الزمان إذا لم تتغير حالة أذهاننا نفسها البتة أو إذا كنا ذاهلين عما يحصل فيها من تغير، ولسنا في هذا بأحسن حالاً من الذين يُحكى أنهم ناموا بين الأبطال في سردينيا عندما أفاقوا: ذلك أنهم وصلوا الآن الأول بالآن الأخير، وجعلوا منهما آناً واحداً مُوقفين بذلك فسحة الزمان لذهولهم عنها. فكما أن الآن إذا لم يختلف وكان آناً واحداً بعينه لا يكون ثمة زمان، فكذلك إذا ذهَلنا عن اختلافه فإن الفسحة [الزمانية] لا تبدو زماناً» (Aristotle, *Physics*, Book IV, Part 11)⁽⁴⁾. وقد وقفنا فيما تقدم (ص 48) على أن فندلر اعتبر أن حدث الإتمام، وهو حدث آني، يتألف من نفس النسيج "الزمني" الذي تتألف منه الهيئة الممتدة، كما وقفنا (ص 211-212) على أن الاستمرار والامتداد في الزمان مقياس ثانوي في الفصل بين أنواع الأحداث.

أما ثالوث الحاضر والماضي والمستقبل الذي عده صاحب المقال من مقومات "الزمان" أيضاً فليس سوى تجلٍ آخر، بفعل حدث التكلم، لعلاقتي الاقتران (الآن، الثبوت) والتعاقب (الزمان، الحدوث). فالاقتران ينطبق على الحاضر الذي لا امتداد له، والتعاقب ينطبق على الماضي والمستقبل المُمتدَّين، بحيث يقابل الحاضر الماضي والمستقبل مجتمعين، ويترتب على ذلك القول بعدم دخول الحاضر في مفهوم الزمان. ويدلُّك على ذلك قول التهانوي في مبحث "الزمان" في الكشف (I، 911): «... ثم اعلم أن الزمان عند الحكماء إما ماضٍ أو مستقبل، فليس عندهم زمان هو حاضر؛ بل الحاضر هو الآن الموهوم

(4) اطلب رأياً قريباً من هذا فيما يأتي من كلام التهانوي، ص 299.

الذي هو حدٌ مشترك بينهما بمنزلة النقطة المفروضة على الخط وليس جزءاً من الزمان أصلاً؛ وكذلك قول فيتغنشتاين: «إذا حَمَلْنَا الخلود على معنى انتفاء الزمان [= الآن] لا على معنى المدة الزمانية التي لا نهاية لها، فإن حياة الخلد هي من نصيب الذين يعيشون في الحاضر» (Wittgenstein, 1921/1922, 6.4311).

ويؤيدُ هذه الصلة بين الحاضر ومعنى الثبوت المرادف للآن واللازمان أن تسمية الآن المقابل للزمان قد استُمدت في الإغريقية من عبارة تُعَيِّن زمن التلفظ وهي 'to nun' التي تُترجم في الإنكليزية بعبارة 'the now' وفي الفرنسية بعبارة 'le maintenant' وفي العربية بما هو في الأصل ظرفٌ مبهمٌ دال على زمن التكلم، وإن كان بين مفهوم الآن ومفهوم الحاضر تباينٌ لأن أرسطو لم يدرسِ "الآن"، باعتباره حاضراً في مقابل الماضي والمستقبل فحسب، ولكنه تناوله أيضاً باعتباره حداً من شأنه تقسيمُ الزمن في أي نقطة من نقاط مجراه، وقابل بينه وبين الزمان في مواضع كثيرة.

ويدل على بساطة مفهومي الثبوت والحدوث إشارة لاينز إليهما باعتبارهما من المفاهيم الأولى البديهية في اكتساب الطفل للغة، وهي مفاهيم «تظل كونية عند الإنسان وتؤلف جانباً هاماً مما يمكن أن يسمى الواقعية الساذجة سواء أكانت هذه المفاهيم فطرية أو لا، [فـ] الإطار التصوري الذي ننظم داخله إدراكاتنا للعالم المادي ونَصِفُها فيه لا يَمَكُنُّنا من تَبَيِّنِ هيئات الأشياء التي تتفاوت مُدَدُها طويلاً وقصراً فحسب، بل يَمَكُنُّنا أيضاً من تَعَرُّفِ الحوادث والحدثانات والأعمال» (Lyons, 1977/1980, 116).

وقد ذهب ديكلاي مذهباً قريباً من هذا عندما أَلَمَعَ إلى أن التمييز بين الثابت وغير الثابت يقع في مستوى بسيط من التصور والإدراك هو مستوى المعاني التي لم تنتظم بعد في مقولات دلالية ونحوية، ذلك أن «الغرض من أبسط العمليات المظهرية التي تؤدي في السنة عديدة إلى انتحاء grammaticalisation قوي هو ضربٌ من التصوير التمثيلي visualisation représentationnelle للنسبة الإسنادية... ويسمى هذا التصوير الذي يعبر عنه القائل وفق طرائق نحوية مضبوطة "تصويراً مظهرياً". وهو يناسب قدرة عرفانية عند الكائن البشري الذي من شأنه أن يُدرك، وأن يميز الثابت من غير الثابت،

والمُثَبَّت stabilisé من التطوري évolutif، والوقوع الحدثي من الخلفية الثابتة التي يبرز عليها ذلك الوقوع جلياً... وللکائن البشري، فضلاً عن ذلك، هذه القدرة العرفانية على تنظيم هذه المعاني في مقولات دلالية تخوّل اللغة عقلها وإدراكها. ومن البين أن هذه التبويبات تختلف حسب الألسنة؛ بيد أنه يمكن أن نفترض الافتراض المعقول بأن التقابلات الإدراكية والتصورية هي ثوابتٌ مخصصة بالنوع البشري وبأنها نتيجةٌ مُثَبَّتةٌ للتطور» (Desclés, 2002 a, chap. II, § 3).

ويرى ديكلاي في موضع آخر أن «الذوات التي تصورها الألسنة وتتناولها لا تقتصر على الذوات الاسمية [أي الجثث والأشياء المادية عادة]، فالألسنة تصور كذلك أوضاعاً كاملة وتعبر عنها. وبعض هذه الأوضاع ثابت والبعض الآخر متطور» (Desclés, 2002 b, § 3) ولكل واحد من هذين القسمين من الأوضاع ما يناسبه في مستوى التمثيل الدلالي العرفاني والمقصود بذلك الرسوم الثابتة schèmes statiques والرسوم التطورية schèmes évolutifs ف «الأولى تعبر عنها أوضاعٌ ثابتة متساوية في أطوارها جميعاً؛ والثانية تُمثل أوضاعاً ذات أطوار متغيرة بتغير الزمان المضمّر فيها» (م. ن.، § 2). وقد قسم المؤلف الرسوم التطورية إلى قسمين: رسوم سماها schèmes cinématiques وأخرى سماها schèmes dynamiques، والجامع بين هذين الضربين من الرسوم مفهوم الحدوث إلا أنهما اختلفا في أنّ الضرب الأول «يُعبر عن أوضاعٍ تغير ليس لها سبب خارجي (مصرح به)، وليس لها فاعل حقيقي من شأنه أن يحدث التغير أو يُسيطر عليه، وليس لها آلة واسطة...» (م. ن.؛ وفي أن الضرب الثاني يقتضي أن يكون الضرب الأول «خاضعاً لسيطرة ذات خارجية تحدث التغير بالتأثير في شيء؛ أو يكون خاضعاً لسيطرة فاعل حقيقي يحدث التغير ويضبطه؛ أو يكون خاضعاً لسيطرة آلة تتيح التغير الخاضع لسيطرة فاعل حقيقي مصرح به أو مقدر...» (م. ن.). فالفرق بين الضربين من رسوم الحدوث نظير الفرق الدلالي بين ما يسميه بنفينيست ظاهرة محضاً لا يُنسب حدوثها إلى فاعل مؤثر (Cf. Benveniste, 1974/) (1995, I, 229) وهي الأحداث التي تحصل من تلقاء نفسها أو التي يُجهل فاعلها أو يسكت عنه - ويمثلها أحسن تمثيل ما سماه تانيار وهاليداي بالأحداث الجوية (Cf. Tesnière, 1959/1976, 106, 240 & Halliday, 1950/1985, 146) ويستعمل لها في الأدبيات الغربية مصطلح événement/event -؛ وبين الأحداث التي تراعى فيها

العلاقة بالفاعل المحدث والتي يستعمل لها في الأدبيات الغربية مصطلح action؛ كما يناسب الفرق بين الضربين المذكورين من الرسوم التمييز بين فرعين من فروع علم الحيل mécanique هما الفرع المسمى cinématique والذي مداره دراسة الحركة بقطع النظر عن القوى المسببة لها، والفرع المسمى dynamique وموضوعه دراسة الحركة مع مراعاة تلك القوى.

غير أن ديكلاي، وهو يتحدث عن الرسوم الدلالية العرفانية، لا يسند إلى هذه المصطلحات نفس الدلالة التي يسندها إليها عند كلامه على أنواع المحمولات وهي محمولات الثبوت *prédicats statiques* من قبيل "الكون في" *être-dans* و"الكون على" *être-sur* و"أعجب" *admirer* و"شابه" *ressembler*؛ ومحمولات الحدوث المسماة *prédicats cinématiques* من قبيل "مشى" *marcher* و"سال" *couler* و"عبر" *traverser*؛ ومحمولات الحدوث المسماة *prédicats dynamiques* من نحو "بنى" *construire* و"كتب" *écrire* و"استمع" *écouter* و"بعث" *envoyer*. فالواضح من هذه الأمثلة أن الفرق بين النوع الأول وبين النوع الثاني من محمولات الحدوث ليس فرقاً بين ما هو تلقائي الحصول وبين ما يقتضي فاعلاً موقِعاً بل هو فرق بين ما يقتضي من المحمولات حركة من قبيل الانتقال المكاني وما لا يقتضي ذلك (Cf. Desclés, 1991, 177).

IV - تعديل الثبوت والحدوث في الأدبيات الغربية

ذكرنا أن لمفهومي الثبوت والحدوث حضوراً في الدراسات الدلالية الحديثة يتجلى في استعمال الزوج الاصطلاحي *statisme/dynamisme* وقد يُعَيَّن مفهوم الحدوث بمصطلح آخر مرادف عموماً هو *cinétisme* (اطلب Lipsky, 1994, 268). ولهذين المفهومين العامين مجالاً مخصوص من الاستعمال يتعلق بالتمييز بين دلالات الأفعال ويفرق بمقتضاه بين أفعال الثبوت *statifs* وأفعال الحدوث *verbes dynamiques* (اطلب François, 1989, 213 و Gosselin & François, 1991, 35). ولا يُقصد بالضرورة من مصطلح *verbe dynamique* الفعل الدال على الحركة المادية أو العلاج والتأثير المحسوسين كالضرب والقتل والمشي وما إليها خلافاً للمتبادر، بل المقصود من ذلك كل فعل دل على تغير وتبدل وحدث وتجدد أي وجود بعد عدم. فمعنى الصفة الأعجمية *dynamique* «التي تقابل الصفة *statique*

هو ما تضمن تحولاً أو صيرورة» «dynamique» (Lalande, 1926 / 1996. p. 256) وفي قاموس ديبيوا مقابلة بين مظهر الثبوت aspect statique الذي يمثل عليه بفعل الكينونة être ومظهر الحدوث aspect dynamique الذي يمثل عليه بفعل الصيرورة devenir (اطلب Dubois & al., 1973/1994, 162, 441)؛ وفي مقال فوكس إشارة صريحة إلى الترادف التام بين السمة الدلالية dynamique الداخلة في تمييز الأحداث والسمة الدلالية changement وذلك مقابل السمة الدلالية statif (اطلب Fuchs, 1991, 12)؛ وعن ربط معنى الحدوث بمعنى التغير اطلب أيضاً (Lipsky, 1994, 268). والأفعال التي ينطبق عليها مصطلح verbe dynamique هي، حسب غوسلان وفرنسوا، الأفعال التي لا تدل على الهيئة من أفعال الإنجاز وأفعال النشاط (Cf. Gosselin & François, 1991, 35). وقد وقفنا، في الأفعال التي مثل بها كني على الإنجاز والنشاط، على أفعال من قبيل 'نعم' enjoy و'عاش' live و'اكتشف' discover وهي ليست بالأفعال العلاجية ومع ذلك فقد شملها مصطلح verbe dynamique. ومما يبين أن الأصل في هذا المصطلح أن يُطلق على الأفعال الدالة على التبدل والتحول ما ذكره لاينز عندما فرّق بين ضربين من الأوضاع (= الأحداث): وضع ثابت situation statique ووضع situation dynamique ف «سمة الوضع الثابت (أو هيئة الأشياء، أو قل: 'الهيئة' تبسيطاً) هي أن يوجد، لا أن يقع، وأن يكون متجانساً ومتصلاً وألا يتغير ويتبدل طوال مدة وجوده. وبضد ذلك فإن الوضع الحادث هو شيء يقع (أي يحدث ويحصل) ويجوز أن يكون ممتداً في الزمان كما يجوز أن يكون غير ممتد، ولا يكون بالضرورة متجانساً أو متصلاً بل قد تكون له حافات زمانية مختلفة» (Lyons, 1977/1980, 116). ويشتمل تفريق لاينز هذا على جل العناصر التي تميز الثبوت والدوام من الحدوث والتجدد والتي تفصل بين الهيئات (الصفات والأحوال الثابتة) والحوادث (= الأحداث بالمعنى الخاص).

غير أن من الباحثين من تنكّب عن استعمال مصطلح dynamique في هذا المعنى الدال على التغير والتبدل فاستخدمه في المعنى القريب من العلاج والتأثير، بل إن منهم من غالى في ذلك فقصره على ما هو حركة ظاهرة للجسم mouvement تقوم على الانتقال من مكان إلى مكان. وعلى هذا اعتبر 'فات' أن في الفعل 'جرى' courir في قولنا: "زيد يجري" Jean court سمة الحركية (+

(dynamique) وأن هذه السمة معدومة (- dynamique) من 'يُعْنِي' في قولنا "زيد يغني" Jean chante (اطلب 64, 1980, Vet). أما التقابل بين الأوضاع الحادثة والأوضاع الثابتة فقد عبر عنها 'فات' بالمقابلة بين الأوضاع الانتقالية situations transitionnelles والأوضاع غير الانتقالية situations non transitionnelles ذلك أنه «خلافاً للهيئات حيث كلُّ شيء ساكن فإن الأحداث المتدرجة procès⁽⁵⁾ عبارة عن أوضاع تقوم على الانتقال من هيئة (أو موقف) إلى هيئة أخرى (أو موقف آخر)» (م. ن.، 63).

ويُلاحظ في التراث التباس شبيه بالالتباس المشار إليه بين أفعال الحدوث والتجدد وأفعال العلاج المحسوسة المشاهدة، ذلك أن العلاج قد يستعمل مرادفاً للحدوث ومقابلاً للثبوت. فقد جاء في حاشية الصَّبَّان (II، 458) في معرض الكلام على اسم المفعول الذي يجوز إلحاقه بالصفة المشبهة قَوْلُ الشاطبي: «... ويتضمن ذلك اشتراط تناسي العلاج فيه فلا يقصد به إلا ثبوت الوصف لأنه إذا لم يطلب مفعولاً لزم أن لا يقصد به العلاج ومتى طلبه كان معنى العلاج باقياً فيه»؛ وعلق الصَّبَّان على هذا الرأي بقوله: «... وقوله: "تناسي العلاج" عبارة "الهُمَع" [للسيوطي]، وغيره: "تناسي الحدوث" فلعله المراد من العلاج» (م. ن.، 459).

V - الثبوت والحدوث ومقولتا الذات والحدث

تقدم أن تعريف الجرجاني للاسم على أساس الدلالة على الثبوت، والفعل على أساس الدلالة على الحدوث يمكن أن يُعدَّ، لمرونته، مخرجاً من المأزق الذي يوقع فيه التصور الشائع في التفكير اللغوي والذي يربط الاسم بالدلالة على الذات، والفعل بالدلالة على الحدث. ويظهر أن المقابلة بين الاسم والفعل على أساس الثبوت والحدوث لا تناقض المقابلة بينهما على أساس الدلالة على الذات والحدث، بل الظاهر أن الثنائية الأولى، لبساطتها، تدخل في نسج بعض أبعاد الثنائية الثانية لا سيما البعد "الزماني"، وذلك من جهة أن التقابل الدلالي بين الذات والحدث لا يقتنص من عنصري الثبوت والحدوث اللذين يسترسلان

(5) عن الاستعمال الخاص لمصطلح procès عند 'فات' اطلب ص 47، هـ 13.

بين الأبنية النحوية ويدخلان في تكوين نسيجها الدلالي سوى نقطتين متحجرتين تقعان في طرفين متقابلين من هذا المسترسل، ويغض النظر بعد ذلك عما بين هذين الطرفين المتباعدين من تدرج. فإذا كان الفرق بين الثبوت والحدوث فرقاً بين علاقيتين "زمانيتين" أساسيتين، فإن الفرق بين الذات والحدث ليس سوى تجسد للعلاقتين "الزمانيتين" البسيطتين في حيز الموجودات. ذلك أن النظر إلى ثنائية الذات والحدث من جهة دلالة الصيغ النموذجية المعبرة عنها في العربية وهي الاسم المحض في الحالة الأولى، والفعل "المحض" (في صيغة المضارع) في الحالة الثانية يكشف لنا أن كل واحدة من الصيغتين قد شُحنت بدلالة بسيطة من دلالتى الثبوت والحدوث، خالصة من شائبة الدلالة الثانية. فدلالة اسم العين على الذات يناسبُ خلوصه من شائبة الحديث؛ ودلالة فعل العلاج على "الحدث الأرقى" يناسبُ خلوه من معنى الثبوت والاستقرار. ومرد المرونة التي تتميز بها ثنائية الثبوت والحدوث عن ثنائية الذات والحدث إلى أن الثنائية الأولى تفيد علاقيتين مجردتين، وأن الثنائية الثانية تُحيلُ على موجودين عيّنين تتحقق فيهما الثنائية الأولى على نحو مثالي، ولا أدلّ على مرونة الثنائية الأولى من أنها لا تصلح للتمييز بين الذات والحدث فحسب، بل تميزُ في صلب الحدث بين ما هو طارئٌ منتقل وما هو قارٌّ ثابت. وعلى هذا فإن ربط الاسم بالذات والفعل بالحدث يجمد دلالتيهما في قوالب متحجرة، لكن ربط الأول بمعنى الثبوت والثاني بمعنى الحدوث يُشيرُ إلى نزعة كل واحدة من الصيغتين إلى تجسيد قطب من هذين القطبين الدلالين على نحو لا يستبعدُ تعاملَ الصيغة مع ما يُفيدُ الدلالة النقيضة. ومن ثمَّ يجوز في معني الثبوت والحدوث أن يُقالَ إنهما يوجدان بنسب متفاوتة متدرجة بين الأفعال والأسماء بمختلف أنواعها، ولا يجوز أن يقال ذلك في معني الذات والحدث.

وبهذا يتبين أن مقولتي الذات والحدث عبارة عن تجميد لعنصري الثبوت والحدوث الدلالين الأساسيين وتنميّط لهما في قوالب دلالية تقوم على وحدة العنصر وبساطة النسيج المؤلف للدلالة، وهي قوالب يحتاج إليها الذهنُ احتياجهُ إلى إفراغ مسترسل الدلالة عموماً في قوالب لغوية تُجمد فيها الدلالة. فالاتصال والاسترسال هما جوهر الدلالة وحقيقتُها، والفصل والقطع ناجمان عن تمثيل الذهن الساعي إلى إدراك كنه الأشياء بحصرها وتجميدها في مقولات ذهنية

تُترجمُ إلى مقولات نحوية من شأنها أن تيسر له السيطرة على تلك المفاهيم المسترسلة على حد ما بيّنه تانيار من العلاقة بين الواقع ومقولات الفكر والمقولات النحوية (اطلب 61, 1959/1976, Tesnière) ومن ثم يجوز أن نعد حصرَ مفهومي الثبوت والحدوث في مقولتي الذات والحدث وقصرهما عليهما خطوةً أولى نحو تكلُّس هذين المفهومين قبل أن يتحجّرا نهائياً في المقابلة اللغوية بين الاسم والفعل.

وليس القول بالثبوت والحدوث بديلاً من الذات والحدث في معالجة العلاقة بين الأسس الدلالية وأقسام الكلام مما تختص به الأدبيات اللغوية العربية إذ نجد في تعريف الإيطالي سكاليجر Scaliger [1484-1558] للاسم على أساس دلالة على ما هو ثابتٌ دائمٌ وتعريفه للفعل على أساس دلالة على ما هو عارض زائل، ما يشير إلى أنه لا يحصر دلالة الاسم في الذات ودلالة الفعل في الحدث ضرورة (Cf. Arnauld, et Lancelot, 1660/1993, 111-112)؛ كما نجد في الكتابات الغربية ربطاً لطيفاً بين أقسام الكلام من جهة وبين مفهومي الثبوت والحدوث في علاقتهما بثنائية الذات والحدث من جهة أخرى، فـ «أسماء الجوهر في التقليد [النحوي] - كما يدل على ذلك اللفظ الذي جعل علامة عليها، وهو لفظ ذو طابع ما ورائي - وُضعت رأساً للدلالة على الكائنات والأشياء التي تتسم ببعض الثبات أي التي يكون لها "جوهر"، مع أننا نعلم حق العلم أنها تصلح أيضاً لإفادة المعاني المجردة (نحو الجمال والعظمة والمزية)، غير أنهم يرون أن هذا الاستعمال قليل. وبضد ذلك فإن قسم الفعل يفيد عندهم، على وجه الدقة، الأحداث procès، وهذا اسمها الاصطلاحي الفني، أي الأعمال والحوادث والهيئات، وهي أكثرُ عرضةً للتغير» (Baylon & Mignot, 1995, 73).

VI - الثبوت والحدوث أساساً للتمييز بين أنواع الأحداث

يبدو التمييز بين الثبوت والحدوث من البساطة بحيث لا يعد أساساً للتمييز بين الذوات والأحداث فحسب بل يدخل أيضاً في تمييز الصفات الثابتة من الأحداث المتحولة، وجميعها من دلالات الأفعال. ذلك أن «ربط الفعل الذي من شأنه أن يفيد الأحداث... بمعنى الزمان والحدوث... ليس أمراً مُسلماً به إذا

قصدينا، في حال واحدة، إلى التمييز بين "الحادث" و"الثابت"، أي التمييز بين فعل (أو إسناد) العمل أو النشاط، وبين فعل (أو إسناد) الهيئة» (Lipsky, 1994, 268, voir aussi p. 273). فربط الفعل بمفهوم الحدوث يكون من باب التغليب والإشارة إلى نزعته الأصلية في الميل بالمعنى نحو درجات أبعد في الحدوث، وليس المراد أن صيغته لا تتصل ببعض العناصر المعجمية المفيدة للثبوت والمقيدة لتلك النزعة العامة إلى إفادة الحدوث. وتلخص هذا التصور الذي يجعل دلالاتي الثبوت والحدوث أساساً للتمييز بين الذات والحدث وبين بعض أنواع الأحداث عبارةً سيويه التي قارن فيها بين الحدث العارض كالحدث التي يدل عليه فعل العلاج مثلاً، وبين الصفة الثابتة المستقرة التي تقترب من الذات تأصلاً ورسوخاً، إذ قال: «... وإنما فُرق بين هذا [يعني العلم والحلم وما جرى مجراهما مما كان غير علاج] وبين الصوت لأن الصوت علاجٌ وأنَّ العلم صار عندهم بمنزلة اليد والرجل» (سيويه، الكتاب، I، 362).

وكونُ المقياس المستعمل في التمييز بين متصوري الذات والحدث عينَ المقياس المستعمل في التمييز بين بعض أنواع الأحداث هو الذي أوقع لاينز في شيء من التناقض عندما جعل الفرق بين الذوات والأحداث كامناً في أنه لا يقال للأحداث إنها توجد بل يقال لها إنها تحضّل وتقع: أما «الذوات التي هي من الدرجة الثانية فالمقصود بها الحوادث والحدثانات وهيئات الأشياء إلخ. التي توضع موضعها من الزمان والتي يقال عنها في الفرنسية إنها تحدث *survenir* أو تحضّل *avoir lieu* ولا يقال عنها إنها توجد *exister*» (Lyons, 1977/1980, 78)، ولكنه أخرج بعد ذلك الصفات الثابتة وهيئات الأشياء من حكم الأحداث العام عندما جعل من خاصيتها الوجود دون الحصول والحدوث: ف«سمة الوضع الثابت (أو هيئة الأشياء أو قل 'الهيئة' تبسيطاً) هي أن يوجد لا أن يقع... وبضد ذلك فإن الوضع الحادث هو شيء يقع (أي يحدث ويحضّل)» (م. ن.، 116).

والحاصل من هذا أن الذات لا تختلف عن الصفة الثابتة (وهي ضرب من الأحداث) من جهة تركيبها "الزماني" فهما منسوجان من عنصر الآن لا من عنصر الزمان الذي هو نسيج الأحداث الطرازية؛ فإذا وُجد بين الذات والصفة الثابتة فرق فهو من جهات أخرى كالجهة الأنطولوجية التي تجعل من الذات موجوداً يقوم بنفسه والصفة الثابتة "موجوداً" لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الذات في

وجوده، وكالجهة الإدراكية التي فصل فيها سترأوسن القول عندما اعتبر الجثث أقعد في عملية التشخيص والتعريف من الأحداث وذلك لكونها أثبت في المكان والزمان من الأحداث (ومنها الصفات الثابتة)، ولكون موقعها من الحواس ولا سيما حاسة البصر أظهر وأشهر. وعلى هذا نتيبن أن دلالي الثبوت والحدوث وإن كانتا أساسيتين في الفصل بين مقولتي الذات والحدث فإنهما غير كافيتين لأن الصفات الثابتة المحدودة من الأحداث في عموم التفكير اللغوي والتي أشرنا في بعض المواضع (اطلب ص 271 و 398) إلى التباس منزلتها الأنطولوجية، تشارك الذات في سمة الثبوت. فالمعيار "الزماني" في التفريق بين الذات والحدث محتاج إلى أن يدعم بمعايير أخرى كالمعيارين الأنطولوجي والإدراكي اللذين أومأنا إليهما حتى يستبين الفرق بين المقولتين. فإذا استقرت لنا ثنائية الثبوت والحدوث بديلاً عن ثنائية الذات والحدث سهل علينا إدراك كون الفرق بين الذات والحدث من جهة التمثل اللغوي ليس سوى فرق مظهري بين الدائم والثابت من جهة وبين الزائل والمتحول من جهة أخرى. ومعنى ذلك أن الاختلاف بينهما من جهة التمثل المذكور اختلاف في الدرجة لا في النوع.

VII - استبطان النحاة لمفهومي الثبوت والحدوث في تفريقهم بين الذات

والحدث

مَيَّزَ النُّحَاةُ العربَ الذواتَ والأحداثَ على أساسٍ زمنيٍّ مَدَارُهُ الفرقَ بين ما يدوم ويثبت وبين ما يتحوّل وينتقل. فقد جاء في المقتصد (I، 580) للجرجاني قوله: «... وتُسَمَّى المصادِرُ 'الأحداث' و'الحدثان' وذلك أنها تحدث مرةً بعدَ أخرى ولا تكونُ ثابتةً كزيدٍ وعمرو». وقد تناولوا هذه المسألة في سياق ما يمكنُ عدُّه دليلاً من كلامهم على عدم التوازي التام بين المتصورات المكانية والمتصورات الزمانية، وهو حديثهم عن جواز الإخبار عن الأحداث (وهي من المتصورات الزمانية) بالمكان والزمان وعدم جواز الإخبار عن الجثث (وهي من المتصورات المكانية) إلا بالمكان: «اعلم أنَّ الظرفَ على ضربين: مكانٌ وزمانٌ. فالمكانُ أعمُّ تصرفاً في الإخبار من الزمان لأنه يكونُ خبراً عن الأحداث والجثث جميعاً. فالحدثُ نحو قولك: "الضربُ في الدار" و"المروُرُ في العَرَصَةِ"؛ والشخصُ نحو قولك: "زيدٌ في الدار" و"عمرو خَلَفَكَ"، وذاك أنَّ الحدثَ

والشخص قد اشتركا في أن الأمكنة تشتغلُ بهما مرة وتخلو منهما أخرى، والزمان لا يكونُ خبراً إلا عن الأحداثِ نحو قولك: "الخروجُ غداً" ومَقْدُمُ الحاجِّ المُحرَّم... ولا يجوزُ أن تجعلَ الزمانَ خبراً لشخصٍ نحو أن تقول: "زيدٌ في يوم الجمعة" و"عمرو أمس..." (م. ن.، 289).

والذي يُفهمُ من تعليل النحاة لعدم التناظر بين الذات والحدث في التعبير عنهما بظروف المكان والزمان أن الذوات والأحداث لا تشغل جميع الأمكنة وأن الأحداث لا تشغل جميع الأزمنة خلافاً للجثث فإنه لا يخلو منها زمانٌ. ولما كانت الجثث شاغلة جميع الأزمنة لم يكن في الإخبار عنها بالزمان فائدةً كما كان في الإخبار عن الأحداث التي توجدُ في بعض الأزمنة دون بعض، وكما كان في الإخبار عن الجثث والأحداث بالمكان من جهة أنها توجدُ في بعض الأمكنة دون بعض. ذلك أن الأصل في الإخبار إفادة السامع بالحدث الطارئ الذي لا يعلمه، لا بما هو بديهي عنده من الأمور المستقرة الثابتة. وفي شغل الذوات والأحداث للمكان، وشغل الأحداث للزمان فائدة ممكنة متوقعة يمكن أن يستفيد منها السامع، وهي ناجمة عن تغيير أمكنة هذه الأشياء واختلاف أزممنتها؛ وهذه الفائدة متعذرة في حال الإخبار عن الذات بالزمان لأنه يكون إخباراً للسامع بما يعلمه علم الضرورة. وقد عبّر ابن يعيش عن هذا بقوله: «... والعلة في ذلك أن الجثة قد تكون في مكان دون مكان، فإذا أخبرت باستقرارها في بعض الأمكنة يثبت اختصاصها بذلك المكان مع جواز أن تكون في غيره. وكذلك الحدث يقع في مكان دون مكان. مثال ذلك قولك: 'زيد خلفك'، فـ 'خلفك' خبر عن زيد، وهو مكان معلوم بجواز أن يخلو منه زيد بأن يكون أمامك أو يمينك أو في جهة أخرى غيرهما، فإذا خصصته بـ 'خلفك' استفاد المخاطب ما لم يكن عنده. وكذلك: 'القتال أمامك' يجوز أن يقع في مكان غير ذلك. وأما ظرف الزمان فإذا أخبرت به عن الحدث أفاد لأن الأحداث ليست أموراً ثابتة موجودة في كل الأحيان بل هي أعراض منقضية تحدث في وقت دون وقت. فإذا قلت: 'القتال اليوم' أو 'الخروج بعد غدٍ' استفاد المخاطب ما لم يكن عنده لجواز أن يخلو ذلك الوقت من ذلك الحدث. وأما الجثث فأشخاص ثابتة موجودة في الأحيان كلها لا اختصاص لحلولها بزمان دون زمان، إذ كانت موجودة في جميع الأزمنة. فإذا أخبرت وقلت: 'زيد اليوم' أو 'عمرو الساعة'

لم تُفد المخاطب شيئاً ليس عنده لأن التقدير: "زيد حالاً" أو "مستقر في اليوم" وذلك معلوم لأنه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم إذ كان الزمان لا يتضمن واحداً دون واحد» (شرح المفصل، I، 89-90).

وما قد يكون مبعثاً على الاستغراب في استدلال ابن يعيش هو أنه بنى الفرق بين الحدث والذات في الإخبار عنهما بظرف الزمان على أساس عروض الحدث وجواز خلو الزمان منه مقابل ديمومة الذات وثبات وجودها في جميع الأزمنة. والقول بوجود الذات في جميع الأزمنة قولٌ محير حقاً إن هو أخذ على ظاهره من جهة منافاته للحقيقة البديهية القائلة بأن وجود الذات في الزمن موقتٌ محدود. فـ«الطاولات والكراسي ولدت ثم سيكون مآلها الموت. ذلك أن لمدة حياتها نقطة بدء ونقطة نهاية (وإن كان من الجائز أن تكون هاتان النقطتان غير مُعَيَّنَتين)» (Casati, 1995, 67)، وهو محير أيضاً من جهة تعارضه مع ما يُفترض أن يكون عليه اعتقاد ابن يعيش النحويّ الأشعري لأن القول بوجود الجثث في جميع الأزمنة يقتضي القول بِقَدَمِ العالم⁽⁶⁾، وهو قولٌ إن أطلق بحسب الزمان⁽⁷⁾ كان "قولاً فاسداً"⁽⁸⁾، إذ القَدَمُ بحسب الذات والزمان خصيصة في الذات الإلهية وحدها.

ولا يستقيم فهمُ كلام ابن يعيش إلا إذا حملنا القول بثبوت الجثث ووجودها في جميع الأزمنة على استمرارها طوال مدة وجودها واتصال أجزاء

(6) بناء على أن «حدّ العالم هو مجموع الأجسام الطبيعية كلّها» (ابن سينا، رسالة الحدود، 283).

(7) «أما 'القديم' فهو اسمٌ مشتركٌ بين القديم بحسب الذات وبين القديم بحسب الزمان. فالذي بحسب الزمان هو الذي لا أوّلَ لزمان وجوده؛ وأما الذي بحسب الذات فهو الذي ليس لذاته مبدأ وعلة هو به موجودٌ. والمشهور الحقيقي هو الأوّل، والثاني كأنه مستعارٌ من الأوّل، وكأنّه مجازٌ؛ وهو من اصطلاح الفلاسفة. وبهذا الاشتراك يشترك الحادث أيضاً: فالحادث بحسب الزمان هو الذي لزمان وجوده ابتداء، وبحسب الذات هو الذي لذاته مبدأ هي به موجودة. والعالم عند الفلاسفة حادثٌ بالمعنى الثاني [أي بحسب الذات لافتقاره في وجوده إلى علة وسبب غير نفسه]، قديمٌ بالمعنى الأول [أي بحسب الزمان]. وصانِعُ العالم قديمٌ على التأويلين جميعاً، وتسميتُهُم العالم حادثاً بتأولهم مجازٌ محضٌ إذ المفهوم [من الحادث]: الكائن بعد أن لم يكن، والعالم عندهم ليس كائناً بعد أن لم يكن» (الغزالي، معيار العلم، 315-316).

(8) «كاعتقاد الملاحدة أن العالم قديم فهو اعتقاد فاسد» (الأمير الصنعاني، إجابة السائل، 60).

ذلك الوجود بعضها ببعض على نحو دائم بحيث لا تظهر فيه فجوات تجعل الذات شاغلة لبعض أجزاء الزمان دون بعض من الفترة الإجمالية التي نعتبرها فترة وجودها، فتكون موجودة في بعض أجزاء تلك الفترة معدومة في البعض الآخر. فالجثث تشغل كامل زمان مدة وجودها فلا يخلو بعض أجزائه منها خلافاً لما هو عليه الأمر في المكان إذ تشغل الجثث بعض أجزائه دون بعض كما يجوز أن تنتقل عنها إلى أجزاء أخرى غير التي كانت فيها. وشغلها الزمان واستغراقها أجزائه كافة هو المدخل إلى القول بثبوتها و"لا زمانيتها". ولذلك يختلف حكم الإخبار عن الجثث بالزمان عندما يتعلق الأمر بحدوث الذات وبما يتجاوز زمان مدة وجودها: «إذا أردت حدوث الجثة ووجودها، فهو أيضاً حادث. فجائز أن تُخبر عنه بالزمان إذا كان الزمان يسع مدتها، مثلما تقول: "نحن في زمان كذا"؛ و"كان الحجاج في زمن بني أمية"» (السهيلي، نتائج الفكر، 329).

وكما يختلف حال الجثث في الزمان عن حالها في المكان فإنه يختلف إجمالاً عن حال الأحداث في الزمان. وسبب هذا الاختلاف في رأي ابن يعيش أن الحدث لا يستغرق جميع أجزاء الزمان بدليل جواز خلوها منه. وهذا القول المطلق يحتاج إلى بعض التدقيق لأنه لا يتناول جميع الأحداث كما أنه لا يصدق على ما يتناوله منها من جميع جهات التناول.

فمن أنواع الأحداث التي لا يتناولها كلام ابن يعيش الصفات الثابتة (= الهيئات) لأنها تشابه الذوات من نواح كثيرة أهمها أن زمن الصفة الثابتة ممتد في الأغلب، وأن وجودها متصل اتصالاً يقتضي ألا تشمل الفسحة الزمانية التي هي مدّة وجود الذات أو الصفة الثابتة على فرجة تنتفي فيها هذه الذات أو تلك الصفة الثابتة. والدليل على التحام أجزاء الهيئة هو أنه يترتب على انقطاعها القول بوجود هئتين لا هيئة واحدة وذلك من قبيل معرفة شيء بعد نسيانه والمرض مرتين في يوم واحد (Cf. Gabbay & Moravcsik, 1980, 63).

ورغم ما صرح به كازاتي من أن السمة الأولى للذوات المكانية (الجثث والأشخاص) في الزمان هي التغير، وهذا ما يناسب فعلاً حقيقة جميع الذوات المعرضة دوماً للتحويل والتبدل، فإن الظاهر أن اللغة تتمثل الذات على أساس التجانس في جميع فترات وجودها وعدم تغيرها وتفاوت أجزائها بحيث تكون دوماً

هيّ هي حتى إنه يجوز اعتبارها مع الصفات الثابتة من الموجودات اللازمانيّة من قبل أن «الأمر الثابتة... وإن كانت مع الزمان العارض للمتغيرات، إلا أنها مستغنية في حدود أنفسها عن الزمان بحيث إذا نظر إلى ذواتها يمكن أن تكون موجودة بلا زمان» (التهانوي، الكشف، I، 910، مد. "الزمان"، عم. 1)، وبهذه الخاصية اللازميّة تقترب الذات اقتراباً شديداً من الصفات الثابتة. ومن ثمّ فإننا نرجح أن ابن يعيش لم يقصد بالأحداث إلا الأحداث "النموذجية" القائمة على معنى الحدوث لا الأحداث القائمة على معنى الثبوت، ونرجح من ثم أن الصفات الثابتة (وهي في الاعتبار العام نوع من الأحداث) لها حكم الذوات في عدم جواز الإخبار عنها بالزمان. فلا يقوى عندنا أن يقال مثلاً: "الحُسْنُ اليومَ" و"الضخامةُ غداً" لأن هذه الأشياء لا تحدث في وقتٍ دون وقتٍ، بل تستمرّ وتتصلّ طوال مدة وجودها فلا تخلو منها بعض أجزاء تلك المدة حتى يصح الإخبار عن وجودها في جزء دون جزء من الزمان كما صح حصول الفائدة بالإخبار عن وجود الذوات والأحداث في مكان دون مكان؛ فالإخبارُ عنها لا يصحّ مثلما لا يحسن السؤال عن المدة التي تستغرقها على نحو ما قرره ديكلاي بقوله: «... ومثالُ الهيئة قولك: "الفستانُ أحمر". فالهيئة تصدقُ على مختلفِ آتِ المُحالِ عليه الزماني. فلا وجه إذن للتساؤل عن الهيئة كم وقتاً استغرقت» (Desclés, 2002 b, § 1). وقد جمع السهيلي الخصائص المشار إليها المشتركة بين الذات والصفة الثابتة في علاقتهما بالزمان، فقال: «... فإن كان الزمان أقصرَ من مدة الوجود لم يَجُزْ في شيء من الحوادث [= الذوات والأحداث] كما لا يجوزُ "شَب زَيْدٌ غُدوةً"، ولا "شاخٌ ضحوّةً" لأن الوقتَ أقل من المؤقت، كذلك لا نقولُ على هذا: "نحنُ يومَ السبت" ولا "الحَجَّاجُ يومَ الخميس"» (نتائج الفكر، 330).

أما سائرُ الأحداثِ ففيها ما تُرشّحه بنيته المتقطعة لأن يُخبرَ عنه بالزمان، ومثال ذلك أحداث النشاط عند كُتّي وفندلر (ما يناسب الفعل عند أرسطو) كالمشي والجري، وأحداث الإنجاز عند كُتّي والأداء عند فندلر (ما يناسب الحركة عند أرسطو) فهي أحداثٌ ليسَ بين مكوناتها تجانس تامّ. وليس يلزم في الحدثان الواحد أن يجري مسترسلاً مِنْ جِهَةٍ أَنْ تنظيف الساحة أو نظم القصيدة مثلاً قد ينقطع بسبب ما، فلا يقال إن الحدث الواحد منهما قد وقع مرتين (Cf. Gabbay & Moravcsik, 1980, 63). ومما هو في هذا المعنى أيضاً أن بعض

ألوان النشاط المختلفة قد تُسمَّى باسم واحد ويكون إطلاق ذلك الاسم عليها من باب التغليب كالسائح يمشي أسبوعاً فلا يعني ذلك عدم انقطاع حدثان المشي طيلة أسبوع بل يعني غلبة ذلك اللون من النشاط على ألوان أخرى منه. وفي هذه الحالة أيضاً لا يقال إن السائح مشى مرتين أو أكثر بحسب عدد مرات انقطاع نشاط المشي (Cf. Gosselin & François, 1991, 36).

والأصل أن تخرج من زمرة الأحداث التي يُخبر عنها بالزمان الأحداث الآنية التي لا امتداد لها كالقتل والموت والجلوس والخروج والانفجار لأنها أحداث لا تتخللها فجوات بل تتكون من جزء واحد غير منقسم، ومن ثم فهي تستغرق جميع زمان وجودها على قصره. وهي لا تختلف عن الصفات الثابتة والذوات في كونها موجودات لا زمانية من حيث أنه لا تفاوت في مقوماتها الداخلية وأنها مستغنية في حدود أنفسها عن الزمان، وهذا بديهي لأنها تتألف من جزء واحد لا ينقسم.

إلا أن هذا الضرب من الأحداث دخل في عداد ما يجوز الإخبار عنه بالزمان لأن حادي بدئه وتمامه داخلان في تمثله، خلافاً للهيئة التي لا يدخل حداثها في تصورهما (اطلب ص 218 فيما تقدم). وهذا هو السبب الذي حدا كثيراً من الدارسين على اعتبار الإتمام من الأحداث الحركية رغم أنه مؤلف داخلياً من نسيج الآن والثبوت وذلك مقابل الهيئة الثابتة التي تشارك الإتمام في النسيج "الزمانى" غير أنها تدخل في باب "الأحداث" السكونية (Cf. Parsons, 1990, 20-21).

ودخل هذا الضرب من الأحداث أيضاً (وكذلك سائر أنواع الأحداث ما عدا الصفات الثابتة) في عداد ما يجوز الإخبار عنه بالزمان لسبب أعم من تهيوؤ بنية الأحداث أو عدم تهيوؤها للإخبار عنها بالزمان وهو أن الكيفية التي يتمثل بها المتكلم الذوات تختلف عموماً عن الكيفية التي يتمثل بها الأحداث. ذلك أن حال المتكلم لا يخلو من أن يدرك الشيء في عمومهِ وشياعه أو خصوصه وتفردهِ. وما يُغلب إحدى طريقتي الإدراك على الأخرى، في تقديرنا، عاملان في الأقل يتعلّق أولهما بطبيعة الشيء المحال عليه ويتصل الثاني بحاجة المتكلم وقصده في الإحالة والإخبار.

فمما يرجع إلى طبيعة الشيء المحال عليه كون «الأعيان أقعد في التعريف من المعاني» (ابن يعيش، شرح المفصل، I، 37)، وكون «ثقتنا بالجث أكبر من ثقتنا بالأقسام»⁽⁹⁾ والصفات وما جرى مجراها، [وكون] الإحالة المحسوسة أو وثق من الإحالة المجردة لأنها أرسخ في ماضي تعلّمنا» (Quine, 1960/1977, 324).

ومما يرجع إلى حاجة المتكلم وقصده في الإحالة والإخبار المبدأ الذي عبر عنه الزمخشري بقوله: «... وما لا يتخذ ولا يؤلف فيحتاج إلى التمييز بين أفراد كالطير والوحوش وأحناش الأرض وغير ذلك فإن العلم فيه للجنس بأسره. وليس بعضه أولى به من بعض. فإذا قلت: "أبو براقش" و"ابن داية" و"أسامة" و"ثعالة" و"ابن قرة" و"بنت طبق" فكأنك قلت: الضرب الذي شأنه كيت وكيت، ومن هذه الأجناس ما له اسم جنس واسم علم كالأسد وأسامة والثعلب و"ثعالة...» (المفصل، 26 - 27)؛ وهو المبدأ الذي علق عليه ابن يعيش بقوله: «اعلم أن العلم في هذا الفصل [يقصد مبحث علم الجنس] واقع على الجنس بخلاف ما تقدم من الأعلام فإنه واقع على الأشخاص كزيد وعمرو، فالعلم فيه يختص شخصاً بعينه لا يشاركه فيه غيره. وعلم الجنس يختص كل شخص من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم نحو "أسامة" و"ثعالة"، فإن هذين الاسمين يقعان على كل ما يخبر عنه من الأسد والثعلب. وإنما كان العلم ههنا للجنس ولم يكن كالأناسي. وذلك لأن لكل واحد من الأناسي حالا مع غيره من معاملة أو مبايعة فاحتاج إلى اسم يخصه دون غيره ليخبر عنه بما له وعليه، وكذلك ما يتخذ الناس ويثبت عندهم ويألفونه من خيلهم وإبلهم وكلابهم. وقد يجعلون لكل واحد منها لقباً يخصه دون غيره نحو "أعوج"، و"لاحق"، وذلك أنه قد يختص بزيادة حسن أو فضل عدو، فاحتيج لذلك إلى التمييز بين أفراده بالألقاب الخاصة ليخبر عن كل واحد بما فيه من المعنى أو يؤمر له بزيادة نظر. وأما هذه السباع

(9) يقر كواين في المجال الأنطولوجي بضربين من الذوات (أو الكيانات entities) التي يُعدّ التسليم بها شرطاً ضرورياً للقول بصحة النظريات العلمية، وهي الجثث physical objects من ناحية، والأقسام sets/classes المجردة - بالمعنى الرياضي خصوصاً - من ناحية أخرى Cf. "Quine, Willard Van Orman", in E. B., 2006 Ultimate Reference Suite DVD, voir aussi Armengaud, 1997.

التي لا تثبت عندهم فلا تحتاج إلى الفصل بين أفرادها، فإذا لَحِقَها لقبٌ كان ذلك لكل واحد من أشخاص ذلك الجنس أجمع. فإذا قلت: "أسامة" أو "ثعالة" أو "ابن قثرة" فكأنك قلت: هذا الضرب الذي رأيتَه أو سمعت به من السباع أو غيره... واعلم أن هذه الأشياء معارفٌ على ما ذكرنا إلا أن تعريفها أمر لفظي وهي من جهة المعنى نكرات لشياعها في كل واحد من الجنس وعدم اختصاصها شخصاً بعينه دون غيره...» (شرح المفصل، I، 34).

فالظاهر من كلام الزمخشري وابن يعيش أنهما قد جعلتا تشخيص الذوات وتعريفها - وهو ما يناسب في اللغة استعمال اسم العلم الذي يختص شخصاً بعينه لا يشاركه فيه غيره - متوقفين على مدى حاجة المتكلمين باللغة إلى تعيين تلك الموجودات على سبيل تخصيصها وتمييزها مما قد يلتبس بها من الأفراد التي تشاركها في الجنس، وأن هذه الحاجة ناشئة عن الاتخاذ والإلف والمعاملة وما إليها من مظاهر الممارسة والمزاولة التي تضطر المتكلم إلى أن يجري داخل مجال التجربة الذي يلابسه تمييزات لطيفة لا يخص بها عادة المجال البعيد الذي لا تتعلق به همته. ويبدو أن هذه الطريقة في اعتبار الأشياء تصدر عن المبدأ نفسه الذي يفسر اشتغال بعض الألسنة في بعض حقولها المعجمية على عدد من الوحدات المعجمية يفوق به غيره من الألسنة، ومثال ذلك كثرة الأسماء الموضوعية للإبل في العربية والزهور في الفرنسية والثلج في لسان الإسكيمو. وقد عبر برغسن عن رأي قريب مما ذهب إليه الزمخشري وابن يعيش إذ قال: «أن تتعرف إنساناً ما، هو أن تميزه من غيره من الأناسي. أما تعرفك الحيوان فهو، في العادة، أن تتبين النوع الذي إليه ينتمي» (Bergson, 1932/1993, 178-179).

ولا شك أن في تضافر هذين العاملين إضعافاً لمنزلة الأحداث في عملية التعريف. فكون الأحداث من المجردات لا سيما إذا ما قيست بالذوات الحسية يجعلها في منأى عن كل تعريف وتشخيص؛ وقد يُفسر هذا العامل الأول الدائر على طبيعة الأحداث التجريدية العامل الثاني في وجه من الوجوه لأن حضور الأحداث في الحس دون مرتبة حضور الذوات فيه. ومن شأن هذا أن يجعلها بعيدة عن تناول عناية المتكلم بها وقدرته على تشخيصها وتعريفها. ولا يعني ذلك أن الأحداث لا تتشخص أبداً، فللحروب الشهيرة والوقائع العظيمة مثلاً

أسماء تنفرد بها وتتميز عن غيرها، ولكن الغالب على المتكلم أنه يميل عند الحديث عن الجثث - ولا سيما الأشخاص البشرية - إلى اعتبار خصوصيتها وتفردا وتتميزها عن غيرها من بني جنسها، وأنه يميل، خلافاً لذلك، عند كلامه على الأحداث إلى اعتبارها جنسها وعمومها.

ويبدو أن هذا هو مسلك الذهن عندما يتعلّق الأمر بالإخبار عن الأحداث بالزمان. فالذهن لا يدرك الأحداث في تفردا وخصوصيتها وتميز بعضها عن بعض ولكنه يدركها في عمومها وشياعها. فحدث الموت، حسب هذا التصور، وإن تعلق بذوات مختلفة فإنه هو في كل مرة لا يتغير ولا يختلف، وكذلك المشي والأكل وما إليهما. فكأن جميع الأحداث العينية من جنس واحد عبارة عن أجزاء يتحقق فيها حدث واحد كلي كوني يشغل بعض أجزاء الزمان، ثم ينقضي فيخلو منه الزمان ثم يعاود الظهور مرة أخرى لا على أنه حدث جديد مختلف عن الأول، بل على أنه جزء آخر من ذلك الحدث عينه. ومن ثم نفهم كيف جاز الإخبار بالزمان عن الأحداث دون الذوات: ذلك أنه لا يُنظر إلى الأحداث في تشخصها وتفردا بل ينظر إليها على أنها أجزاء مختلفة من حدث كلي واحد؛ وإذا كان الأمر كذلك فهذه الأحداث لا تشغل زمان وجودها على نحو متصل كما تشغله الذوات بل تشغل بعض أجزائه دون بعض على غرار شغل الذوات والأحداث للمكان.

وقد أشار لاينز إلى كون منزلة الأحداث في عملية التعريف والتشخيص دون منزلة الجثث وإلى صلة ذلك ببنية الألسنة النحوية والمعجمية بقوله: «تختلف الذوات من الدرجة الثانية [أي الأحداث] عن الذوات من الدرجة الأولى [أي الجثث والأشخاص] من وجوه شتى. إذ يجوز في بعض الألسنة اعتبار الذوات من الدرجة الثانية أفراداً. ذلك أنه يجوز أن تقول في الفرنسية: *regarde ce coucher de soleil* أي: "انظر إلى غروب الشمس هذا"، كما يجوز أن تقول: *regarde ce chien* أي: "انظر إلى هذا الكلب"⁽¹⁰⁾. غير أنه من البين أن الأمر

(10) أوما برينو إلى هذا التساوي بين الذوات والأحداث في مقام الإشارة بقوله: «وقد نضطر إلى الإشارة إلى العمل عوض تسميته كما نشير إلى كائن أو شيء. ووسائل الإشارة والتقديم les présentatifs [المستعملة في الحالين] هي نفسها» (Brunot, 1922/1965, 210).

يتعلق، في حال الذوات من الدرجة الثانية، بأبنية ذات طبيعة أوغل في الإدراك والتصور⁽¹¹⁾، وأن مقاييس إعادة التشخيص⁽¹²⁾ réidentification فيها أقل ضبطاً وتحديداً وأن إمكان اعتبارها أفراداً يتوقف إلى حد بعيد على عملية النقل إلى الاسمية nominalisation⁽¹³⁾. ونذكر قلة الضبط والتحديد في مقاييس إعادة التشخيص بمقارنة القولين التاليين:

(1) رجَعَ الشخصُ نفسه اليومَ la même personne est revenue aujourd'hui

(2) حدث الشيءُ نفسه اليومَ la même chose s'est produite aujourd'hui

فإحالة عبارة 'الشخص نفسه' مقيدة بوجود اتصال مكاني زماني وبأن الشخص الواحد لا يُمكن أن يوجد في مكانين مختلفين في حال واحدة... وليس هذا شأن الذوات من الدرجة الثانية. إذ يجوز أن يقع الحدث الواحد في أمكنة مختلفة، ولا يكون ذلك الوقوع في أزمنة مختلفة فحسب بل يكون أيضاً في الوقت الواحد والحالة الواحدة. وهذا يعني في حقيقة الأمر أنه يستحيل التفريق بين وَضْع [= حدث] جزئي مخصوص وبين وضع عام. ومعنى ذلك أنه لا يوجد تمييز دلالي واضح بين 'الوضع الواحد المخصوص بعينه' و'نفس الضرب من الأوضاع' على النحو الذي يوجد به تمييز واضح بين 'الشخص عينه' و'نفس الضرب من الأشخاص'. وتتصرف عبارة 'الشيء نفسه' la même chose تصرف عبارة 'الوضع نفسه' la même situation أو تصرف عبارة 'الشخص نفسه' la même personne بحسب إحالتها على ذات من الدرجة الثانية أو ذات من الدرجة الأولى.

ويمكن أن نعتمد تعريفاً يتفاوت ضيقاً واتساعاً لمفهوم الاتحاد في الهوية بين الأفراد في تأويلنا للمركب الإحالي 'الشيء نفسه' في القول (2). ولو اعتمدنا أخص التأويلات الممكنة وأضيقتها وهو التأويل الذي يرى أن كل وضع من

(11) المقصود بهذا أن الأحداث أقعد في التجريد قياساً إلى الذوات.

(12) المقصود بهذا المصطلح التعرف على الشيء مجدداً على أنه هو الشيء نفسه الذي كان للمتكلم به عهد بعد انقطاع ملاحظته برهة من الزمن، (Cf. Strawson, 1959/1973, 33 sqq).

(13) عن معنى هذا المصطلح اطلب 33 Lyons, 1977/1980.

الأوضاع هو وضع فريدٌ ووحيدٌ في الزمان والمكان وأنه لا يتكرر فإن (2) يُعبر حينئذ عن تناقض منطقي» (Lyons, 1977/1980, 79).

ويقربُ من هذه الظاهرة في العربية ما في الإشارة إلى الأحداث من التباس لا يزول إلا بمقام أو مقال، إذ تستعمل نفس الألفاظ للإشارة إلى الحدث الواحد بعينه وللإيماء إلى حدث آخر من جنسه: «... وإنما يكون اسم الإشارة نائباً عن المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة في مثل ما إذا قيل: "ضربَ اللصُّ"، فتقول: "ضربتُ ذلك الضربَ". أما لو قيل: "ضربَ زيدُ اللصَّ"، فقلت: "ضربتُ ذلك الضربَ"، فالإشارة غير نائبة عن المصدر المذكور لأنَّ فعلَ زيد لا تفعله أنت؛ بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر المذكور، والأصل: "ضربتُ ضرباً مثلَ ذلك الضربِ"» (حاشية الصَّبَّان، II، 166).

VIII - قيس درجات الثبوت والحدوث

يمكن أن ننطلق من رأي الجرجاني في ربطه بين الصيغ الاسمية والفعلية وبين مفهومي الثبوت والحدوث وما رأيناه من تلبس هذين المفهومين بمستويات لغوية عديدة، لاقتراح منوال تقاس به درجات الثبوت والحدوث في الصيغ المذكورة وذلك باعتبار العوامل التالية:

- 1 - قسم الكلام الذي تنتمي إليه الصيغة: إذ يتبين من كلام الجرجاني ومما سنقف عليه من آراء بعض الغربيين أن الفعل ينزع بالدلالة نحو الحدوث وأن الاسم ينزع بها نحو الثبوت وذلك "بأصل الوضع" وبقطع النظر عن نوع الدلالة المضمَّنة في الاسم أو الفعل.
- 2 - خصوص الحدث أي نوعه ومظهره المعجمي الموضوعي: فمعنى الثبوت قوي في الصفات الثابتة، ومعنى الحدوث أقوى في الأعمال والأحوال.
- 3 - نوع الصيغة في الأفعال؛ وحظها من الدلالة الحديثة في الأسماء.

فالماضي يشعرُ بمعنى الثبوت والمضارع ينبئُ بمعنى الحدوث وذلك بناء على ما بيَّناه آنفاً وهو معنى الاستمرار التجديدي المقتضي للزمان في المضارع، ومعنى الانقضاء والتمام و"النُقْطِيَّة" المقتضي للآن في صيغة الماضي. والقول بعكس هذا أي بدلالة المضارع على الثبوت ودلالة الماضي على الحدوث وإن

بدا مُغريباً فإنه أضعفُ من القول الأول لما رأينا من أن الاستمرار الذي تدل عليه صيغة المضارع استمرارٌ تجديدي قائم على الحركة والتغيير والحدوث شيئاً فشيئاً وليس استمراراً ثبوتياً، على حد تفريق العبادي، ومن ثم فهو صنو الحدوث؛ ولما رأينا من أن اعتبار صيغة الماضي دالة على عدم الثبوت إنما هو بالنظر إلى النقطة التي يمثلها الحدث المعبر عنه بهذه الصيغة في علاقتها بما قبلها وما بعدها وإلا فهي في نفسها ثابتة غير متفاوتة المقومات بحكم كونها مؤلفة من جزء واحد.

أما في الأسماء فإن صيغة المصدر الدالة على الحدث الخالص تبدو أقرب إلى معنى الحدوث من الصفة الدالة على حدث وذات، والصفة أقرب إلى معنى الحدوث من الاسم الجامد الدال على الذات بلا اعتبار وصف.

ويمكن توسيع دائرة هذه العوامل عند اعتبار ما يلحقُ الكلم المفردة من معانٍ تحصل لها بالنظم والتأليف، وقد وقفنا على أن المقابلة بين النعت والحال يمكن أن تكون في بعض وجوهها مقابلة بين الثبوت والحدوث وأن اختيار هذه المقولة الإعرابية أو تلك يمكن أن يقوي درجة الثبوت والحدوث أو يُضعفها (اطلب ص 268-271). وكذا القول في التقابل بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية (اطلب ص 282).

ومن الوارد الاختلاف في تقدير هذه العوامل المحددة لدرجات الثبوت والحدوث من حيث قوتها وضعفها لا سيما أنها عوامل مختلفة في المنشأ والطبيعة. فمرجع العاملين الأول والثالث واحدٌ ولا سيما في الأفعال وهو التمثلُ الذي تتيحه الصيغُ اللغوية والذي يتجلى من خلال اختيار صيغة الفعل دون الاسم أولاً، وتصريف تلك الصيغة في الماضي أو المضارع ثانياً؛ ويختلف هذان العاملان، فيما يتعلق بالفعل، عن العامل الثاني الذي يُفترض أنه يدور على خصائص الحدث الموضوعية قبل تمثيلها لغوياً.

وليس ثمة مبدئياً من داعٍ يدعونا إلى تقديم عامل التمثل الذهني الذي تحدده الصيغ اللغوية على عامل الخصائص الموضوعية لمدلولات الأفعال لولا ما نلمسه في كثير من اتجاهات التفكير اللغوي من تأكيد لدور اللغة والخطاب في

إنشاء مفاهيم من قبيل الثبوت والحدوث. فقد وقفنا في كلام الجرجاني على تأكيد ما في الصيغة الاسمية من نزعة بالمعنى إلى الثبوت ولو كان هذا المعنى في مظهره المعجمي الموضوعي قريباً من الحدوث على حد ما تبيّنناه من المقارنة بين 'ينطلق' و'منطلق'. ويدلّ هذا على قدرة الصيغة اللغوية التي تتجلى في هذا القسم أو ذاك من أقسام الكلام على امتصاص الخصائص "الموضوعية" للمعنى الذي يصاغ فيها والنزوع به إلى دلالة متمثلة تقتضيها تلك الصيغة وتُشعرُ بها.

وقد نحت بعض الدراسات الحديثة منحى قريباً من هذا بتأكيدا أن مقولات الزمان والحدث والثبوت والحدوث ليست مقولات معطاة سلفاً وواقعة خارج اللسان وسابقة للتعبير عنها باللغة بل هي مقولات لغوية يبنها الكلام ويُجسدها تحقق الصيغ اللغوية - ولا سيما الفعل - في الخطاب، ويجليها اشتغال اللغة (Cf. Franckel et Paillard, 1991, 114-115 & Lipsky, 1994, 267, 273, 279). وقد مر بنا تأكيد لانغاكّر أن المحمولات (أو أقسام الكلام والصيغ اللغوية) قد تشترك في المضمون التصوري والإحالة على حقيقة خارجية واحدة فلا يكون الفرق بينها عندئذٍ إلا فرقاً في تمثيل ذلك المضمون التصوري وتحليله عرفانياً وهو فرق يبرزه اختيار المتكلم لصيغة لغوية دون أخرى من جهة أن «التصوّر هو دلالة العبارات اللغوية المستعملة» (Langacker, 1987/1991, 130) وهو مبدأ عبر عنه بقوله: «أرى أن مضمون المحمولات يلحق، في القيمة والاعتبار، الكيفية التي يُحلّلُ بها ذلك المضمون عرفانياً عند التصور ولا يتقدّم عليها» (م. ن.، 129؛ واطلب أيضاً ص 134). ولا تخفى صلة هذا الرأي بما وقفنا عليه عند بنفينيست (اطلب ص 30 من هذا العمل) إذ أكّد أن التمييز بين الحدث والشئ ليس له في اللسانيات معنى واضح، وأن مثل هذه المفاهيم لا تنقل سمات موضوعية قائمة في الواقع وسابقة ولكنها ناجمة عن تعبير لغوي عن الواقع (Cf. Benveniste, 1974/1995, I, 152).

وإذا صح تقديم العوامل المتعلقة باللغة والخطاب على ما يفترض أنه خصائص موضوعية تنقلها الوحدات المعجمية صح أيضاً تقديم العامل الثالث بالنسبة إلى الأفعال. فيكون إشعارُ الفعل بالثبوت أو الحدوث بحسب تصريفه في الماضي أو المضارع أقوى من إشعار نوع الحدث الذي ينتمي إليه الفعل به. لكن العامل الأول، وهو كون الصيغة فعلاً أو اسماً يظلّ أقوى من العامل الثالث

المختص بالفعل وهو كون الفعل ماضياً أو مضارعاً وذلك لأن العامل الأول أبعد مدى من جهة أنه يتصل بالأسماء والأفعال، والعامل الثالث لا يجاوز الفعل.

ويمكن أن نتوخى المقياس نفسه في ترتيب هذه العوامل بالنسبة إلى الأسماء فنقدّم العامل الدائر على حظ الصيغة الاسمية من الدلالة على الحدث على العامل المتعلق بنوع الحدث والدلالة "الموضوعية". وبمقتضى هذا العامل يكون المصدر أكثر دلالة على الحدث من الصفة «لأن المصدر أشد ملابسة للفعل من الصفة... [إذ هو] ذلك الحدث الصافي» (ابن جني، الخصائص، I، 121-122). ولا شك في أن اعتبار حظ الصيغة الاسمية من الدلالة على الحدث كان من أهم حجج البصريين في قولهم بأن المصدر أصل الاشتقاق، فكلما كانت الدلالة الحدثية في الصيغة الاسمية بسيطة غير مقترنة بدلالة أخرى كانت الصيغة أقوى دلالة على الحدث، ومن ثم على معنى الحدوث (اطلب ص 341). غير أن هذا لا ينفي أن تدخل عوامل أخرى من شأنها أن تزيد من درجة الحدوث أو الثبوت في الصفة فتجعل دلالتها على الحدوث مثلاً فوق دلالة المصدر، وذلك في الحالة التي تجري فيها المقارنة بين المصدر والصفة في المستوى الإعرابي الذي تكون فيه للصيغتين حالات متفاوتة من الدلالة على الثبوت والحدوث باعتبار كون الصيغة عاملة أو غير عاملة. وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار اسم الفاعل العامل مثلاً أقوى دلالة على الحدوث من المصدر غير العامل لكون اسم الفاعل بمعنى الفعل المضارع في دلالة على الحدوث والتجدد (اطلب ص 431)، وبهذا أيضاً يتجه القول بأن «اشتقاق اسم الفاعل أقرب إلى دلالة الفعل والجملة الفعلية من المصدر» (الشريف، 1993/2002، 380).

ويبدو تحديد قوة العوامل وضعفها مرتبطاً إلى حد بعيد برأي الباحث في مكن الدلالة. فاعتبار الجانب الإحالي في الدلالة وربطها بالخارج من شأنه أن يقوي من اعتبار العامل الثاني المتعلق بنوع الحدث؛ واعتبار الدلالة كامنة في التمثل الذهني الذي تحيل عليه الصيغ اللغوية المخصوصة من شأنه أن يؤدي إلى اعتبار العامل الأول والعامل الثالث (وهذا العامل الأخير خاص بالأفعال). ويبدو الرأي الأول قريباً من موقف النحاة في الغالب لما وقفنا عليه من اعتبارهم أن المعنى هو ما تنقله اللغة عن الخارج من مضمون تصوري (اطلب ص 122 و 152)، ولما هو ظاهر من اعتبارهم المضمون التصوري، الذي هو الحدث، أساساً للمشتقات

مقابل الجوامد. ويبدو الرأي الثاني قريباً من رأي الجرجاني في اعتبار دلالة الاسم على الثبوت والفعل على الحدوث دلالة وضعية، وفي رأي لانغكر الذي يربط كلتا الصيغتين بكيفيتين من كفيات اشتغال الذهن لا تنفكان عن الإشعار بدلالاتي الثبوت والحدوث. وليس مرادنا في هذا الباب الجزم بتقدم عامل على آخر وكونه الأول في اعتبار الثبوت والحدوث، وإنما غاية ما نرمي إليه أن نبين أن درجات الثبوت والحدوث يمكن أن تخضع لعملية حسابية بمجرد حسم مسألة عدد العوامل المفسرة ومراتبها في قوة الدلالة على هذا المفهوم. وبالاقتصار على عدد العوامل الذي ذكرناه والترتيب الذي ارتأيناه، وباتخاذ وجهة تتدرج بنا من الحدوث إلى الثبوت يمكن أن نمثل لتفاوت درجات هذا الأساس الدلالي في بعض الصيغ الفعلية والاسمية التي يعود أكثرها إلى أصلين دالين مختلفين على النحو التالي:

الصيغة	العوامل المفسرة لمرتبتها في الثبوت والحدوث
1 يقطعُ	فعل (+)، مضارع (+)، دال على عمل (+)
2 يكرُمُ	فعل (+)، مضارع (+)، دال على صفة ثابتة (-)
3 قَطَعَ	فعل (+)، ماض (-)، دال على عمل (+)
4 كَرُمَ	فعل (+)، ماض (-)، دال على صفة ثابتة (-)
5 قَطَعُ	اسم (-)، مصدر (+)، دال على عمل (+)
6 كَرَمَ	اسم (-)، مصدر (+)، دال على صفة ثابتة (-)
7 قاطعُ	اسم (-)، صفة (0)، دال على عمل (+)
8 كريم	اسم (-)، صفة (0)، دال على صفة ثابتة (-)
9 رَجُلٌ	اسم (-)، جامد (-)، دال على ذات بلا اعتبار وصف (-)

وتشير العلامة (+) في الجدول إلى نزعة قوية نحو الحدوث، والعلامة (-) إلى نزعة معاكسة نحو الثبوت. أما العلامة (0) فتشير إلى حالة متوسطة للصفة في الدلالة على الحدث تقع بين المصدر والاسم الجامد، ولكن هذه العلامة الأخيرة لا تأخذ بعين الاعتبار المستويات اللاحقة من الثبوت والحدوث عند الإيغال في التقسيم: ذلك أن بعض الصفات كاسم الفاعل واسم المفعول أكثر دلالة على الحدوث من البعض الآخر كالصفة المشبهة واسم التفضيل (اطلب ص 425-426).

خاتمة الباب

تقوم شواهد عدة على بساطة مفهومي الثبوت والحدوث، وعلى صلاح التمييز بينهما لأن يكون تمييزاً دلاليّاً بين مقولتي الاسم والفعل الكونيتين، ولعل أبرز هذه الشواهد ملاقة هذه الثنائية لثنائيات كثيرة في التفكير اللغوي اختلفت أسماؤها والمسمى واحد. ولم يكن قولنا بمناسبة التفريق بين الثبوت والحدوث لتمييز لانغاكز بين الاسم والفعل على أسس دلالية، وتمييز أرسطو بين الآن والزمان، وتمييز الدراسات اللسانية الحديثة بين السكونية والحركية (أو الاقتران والتعاقب في الزمان) من باب الاستهانة باختلاف منظور التناول والسياق المعرفي الذي وردت فيه كل ثنائية من هذه الثنائيات، ذلك أن قولنا بالمناسبة والتطابق لا يتعلق بمنظور التناول والحوض المعرفي والسياق التاريخي، بل متعلقه بالمفهوم نفسه وهو مفهوم فني تقني ثابت الأركان.

وقد اعتبرنا دخول مفهومي الثبوت والحدوث في التمييز بين الذات والحدث (الحدث النموذجي على الأقل)، وفي التمييز بين أنواع كبرى من الأحداث من دلائل بساطة هذا المفهوم، وهو اعتبار يؤيده ما تبيناه من استبطان النحاة لهذه الثنائية في دراستهم للإخبار عن الذات والحدث بالزمان وإن لم يعبروا عنها في تلك السياقات تعبيراً نظرياً.

وقد قادنا النظر في علاقة مفهومي الثبوت والحدوث بالصيغ اللغوية (وبقسمي الاسم والفعل على وجه الخصوص) إلى تبين تعدد منابع هاتين الداليتين فيها وعدم اقتصارها على المضمون التصوري، على النحو الذي تكون معه هاتان الداليتان البسيطتان مسترسلتين بين أقسام الكلام والصيغ النحوية المختلفة. وليس القول باسترسال الداليتين بالأمر المبتدع المستحدث، فهو نتيجة أقرتها بحوث عديدة، وقد عبر عنها عاشور بقوله: «لكنه [يعني الاسم] قسم لا يوجد متحجراً ولا منفصلاً عن الفعلية والحرفية. ولا نرى في التقسيم عملية

نحوية نهائية مغلقة بل تؤكد تواصل أقسام الكلام وتلازمها على خط المعنى» (عاشور، 1997/1999، 35). غير أن الاختلاف بين الدراسات كثيراً ما يتعلق بالاصطلاح الدال على ماهية الشيء المسترسل. فما سماه النحاة والبلاغيون العرب بالثبوت والحدوث ووجدنا له نظيراً في تفريق أرسطو بين الآن والزمان، وفي تفريق الدراسات اللسانية الحديثة بين السكونية والحركية هو جوهر ما يُقصدُ في كثير من الدراسات العربية الحديثة من الفرق بين 'الاسمية' و'الفعلية' (اطلب م. ن.، 33 - 34؛ والشريف 2002/1993، 358 - 360؛ وابن حمودة، 1999/2003 & نفسه 2004، 448). وعلى هذا يكون من المفترض في هذا الباب من العمل أن نكون قد سعينا، من بين أغراض أخرى، إلى توضيح المقصود بـ 'الفعلية' و'الاسمية' وإخراج المفهوم منهما من حيز المعطى غير المُعرَّف غالباً إلى حيز ما يمكن تعريفه بالإشارة إلى ما يقوم عليه من أسس دلالية.

الباب الرابع

الحدث في الاشتقاق

مدخل

غرضنا في هذا الباب أن نتيين كيفية تعلق الدلالة الحديثة بالبُنى النحوية من خلال مستوى النظام الاشتقاقي في اللغة العربية، فهو باب ذو صبغة تطبيقية نسعى فيه إلى اختبار فرضيتين من أهم الفرضيات التي قام عليها عملنا: أولهما قيام البنى النحوية في أكثر أحوالها على المعنى الحديثي، وهي فرضية بسطنا القول في بعض جوانبها عندما عرضنا لآراء ومواقف تنتمي إلى شُعَبٍ مختلفة من التفكير اللغوي وتُجمع على القول بقيام الجملة في أساسها على المعنى الحديثي (اطلب ص 152 وما بعدها)؛ وثاني الفرضيتين ما توسعنا في بيانه في الباب السابق من تألف البنى النحوية من مستويات مختلفة من دلالاتي الثبوت والحدوث الأساسيتين.

ومن المفترض ألا تقتصر النتائج المستفادة من هذا الاختبار على المستوى الاشتقاقي، إذ تدل مؤشرات قوية عرضنا لبعضها لِمَما في الباب السابق (من قبيل دلالة صيغة الماضي على الثبوت، ودلالة صيغ المضارع ومقولة الحال الإعرابية على الحدوث والتجدد...) على أن هذه النتائج قابلة للتوسيع إلى المستويين التصريفي والإعرابي.

الفصل الأول

الحدثُ أساساً دلياً للمشتقات

تمهيد

لقد تقدمت الإشارةُ إلى تعدد المفاهيم التي استعمل فيها لفظُ 'الاشتقاق' في التراث واختلافِ النحاة في تحديد أنواعه ودرجاته (اطلب ص 117). ولئن استقر رأينا على أن الاشتقاق باعتباره قسيمَ التصريف هو ذلك الفرعُ من الصرف الذي يُعنى بإنشاء الكلمات وبنائها على صيغ معلومة انطلاقاً من الجذور، فإن ما يسترعي انتباهنا أن لفظ 'الاشتقاق' يُستعملُ في التراث النحوي - ولا سيما عند شراح ألفية ابن مالك وخاصة ابن هشام - استعمالاً أخصّ داخل هذا المجال العامّ مقابلَ لفظ 'الجُمود'، وأن المقابلة بين المفهوم من كلا اللفظين قائمة على أساس تضمن الكلمة معنى الحدث أو خلوها منه. ومن السياقات التي نصادف فيها هذا الضرب من المقابلة بين الجمود والاشتقاق سياقُ التفريق بين الحال والتمييز: ف«حق الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود» (ابن هشام، المغني، 603)، ومنها «باب عطف البيان: وهو أن تجري الأسماء الجامدة مجرى المشتقة في الإيضاح إذا كان الثاني أعرف من الأول» (العُكْبَرِي، اللباب، 409)؛ ومنها سياق «القول في تحمُّل الخبر الجامد ضميرَ المبتدأ» (ابن الأنباري، الإنصاف، 55).

I - الجمود والاشتقاق

أ - الجامد ومرادفاته

لم يعتنِ شراح ابن مالك الذين تَطَرَّدَ عندهم هذه المقابلة بتعريف الجمود

تعريفاً صريحاً، فنكاد لا نتبين مفهومه عندهم إلا من خلال ما يمثلون به عليه. غير أن الخضري من المتأخرين عرف الجامد مقابلاً إياه بالصفة على أساس تَضَمُّنِ الحدثِ أو الخُلُوءِ منه بقوله: «هو الاسم الدال على الذات بلا اعتبار وصف [= حدث]، والصفة هي المشتق للدلالة على معنى [= حدث] وذات» (الحاشية، I، 41).

وتستعمل للجامد من الأسماء مُرادفاتٌ منها 'الاسم المحض' وهو اسمٌ «لا يُشعرُ بالمصدر» (ابن هشام، المغني، 60، وعن هذا الترادف بين 'الجامد' و'المحض' اطلب م. ن. وابن الأنباري، الإنصاف، 55 - 56؛ والصَّبَّان، الحاشية، I، 289)؛ ومنها «الاسم الصريح» الذي لا اتصال له بالفعل... كـ 'رجل' و'فرس' و'جعفر' و'سفرجل' (الأسترباذي، شرح الشافية، I، 13). غير أننا وجدنا أن أكثر ما استعملت فيه عبارة 'الاسم الصريح' وبَعْضُ ما استعملت فيه عبارة 'الاسم المحض' هو غير معنى الخُلُوءِ من الحدثية الذي يفيدُه قول الأسترباذي، إذ استعملت العبارتان في مقابل 'الاسم المؤوّل': «فالاسم جنس يشمل الصريح كـ 'زيد' في نحو "زيد قائم" والمؤوّل في نحو "وأن تصوموا" في قوله: تعالى ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: 184]، فإنه مبتدأ مخبر عنه بـ 'خير'» (ابن هشام، شرح قطر الندي، 116)؛ «والفاعل لا يكون إلا اسماً صريحاً محضاً، وهم على إحاضه اسماً أشدّ محافظة من جميع الأسماء؛ ألا ترى أن المبتدأ قد يقع غير اسم محض وهو قولهم: "تسمع بالمُعَيَّديّ خير من أن تراه"، فـ 'تسمع' كما ترى فِعْلٌ وتقديره 'أن تسمع' فحذفهم 'أن' ورفعهم 'تسمع' يدل على أن المبتدأ قد يمكن أن يكون عندهم غير اسم صريح» (ابن جني، سر الصناعة، 285؛ واطلب أيضاً شرح ابن عقيل، I، 223؛ وابن هشام، م. ن.، 180؛ والمغني، 472؛ وشرح شذور الذهب، 170).

وتُستعملُ عبارتا 'الاسم الصريح' و'الاسم الخالص' في بعض السياقات استعمالاً يشملُ المصدر مقابل الصفة المشتقة من المصدر. فقد ذكر ابن عقيل (الشرح، I، 493 - 494) جملة من المصادر وعدها أسماء صريحة خالصة، ومنها 'لُبْس' في قول ميسون زوجة معاوية بن أبي سفيان [من الوافر]:
وَلُبِسُ عِبَاءٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

وبضد ذلك اعتبر الصفة اسماً غير صريح: «فإن كان الاسم غير صريح - أي: مقصوداً به معنى الفعل - لم يجز النصب نحو: "الطائر فيغضب زيد: الذباب" فـ 'يغضب' يجب رفعه لأنه معطوف على 'طائر'، وهو اسم غير صريح لأنه واقع موقع الفعل من جهة أنه صلة لـ 'أل'، وحق الصلة أن تكون جملة، فوضع 'طائر' موضع 'يطير' والأصل: 'الذي يطير' فلما جيء بـ 'أل' عُدِلَ عن الفعل إلى اسم الفاعل لأجل 'أل' لأنها لا تدخل إلا على الأسماء» (م. ن.، 494). وقد علق الخضري على هذا السياق من كلام ابن عقيل بقوله: «قوله: "اسم خالص" أي من شائبة الفعلية وهو الجامد المحض مصدرأ كما مثله أو غيره» (الحاشية، II، 118). وهذا رغم إشعار المصادر التي أوردها ابن عقيل بالحدث وكون المصدر في البيت المذكور خاصة مضافاً إلى مفعوله في المعنى.

وقد يكون تصنيف المصدر ضمن الأسماء الصريحة الخالصة الجامدة راجعاً في بعض وجوهه إلى أن المفهوم من 'الجامد' في بعض السياقات أنه أصل المشتق وأن المشتق مأخوذ منه، وعلى هذا يكون المصدر جامداً لأنه عند البصريين أصل للمشتقات من الأسماء والأفعال، وهو رأي نجد صداه في قول بعض المحدثين: «الاسم قسمان (1) جامد وهو ما لم يؤخذ من غيره. (أي: أنه وضع على صورته الحالية ابتداء. فليس له أصل يرجع إليه، وينتسب له). مثل: شجرة - قلم - أسد - حجر -... ومثل: فهم - نبوغ - ذكاء - سماحة... والجامد قسمان: "اسم ذات"؛ وهو ما يدل على شيء مجسم محسوس، كالأمثلة الأربعة الأولى، وما شابهها من أسماء الأجناس الحسية (وهي التي لها كيان مجسم يُدخلها في دائرة الحس)، و"اسم معنى"؛ وهو ما يدل على شيء عقلي محض (أي: شيء معنوي يدرك بالعقل، ولا يقع في دائرة المحسوس) كالأمثلة الأربعة الأخيرة وأشباهاها مما ليس مجسماً ولا مشخصاً؛ كسائر أسماء الأجناس المعنوية...» (حسن، 1987، III، 181) ولا شك أن المصادر، حسب هذا التعريف، تدخل في القسم الثاني من أقسام الجامد. (اطلب ص 187-189).

ب - المشتق وأقسامه

بدا لنا أن المقصود من إطلاق 'لفظ' المشتق في أغلب السياقات التي رصدناه فيها هو الصفة دون غيرها من الصيغ المتضمنة معنى الحدث. فالمراد بالمشتق «ما

دل على حدث وصاحبه كـ'ضارب' و'مضروب' و'حسن' و'أفضل'» (ابن هشام، أقوم المسالك، III، 304)، ومن أحكام الحال «الاشتقاق: وهو أن تكون وصفاً مأخوذاً من مصدر» (ابن هشام، شرح شذور الذهب، 228)؛ والتمييز «يكون بالأسماء الجامدة كثيراً نحو "عشرون درهماً" و"رطل زيتاً" وبالصفات المشتقة قليلاً كقولهم: "لله دَرُّه فارساً" و"لله دَرُّه راكباً"» (م. ن.، 231).

غير أن مدلول لفظ 'المشتق' قد يتسع في بعض السياقات ليتناول الصيغ المتضمنة معنى الفعل من غير الصفات فيجري بين هذين الضربين من المشتقات تقابل على أساس أن الصفات تعمل عمل الفعل وتجري مجراه بخلاف تلك الصيغ. «وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجاري مجرى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل. فأما ما ليس جارياً مجرى الفعل من المشتقات فلا يتحمل ضميراً وذلك كأسماء الآلة نحو 'مفتاح' فإنه مشتق من الفتح ولا يتحمل ضميراً. فإذا قلت: "هذا مفتاح" لم يكن فيه ضمير؛ وكذلك ما كان على صيغة 'مَفْعَل' وقصد به الزمان أو المكان كـ'مَرْمَى' فإنه مشتق من الرمي ولا يتحمل ضميراً. فإذا قلت: "هذا مرمى زيد" تريد مكان رميه أو زمان رميه كان الخبر مشتقاً ولا ضمير فيه» (شرح ابن عقيل، I، 130).

وإذا كان 'الجامد' في بعض استعمالاته شاملاً للمصدر الذي رأى بعضهم أنه «ليس مشتقاً على المشهور» (حاشية الصَّبَّان، II، 167) فإنه باعتبار مفهوم الحدث لا يمكن إلا أن يكون مقابلاً للمصدر وللمشتق في حال واحدة: «... لكن في الأصول الأكبرى: "إن الجامد هو الاسم الذي ليس مصدراً ولا مشتقاً"» (التهانوي، الكشف، 545). ولئن كنا لا نظفر في التراث بمصطلح تألّفي يجمع بين المصدر والمشتق فإن النحاة قد استعملوا في ذلك عبارات منها 'الأسماء المتصلة بالأفعال' و«هي ثمانية: أسماء المصدر اسم الفاعل اسم المفعول الصفة المشبهة اسم التفضيل وأسماء الزمان والمكان اسم الآلة» (الزمخشري، المفصل، 274)؛ وقد شرح ابن يعيش وجه اتصال هذا الصنف من الأسماء بالأفعال بقوله: «يريد بقوله: "المتصلة بالأفعال" تعلُّقها بها من جهة الاشتقاق، وأنَّ فيها حروف الفعل، فكان بينهما تعلُّق واتصال من جهة اللفظ إذ كانت تنزَعُ إلى أصل واحد، وليس المراد أنها مشتقة من الأفعال (شرح المفصل، VI، 34). ويزيد الأستراباذي، في سياق آخر، صلة هذه الأسماء

بالأفعال بياناً عندما رأى أن المقصود بـ'الفعل' هو الحدث أي مدلول صيغتي الفعل والمصدر الاشتقاقيتين: فقد علق على قول ابن الحاجب: «اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث» (ضمن الأستراباذي، شرح الكافية، III، 413) بقوله: «قوله: "ما اشتق من فعل" أي مصدر وذلك على ما تقدم، أن سيبويه سمى المصدر فعلاً وحدثاً وحدثاناً. والدليل على أنه لم يُردّ بالفعل نحو 'ضَرَبَ' و'يَضْرِبُ' [أي الفعل الذي هو مقولة نحوية وقسم من أقسام الكلام] - وإن كان مذهب السيرافي أن اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل، والفعل مشتق من المصدر - أن الضمير في قوله: "لمن قام به" راجع إلى الفعل، والقائم هو المصدر والحدث [أي أن الحدث يقوم بفاعله على سبيل احتياج الأول إلى الثاني في وجوده]» (م. ن.). فاتصال هذه الأسماء بالأفعال واشتقاقها منها يرجع في المقام الأول إلى اشتراك النوعين في أساس دلالي واحد هو معنى الحدث. بل إن كثيراً من السياقات التي عرض فيها النحاة إلى الاشتقاق من المصدر تدل دلالة قوية على أن المقصود بالمصدر الذي هو الأصل في الاشتقاق: المقولة الدلالية المسماة حدثاً، لا المقولة اللفظية الاشتقاقية المعبرة عنها. ومما سوغ لهم ذلك ما مر بنا من أن 'المصدر' لفظ مشترك يدل على الحدث الذي هو حركة الفاعل وعلى الصيغة اللفظية المعبرة عن ذلك الحدث (اطلب ص 190-192). ومن السياقات المذكورة قول الزجاجي: «ألا ترى أننا نفعل الضرب والخروج والأكل وما أشبه ذلك قبل فعل زيد له، ثم يفعله زيد، فيخبر عنه بذلك. ولولا أننا نفعله ونعرفه لم نفهم الإخبار عنه. والمصدر الحدث لأنه الحدث الذي أحدثه زيد ثم حدث عنه، والفعل حديث عنه، والحدث سابق للحديث عنه» (الإيضاح، 57؛ واطلب أيضاً أقوال الجرجاني، المقتصد، 580؛ وابن يعيش، شرح المفصل، I، 26 و 124 وما نسبته حسن - 1987، III، 209، هـ - إلى ابن النحاس. وقد تقدمت في ص 190-192). وهذا رغم أن عبارة سيبويه صريحة في إرساء العلاقة الاشتقاقية بين الفعل والمصدر على أسس صناعية لفظية (دون أن يفهم من كلامه نفي العلاقة المعنوية) وذلك قوله: «... وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء» (الكتاب، I، 12). ويهيئ هذا الفهم لتقرير أحد تأويلين لموقف البصريين من أصل الاشتقاق (اطلب المهيري، 1998، 61-62) وهو التأويل الذي يجعل العلاقة

بين المصدر وما اشتق منه علاقة قائمة على الاشتراك في دلالة الحدث والانخراط في فئة واحدة من الصيغ اللغوية، لا على أصالة الأول وأوليته في الوجود وفرعية الثاني وتبعيته في الوجود. وقد عبر عن هذا التأويل ابن قيم الجوزية بقوله: «... ثم الجواب عن الجميع إننا لا نعني بالاشتقاق إلا أنها [أي الأسماء المشتقة] ملاقية لمصادرهما في اللفظ والمعنى لا أنها متولدة منها تولد الفرع من أصله. وتسمية النحاة للمصدر والمشتق منه أصلاً وفرعاً ليس معناه أن أحدهما تولد من الآخر، وإنما هو باعتبار أن أحدهما يتضمن الآخر وزيادة. وقول سيبويه إن الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء هو بهذا الاعتبار لا أن العرب تكلموا بالأسماء أولاً ثم اشتقوا منها الأفعال، فإن التخاطب بالأفعال ضروري كالتخاطب بالأسماء، لا فرق بينهما. فالاشتقاق هنا ليس هو اشتقاق مادي وإنما هو اشتقاق تلازم، سُمي المتضمن بالكسر مشتقاً والمتضمن بالفتح مشتقاً منه» (بدائع الفوائد، I، 23).

وإذا كان في كلام الأستراباذي ما يشير إلى أن هذا الضرب من الاشتقاق عبارة عن علاقة معنوية أساساً، فإن في كلام ابن يعيش وابن القيم ما يشير إلى أنها علاقة معنوية ولفظية في حال واحدة، وأن الجانب اللفظي من العلاقة عبارة عن اشتراك في حروف الفعل ونزوع إلى أصل واحد لا يخرج عن كونه مجموع الحروف الأصول التي تمثل مادة تُبنى على أساسها الكلمة بصياغتها على أوزان وهيئات مختلفة. وهذه الحروف الأصول هي العنصر المشترك بين الصيغ التي تجمعها الدلالة الحديثة. ويؤيد ذلك قول ابن عصفور: «وذلك أنه لما كان لفظ الفرع مبنياً من حروف الأصل، وكان معنى الأصل موجوداً في الفرع صار لذلك كأنه جزء من الأصل» (الممتع، I، 44)؛ وقوله أيضاً: «كأنهما لاتحاد لفظيهما وتقارب معنيهما قد أخذ أحدهما من الآخر كما تقول في الشخصين المتشابهين: هذا أخو هذا تشبيها لهما بالأخوين» (م. ن.، 43؛ واطلب أيضاً المهيري، 1998، 62).

فإذا صح هذا جاز اعتبار الحروف الأصول الأساس اللفظي والمعنوي الذي ترجع إليه جميع الصيغ المشتركة في الدلالة الحديثة، فيكون المصدر بهذا المعنى مشتقاً كسائر المشتقات من المعنى الحديثي المشترك، وهو قول لا يناقض جوهر ما يمكن أن يُستنتج من بعض آراء القدامى، ومنها قول ابن جني في تعريف الاشتقاق: «وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير،

فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقرّاه، فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغته ومبانيه وذلك كتركيب (س. ل. م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو سلّم ويسلّم وسالم وسلمان وسلمى والسلامة...» (الخصائص، II، 133 - 134)؛ ومنها تعريف العُكْبَرِي الذي - وإن كان يُسلّم بأن المصدر أصل الاشتقاق - فإن في كلامه ما يفيد أن الدلالة الحديثة معلقة بالحروف الأصول رأساً: «والأصل ههنا يراد به الحروفُ الموضوع على المعنى وضعاً أولياً. والفرع لفظ يُوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه معنى زائد على الأصل، والمثال في ذلك 'الضَرْب' مثلاً، فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة 'ضرباً'، ولا يدل لفظ الضرب على أكثر من ذلك. فأما 'ضَرْب' 'يُضْرَب' و'ضارب' و'مضروب' ففيها حروف الأصل وهي الضاد والراء والباء وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر» (مسائل خلافة، I، 74).

فقد اعتبر النحاة البصريون أن أصل الاشتقاق هو المصدر، ولكنهم لم يربطوه بالجزر صراحة رغم اعتبارهم إياه ضمناً الأصل في الدلالة على المعنى الذي تحصل به القرابة الاشتقاقية بين الصيغ المختلفة. وقد يُفسر ذلك بعوامل منها:

1 - أن النحاة فضلوا التمثيل للأصل بصيغة "تامة" متحققة مستعملة في الكلام لا بجملة من العناصر اللفظية المجردة عن سياق تحققها كما هو الشأن عند اعتبارنا للجزر بمعزل عن الصيغة أو العكس. ذلك أن المتكلم لا يلفظ بالجزور مجردة عن الصيغ ولا بالصيغ الجوفاء مستقلة عن الجزور إذ الفصل بين المعطيين فصل نظري يقتضيه التحليل ولا يراعي الالتحام القوي بين الجانبين في حقيقة الاستعمال. فالمصدر من هذه الجهة أكثر الصيغ تهيؤاً لأن يكون الأصل لأنه الصيغة المتحققة الوحيدة الحاملة لدلالة بسيطة هي الأصل المعنوي الجامع بين مختلف الصيغ التي تشارك المصدر في الحروف الأصول.

2 - أن اعتبار الجزر هو الأصل في الاشتقاق يمكن أن يناسب مفهوم الاشتقاق اللفظي الذي يقوم على اشتراك جملة من الصيغ في الحروف الأصول، لكنه لا يناسب مفهوم الاشتقاق المعنوي المذكور الذي قالوا به والذي يقوم، زيادة على الاتحاد في الحروف الأصول، على الاشتراك في دلالة بعينها من بين

الدلالات المختلفة التي يحملها الجذر والتي يُربط على أساسها بين بعض الصيغ المشتركة فيه دون البعض الآخر. ذلك أن الجذر «يُعتَبَرُ حاملاً لمعنى عام يتضح ويكتسب سماته الخاصة في كل كلمة بواسطة الحركات وحروف الزيادة معاً» (المهيري، 1998، 57)؛ فالمعنى المقترن بالجذر احتمالي لا يتحقق إلا عند اتصاله بالصيغة والوزن. والظاهر أن هذا التحقق والاتصال لا يكون إلا في إطار عائلات معنوية تتصل بالجذر الواحد وتؤلف تقريباً ما يسميه ابن فارس في مقاييسه بالأصول. ويكون جريان المشتقات وعملها بالنظر إلى ذلك الأصل وتلك العائلة المعنوية لا بالنظر إلى الجذر مطلقاً. فبالجذر (هـ. و. ي) تتصل عائلتان معنويتان في الأقل، تدور إحداهما على معنى السقوط: 'هُوَي' 'يَهْوِي' 'هُوَيّاً'؛ والثانية على معنى العشق: 'هُوِي' 'يَهْوِي' 'هُوَي'. وقد جرى الفعل في العائلة المعنوية الأولى على ما هو مطرد من التعبير عن الأعمال والحركات بصيغة فَعَلَ؛ وفي الثانية على ما هو مطرد من التعبير عن الأحوال النفسانية بصيغة فَعِلَ. وعلى هذا النحو أيضاً يجري الفرق بين 'بُسْ' 'يُبَاسُ' 'بُؤْساً' - فهو 'بائس' - الدائر على معنى الحاجة والافتقار وبين 'بُسْ' 'يُبُؤْسُ' 'بُأْساً' - فهو 'بئس' - الدائر على معنى الاشتداد والشجاعة والجاري على ما هو مُطَّرَد من التعبير عن الصفات بصيغة 'فَعُلَ'. وتتصل بكل عائلة معنوية شبكة من الصيغ الاشتقاقية لا تستعمل في الشبكة الأخرى ضرورة. فلا يكون من السليم ربط المصدر 'هُوِي' بالفعل المكسور العين 'هُوِي'، ولا من الصحيح ربط الصفة المشبهة 'بائس' بالفعل 'بُؤْس'. فثبت بهذا أن الأصل المعنوي الواحد لا يُدرِك في الجذر المجرد، بل في ذلك الجذر وقد تحقق في صيغة، والمصدر أمثل الصيغ للتعبير عن ذلك المعنى المتحقق في بنية لا تدل إلا عليه.

ويبدو القول بأن المصدر مشتق كسائر المشتقات صريحاً عند بعض أصولي الشيعة المتأخرين، فقد ذهب إبراهيم القزويني (ت 1264 هـ / 1848 م)، نقلاً عن أستاذه محمد شريف الحائري (ت 1245 هـ / 1830 م)، إلى «أن المشتق قد يُطلق على ما أخذ من شيء آخر، بأن كان له مأخذ من الألفاظ، ويدخل فيه كل الأفعال والمشتقات بل المصادر، فإن لها أيضاً مادة هي (ض ر ب) بالترتيب، وهيئة هي فتح الأول وسكون الثاني. ولا ريب أن الأفعال والمشتقات ليست موادها المصادر، إذ المصدر ليس مأخوذاً في المشتقات لا لفظاً ولا معنى، فإن

المعنى المصدري ليس في المشتقات، كما أن وزن المصدر ليس فيها أيضاً، بل مادة المشتقات هي مادة المصدر التي أشرنا إليها، فالمصدر أيضاً من المشتقات، والمادة لا توجد في الخارج إلا في ضمن واحدة من الهيئات» (ضوابط الأصول، ورقة 6، وقد أورده جمال الدين، 2005، 93).

ويتضح مما تقدم أن معنى الحدث كان الأساس الذي قامت عليه المقابلة بين الجامد والمشتق في بعض وجوهاً وذلك بحسبِ تضمن الصيغ الصرفية المعجمية هذا المعنى أو خلوّها منه بحيثُ تقابلُ الوحدات المتضمنة هذا المعنى الوحدات العارية منه. فلا يُقصدُ بالمشتق، وفقاً لهذا المعنى الخاص، كل كلمة (وحدة صرفية معجمية) أخذت من أصل (= جذر)، فجميع الكلمات العربية بهذا المعنى مشتقة؛ بل المقصود بالمشتق كل صيغة تضمنت معنى الفعل أي الحدث. وبهذا يقابل مفهوم المشتق مفهوم الجامد وهو كل كلمة لم تُشعر صيغتها بالحدث الذي هو معنى الفعل. وعلى هذا يكون الحدث مُقوِّماً دلاليّاً من مقومات حد الاشتقاق بهذا المفهوم الخاص، ومعنى ذلك أنه يدخل في التعريف الدلالي لجميع المشتقات أي لجميع الصيغ الصرفية المعجمية المحققة لدلالات نظامية عند بنائها وتكوينها وقبل تصريفها وبقطع النظر عن الجذر الذي تُملأ به تلك الوحدات. واتحاد المصدر وما يشتق منه في الدلالة على الحدث يخوّل الجمع بينهما في قسم يقابلُ الأسماء الجامدة العارية من معنى الحدث. بل إن اعتبار الدلالة الحديثة مطلقاً دون اعتبار الاشتراك اللفظي والمعنوي بين الصيغ هو الذي حدا ابن يعيش على اعتبار صيغة النسبة من الصفات رغم ضعف صلتها بالفعل لفظاً ومعنى، والذي جوز له ذلك اشتغال هذه الصيغة على لاحقة تفيد حدث النسبة أو العزو: «الصفة ما كان مأخوذاً من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول كـ 'ضارب' و'مضروب' وما أشبههما من الصفات الفعلية، و'أحمر' و'أصفر' وما أشبههما من صفات الحلية، و'بصري' و'مغربي' ونحوهما من صفات النسبة. كل هذه صفات تُعرفها بأنها جارية على الموصوفين؛ ومثال جريانها قولك: "هذا رجل ضارب" و"مضروب" وكذلك الباقي؛ فإن قيل: اشترطتم في الصفة أن تكون مأخوذة من فعل، فما بالك حكمت على 'بصري' و'مغربي' بأنهما صفتان وليس من فعل؟ قيل لما أَصِفْتَهُمَا حدث فيهما معنى الفعل لأنهما صاراً في معنى منسوب أو معزوّ» (شرح المفصل، I، 26).

ج - نظامية المشتقات وعدم انتظام الجوامد

وهذا الصنف من الكلمات المشتقة المتضمنة معنى الحدث هو الصنف القابل للانتظام على خلاف الجوامد، إذ يحقق مقولاتٍ دلالية نظامية ثابتة إلى حدٍّ ما يمكن التوصل إليها بتطبيق قواعد شكلية تتصل بالوزن والصيغة، فهذا هو الجانب النظامي من المستوى الاشتقاقي الذي يمكن عدّه من النحو لاطراده وثبات مقولاته الدلالية وصيغته الشكلية في نظام اللغة، ومعنى ذلك أنه الصنف القابل للتكوين وفق قواعد وأشكالٍ ثابتة تضارع القواعد والأشكال الإعرابية.

ولا شك أن بعض الصيغ في هذا أكثر اطراداً ونظامية من البعض الآخر. فإذا كانت المصادر من الثلاثي المجرد سماعية في أغلبها فإنها في المزيد قياسية، وبعض المجرد منها قابل للضبط التقريبي على أساس دلالي بحيث يمكن الحدس في الصيغة اعتماداً على المعنى. وقد أشار المهيري إلى أصناف الكلمات التي سعى النحاة إلى تعييد بنائها فميز بين ثلاثة أصنافٍ يمكن اعتبار الصنفين الأول والثاني منهما درجتين مختلفتين من درجات الاطراد والانتظام وهما:

« - صنفٌ قُنَّ تقنياً شاملاً من شأنه أن يُمدَّ المتكلم بطريقة لاشتقاقه اشتقاقاً لا تَرُدُّ في شأنه أو لا شك في ملاءمته لنظام اللغة، ويشمل اسم الفاعل واسم المفعول من كل أصناف الأفعال مجرّدها ومزیدها، ثلاثيّها ورباعيّها، كما يشملُ مصادرَ كلِّ الأفعال المزیدة وصیغِ الماضي والمضارع والأمر؛ ويعتبرُ التقنينُ هنا شاملاً لأن القاعدة توفرُ إمكانيةً واحدةً أي صيغة واحدة - أو صيغتين اختياريّتين في حالات قليلة - لكل نوع من الأنواع المذكورة.

- صنفٌ قُنَّ تقنياً نسبياً لأنه من ناحيةٍ يُمدُّ المتكلم بعدد محدود من طرق الصياغة لكنَّ اختيار طريقة منها دون أخرى يبقى خاضعاً للسمع، وهذا شأنُ أسماء المكان والزمان والآلة والصفة المشبهة وأسماء المبالغة؛ فإذا كان صوغ كل نوع من هذه الكلمات لا يكون إلا حسب صيغةٍ من صيغ معينة فإن اعتماد صيغة دون غيرها لا يُمكنُ تعييده، ويبقى شأنُ اختيارها رهينَ السماع أي ما أقره الاستعمال في كل حالة» (المهيري، 1998، 58 - 59).

II - مراتب المشتقات في الدلالة على الحدث (الأسماء نموذجاً)⁽¹⁾

لا يبدو الفصل بين المشتقات المتضمنة معنى الحدث (بما فيها المصدر) وبين الأسماء الجامدة التي يفترض فيها الخلو من الدلالة الحديثة 'كالرجل' و'الأسد' و'الثور' فصلاً بيناً دوماً، ذلك أنه لا يُعجز المتكلم بالعربية أو الناظر فيها أن يرد كثيراً من الأسماء المحضة الموهلة في الجمود إلى أصل يلمح فيه معنى الحدث من جهة أن مادتها التي هي عبارة عن جملة من الحروف الأصول تُشعرُ بمعنى الحدث إشعاراً ما، غير أن المقاييس النحوية التي تقتضي التقسيم والتفصيل والتفريع كثيراً ما تؤدي إلى إنكار حضور هذا المعنى في بعض أصناف الاسم أو التقليل من شأنه وأثره وذلك استناداً إلى مبدأ عام يقوم على التفريق بين إشعار الصيغة بالدلالة الحديثة وبين إرادة مستعملي اللغة إياها وقصدهم إليها.

وفي هذا الباب يدخل ردُّ ابن جني على من اعتبر معنى الحدث في الاسم الجامد، وبيانه للحد الذي يمكن اعتباره فيه: «فإن قلت: "ألا تعلم أن في الناقة" معنى الفعل وذلك أنها فعلة من التنوق في الشيء وتحسينه... والتقاؤهما أن الناقة عندهم مما يُتَحَسَّن به ويُزدان بملكه، وبالإبل يتباهون، وعليها يحملون ويتحملون، ولذلك قالوا لمذكرها 'الجمَل' لأنه فعل من الجمال كما أن 'الناقة' فعلة من التنوق... فكذلك يكون 'استنوق' من باب 'استحوذ' من 'حاذ' 'يحوذ' من حيث كان في 'الناقة' معنى الفعل من التنوق دون أن يكون بعيداً عنه...؛ فالجواب: أن 'استنوق' أبعد عن الفعل من 'استحوذ' على ما قدمنا. فأما ما في 'الناقة' من معنى الفعلية والتنوق فليس بأكثر مما في 'الحجر' من معنى الاستحجار والصلابة. فكما أن 'استحجر الطين' و'استنسر البُغاث' من لفظ 'الحجر' و'النسر'، فكذلك 'استنوق' من لفظ الناقة والجميع ناءٍ عن الفعل؛ وما فيه من معنى الفعلية إنما هو كما في 'مفتاح' و'مُدق' و'منديل' ونحو ذلك منه» (الخصائص، I، 122 - 123).

كما تدخل في هذا الباب أيضاً أسماء تشارك الأسماء الموهلة في الجمود في تضمن الحروف الأصول المشعرة بمعنى الحدث ولكنها أقرب إلى المشتقات النظامية التي تتضمن معنى الحدث صراحة بسبب مشاركتها إياها في الصيغة

(1) نحيل بوجه خاص على معالجة ابن حمودة، 2004، 475-489 لجانب من القضايا التي تطرحها هذه المسألة وذلك ضمن العنصر الموسوم بـ 'نقل الوصفية إلى الاسمية'.

والوزن. وقد أشار ابن جني إلى هذا الضرب من الأسماء بقوله: «... ألا تراهم همزوا 'الحائش' وهو اسم لا صفة، ولا هو جارٍ على فعلٍ فأعلُّوا عينه وهي في الأصل واو من 'الحَوْش'. فإن قلت: "فلعله جارٍ على 'حاشٍ' جريانٍ 'قائم' على 'قام'"، قيل: "لم نَرَهُم أجروهُ صفةً ولا أَعْمَلُوهُ عملَ الفعل، وإنما الحائش البستان بمنزلة الصَّوَرِ وبمنزلة الحديقة"، فإن قلت: "فإن فيه معنى الفعل لأنه يحوش ما فيه من النخل وغيره، وهذا يؤكد كونه في الأصل صفة وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء كـ 'صاحب' و'والد'"، قيل: "ما فيه من معنى الفعلية لا يوجب كونه صفةً، ألا ترى إلى قولهم: "الكاهل' و'الغارب'، وهما وإن كان فيهما معنى الاكتهال والغروب فإنهما اسمان، ولا يُسْتَنَكِرُ أن يكون في الأسماء غير الجارية على الأفعال معاني الأفعال. من ذلك قولهم: 'مِفْتَاح' و'مِنْسَج' و'مُسْعَط' و'مِنْدِيل' و'دَارٌ' ونحو ذلك، تجد في كل واحد منها معنى الفعل وإن لم تكن جارية عليه: فـ 'مِفْتَاح' من الفتح، و'مِنْسَج' من النسج، و'مُسْعَط' من الإسعاط، و'مِنْدِيلٌ' من النَّدل وهو التناول... وكذلك 'دَارٌ' من 'دَارَ يَدُورُ' لكثرة حركة الناس فيها. وكذلك كثير من هذه المشتقات تجد فيها معاني الأفعال وإن لم تكن جارية عليها، فكذلك 'الحائش' جاء مهموزاً وإن لم يكن اسم فاعل... ومثله سواءً 'الحائط': هو اسم بمنزلة 'الركن' و'السقف' وإن كان فيه معنى 'الحَوَظ'، ومثله أيضاً 'العائر' للرمد: هو اسم مصدر بمنزلة 'الفالج' و'الباطل' و'الباغز' وليس اسم فاعل» (الخصائص، I، 119 - 120).

وظاهر من كلام ابن جني أن ما يمنع هذا الضرب من الأسماء من الدخول في باب المشتقات بالمعنى الذي بيَّناه أنها لا تجري على أفعال. والمفهوم من 'الجريان' في هذا السياق ضرب من الموافقة والمشاكلة والتعلق يجعل تلك الأسماء موصولة بهذه الأفعال. وعلى هذا تُفهم عبارات من قبيل "جريان المصدر الواقع مفعولاً مطلقاً على الفعل" فـ «المراد بجريانه على الفعل في اصطلاحهم تعلقه به بالاشتقاق سواء كان الفعل مشتقاً والمصدر مشتقاً منه كما هو مذهب البصريين أو بالعكس كما هو مذهب الكوفيين» (التهانوي، الكشف، 1556). غير أن 'الجريان' الذي عرّفناه بالموافقة والمشاكلة والتعلق يكون على مراتب من القوة والضعف، فأقوى مراتب الجريان فيما يلي من كلام التهانوي هو تمام مشاكلة الاسم الواقع مفعولاً مطلقاً للفعل بأن يكون مصدراً حقيقياً أو اسم مرة أو اسم هيئة يتصل بذلك الفعل ويُقرَنُ به رأساً في الشبكة الاشتقاقية. ولذلك لم

يدخل في المصادر الجارية على الأفعال اسمُ المصدر رغم أن فيه حروفَ الفعل لأنه لم يستوفِ جميع شروط الجريان لتعلقه في الغالبِ بأفعال ثلاثية مجردة مهملة أو قليلة الاستعمال، واتصاله في السياق التركيبي بأفعال مزيدة مشتقة من نفس جذر الفعل: «... فالمراد بالحدث [أي المصدر الواقع مفعولاً مطلقاً] الجاري على الفعل ما له فعل مشتق منه، ويُذكر هو بعد ذلك الفعل تأكيداً له أو بياناً لنوعه أو عدده مثل "جلستُ جلوساً" و"جَلَسَةً" و"جِلْسَةً"، وبغير الجاري على الفعل ما ليس له فعل مشتق منه مذكور أو غير مذكور يجري هو عليه تأكيداً له أو بياناً له نحو 'أنواعاً' في قولك: "ضربت أنواعاً من الضرب" لأن 'الأنواع' ليس لها فعل تجري عليه، فقيدَ [المصدر] بـ 'الجاري' ليخرج عنه غيرُ الجاري إذ لا مدخل له فيما نحن فيه. فمثلُ 'ويلاً له' و'ويحاً له' لا يكون مصدرراً لعدم اشتقاق الفعل منه وإن كان مفعولاً مطلقاً. ومثل 'العالمية' و'القادرية' لا يكون مصدرراً ولا مفعولاً مطلقاً، وكذا أسماء المصادر كالـ 'وضوء' و'الغسل' بالضم لعدم جريانها على الفعل أيضاً. وقيل: "المراد بـ 'الجاري على الفعل' ما يكون جارياً عليه حقيقة أو فرضاً فلا تخرجُ المصادر التي لا فعل لها" (م. ن).

ولا يبتعدُ معنى الجريان في كلام التهانوي كثيراً عن معناه في كلام ابن جني من حيث أن فيه مراتب من القوة والضعف. إلا أن ابن جني لا يعتبرُ القرابة الاشتقاقية التي يقتضيها اتحاد اللفظين في الحروف الأصول من باب الجريان، إذ يفرق بين أن يكون في الاسم معنى الفعل وبين أن يكون جارياً عليه. فالظاهر أن الجريان مرتبة رفيعة يبلغها الاسمُ في مضارعة الفعل من حيث الدلالة الحديثة، وأن الدلالة الحديثة في الاسم تتراوح بين الضعف والقوة فتبلغ أدنى دركاتها عندما يطلق اللفظ ويتناسى أصله الحديث فتكون دلالة قريبة من دلالة الاسم الجامد؛ وتكون في منزلة وسطى لا تنطمس فيها هذه الدلالة عندما يطلق الاسم ويُقصد من إطلاقه معنى الحدث كما هو الشأن في الصفات؛ وتبلغ أقصى درجات مضارعة الفعل عندما تعملُ هذه الصفاتُ عمله.

وقد عبر التهانوي عن هذا التراوح بين ضعف معنى الحديثة وقوته في الصيغ الحاملة لمعنى الحدث بألفاظ أخرى مفرقاً بين ما يطرد منها وما لا يطرد مفسراً الفرق بينها بدخول معنى الحدث في التسمية أو خروجه منها، وذلك قوله: «إعلم أن المشتق قد يطرُد كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل وظرفي الزمان والمكان والآلة؛ وقد لا يطرُد كـ 'القارورة' فإنها مشتقة

من القرار لأنها لا تُطلق على كلٍّ مستقرٍّ للمائع... وكـ'الخمير' مشتق من المخامرة مختص بماء العنب إذا غلى واشتد وقذف بالزبد، ولا يُطلق على كل ما توجد فيه المخامرة... وتحقيقه أن وجود معنى الأصل [وهو الحدث] في المشتق قد يُعتبر بحيث يكون داخلاً في التسمية وجزأً من المسمى، والمراد: ذات ما باعتبار نسبة معنى الأصل إليها بالصدور عنها أو الوقوع عليها أو فيها أو نحو ذلك، فهذا المشتق يطرّد في كل ذات كذلك: كـ'الأحمر' فإنه لذات ما لها حمرة، فاعتبرت في المسمى خصوصية صفة أعني الحمرة مع ذات ما، فاطرّد في جميع محالّه. وقد يُعتبر وجود معنى الأصل من حيث أن ذلك المعنى مُصحح للتسمية بالمشتق، مرجح لها من بين سائر الأسماء، من غير دخول المعنى في التسمية وكونه جزءاً من المسمى. والمراد بالمشتق حينئذ ذات مخصوصة فيها المعنى [الحدثي] لا من حيث هو: أي ذلك المعنى في تلك الذات، بل باعتبار خصوصها. فهذا المشتق لا يطرّد في جميع الذوات المخصوصة التي يوجد فيها ذلك المعنى. إذ مسماه تلك الذات المخصوصة التي لا توجد [كذا! ولعلها 'لا يوجد'] في غيرها كلفظ 'الأحمر' إذا جعل علماً لولد له حمرة. وحاصل التحقيق الفرق بين تسمية الغير بالمشتق لوجود المعنى فيه فيكون المسمى هو ذلك الغير، والمعنى سبباً للتسمية به كما في القسم الثاني، فلا يطرّد في مواضع وجود المعنى [= فلا يسمى كل ولد له حمرة 'أحمر' كما أنه لا يقال لكل موضع سُجد فيه: 'مسجد']؛ وبين تسميته لوجوده أي مع وجود المعنى فيه، فيكون المعنى داخلاً في المسمى كما في القسم الأول، فيطرّد في جميعها. فاعتبار الصفة في أحدهما مُصحح للإطلاق وفي الآخر مُوضّح للتسمية» (م.ن، 208 - 209).

فالجامع بين الصيغ الاسمية المتحدث عنها في كلام ابن جني والتهانوي هو تضمينها معنى الفعل بصور متفاوتة، وهذا التضمن هو أدنى ما يرشح الصيغة لحمل الدلالة الحدثية التي تُشعر بها الحروف الأصول أي المادة المشتركة بين الفعل والصيغة الاسمية، غير أن هذا الذي اعتبرناه حدّاً أدنى لحمل الدلالة الحدثية لا يكفي لدخول الصيغة في عداد المشتقات النظامية التي تكون دلالة الحدث فيها صريحة مرادة. فمثل الصيغة التي تقتصر على هذا الحد الأدنى، في رأي كثير من النحاة، كمثال الاسم الجامد الذي سلب الدلالة الحدثية: «... وخرج بهذا القيد نحو الكحل والدُّهن بضم أولهما فإنه، وإن اشتمل على حروف الفعل، لم يدلّ على الحدث بل على ذات وهو الجوهر المعلوم» (حاشية الخضري، II، 23).

كما يظهرُ من كلام ابن جني والتهانوي أن التفريق بين ما يجري على الفعل من هذه الصيغ وبين ما يجري مجرى الأسماء الجامدة مداره على اعتبار معنى الفعل الذي تتضمنه هذه الصيغ أو عدم اعتباره. فليس تضمنُ الصيغ المذكورة الحروف الأصول المقرّبة إياها من الفعل والمُشعّرة بمعنى الحدث كافياً لدخولها في دائرة المشتقات النظامية إذ لا بد، زيادة على ذلك، من أن يكون المعنى الحدثي مقصوداً معتبراً من واضع اللغة ومستعملها أي أن "يذهب بها مذهب الفعل" على حدّ ما يأتي من عبارة بعض النحاة. وأقصى مراتب الذهاب مذهب الفعل عند ابن جني هو جريان الاسم على الفعل وعمله عمله.

ويعود ضعف معنى الحدثية الذي يُخرجُ بعض الصيغ الاسمية من دائرة المشتقات النظامية إلى عوامل لعلّ أهمها نزوعُ دلالة هذه الصيغ إلى الاختصاص بمُسميات دون أخرى بحيث يؤدي تضيقُ مجالها الدلالي إلى مخالفة طبيعة الدلالة في الفعل وهي طبيعة أقرب إلى عموم اسم الجنس منها إلى خصوص اسم العلم. إذ تتسم دلالة الفعل بكونها تعمُّ جميع أفراد الحدث التي تقع تحت جنس مدلوله فلا يطلقُ على بعضها دون بعض.

وكثيراً ما يحصلُ اختصاصُ الأسماء الحاملة لمعنى الحدث بواسطة النقل وهو «أن يكون الاسم بإزاء حقيقة شاملة فتنقله إلى حقيقة أخرى خاصة» (ابن يعيش، شرح المفصل، I، 29). ويمكنُ القولُ إن هذا الاختصاص يقعُ على درجتين: اختصاص جزئي واختصاص كلي. فالاختصاص الجزئي هو أن تنتقل بعض الأسماء الحاملة للدلالة الحدثية من الاسمية غير الصريحة إلى الاسمية المحضة ولكنها تظلُّ مع ذلك أسماءً جنسٍ تطلق على ما لا حصر له من الأفراد المتشابهة، والاختصاص الكلي هو أن تنتقل هذه الأسماء إلى العلمية فتختص بمسمى واحد بعينه. والفرق بين ما تؤوّل إليه الأسماء في الحالة الأولى وما تؤوّل إليه في الحالة الثانية قريب من الفرق بين الغلبة والعلمية إذا علمنا أن الغلبة هي أن يكون للاسم عموم بحسب وضعه فيعرضُ له الخصوصُ في استعماله لغلبة إطلاقه على شيء بعينه» (حاشية الخضري، II، 87). وينطق بهذا الفرق قول الأستراباذي: «... يمكنُ أن يُعتَبَر في 'حاتِم' معنى الحتم، فيكونُ دالّاً على معنى وصاحبه. لكن عَرَضَ له المانعُ من الجَري وهو العلمية، كما عَرَضَ في نحو

‘أسود’ و‘أرقم’⁽²⁾ الغلبة المانعة من الجري. فالعلمية هنا كالغلبة هناك لا فرق بينهما إلا أن الكلمة بالعلمية تصيرُ أخصَّ منها بالغلبة وحدها لأنَّ العلمية تخصصها بذات واحدة، والغلبة بنوع واحد. بلى، الفرق بين العلمية والغلبة مطلقاً أن الغلبة لا تنفك عن مراعاة الوصف كما في ‘أسود’ و‘أرقم’، والأكثر في العلمية عدمُ مراعاته» (شرح الكافية، I، 148).

أ - ضمور معنى الحدثية بسبب الاختصاص

1 - الاختصاص الجزئي

1.1. اختصاص الصفات

من الأسماء التي تختص اختصاصاً جزئياً الصفات كاسم الفاعل: ف«إذا انتقل ‘فاعل’ من الصفة إلى الاسم كـ‘راكب’ الذي هو مختصُّ براكب البعير... و‘فارس’ المختص براكب الفرس، و‘راع’ المختص برعي مخصوص - ليست كما ترى على طريق الفعل من العموم -، فإنه يُجمعُ في الغالب على فُعلان كـ‘حُجران’ في الاسم الصريح» (الأسترايازي، شرح الشافية، II، 152)؛ والصفة المشبهة فـ«ربما ظهر أمرُ الموصوف وعُرفَ موضعهُ فيستغنى عن ذكره البتة وتقعُ المعاملة مع الصفة. وتصيرُ الصفةُ كاسم الجنس الدال على معنى الموصوف وذلك نحو قولهم: ‘الأجرعُ’ و‘الأبطحُ’ فالأجرعُ مكانٌ سهلٌ مستو لا يُنبِتُ. يقالُ: “مكانٌ أجرعُ” و”رملَةٌ جرعاء” ثم اشتهر المكانُ بذلك فعُلِمَ مكانه وإن لم يُذكر، فقليل الأجرعُ إذ لا يوصفُ بذلك إلا المكان. وأما ‘الأبطحُ’ فالمكان المتسعُ ومثلهُ ‘البطحاءُ’. وأصله أن يقال: “مكانٌ أبطحُ”. ثم غلبت الصفة وصارت كاسم الجنس... ومثلُ ذلك ‘الأورقُ’ و‘الأطلسُ’. فالأورقُ المغبرُّ اللون كلون الرماد؛ والحمامةُ ورقاءٌ للونها؛ و‘الأطلسُ’ أن يضربَ إلى الغبرة، والذئبُ أطلسٌ لونه فأصلهما الصفة ثم ظهر أمرهما فصار الموصوف نسياً منسياً» (ابن يعيش، شرح المفصل، III، 62 - 63). والمقصودُ باسم الجنس في هذا السياق ما يرادف الاسم الصريح والمحض والجامد.

(2) اسمان لضربين من الحيات: الأول هو الحية العظيمة السوداء، والثاني ما كان من الحيَّات فيه سوادٌ وبياض.

2.1. اختصاص اسم المكان

ومن الأسماء التي تختص اختصاصاً جزئياً اسمُ المكان، لكنَّ المسافة التي يقطعها نحو الاسمِية المحضة أقصرُ من المسافة التي تقطعها الصفات العاملة عمل الفعل نحوها. ذلك أن صلتهُ بالفعل تبدو أضعف من صلة الصفات به، ومعنى الحدث فيه أكثر ضموراً والقرينة الشكلية على ذلك أنه لا يعملُ عمل الفعل. وبمقتضى النزعة إلى الاختصاص لا يكونُ 'المسجدُ' اسم مكانٍ مشتقاً لأنه لا يطلق على كل موضع سجودٍ بل على موضع مخصوص للعبادة فإذا وقع السجود في غيره لم يُسمَّ ذلك الموضعُ 'مسجداً' بل يُقالُ له 'مسجداً' وهذه الصيغة الثانية صيغة نظامية مشتقة لوقوعها على كل موضع سجودٍ دون تخصيص: «قال سيبويه: "لم تذهب بـ'المسجدِ' مذهب الفعل، ولكنك جعلته اسماً لبيت"، يعني أنك أخرجته عما يكونُ عليه اسمُ الموضع، وذلك لأنك تقول: 'المقتلُ' في كل موضع يقع فيه القتلُ، ولا تقصِدُ به مكاناً دون مكانٍ، ولا كذلك 'المسجدُ'، لأنك جعلته اسماً لما يقعُ فيه السجودُ بشرط أن يكونَ بيتاً على هيئة مخصوصة، فلم يكن مبنياً على الفعل المضارع كما في سائر أسماء المواضع، وذلك أن مطلق الفعل لا اختصاص له بموضع دون موضع. قيل: "ولو أردت موضع السجود وموقع الجبهة من الأرض سواء كان في المسجد أو في غيره فتحت العين لكونه إذن مبنياً على الفعل بكونه مطلقاً كالفعل... وكذا المقبرة، إذ ليست اسماً لكل ما يُقبرُ فيه أي يُدفنُ، إذ لا يقالُ لمدفن شخصٍ واحدٍ مقبرةً، فموضع الفعل إذن مقبرٌ كما هو القياسُ» (الأستراباذي، شرح الشافية، I، 183 - 184).

2 - الاختصاص الكلي (اسم العلم)

وهو أن يُنقل الاسمُ الحامل لدلالة الحدث من المصدرية أو الوصفة أو الفعلية إلى العلمية فيعينُ فرداً بعينه دون سواه من المسميات التي تشاركه في الجنس. فاسمُ العلم المنقول «هو ما استُعْمِلَ قبلَ العلمية لغيرها، ونقله إما من اسم: إما لحدث كـ'زيد' و'فضل'...؛ وإما من وصف: إما لفاعل كـ'حارث' و'حسن' أو لمفعول كـ'منصور' و'محمد' وإما من فعل إما ماضٍ كـ'شمر' أو مضارع كـ'يشكر..'.» (ابن هشام، أوضح المسالك، I، 123 - 124). ومن المفترض أن تُسلب الدلالة

الحدثية من هذه الأسماء عند نقلها إلى العلمية كما سلبت من الصفات وبعض الأسماء الأخرى الحاملة لمعنى الحدث، بل الأعلامُ أدخل في هذا الباب من سائر الأسماء لأن المقصود من إطلاق اسم العلم ليس إفادة معنى في نفس المسمى بل المقصودُ تمييزه بعلامة لفظية خاصة عن سائر أفراد جنسه دون نظر - من الناحية المبدئية - إلى معنى تلك العلامة، بل لا يشترط في تلك العلامة أن تكون حاملة لمعنى أصلاً لأن الأعلام بحسب الثالث الدلالي القائم على الدال والمدلول والمحال عليه أسماءٌ ضعيفة الدلالة قوية الإحالة (اطلب الشاوش 2001، 960). ذلك أن الاسم العلم «لا يتناول مماثله في الحقيقة والصورة لأنه تسميةٌ شيء باسم ليس له في الأصل أن يُسمى به على وجه التشبيه، وذلك أنه لم يوضع بإزاء حقيقة شاملة ولا لمعنى في الاسم. ولذلك قال أصحابنا: "إن الأعلام لا تُفيد معنى". ألا ترى أنها تقع على الشيء ومخالفه وقوعاً واحداً؟ نحو 'زيد' فإنه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض؛ وعلى القصير كما يقع على الطويل وليست أسماء الأجناس كذلك...» (ابن يعيش، شرح المفصل، I، 27).

ف «أسماء الأعلام تحيل من جهة الدلالة على أشياء مخصوصة وفريدة تقع خارج اللسان وتتميز بتسميتها من الأشياء التي تشاركها في النوع: فإحالة اسم العلم إحالة ذاتية إذ ليس له من مدلول غير الاسم (التسمية) ذاته. فاسم العلم 'زيد' يحيل على عدد من الأشخاص بأعيانهم يساوي عدد الأفراد المُسمَّين بـ'زيد'، وإحالة 'زيد' هي نفس تسمية 'زيد'» (Dubois et al, 1973/1994, 384) والمقصود بالإحالة الذاتية في كلام ديوبو وجماعته ما ذكرناه من أن المقصد الأصلي من وضعه هو كونه علامة يتميز بها المسمى من غيره دون نظر إلى مضمون الاسم.

غير أن شأن الاستعمال يبدو أبعد ما يكون عن مراعاة هذا المبدأ الأصلي في وضع اسم العلم إذ كثيراً ما يُغفلُ مستعملُ اللغة هذه الحقيقة التي تميز اسم العلم عن اسم الجنس فيميل إلى استعماله وكأنه يفيد معنى في مسماه: «قال الخليل: "دخلت 'أل' في 'الحارث' و'القاسم' و'العباس' و'الضحاك' و'الحسن' و'الحسين' لتجعلهُ الشيء بعينه» (شرح الأشموني، I، 268) «ف'أل' في 'الحارث' تجعل مسماه ذاتاً يحصل منها حرث؛ وفي 'العباس' ذاتاً يحصل منها عبوس كثير في وجه الأعداء وهكذا» (حاشية الصَّبَّان، I، 268). وفي هذا الباب يأتي حديث النحاة عن لمح الوصف في اسم العلم، واعتبار ملاحظته فيه مبرراً

لدخول الألف واللام عليه إذا كان منقولاً عن اسم حامل لدلالة الحدث: «والدليل على إمكان لمح الوصف مع العلمية قولهم: "إنما سُمِّيتَ هانئاً لتهناً"... وأيضاً فنحن نعلمُ أن اللقب كـ 'المظفر' و'قَفَّة' من الأعلام، واللقب هو الذي يُعتبرُ فيه المدح والذم، فيمكنُ فيه معنى الوصف الأصلي. ويؤكد هذا قولُ النحاة: "إنما تدخلُ اللامُ على الأعلام التي أصلها المصادرُ والصفاتُ كـ 'الفضل' و'العباس' للمح الوصفية الأصلية" (الأستراباذي، شرح الكافية، I، 148-149).

فكلام النحاة على لمح الوصف مع العلمية لا يقومُ على جعل هذا للمح مبدأً أصلياً في معالجة اسم العلم ولكنه يستندُ إلى ملاحظة سلوك ثقافي يدعو مستعمل اللغة إلى البحث عن الدلالة في غير ما وضع للدلالة أصلاً. ولا يقتصرُ البحث عن المعنى في غير مظاهره على من تكلم اللغة بالسليقة بل يتعداه إلى طائفة من أصحاب المشاغل اللغوية بحثت عن الدلالة في أسماء أعلام مقطوع بأصلها الأعجمي (اطلب السعدي، 1997، 170؛ 183). غير أن كلام الأستراباذي يبدو حاسماً في الفصل بين المبدأ الأصلي المفسر للاسم العلم والاستعمال العارض الذي يعود إلى استخدام ذلك الاسم في المقامات المختلفة وذلك قوله: «... إلا أن المقصود الأهم الأعم في وضع الأعلام لَمَّا كان تخصيص المسمى بها، سواء لُمِحَ فيها المعنى الأصلي كما في اللقب، أو لم يُلمَحَ كتسميتهم الأحمر بـ'الأسود' وبالعكس، وكان المعنى الأصلي إنما يُلمَحَ لمحا خفيا فيها، ويوماً إليها إيماء مختلساً في بعض الأعلام؛ لم يُعتدَّ بالوصف لكونه كالمنسوخ مع لُمَحِه» (الأستراباذي، م. ن.، 149).

ب - ضمور معنى الحديثة في ما شابه اسم الآلة

يُعدُّ اسمُ الآلة من الأسماء المتصلة بالفعل (اطلب الزمخشري، المفصل، 274) لكن معنى الفعل فيه ضامر عموماً قياساً إلى المصادر والصفات فهو «رغم اشتقاقه من الحدث الفعلي لا يعملُ عملُ الأسماء المشتقة من قبيل الصفات، ولا يقتضي إعرابياً ما يقتضيه الفعل المأخوذ منه، فهو اسم محض وآخر المشتقات في الصفات وغير الصفات. وهو لا يوسمُ بالعمل الإعرابي ويستغني بنفسه عن الاحتياج إلى غيره» (عاشور، 1997/1999، 148). ولعل من أمارات ضعف معنى الحديثة فيه اختلاف المصنِّفين في دخول بعض الصيغ في بابهِ: فقد وقفنا فيما تقدم من كلام ابن جني (الخصائص، I، 120) على صيغ اعتبرها المؤلفُ

غير جارية على الفعل رغم مطابقتها لأوزان اسم الآلة النظامية وذلك من قبيل 'المِفْتَاح' و'المِنْسَج'. وقد سَوَّاهَا في عدم جريانها على الفعل بصيغ أخرى من قبيل 'المُسْعُط' و'الخُطَاف' والسكِّين (اطلب الخصائص، III، 78). ورأى اللاحقين مخالف بعض المخالفة لابن جني في هذا الباب، فقد فصل الزمخشري مثلاً بين 'المِفْتَاح' وما جرى مجراه وبين 'المُسْعُط' وما إليه واعتبر الصنف الثاني غير جارٍ على الفعل فـ«اسم الآلة... يجيء على مِفْعَل ومِفْعلة ومِفْعَال كالمِقْص والمِحْلَب والمِكْسَحَة والمَصْفَاة والمِفْتَاح. وما جاء مضموم الميم والعين من نحو 'المُسْعُط' و'المُنْخُل' و'المُدُق' و'المُدْهَن' و'المُكْحَلَة' و'المُحْرُضَة'، فقد قال سيبويه: "لم يذهبوا بها مذهب الفعل" (المفصل، 307 واطلب أيضاً ابن الحاجب، الشافية، 31). وابن جني لا ينفي أن تدل بعض الصيغ التي عُدَّت صيغاً نظامية لاسم الآلة على الحدث فـ«من ذلك قولهم للسلَّم 'مِرْقَاة' وللدرجة 'مِرْقَاة'، فنفس اللفظ يدل على الحدث الذي هو الرُّقِي، وكسُر الميم يدل على أنها مما يُنْقَل ويُعْمَل عليه وبه كالمطرقة والمئزر والمنجل...» (الخصائص، III، 100) فكأنه بهذا يحصر الأسماء الجارية على الفعل في الصفات التي تعملُ عمله والتي يقوى فيها معناه، ويُخرج منها اسم الآلة.

وإذا كان النحاة قد اختلفوا في حظ صيغ اسم الآلة القياسية من الدلالة على الحدث فإنهم يكادون يجمعون على استبعاد هذه الدلالة من الصيغ الشاذة المذكورة في كلام الزمخشري والتي جاءت مضمومة الميم والعين. وليس الذي حملهم على ذلك اختصاص هذه الصيغ بعد عمومها كما كان في بعض الصفات والمصادر وأسماء المكان، وإن كان مآلها في الدلالة على الحدث واحداً من جهة أنها جميعها صيغٌ لم يُذهب بها مذهب الفعل. بل الظاهر أن الذي حملهم عليه ما في إحالة هذه الأسماء من التباس مقولي: فهي ملتبسة بين كونها آلةً يُنْجَزُ بها الحدث وبين كونها ذاتاً أو مجرد مكان لذات أخرى غيرها. فقربها من الآلة يَظْهَرُ في إيراد النحاة إياها في باب اسم الآلة ليخرجوها منه بعد ذلك بتعللة أن المراد من إطلاقها هو الذات أو المكان لا الحدث وآلته: «هذه الأحرفُ شذت عن مقتضى القياس وما عليه الاستعمال بأن جاءت مضمومة وهي ما يُعَالَجُ به ويُنْقَلُ؛ كأنهم جعلوها أسماءً لما يُوعَى فيه ولم يراعوا فيها معنى الفعل والاشتقاق كما قالوا: 'المُغْفُورُ' لضربٍ من الصَّمْغِ يقع على الشجر حُلٍ،

و'المُغْرُوْدُ' (3) لضرب من الكُمَّاء، فهذه على زنة مفعول وهي أسماءُ أشياء لم يُرد فيها معنى الفعل» (ابن يعيش، شرح المفصل، VI، 111 - 112). ولم يستبعد الأستراباذي أن تكون هذه الصيغُ الشاذة عن قياس اسم الآلة أسماءً قُصِدَ منها الظرف والمكان لا الآلة، وفسر خروجها عن أوزان اسم المكان القياسية بأن المراد منها أن تكون أوعية ومواضع لأسماءٍ جامدة هي أسماءُ المواد التي توضع فيها كالسَّعوطِ والدُّهْنِ والكُحْلِ لا أن تكون مواضع للأحداث: «ولو قيل: "إن 'المُكْحَلَةَ' و'المُدْهَنَ' موضعان للكُحْلِ والدُّهْنِ، ولم يُبنَيا على مَفْعِلٍ كما هو بناءُ المواضع لأنهما ليس موضعين لما يُفَعَّلُ فيه الشيءُ كالمقتلِ حتى يُبنَيا على الفَعْلِ، بل هما موضعان لاسم جامد"؛ لم يبعد. فإذا جُعلا آلتين فهما بمعنى آلة الكُحْلِ والدُّهْنِ - بفتح الكاف والذال - كالمِثْقَبِ لآلة الثقب» (شرح الشافية، I، 187 - 188).

وقد رأى الأستراباذي أن القرينة الشكلية على عدم إرادة معنى الفعل في الصيغ القريبة من المشتقات الاسمية ك'المسجد' و'المقبرة' و'المُسْعَطُ' و'الْمُنْخُلُ' هي خروجها عن القياس: «كلُّ ما ثَبَتَ اختصاصه ببعض الأشياء دون بعض وخروجه عن طريقة الفعل فهو العُذْرُ في خروجه عن القياس» (م. ن.، 185). ولا يبدو أن عدم الاعتداد بالدلالة الحديثة في بعض الصيغ ومعاملتها معاملة الأسماء الجامدة التي لم يُذهب بها مذهب الفعل كان محل إجماع النحاة. فهذا أبو حيان الأندلسي يذكر في اسم الآلة أوزاناً تخرج عن الصيغ الثلاث القياسية ويعتبرها مع ذلك أسماءً آلة ولا ينكر إفادتها معنى الفعل: «ويُصاغُ من مصدرٍ لفعلٍ ثلاثي لآلةٍ وعلاجٍ اسمٌ فاعلٍ على مَفْعَلٍ نحو مِخْرَز... ونَدَرَ الفتح نحو مَفْعَلٍ، والتثليث نحو مغزل» (الارتشاف، I، 231). وقد علق عاشور (1997/1999، 148) على هذا بقوله: «... وتكونُ سابقة الميم الدالة على الاسمية مكسورة في مثل 'مَقْصَصٌ' و'مِسْلَةٌ..'. ولكن أبا حيان الأندلسي قد ذكر أنها تكون أيضاً مضمومة أو مفتوحة في 'مغزل' و'منخل'. فكأن الميم المكسورة

(3) في الأصل 'المغرور' والتصويب من طبعة دار الكتب العلمية، 2001، تحقيق إميل بديع يعقوب، VI، 153. وقد اعتمد المحقق في ذلك على طبعة لبيزيع. وفي لسان العرب: «وقال أبو الهيثم: "العَرْدُ والمُغْرُوْدُ بضم الميم الكُمَّاء وهو مفعول نادر» (ابن منظور، لسان العرب IV، 971، عم 1، مادة غ. ر. د)؛ وفي شرح الشافية (I، 187): «المُغْرُوْدُ: ضرب من الكُمَّاء».

لا تحدد الأوزان، ويمكن أن تتنوع أسماء الآلة في النظام الصرفي على أكثر مما قننه النحاة». وعلى هذا علق محققو شرح الشافية (I، 185، هـ 2) على ما ذهب إليه الأستراباذي من أن اختصاص الاسم المشتق مُخرج له عن طريقة الفعل ومفسرٌ لشذوذه عن القياس بقولهم: «هذا وجهٌ ذكره المؤلفُ تبعاً لسيبويه، ومن العلماء من يرى أن هذه الألفاظ [التي هي من قبيل 'مسجد' و'مقبرة'] أسماءٌ أمكنة الأحداث المُطلقة، ولم يُخرج بها عن مذهب الفعل ولكنها من حيث صيغتها شاذة». فإن صح هذا كان اعتبار الدلالة الحديثة عند هؤلاء العلماء مقدماً على المقاييس الشكلية، وهو ما من شأنه أن يوسع دائرة البنى التي تقوم على أساس دلالي حدثي؛ وبذلك يكون شذوذ هذه الصيغ عن مقتضى القياس سبباً في سلب الدلالة الحديثة عنها عند من قال بعدم دلالتها على الحدث، لا أن عدم دلالتها على الحدث سببٌ في شذوذ مبانيها كما ذهب إلى ذلك الأستراباذي.

ومن شأن هذه الملاحظة أن توقفنا على ما سلف من إشارة برينو إلى أثر المقاربة اللفظية للغة ودور التبويب النحوي القائم على مفهوم أقسام الكلام والبنى النحوية السطحية في الفصل بين ما يفترض فيه الاتصال من المعاني (اطلب ص 89). فالحدث يبدو معنى مسترسلاً في الأسماء جامدها ومشتقها، فلا تختلف الأسماء من هذه الجهة إلا في درجة حضور هذا المعنى فيها والتفات مستعمل اللغة إليه أو تغافله عنه. ولما كانت الدلالة الحديثة ملابسة للصنفين الجامد والمشتق بدرجات شديدة التفاوت، فقد كان الفصل بينهما على أساس خلو الجامد من معنى الحدث واشتمال المشتق عليه اعتبارياً إلى حد ما لأنه لا يتوخى الحقيقة والدقة وإنما يعتمد العرف والمسامحة. ذلك أن الحدود لا يمكن أن تقام بين أجزاء المسترسل إلا تعسفاً، والسعي إلى وضع حد فاصل بين ما يشتمل على معنى الحدث وما يخلو منه يُشبه النزعة إلى وضع حد دقيق يُجزم عنده ببلوغ الصبي واكتمال عقله وبحصول اليقين من خبر التواتر وبلوغ الرّي والشبع، وهو ما نبه الأصوليون إلى استحالة معرفته على وجه الدقة⁽⁴⁾.

ويمكن ترتيب مختلف الصيغ الاسمية حسب درجة تضمينها لمعنى الحدث وحفظها منه ترتيباً تقريبياً تصاعدياً على النحو التالي:

(4) اطلب الأمدي، الإحكام، I، 199 - 200؛ والغزالي، المستصفى، I، 67 و 110؛ والسبكي، الإبهاج، I، 159.

- نوع الصيغة الاسمية المثال
- جامد 0 - اسم الجنس الجامد جموداً محضاً لا - طاولة، كرسي، أريكة...
سيما ما كان من أصول أعجمية ولا
يمكنُ رده إلى مادة اشتقاقية عربية.
- اسمُ العلم الأعجمي وغير المنقول - فرعون، قيصري، موسى،
من اسم جنس حامل لمعنى الحدث. عيسى، دانيال، بطرس،
مَتَّى، ...
- 1 - اسم الجنس الجامد الذي يجوزُ أن - ناقة، جمل، ...
تُخطِرَ حروفه الأصول بمعنى الحدث
ولكنه يظل "نائياً عن الفعل" على حد
عبارة ابن جني.
- 2 - اسم الجنس الجامد الذي تشعر - حائش، كاهل، غارب...
أصوله بمعنى الحدث والمصوغ على
وزن من الأوزان القياسية التي تختص
ببعض الصفات.
- 3 - اسم الجنس الجامد المنقول عن - قاض (لصاحب المنصب
اسم حامل لدلالة الحدث، والخارج المعلوم)، مسجد (لبيت العبادة
عن حد الأسماء المشتقة بسبب المخصوص، ملعب (لمكان
اختصاصه. بعينه)...
- اسم العلم المنقول عن اسم حامل - الفضل، الحارث، العباس...
لدلالة الحدث والذي تلحقه الألف
واللام بسبب لمح الوصف فيه وقصد
المتكلم إلى التعبير عن ذلك الوصف.
- مشتق 4 - الأسماء المشتقة التي لا تعملُ عمل - مفتاح، مقتل...
الفعل وهي اسم الآلة واسما الزمان
والمكان.
- 5 - الصفات: اسم الفاعل، اسم - ذاهب، مقسوم، فرح...
المفعول، الصفة المشبهة ...
- 6 - المصدر ... - القتل، الأكل، الشرب،
الشرف، الغضب ...

III - الدلالة الحدثية بين الصيغة الاشتقاقية والمضمون التصوري الخام

تخولنا ملاحظة تدرج مقولة الحدث واسترسالها في الصيغ الاسمية جامدها ومشتقها أن نعلم إلى ترتيب المشتقات الفعلية والاسمية (بما في ذلك المصدر) على أساس أوليتها وأصليتها ونصيب كل واحد منها من معنى الحدث. وليس الخوض في هذه المسألة بعيد عن طرح قضية أصل الاشتقاق التي كانت محل خلاف بين نحاة الكوفة والبصرة (اطلب ابن الأنباري، الإنصاف، 235 - 245؛ والعُكْبَرِي، مسائل خلافية، I، 37 - 80)؛ وهي قضية يبدو أن إثارتها «أمر مشروع لأنه نتيجة طبيعية لنظام الاشتقاق في اللغة العربية، فمن الطبيعي للذي يصف اللغة باعتبار هذه الخاصية أن يسعى إلى تحديد النواة التي هي أصل الاشتقاق ولو تحديداً منهجياً نظرياً» (المهيري، 1998، 61). ولا يعني من طرح هذه القضية سوى المبدأ الذي تقوم عليه وهو أن الصيغ الاشتقاقية في العربية تتفاوت في درجة دلالتها على الحدث وأن بعضها أعلق بهذه المقولة من البعض الآخر.

ويبدو أن لهذا التفاوت بين الصيغ الاشتقاقية في الدلالة على الحدث أصلاً في الطريقة التي يصاغ بها كل نوع منها. فالضرب الأول يشمل الصيغ الاشتقاقية التي تصاغ على وزن معين انطلاقاً من جذر معلوم بحيث تكون دالة على الحدث بوزنها وجذرها وتلك هي الأفعال والأسماء المتصلة بها من مصادر وصفات (ما عدا النسبة) وأسماء آلة ومكان وزمان. ودلالتها على الحدث بالوزن والجذر هي مكمّن قوة دلالتها على الحدث. أما الضرب الثاني فيشمل الصيغ التي تدل على الحدث من مَنقُذ واحد هو الوزن كاسم التصغير أو اللاحقة كالاسم المنسوب.

واللافت للنظر أن المشتقات القوية الدلالة على الحدث (وهي ما نبسط فيه ونستقصيه في الفصول الثلاثة التالية) تختص بالدلالة على الحدث من طريقين، كما سلف: 1 - طريق نظامي هو طريق الوزن والصيغة الذي يهيئ غالباً للدلالة على جنس من الأجناس التي ينقسم إليها الحدث كالعمل أو الصفة أو الحالة؛ 2 - وطريق حادث هو طريق الجذر الذي يتصل بالصيغة الاشتقاقية "الجوفاء" فيخصص عموم دلالتها على جنس الحدث ويوجهها نحو حدث مخصوص يكون عبارة عن مضمون تصوري خام يعقد الصلة بين العلامة والمحال عليه. ففي مثل هذه الصيغ تتوزع الدلالة على الحدث بين الاشتقاق والمعجم، وتتضافر العناصر

التي تدل دلالة عامة والعناصر التي تدل دلالة تعيينية. فدلالة الصيغة الاشتقاقية هي من قبيل الدلالة الصناعية عند ابن جني، ودلالة الجذر من قبيل الدلالة اللفظية عنده. فمن ذلك أن صيغة 'فَعَلَ' تهيمُ المشتق للدلالة على حدث من جنس الصفة الثابتة، وتتعين هذه الصفة الثابتة عند اتصال الصيغة بالجذر وتختلف باختلافه: 'عُظِمَ'، 'حُسِّنَ'، 'كُرِّمَ'...؛ ومن ذلك أن صيغتي 'فَاعِلٌ' و'مَفْعُولٌ' توجهان دلالة المشتق نحو حدث من جنس الأعمال عادة، ويتعين العملُ عند اتصال الصيغة بالجذر: 'ذَاهَبَ'، 'قَاتَلَ'، 'ضَارَبَ'، 'مَقْتُولٌ'، 'مَضْرُوبٌ'... وإذا كانت الصيغة الاشتقاقية عامّة الدلالة، موضوعة لإفادة أكثر من جنس واحد من أجناس الحدث كالصفة المشبهة التي تتصل بها أفعال من باب فَعَلَ الدال على الصفات الثابتة، وأفعال من باب فَعِلَ الدال على الأحوال في الأكثر؛ وكالمصدر الذي لا تُشعرُ صيغته في الأغلب بنوع الحدث، فإن انتفاء الدلالة على نوع الحدث من تلك الصيغة المجردة نفسها لا يعني انتفاءه تماماً من ذهن المتكلم الذي تقوم فيه شبكة من العلاقات الرابطة بين مختلف الصيغ الاشتقاقية. وعلى هذا يكون الـ'هُوِيُّ' مصدراً دالاً اشتقاقياً عند المتكلم (لا في نفس الصيغة) على العمل لأنه يقترب في ذهنه بـ'هُوَى' المصوغ على فَعَلَ والدال على عمل؛ ويكون 'الهَوَى' دالاً اشتقاقياً عند المتكلم على حالة نفسية شعورية لتعلقه بـ'هُوِيٍّ' الذي تهيمُ صيغته "الجوفاء" للدلالة على تلك الحالة وكذا القول في ربط المتكلم، مثلاً، بين 'كريم' و'كرم' في الدلالة اشتقاقياً على الصفات الثابتة، وربطه بين 'سعيد' و'سعد' في الدلالة على الأحوال النفسية.

ويبدو القول بدلالة الصيغة "الجوفاء" على الحدث مخالفاً لمذهب القدامى في تعليقهم الدلالة عليه بالجذر دون البنية والوزن. فابن جني يرى أن الجذر في الفعل مثلاً دالٌّ على الحدث، وأن وزنه دال على الزمان: «ألا ترى إلى 'قام' ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه؟» (الخصائص، III، 98)؛ وهو نفس موقف الأسترابادي الذي يرى «أن الحدث مدلول حروفه المرتبة، والإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن... مدلول وزنه الطارئ على حروفه» (الأسترابادي، شرح الكافية، I، 26). وقد جرى الصّبّان على هذا النحو في ربط الدلالة على الحدث بالجذر إلا أنه علّق تحقق هذه الدلالة على وجود الصيغة: «واعترض [على] قولهم: "الفعل يدل بمادته على الحدث" أو "مادة الفعل تدل

على الحدث " بأننا لا نسلم أن مادته تدل على الحدث بقطع النظر عن صيغته وإلا لزم [دلالة] ضرب بكسر الضاد أو ضمها مع فتح الراء أو 'ربض' أو 'برض' مثلاً على الحدث المخصوص ولا قائل به. والجواب: أن المراد أنها تدل بشرط الصيغة مع أن صيغة الفعل ليست بخصوصها شرطاً، بل الشرط صيغته أو صيغة المصدر أو الوصف» (الحاشية، II، 162 - 163). غير أن ما يُسَوَّغ القول بدلالة الصيغة على الحدث دلالة عامة ما نجده عند النحاة من احتفال بدلالة حركة عين الفعل في الأفعال الثلاثية المجردة مثلاً، وفي إشارتهم إلى اطراد استعمال بعض المصادر الثلاثية في معانٍ مخصوصة كاستعمال وزن فُعال في الأدواء وفعل في الأصوات وفِعال في الحرفة... وجميعها دلالات راجعة إلى الصيغة لا إلى المادة، وإذا تحققت هذه الدلالات في بعض الصيغ تحققت استبعاداً في ذهن المتكلم في الصيغ المقترنة بها داخل الشبكة الاشتقاقية.

خاتمة

لقد سعينا في هذا الفصل إلى إقامة مفهوم الاشتقاق على الدلالة الحدثية، واصطفينا لذلك من الآراء التراثية ما يخدم غرضنا، ووظفنا هذه الآراء على النحو الذي يبرزُ المقابلة بين الجامد والمشتق ويجعلُ المشتق جنساً عاماً يدخلُ فيه المصدر نفسه رغم أنه عُدَّ عند البصريين الأصل في الاشتقاق. وما يجدر التنبيه عليه أن هذه الدلالة الحدثية التي يتأسس عليها الاشتقاق بالمعنى الذي بيناه دلالةً مقصورة على المضمون التصوري الخام الذي يُستفاد من الجذر على نحو احتمالي، والذي يتحقق عند اتصاله بالصيغة الصرفية. ولما كان لهذا المحتوى التصوري دَوْرٌ ثانوي قياساً إلى التصور الذي يُستفاد من الصيغ الاشتقاقية نفسها بقطع النظر عن المضمون المتصل بها، على النحو الذي بينه لانغاك (Cf. Langacker, 1987/1991, 129 & 134)، فإن اشمال الصيغة على المضمون التصوري الحدثي بمفرده لم يكن كافياً دوماً لدخول تلك الصيغة في باب المشتقات؛ ومن ثم كانت الحاجة إلى اعتبار عوامل أخرى من قبيل أن تكون الدلالة الحدثية مقصودة، والمعنى الحدثي في الصيغة ملاحظاً معتبراً وألا يقتصر على الإخطار والإشعار والتلميح البعيد، وأن يكون في الصيغة المشتقة ما في الفعل من الدلالة على جنس الحدث وعموم الاستعمال وعدم الاختصاص جزئياً أو كلياً.

الفصل الثاني

أولية الفعل في الدلالة على الحدث

تمهيد

إن أكثر ما احتج به البصريون والكوفيون على أصل الاشتقاق عبارة عن براهين شكلية صناعية لا تُتيحُ الجزمَ بتقدّم إحدى الصيغتين الاسمية والفعلية على الأخرى في قوة الدلالة على الحدث. غير أننا إذا ذهبنا إلى التأويل الذي يجعلُ العلاقة الاشتقاقية علاقة معنوية يشترك فيها الأصلُ المشتق منه والفرعُ المشتقُّ، لا علاقةً أوّليةً وتبعيّةً في الوجود (اطلب ص320، وابن القيم، بدائع الفوائد، I، 23) جاز لنا أن نستمد من حجج البصريين ما يدعمُ كون المصدر مقدّماً على الفعل وسائر المشتقات في إفادة الحدث. ولعل أهمّ هذه الحجج ما ذهبوا إليه من بساطة معنى المصدر وتركّب معنى الفعلِ وسائر المشتقات قياساً إليه: «والدليل على أن الفعل مشتق من المصدر طرق: منها وجود حد الاشتقاق في الفعل، وذلك أن الفعل يدل على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقاً وفرعاً على المصدر كلفظ 'ضارب' و'مضروب'. وتحقيق هذه الطريقة أن الاشتقاق يُراد لتكثير المعاني، وهذا المعنى لا يتحقق إلا في الفرع الذي هو الفعل. وذلك أن المصدر له معنى واحد وهو دلالة على الحدث فقط، ولا يدل على الزمان بلفظه، والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص فهو بمنزلة اللفظ المركب، فإنه يدل على أكثر مما يدل عليه المفرد، ولا تركيب إلا بعد الأفراد كما أنه لا دلالة على الحدث والزمان المخصوص إلا بعد الدلالة على الحدث وُحدَه. وقد مُثِّل ذلك بالنُّقْرة [أي القطعة المذابة] من الفِضّة، فإنها كالمادة المجردة عن

الصورة. فالفضة من حيث هي فضة لا صورة لها، فإذا صيغ منها خاتم أو مرآة أو قارورة كانت تلك الصورة مادة مخصوصة، فهي فرع عن المادة المجردة. كذلك الفعل هو دليل الحدث وغيره؛ والمصدر دليل الحدث وحده. فبهذا يتحقق كون الفعل فرعاً لهذا الأصل» (العُكْبَرِي، مسائل خلافية، 76). فسمه المصدر من حيث الدلالة هي البساطة وسمه غيره من المشتقات هي التركيب. وهذا ما يجيز تقديمه عليها واعتباره النموذج الأوفى في تمثيل مقولة الحدث في العربية من جهة الاشتقاق. ذلك أن «المصدر... موضوع لساذج الحدث» (الأستراباذي، شرح الكافية، III، 402)؛ وهو يفيد «الحدث الصافي»⁽¹⁾ كالضرب والقتل والأكل والشرب» (ابن جني، الخصائص، I، 122). أما سائر المشتقات فتفيد ما يفيد المصدر وتزيد عليه بدلالة أو أكثر.

غير أننا إذا انطلقنا من تفريق الجرجاني بين الاسم والفعل على أساس أن الأول ينزغ بالمعنى إلى الثبوت وأن الثاني يفيد التجدد والحدوث؛ ومن اعتبار لانغاكِر أن نقل الفعل إلى الاسميتية يتضمن دوماً ضرباً من التشيئة التصورية للحدث وأن «مجموع المحمولات التي تفيد الحدثانات مساوية في الماصدق لقسم الأفعال» (Langacker, 1987/1991, 129)، لم يُمكننا إلا أن نقدم الفعل باعتباره أهم أقسام الكلام الممثلة للحدث.

I - دلالة الفعل الاشتقاقية

يبدو الربط بين صيغة الفعل والدلالة على الحدث أولاً والزمان ثانياً أمراً شائعاً في أنماط مختلفة من التفكير اللغوي وإن لم يكن عاماً (Cf. Parsons, 1990, 4). أما في النحو العربي فإن الربط بين الفعل وبين الدلالة على الحدث والزمان يبدو واضحاً لا شبهة فيه: فالفعل عند أكثر النحاة «ما دل على اقتران حدث بزمان» (الزمخشري، المفصل، 319)؛ غير أن بعضهم اعتبر في دلالة

(1) لا تنطبق دلالة المصدر على الحدث الساذج الصافي حق الانطباق إلا في بعض أنواع المصادر من قبيل ما سُمي بـ«المصدر العام» المشتمل على المصادر السماعية واسم المصدر والمصدر الميمي المجرد، أما مصدراً المرة والهيئة والمصادر المزيّدة ففيها دلالات زائدة على دلالة الحدث (اطلب الفصل الموالي).

النسبة وهي كونه مسنداً إلى فاعل: «لأن الفعل يدل على الحدث والزمان»: أي على مجموعهما مطابقةً بناءً على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة في مفهوم الفعل، بل الدال عليها جملةً الكلام. ويدل على أحدهما تضمناً وعلى الفاعل والمكان التزاماً. وأما على مذهب آخرين كالسيد [الشريف الجرجاني] من أن النسبة إلى الفاعل المعين جزءٌ مفهوم الفعل، فدلالته على مجموع الحدث والزمان تضمن» (حاشية الصَّبَّان، II، 162).

وربما كان سبب اختلاف القول في دلالة الفعل راجعاً إلى الاختلاف في تحديد صيغة الفعل نفسها لما ذكرناه من خلو العربية من صيغة محايدة للفعل تسبق تصريفه. فقصر مفهوم الفعل على ما يمكن أن نسميه اليوم أساساً radical (يتألف من الجذر racine ومن الزوائد الاشتقاقية affixes dérivationnelles ويكونُ الجزء الثابت والجانب المشترك بين الصيغ المصرفة والمنتسبة إلى جدول *paradigme* واحد، ويقابلُ الزوائد التصريفية affixes flexionnelles الدالة على الشخص والجنس والعدد وسائر المقولات) قد يُخولنا القول بدلالة الفعل على الحدث والزمان دون النسبة. واعتبار تلك الزوائد التصريفية التي هي في الأغلب ضماثراً يُسندُ إليها الفعل قد يفضي إلى القول بدلالته على النسبة فضلاً عن دلالة على الحدث والزمان. ولذلك ذكر الصَّبَّان أن من أنكر دلالة الفعل على النسبة تمسك بأن ما يدل عليها هو جملة الكلام أي المسندُ والمسند إليه وهما الطرفان الضروريان للذات لا تعقلُ النسبةُ بدونهما أو بدون واحد منهما.

أ - دلالة الفعل على النسبة

الحق أن في موقف النحاة من علاقة الفعل بالفاعل ما يبرر إدراج النسبة في دلالة الفعل. فقد دأب هؤلاء على اعتبار شدة امتزاج الفاعل بالفعل وجريانها مجرى الكلمة الواحدة: «... وإنما تُحذف الجملة من الفعل والفاعل لمشابتها المفرد بكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل نحو 'ضربتُ' و'يضرِبان' و'قامت هندُ' و﴿لَتُبْلَوُنَّ فِيْ أَمْوَالِكُمْ﴾ [آل عمران، 186] و'حبذا زيدُ' وما أشبه ذلك مما يدل على شدة اتصال الفعل بالفاعل وكونه معه كالجزء الواحد» (ابن جني، الخصائص، II، 361 واطلب الحجج المسوقة في تحليل ذلك في سر الصناعة، I، 222 - 226 وفي أسرار العربية، I، 89 - 91).

لابن الأنباري، وشرح المفصل، I، 14 لابن يعيش). فإذا اعتبرنا النسبة داخلة في مفهوم الفعل زيادة على الحدث والزمان كان ذلك مما يُحِلُّه محلاً وسطاً بين الاسم والحرف. فوجه قرابته من الاسم أنه يدلُّ مثله على معنى في نفسه وهو الحدث المقترن بالزمان إذ «معنى الاسم والفعل في أنفسهما، ومعنى الحرف في غيره» (ابن يعيش، م. ن.، VIII، 2). ويُفهم من هذا أن للفعل مضموناً دلاليّاً يحيل به على الخارج ولا تقتصرُ إحالته على العلاقات النحوية كما هو شأن الحرف في الأغلب. ولهذا السبب عده تانيار من الكلمات المملوءة (اطلب ص 98 من هذا البحث).

أما وجه قرابته من الحرف فهو دلالته على النسبة من جهة أن «الحرف وُضِعَ باعتبار معنى عام، وهو نوع من النسبة كالابتداء والانتها» (الإيجي، شرح المختصر⁽²⁾، عن جمال الدين، 2005، 221). ف«الذي يدل عليه الفعل في عينه المصدر [= الحدث]، والذي يدل عليه في الجملة هو متعلّقه ما عدا المصدر» (الرّماني، الحدود، I، 80). وقد عرض لهذه الصلة بين الحرف والفعل الأسترابادي في قوله: «... ويصح أن يُعترض عليه [أي على حد الحرف المذكور بأنه ما دل على معنى في غيره] بالأفعال، فإن 'ضَرَبَ' وُضِعَ ليدل على ضارية ما ارتفع به [أي متعلّقه وهو الفاعل]، ولا يندفع هذا الاعتراض إلا بما قال بعضهم: "الحرف ما لا يدل إلا على معنى في غيره، فإن 'ضَرَبَ' مفيد في نفسه الإخبار عن وقوع ضَرَبَ وفي فاعله عن ضاربيته، بخلاف 'مَنْ' فإنه لا يفيد إلا معنى الابتداء في غيره» (شرح الكافية، I، 38). ويتضح من هذا أن التقابل الأساسي قائم بين المعاني الاسمية والمعاني الحرفية إذ أن «بينهما تمام المباينة» (الكرّباسي، منهاج الأصول، I، 39) من قِبَلِ أَنَّ «معاني الأسماء معانٍ مستقلة وليست من سِنخِ النَّسَبِ والإضافات، بخلاف معاني الحروف فإنها معانٍ رُبُطية غير ملتفت إليها» (م. ن.، 37).

ونجد في التراث من الآراء ما يغلبُ "حرفية" الفعل على "اسميته" تغليباً واضحاً. ومن ذلك رأي طريف للسهيلى في وجه اشتقاق الفعل من المصدر

(2) الإيجي، عضد الدين، شرح مختصر ابن الحاجب، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر.

يذهب فيه إلى أن الأصل في التعبير عن الحدث وما قام به هو المصدر مضافاً إلى فاعله، وأن الحاجة إلى الإخبار عن الفاعل تقتضي صيغة شبيهة بالحرف يكون معناها الإحالي ضامراً وتكون علاقتها بالمخبر عنه في متانة العلاقة بين المضاف والمضاف إليه وذلك قوله: «... وفائدة اشتقاق الفعل من المصدر أن المصدر اسم كسائر الأسماء يُخبر عنه كما يُخبر عن سائر الأسماء نحو قولك: "أعجبني خروج زيد" ... فإذا ذُكر هو [= المصدر] وأُخبر عنه كان الاسم الذي هو فاعل له مخفوضاً مضافاً إليه، والمضاف إليه تابع للمضاف... فإذا أرادوا أن يُخبروا عن الاسم الفاعل للحدث لم يكن الإخبار عنه وهو مخفوض تابع في اللفظ لغيره، وحقُّ المُخبر عنه أن يكون مرفوعاً مبتدأ به. فلم يبقَ إلا أن يُدخلوا عليه حرفاً يدلُّ على أنه مخبر عنه كما تدلُّ الحروف على معانٍ في الأسماء. [و]⁽³⁾ هذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزاً بينه وبين الحدث [= المصدر] في اللفظ، والحدث - الذي هو حركة الفاعل في المعنى - يستحيل انفصاله عن الفاعل كما يستحيل انفصال الحركة عن محلّها، فوجب أن يكون اللفظ غير منفصلٍ لأنه تابع للمعنى. ولما بطل جعل الاسم مخبراً عنه مع بقاء لفظ الحدث على حاله، وبطل إدخال حرف يدل على كونه مخبراً عنه، لم يبقَ إلا أن تشتق من لفظ الحدث لفظاً يكون كالحرف في النيابة عنه، دالا على معنى في غيره، ويكون متصلاً اتصال المضاف بالمضاف إليه وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث، فإنه يدلُّ على الحدث بالتضمن⁽⁴⁾، ويدل على أن الاسم مُخبر عنه لا مضاف إليه، إذ يستحيل إضافة لفظ الفعل إلى الاسم كما يستحيل إضافة الحرف لأن المضاف هو الشيء بعينه⁽⁵⁾ والفعل ليس هو الشيء بعينه، ولا يدلُّ على معنى في نفسه، وإنما يدلُّ على معنى

(3) الزيادة من بدائع الفوائد لابن القيم.

(4) في بدائع الفوائد لابن القيم: "بالتضمن". والفعل دال على الحدث بالتضمن لأن الحدث جزء مدلوله. وتمام مدلوله الذي يدل عليه مطابقة يتألف من الحدث والزمان. اطلب ما سبق من كلام الصبان في تفصيل دلالة. وعن المقصود بـ"التضمن" والمطابقة اطلب الرازي (المحصول، I، 76).

(5) أي هو مدلول اللفظ أو الموجود الخارجي دون اللفظ، فهو الذي يلحقه التعريف والتخصيص بالإضافة دون اللفظ، والفعل في رأي السهيلي مجرد لفظ معناه في غيره ولا يدلُّ على معنى في نفسه فلا تلحقه بالإضافة ولا التعريف والتثنية والجمع كما يأتي من كلامه.

في الفاعل وهو كونه مُخبراً عنه. فإن قيل: "كيف لا يدلُّ على معنى في نفسه وهو يدلُّ على الحدث؟" قلنا: "إنما يدلُّ على الحدث بالتضمين... واللفظ الذي يدلُّ على الحدث بالمطابقة إنما هو 'الضرب' و'القتل'، وأما 'ضرب' و'قتل' فلا... فمن ثمَّ وجب أن لا يُضاف ولا يُعرَّف بشيء من آلات التعريف، إذ التعريف يتعلق بالشيء بعينه لا بلفظ يدلُّ على معنى في غيره؛ ومن ثمَّ وجب أن لا يُثنى ولا يُجمع كما لا يُثنى الحرف ولا يُجمع؛ ومن ثمَّ وجب أن يُبنى كم تُبنى الحروف...؛ ومن ثمَّ وجب أن يكون عاملاً في الاسم كالحرف كما أن الحرف لما دلَّ على معنى في غيره وجب أن يكون له أثر في لفظ ذلك الغير كما له أثر في معناه» (نتائج الفكر، 53 - 55، واطلب ابن القيم، بدائع الفوائد، I، 27 - 28).

وعلى هذا ترى أن الفعل يتردد في التراث بين اعتباره قريباً من الاسم وبين اعتباره قريباً من الحرف بحسب الجوانب التي تُعتبر في دلالة وتقدُّم على غيرها. فاعتبار مضمونه الدلالي الحدثي خاصة يقربه من الاسم ويحشره في زمرة أقسام الكلام التي تفيد معنى في نفسها والتي تكون إحالتها على الخارج واضحة جلية حتَّى تُتناسى دلالة النسبة فيه كما هو رأي جمهور النحاة؛ واعتبار دلالة النسبة فيه يقربه من الحرف على نحو يُنكر معه أن تكون له دلالة في نفسه كما هو رأي السهيلي.

ولما كان الفعل محتملاً لهذه الدلالات جميعاً ومشتماً على خصائص تقربه من الاسم وأخرى تدنيه من الحرف لم يكن غريباً أن تختلف آراء اللغويين في منزلته وأن تتضارب أقوالهم في قرابته من فئة من أقسام الكلام دون أخرى. فقد وقفنا على أن نحو بور رويال اعتبر دلالة الفعل على الحدث دلالة عرضية وأنه وُضِعَ لإفادة الإثبات في الأصل، ولذلك جعل ضمن أقسام الكلام التي تفيد صورة الفكر وهيئته لا موضوعه ومُتعلِّقه؛ واعتبار الفعل دالاً على النسبة هو الذي حمل راسل على القول بقرابته من الحرف (والظرف) دون الاسم والصفة (Cf. Russel, 1912, 1985, 54)، وحمل لانغاكرك على جعله مع الحرف ضمن العلاقات المقابلة للاسميات. كما وقفنا على أن اعتبار مضمونه الذي يحيل به على الخارج هو الذي جعل بعض اللغويين يعتبرونه دالاً على الحدث (اطلب موقف تانيار في ص 98)؛ وأن اعتبار دلالة على الحدث هو أبرز ما اختلف به رمزي وريخنباخ وديفدسن مع أسلافهم من الفلاسفة التحليليين في معالجة جمل العمل المشتمة على أفعال (اطلب ص 63 وما بعدها).

وعلى هذا فإن دلالة الفعل على النسبة أمر لا يُمكن إنكاره حتى في صورة الاختصار على ما يفيدُه الأساس المشترك في الجدول التصريفي. ذلك أن من طبيعة هذا الأساس عدم التمام والحاجة إلى غيره، إذ الأفعال «مفتقرة إلى الأسماء من حيث كانت لا تقوم بأنفسها» (ابن يعيش، شرح المفصل، I، 57) وهو قول غير بعيد عما قرره مارتينييه من اعتبار الفعل لفظاً monème يقتصر على الاستعمال الإنشائي (Cf. Martinet, 1970/1980, 141) ولا شك في أن موضع الافتقار هو موضع علاقة ممكنة ينبغي مراعاتها في اعتبار دلالة الفعل.

غير أنه يجوز لنا أيضاً ألا نعتد بدلالة الفعل على النسبة إذا اخترنا أن نقصر اهتمامنا على ضربين من الدلالات هما: الدلالة الخارجية التي تناسب مضمون الصيغ اللغوية وما يسميه لانغاكراً بالمحتوى التصوري؛ والدلالة التصورية التي تعبر عن تكييف مخصوص تجريه الصيغ اللغوية على المضمون التصوري الخام على حد ما بينه لانغاكراً في تفريقه بين الاسم والفعل. أما دلالة النسبة الإنشائية فهي معنى حرفي يخرج عن هذين الضربين من جهة أن النسبة الإنشائية التي يفيدها الفعل علاقة إعرابية يختلف مضمونها الدلالي اختلافاً شديداً بحسب طرفي الإسناد. كما تختلف دلالة الفعل على النسبة الإنشائية من جهة أخرى عن الدلالة المستفادة من الحركات الإعرابية اللاحقة آخر الاسم مثلاً، والدالة على علاقات نحوية خالصة بين العلامات اللغوية التي يستعملها المتكلم لا بين مدلولات تلك العلامات سواء كانت المدلولات خارجية أو ذهنية من قبيل أنها لا تنقل مضموناً تصورياً يقع في الخارج أو في الذهن. ذلك أن النسبة الإنشائية (والمعنى الحرفي عموماً) تعبر عن تصور في الذهن يناسب هيئة ما من هيئات الأشياء في الخارج⁽⁶⁾ خلافاً للحركات الإعرابية فإنها تعبر عن النسب الحاصلة بين الوحدات اللغوية عينها.

(6) اطلب مفهوم التوازي بين المستوى البنيوي والمستوى الدلالي عند تانيار (Tesnière, 1959/1976, 42)، وكلام الكرباسي (منهاج الأصول، I، 40) على النسبة الواقعة بين "زيد" و"القيام" والنسبة التي يدل عليها حرف الجر 'على'، وكيف أن وظيفة اللغة نقل تلك النسب الحاصلة في الخارج على النحو الذي سماه المؤلف "مرآتية وحكاية". واطلب أيضاً كلام راسل على المنزلة الأنطولوجية للنسبة، وكيف أنه يقر لها بالكينونة being دون الوجود existence (Russell, 1912/1985, 57).

وليس هذا الضرب من العلاقات النحوية الخالصة مما نُعنى به أيضاً في تفحص دلالة الصيغ الدالة على الحدث لأنَّ اعتبار مثل هذا النوع من الدلالات قد يفضي إلى توسيع دائرة الدلالات المقررة للفعل مثلاً. فمن ذلك أنه يمكن القول بدلالة صيغة الفعل على نفسها من حيث أنها أودعت خصائص تميز بها عن الاسم والحرف مما قد لا يكون عادة من مقاصد المتكلم أن يُخطَر به سامعه عند إنشاء الرسالة اللغوية.

ب - دلالة الفعل على الزمان

إذا كان القول بدلالة الفعل على النسبة الإسنادية يُعزى إلى فئة قليلة من النحاة فإن القول بدلالته على الزمان هو مذهب الجمهور منهم: «الفعل ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ وإما حاضر وإما مستقبل... فالماضي كقولك: "صَلَّى زيدٌ" يدل على أن الصلاة كانت فيما مضى من الزمان؛ والحاضر نحو قولك: "يُصَلِّي" يدل على الصلاة وعلى الوقت الحاضر؛ والمستقبل نحو: "سيصلي" يدل على الصلاة وعلى أن ذلك يكون فيما يُستقبل (ابن السراج، الأصول، I، 38). والمتبادر من الزمان الذي يدلُّ عليه الفعل عند أكثرهم هو أحد الأزمنة الثلاثة معيناً (اطلب سيويه، الكتاب، I، 35؛ والمُبرَّد، المقتضب، II، 274) وهذا الزمان عبارة عن نسبة قائمة بين الحدث الذي يدل عليه الفعل وحدث التكلم. فما يقع قبل زمن التكلم يكون ماضياً، وما يقع بعده يكون مستقبلاً وما يقارنه في الزمان يكون حاضراً.

وقد تقدم أن الجانب الدال من الفعل على الزمان عند أكثر النحاة هو الصيغة، وأن ما يدل على الحدث هو المادة التي هي عبارة عن جملة من الحروف الأصول (اطلب ابن جني، الخصائص، III، 98 والأستراباذي، شرح الكافية، I، 26). وقد رأينا أن الصيغة أيضاً يمكن أن تدل على الحدث دلالة جنسية عامة تتخصص عند التقاء الصيغة بالمادة وأنها قد تهَيَّئ للدلالة على نوع من الأحداث دون نوع (اطلب ص 339 وما بعدها). وهذه الصيغة نفسها هي التي أنيطت بها الدلالة على الزمان والدلالة على النسبة عند من قال بذلك، إلا أن وجه الإناطة يبدو مختلفاً: فإناطة معنى النسبة بصيغة الفعل مبني على عدم تمامها وافتقارها إلى غيرها وكونها من الصيغ المقيدة التي لا تظهر في التركيب إلا مقترنة بصيغ أخرى وذلك

بقطع النظر عن أشكالها التصريفية؛ أما إناطة معنى الزمان بالصيغة فمبني على ما يلاحظ من اختلاف معانيها عند تصريفها: «وذلك أنه قد دلت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع، إذ الغرض في صيغ هذه المثل إنما هو لإفادة الأزمنة. فجعل لكل زمانٍ مثالاً مخالفاً لصاحبه، وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان» (ابن جنّي، الخصائص، I، 375).

وما يجدرُ ذكره أن الدلالة على الزمان هي الجانب الذي تمسك به أكثر النحاة باعتبارهِ الفارق المعنوي بين الفعل والمصدر. فالفعلُ عندهم يدلُّ بلفظه دلالة صريحة على زمان محصل أي معين مخصوص هو أحد الأزمنة الثلاثة، ودلالته عليه بالتضمن إذ الزمان جزء مدلول الفعل والحدث جزؤه المتمم، وهو يدل على كليهما بالمطابقة. أما المصدر فليست دلالة على الزمان دلالة لفظية وإنما هي دلالة عقلية إذ الزمان من لوازم الأحداث والذوات كما أن المكان كذلك. ف«لفظ المصدر لا يدل على زمان البتة وإنما الزمان من ملازماته فلا يدخل في حده. ولو دخل ذلك في الحد لوجب أن يقال 'الرجل' و'الفرس' يدلان على الزمان والمكان إذ لا يتصور انفكاكهما عنهما. ولكن لما لم يكن اللفظ دالا عليهما لم يدخل في حده» (العكبري، مسائل خلافية، 47). وقد عرضنا فيما تقدم لبعض وجوه الاختلاف بين دلالة الفعل ودلالة المصدر وكيف أن كل واحدة من الصيغتين تعبر عن نزعة إلى إبراز بعض عناصر التجربة دون البعض الآخر كما أنها تعكس تمثلاً مخصوصاً لتلك التجربة (اطلب ص 149 وما بعدها واطلب أيضاً رأي لانغاكر في الفرق بين الفعل والاسم المتصل به في ص 277 وما بعدها).

غير أن القول بدلالة الفعل على الزمان لم يكن محل إجماع، فقد أنكره بعض من غني بالبحث في دلالات الصيغ الفعلية من الأصوليين الشيعة خاصة، ومنهم الكرّباسي الذي ذهب إلى أن الزمان لا يتعلق بالتصور الذي هو إدراك المفرد، ولا يتعلق بالنسبة قبل أن يعرضها الذهن على الخارج للثبوت من صدقها أو كذبها، بل يتعلق بالنسبة بعد عرضها على الخارج. فإذا كانت النسبة متحققة ناسب ذلك صيغة الماضي، وإذا كانت غير متحققة ويُنتظر وقوعها ناسب ذلك صيغة المضارع. وقد عبر عن هذا الرأي بقوله: «... والتحقيق أن الزمان ليس مدلولاً للفعل لا تضمناً ولا التزاماً. بيان ذلك يحتاج إلى تمهيد مقدمة وهي أن المفرد كـ 'زيد' مثلاً، والمركب الناقص كـ 'غلام زيد' فإنهما دالان على معانٍ

تصورية من دون نظير إلى ما في الخارج. فإنَّ من سمعَ 'زيد' وكذا 'غلام زيد' ينتقلُ إلى معانيها المُتصوِّرة من دون نظر إلى وجودها وعدمها بخلاف المركبات التامة فإنها تدل على النسبة التامة الحاصلة بين الطرفين، وينتقلُ إلى الوجود الخارجي، وترى تلك النسبة خارجية من غير فرق بين الجملة الاسمية أو [كذا!] الفعلية. فالجُمْلُ الفعلية تدل على نسبة الحدث إلى الفاعل؛ ويُلاحظُ الخارجُ بالنسبة إلى تلك النسبة، فإن كان ذلك بنحو التحقق فماضٍ، أو بنحو الترقب فمضارع. ولأجل ذلك تُؤهَّم أن الزمان من مداليل الأفعال حيثُ أن لحاظ الخارج تارة يكون بنحو التحقق وأخرى بنحو الترقب وهو لا يكون إلا بالزمان. ولكن لا يخفى أنه لو اقتضى ملاحظة الخارج كونَ الزمان من مداليل الأفعال فلم لا يكون مدلولاً للجملة الاسمية؟ إذ أنه لا فرق بينهما من جهة الانتقال إلى ما في الخارج» (الكرُباسي، منهاج الأصول، I، 134 - 135).

أما الفرق بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية من حيثُ الدلالة على الزمان فليس فرقاً في اقتضاء كل واحدة منهما للزمان ولكنه فرق في طبيعة ما ينتقلُ إليه الذهن عند التعبير بكل واحدة منهما. فمن خصائص الجملة الاسمية التعبير عن الوجود المطلق، ومن خصائص الجملة الفعلية التعبير عن الوجود المحدود: «... وكيف كان إنه بالنسبة إلى الزمان لا فرق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية وإن كان بينهما فرق من جهة أخرى وهو فيما يُنتقلُ إليه في الخارج. ففي الجملة الاسمية يُفهم منها الانتقال في الخارج بالنسبة إلى الطرفين إلى الوجود المطلق، فيلزمه مطلقُ الزمان. وفي الجملة الفعلية الانتقال في الخارج بعد تصور الطرفين إلى الوجود المحدود ولازمه الزمان المحدود، فالزمان بالنسبة إليهما من لوازم ما يُنتقلُ إليه» (م. ن.، 135 - 136).

وإذا كانت صيغةُ الفعل غير دالة على الزمان فإن ذلك لا يعني أنها خالية من كل دلالة عندهم. فهي دالة على حركة المسمى التي هي صدور الحدث عن فاعله، وهي دالة يمكنُ اعتبارها تخصيصاً للنسبة التي يدلُّ عليها الفعل والتي يختلفُ بها عن سائر الصيغ ذات المعاني الحرفية⁽⁷⁾: «... وأما هيئة الفعل فإنها

(7) عن اعتبار صيغة الفعل راجعة إلى المعنى الحرفي اطلب (م. ن.، 124).

تدل على صدور الحدث من فاعله وأنه من رَشحاته وثمراته من غير حاجة إلى كونه مطابقاً لما في الخارج. فمثلُ 'امتنع' و'استحال' ⁽⁸⁾ يُعدان من الأفعال وليس لهما نسبةٌ خارجية. وما ذكرنا من مدلول الفعل بأنه حدثٌ صادر من الفاعل هو المراد من الحركة في الخبر المروي عن مولانا أمير المؤمنين [علي بن أبي طالب] (ع) في أن الفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، وليس المراد منها الحركة من العدم إلى الوجود إذ مثلُ 'امتنع' و'استحال' يُعدان من الأفعال ولم يخرججا من العدم إلى الوجود» (م. ن.، 54 - 55).

وبالنظر في الحجة التي ساقها الكُرباسي لنفي دلالة الفعل على الزمان يمكن أن نلاحظ أن كونَ الزمان تابعاً لملاحظة النسبة في الخارج من حيث ما سماه بالتحقق والترقب، وكونُهُ من لوازم ما ينتقلُ إليه الذهنُ في الخارج لا من دلالة الصيغة الفعلية في نفسها لم يمنع من اختلاف نوع الجملة من الاسمية عند إرادة التعبير عن الوجود المطلق إلى الفعلية عند القصد إلى إفادة الوجود المحدود، كما لم يمنع من استعمال الماضي عندما تكون النسبة متحققة واستعمال المضارع عندما تكونُ مترقبة. فمجرد اختلاف صيغة الفعل لاختلاف هذين المعنيين يبين أن لدلالة الفعل بعداً "زمانياً" لا يمكنُ إنكاره وإن كان لا يطابق ضرورة التقسيم المعهود إلى الأزمنة الثلاثة. إذ يكفي مثلاً أن نفهم من 'التحقق' الوقوع والحصول على وجه الاكتمال وأن نفهم من 'الترقب' عدم التحقق والاكتمال.

أما الدلالة التي ينيط بها الكُرباسي صيغة الفعل فهي بمثابة تعريف له على أساس عاملي يُعلّقُ الحدث ببعض الذوات المشاركة فيه. وهو تعريف على جانب من الأهمية من جهة أنه لا ينظر إلى الحدث في نفسه ولكن في نسبته إلى غيره فلا يعتبره شيئاً ثابتاً مستقلاً بالمفهومية ومن ثم صالحاً لأن يُشار إليه بصيغة الاسم ولكن يعتبره نسبة وعلاقة، وينظر إلى الفعل الدال عليها من حيث هو علامة تعكس ما في الحدث من طابع الحدوث والتجدد والحركة التي يفيدها الفعل دون الاسم. ويمكنُ أن نؤيد هذا الاستنتاج بقول جمال الدين: «... ولكنه إذا لوحظ هذا الحدث المسمى بالقيام منسوباً للفاعل ومصوغاً بصيغة 'قام' الدالة

(8) وهما ضرب من الأحداث السلبية التي لا تقوم على إدخال حدث في الوجود.

على نسبته وإسناده، فإن الحدث حينئذ > يخرجُ عن كونه مُسمًى، ويصيرُ المجموعُ المتحصّلُ منه ومن الإسناد حركةً للمُسمًى وفعلًا له <⁽⁹⁾» (2005، 148)، ولهذا الكلام صلة بما عرضنا له من فرق بين "إنشائية الفعل" و"خبرية الاسم" من حيثُ أن الفعل علامة تُحاكي مسماها في حدوثه وتجده، ومن جهة أن الاسم يُجمد ذلك المُسمًى وإن كان من حيثُ هو مضمونٌ تصوريٌّ خامٌ حيّاً متحركاً متجدداً (اطلب ص 272).

ومن الحجج المذكورة في تضعيف دلالة الفعل على الزمان عدم اختصاص الصيغة الواحدة بزمان معين في الاستعمال إذ «قد يعبر بالماضي عن المستقبل، وبالمستقبل عن الماضي لقرائن تدل عليه» (الغزالي، المستصفى، 250)؛ ومنها اشتراك صيغة المضارع بين الحال والاستقبال فـ«الأفعال التي يسميها النحويون 'المضارعة'... تصلح لما أنت فيه من الزمان ولما يُستقبل نحو 'أكل' و'تأكل' و'يأكل' و'نأكل'. فجميع هذا يصلح لما أنت فيه من الزمان ولما يُستقبل ولا دليل في لفظه على أي الزمانين تريد... فإذا قلت: 'سيفعل' أو 'سوف يفعل' دل على أنك تريد المستقبل، وترك الحاضر على لفظه لأنه أولى به إذ كانت الحقيقة إنما هي للحاضر الموجود لا لما يُتوقع أو قد مضى» (ابن السراج، الأصول، I، 38).

ويمكنُ أن يكون استعمالُ الصيغة الواحدة في الأزمنة المختلفة واشتراك صيغة المضارع بين الحال والاستقبال في الوضع حجة على عدم دلالة صيغة الفعل على زمان محصل من أحد الأزمنة الثلاثة حسب التقسيم المتعارف لا على نفي كل دلالة زمانية عن الصيغة. كما يمكنُ أن يكون حجةً على أن صيغة الفعل في حد ذاتها ليست الفضاء الأمثل للتعبير عن الزمان بالمفهوم المتعارف في العربية أي بمفهومه الخارجي الذي يقوم على ما يُنشئه المتكلم بكلامه من فصل بين الماضي والحال والاستقبال، فمثلُ هذا الزمان يتعينُ في الفضاء التركيبي الإعرابي وذلك عندما تنضافُ إلى صيغة الفعل علامات أخرى من قبيل الحروف الداخلة عليها والظروف والوظائف الإعرابية والوحدات المعجمية الدالة على الزمان فضلاً عن القرائن المقامية. والقول إن صيغة الماضي تدل على الزمن

(9) ما ورد بين هاتين العلامتين < > مقتبس من كلام البهبهاني، الاشتقاق، ص 6، طبع في إيران.

الماضي وصيغة المضارع على الحال والاستقبال بأصل الوضع قد يكونُ مرده إلى غلبة في الاستعمال أدت إلى ما يشبه اختصاصَ بعض الصيغ ببعض الأزمنة بحيثُ يكونُ وجود الصيغة في بعض التراكيب من العوامل الحاسمة في تعيين الدلالة الزمانية وترجيح بعض الأزمنة على البعض الآخر دون أن يكون هو العامل الوحيد.

ومن هذه الحجج أيضاً بُعدُ صيغة الأمر عن الدلالة على الزمان بالمعنى الذي قرره النحاة للزمان المحصل. فقد وجد الكَرْبَاسِي استبعادَ الزمان من دلالة الأمر هينا بعد أن استبعده من صيغتي الماضي والمضارع للأسباب المذكورة: «... على أنه ينبغي استثناء فعل الأمر لعدم دلالة على الزمان وإنما يدل على نفس الطلب» (الكَرْبَاسِي، منهاج الأصول، I، 135). ودلالةُ صيغة الأمر على مطلق الطلب هو ما ذهب إليه الشوكاني الذي ذكر أنه رأى جماعة من محققي الأصوليين الأوائل (اطلب إرشاد الفحول، 97). ولئن كان الشوكاني صريحاً في نفي دلالة الأمر على التكرار (م. ن.، 99)، وعلى الفور أو التراخي (م. ن.، 101)، فإن كلامه يبدو مُلتبساً فيما يتعلق بدلالته على الزمان: «احتج الأولون بإطباق أهل العربية على أن هيئة الأمر لا دلالة لها إلا على الطلب في خصوص زمان. وخصوصُ المطلوب من قيام وقعود وغيرهما إنما هو من المادة، ولا دلالة لها إلا على مجرد الفعل. فحصل من مجموع الهيئة والمادة أن تمام مدلول الصيغة هو طلب الفعل فقط» (م. ن.، 98 واطلب أيضاً ص 100). ولا شك في أن أهل العربية لم يُطبقوا على نفي دلالة صيغة الأمر على الزمان بل العكس هو الراجح على حد ما نتبينه من آراء بعض النحاة. فمذهب هؤلاء أن صيغة الأمر تدل على زمان محصل من جهة «أنك حين تأمره فأنت تطلب منه إيقاع ما ليس بموجود، وإذا نهيته فأنت تمنعه من الإتيان به» (ابن يعيش، شرح المفصل، II، 37). ومن ثمَّ عد ابن جني الأفعال المفيدة للأمر والنهي دالة على الاستقبال: «... والمستقبل ما قُرِن به المستقبل من الأزمنة نحو قولك: "سينطلق غداً" و"سوف يقوم غداً"... وكذلك جميع أفعال الأمر والنهي نحو قولك: "قم غداً، ولا تقعد غداً"» (ابن جني، اللُّمع، 23). ودلالة الأمر على الزمان هو الظاهر من قول ابن هشام: «... لأن الفعل إنما وُضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل؛ وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده... ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء

مجردة عن الزمان كـ 'بعث' و 'أقسمت' و 'قبلت'. وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأن تجرّدها عارض لها عند نقلها عن الخبر. ولا يمكنهم ادعاء ذلك [أي النقل] في نحو 'قُم' لأنه ليس له حالة غير هذه، وحينئذٍ فتشكّل فعليته⁽¹⁰⁾ (مغني اللبيب، I، 300). ومن المستبعد أن يكون الحال هو الدلالة الزمانية التي يقرها ابن هشام لصيغة الأمر خلافاً لما قد يتبادر من قوله في بعض مصنفاته: «مدلول 'قُم' حاصل عند التلفظ به لا يتأخر عنه، وإنما يتأخر عنه الامتثال وهو خارج عن مدلول اللفظ» (شرح شذور الذهب، 49). فقد يفهم من هذا الكلام أنه يعتبر صيغة الأمر دالة على الزمان الحاضر لأن مدلولها يقارن التلفظ في الزمان. وليس الأمر كما قد يُظن لأن مدلول 'قُم' الذي يشير إليه ابن هشام ليس مدلول الفعل الإحالي الذي هو مضمون صيغة ذلك الفعل ولكنه مدلول العمل اللغوي الذي قام به المتكلم وهو عمل الأمر. وليس غريباً أن يُقارن زمان هذا العمل زمان التلفظ به من قبل أن الأمر من الأعمال اللغوية التي يكون تحققها وحصول مضمونها رهين التلفظ بها، وأنه من جنس الكلام الذي يختص «بأن إيجاده لفظه إيجاد لمعناه» (م. ن) وهو المسمى بإنشاء. ويُفسّر تأكيد ابن هشام لهذا الجانب من الدلالة في جملة الأمر (التي تساوي في المثال المذكور صيغة فعل الأمر) بإعراضه عن التقسيم الثلاثي لأجناس الكلام إلى خبر وطلب وإنشاء، وسعيه إلى إدماج الطلب والإنشاء في قسم واحد بناء على أن التفريق بينهما يستند - عند من قال به - إلى التباس بين المعنى الذي هو فعل المتكلم باللغة والمعنى الذي هو مضمون كلامه. فغير الخبر «إما أن يتأخر وجوده معناه عن وجود لفظه، أو يقرنا؛ فإن تأخر عنه فهو الطلب، نحو: 'اضرب' و'لا تضرب'؛ وهل جاءك زيد؟؛ وإن اقترنا فهو الإنشاء كقولك لعبدك: "أنت حر"، وقولك لمن أوجب لك النكاح: "قبلت هذا النكاح" (م. ن.). ومن ثم كان إدماج الطلب في الإنشاء مقتضياً لصرف النظر عن الجانب الإحالي من صيغة الأمر إلى العمل اللغوي الذي يؤدّي بها. فالحق أن المعنى الحاصل عند التلفظ بصيغة الأمر ('قُم')، مثلاً، لا يُلتمس في المدلول الإحالي لتلك الصيغة وهو القيام الذي ربما يقع

(10) أي يُشكّل كونه فعلاً إذا عُدَّ غير دال على الزمان. ذلك أن التجرد عن الزمان إنما ساغ في أفعال الإنشاء المذكورة بسبب عروض النقل من الخبرية إلى الإنشائية، وليس فعل الأمر كذلك لأنه باقٍ على أصله لم يُنقل.

وربما لا يقع في المستقبل بعد الفراغ من التلفظ بصيغة الأمر، بل يُلتَمَسُ في الفعل الإنجازي المقدر الذي يتضمنه كل عمل لغوي كقولك مثلاً في هذا المقام: "أمرك أن تقوم". وعلى هذا لا يقتصر مقياسُ الاقتران في الزمان على الإنشاءات بل يعمُّ الخبر أيضاً، إذ أن «الحدثان الذي يُقصدُ إلى إبرازه في الجملة الإنجازية يتلبَّسُ بفعل القول نفسه حتى إن اقترانهما في الزمان لا يكون من باب الممكن الجائز بل من باب الواجب الضروري» (Langacker, 1987/1991, 145).

أما الامتثال الذي عدّه ابن هشام خارجاً عن مدلول لفظ الأمر فهو كذلك لكونه تحقيقاً في الخارج لما يطلبه الأمر؛ ولكونه معطى غير لغوي تحضُّلُ به "البراءة بالخروج عن عهدة الأمر"⁽¹¹⁾ على حد ما يكون الخارج في الأقوال الخبرية مقياساً لصدق الكلام أو كذبه، فلا يلزَمُ من الأمر الامتثال كما «أنك إذا قلت: "قام زيد"، فهذا الكلام لا يفيد قيام زيد وإنما يفيد أنك حكمت بقيام زيد وأخبرت عنه. ثم إذا عرفنا أن ذلك الحكم مبرراً عن الخطأ فحينئذ نستدل به على الوجود الخارجي» (الرازي، المحصول، I، 68). ويدلُّك هذا على أن تحقق معنى الصيغة في الخارج أو عدم تحققه ليس شرطاً في دلالتها، فصيغة الأمر تظل دالة بقطع النظر عن الخارج. ولئن كان ما تدل عليه من المحتمل الذي لا وثوق بحصوله فهي في دلالتها على حدثٍ غير واجب لا تختلف عن صيغة المضارع في دلالتها على التوقع والترقب؛ وإذا أُثبت للمضارع الدلالة الزمانية على الاستقبال فليس ثمة مُوجبٌ يقتضي سلبها عن الأمر. ومن ثم لا نستغرب أن يسير الصَّبَّان على نهج ابن هشام - سلفه في مدرسة ابن مالك النحوية - في التفريق بين دلالة صيغة الأمر الإحالية وبين دلالتها على العمل اللغوي، وأن يخالفه في اعتبار الدلالة الأولى: إذ لم تعد هذه الدلالة معلقة بما هو خارج عن مدلول اللفظ (الامتثال أو عدمه) بل أصبحت من صميم اللفظ نفسه: «وما ذكرنا من أن زمن فعل الأمر مستقبل هو باعتبار الحدث المأمور به»⁽¹²⁾، أما باعتبار الأمر والطلب فحال» (الحاشية، I، 89).

(11) العبارة للشوكاني (إرشاد الفحول، 98).

(12) من قبل أن حصول الحدث المأمور به لا يكون، في التصور، إلا بعد زمان التلفظ بفعل الأمر بقطع النظر عن حصوله الفعلي في الواقع بالامتثال أو عدم حصوله.

أما إذا اعتبرنا حيز الدلالة على الزمان متجاوزاً لصيغة الفعل في مستواها الصرفي وواقعاً في الحقل الإعرابي الذي يمثل الفعل أحد مكوناته، فإنه يُمكنُ تعليلُ الاقتران بين صيغة الأمر والزمن المستقبل بخصوص معنى الأمر، ويتعلق صيغته بحدثٍ يُطلبُ وقوعه أو الكف عنه أو الاستمرار فيه بعد زمان التكلّم من جهة «أن الحاصل لا يُطلب» (الشوكاني، إرشاد الفحول، 100). فكما أن من سمات الأمر امتناع تعلقه بالصفات الثابتة وما لا يوصف الإنسان بالقدرة عليه عموماً، فإن من سماته أيضاً أن يتعلق مدلوله الإحالي بزمن يقع بعد زمان التلفظ بقطع النظر عن تحققه في الخارج؛ وهو في هذا يشارك بعض المعاني كالتحريض المتعلق بالمستقبل، ويخالف البعض الآخر كالندم والتحسر المتعلقين بالماضي. وبهذا المعنى تكون دلالة صيغة الأمر على الزمان المستقبل من قبيل دلالة اللزوم العقلية لأن إشعارها به يكون من باب الاضطرار كما أن إشعار المصدر بالمكان والزمان كذلك ولا دلالة وضعيّة له عليهما.

وقد تقدمت الإشارة إلى أن نفي دلالة الفعل في العربية على زمان محصّل من الأزمنة الثلاثة لا يقتضي أن تُنفى عن صيغته كل دلالة "زمانية". فجمعُ التقاليد النحوية واللسانية المختلفة بين دلالة الفعل على الحدث ومفاهيم من قبيل الزمان والحدوث والتجدد dynamisme (اطلب ص 281 فيما تقدّم وLipsky, 1994, 267-268) يمكنُ أن يكون إفصاحاً نظرياً عما يجده المتكلّم في نفسه من علاقة حدسية بين هذه المفاهيم. وعلى هذا فلا بد لكل تعريف دلالي للفعل من أن يتعرض لما في دلالاته من سمة الحدوث والتجدد و"الحركية" ولاقترانها "الطبيعي" بالزمان. وحدُّ الجرجاني للفعل بدلالته على الحدوث والتجدد أي الحصول التدريجي والدخول في الوجود شيئاً بعد شيء (اطلب ص 254) كافٍ في إثبات زمانية الفعل. فدلالة الفعل زمانية من جهة أن مدلوله الذي هو الحدث يتألف من أجزاءٍ منفصلٍ بعضها عن بعضٍ تحضّل على نحو متقطع يقتضي انتفاء الاتصال والاسترسال، ووجود فجوات زمانية وحدودٍ يتميز بها الجزء عن الآخر على نحو ما تؤكد بعض الدراسات من اختلاف الهيئات والصفات الثابتة عن سائر أنواع الأحداث (اطلب على سبيل المثال Lyons, 1977/1980, 116 وGabbay & Moravcsik, 1980, 63). واختلاف أجزاء الحدث

وتفاوتها هو أمانة الحركة والتغير اللذين هما عينُ الزمان المقابل للآن الثابت الذي لا يُلْحَظُ في أجزائه تقطع أو تفاوت. وقد تقدمت الإشارة إلى التطابق بين التعريف الأرسطي للفعل وتعريف النحاة العرب له على أساس تضمنه معنى الزمان، كما تقدمت الإشارة إلى التطابق بين معنى الزمان عند أرسطو ومعنى الحدوث عند الجرجاني (اطلب ص 243 و 284).

ومما ينبغي تأكيده أن هذه الدلالة متصلةً بالفعل مطلقاً من غير نظر إلى خصوص الحدث، فهي شاملة للأفعال الدالة على الصفات الثابتة لأن هذه الصفات وإن كانت مضموناً تصورياً يتصلُ بحقيقة آنية لا زمانية، فإن اندراجها في صيغة الفعل يجعلُ لها خصائصَ زمانيةً بمقتضى التصوُّر الذي تنقله كل صيغة فعلية مهما كانت. بل إن زمانية الأفعال الدالة على الصفات قد تقوى من جهة أخرى أشار إليها النحاة وهي أن مثل هذه الأفعال تفيدُ التحولَ إلى الهيئة والانتقالَ إليها والدخولَ فيها: «وكل ما كان فعْله على 'فَعْل' فغَيْرُ مُتَعَدٍّ لأنه لانتقال الفاعل إلى حال عن حال فلا معنى للتعدّي. وذلك قولك: "كُرُم زيد" و"شُرْف عبد الله". والتقدير: "ما كان كريماً ولقد كُرُم"، و"ما كان شريفاً ولقد شُرْف"» (المُبرِّد، المقتضب، III، 187 - 188). وهذه المعاني كلها معاني حدوث لا يمكنُ أن تكونَ جزءاً من الهيئة الثابتة لأن اللحظة (أو اللحظات) السابقة للهيئة والتي تكونُ شروعاً في الهيئة ودخولاً فيها غيرُ معتبرة في مُسمّى الهيئة على حد ما برهنت عليه سميث (اطلب ص 218 و 481، 489، Smith, 1983). ومن ثم لا تكونُ أفعالُ الصفات الثابتة دالة على الثبوت والاستقرار إلا من جهة مضمونها الدلالي ومحتواها التصوري؛ وقد يكونُ تضخيمُ جانب الثبوت والاستقرار فيها راجعاً إلى ما تبيّنناه في بعض المواضع من تغليب النحاة جانب المضمون التصوري الحدوثي في اعتبار العلاقات الدلالية بين الأبنية عما سواه من جوانب الدلالة.

وقد وقفنا في كلام الجرجاني ومن ذهب مذهبه من شراح التلخيص على أن دلالة الفعل على الحدوث والتجدد دلالة وضعية، وهو ما يمكن أن يُفهم منه أنها دلالة أصلية للصيغة في النظام المجرد وقبل طروء الاستعمال. غير أنه يمكن الزعم أيضاً أنها دلالة اشتقاقية من جهة ظهورها في أول المستويات التي تتقابل فيه الصيغ عند إنشائها وتكوينها وقبل تصريحها واستخدامها في سياقات إعرابية. فمن ثم ينبغي اعتبارُ دلالة الفعل على الحدوث والتجدد بأصل الوضع دلالة

اشتقاقية ثابتة لا تمحي بحكم ما ذكرناه من تبعيتها للتصور المقترن بصيغة الفعل مطلقاً لا لما تتصل به الصيغة من مضمون تصوري. وهذه الدلالة نواة أولى لمعنى الحدوث والتجدد الذي يُمكن أن يقوى أو يضعف في الصيغة بأكملها بحسب ما تمدها به المستويات الأخرى من دلالات هي عبارة عن تجليات لفظية مخصوصة لعنصري الثبوت والحدوث اللذين رأينا أنهما عنصران "زمانيان" بسيطان لا يقبلان مزيد التجزئة ويتعذر ردهما إلى غيرهما، وأنهما أبسط من مقولتي الذات والحدث من قبل أنهما يُسهمان في نسج هذين المفهومين من الناحية "الزمانية" في الأقل. فمما يضعف دلالة الحدوث في صيغة الفعل أو يقويها صيغة تصريفه، ونوع المادة المعجمية المتصلة به والحاملة لمضمون تصوري خام، زيادة على ما يمكن أن تكتسبه الصيغة في محيطها العاملي من دلالات لا تكون لها حال الانفراد وذلك من جهة أن الحدث الذي يدل عليه قولنا: "انفجرت القنبلة" مثلاً حدث من باب الآن والنقطة الثابتة في بعض وجوه اعتباره لكون الفاعل النحوي في صيغة المفرد، وهو خلاف قولك: "انفجرت القنابل" فالحدث فيه من باب الزمان إذ يُفترض فيه أن يكون متقطعاً متدرج الحصول (إلا في الحالة شبه النادرة التي تنفجر فيها القنابل في وقت واحد على نحو قد يخفى معه تعدد الانفجارات على الإدراك) وما ذاك إلا لكون المسند إليه في صيغة الجمع. وتكون درجة الثبوت والحدوث النهائية ناتجة عن حساب دلالي يراعي مستويات الدلالة المختلفة كما مرّ.

ج - الدلالة الحدثية بين الفعل المجرد والفعل المزيد

1 - الدلالة الحدثية في الفعل الثلاثي المجرد

تقدم أن حركة عين الفعل الثلاثي المجرد في الماضي يُمكن أن تكون أمانة على دلالة اشتقاقية عامة تتصلُ بجنس الحدث وأنها تصلح من ثم لأن تكون أساساً لتقسيم عاملي مظهري لأنواع الحدث (اطلب ص 204 وما بعدها). كما تقدّم أن إفادة الاشتقاق لهذه الدلالة وإن لم تكن مطردة في جميع الأحوال فإنها مع ذلك تكاد تكون غالبية؛ وأن حركة العين تهَيُّ للحدث في المعنى وإن لم تصرح به على وجه اليقين. وهي في هذا لا تبتعد كثيراً عن الدلالات المستفادة من الزيادة الاشتقاقية

في احتمالها لمعانٍ متسعة. ولئن كان «ما يسترعي الانتباه [في هذا الباب] هو ما يلاحظ في أحكام النحاة من الاحتراز المتمثل في استعمال عبارات من نوع 'تكثر' و'الغالب' و'الأغلب'، مما [قد] يترجم عن ضرب من التردد إزاء إصدار أحكام شاملة هي بمثابة القوانين الجامعة لكل الظواهر المعنية» (المهيري، 1998، 88) فإن هذا لا يمنع من القول إن الدلالة المقترنة بحركة العين قد بلغت درجة كافية من الانتظام لفتت إليها انتباه الباحثين حتى قرروا أنه «كان للعربية في وقت من الأوقات دواخلٌ حركيةٌ infix vowels مختلفةٌ للعمل والحالة والصفة الثابتة»⁽¹³⁾ (Smith, 1983, 481, n. 2) واطلب أيضاً البكوش 1992/1973، 86 - 89 والمهيري، 1998، 89؛ والسائح دحماني، 1999/2003، 445).

وتكاد تجمع الدراسات الإحصائية التي تعلق بحركة عين الفعل الثلاثي المجرد في الماضي على غلبة عددية لصيغة 'فَعَلَ' على أختيها 'فَعِلَ' و'فُعِلَ'. فقد أحصى البكوش (1992/1973، 85) 2391 صيغة فعلية على وزن 'فَعَلَ' و1011 صيغة على وزن 'فَعِلَ' و298 صيغة على وزن 'فُعِلَ' وذلك من جملة 3700 فعل ثلاثي مجرد سالم يشتمل عليها المعجم العربي. واستنتج من ذلك أن الأفعال الواردة على 'فَعَلَ' هي «أكثر الأفعال عدداً لأنه الفعل الحقيقي الذي يدل غالباً على العمل والحركة و"الفِعْلُ" إطلاقاً» (م. ن.، 89).

أما 'فَعِلَ' فقد اعتبره البكوش «متوسط الأهمية من حيث الكم» (م. ن.، 87)، ورأى أن هذا الوزن وإن كان «خاصاً بالحالات بالنسبة لـ'فُعِلَ' الخاص بالصفات، فإن تفوقه الكبير على 'فَعَلَ' يرجع إلى أن الحالات متغيرة، فهي أكثر حركية من الصفات "الثابتة"» (م. ن.).

وأما 'فُعِلَ' فهو أقل صيغ الماضي الثلاث تواتراً، وقد أشار البكوش إلى أن أغلب الأفعال الواردة على هذه الصيغة «قياسية أكثر منها مستعملة، فالقرآن لم يستعمل منها إلا أحد عشر فعلاً، وهي نسبة ضعيفة جداً تدل على قلة أهمية هذا الصنف من الأفعال في الاستعمال» (م. ن.، 86، هـ 1).

(13) نسبت المؤلفه هذا الرأي إلى أوليري O'Leary, Delacey. 1923. *Comparative Grammar of the Semetic Languages*. New York: Dutton.

وتكشف هذه النتائج المتوصل إليها عن غلبة الأحداث المعبرة عن الحركة والتحول والانتقال (الأعمال والأحوال) على الصفات الثابتة أي غلبة مظهر الحدوث والتجدد على مظهر الثبوت والاستمرار، وغلبة الزمان على الآن. وهذه النتيجة التي استخلصت من مقارنة صيغ الفعل الثلاثي المجرد في الماضي مؤيدة في مستويات أخرى من اللغة بما لاحظته لاينز من أن أكثر ما تُعبّر عنه الجُمْلُ في اللغة الأحداث المتنقلة لا العلاقات الثابتة؛ ومن أن أنظمة اللغة جعلت لوصف أوضاع الحدوث والتجدد أكثر مما جعلت لوصف الأوضاع الثابتة؛ ومن أن عناية مستعمل اللغة أعلق بوصف الأحداث التي تشارك فيها الذوات منها بذكر صفاتها الثابتة أو المتحولة (Cf. Lyons, 1977 / 1980, 115, 134).

كما تكشف هذه النتائج أيضاً عن تفوق الأحداث التي تصدر عن الفاعل العاقل المريد (الأعمال) على الأحداث التي لا شأن له في حصولها (الصفات الثابتة والأحوال) أي تفوق الأحداث ذات الفاعل الحقيقي على الأحداث التي تَعَدُّ هذا الفاعل. وعلى هذا يكون الفعل الدال على عمل أدخل أنواع الفعل في الفعلية وذلك بحكم ما ينضاف إلى صيغته الدالة على الحدوث والتجدد بأصل الوضع من مضمون حدثي يجمع بين إفادة التغير والتحول والتأثير المادي المحسوس.

2 - الدلالة الحدثية في الفعل الثلاثي المزيد

1.2. بناء المزيد وانتظام دلالاته

لا تقتصر دلالة الزيادة الاشتقاقية المستفادة من الصيغ المسماة مزيدة على الأفعال وحدها بل تشمل الأسماء المتصلة بها أيضاً. غير أن العادة جرت بأن تُقرَن هذه الزيادة بالأفعال، ولعلَّ مَرَدَّ ذلك إلى أنَّ الصيغة التي عُدَّت أساساً في تسمية الأفعال بقطع النظر عن تصريحها (اطلب المهيري، 1998، 83 - 84) - وهي الصيغة المسندة إلى الغائب في الماضي - هي أخف الصيغ وأقلها زوائد اشتقاقية في حالتها التجريد والزيادة. ذلك أن بناء الصيغة الفعلية المجردة لا يحتاج إلا إلى زيادة عدد من الحركات القصيرة إلى الجذر من نحو زيادة فتحتين قصيرتين إلى الجذر (س. ك. ن) للحصول على الفعل 'سَكَنَ' *sakan-a*، أما

الحركة الثالثة فغيرُ معتبرة إذ من «المعلوم أن حركة الحرف الأخير من الكلمة عامةً والفعل خاصةً لا دور لها في تحديد البنية وتمييزها عن غيرها لأنها غيرُ قارة تتأثر بمقتضيات الإسناد والتركيب» (م. ن.، 84). وعلى هذا تُعد الصيغُ التي من قبيل 'ساكنٌ' و'مسكونٌ' و'مسكنٌ' صيغاً مجردة وإن اشتملت على حركات طويلة وحروف فضلاً عن الحركات القصيرة، وما ذاك إلا لكونها موصولة في النظام الاشتقاقي بالفعل 'سَكَنَ' المذكور. أما بناء الصيغة الفعلية المزيدة فيكون بزيادة حركات طويلة كما في 'سَاكَنَ' وحروف كما في 'أَسَكَنَ' أو بزيادتهما معاً كما في 'تَسَاكَنَ' وذلك فضلاً عن الحركات القصيرة، فتكون الزوائد الاشتقاقية، التي هي عبارة عن حركات طويلة وحروف تتصل بالجزر وتكون صيغة الفعل، هي الفارق الشكلي بين المجرد والمزيد. وعلى هذا تكون صيغة اسم الفاعل 'مُسْكِنٌ' صيغة مزيدة رغم أنها لا تختلف عن صيغة المصدر الميمي (واسمي المكان والزمان) المجرد 'مَسْكَنٌ' في عدد الزوائد الاشتقاقية الحرفية والحركية المتصلة بالجزر، وذلك من قِبَل أن صيغة اسم الفاعل المذكور تُقرن في الشبكة الاشتقاقية بـ'أسكن' المزيد لا بـ'سَكَنَ' المجرد. واعتبار 'مُسْكِنٌ' صيغة غير قياسية أصلها 'مؤسكن' على حد ما يذهب إليه بعض اللغويين⁽¹⁴⁾ يدعم ما ذكرناه من أن الصيغة الفعلية المسندة إلى الغائب في الماضي هي الحيز الأمثل الذي يظهر فيه التقابل بين التجريد والزيادة واضحاً جلياً. ولا يطعن في هذا المبدأ الذي يُرسي الفرق الشكلي بين المجرد والمزيد على نوع ما يزاو إلى الجزر في الصيغة الفعلية المسندة إلى الغائب في الماضي أن بعض الأفعال المزيدة لا تتصل بأفعال ثلاثية مجردة بل بأسماء جامدة، إذ اتصالها بالأفعال الثلاثية هو

(14) «لأنك إذا قلت: "أَفْعَلْ يُفْعَلْ" علمت أنه كان في الأصل "يُؤْفَعْلُ" فحُذفت الهمزة لثقلها كما حذفوا ألف 'رَأَيْتُ' من 'أَرَى' وكان في الأصل 'أَرَأَى'... فإذا جاز طرح همزتها وهي أصلية [لأنها أحد حروف الجزر] كانت همزة 'يُؤْفَعْلُ' أولى بجواز الطرح لأنها ليست من بناء الكلمة في الأصل [فهي من حروف الصيغة لا الجزر]... وإنما أجمعوا على حذف همزة 'يُؤْفَعْلُ' استثقلاً للهمزة لأنها كالتقيؤ، ولأن في ضمة الياء بياناً وفصلاً بين غابر [= مضارع] فَعْلٍ 'فَعْلٌ' و'أَفْعَلْ'. فالياء من غابر 'فَعْلٌ' مفتوحة وهي من غابر 'أَفْعَلْ' مضمومة. فأمنوا اللبس واستحسنوا ترك الهمزة إلا في ضرورة شعر أو كلام نادر» (ابن منظور، لسان العرب، I، 363، عم. 3، مادة (ث. ف. و) واطلب أيضاً الخليل، العين، VIII، 245 والخُضري، الحاشية، II، 209).

الغالب الأعم: «... والأغلب أن تجيء هذه الأبواب مما جاء منه فعلٌ ثلاثيٌّ. وقد تجيء مما لم يأت منه ذلك كـ'الْجَمَ..'. و'استحجر المكان' و'استنوق الجمل' ونحو ذلك، وهو قليل بالنسبة إلى الأول» (الأستراباذي، شرح الشافية، I، 85). وغلبة ما يتصل بالفعل الثلاثي المجرد من المزيادات كافٍ لصحة المبدأ. أما ما بُني من المزيادات على الجوامد فيمكن أن يقاس في معرفة عناصر زيادته على الغالب المطرد.

وإذا كانت الزوائد الاشتقاقية التي يُوسَّعُ بها الجذر فتُكوِّنُ الصيغ المجردة، تُعد زيادات بالنسبة إلى الجذر، فإنَّ الزوائد الاشتقاقية التي تَخْرُجُ بها الصيغة من التجريد إلى الزيادة تُعدُّ زيادات من درجة ثانية. ومن ثمَّ كانت الصيغُ المزيَّدة تجري في الأغلب مقابل الصيغ المجردة وتعمل بالقياس إليها. فالمزيدُ 'أخرج' يعملُ قياساً إلى المُجَرَّد 'خرج' لأنه يتضمن معناه إجمالاً ويزيدُ عليه بمعنى الجعل الذي تفيدُه الهمزة فضلاً عن أنه يمكن ترجمته إلى عبارة تحليلية تشتمل على صيغة الفعل المجرد أو ما يقومُ مقامه في الدلالة، إذ كان معناه "جَعَلَهُ يَخْرُجُ" أو "جعله خارجاً". ويسمى الأستراباذي الصيغة المجردة أصلاً وَيَعُدُّ المزيَّد مشتقاً منها؛ وتطرَّد عنده الإشارةُ إلى طبيعة ذلك الأصل اللفظية (كأن يكون اسماً جامداً أو مصدرًا؛ اطلب م. ن.، 105) والمعنوية (كأن يكون اسم حدث ومعنى أو اسم عين وشخص؛ اطلب م. ن.، 101). وقد مر بنا ما يمكن أن نستنتج منه أن تعلق المزيَّد بالأصل الدال على الحدث أكثر شيوعاً واطراداً (م. ن.، 85).

وإذا كان المبدأ العامُّ يقتضي أن يعملَ المزيَّد قياساً إلى المجرد فإننا نجد أن بعض المزيادات قد يكون مفيداً بالنسبة إلى مزيد آخر مما يجعل الزيادة من مستويين لا من مستوى واحد. فيكونُ المزيَّد الثاني مفيداً بالنسبة إلى المجرد وإلى المزيَّد من المستوى الأول. من ذلك أن 'كَسَرَ' المجرد يفيد حدثاً "بسيطاً" من جنس الأعمال؛ و'كَسَّرَ' المزيَّد يفيد ما يفيدُه المجرد ويزيد عليها بمعنى المبالغة والتكثير. ولما كان 'تَفَعَّلَ' يأتي لمطاوَعَةِ 'فَعَّلَ' فإن 'تَكَسَّرَ' الذي يفيدُ المطاوعة لا بُدَّ له أيضاً من إفادةٍ معنى 'كَسَرَ' الذي يُطاوَعه وهذا إن لم يكن من جهة اللفظ الصريح فلا أقل من أن يكون من باب الدلالة العقلية الالتزامية. فإذا قلت:

"كَسَّرْتُ الكأسَ فتكسَّرت" لم يمكن لمعنى المطاوعة الذي هو قبول الأثر أن يحصل إلا بافتراض حصول الأثر الذي هو التكسير الكثير والمبالغ فيه؛ ويؤيد هذا من جهة اللفظ أن صيغة 'تكسَّر' مشتملة على صيغة 'كسَّر' وأن ما تزيد عليها به وهو التاء يمكن أن يكون أمانة على معنى المطاوعة المعدوم من 'كسَّر'؛ وإلى هذا أشار المُبرِّد بقوله: «ويكون [الفعل] على 'تَفَاعَلَ' كما كان 'تَفَعَّلَ' لأنَّ هذه التاء إنما لحقت 'فَعَّلَ' و'فَاعَلَ' في الأصل» (المقتضب، I، 216).

وليس هذا النحو من الشراء والتنوع الدالين اللذين تشتمل عليهما الصيغ المزیدة قياساً إلى الصيغ المجردة بمطرد. ذلك أن العبارة التحليلية التي تُترجم إليها الصيغة المزیدة قد تشتمل أحياناً على ما يتصل بتلك الصيغة المزیدة نفسها على ما يُفهم من قول الأستراباذي: «... وأما قولهم: "أفحمتك" أي وجدتك مُفحماً فكأنَّ 'أفَعَلَ' فيه منقولٌ من نفسِ 'أفَعَلَ'» (م. ن.، 91). وهذا لا يستقيم في المثال المذكور إلا بافتراض أن الزيادة دالة في صيغة الفعل وغير مفيدة في صيغة اسم المفعول المتصلة به.

ومن الحالات التي يقل فيها ثراء الزيادة الدلالي أو ينتفي الأفعال التي تجيء على وزن من أوزان المزید وليس لها مجرد يتصل بها في معناها، وإن وُجد مجرد أو مجردات من حروفها الأصول مما ليس في معناها من قبيل 'كَلَّمَ'. فإن 'كَلَّمَ' مستعملٌ ولكن في معنى الجرح لا في معنى المخاطبة والمحاورة؛ ومنها الحالات التي يكون المزید والمجرد فيها بمعنى واحد كـ 'سَفَرَ' و'سافر' وهي حالات يمكن إدراجها في باب الترادف وكثرة الدوال التي لا تقترن بإنتاجية دلالية. لكن الأستراباذي أنكر ألا يكون للزيادة معنى وأن تكون عناصرها غير منتجة دلاليا بناءً على المبدأ الضمني الذي صاغه الجرجاني بقوله: «الألفاظ والأدلة تُغَيَّرُ وتتغير على حسب التغيير في المعاني» (المقتصد، 581) والذي عبر عنه مارتينييه بقوله: إن «كلَّ فرقٍ في المعنى والدلالة يناسبه بالضرورة فرقٌ في الصورة والشكل في موضع ما من الرسالة [اللغوية]» (Martinet, 1970/1980, 35)، وهو مبدأ يوافق ما يُفترض أن يتوفر في علامات النظام اللغوي من اقتصاد، وما يُفترض في مستعمل اللغة من ميل إلى المجهود الأدنى، يحمله على التخلص من العناصر غير المنتجة والتي لا تقترن بها زيادة في المضمون الدلالي. وقد عبّر

الأستراباذي عن هذا الرأي بقوله: «اعلم أن المزيد فيه لغير الإلحاق»⁽¹⁵⁾ لا بُدَّ لزيادته من معنى، لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق، ولا لمعنى كانت عبثاً» (شرح الشافية، I، 83). وعلى هذا تمسك الأستراباذي بأن المزيد الذي له مجرد مستعمل لا يمكن أن يساوي المجرد في الدلالة وأنه لا بد أن يزيد عليه بمعنى وإن لم يجاوز ذلك المعنى تأكيد المجرد: «إذا قيل مثلاً: "إن أقال" بمعنى 'قال'، فذلك تسامح منهم في العبارة، وذلك على نحو ما يقال: "إن الباء في 'كفى بالله' [اطلب مثلاً سورة الرعد، 43]، و'من' في 'ما من إله' [اطلب مثلاً سورة آل عمران، 62] زائدتان لما لم تُفيدا فائدة زائدة في الكلام سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده؛ فكذا لا بُدَّ للهمزة في 'أقالني' من التأكيد والمبالغة»⁽¹⁶⁾ (م. ن)؛ كما تمسك بأن المزيد الذي ليس له مجرد يتصل به في معناه يأتي لمعنى غير قياسي ومثلاً على هذا ببعض الصيغ دون أن يذكر دلالة الزيادة فيها⁽¹⁷⁾.

وتشير جميع هذه المظاهر إلى أن الأفعال الثلاثية المزيدة وإن اطردها قياسها اللفظي فهي من جهة المعنى لا تختلف عن الأفعال الثلاثية المجردة من حيث أنه لا يمكن أن تعلق بصيغها دلالات قارة ومطرده في جميع الأحوال. ومما يؤكد هذه الحقيقة أن الدلالات المقترنة بعناصر الزيادة متعددة تختلف حسب نوع

(15) والإلحاق هو زيادة حرف أو حرفين على تركيب الاسم أو الفعل لغرض لفظي في الأغلب لأنه «ربما يُحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعر أو سجع» (شرح الشافية، I، 52)؛ وذلك كأن تقول في 'ضرب': 'ضرب'. فالزيادة التي تكون للإلحاق تختلف عن الزيادة التي تكون لأجل المعنى المطرد كزيادة الهمزة في اسم التفضيل، وزيادة الميم في اسمي الزمان والمكان. (اطلب م. ن.، 53).

(16) في قوله: "التأكيد والمبالغة" شيء من الغموض، ذلك أن التأكيد insistence كثيراً ما يتصل بتقرير المعنى في نفس المخاطب المتردد في قبول مضمون الخبر أو المنكر له، وهو يختلف عن المبالغة intensité التي تعني الكثرة أو التكثير. وكثيراً ما تقترن العبارتان المترادفتان فيقال: "الكثرة والمبالغة" أو "التكثير والمبالغة" في الإشارة إلى دلالة صيغة المبالغة أو بعض الصيغ المزيدة. وظاهر من قوله: "تقرير المعنى الحاصل" أن المراد هو معنى التأكيد دون التكثير والمبالغة. ولو تعين هذا المعنى الثاني لذكره النحاة كما ذكروه في معاني 'فعل' (اطلب شرح الشافية، I، 92).

(17) من ذلك قوله: «وقد يجيء [فعل] لمعانٍ غير ما دُكر، غير مضبوطة بمثل الضوابط المذكورة، نحو 'جرب' و'كلم'» (م. ن.، 96).

الجذر الذي تتصلُّ به الصيغة وحسب السياق التركيبي الذي تردُّ فيه فضلاً عن كون استعمالها في معنى من المعاني مبنياً على السماع من العرب على الرأي المشهور: «... والأغلب في هذه الأبواب أن لا تنحصر الزيادة في معنى، بل تجيء لمعانٍ على البدل، كالهمزة في 'أفعل' تُفيد النقل والتعريض وصيرورة الشيء ذا كذا، وكذا 'فَعَّلَ' وغيره. وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً؛ فليس لك أن تقول مثلاً في 'ظَرَفَ': 'أظَرَفَ'؛ وفي 'نَصَرَ': 'أنَصَرَ'... بل يُحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين وكذا استعماله في المعنى المعين» (م. ن، 83 - 84). وعلى هذا تظل الدلالة الاشتقاقية المستفادة من عناصر الزيادة دلالة كامنة، وتظل الصيغة قبل استعمالها مستودع احتمالاتٍ دلالية عديدة، ولا تتعين دلالتها إلا بعد الاندراج في سياق تركيبى. فهي من هذه الجهة أقرب إلى العناصر المعجمية منها إلى العناصر النحوية ذات الدلالات قارة نسبياً.

ومما يبرهنُ على حاجة عناصر الزيادة إلى التركيب حتى تتعين دلالتها أن بعض المعاني التي تفيدها هذه العناصر تناسب زيادة أو نقصاناً في عدد المحلات التي يقتضيها الفعل. إذ يقتضي الفعل المزيد الدال على الجعل دوماً محل مفعول يزيد به على ما يقتضيه الفعل المجرد المتصل به، ويقتضي الفعل المزيد الدال على المطاوعة نقصان محل مفعول قياساً إلى الفعل الذي يطاوعه (اطلب م. ن، 86 و Lyons, 1977/1980, 120-121).

والمهم أن عناصر الزيادة وحدات اشتقاقية تعبر تعبيراً تأليفياً مختزلاً عما يُفترض أن يكون مجاله الأصلي مجال العلاقات التركيبية، ولذلك يكثر عند النحاة شرح الصيغ المزيدة بعبارات تحليلية ترد المختزل إلى أصله. ولعل ما يأتي من كلام الأسترباذي يبين أحسن بيان ما تختزله الصيغ المزيدة من علاقات إعرابية ودلالية معقدة، وذلك قوله: «... اعلم أن المعنى الغالب في 'أفعل' تعدية ما كان ثلاثياً، وهي أن يُجعل ما كان فاعلاً لِلْأَمر مفعولاً لمعنى الجعل، فاعلاً لأصل الحدث على ما كان. فمعنى 'أذهبْتُ زيداً' جعلْتُ زيداً ذاهباً. فزيدٌ مفعولٌ لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة، فاعلٌ للذهاب كما كان في 'ذهب زيدٌ'» (شرح الشافية، I، 86). والواضح من هذا الكلام أن العلاقة الإعرابية التي يُنشئها حرف الزيادة لا تطمس معالم العلاقة الإعرابية التي يكون عليها الكلام قبل الزيادة بل تحافظ عليها وتضيف إليها على النحو الذي يتحقق به ما سلف من

اشتمال المزيد على معنى المجرد بالإضافة إلى معنى الزيادة. ولا يُستفاد من كلام الأسترابادي الفاعلية المعنوية والعلاقة الدلالية بين الحدث وما أسند إليه، بل يستفاد منه مجردُ العلاقة النحوية الأصلية بين الفعل والفاعل قبل الزيادة. ومصدق ذلك ما جاء في شرحه لدلالة همزة "أَفْعَلْ" على وجود الشيء على صفة إذ قال: "... وجودك مفعول "أَفْعَلْ" على صفة، وهي كونه فاعلاً لأصل الفعل نحو... "أَبْخَلْتُهُ" أي وجدته بخيلاً» (م. ن.، 86)، ومعلوم أن البخل من الصفات الثابتة التي تتعلق بصاحبها من غير أن تقتضي كونه فاعلاً حقيقياً. كما أن ما مثل به الأسترابادي على معنى الجعل بالغ في الدلالة على ما تقدمت الإشارة إليه من فعلية الحرف فالهمزة في "أَفْعَلْ" حرفٌ معناه وعمله الإعرابي هما عينُ معنى الفعل وعمله من قبل أنه يعمل في فاعل الجملة الأصلية قبل الزيادة ويجعله مفعولاً له. فهو بمثابة فعل تنتسب فيه الدلالة الحديثة انتساباً صريحاً إلى العلاقات النحوية النظامية القارة لا إلى العناصر المعجمية المتغيرة.

1.1.2. استرسال بعض معاني المزيد بين الاشتقاق والإعراب

من الأدلة على صلة حروف الزيادة بالتركيب وأدائها لمعانٍ نظامية أن كثيراً من المعاني المنوطة بها لا تعدو أن تكون في حقيقة أمرها رجع صدى لمعانٍ تؤديها وحدات معجمية "انتحت" وصارت بمثابة الأدوات النحوية. فلا تخفى صلةٌ معنوية الجعل والاتخاذ في الزيادة الاشتقاقية بأفعال التحويل؛ ولا صلةٌ معنى وجود الشيء على صفة و"الاعتقاد في الشيء أنه على صفة أصله" (م. ن.، 111) بأفعال اليقين؛ ولا صلةٌ معنى الصيرورة بالنواسخ الفعلية الدالة على التحويل؛ كما لا تخفى صلةٌ هذه المعاني بعضها ببعض منظوراً إليها في نفسها وبقطع النظر عن تحققها في الاشتقاق والتركيب، إذ يقوم بينها ذلك الضرب من التماثل المسمى *air de famille* والذي يكفي في حصوله أن يشارك كل عنصر من عناصر المجموعة المتشكلة عنصراً آخر في سمة من السمات (Cf. Kleiber, 1993, 113). ومن اليسير أن نتبين ما يجمع بين هذه المعاني الحديثة المبنوثة في الاشتقاق والإعراب من قرابة دلالية: فالجعل في مظهره الطرازي يقتضي تأثيراً محسوساً في المجمعول أو في متعلق من متعلقاته أو في موقعه المكاني كما هو شأن أوضاع الفاعلية الطرازية عموماً (Cf. Lyons, 1977/1980, 124) ومثاله في الاشتقاق: "أخفرتُ زيدا النهر" (الأسترابادي، شرح الشافية، I، 86)،

و"أخرج المدرس التلميذ"؛ وفي الإعراب: «صَيَّرْتُ الطينَ خزفاً» و﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً﴾ [الفرقان: 23] (شرح ابن عقيل، 210). ولا يبعد هذا عن معنى "الاتخاذ" الاشتقاقي في قولك: «اشتويت اللحم: أي اتخذته شواءً» (الأستراباذي، شرح الشافية، I، 109) ولا عن معنى "الاتخاذ" الإعرابي في قولك: "اتخذتُ الصوف رداءً" من حيث اقتضاؤه التغيير في هيئة اللحم والصوف. غير أن درجة الحسية في الجعل والاتخاذ قد تضعف فتؤول إلى ضرب من التحويل المعنوي الاعتباري كما في «قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثًا﴾ [الزخرف: 19]» (شرح ابن عقيل، 209)، وقولك: "اتخذتُ الحقيبة مقعداً"، وقوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: 125]. وهذا الضرب من التحويل المعنوي الاعتباري قريب من معنى الاعتقاد في الشيء أنه على صفة أو وجدانه على صفة. ولذلك اعتبر النحاة 'جَعَلَ' في الآية الواردة في سورة الزخرف من أفعال القلوب لا من أفعال التحويل: «وقيد المصنّف [ابن مالك] 'جعل' بكونها بمعنى 'اعتقد' احترازاً من 'جَعَلَ' التي بمعنى 'صَيَّرَ'، فإنها من أفعال التحويل لا من أفعال القلوب» (م. ن.). وقد سمي ابن يعيش هذا المعنى المنوط بـ'جعل' القلبية بـ'التسمية': «وتكون بمعنى التسمية كقولك: "جعل حَسَنِي سيئاً"، وكقوله تعالى: "وجعلوا الملائكة...» (شرح المفصل، I، 4). غير أن الفصل بين 'جعل' بمعنى التصيير و'جعل' بمعنى التسمية في الاشتقاق والإعراب وإن كان سائداً فإنه ليس بالرأي الوحيد، إذ نجد من آراء النحاة ما يجعلُ المعنيين راجعين إلى باب واحد: «قوله [يريد ابن الحاجب]: "ومنه فسَّقته" إنما قال ذلك لأن أهل التصريف جعلوا هذا النوع قسماً برأسه، فقالوا: يجيءُ فَعْلٌ لنسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به، نحو 'فسَّقته' أي نسبته إلى الفسق وسميته فاسقاً؛ وكذا: 'كفَّرته'، فقال المصنّف: يرجعُ معناه إلى التعديّة، أي جعلتهُ فاسقاً بأن نسبتهُ إلى الفسق» (الأستراباذي، شرح الشافية، I، 94).

أما قرابةُ معاني الجعل والتصيير والتحويل عموماً من معنى الصيرورة فظاهرة في أن الصيرورة تؤلف جزءاً من معنى الجعل العام إلا أن الفرق بين بُنَى الجعل وُبُنَى الصيرورة من حيثُ الدلالة أن بُنَى الجعل تفيد تحولاً يسببه فاعل مؤثر، وأن بُنَى الصيرورة تفيد التحول وتسكت عن الجانب العاملِي فلا تشعر بطبيعة التحول أهو ذاتي؟ أم هو بفعل فاعل؟

ويوازي تصاقب هذه المعاني تصاقب صناعي في الإعراب مأتاه اندراج هذه الزمر من الأفعال في أبواب مشتركة، وذلك من قبيل اندراج أفعال القلوب (ما دل على اليقين منها وما دل على الرجحان) وأفعال التحويل في باب مشترك هو باب "ظن وأخواتها" (اطلب شرح ابن عقيل، I، 207) بجامع اقتضاء الطائفتين لمفعولين، ومن جهة إدراج باب "ظن وأخواتها" وباب "كان وأخواتها" - المشتمل على النواسخ المفيدة للصيرورة والتحول - في مجموعة الأفعال الناسخة للابتداء من حيث أنها تدخل جميعها على عنصري الجملة أي المبتدأ والخبر فترفع حكمهما (اطلب م. ن.، 150).

2.2. معاني المزيد والدلالة الحديثة

1.2.2. معنى الجعل

ذهب لاينز إلى أن الجعل مفهوم مركب من مفهومين بسيطين هما مفهوما السببية والفاعلية الدلالية (Cf. Lyons, 1977/1980, 123) ورأى أن هذا المعنى يقتضي مسنداً إليه نحويّاً يكون هو نفسه الفاعل الدلالي (اطلب م. ن.، 122)، فيجسد بذلك حالة من حالات التطابق بين المقولة النحوية والدلالة الطرازية التي تؤديها من قبل أن الجعل داخل في ما سماه لاينز بأوضاع الفاعلية النموذجية المتضمنة للعلاج والتأثير. غير أن درجات الفاعلية الدلالية قد تختلف بحسب الطرف التي يُسند إليه الجعل، فليس قولك: "أخرج زيد عمراً" وقولك: "أحزنني الخبر" سواءً في التعبير عن الفاعلية الدلالية لنسبة الجعل في القول الأول إلى ذات بشرية عاقلة تناسب ذوات الدرجة الأولى أي الجثث أساساً عند لاينز؛ ونسبته في الثاني إلى الحاصل بالحدث ("الخبر")، وهو أقرب إلى ذوات الدرجة الثانية المؤلفة أساساً من الأحداث عند لاينز (اطلب م. ن.، 125). وقد تعدد الفاعلية الدلالية في بعض الجمل بحيث يمكن التفريق في قولك: "أخفرتُ زيدا البئر" بين فاعل الجعل الذي يسميه لاينز الفاعل المصدر agent source ويعتبره سبباً غير مباشر في حصول الحدث (ضمير المتكلم)، وبين فاعل الحفر الذي يسمى فاعلاً حقيقياً agent effectif ويعد سبباً مباشراً في حصول الحدث (اطلب م. ن.، 118).

وما ينبغي التنبيه عليه أن معنى الجعل وإن كان مقترناً في العربية بأبنية جعلية منتجة في الاشتقاق والإعراب خلافاً لما يبدو عليه الأمر في الفرنسية والإنكليزية مثلاً (اطلب م. ن.، 120 - 121) فإن هذا المعنى يظل قائماً فيما يُستفاد من المعنى المعجمي لبعض الأفعال قياساً بأفعال أخرى تقترب منها في الدلالة. فـ'قتل' تتضمن معنى الجعل بالنسبة إلى 'مات' لأنه فعل بمعنى 'أمات' و'خلق' يتضمن نفس المعنى بالنسبة إلى 'وُجد' أو 'كان' لأنه بمعنى 'أوجد'؛ ولكن معنى الجعل فيهما لا يقترن بعلامات صرفية منتجة خلافاً لمرادفيهما. ومن ثم لا تختلف العلاقة بين هذين الزوجين عن العلاقة بين die و kill في الإنكليزية و voir و montrer في الفرنسية (اطلب م. ن.، 122).

ومن المظاهر غير النظامية في التعبير عن معنى الجعل في العربية ما يتواتر من استعمال الصيغة الفعلية الواحدة استعمالاً لازماً يخلو من معنى الجعل، واستعمالاً متعدياً يقترن بهذا المعنى فيقال على هذا: «قَطَرَ الماءُ وغيره يَقْطُرُ وَقَطَرْتُهُ أنا، يكون متعدياً وغير متعدٍّ كَرَجَعَ وَرَجَعْتُهُ... [و] يقال طَمَسَ الطريقُ: انمحي ودرس، وطَمَسْتَهُ يستعمل متعدياً وغير متعدٍّ» (ابن يعيش، شرح المفصل، I، 9 - 11). فمثل هذه الأفعال تدل على سبيل الاشتراك، على الحدث مقترناً بمعنى الجعل أو مجرداً منه من غير حاجة إلى عنصر الزيادة الاشتقاقية. وما يمكن اعتباره دالاً على معنى الجعل من الناحية الشكلية عند تحقق الفعل في ملفوظ بعينه هو عدد المحلات التي يقتضيها الفعل كما مرّ. ويشبه هذا استعمال فعل open في الإنكليزية مثلاً متعدياً ومقترناً بمعنى الجعل في قولك مثلاً: He opened the door أي: "فَتَحَ الباب"، واستعماله لازماً وخالياً من هذا المعنى في قولك: The door opened أي "انفتح الباب" (Cf. Lyons, 1977/1980, 120 & Parsons, 1990, 105).

غير أن مثل هذه المظاهر من التعبير عن الجعل في العربية تظل محدودة قياساً إلى المظاهر النظامية، والدليل على ذلك أن الصيغة المفيدة للجعل اشتقاقياً قد تُعْتَمَدُ بديلاً للصيغة المعبرة عنه معجمياً وإن كانت مرتبتها في الاستعمال أقل كما يبدو من 'أمات' و'قتل' ومن 'أوجد' و'خلق'؛ وأن بعض النحاة لا يشترطون في الزيادة سماع استعمال اللفظ المعين في المعنى المعين خلافاً لما سلف من كلام الأستراباذي (اطلب كلام المحققين، شرح الشافية، ص 84 - 85، هـ 1).

وعلى هذا ترى أن الجعل مفهوم أعم من أن يُحصَر في الأبواب التي يُعبّر عنه فيها على نحو نظامي مطرد، وأنه قابل نظرياً للتعلق بما سماه لاينز أوضاع الفاعلية الدلالية الطرازية أي بما يناسب أحداث العلاج والتأثير عند النحاة العرب، على أن تعلقه بمثل هذه الأوضاع والأحداث ليس تعلقاً "طبيعياً"، ولا يعني تأصل هذه المفهوم في دلالة الأوضاع والأحداث المشار إليها بقدر ما يعكس طريقة في التمثل الذهني ورسماً من الرسوم العرفانية التي يُدرك بها المضمون التصوري الواحد. فقولك: "قتل زيدٌ عمرواً" قد يُحلل حسب رسم الجعل على أساس أنه حدثٌ يُنشئ بواسطته سبب ما (زيد) أثراً ما (موت عمرو)؛ وقد يُحلل حسب الرسم العاملي على أساس أنه عملٌ يوقعه الفاعل الحقيقي على المفعول به الحقيقي؛ وبمقتضى ما بين الفاعلية الحقيقية والسببية من قرابة (قد يُدرك زيدٌ على أنه الفاعل الحقيقي للقتل أو على أنه سبب في القتل) فإن التمثل قد يُزاوَج بين الرسمين على أساس الربط بين الفاعل والأثر الذي يُحدثه (Cf. Lyons, 1977/1980, 124).

والمهم أن الجعل في معناه العام - باشماله على مفهومي التأثير والصيرورة في الأقل - يُحوّل البنية الحديثة إلى بنية مركبة على نحو ما عبر عنه قول تني وبوستويوفسكي: «لقد ظهر عدد كبير من البحوث في بنية دلالة الفعل خلال الثلاثين سنة الماضية منذ رسالة فندلر 1967. وقد تبسّطت هذه البحوث في الرأي القائل بأن معنى الفعل يمكن أن يُحلل إلى تمثيل مُنظّم للحدث الذي يفيد ذلك الفعل. وقد أسهمت هذه الأدبيات فضلاً عن ذلك في التنبيه إلى أن النحو لا يقتصر على علاج الأحداث باعتبارها وحداتٍ ذرية لا تقبل التحليل، بل إنه يقر بوجود أحداث مركبة ذات بنية داخلية. وقد أجمعت تياراتٌ مختلفة في البحث على الرأي القائل بأن الأحداث المركبة مبنية بناءً ينقسم إلى حدث داخلي وحدث خارجي على نحو يقترن فيه الحدث الخارجي بالجعل والفاعلية الحقيقية؛ والحدث الداخلي بالجريان إلى الغاية وتغيّر الهيئة. وعلى هذا فإن المسند [المحمول أي الفعل] الذي يُوافق دلالة الإتمام القياسية كما في قولهم: قطع زيدٌ الخبزَ John sliced the bread مثلاً، يمكن أن يُمثّل على أنه مكوّنٌ من حدثين: داخلي وخارجي. فالحدث الداخلي هو الحدث الذي يجري إلى غايةٍ وفيه تتغير

هيئة الخُبز في مقدار معلوم من الزمن (بحيث يصيرُ مقطوعاً بعد أن لم يكن كذلك). أما الحدث الخارجي فهو الحدث الذي يصدر عن زيد على سبيل الفاعلية المعنوية (حتى يُوقع ما يقتضيه حدثُ القطع). ولما كان الحدثُ الخارجي سبباً في الحدث الداخلي فإنه يُقرنُ بالجعلِ» (Tenny & Pustejovsky, 2000, 7-8).

2.2.2. معنى المطاوعة

تبدو المطاوعةُ المقابل التركيبي والدلالي للجعل. فقد سلف أن الجعل يقتضي تركيباً زيادةً محلّ مفعول وأن المطاوعة تقتضي نقصان ذلك المحل، وهو ما يناسب الزيادة أو النقصان في قوة التعلق أو عدد الصلات حسب مصطلح تانيار (Cf. Lyons, 1977/1980, 120) «... وأصله أن المطاوع ينقص عن المطاوع درجةً كألبسته الثوب فلَبِسَه وأقمتَه فقام» (ابن هشام، مغني اللبيب، 675). وبهذه السمة تكون علاقة بناء المطاوعة ببناء الجعل شديدة الشبه بعلاقة المبني للمجهول بالمبني للمعلوم من حيث أن البناء للمجهول يقتضي نقصان محل المفعول الذي يتطلبه الفعل المتعدي في البناء الأصلي.

أما من الناحية الدلالية فإن المطاوعة تقابل الجعل مقابلةً مقولة الفعل لمقولة الانفعال. فإذا كان الجعلُ تأثيراً فإن المطاوعة تأثر وقبول لأثر فعل الفاعل. ويقتضي هذا أن يكون مُسمّى المكون الواقع في محل الفاعل النحوي، في المطاوعة، واقعاً عليه الحدث لا مسبباً له وموجداً. فـ«... المطاوعة في اصطلاحهم التأثر وقبول أثر الفعل سواء كان التأثر متعدياً نحو: "علّمته الفقه فتعلمه"، أي: قبل التعليم. فالتعليم تأثير والتعلم تأثر وقبول لذلك الأثر، وهو متعدي كما ترى؛ أو كان لازماً، نحو "كسّرتَه فانكسر": أي تأثر بالكسر... وإنما قيل لمثله مطاوع لأنه لما قَبِلَ الأثر فكأنه طاوعه ولم يمتنع عليه. فالمطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلاً نحو: "باعدت زيدا فتباعد". المطاوع هو زيد لكنهم سمّوا فعله المسند إليه مطاوعاً مجازاً» (الأسترباذي، شرح الشافية، I، 103). وإشارة النحاة إلى التطابق بين المقولتين النحويتين والمقولتين المنطقيتين جلية في قول العُكْبَرِي: «... ومعنى المطاوعة قبول المحل [= الذات] لأثر فعل الفاعل فيه، فالانفعال اسم لذلك الأثر» (الباب، II، 260)؛ بل لا

يُستبعد أن يكون مصطلح 'الانفعال' قد وُضع في العربية للمقولة المقابلة للفعل عند أرسطو استناداً إلى المعنى الذي تكاد تختص به الزيادة في هذا البناء الاشتقاقي، ويشهد بذلك قولُ سيبويه: «... وكذلك كل شيء من 'تفعّلت' أو 'تفاعلت' أو 'تفعّلت'... لأن معناه معنى الانفعال وهو بمنزلة 'انفتح' و'انطلق...'.» (الكتاب، I، 112 واطلب أيضاً ص 66).

ويبدو أنّ مصطلح 'المطاوعة'، كما درج على استعماله النحاة العرب غير مؤهلٍ لتعويض مصطلح 'الانفعال' المنطقي، إذ الظاهر من المواضع التي تناولوا فيها معنى المطاوعة أن هذا المعنى عندهم غير مستقل، وأنه لا يدرك إلا في حيز علاقة ثنائية بضديده الذي هو معنى الجعل. ذلك أنهم لا يطلقون هذه التسمية إلا على معنى الفعل الدال على الانفعال وقبول الأثر في السياق الذي يقترن فيه بفعل دال على الجعل مشتق من نفس الجذر. وهذا من قبيل قولك: "قطعته فانقطع"، وأطلقته فانطلق". ومن ثم لا يُعدّ مطاوعاً الفعلُ الدال على قبول الأثر والذي لا يقترن بفعل دال على الجعل والتأثير يلاقيه في الاشتقاق: «المطاوعة قبولُ فاعلٍ فعلٍ أثر فاعلٍ فعلٍ آخر يلاقيه اشتقاقاً. وإن شئت قلت: "حصول الأثر من الأول للثاني مع التلاقي اشتقاقاً"، والقيّد الأخير لإخراج نحو "ضربته فتألم"» (حاشية الصّبان، II، 129)، «فإن حصل الأثر دون ملاقة فليس مطاوعاً» (حاشية الخضري، I، 179). وإذا كان الأمر كذلك فمن بابٍ أولى ألا يُعدّ الفعل الدال على الانفعال فعلَ مطاوعة إذا لم يقترن بفعل يدل على التأثير، ولو جاء على 'انفعال' الذي هو الباب في المطاوعة: «... وأما نحو قولهم: "انقطعتُ إلى الله"، و"انكشفت حقيقة المسألة" فمجاز لا حقيقة، أو أنه ليس مطاوعاً لـ'فعلت' بل مستقل كـ'ذهب' و'مضى'» (م. ن.).

ومما يحد من صلاح مصطلح 'المطاوعة' لتعويض مصطلح 'الانفعال' وجوبُ ذكر الفاعل الدلالي، في السياق الذي يرد فيه الفعل المطاوع، مسنداً إليه الفعل الدال على الجعل مما ليس بشرط في تحقق مقولة الانفعال. ويتجلى الإجحاف في مثل هذا القيد بمعرفة أن العربية تُعدّ في أغلب أحوالها من الألسنة التي أشار لاينز إلى تعذر استعمال المبني للمفعول فيها عند ذكر الفاعل الحقيقي (Cf. Lyons, 1977/1980, 120)، وأنه يمكن دعمُ هذا المنحى في العربية بعدم

اشتراط تحقق معنى المطاوعة بوروده في سياق يُسَبِّقُ فيه بذكر فاعل حدث الجعل الحقيقي الذي هو نفس فاعل حدث المطاوعة الحقيقي. ولا يتأتى هذا إلا بتوسيع معنى المطاوعة وعدم تقييده بما سلف من القيود اللفظية والمعنوية إلا قيد الدلالة على التأثير والانفعال. وعلى هذا يمكن اعتبار صيغ الأفعال التي عدها الخصري مستقلة كما في "انقطعتُ إلى الله"، و"انكشفت حقيقة المسألة" صيغاً دالة على المطاوعة ومحقة لمقولة الانفعال بقطع النظر عن ذكر الفاعل الحقيقي في سياق الكلام أو إغفاله، وهو منحى يمكن تأييده بأن معنى المطاوعة وقبول الأثر يظل ثابتاً في الحالات التي تتعذر فيها الدلالة عليه من جهة الاشتقاق والتي يتحقق فيها معناه في السياق النصي: «... وليس مطاوعة 'انفَعَلَ' - 'فَعَلَ' مطردة في كل ما هو علاج، فلا يُقال: "طرده فانطرد"، بل "طرده فذهب"» (الأستراباذي، شرح الشافية، I، 108). والفرق بين "طرده فانطرد" - لو جاز لنا توسيع معنى المطاوعة بجعله معنى دلاليّاً خالصاً، وتحريره مما حُصر فيه من أشكال التحقق اللفظي - وبين "طرده فذهب" أن صيغة الفعل المزيدة كافية للدلالة على المطاوعة بدون كلام سابق لاشتمالها على علامة المطاوعة، وهي النون؛ وأن معنى المطاوعة في القول الثاني محتاج إلى كلام سابق وهو الجملة الأولى كي يتحقق. كما يمكن تأييد هذا المنحى في توسيع ما صدق مصطلح 'المطاوعة' بما ذكره من نزعة بعض القدماء إلى توسيع هذا المعنى إلى المجال التداولي والاستعمال الأداتي للغة.

ويمكن أن نعلق بصيغ المطاوعة بهذا المعنى الموسّع وظيفة دلالية تختلف بعض الاختلاف عن وظيفة البناء للمجهول. فإذا كان القصد الأساسي من البناء للمجهول إغفال الفاعل الحقيقي دون أن ينفي ذلك كون الحدث من آثاره ورشحاته، فإن بناء المطاوعة بهذا المعنى - لا سيما إذا لم يقترن سياقياً بما يفيد الجعل ويُنبئ عن الفاعل الحقيقي - يُقصدُ منه تقديم الحدث على أنه تأثر أو انفعال دون توضيح الجهة العاملة ودون دلالة على أن الحدث وقع بفعل فاعل أو حصل على نحو تلقائي. وهذا ما يُقَرَّبُ بناءً المطاوعة من البناء المعروف بـ "شبه المجهول" *mediopassive/médiopassif* ويمكن تبين الفرق بين البناءين من خلال الأمثلة التالية:

- 1 - فتح زيد الباب / Jean a ouvert la porte / John opened the door
- '1 - هَشَمَ عمرو الكأس / Paul a brisé le verre / Paul broke the glass
- "1 - أحرق محمد الورقة / Robert a brûlé la feuille / Robert burned the sheet
- 2 - فُتِحَ البابُ / La porte a été ouverte / The door was opened
- '2 - هُشِّمَتِ الكأسُ / Le verre a été brisé / The glass was broken
- "2 - أُحْرِقَتِ الورقةُ / La feuille a été brûlée / The sheet was burned
- 3 - انفتح الباب / La porte s'est ouverte / The door opened
- '3 - تهشمت الكأس / Le verre s'est brisé / The glass broke
- "3 - احترقت الورقة / La feuille s'est brûlée / The sheet burned

فقولك: "فُتِحَ البابُ" مثلاً لا ينفي كونَ الحدث صادراً عن فاعل هو على الأرجح فاعل حقيقي حي وعاقل، لكن قولك: "انفتح البابُ" يَحتملُ أن يدل على حدث ذي فاعل حقيقي procès agentif إذا تبين من السياق أو المقام أن فاعله حي وعاقل، ويحتمل أن يدل على حدث من الأحداث التي تقع تلقائياً إذا تبين أنه حصل بفعل عامل من العوامل الطبيعية مثلاً (Cf. Lyons, 1977/1980, 120). وقد كان فصلُ هاليداي بين البنائين على درجة كافية من الوضوح عندما اعتبر أن الفاعلية الدلالية هي السمة المميزة بينهما إذ هي قائمة في البناء للمفعول وإن كانت ضمنية (في حال عدم التصريح بالفاعل الحقيقي)؛ وهي منتفية من بناء شبه المجهول إذ لا دلالة له عليها لفظاً أو تقديراً (Cf. Halliday, 1950/1985, 150).

وقد يستفاد من مقارنة المُبرَّد بين معنى المطاوعة في 'تفاعل' ومعناها في 'انفعل' أن دلالة الأبنية على المطاوعة درجات وأن أكثرها خلواً من معنى الفاعلية الدلالية (وأقربها من ثم إلى بناء شبه المجهول في الأنحاء الغربية) بناءً 'انفعل': «ويكون [الفعل] على تفاعل... فيكون على ضربين أحدهما المطاوعة وذلك نحو: "ناولته فتناول"، وليس كقولك: "كسرتُه فانكسر" لأنك لم تخبر في قولك: "انكسر" بفعل منه على الحقيقة؛ وأنت إذا قلت: "قدّمته فتقدم، وناولته فتناول" تخبر أنه قد فعل على الحقيقة ما أردت منه، فإنما هذا كقولك

أدخلته فدخل» (المقتضب، I، 216). فبناء 'تفاعل' وإن أفاد المطاوعة وكون الحدث انفعالاً وقبولاً للأثر فإنه لا ينفي قدرأ أدنى من الفاعلية الدلالية للفاعل النحوي الذي يُسندُ إليه هذا البناء على نحو يمكن اعتباره معه فاعلاً حقيقياً مباشراً مقابل فاعل الجعل وهو الفاعلُ المصدّرُ غيرُ المباشر على حدّ ما مرّ من تفريق لاينز بن الفاعليّين (اطلب ص368)، إذ التناول قد يقتضي من المتناول القيام بحركة جسدية يسيطر عليها ويتحكم فيها وإن كان عمله هذا في جملة تأثراً بعمل آخر ومطاوعة له، وكذا القول في 'تقدم' و'دخل' خلافاً لـ'انكسر' فإنه لا يقتضي إلا المطاوعة فحسب من المنكسر ومن ثم فهو أدخل في هذا الباب. ومن الجائز أن يكون بناء 'انفعل' مختصاً بمعنى المطاوعة الذي يغيب فيه معنى الفاعلية الدلالية تماماً ولكن هذا لا ينفي أن بعض أبنية المطاوعة الأخرى قد يصل إلى نفس الدرجة من انتفاء الفاعلية إذا كان المكون الذي يشغل محل الفاعل النحوي من الجمادات وما إليها مما لا يصح منه الفعل الحقيقي كما في قولك: "احترقت الورقة" و"تهشم الزجاج".

وتختلف صيغُ المطاوعة بهذا المعنى الذي تعدّم فيه معنى الفاعلية الدلالية - أو تكادُ - عن بعض الصيغ التي تشاركها في الدلالة على وقوع الحدث على الفاعل النحوي من قبيل ما يجيء على 'افتعل' ويدل على وقوع الحدث من الفاعل على نفس ذلك الفاعل بحيث تكون الذات الخارجية التي يحيل عليها كل واحد من الفاعل والمفعول ذاتاً واحدة نحو 'اغتسل زيد'، وهو بناء يفترض أنه معدول عن "غسل زيداً" أو "غسل زيد نفسه"، ويناسب ما يُعرف في الفرنسية ببناء الانعكاس وذلك من نحو قولهم: *Pierre se lave* فالصيغ التي من هذا الباب تجمع بين الفاعلية والمفعولية الدلالتين، على الصورة التي يكون بها الفاعل النحوي لمثل هذه الأفعال فاعلاً حقيقياً ومنفعلاً في حال واحدة. فدلالة مثل هذه الصيغ على معنى المفعولية الدلالية هي الوجه الذي تقترب به من صيغ المطاوعة، واشتمالها على معنى الفاعلية الدلالية هي الجهة التي تفارقها منها.

ومعلوم أن بناء شبه المجهول هو بعض أنواع البناء الوسيط في الأدبيات اللغوية المتعلقة بالألسنة الهندية الأوروبية (اطلب بعلبكي، معجم المصطلحات اللغوية، مدخل *middle voice* و/1973، Dubois et al., 101 و/1950/1985، Halliday, 297, 1994) ويشتمل البناء الوسيط أيضاً على ما ذكرناه من بناء الانعكاس كما

يشتمل على البناء الذي يكون فيه الفاعل الحقيقي هو المستفيد من الحدث من قبيل قولهم: Pierre se lave les mains أي "يغسل زيد يديه" (Cf. Dubois et al., 1973/1994, 315). وهذا يناسب معنى آخر من معاني صيغة 'افتعل' وهو اتخاذ الفاعل أصل الفعل لنفسه: «... والظاهر أنه [يريد 'افتعل'] لاتخاذك الشيء أصله لنفسك» (الأسترابادي، شرح الشافية، I، 109).

1.2.2.2. صيغ المطاوعة ونوع الحدث

يؤكد النحاة أن صيغة 'انفعل' وهي الباب في المطاوعة لا تُبنى إلا مما فيه علاج وتأثير: «باب انفعل لا يكون إلا لازماً وهو في الأغلب مطاوع 'فَعَلَ' بشرط أن يكون 'فَعَلَ' علاجاً: أي من الأفعال الظاهرة، لأن هذا الباب موضوع للمطاوعة وهي قبول الأثر، وذلك فيما يظهر للعيون - كالكسر والقطع والجذب - أولى وأوفق. فلا يقال: "عَلِمْتُه فاعلم" ولا "فَهَمْتُه فانفهم" (م. ن.، 108؛ واطلب أيضاً الزمخشري، المفصل، 373). وقد يوهّم هذا بأن كون الحدث المستفاد من الحروف الأصول عملاً وعلاجاً شرط في تحقق معنى المطاوعة، إلا أن هذا معارضٌ بأن بعض الصيغ الأخرى التي لا تختص بالدلالة على المطاوعة، خلافاً لـ 'انفعل'، قد تفيّد المطاوعة وتبنى مما ليس فيه علاج وتأثير وإن التمس لها وجهٌ تقترب به من العمل والعلاج: «... وأما 'تَفَعَّلَ' فإنه وإن وضع لمطاوعة 'فَعَلَ' كما ذكرنا لكنه إنما جاز نحو 'فَهَمْتُه فتفهم'، وعَلِمْتُه فتعلم» لأن التكرير الذي فيه كأنه أظهره وأبرزه حتى صار كالمحسوس» (الأسترابادي، شرح الشافية، I، 108). غير أن بعض الصيغ الأخرى قد يفيّد المطاوعة وليس فيه هذا الوجه الذي ذكره الأسترابادي وعلل به جواز المطاوعة في غير المحسوس من الأحداث: «... فلما لم يكن [يُرِيدُ بناءً 'افتعل'] موضوعاً للمطاوعة كـ 'انفعل' جاز مجيئه لها في غير العلاج، نحو غمّمته فاغتمّ ولا تقول: "فانغمّ" (م. ن.). وهذا يدل على أن أبنية المطاوعة قد تتعلق بغير الأعمال والأحداث العلاجية لا سيما ما سميناه بالأحداث الشعورية بالمعنى العام، وذلك لأن حصول معنى المطاوعة لا يتوقف على نوع الحدث المستمد من الحروف الأصول بل على معنى الجعل المقابل له وهو التأثير الذي لا يحصل معنى المطاوعة إلا قياساً إليه، ومعنى ذلك أنه يتعلق بالحدث الخارجي لا بالحدث الداخلي على حد القسمة التي ينقسم إليها حدث مركب مثل حدث الجعل. وقد

يتعلق الجعل بالأحداث الشعورية كقولك: "أحزن" و"أغضب"، ولذلك لم يكن ثمة مانع دلالي من أن تتعلق أبنية المطاوعة بما يفيد هذه الأحداث من الحروف الأصول مبدئياً وإن امتنعت أبنية الجعل والمطاوعة جميعاً، في الأغلب، من التعلق بالصفات الثابتة لكونها في حكم الغرائز والسجايا التي لا يُتصور معها معنيا التأثير والتأثير. غير أن هذا لا يمنع من اختصاص بعض أوزان المطاوعة ببعض أنواع من الأحداث دون بعض على النحو الذي يعكس ميل اللغة إلى إبراز هذه الأنواع بتخصيصها بصيغ مختلفة. فاختصاصُ 'انفعل' بالأعمال لا يختلف من هذه الناحية في شيء عن اختصاص 'افعل' و'افعال' بالصفات الثابتة والعارضة. فإذا ثبت اختصاصُ 'انفعل' بالأعمال كانت هذه الصيغة منخرطة في الشبكة الاشتقاقية التي تؤسسها مقولة العمل الحديثة وهي الشبكة التي تشمل صيغاً اشتقاقية من قبيل صيغة الفعل الثلاثي المجرد 'فعل' واسم الفاعل واسم المفعول واسم المرة واسم الآلة. وما يلاحظ أن صيغة انفعل تسلك في علاقتها بأنواع الحدث نفس المسلك الذي يسلكه اسم المرة مثلاً في تعلقه بالأعمال وبعض الأحوال وامتناعه من الصفات الثابتة (اطلب ص 398 وما بعدها).

3.2.2. الجعل والمطاوعة في بعدهما التداولي

ذكرنا أن ما يُسَوَّغ لنا توسيع مفهوم المطاوعة وتخليصه من القيود اللفظية أن بعض النحاة واللغويين يذهبون إلى اعتبار هذا المعنى في الجانب التداولي والاستعمال الأداتي للغة حيث يكون عملٌ (لغوي أو غير لغوي) ما في مقام المطاوعة قياساً إلى عمل لغوي سابق له يكون في مقام الجعل، وتكون العلاقة بين العاملين علاقة تأثيرية سببية وذلك من قبيل علاقة الأمر بالامتنال أو الطلب بالإجابة عموماً: "... وزعم ابن بري أن الفعلَ ومطاوَعَهُ قد يتفقان في التعدي لاثنين نحو: "استخبرته الخبرَ، فأخبرني الخبر" و"استفهمته الحديثَ، فأفهمني الحديث" و"استعطيته درهماً، فأعطاني درهماً" وفي التعدي لواحد نحو "استفتيته فأفتاني" و"استنصحته فنصحتني" والصواب ما قدمته لك وهو قول النحويين⁽¹⁸⁾. وما ذكره ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والإجابة» (ابن هشام، المغني، 675 - 676).

(18) من النحويين الذين قالوا بما ذهب إليه ابن بري، المبرد (المقتضب، II، 106).

ومن البين أن العلاقات بين الأعمال المذكورة (وكلها أعمال لغوية إلا واحداً وهو "أعطاني درهماً") علاقات من قبيل التأثير والتأثر والجعل والمطاوعة. فأعمال الجعل مندرجة فيما يسميه لاينز الاستعمال الأداتي للغة باعتبارها آلة للتأثير في الأوضاع وتغييرها، «... ومعنى ذلك أنه يجوز أن تعمل بعض الأقوال باعتبارها مكونات لأوضاع تقترن اقتراناً سببياً بأوضاع أخرى. فمن ذلك أن قولك: "افتح الباب" على جهة الأمر يمكن أن يشتغل في وضع سابق يمثل الوضع اللاحق له - وهو فتح الباب - نتيجة وأثراً» (Lyons, 1977/1980, 118).

وفي هذا "الحيز التداولي" تنزل معالجة الصّبان للعلاقة بين الجعل والمطاوعة، إذ نظر في الحالات التي يتخلف فيها معنى المطاوعة مع وجود معنى الجعل أي الحالات التي لا يتحقق فيها التأثير فيفقد ما يفترض أنه وضع لاحق للعلاقة التأثيرية المسببية بالوضع السابق وهي الحالة التي يكون فيها الجعل موجباً والمطاوعة سالبة. وقد منع الصّبان من استعمال فعل الجعل مثبتاً ومطاوعه منفياً إلا أن يؤوّل فعل الجعل تأويلاً مجازياً على أنه حركة لم تبلغ غايتها، وعلى أنه شروع في العمل ومعالجة له لا على أنه عمل منجز محقق لأن اعتبار فعل الجعل في معناه الحقيقي مع عدم المطاوعة أي عدم تحقق الأثر يفضي إلى ضرب من العلاقة غير التأثيرية التي يترتب فيها الحدث التالي على الحدث السابق باعتبار العادة لا باعتبار التأثير واللزوم: «... وقد يتخلف معنى الثاني عن معنى الأول لتوقفه على شيء من جانب فاعل الثاني لم يحصل كـ'علّمته'، فيجوز أن يقال: "فما تعلّم" بخلاف نحو 'كسرته' فلا يجوز أن يقال: "فما انكسر" لعدم توقّفه على شيء من جانب المنكسر. كذا قالوا، وهو مبني على ما زعموه من كون 'علّمته' موضوعاً لما هو من جانب المُعلّم فقط. وفيه بحث لأنه يلزم عليه أن لا يكون 'تعلّم' من قولك: "علّمته فتعلّم" مطاوع 'علّم'، لأنه حينئذٍ مثل "أضجعتُه فنام" مما يفضي فيه كثيراً الأول إلى الثاني بلا مطاوعة؛ وكذا: "علّمته فما تعلّم" يلزم أن يكون مثل "أضجعتُه فما نام" لأن الحقيقة المنفية ليست حينئذٍ لازمة للمثبتة ولا مستلزمة لها؛ والإجماع على أن 'تعلّم' مطاوع 'علّم' إثباتاً ونفياً. فالوجه أن 'علّم' لما هو من جانب المُعلّم والمتعلّم معاً، ولا

يلزمُ التناقضُ في "عَلَّمْتُهُ فما تَعَلَّم" لاحتمال التجوُّز بـ"عَلَّمْتُهُ" في "عالجتُ تعليمَهُ"، وأنه يجوزُ أن يُقال: "كَسَرْتُهُ فما انكسر" على هذا التجوُّز، ولا وجه لمنعه. فلا فرق حينئذٍ بين 'عَلَّمْتُهُ' و'كَسَرْتُهُ' في صحة المعنى المجازي في النفي دون المعنى الحقيقي» (حاشية الصَّبَّان، II، 129).

4.2.2. معنى وقوع الحدث تدريجياً

من المعاني المستفادة من الزيادة الاشتقاقية وقوع الحدث وقوعاً متدرجاً وهو من معاني 'تَفَعَّلَ' و'تَفَاعَلَ'. فـ'تَفَعَّلَ' يجيءُ «للعمل المتكرر في مهلة» (ابن الحاجب، الشافية، 21، واطلب مثلاً ابن السراج، الأصول، III، 123). ويبدو من تعليق الأستراباذي على كلام ابن الحاجب أن دلالة صيغة 'تَفَعَّلَ' على معنى الحصول التدريجي أظهر وأجلى في الأحداث المحسوسة منها في الأحداث المعقولة: «قوله [يُريد ابن الحاجب]: "ومنه تفهَّم"، إنما قال: "ومنه" لأن معنى الفعل المتكرر في مهلة ليس بظاهر فيه، لأن الفهم ليس بمحسوس كالتجرُّع والتحسُّي، فبيِّن أنه منه، وهو من الأفعال الباطنة المتكررة في مهلة» (الأستراباذي، شرح الشافية، I، 106). وهذا المعنى إن صح في 'تفهم' (19) فإنَّ عدمَ ظهوره فيه قد يرجعُ إلى أن الحدَّ وإن كان لازماً نظرياً لأنواع الحدث جميعاً فإنه في غير الأعمال قد يخفى على الإدراك بحيث لا يعتد به الذهن ولا يُحالُ عليه الإحالة اللغوية الصريحة، فالأعمال والأحداث المحسوسة هي أمثلُ ما يقبلُ الحدَّ من الأحداث من جهة أنه يمكنُ التفطن إلى اختلاف أجزائها وتعاقبها في الوجود، ومن جهة أننا «ننظرُ إلى الأحداث التي تقتضي الفاعلية الدلالية والنشاط على أنها منتقلة متحولة باعتبار أن لها بدايات ونهايات» (Smith, 1983, 488). على أنه يمكن التمييز في صلب الأحداث المحسوسة نفسها بين درجات في التدرج والمهلة بين أجزاء الحدث، فقد يكون التدرج جلياً بحيث يدرك الذهن انفصال أجزاء الحدث على نحو جلي كما في قولنا: "تحسَّى

(19) يذهبُ الأستراباذي إلى أن الزيادة في 'تفهم' تفيدُ التكلف والاجتهاد في الحدث ومعاناته ليحصل (اطلب م. ن.، 106) وذلك خلافاً لكثير من النحاة (اطلب آراءهم في الإحالات المذكورة في المتن).

المرق"؛ وقد يكون أخفى وإن لم يخرج عن كونه محسوساً به كما في قولنا: "تضاءل النور".

كما يبدو من تعليق الأستراباذي أيضاً أن معنى الحصول التدريجي في الصيغة المذكورة لا يكون بمفرده بل (قد) يجي مقترنا بمعانٍ من قبيل التكثير والمبالغة والمطاوعة مما قد يطعن فيما تقدم ذكره مما قرره الأستراباذي نفسه وهو أن مجيء هذه المعاني في الصيغة الواحدة والاستعمال الواحد يكون على البدل: «وَتَفَعَّلَ» الذي للعمل المتكرر في مهلة مطاوع 'فَعَّلَ' الذي للتكثير، نحو "جَرَّعْتُكَ الْمَاءَ فَتَجَرَّعَتْهُ": أي كَثُرْتُ لَكَ جَرَعَ الْمَاءِ، فتقبلت ذلك التكثير (شرح الشافية، I، 105). ومأتى التكثير والمبالغة في دلالة هذه الصيغة هو التكرير الذي يقترن بمعنى الكثرة عادة. والملاحظ أن حديث النحاة عن معنى التكثير في هذه الصيغة يختلف بعض الاختلاف عن حديثهم عنه في صيغة 'فَعَّلَ'. فقد تكلموا في 'فَعَّلَ' على مجرد الكثرة دون إشارة إلى العلاقات الزمانية بين الأفراد المؤلفة لتلك الكثرة: ف«الأغلب في 'فَعَّلَ' أن يكون لتكثير فاعله أصل الفعل...» (م. ن.، 92)؛ أما 'تَفَعَّلَ' فيكون «للعمل بعد العمل في مهلة» (الزمخشري، المفصل، 371)، «لأنه ليس من معالجتك الشيء بمرّة ولكنه في مهلة» (سيبويه، الكتاب، IV، 72). وفي هذا تأكيد لمعنى الحصول التدريجي بطريق التعاقب مما لا نجد له نظيراً في تصريحهم بدلالة 'فَعَّلَ'. وبالنظر في بعض الأفعال من البناءين نتبين أنه لا فرق مبدئياً بين قولك «ذَبَحْتُ الْغَنَمَ وَغَلَّقْتُ الْأَبْوَابَ» (الأستراباذي، شرح الشافية، I، 92) وبين قولك: "تَجَرَّعْتُ الْمَاءَ" و"تَحَسَّيْتُ الْمَرْقَ" في كون هذه الأحداث مؤلفة من أجزاء متشابهة لا تقع مرة واحدة ولكنها تتكرر على النحو الذي يفضي إلى التعدد؛ ومن البديهي أن تكون بين هذه الأجزاء فَجَوَاتٌ تسوّغ الكلام على كثرة الأحداث وتعددتها. لكن يبدو أن تأكيد النحاة لدلالة 'تَفَعَّلَ' على المهلة يرجع إلى تصوّر الأجزاء المتشابهة على أنها أجزاء لحدث واحد أكبر منها هو حدث التجرع أو التحسي أو الترشف مثلاً؛ وأن عدم التصريح بالدلالة على المهلة في 'فَعَّلَ' يرجع إلى اعتبار كل جزء من تلك الأجزاء حدثاً قائماً برأسه بحيث يدل مثل 'ذَبَحَ' و'قَتَلَ' و'غَلَّقَ' على أحداث كثيرة لا على أجزاء من حدث واحد. ومن ثم تكون صورة الحدث في

‘تَفَعَّلَ’ من جهة التكرير أقرب إلى صورة الأحداث التي لا يُشعرُ لفظ الصيغ الدالة عليها بمعنى التكرير ولكنها تقوم على أجزاء متشابهة تحصل على نحو التدرج والتعاقب من قبيل المشي والكلام. والفرق بين باب ‘تَفَعَّلَ’ وبين الصيغ الدالة على مثل هذه الأحداث أن جانب المهلة والتراخي في حصول الأجزاء ملاحظ في النوع الأول دون الثاني.

وربما وجدنا في بعض السياقات ما يفيد دلالة التدرج في ‘فَعَلَ’ ويُقربها من دلالة ‘تَفَعَّلَ’ خلافاً للتأويل الذي ذهبنا إليه، ومن ذلك قول ابن يعيش: «و‘مُحَمَّدٌ’... ‘مُفَعَّلٌ’ من الحمد، والتكرير فيه للتكثير كما تقول: “كَرَّمْتَهُ فهو مُكْرَّمٌ، وعَظَّمْتَهُ فهو معَظَمٌ” إذا فعلت ذلك مرة بعد مرة» (شرح المفصل، I، 5)، وهذا إن صح فإنه يدلُّ على صعوبة تشخيص الأحداث والتمييز بين الأحداث المتعددة والأجزاء المؤلفة لحدث واحد. ولهذه المسألة صلة وثيقة باختلاف المشتغلين بالدلالة بين قائل بكلية الأحداث وقائل بجزئيتها أي بين رأي يجعلُ من جميع الأحداث المشتركة في النوع حدثاً واحداً يحصل ثم ينقطع ثم يعاودُ الحصول، ورأي آخر يعتبر كلَّ حصولٍ حدثاً مخصوصاً لا مثيل له (Cf. Davidson, 1980/1993, 247-249).

ومن قضايا وَحدة الأحداث وتعددتها في الأدبيات الغربية ما يتصل بتأويل الجمل المشتملة على أحداث مسندة إلى ما تدل عليه صيغة من صيغ الجمع أو من الصيغ والمركبات التي تفيد الكثرة والتعدد على نحو ما. وهذه الجمل هي في الأغلب مبهمة الدلالة إذ يتراوح التأويل فيها بين التأويل الجمعي collective reading والتأويل الاستغراقي⁽²⁰⁾ distributive reading وقد أشار كارلسون إلى جانب من القضايا المعالجة في هذه المسألة بقوله: «من المُجمَع عليه في البحث المتعلق بالجموع أن لقولنا مثلاً: Five boys carried a piano up the stairs [صعد خمسة فتیانٍ بالة بيانو إلى العليّة] تأويلين منفصلين [في الإنكليزية]... فعلى التأويل

(20) أو التأويل على التفريق، وهو التأويل الذي يعتبر كل فرد من المجموعة في حال انفصاله عن سائر الأفراد إذ «الاستغراقي هو الذي يدل على كل فرد من... الأفراد على حدة» (صليبا، 1994، II، 49)، و«استغراق اللفظ أن يُراد به كلُّ فرد مما يتناولُهُ» (الأحمد نكري، جامع العلوم، I، 109).

الأول، وهو التأويل الاستغراقي، يكون كل فتى قد صعد بآلة بيانو إلى العُلِّيَّة منفرداً، ومن ثمَّ توجد خمسة أحداثٍ صعودٍ إلى العُلِّيَّة بهذا البيانو أو ذاك. وعلى التأويل الثاني، وهو التأويل الجمعي، يكون الفتيان الخمسة قد اجتمعوا وأمكنهم الصعودُ معاً بالبيانو إلى العُلِّيَّة، وعندئذٍ يتعلق الأمر بحدث واحد ههنا (وهذه هي الصورة المرجحة باعتبار وزن البيانو)⁽²¹⁾ (Carlson, 1998, 41).

وقد طُرحت هذه القضية في بعض الأعمال الدلالية الفلسفية طرحاً لا يتقيدُ بمراعاة الأبنية اللغوية في اعتبار وَحدة الأحداث وكثرتها. وقد انقسم أصحابُ هذه الأعمال بين قائل بالتصوّر "التوحيدي" uniciste وقائل بالتصور "التكثيري" pluraliste. ومن القائلين بالتصور الأول ديفدسن الذي يعتبر أنك إذا ضَغَطْتَ على زرٍّ فأشعلتَ النور وأضأتَ الغرفة ونبهتَ متسكعاً إلى وجودك في البيت تكون قد أنجزتَ عملاً واحداً لا أربعة أعمال (Cf. Davidson, 1980/1993, 17) رغم أن تنبيه المتسكع مثلاً يقع في مكان وزمان مختلفين عن مكان الضغط على الزر وزمانه، وهي نتيجة اعتبرها إنغل صادمة للحدس (Cf. Engel, in Davidson, 1980/1993, XVIII-XIX).

خاتمة

لقد اختلف النحاة والأصوليون في نوع الدلالات التي يمكنُ إناطتها اشتقاقياً بصيغة الفعل كما اختلفوا في عددها، وانقسموا لذلك بين مثبت لدلالة الفعل على النسبة وبين منكر لها، كما اختلفوا في دلالة الفعل على الزمان فأثبتها أكثر النحاة ونفاها بعض الأصوليين. ولنا أن نرى في إنكار الدلالة على الزمان دليلاً إضافياً على عدم نجاعة متصور الزمان بمفهومه الخارجي الدائر على التقسيم الثلاثي وعدم صلاحه في كشف حقيقة دلالة الفعل. وليس الرأيُّ القائلُ بدلالة الفعل على الزمان بمفهومه الخارجي بأقل من ضديده في الدلالة على عدم الجدوى من ربط دلالة الفعل الاشتقاقية بهذا المفهوم الخارجي للزمان من قِبَل أن القائلين به لم يتوصلوا في رأينا إلى حل الإشكالات التي تطرحها ظواهرٌ من

(21) نذكر في هذا الباب أطروحة ليزرسن Lasersohn, 1990 وكتابه الموسوم بـ التعدد والوصل والأحداث (1995).

قبيل جواز استعمال الصيغة الفعلية الواحدة في الأزمنة الثلاثة واشتراك الصيغة الواحدة (= المضارع) في الدلالة على زمنين مختلفين. ويقتضي قصور ربط دلالة الفعل الاشتقاقية بمفهوم الزمان الثلاثي استبداله بالمفهوم الداخلي القائم على اعتبار الفعل دالا على الحدوث والتجدد بالمعنى الذي أشرنا إليه في مواضع عديدة. ولا يعارضُ هذا المفهومَ القولُ بدلالة الفعلِ على النسبةِ إذا عُنِيَ بذلك المعنى الذي قصده الأصوليون الشيعةُ وهو إنباءُ الفعل عن حركة المُسمَّى أي كونه علامة لا تُسمَّى بل "تحاكي" مدلولها الذي هو بمنزلة المُسمَّى في الاسم. وإذا اعتُبرتْ هذه الدلالة في الصيغة الفعلية المجردة كانت الصيغة الفعلية الدالة بالزيادة الاشتقاقية على التدرج في وقوع الحدث من أقوى الصيغ المفيدة لمعنى الحدوث في العربية، وأكثرها تعبيراً عن متصور الزمان المقابل للآن إذ هي تدل عليهما بالوضع الاشتقاقي والزيادة الاشتقاقية معاً، ومن شأن الدلالة على هذين المعنيين أن تقوى بتصريف الفعل في المضارع الدال على الاستمرار التجدي والتدرج من باب التصريف. فإذا صادف أن اتصلت صيغة المضارع المذكورة بمضمون تصوري من قبيل أعمال العلاج الحسية كان ذلك منبعاً رابعاً من منابع الدلالة على معنى الحدوث وتجلية متصور الزمان.

الفصل الثالث

المصادر

تمهيد

إذا كان من الشائع في التراث تصنيف المصادر إلى أنواع تُراعى فيها المقاييس الشكلية كتصنيفها حسب أصالة حروفها أو زيادتها إلى مجردة ومزيدة؛ وحسب درجة ضبطها واطرادها إلى سماعية وقياسية، فإنها قد صُنفت فيه حسب مقاييس دلالية أيضاً. ومن طرق التصنيف الدلالي التي تراعى مبدأ البساطة والتركيب في دلالة الصيغ التفريق بين 'المصدر العام'⁽¹⁾ الذي يدل على الحدث المجرد البسيط ومصدر المرة المحقق لمقولتي الحديثية والكمية بدلالته على الحدث والعدد، ومصدر الهيئة المحقق لمقولتي الحديثية والكيفية بدلالته على الحدث والنوع. ولذلك عُدَّ المصدر العام دالاً على الحدث مطابقة وعد مصدراً المرة والهيئة دالين على الحدث بالتضمن. فالمصدر «اسم يدل على الحدث مطابقة كـ'الضرب' أو تضمناً كـ'الجلسة' و'الجلسة'» (التهانوي، الكشاف، 1555). واتصال مقولة الحدث بالكمية في اسم المرة والكيفية في اسم الهيئة يحد من إرسال القول الشائع بأن المصدر يدل على حدث مطلق، ويجعله مقصوراً على المصدر العام إذا كان المقصود بالإطلاق ألا تقترن دلالة الحدث

(1) اطلب، ابن هشام، أوضح المسالك، III، 241 - 242؛ وشرح الأشموني وحاشية الصبان، II، 469. ويسمى أيضاً 'المصدر المطلق' كما يجيء في المتن، والمصدر المحض (اطلب عبد المسيح & تابري 1990، 396).

في الصيغة المصدرية بمقولة دلالية أخرى: فاسمُ المرة يدل على الحدث محدوداً بالعدد والكمية؛ واسمُ الهيئة يدل عليه مخصوصاً بالنوع والكيفية. ولعل هذا هو السبب في تسمية المصدر العام بـ'المصدر المطلق' مقابل اسمي المرة والهيئة (اطلب الأستراباذي، شرح الشافية، I، 179؛ والسيوطي، الهمع، III، 325؛ وحاشية الصَّبَّان، II، 469). ويناسبُ هذا التقسيمُ تقسيم الجرجاني المصدر الواقع مفعولاً مطلقاً إلى مُبهم، ومُؤَقَّتٍ محصور بالعدد، ومخصوص بالوصف (اطلب المقتصد، 581 - 582).

ولنا أن نرى في هذا الاعتبار تأييداً لما ذهبنا إليه من حصر المقولات الدلالية الخالصة الأساسية في الحدث والذات والمكان والزمان (اطلب ص 141 وما بعدها). ذلك أن اتصال دلالة الحدث في المصدر بمقولتي الكمية والكيفية لا يُخرجه في اعتبار النحاة عن كونه مصدراً وإن كان يجعله نوعاً مخصوصاً منه⁽²⁾ لأن اتصال الحدث بهاتين المقولتين لا يترتبُ عليه إلا الانتقال من عموم الجنس الذي يدل عليه المصدرُ العام إلى خصوص النوع الذي يدل عليه اسمُ المرة أو اسمُ الهيئة. ويبين هذا أن شأن هاتين المقولتين يقل عن خطر المقولات الأربع المذكورة التي يفضي اتصال بعضها بمقولة الحدث إلى الخروج عن صيغة المصدر خروجاً تاماً كخروج هذه الصيغة إلى الصفة أو الآلة عند اتصال الحدث بمقولة الذات، أو خروجها إلى اسمي المكان والزمان عند اتصاله بمقولتي الزمان والمكان. فإذا تقرر هذا جاز أن نعد 'المصدر العام' مصطلحاً شاملاً لأنواع المصادر ما عدا مصدرَي المرة والهيئة وأن نفرق على أساس بساطة الدلالة وتركيبها بين 'المصدر العام المجرد' المشتمل على دلالة حدثية بسيطة و'المصدر العام المزيد' المتضمن دلالة حدثية مركبة. غير أن ما يعيننا في هذا الموضع هو تبين أشكال حضور مقولة الحدث في مصادر الثلاثي المجرد والكيفية التي تتفاعل بها هذه المقولة مع مقولتي الكمية والكيفية في المصادر الدالة عليهما.

(2) ونظير ذلك في الصفات أن اتصال صيغة المبالغة بمقولة الكمية لا يخرجها من باب اسم الفاعل وإن عُدت نوعاً مخصوصاً منه (اطلب ص 417).

I - المصدر العام

أ - أنواع المصدر العام

نطلق هذا المصطلح على جميع الصيغ التي تقتصر على إفادة معنى الحدث البسيط ولا تتضمن أي مقولة دلالية أخرى كالذات والمكان والزمان والكمية والكيفية وما إليها. وهذه البساطة هي التي حرص النحاة على بيانها في معرض المقارنة بين المصدر وبعض المشتقات نحو اسم الفاعل: «اعلم أن المصدر اسم يدل على معنى كالغلام والثوب وليس بكناية عن الفاعل ولا إياه في المعنى كما يكون اسم الفاعل كذلك. وذلك أنك إذا قلت: "زيدٌ ضاربٌ" كان في 'ضارب' ضميرٌ له يخصه به ويجعله مشتملاً عليه. وإذا قلت: "لزيدٍ ضربٌ" لم يكن 'ضربٌ' 'زيداً'، ولا متضمناً لضميرٍ له... وإذا كان كذلك جاز أن تقول: "يُعجبني ضربُ زيدٍ عمراً" فتضيف المصدر إلى الفاعل لأنه بمنزلة قولك: "يُعجبني غلامُ زيدٍ" في أن المضاف شيءٌ غيرُ المضاف إليه. ولو قلت: "أعجبني ضاربُ زيدٍ عمراً" لم يجر لأن 'ضارباً' هو 'زيدٌ' فلا يصح إضافته إليه لأن الشيء لا يُضاف إلى نفسه» (الجرجاني، المقتصد، 565 - 566؛ وعن دلالة المصدر على الحدث الساذج اطلب ص 149). وهذه الدلالة البسيطة على الحدث هي دلالة جملة من المصادر اختلفت أنواعها لاعتبارات صناعية لفظية، ومن هذه الأنواع مصادر الثلاثي المجرد وهي سماعية في أغلبها؛ ومنها المصدر الميمي واسم المصدر.

1 - المصادر السماعية

كون هذه المصادر سماعيةً يميزها عن المصدر الميمي وعن المصادر المزيدة مما هو قياسي منتظم، فالسمة الأساسية لهذا النوع من المصادر تعدد أوزانها وعدم خضوعها في الأغلب لضابط يُمكن من الاهتداء إليها خلا ضابط السماع. غير أن هذه الخاصية فيها لم تمنع النحاة من محاولة تقييدها استناداً إلى جملة من المقاييس الصناعية التي تقوم على الربط بين صيغة المصدر وصيغة الفعل الجاري عليه (اطلب مثلاً ابن هشام، أوضح المسالك، III، 233 - 237 والسيوطي، همع الهوامع، III، 322 - 323)، والمقاييس المعنوية القائمة على

الربط بين صيغ بعض المصادر وما يمكن اعتباره حقولاً معجمية دلالية تنتمي إليها تلك المصادر والصيغ المتصلة بها. وتلك هي «المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني» سيبويه، الكتاب، IV، 14). وأهم هذه الحقول المعنوية: الأصوات والأدواء والألوان والحرف والولايات والسير والامتناع والحركة والاضطراب والتقلب (اطلب الإحالتين السابقتين).

وقد اختلف النحاة في قياسية هذه المصادر الخاضعة لضوابط شكلية ومعنوية جزئية فذهب الأشموني اعتماداً على رأي سيبويه والأخفش إلى كونها قياسية: «والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم يُعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيس مع وجود السماع» (شرح الأشموني، II، 459)؛ وذكر الصَّبَّان أن الفراء ذهب «إلى أنه يجوز القياس عليه وإن سُمِعَ غيره» (حاشية الصَّبَّان، II، 460). وذهب ابن جودي إلى أنه «لا تُدرك مصادر الفعل الثلاثي إلا بالسماع فلا يقاس... ولو غُدمَ السماع» (السيوطي، همع الهوامع، III، 322 واطلب أيضاً الصَّبَّان م. ن.).

وبقصر النظر على ما قام تصنيفه من هذه المصادر على أسس معنوية نتيبن أنها - مهما بلغت درجتها في القياس - لا تؤسس لفروق دلالية عميقة من جهة أن عدد هذه المصادر القابلة للضبط قليل بالقياس إلى مجموع المصادر السماعية، ومن جهة أن المعاني المنوطة بها تعبر عن ظاهرة دلالية جزئية عرضية لا تخول الربط بين أبنية المصادر وبين أجناس عدد محدود من الأنواع الكبرى التي ينقسم إليها الحدث. فهي لا تبلغ في هذا، على الأقل، مبلغ تصنيف الأحداث على أساس حركة عين الفعل في عمومته وشموله لما يمكن عده أجناساً حدثية كبرى. ف«هذا النوع من المقاييس المتوخاة في تصنيف المصادر السماعية أبعد ما يكون عن استيعاب كل المصادر... وهذا البحث عن مقاييس متنوعة يدل على حرصهم على تضيق نطاق السماع وتوسيع مجال ما يمكن أن يؤخذ قياساً... وليس ما توصلوا إليه إلا ضرباً من النزعة العامة التي لا يمكن أن تفضي إلى قواعد شاملة» (عاشور، 1997/1999، 136-137).

2 - المصدر الميمي

«وهو ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة ك'المضرب' و'المقتل' وذلك لأنه

مصدر في الحقيقة» (ابن هشام، شرح شذور الذهب، 358)؛ وهو قياسي في الأكثر إذ «يجيء المصدر من الثلاثي المجرد... على مَفْعَل قياساً مطرداً» (ابن الحاجب، الشافية، 28)؛ ولا يكاد يختلف عن المصدر السماعي إلا من هذه الجهة الصناعية الشكلية وإن ذكرت له بعض المصنفات اللغوية دلالات يزيد بها على المصدر السماعي من قبيل الدلالة على الغاية (اطلب عاشور، 1997/1999، 139)، ومن قبيل تأكيد الدلالة الحداثية التي تكون بهذا أقوى في المصدر الميمي منها في المصدر السماعي، ومن قبيل الدلالة على السبب (اطلب حسن، 1987، III، 231 و 236). ولئن لم تُبيّن هذه المصنفات مستنداتها التراثية التي تبرر تعليق معنيي الغاية والتأكيد بالمصدر الميمي فإن تعليق معني السبب به يُمكن أن يفهم من خلال إشارات تراثية متواترة إلى بعض دلالات بناء مفعلة الذي يُصاغ عليه المصدر الميمي إذ «يجيء المفعلة لسبب الفعل كقوله عليه الصلاة والسلام: "الولد مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ مَحْزَنَةٌ"» (الأستراباذي، شرح الشافية، I، 162). وتزيد بعض المصنفات إلى دلالة هذا البناء معنى الكمية المخصوصة وهي الكثرة فيكون بذلك دالاً على سبب كثرة الحدث، وهو مدخل إلى التباس المصدر الميمي باسم المكان التكميري إذ «تُبنى مفعلة من الاسم الثلاثي اللَّفْظُ أو الأَصْلُ لسبب كثرتها أو محلها» (أبو حيان الأندلسي، الارتشاف، I، 230 واطلب أيضاً حاشية الصَّبَّان، II، 471). ولم نجد فيما نظرنا فيه من هذه المصنفات ما يلحق هذه الصيغ القليلة نسبياً والدالة على سبب كثرة الحدث بالمصادر الميمية، بل إن ما ذهب إليه الأستراباذي (شرح الشافية، I، 174) من أن فتح العين في المصدر الميمي ذي التاء مخالفٌ للقياس لِمَّا يحملنا على إخراج مثل هذه الصيغ من باب المصدر الميمي.

3 - اسم المصدر

وهو نوع من الأسماء التي تقترون دلالتها بالحدث على نحو مخصوص. ويشمل عند بعض النحاة المصدر الميمي، ولكن ابن هشام رأى أن هذا الاعتبار هو من باب التجوز (شرح شذور الذهب، 358). كما يُطلق هذا المصطلح على «ما كان من أسماء الأحداث عَلَماً كـ 'سُبْحَانَ' علماً للتسبيح وفَجَارٍ وحمَادٍ عَلَمَيْنِ للفجرة والمحمدة» (م. ن، 359)، وهي الأسماء التي عُدت من باب

عَلِمَ الجنس الواقع على المعاني (اطلب ابن يعيش، شرح المفصل، I، 37). لكنه يطلق في الأكثر على «ما كان اسماً لغير الحدث فاستعمل له كـ'الكلام' فإنه في الأصل اسمٌ للملفوظ به من الكلمات ثم نُقل إلى معنى التكليم؛ و'الثواب' فإنه في الأصل اسم لما يُثابُّ به العُمَّالُ ثم نُقل إلى معنى الإثابة» (ابن هشام، شرح شذور الذهب، 359 - 360).

ولعل أهم ما يميز اسم المصدر عن سائر أنواع المصدر العام منزلته في الشبكة الاشتقاقية التي عبر عنها القدامى بالجريان على الفعل: «واحترزت بقولي: "الجاري على الفعل" من اسم المصدر، فإنه وإن كان اسماً دالاً على الحدث لكنه لا يجري على الفعل وذلك نحو قولك: "أعطيت عطاء" فإن الذي يجري على 'أعطيت' إنما هو 'إعطاء' لأنه مستوف لحروفه؛ وكذا "اغتسلتُ غُسلًا" بخلاف "اغتسل اغتسالًا" (م. ن.، 338). فالمقصود من جريان المصدر على الفعل تعلقه به في شبكة الاشتقاق تعلقاً يجعل منهما "حقيقة لغوية واحدة" تتصرف تصرفين مختلفين بحكم اختلاف القوالب الاشتقاقية التي تتحقق عليها. فالجريان هنا ضرب من المطابقة التي تجليها قدرة المتكلم والمخاطب على تنزيل الصيغة المعلومة في محلها من الشبكة الاشتقاقية والتي تجعل 'الخروج' مثلاً متصلاً بـ'خرج' لا بـ'استخرج'. وعلى هذا فإن 'العطاء' لا يجري على 'أعطى' إذ أن ما يجري عليه هو 'الإعطاء' ولكن 'العطاء' قد يقترن في التركيب بـ'أعطى' فينوب عن 'الإعطاء' في الاستعمال ويحلُّ محله ويعوضه على حد ما يمكن للاسم أن يعوض المسمى في عملية التواصل. ولعل هذا هو السبب في اعتباره اسمَ مصدر. ومعنى كون 'العطاء' وما إليه اسماً للمصدر أنه اسم لاسم الحدث من قِبَلِ أن المصدر هو اسم الحدث فـ«اسم المصدر ليس مدلوله الحدث بل لفظ المصدر» (حاشية الصَّبَّان، II، 161). وعلى هذا لا يكون مدلول اسم المصدر الحدث الخارجي مباشرة بل مدلوله هو لفظ المصدر الجاري على فعله الذي يسمى مصدراً حقيقياً (اطلب ابن يعيش، شرح المفصل، I، 21)، ومدلول لفظ المصدر هو الحدث الذي يقع في الخارج ويتمثله الذهن فيدلُّ اسم المصدر على الحدث دلالة غير مباشرة، فهو اسمٌ يسمِّي اسماً آخر، وعلامة لغوية مُسمَّاهَا علامة لغوية أخرى، فيكون اتصاله بمدلوله النهائي وفُقَّ علاقة من درجة ثانية. ومع ذلك فإنَّ فائدة اسم المصدر والمصدر الحقيقي الذي هو مُسمَّى اسم

المصدر واحدة "لأنه لا يمتنع أن يفيد اسمُ الشيء ما يفيدهُ مُسمَّاهُ" (م. ن.). فمدلول اسم المصدر «الحدثُ كالمصدر، لكنَّ دلالةً عليه بطريق النيابة عن المصدر. وعلى هذا يخرج اسم المصدر من تعريف المصدر بأن تُقيد الدلالة على الحدث في تعريفه بالأصالة» (حاشية الصَّبَّان، II، 161).

ويعكس مفهوم اسم المصدر تصوراً قل نظيره في غير التفكير النحوي العربي مُفاده أن اللغة لا تحيلُ في مثل هذه السياقات على الموجودات الخارجية المعهودة المتعارفة بل تحيلُ على كائنات لغوية هي في حقيقة أمرها علاماتٌ على الموجودات الخارجية المعهودة. فيقوَى بمقتضى هذا التصور وجه من وجوه الوظيفة الماورائية الانعكاسية للغة، وهو وجه تحيل فيه اللغة على اللغة زيادة على الوظيفة الإحالية العادية. ويمكن أن يوجه إلى هذا التصور نقد محصَّله أنه تصور نابع من تبرير النحاة لشذوذ بعض الظواهر ومخالفتها للقياس وعدم جريانها على الأصول. ذلك أن إحالة اللغة على اللغة في مثل هذه السياقا تبدو أمراً أعلق بذهن النحوي الواصف الساعي إلى التبرير والتعليل منه بذهن المتكلم والمستعمل العادي الذي يتجه ذهنه إلى المدلول الخارجي النهائي مباشرة دون المرور بالمرحلة الوسطى المفترضة التي يحيل فيها الكلام على الكلام. والفرق بين النحوي ومستعمل اللغة العادي في هذا عديلُ الفرق بين عالم الأصوات والمتكلم العادي في موقفهما من الصيغ اللغوية التي طرأت عليها تغيرات صوتية خرجت بها عن أصولها النظرية وصورها المثالية الموضوعة لها في اللغة. فترى المتكلم يلفظ بهذه الصيغ المعدول بها عن صورها النظرية على نحو عفوي مباشر ودون تفكير في أوضاعها الأصلية خلافاً للمشتغل بالأصوات الذي يضبط للصيغة في انتقالها من الصورة النظرية المحض إلى الهيئة التي صارت عليها في الاستعمال مراحل تقل أو تكثر بحسب نوع الصيغة وعدد التغيرات الطارئة عليها.

ب - المصدر والحاصل بالمصدر

لئن لم يكن معنى المصدر الذي هو الحدث محل تدقيق كبير عند أوائل النحاة فإن بعض المتأخرين منهم سعى إلى تحقيقه متوسلاً في ذلك بمفاهيم مستمدة من المنطق والفلسفة وعلم الكلام. فالصَّبَّان يرى «... أن المصدر يطلق بالاشتراك - وقيل بالحقيقة والمجاز - على ثلاثة: على التأثير وهو متعلق بالفاعل، وعلى

الأثر الحاصل عنه وهو متعلق بالفاعل باعتبار الصدور منه، وبالمفعول باعتبار الوقوع عليه، وعلى نحو الضاربية والمضروبية: أي الكون ضارباً والكون مضروباً. ويسمى نحو الضاربية بالمصدر المبني للفاعل، ونحو المضروبية بالمصدر المبني للمفعول. والثاني - أعني الأثر - هو المختلف في كونه مخلوقاً للعباد، أولاً بيننا وبين المعتزلة كما في شرح العقائد للتفتازاني، وهو المكلف به على ما صرح به ابن أبي شريف في حواشي المحلى وابن قاسم في آياته⁽³⁾. ولي فيه بحث وهو أن الثاني [= الأثر] يتوقف حصوله على الأول [= التأثير]، فيكون أيضاً مكلفاً به لأن ما لا يتم المكلف به، إلا به، فهو مكلف به. ويمكن دفعه بأن مراده أن المكلف به أولاً وبالذات الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر، فلا ينافي التكليف بالفعل بالمعنى المصدري ثانياً وبالتبع. وكونه أمراً اعتبارياً لا وجود له خارجاً لا يمنع التكليف به تبعاً (حاشية الصَّبَّان، II، 162).

وبالنظر في هذه المفاهيم الثلاثة يمكن أن نتبين بيسر أن المفهوم الأول هو المفهوم الحقيقي حسب أوضاع النحاة، وأن المفهومين الثانيين مجازيان ناشئان عن المجاورة والملابسة. فالحدث يطلق في عرف النحاة على التأثير الصادر عن الفاعل «من حيث كان حركة الفاعل» (ابن يعيش، شرح المفصل، I، 109) واطلب أيضاً ابن الأنباري، الإنصاف، 141). وقد «صرح السيد [الشريف الجرجاني] والرَّضِيّ [الأسترباذي] بأن المفعول المطلق هو الأثر الناشئ عن تأثير فاعل الفعل المذكور أي إيقاعه الذي معناه أمر اعتباري وهو تعلق القدرة بالمقدور، وذلك الأثر نفس الحركات والسكنات كما صرح به التفتازاني في شرح العقائد. ويطلق المصدر على كل منهما [أي على المفعول المطلق والأثر الناشئ]. وأنت خبير بأن ما قالاه لا يظهر في نحو الحُسْنِ والقُبْحِ والموتِ مما ليس فيه تأثير فاعل الفعل المذكور [لأن هذه الأشياء مما لا قدرة للفاعل عليه]» (حاشية الصَّبَّان، II، 162). ويبيّن من تعليق الصَّبَّان على كلام السيد والرضي أن تعريف المصدر بالتأثير والحركة لا يصدق حقيقة إلا على ما كان عملاً وعلاجاً أي على الأحداث النموذجية، ولا يصدق على ما كان من باب الصفات الثابتة وكل ما لا يوصفُ الفاعل بالقدرة عليه. ولئن كانت عبارة 'الأثر الناشئ' المنسوبة

(3) المقصود كتاب الآيات البيّنات لأحمد بن قاسم العبّادي.

إلى السيد والرضي عبارة محيرة وموقعة في اللبس لأنها قد تحيل على المعنى الثاني من معاني المصدر وهو الأثر الحاصل بالحدث الذي سعى الصَّبَّان إلى تمييزه من المعنى الأول وهو التأثير، فإن ما يرجع بهذه العبارة إلى المعنى الأول هو تعريف الأثر بأنه نفس الحركات والسكنات.

ومما يُبَيِّن أن النحاة إنما أرادوا بـ'المصدر' هذا المعنى تفریقُ الصَّبَّان بين الفعل بالمعنى المصدري وهو كُلِّي من الكليات وأمر اعتباري لا وجود له خارج الذهن على حد ما ذهب إليه كثير من النحاة والأصوليين⁽⁴⁾، وبين الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر الذي سماه الصَّبَّان بالأثر وهو خلاف تأثير الفاعل وحركته لأنه نتيجة لذلك التأثير وتلك الحركة. والفرق بين المصدر والحاصل بالمصدر هو، إلى حد ما، كالفرق بين التَّغْيِير ونتيجته التي هي التغير على حد ما يتضح من بعض السياقات التي فرق فيها الصَّبَّان بين المفهومين إذ علّق على تعريف الأشموني للإعراب بأنه «تَغْيِيرُ أواخر الكلم» بقوله: «أُورِدَ عليه أَنَّ التَّغْيِيرَ فعلُ الفاعل، فهو وصفٌ له، فلا يصح حمله على الإعراب الذي هو وصف للكلمة. وأجيب بأن المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغير» (م. ن.، I، 72).

وعبارة التهانوي في هذا الباب أوضح من حيث إنها تبين أن الاتفاق في البنية والصيغة اللفظية لا يلزم منها وَحدةُ المقولة الاشتقاقية بل قد تكون الصيغة واحدة ويختلف اعتبارها بحسب ما تستعمل فيه فتكون مصدراً وغير مصدر. ذلك «أن صيغ المصادر تُستعملُ إما في أصل النسبة [ما يقابل المعنى الأول عند الصَّبَّان وهو معنى التأثير] ويُسمى مصدراً؛ وإما في الهيئة الحاصلة للمتعلّق [ما يناسب المعنيين الثاني والثالث عند الصَّبَّان] معنوية كانت أو حسية كهيئة المُتحرّكة الحاصلة من الحركة» (الكشاف، 1556 - 1557). وقد أكد الأحمد نكري هذا الفرق بين المعنى المصدري وهو الحدث الحي المتجدد ومعنى الحاصل بالمصدر وهو، في الغالب، الهيئة الثابتة المترتبة عليه بقوله: «... واعلم أن الحدث المعتبر في تعريف المصدر اعتُبر فيه الحدوث والتجدد، فافترق

(4) اطلب مثلاً ابن جني، الخصائص، II، 447 - 449؛ والجرجاني، المقتصد، 585؛ والسُّبُكي، الإبهاج، II، 283؛ والآمدي، الإحكام، II، 204؛ والرازي، المحصول، II، 134.

المصدر والحاصل بالمصدر بأن الحدوث والتجدد معتبر في المصدر دون الحاصل بالمصدر» (جامع العلوم، II، 18 - 19).

وفي جميع هذه الأقوال إقراراً بأن المصدر يطلق على الحركة والتأثير الذي هو سبب، وأن الحاصل بالمصدر يُطلق على الأثر الذي هو نتيجة. كما أن فيها تأكيداً على أن المعتبر في المصدر هو الحدوث والتجدد وأن المعتبر في الحاصل بالمصدر هو الهيئة الجامدة الساكنة. وعلى هذا إذا كان التغيير فيما سلف من كلام الصَّبَّان معنى مصدرية فإن التغير الذي هو نتيجته ينبغي أن يدرك في هذا السياق لا على أنه حدث حي بل على أنه هيئة قارة ثابتة ناجمة عن ذلك الحدث حتى يصح وصفه بكونه حاصلًا بالمصدر وإلا فهو أيضاً حدث حي. وكذا القول في الألم مثلاً إذا اعتبرناه أثراً مرتباً على معنى مصدري هو الضرب (اطلب التهانوي، الكشف، 1557).

والحاصل بالمصدر في هذه الحدود قريب من المعنى المصدري ملتبس بالحدثية لا سيما إذا علمنا أن من الأحداث ضرباً لا يختلف كثيراً عن الهيئات القارة الحاصلة بالحدث وهو الصفات الثابتة. إلا أن الحاصل بالمصدر ينفصل عن المعنى المصدري الذي هو الحدث كلما ابتعد الأثر عن التجريد وأوغل في الحسية. فمن ذلك أن 'الصوت' يمكن أن يُستعمل في الحدث الذي يقوم به المتكلم من إعمال لأعضاء النطق وإصدار للذبذبات المحركة لذرات الهواء، كما يمكن أن يطلق على نتيجة ذلك العمل وهو الحاصل المسموع الذي تلتقطه الأذن، وهو في الاستعمال الأول مصدر أي اسم للحدث، وفي الاستعمال الثاني اسم جامد: «قوله [يعني الأشموني]: "صوت" يُستعمل مصدراً لـصَّات يَصُوتُ فيكون معناه فعل الشخص الصَّات؛ ويستعمل بمعنى الكيفية المسموعة الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا» (حاشية الصَّبَّان، I، 30). ويظهر الفرق بينهما فيما أشار إليه سيبويه من استعمال 'الصوت' في معنى العلاج وهو المعنى المصدري، واستعماله في معنى قريب من الخَصْلَة والتَّخْلِيَة (اطلب سيبويه، الكتاب، I، 361 - 362؛ واطلب أيضاً ابن يعيش، شرح المفصل، I، 115).

ومن هذا الباب لفظ 'الكلام'. فهو يكون مصدراً (أو اسم مصدر، اطلب م. ن.، 21) يدلُّ على الحدث فيكون بمعنى التكلُّم أو التكليم «الذي هو عبارة عن فعل جارحة اللسان» (م. ن.). أي حدث التكلم الذي هو عمل العضو المعروف

المسمّى باللسان من التحرك والنطق بأصوات مخصوصة؛ ويكون اسماً غير مصدر يدل على الحاصل من ذلك الحدث وهو الأصوات والوحدات اللغوية الناشئة عن تأليف الأصوات تأليفاً مخصوصاً وما يقترب بذلك من معانٍ. ويسمى هذا الحاصل الذي ليس بحدث كلاماً أيضاً وهو «عبارة عما يُتكلّم به من المعنى... وهو المُحصّل المَعْنِيّ المتكلّم به» (م.ن.).

ومن هذا الباب أيضاً دلالة 'الخبر' على حدث الإخبار وعلى حاصله أي المُخبر به؛ ودلالة 'القول' على العملية التي يُصدر بها جهاز النطق الأصوات الدالة وعلى الحاصل من ذلك وهو الشيء المقول الذي يبقى في الذهن أو تُقيّدُه الكتابة بعد انقضاء عملية إنتاجه التي هي حدث قوله. قال الأستراباذي: «... ومنشأ الغلط أن 'الخبر' يُستعمل بمعنيين: بمعنى الإخبار وبمعنى المُخبر به، كما أن 'القول' يُستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المَقُول» (شرح الكافية، IV، 144).

ولا يقتصر مفهوم الحاصل بالمصدر على مثل هذه الأشياء التي تظل على جانب من التجريد يعسر معه الفصل بينها وبين الحدث نفسه. إذ يتعداه إلى الأعيان والجواهر المحسوسة من ذلك لفظ 'البناء' تطلقه على حدث البناء الذي هو إقامة للأعمدة ورصف للحجارة على نحو مخصوص وما إلى ذلك من الحركات؛ وتطلقه على الجسم المحسوس الذي هو حاصل البناء بالمعنى الأول وهو ما تكون قد شيدته وأقمته بعد انتهاء فعلك ونشاطك. ويسمى اللغويون مثل هذه الصيغ التي هي من المُشترَك اللفظي مصادراً إذا أفادت الحدث وأسماء إذا كان معناها غير الحدث. جاء في لسان العرب لابن منظور (VI، 985، عم. 1، مادة و. ل. ي): «وقال سيبويه: 'الولاية' بالفتح المصدر و'الولاية' بالكسر الاسم مثل 'الإمارة' و'النقابة' لأنه اسم لما توليته وقمت به فإذا أرادوا المصدر فتحوا؛ وجاء فيه أيضاً قوله: «... وقالوا: 'التراب لك' فرفعوه وإن كان فيه معنى الدعاء لأنه اسم وليس بمصدر. وليس في كل شيء من الجواهر قيل هذا⁽⁵⁾. وإذا امتنع هذا في بعض المصادر فلم يقولوا: 'السقي لك' ولا 'الرعي لك' كانت

(5) ذلك أنهم قالوا «في الدعاء: "ترباً له وجندلاً"، وهو من الجواهر التي أجريت مجرى المصادر المنصوبة على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره في الدعاء كأنه بدل من قولهم: "تربت يدها وجندلت"» (م.ن.، I، 314 - 315).

الأسماء أولى بذلك. وهذا النوع من الأسماء وإن ارتفع فإن فيه معنى المنصوب» (م. ن.، I، 315).

وعلى هذا عرّف ابن هشام اسم المصدر بأنه «اسم الجنس [الجامد] المنقول عن موضوعه إلى إفادة الحدث كـ'الكلام' و'الثواب'» (شرح شذور الذهب، 357)؛ ورأى ابن القيم في جواز جمع ما يمكن أن يلتبس بالمصدر دليلاً على عدم مصدريته: «... أليس قد قالوا: 'سُقِّمَ' بضم السين، فهو عبارة عن الداء الذي يُسَقِّمُ الإنسان، فصار كـ'الدَّهْنِ' و'الشُّغْلِ'، وهو في ذاته مختلف الأنواع، فجمع. وأما 'المرضُ' فقد يكونُ عبارةً عن السُّقْمِ والعِلَّةِ فيُجمعُ على أمراضٍ؛ وقد يكونُ مصدرًا كقولك: 'مرضُ'، فلا يجمع. فإن قيل: "تفريقك بين الأمرين دَعْوَى، فما دليلها؟" قلنا: "قولك: عَرِقَ يَعْرِقُ عَرَقًا لا يخفى على أحد أنه مصدرُ عَرِقَ؛ والعَرِقُ الذي هو جسم سائل مائع، سائل من الجسد لا يخفى على أحد أنه غيرُ العَرِقِ الذي هو مصدرٌ وإن كان اللفظ واحدًا. فكذلك المرضُ يكون عبارة عن المصدر وعبارة عن السُّقْمِ والعِلَّةِ. فعلى هذا تقول: 'تصَبَّبَ زيدٌ عَرَقًا' فيكونُ له إعرابان: تمييز إذا أردت المائع، ومفعول من أجله أو مصدرٌ مؤكَّد إذا أردت المصدر» (بدائع الفوائد، II، 90). وقد أشار كواين إلى هذا الالتباس بين الحدث ونتيجته في صيغ المصادر noms verbaux وسماء التباس العمل بالنتيجة (Cf. Quine, 1960/1977, 191).

أما المعنى الذي مثل له الصَّبَّانُ بـ'الضاربة' و'المضروبية' واعتبره معنى قائماً برأسه فصيغته التي تدل عليه قريبة مما يُصطلح عليه اليوم بالمصدر الصَّنَاعِي، وهو لا يبدو متميزاً عن معنى الحاصل بالحدث وهو الهيئة القارة الثابتة، وفي تمثيل التهانوي (الكشاف، 1556 - 1557) ما يجعلنا نقطع بهذا.

الحد بين المعنى المصدري ومعنى الحاصل بالمصدر

لا يمكن أن نستنتج من التفريق بين معنى المصدر ومعنى الحاصل بالمصدر فصلاً واضحاً بين الحدث وغير الحدث. فقد وقفنا على أن الحاصل بالمصدر ليس جنساً واحداً بل يكون مما يمكن إدخاله في دائرة الأحداث كالألم الحاصل بالضرب والتغيُّر الحاصل بالتغيير. وقد يكون موجوداً أقل تجريداً كالصوت والكلام والقول، وقد يكون جثة وذاتاً كالبناء والعطاء والعرق وما إلى ذلك.

ولعل موطن الالتباسِ كامنٌ في الحالة الأولى التي يكونُ فيها الحاصلُ بالمصدر حدثاً أو ما يشبهُ الحدثَ كـ'الألم' و'التغير'، وكالصفة الثابتة والهيئة القارة التي ذكرنا أنها تنجمُ عن كل حدث وتتلوه في الوجود. ويعبرُ عن هذا الإشكالِ تعريفُ الحاصل بالمصدرِ نفسه بأنه هيئة قارة ثابتة من حيث إنه تعريفٌ يلتبسُ بالضرب الذي يسمى في العربية صفة ثابتة؛ فإذا اعتبرنا الصفة الثابتة ضرباً من الأحداث جاز أن نعتبر بعض أنواع الحاصل بالمصدر التي لا تتميز عن الصفات الثابتة أنواعاً من الأحداث أيضاً فيكونُ مدلولُ الحاصل بالمصدر، أو بعض أنواعه، مدلولاً حدثياً لا يختلف عن مدلول المصدر. وإذا مثلنا على هذا بما ينتج عن حدث القتل مثلاً وهو 'القاتلية' أي كون القاتل قاتلاً لترددنا بين اعتبار 'القاتلية' حاصلًا بالمصدر أي معنى يفترض أن يكون مخالفاً لمعنى المصدر وبين اعتبارها دالة على نوع من الأحداث المسماة صفات ثابتة.

وربما أدانا هذا إلى الشك أصلاً في دلالة المصدر على الصفة الثابتة وهو شك يخوِّله ما ذهب إليه الأحمد نكري من أن الحدوث والتجدد معتبر في المصدر دون الحاصل بالمصدر، فنعتبرُ على هذا أن المصادر المفيدة للصفات الثابتة كـ'الكرم' و'الشرف' لا تدل على الهيئة القارة الثابتة ولكنها تلتقط من تلك الهيئة نقطة التحول وطورَ الدخول في الصِّفة أي المَرَحَلة التي تناسب معنى الحدوث فيها؛ وأن الهيئة القارة الثابتة التالية لطور التحول خارجة في الأصل عن معنى المصدر؛ وأنها شيء حاصل بالمصدر (= الحدث) قد يلتبس بمعنى المصدر ذاته على حد ما يلتبس 'القول' و'الكلام' و'الخبر' أسماءاً بأمثالها مصادر. ويقوي هذا الرأي ما وقفنا عليه من أن الأفعال المتصلة بمثل هذه المصادر تدلُّ على التحول والانتقال والصيرورة مما يدور عليه معنى الحدوث (اطلب المُبرِّد، المقتضب، III، 187 - 188).

غير أن الأمر لا يجري دوماً على مثل هذا النحو من الاعتبار، فقد تقدم أن الجرجاني يُقرُّ بخروج 'العلم' و'الحلم' عن المعهود المتعارف من معنى المصادر إذ «يجري 'العلم' على المعلوم ويُنزَلُ الحِلْمُ منزلة الغريزة والطبيعة» (المقتصد، 583)، كما تقدم إقراره بانجذاب مثل هذه الصيغ إلى الاسمية (أي إلى الدلالة على الذات، على حد ما بينا من أن الأصل في الاسم أن يدل على الذات)، وبأن أمانة انجذابها سلوكها التصريفي وهو جواز جمعها خلافاً لحكم

المصادر في الأصل، لكن كل ذلك لم يحمله على إخراج مثل هذه الصيغ من المصادر وإن أقر أنها ليست من حيث الدلالة مصادر نموذجية.

والظاهر أن السبب في هذا الالتباس راجع إلى غموض المنزلة الأنطولوجية للهيئات الثابتة التي أشار لاينز إلى أنها منزلة مزدوجة تجمع بين الضدين (Cf. Lyons, 1977/1980, 77). وليس هذا ببعيد عما وقفنا عليه في مواطن عديدة من أن الفرق بين الأحداث والذوات ليس فرقاً في النوع بقدر ما هو فرق في الدرجة، وأن الصفات الثابتة تتوسط في هذا مُسترسِل الوجود المُمتد من الحدث إلى الذات، فهي تقترب من الأحداث باعتبارها كائنات زمانية تختلف عن الجثث التي هي ذوات مكانية (بالمعنى الذي ذكره كازاتي) وتفتقر إلى الأبعاد المكانية الثلاثة؛ وهي تنجذب إلى الذوات باعتبارها كائنات لا زمانية (أي هي كائنات آنية بمعنى عدم التغير والتفاوت) يُفترض فيها الثبات والاستمرار. وليس ما في الهيئات الثابتة من ازدواج في المنزلة الأنطولوجية بالظاهرة الغريبة إذا ربطنا ذلك بحقيقة كون المنزلة الأنطولوجية للموجودات غير معطاة سلفاً وكون التمييز بين أصنافها يقع غالباً في نطاق اللغة (Cf. Lyons, 1977/1980, 313-314).

II - اسم المرة

يدل اسم المرة على مقولتي الحدث والكمية. وسمة هذا الصنف الاشتقاقي أنه لا يتعلق بجميع أنواع الأحداث بل يقتصر على ضرب مخصوص منها يمكن أن نتبينه في كلام السهيلي الذي يعقد الصلة بين المقولة الاشتقاقية وأساسها الدلالي ويربط بين الدلالة على المرة وبين نوع مخصوص من الأحداث هو الأحداث الحسية التي تسمى أفعالاً وحركات وأفعال علاج وتأثير، والذي يستبعد أنواعاً أخرى حصرها في "الأفعال الباطنة" و"الطبع" و"ما كان عبارة عن الكثرة والقلة" دون الغفلة عن المقارنة بين الأحداث العلاجية وبين الذوات، وذلك قوله: «فالتحديد في المصادر ليس يطرد في جميعها، ولكن فيما كان منها حركة للجوارح الظاهرة، ففيه يقع التحديد غالباً لأنه مضارع للأجناس الظاهرة التي يقع الفرق بين الواحد فيه والجنس بهاء التأنيث نحو: 'تمرة' و'تمر' و'نخلة' و'نخل'، وكذلك تقول: 'ضربة' و'ضرب'. وأما ما كان من الأفعال الباطنة نحو 'علم' و'حذر' و'فرق' و'وجل'، وكذلك ما كان طبعاً نحو 'ظرف' و'شرف'، فلا يُقال في شيء من هذا 'فَعْلَة': لا يقال: 'فهمَ فهمة'، ولا 'ظرفَ ظرفة'. وكذلك

ما كان من الأفعال عبارة عن الكثرة والقلة نحو: 'طال' و'قصر' و'كبر' و'صغر' و'قل' و'كثر' لا تقول 'كبرة' ولا 'صغرة' (السهيلي، نتائج الفكر، وقد نقله ابن القيم في بدائع الفوائد، II، 92؛ واطلب في هذا المعنى أيضاً أبا حيان، الارتشاف، I، 252 وحاشية يس على شرح التصريح، II، 77). وفي كلام الصَّبَّان تنحصر المقابلة بين ما يوافق اسم المرة من الأحداث وما ينافره في التفريق بين فعل الجوارح الحسية من جهة وبين الفعل الباطني والصفة الثابتة من جهة أخرى: «ثم 'فَعْلَةٌ' التي للمرة إنما تكون لما يدل على فعل الجوارح الحسية كأمثلة الناظم [يريد ابن مالك، والمثال الذي ذكره: 'جَلْسَةٌ'] والشارح [يعني الأشموني، والمثالان اللذان ذكرهما: 'مَشْيَةٌ' و'ضَرْبَةٌ'] لا ما يدل على الفعل الباطني كالعلم والجهل والجبن والبخل أو الصفة الثابتة كالْحُسْنِ والظَّرْف» (حاشية الصَّبَّان، II، 469).

وبَيَّنَّ من كلام السهيلي والصَّبَّان أنهما يعقدان الصلة بين اسم المرة وبين الأحداث المسماة أفعالاً وأفعالاً علاجية، وأنهما يُضَعِّفان العلاقة بين هذه المقولة الاشتقاقية وبين الصفات بالمعنى العامّ الشامل لما هو ثابت منها ولبعض ما أدرجناه، في مواضع أخرى، ضمن ما اصطلاحنا عليه بالأحداث الشعورية. ويبدو من كلام السهيلي خاصة أنه يعزو الفرق بين أنواع الحدث المختلفة في التعلق باسم المرة إلى حسية الأعمال وكونها مما يشاهد ويُرى وهي خاصية استحق بها هذا الضرب من الأحداث مضارعة الذوات التي عبر عنها المؤلف بـ 'الأجناس الظاهرة'، وذلك مقابل ما عليه الأفعال الباطنة من تجريد؛ وقد يبدو أيضاً من استعمال الصَّبَّان مصطلح 'الصفات الثابتة' مقابل فعل الجوارح الحسية أنه يعزو هذا الفرق إلى عروض الأعمال وعدم دوامها مقابل استمرار الصفات الثابتة عادة. وقد عبر عن هذا التأويل لكلام الصَّبَّان حسن بقوله: «ولا بد في صياغة 'فَعْلَةٌ' الدالة على المرة من تحقق شرطين: أن تكون لشيء حسي صادر من الجوارح الظاهرة والأعضاء الجسمية، وأن يكون ذلك الشيء المحسوس غير ثابت. فلا تصح صياغة 'فَعْلَةٌ' للدلالة على أمر معنوي عقلي محض كالذكاء أو العلم أو الجهل أو النبوغ. ولا تصح صياغتها من الأوصاف الثابتة كالظرف والحسن والملاحة والطول والقصر» (النحو الوافي، III، 227). وهو بهذا يشترط لصياغة اسم المرة أمرين مجتمعين: أحدهما "إدراكي" وهو كون الحدث

المدلول عليه حسياً علاجياً، والثاني مظهري وهو كون هذا الحدث المحسوس عارضاً غير ثابت.

وينبغي ألا يفهم من كلام السهيلي والصَّبَّان وحسن في تأكيدهم تعلق اسم المرة بما هو حسي من الأحداث أن هذه الصيغة تتعلق بكل حدث محسوس مطلقاً، فكثير من الصفات الثابتة ولا سيما ما سُمِّي منها 'حلية' و'تحلية' يشارك الأعمال العلاجية في كونه من الأحداث المحسوسة، ذلك «أن العلاج بمنزلة التحلية في احتياجه إلى العين. فلو قال: "قام زيد" كان بمنزلة أن تقول: "أحمر"» (الجرجاني، المقتصد، 904)، ولكنها خرجت عن التعلق باسم المرة لسببين وردا في كلام السهيلي والصَّبَّان ووضَّحَهُمَا كلام حسن: الأول أن هذه الصفات وإن كانت حسية فإنها غير مؤثرة ولا تصدر عن الجوارح والأعضاء الجسمية؛ والثاني أنها ثابتة غير عارضة.

فتعلق التعبير عن المرة بكون الحدث محسوساً على نحو مطلق دون تقييد لا يبدو مطابقاً لحقائق الأشياء، وهو مُعارضٌ بالصفات الثابتة الحسية وإن كان القول به مغرياً من جهة أنه يمكن أن نفترض أن الأصل في الأحداث ألا تتصل بمقولة الكمية لأن استعمال هذه المقولة يقترن بتشخيص الأشياء وتحديد الأفراد وتخليصها من الشَّرِكَةِ الحاصلة لها بالجنس. والأحداث في الغالب الأعم - ولا سيما عند مقارنتها بالذوات - مخالفةٌ لشروط استعمال مقولة الكمية: فهي موجوداتٌ معنوية مجردة وكميات يعسرُ تمييزُ أفرادها الجزئية بعضها من بعض. غير أنه لما لم تكن مراتب الأحداث في التجريد واحدةً وكان بعضها أقعد في الحس من البعض الآخر جاز أن تتصل الأحداث القريبة من الحس والمشاهدة بمقولة الكمية دون الأحداث الموعلة في التجريد. ويقتضي هذا الجواز أن تناظر المرّة من الأحداث الفرد من الذوات، بل إن لفظ 'الفرد' قد يستعمل استعمالاً صريحاً في الأحداث كما يظهر في قول الرازي: «... احتج المخالف بأمور: أحدها أن قوله: "لا تضرب" يقتضي امتناع المكلف من إدخال ماهية الضرب في الوجود. والامتناع من إدخال هذه الماهية في الوجود إنما يتحقق إذا امتنع من إدخال كل أفرادها في الوجود، إذ لو أدخل فرداً من أفرادها في الوجود - وذلك الفرد مشتمل على الماهية - فحينئذ يكون قد أدخل تلك الماهية في الوجود...» (المحصول، I، 339).

فالظاهر أن إلحاح الجماعة في حسية ما يتعلق به اسم المرة إلحاح لا مبرر له لأن السبب في جواز اتصال اسم المرة بالأحداث التي هي عبارة عن أعمال علاجية وامتناع تعلقه بالصفات لا يرجع إلى مظهر الأحداث الخارجي الإدراكي بقدر ما يعود إلى أسباب مظهرية ذات صلة ببنية الأحداث الزمانية الداخلية، وتدور هذه الأسباب على تجانس المقومات كما أنها توافق عموماً التقسيم الثنائي العاملي المظهري للأحداث إلى أعمال وصفات.

ويمكن أن نؤصل هذا الضرب من العلاقة بين المقولة الاشتقاقية ونوع الحدث في مبدأ عام نقف عليه في كثير من الدراسات وهو مبدأ التناظر بين بنية الأحداث وبين بنية الذوات والأشياء المادية (Gosselin & Lyons, 1977/1980, 339; François, 1991, 36; Borillo, 1988, 215). فكما أن بعض الذوات يتكون من عناصر متجانسة بحيث تكون بنية الجزء عاكسة لبنية الكل - وتلك هي الذوات التي تسمى بأسماء لا تقبل العد -؛ وكما أن بعضها الآخر يتألف من عناصر غير متجانسة بحيث لا تعكس بنية الجزء بنية الكل - وتلك هي الذوات التي تسمى بأسماء تقبل العد - فكذلك الأحداث: يتكون بعضها من أجزاء متشابهة لا تفاوت بينها - وتلك هي الهيئات والصفات إجمالاً -؛ ويتألف بعضها الآخر من أقسام غير متشابهة لا يمثل فيها الجزء الكل، وتلك هي الأعمال العلاجية والأحداث المؤقتة المحدودة عموماً. والظاهر أن التجانس التام لا يكون إلا في الهيئات التي توافق إجمالاً الصفات الثابتة في العربية وأن التجانس في غيرها من الأحداث - إن وُجد - خفي يرجع القول به في أحيان كثيرة إلى العرف والمسامحة لا إلى الحقيقة والدقة.

وقد وقفنا في ما تقدم من كلام السهيلي على إشارة صريحة إلى التماثل بين اسم المرة في مجال الأحداث وبين الصيغة الدالة على الواحد من أسماء الأجناس غير الحديثة، وهذه الإشارة متواترة عند النحاة منذ سيبويه الذي لاحظ التشابه بين اسم المرة وبين ما سماه الأسترباذي 'بناء الوحدة' ورأى في افتراق بناء الوحدة عن اسم الجنس بالتاء دليلاً على أن 'فعلاً' هو الأصل في بناء المصادر وأن صياغة اسم المرة مناسبة للرجوع بمصادر الثلاثي المختلفة الأوزان إلى هذا الأصل الواحد (اطلب سيبويه، الكتاب، IV، 45 والأسترباذي، شرح الشافية، I، 179).

ويمكن الانطلاق من هذه الإشارة لإقامة تناظر بين بعض الصيغ المعبرة عن الذوات وبعض الصيغ المعبرة عن الأحداث في اتصال الضربين بمقولة الكمية. وهذا التناظر صريح بين العمل وبين اسم الجنس «الذي يكون الفرقُ بينهُ وبين مفردة إمّا بالتاء نحو: 'تمرة' و'تمر'، أو بالياء نحو 'رومي' و'روم'» (الأستراباذي، شرح الكافية، III، 366)، وهو لا يقل صراحة بين الصفة وبين اسم الجنس «الذي ليس له فرد مميز عن غيره» (م. ن.، 367) نحو ترابٌ وخلٌ وعسلٌ وماء. والجامع بين الضربين المذكورين من اسم الجنس أن كليهما «موضوعٌ للماهية من حيث هي» (حاشية الصَّبَّان، I، 38) ذلك أن «اسم الجنس يقع على القليل والكثير: فيقعُ 'التمر' على التمرة والتمرّتين والتمرّات؛ وكذا 'الرُّوم'. فإن أكلت تمرّة أو تمرّتين، وعاملت روميّاً أو روميّين جاز لك أن تقول: "أكلتُ التمرَ وعاملتُ الروم"» (الأستراباذي، م. ن.، 367). وقد اختص كل واحد من الضربين المذكورين باسم تواتر استعماله في بعض شروح ألفية ابن مالك وحواشيها (اطلب شرح الأشموني وحاشية الصَّبَّان، I، 38 وحاشية الخضري، I، 16) فقد سُمّي الضربُ الأول اسمَ جنسٍ جمعياً والثاني اسمَ جنسٍ إفرادياً «واسم الجنس الإفرادي ما دل على الماهية لا بقيد قلة أو كثرة ك'ماء' و'تراب'، والجمعي ما دل على أكثر من اثنين وفُرقَ بينه وبين واحده بالتاء غالباً ك'تمر' و'كَلِم'»⁽⁶⁾ (حاشية الصَّبَّان، م. ن.).

والملاحظ أن هذين الضربين من أسماء الجنس لم يحافظا في الشروح والحواشي المذكورة على مواطن الائتلاف والاختلاف الأصلية الصريحة في تعريف الأستراباذي وهي اتفاقهما في الدلالة على الماهية دون قيد القلة أو الكثرة، وتباينهما في المفرد الذي يتميز عن الجنس بالتاء أو بياء النسبة. فقد قُصرت الدلالة على الماهية غير المقيدة بالقلة والكثرة على الضرب الذي سُمّي اسمَ جنسٍ إفرادياً، أما الضرب الذي سمي اسمَ جنسٍ جمعياً فقد أصبح دالاً في هذه الشروح والحواشي على الجمع أي على أكثر من اثنين كما هو ظاهر مما

(6) ولا يقتصر اسم الجنس على هذين الضربين ذلك أن «تقسيم اسم الجنس إلى إفرادي وجمعي غيرُ حاصر إذ منه ما ليس جمعياً ولا إفرادياً ك'أسد'» (م. ن.). وهذا الضرب الثالث يسمى أحادياً (اطلب الصبان م. ن. وحاشية الخضري، م. ن.).

تقدم من تعريف الصَّبَّانِ خلافاً لما ذهب إليه الأستراباذي من أنه يطلق على الواحد والاثنين. والظاهر أن هؤلاء الشراح وأصحاب الحواشي قد عمموا تجويز الرضي في بعض أسماء الجنس التي لها واحد يتميز عنها بالتاء ألا يدل إلا على الثلاثة فما فوق لداع يتصل بالاستعمال لا بالوضع: «... بلى قد يكون بعضُ الأجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين، وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ 'الكلم'» (الأستراباذي، شرح الكافية، III، 367)؛ وهذا التعميم لرأي الرضي الأستراباذي صريح في قول الصَّبَّانِ: «قال اللقاني: "اسم الجنس موضوعٌ للماهية من حيث هي". ولا يخفى أن ذلك منافٍ لكونه جمعياً. وجوابه ما في الرضي في باب الجمع من أنه وُضِعَ للماهية واستُعملَ في الجمع فهو اسمُ جنس وضعاً، جَمْعِيٌّ استعمالاً» (الحاشية، I، 38).

ولعل هذا التخصيص لدلالة اسم الجنس الذي له واحد متميز، بالجمع دون الواحد والاثنين هو الذي حمل الأشموني ثم الصَّبَّان على اعتبار المصدر مطلقاً من باب اسم الجنس الإفرادي الذي ليس له فرد مميزٌ عن غيره، لا من باب النوع الثاني من أسماء الجنس كما هو ظاهر. فقد ذكر الأشموني أن اسم الجنس الجمعي هو الاسم الذي «يُفرَّقُ بينه وبين واحده بالتاء غالباً نحو 'تمر' و'تمرة' و'جوز' و'جوزة' و'كَلِمٌ' و'كَلِمَةٌ'» (الشرح، IV، 216)، وذكر عُقَيْبَ ذلك اسم الجنس الإفرادي وجعل المصدر من بابه ومثل عليه بما يجوز فيه بناء المرة: «أما اسم الجنس الإفرادي نحو 'لبن' و'ماء' و'ضَرْبٌ' فإنه ليس دالاً على أكثر من اثنين [أي أنه ليس مختصاً بالجمع كما هو شأن اسم الجنس الجمعي]، فإنه صالح للقليل والكثير، وإذا قيل 'ضربة' فالتاء للتنصيص على الوحدة» (م. ن.). ولا شك أن هذه النتيجة تعارض ما وجدناه عند سيبويه والأستراباذي والسهيلي من حُدْسٍ يقوم على التقريب بين مصادر المرة والمصادر العامة المتصلة بها وبين بناء الوحدة وأسماء الجنس المتعلقة بها، وهو حُدْسٌ يُبَيِّنُهُ أحسن بيان قول ابن يعيش: «فالضَرْبُ والقَتْلُ ونحوهما جمعُ 'فَعْلَةٍ' نحو 'تمرة' و'تمر' و'نخلة' و'نخل' لأن المصدر يدل على الجنس كما أن 'النخل' و'التمر' يدلان على الجنس، ف'ضربة' نظير 'تمرة' و'ضَرْبٌ' نظير 'تمر'» (شرح المفصل، VI، 57).

وبهذا ترى أن ما يجوز تعلق اسم المرة به من الأحداث وما يمتنع تعلقه به

مُوازٍ إجمالاً للتقسيم العاملي الدائر على العمل والصفة وإن كان يفسَّرُ بأسباب مظهرية محورها طبيعة الحدث الداخلية ومكوناته المتأصلة فيه لا بالأسباب العاملة المذكورة. غير أن هذا التقسيم الإجمالي للأحداث في صلتها بمقولة اسم المرة الاشتقاقية لم يحل دون جواز تعلق اسم المرة بِعَدَدٍ قليل مما يدخل عموماً في باب الصفات ولا سيما ما كان منها أحوالاً وأحداثاً شعورية وذلك من قبيل 'الفرحة' و'الغضبة' و'اليأس' (7). وقد يفسَّرُ هذا الجواز بمنزلة الأحوال المتوسطة التي تصنف ضمن الصفات من الجهة العاملة، وتقرب من الأعمال من الناحية المظهرية. ولا شك أن أبرز ما يُقَرَّبُ الأحوال من الأعمال سمة العروض والحدوث أي الوجود بعد العدم وكون نقطة الدخول في الوجود ونقطة الخروج منه قابلتين للإدراك. ومن شأن هذه السمة أن تجعل الحدث من هذا القبيل محدوداً بحيث يمكن ملاحظة بداية وقوعه أو انقطاعه خلافاً للصفات الثابتة التي هي أحداث غير واضحة المبتدأ والمنتهى. فمما يجعلُ الحدث قابلاً للتقسيم إلى أفراد ومراتٍ وقوعه وقوعاً متكرراً على نحو يلزم منه أن الحدث يقع وينقطع في كل مرة وتكون المرة اسماً لما يقع بين كل بداية وانقطاع. وهذا الانقطاع ممتنع في الهيئات والصفات الثابتة لاتصالها واسترسال مكوناتها، جائز في الأحوال المتغيرة الشبيهة بالأعمال في عروضها. وقد أكد هذا الفرق بين الصفة الثابتة وبين غيرها من أنواع الأحداث لانغاك الذي رأى أن السبب في وجود أسماء معدودة متصلة بالأفعال (ما يقابل اسم المرة تقريباً في العربية) مثل *une explosion* أي 'انفجار' و *un saut* أي 'وثبة' و *un jet* أي 'رمية' و *un rire* أي 'ضحكة' إلخ. هو «أن الحدثان التامَّ محدود؛ ومعنى ذلك أنه يوجدُ حدٌّ لمجموع الأحوال (8) التي تؤلفه. وتتخذُ الجهة التي يُبرزها النقلُ إلى الاسمية هذه الأحوال ذواتاً مُقوِّمة

(7) وقد وردت 'اليأس' في قول العجاج (من الرجز، اطلب سيويه، الكتاب، I، 69؛ وابن الأنباري، الإنصاف، 333):

كُشْحَا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارًا مِنْ يَأْسِةِ الْيَاسِ أَوْ حِذَارًا

(8) يتألفُ الحدثان، وهو عند لانغاك علاقة زمانية مركبة، من أطوار متعاقبة يسميها أحوالا (أو هيئات) *états* وكل طور من هذه الأطوار عبارة عن علاقة بسيطة ثابتة يمكن تشبيهها بأبسط صورة ثابتة يتألف منها الشريط السينمائي (Cf. Langacker, 1987/1991, 130-132). (& 151, n. 18).

بحيث تكون هي نفسها محدودة. أما الحدثان غير التام⁽⁹⁾ فإن مجموع الأحوال التي تؤلفه غير محدودة على النحو الذي يكون به الحد من طبيعتها وملازما لها. وعلى هذا فإنك إذا رمت أن تنقل إلى الاسمية الفعل المتصل بهذا الحدثان - بحيث تبرز ببساطة الأحوال التي تؤلف الحدثان باعتبارها جهة مجردة - فإن حاصل ذلك يكون اسم كتلة [ما يقابل في العربية تقريباً المصادر التي لا يتصل بها اسم المرة] وذلك نحو *espoir* أي 'أمل' و *amour* أي 'حب' و *désir* أي 'رغبة' و *croyance* أي 'اعتقاد' (Langacker, 1987/1991, 148). كما أكد هذا الفرق بين الصفة الثابتة وبين سائر أنواع الأحداث فرانكل وبايار من خلال ما سمياه بمفهوم التحديد الكمي *délimitation quantitative* (اطلب Franckel & Paillard, 1989) الذي يقوم عليه مبدأ التكرار في الأحداث (Cf. Lipsky, 1994, 278, n. 26) ومُفادُ هذا المفهوم أنه «يجوز الكلام على التحديد الكمي لتجلي خاصية أو مفهوم تجلياً مكانيّاً زمنيّاً عندما يتميز هذا التجلي المكاني الزماني عن تجل مكاني زمني آخر» (م. ن). والظاهر أن للتجانس في الهيئات والصفات الثابتة علاقة بانتفاء الحدود فيها وأن لعدم التجانس في غيرها علاقة بوجود تلك الحدود. فوجود الحدود يعني من الناحية الإدراكية قطع الحدث الموقت ذي الحدود الصلة بالهيئة السابقة له على نحو يكون فيه للحدث مبدأً هو عبارة عن نقطة لا تشبه سائر النقاط التي يتألف منها ذلك الحدث.

والغرض من تأكيد التقارب بين العمل والصفة العارضة في الجانب المظهري هو بسط المبدأ العام المفسر لجواز تعلّق اسم المرة بالصفة العارضة. وهذا المبدأ شرط ضروري ولكنه غير كافٍ إذ لا يستعمل اسم المرة في جميع الصفات العارضة فلا يُقال 'حَزْنَةٌ' * و'خَوْفَةٌ' * و'سَأْمَةٌ' *⁽¹⁰⁾ لما قد يُتوهم أنه المرة من الحُزْنِ والخوفِ والسأمة. وعلى هذا يجوز أن نرى في الحالات التي

(9) عن قرب مفهوم الحدثان غير التام *processus imperfectif* من الصفات والهيئات الثابتة، ومفهوم الحدثان التام *processus perfectif* مما سوى ذلك من أنواع الأحداث اطلب

Langacker, 1987/1991, 151, n. 18

(10) بناء على بحث إلكتروني في جملة من المعاجم العربية القديمة منها معجم العين للخليل ولسان العرب لابن منظور والقاموس المحيط للفيروزآبادي.

يتعلق فيها اسمُ المرة بالصفات العارضة تغليباً من اللغة لاعتبار الجانب المظهري على اعتبار الجانب العاملي.

غير أن الخروج عن المبدأ العام لا يقتصرُ على الصفات العارضة بل يتجاوزها إلى أنواع الحدث الأخرى. فقد تُبنى المرة مما يجري مجرى الأحداث الذهنية الخالصة كـ'الظنة' من الظن (اطلب ابن القيم، بدائع الفوائد، II، 92) وهو من باب العلم والفهم. وقد تمتنع بعض الأعمال أو ما يجري مجراها من التعلق باسم المرة كامتناع اشتقاق 'الشُّكْرَة' * و'الحَمْدَة' * من الشُّكْر والحَمْد وجواز اشتقاق 'المدحة' من المدح رغم أن المصادر الثلاثة متقاربة المعاني وأن ابن يعيش عدَّ الشُّكْرَ والمدح من أحداث العلاج غير المرئي (اطلب شرح المفصل، VII، 157). وقد سعى السهيلي إلى تبرير جواز 'المدحة' وامتناع 'الحمدة' مُرتكِباً التأويل البعيد: «وأما 'حمداً' فما أحسبه يُقالُ في تحديده 'حمدة' كما تقولُ: "مدحته مدحة"، لأن حمداً فعل يتضمن الشئ مع العلم بما يُثنى به، فإذا تجرد عن العلم كان مدحاً ولم يكن حمداً. فكلُّ حمداً مدحٌ وليس كلُّ مدح حمداً. ومن حيثُ كانَ يتضمَّنُ العلمَ بخصالِ المحمود جاءَ فعلُهُ على 'حمداً' بالكسرِ موازياً لـ'علم' ولم يجرى كذلك 'مدح'، فصار المدحُ في الأفعال الظاهرة كالضربِ ونحوه» (السهيلي، نتائج الفكر، 284، واطلب أيضاً ابن القيم، بدائع الفوائد، II، 92).

وعلى هذا ترى أن الأحكامَ المستنبطة من المبادئ العامة المفترضة في تفسير تعلق الأحداث بالبُنى النحوية ليست أحكاماً مَطرَدةً لا تتخلفُ بل هي من جنسِ الأحكام التأليفية التي تثبُت بالاستقراء المسمى عند المناطقِ استقراءً مشهوراً أو ناقصاً *induction amplifiante* والقائم على إثبات الحكم للكلِّ لثبوته لأكثر أفراد ذلك الكل. ولئن لم يكن هذا الضربُ من الاستقراءِ ليبلغَ بصاحبه درجة اليقين التام فإن ذلك لا يمنعُ من اعتماده لا سيما عندما يكون معللاً (اطلب فضل الله: 1990/1977، 247 و. Lalande, 1926/1996, «induction»).

509. ولا يعني عدمُ اطراد الأحكام المشار إليها عجز المبادئ المذكورة عن تفسير تعلق أنواع الأحداث بالبُنى النحوية بل يعني أن عمل هذه المبادئ يتعطل في بعض الحالات لطروء عوامل أخرى تُقدِّم مراعاتها على مراعاة المعطيات

المبدئية على حد ما نتبينه لاحقاً من كيفية اقتران اسم الهيئة بنوع الحدث. وهذا ما يدعو إلى دراسة الصيغ الخارجة عن الاعتبارات المبدئية والقواعد الكلية دراسة تعتمد على النظر فيها حالة حالة سعيّاً إلى الوقوف على مجموع العوامل المبررة لشذوذ كل واحدة منها.

III - اسم الهيئة

يحقق اسم الهيئة مقولتي الحدث والكيفية. وإذا كان في اسم المرة تحديداً للحدث وتوقيت فإن في اسم الهيئة نعتاً للحدث ووصفاً وبياناً لنوعه «لأن الفعل» للمصدر المختص بصفة من الصفات، كصفة الحسن أو القبح أو الشدة أو الضعف، أو غير ذلك. ف«الجلسة» ليست مطابقة للـ«جلوس» (الأستراباذي، شرح الكافية، I، 298 - 299). والجامع بين اسم المرة واسم الهيئة من حيث الوظيفة الدلالية التي تميزهما عن المصدر العام: التخصيص والانتقال من عموم الجنس إلى خصوص النوع «لأن المصدر يدل على جنس الفعل فإذا قلت: «ضرب» أو «قتل» دلّ على الضرب والقتل الذي يتناول جميع أنواع الضرب والقتل؛ وأنت هنا [أي في حال اسم الهيئة] لم تُردّ به الجنس ولا العدد، إنما أردت نوعاً من الجنس» (ابن يعيش، شرح المفصل، VI، 57).

والمُستقرُّ عند النحاة تعليق معنى الكيفية في هذه الصيغة بالحدث نفسه: فاسم الهيئة صيغة موضوعة للدلالة على «الضرب من الفعل» (الزمخشري، المفصل، 280). فإذا قلت: «ضربة» كان معناها: «ضرباً موصوفاً بصفة» (الأستراباذي، شرح الشافية، I، 180). غير أن في عبارة ابن يعيش ما يوهّم بتعليق هذه المقولة بالذات التي يُسند إليها الحدث لا بالحدث نفسه: «... فإذا قلت: «الطّعمة» و«الركبة» و«الجلسة» ونحوها فإنما تريد الحالة التي عليها الفاعل. والمراد أنه إذا ركب كان ركوبه حسناً، أي ذلك عاداته في الركوب والجلوس؛ وكذلك «هو حسن الطّعمة»: المراد أن ذلك لما كان موجوداً فيه لا يفارقه صار حالة له؛ و«القعدة»: حاله وقت قعوده، ومثله: «القتلة» للحالة التي قُتل عليها؛ ومنها: «بُست الميئة» أي أنه مات ميتة سوء، أي حاله وقت الموت كانت سيئة» (شرح المفصل، VI، 57). ويؤكد هذا تعريف خالد الأزهرى للهيئة بقوله: «وهي الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل» (شرح التصريح، II، 77).

وليس التفريق بين تعلق الهيئة والحالة والكيفية بالحدث وتعلقها بذات الفاعل بالأمر العديم الأهمية، فهذا التفريق أساس للتمييز الدلالي في المستوى الإعرابي بين مقولة الحال التي تتعلق عادة بذات الفاعل أو المفعول به ومقولة المفعول المطلق المبين للنوع الذي يتعلق بالحدث. ولا يمكن فهم تسامح ابن يعيش في العبارة في هذا الموضع حين علق بذات الفاعل ما حقه أن يُعَلَّقَ بالحدث إلا بالتصور الذي تنعقد فيه بين الحدث والذات علاقة وثيقة بحيث يتوقف تمثُّلُ الحدث على تمثُّل الذات التي يقوم بها ويحتاج إليها في وجوده، وذلك على النحو الذي قرره أرسطو (اطلب ص 148) وأكدته سترابون عندما أحل الجث محل الصدارة في عملية التشخيص. فصفة الحدث وحاله وهيئته تكون، حسب هذا الفهم، صفة للفاعل وحالاً له وهيئة باعتبار الحدث من مشمولات الذات ومتعلقاتها.

أ - حاجة الإعراب عن الهيئة إلى التركيب

إذا قارنا بين اسم المرة واسم الهيئة في الطريقة التي يدلان بها على الحدث وعلى كل ما تختص به كل واحدة من الصيغتين من معنى وَجَدْنَا فرقاً مُحصله أن اسم الهيئة أنقص من اسم المرة وأكثر تطلباً لغيره وأشد احتياجاً إليه لتمام دلالاته واكتمال معناه. فقد يُستعمل اسم المرة قائماً برأسه منفصلاً عن غيره فلا يضاف ولا ينعت، ويؤدي مع ذلك المعنى الأصلي الذي وُضع له وهو الدلالة اشتقاقياً على الحدث وعلى وقوعه مرة واحدة، وذلك نحو قولك: "ضربته ضربة"؛ وقد يثنى ويجمع فلا تزول الدلالة الاشتقاقية الأصلية على المرة الواحدة ويُستفاد ما سوى الواحد من المرات من الزوائد التصريفية التي تشمل عليها صيغة التثنية وصيغ الجمع المختلفة فيكون اكتمال معنى اسم المرة والدلالة الوافية على مقولة الكمية نتيجة تظافر عناصر اشتقاقية "أصلية" وعناصر تصريفية "عارضة" لا تُخَوِّجُ في كل الحالات الاسم إلى غيره ولا تخرج عن مجال التعبير الصرفي إلى فضاء الإعراب والتركيب. فقد يقتضي مقام التخاطب أن يُدخل المتكلم على الدلالة الاشتقاقية الأولى من وجوه التصريف والتحويل ما يجعل مقاله موافقاً لملايسات الخطاب وما يبلغ به درجات عالية من الدقة في الإعراب عن مراده دون أن يعني هذا التصريف والتحويل إزالة المقولة الاشتقاقية

الأصلية. فالتثنية والجمع على سبيل المثال لا يُخرجان اسم المرة عن كونه اسم مرة ولا يفسدان دلالة التكوينية التي اكتسبها بالاشتقاق بل يزيدان إليها ما يُغنيها وينوع وجوه تصرفها وذلك من باب التصريف وهو غير الباب الذي اكتسبت منه الصيغة دلالتها التكوينية الأولى. وقد يقتضي المقام تدقيقاً وتحقيقاً فيتصل اسم المرة باسم العدد، ويكون تمام الدلالة على الكمية واقعاً في المستوى الإعرابي وذلك نحو قولك: "ضربته ثلاث ضربات". وقد يكون الخروج من الحيز الاشتقاقي إلى الحيز الإعرابي في التعبير عن المرة مطلوباً في حالة اللبس الحاصل من اشتراك المصدر العام ومصدر المرة في البنية وذلك إذا اشتمل المصدر العام على تاء أصلية: «... وإن كان فيه [أي في المصدر العام] تاء خَلَّتْهَا نحو: "عَزَيْتُهُ تعزِيَّةً" أي واحدة، والأكثر الوصف في مثله بـ'الواحدة' نحو "عَزَيْتُهُ تعزِيَّةً واحدة"» (الأستراباذي، شرح الشافية، I، 179).

أما اسم الهيئة فإنه وإن بدا في تنظير النحاة مماثلاً لاسم المرة في جواز تعلقه بما يخصص دلالة أو انفصاله عنه على حد ما قرره الأستراباذي: «... وربما يُذكر بعدها [يعني صيغة الهيئة] ما يُعَيِّن ذلك الوصف نحو "جِلْسَةٌ حسنة"، وربما يُترك نحو: "جلستُ جِلْسَةً"» (شرح الكافية، I، 299)، فإنه في واقع الاستعمال لا يبدو مضارعاً لاسم المرة في استقلاله وقيامه بنفسه فلا نكاد نجده مستعملاً برأسه غير محتاج إلى إضافة أو وصف. فهيئة الحدث «إما أن تُذكر نحو: 'حسنُ الرُّكْبَةِ' و'سَيِّئُ المِيتَةِ' و'جلستُ جِلْسَةً حسنة' أو تكون معلومة بقرينة الحال [أي تكون حاضرة في الذهن وإن لم تذكر في اللفظ]» (الأستراباذي، شرح الشافية، I، 180). وعلى هذا يكون اسم الهيئة محتاجاً في أكثر أحواله إلى التركيب حتى يَتِمَّ معناه وتكتمل دلالة ولا يمكن أن تؤدي هذه الدلالة كاملة بالاختصار على المستوى الاشتقاقي. ذلك أن هذا المستوى لا يشتمل إلا على دلالة عامة جداً مفادها الإشعار بأن الحدث خُصَّصَ وبأن الدلالة عليه انتقلت من الجنس إلى النوع. ولكن تعيين هذا النوع يظل رهيناً بما يسبقه أو يلحقه في التركيب أو بما يُغني المقام عن ذكره من لفظ يقدَّر في الذهن. ومن ثم لا يكون المستوى الاشتقاقي في هذه الحال سوى فضاء يتركز فيه الوَسْمُ اللفظي الدال على مقولة الكيفية والهيئة والنوع، وهو في نفسه غير مفيد إفادة تامة لأن تمام الإفادة يكون بما يقترن بتلك الأمارات اللفظية من دلالات تدور وظيفتها على

التخصيص والتعيين، وهو حاصلٌ على النحو الأمثل في مجال المقولة الإعرابية المسماة مفعولاً مطلقاً باعتبارها مقولة تشارك، في بعض وجوه تحققها، اسم الهيئة في الإفصاح عن نوع الحدث وذلك هو المفعول المطلق المبين للنوع. وعلى هذا لا يختلف قولك 'جلسْتُ جلسةً حسنة' وقولك: 'جلسْتُ جلوساً حسناً' إلا في كون معنى الكيفية والنوع موسوماً في مستوى الاشتقاق والإعراب في الجملة الأولى، وفي أن هذا الوسم يقتصر على المستوى الإعرابي لا يجاوزه في الجملة الثانية. ولذلك يمحي كل وسم للهيئة والنوع في المستوى الاشتقاقي في حالة اشتراك اسم الهيئة والمصدر العام في البناء كقولك: 'نشدة' و'شدة' و'دقة' وكذلك في الثلاثي المزيد والرباعي حيث لا توجد لاسم الهيئة صيغة خاصة به فيكون التعبير عن هيئة الحدث مقتصراً على المستوى الإعرابي.

ب - اسم الهيئة ونوع الحدث

يُثارُ في باب اسم الهيئة نفسُ الإشكال الذي أثارناه في باب اسم المرة وهو مدى تعلقه بنوع مخصوص من الأحداث دون غيره. ونلاحظُ أن النحاة الذين أشاروا إلى العلاقة بين اسم المرة وبين نوع الحدث المتعلق به قد أغفلوا نظيرها في كلامهم على اسم الهيئة. والذي يمكن تقريره استناداً إلى الحدس اللغوي وقُبُولِ النفس وما عليه الاستعمال أن اسم الهيئة يتصرفُ إجمالاً في علاقته بالحدث تصرف اسم المرة، وأنه يتصلُ بالأعمال خاصة ويبعدُ اشتقاقه من الصفات الثابتة. وهذا التصرفُ، إن صح، غريب من جهة أنه يمكن فهم عدم قابلية بعض الأحداث للتوقيت والتحديد والاتصال بما يفيد العدد والكمية عموماً، وأنه يعسر علينا أن نفهم امتناع بعض الأحداث من الوصف وبيان الحال والهيئة والنوع، إذ المبدأ العام أنه لا يخلو موجود من الموجودات - سواء كان حدثاً أو ذاتاً - من أن يكون على هيئة ما ومن جواز وصفه بصفة ما. ويدلك على الفرق في تعامل الأحداث مع مقولتي الكمية والكيفية في العربية أنك إذا خرجت من الاشتقاق إلى الإعراب تساوت الأحداثُ في جواز وصفها وبيان هيئتها ولكنها لا تتساوى في اتصالها بما يفيد كميتها وعدد مرات وقوعها كتعلقها باسم العدد وغيره، إذ يُستعمل العددُ في بعض الأحداث دون البعض الآخر.

فامتناع اسم الهيئة من التعلق بالصفات الثابتة لا يفسرُ بأسباب مظهرية كما

فُسر اسم المرة، إذ لا وجود لسبب مظهري يمنع الحدث مهما كان نوعه من أن يوصف ويُبين. غير أنه من الممكن أن نفترض لهذه الظاهرة أسباباً تاريخية مؤداها أن ما بين اسم الهيئة واسم المرة من علاقة لفظية ومعنوية هو الذي جعل اسم الهيئة يتبع اسم المرة في امتناعه من الدلالة على الصفات الثابتة. فإذا كان الجامع بين اسم المرة واسم الهيئة أن فيهما خروجاً بالأحداث من عموم الجنس الذي يدل عليه المصدر المطلق إلى خصوص النوع الذي يفيدانه فإن اسم المرة يتبوأ في هذا الخروج منزلة الصدارة باعتباره الأصل في هذا الخروج.

ولهذه الصدارة مظاهر شكلية من قبيل تقديم النحاة باب اسم المرة على باب اسم الهيئة في الذكر، وتخصيص الأول بخطاب أطول نسبياً مما يخصص للثاني من الشرح والتفسير حتى إن المصادر إذا قُسمت قسمة ثنائية توزعت بين المصدر المطلق ومصدر المرة دون مصدر الهيئة. فـ «مقتضى ما مر في باب إعمال المصدر من أن من شروط عمله أن يكون غير محدود بالتاء... أن 'فَعْلَة' التي للمرّة كـ 'جَلَسَة' من المصادر. فيكون لـ 'جَلَسَ' مثلاً مصدران أحدهما دالٌّ على المرة وهو 'جَلَسَة'، والثاني لا دلالة له عليها وهو 'جلوس'. ولا فرق في بناء 'فَعْلَة' بالفتح للمرّة بين كون المصدر المطلق على 'فعل' كـ 'ضَرْبَة' أو لا كـ 'خَرْجَة' من 'خروج'» (حاشية الصَّبَّان، II، 469).

ولصدارة اسم المرة أيضاً مظاهر "جوهرية" يمكن أن نطلبها في علاقة مصدري المرة والهيئة بالمصدر العام من حيث الصياغة اللفظية. فاسم المرة من الثلاثي المجرد يُصاغُ بزيادة تاء إلى الوزن الأصلي للمصدر العام الذي هو 'فَعْلٌ' وذلك نحو 'الضرب' و'القتل' حتى إنه «لو كان في المصدر زيادة نحو "جلسَ جلوساً" و"قعدَ قعوداً" فإنك تُسقطُ الزيادة إذا أردتَ المرة الواحدة وتأتي به على 'فَعْلَة' نحو "جلسَ جَلَسَة" و"قعدَ قَعْدَة" لأن الأصل 'جَلَسَ' و'قَعَدَ'. وقولهم 'الجلوس' و'الذهاب' ونحوهما ليست الزيادة فيه من الأصل لأنها لم تكن في الفعل» (ابن يعيش، شرح المفصل، VI، 57). فالتاء المزیدة إلى الوزن الأصلي هي علامة المرة والعدد وقد سماها الأستراباذي 'تاء الوَحْدَة' (شرح الشافية، I، 179). وتقدم أن استعمالها في الدلالة على الفرد الواحد لا يقتصر على المصادر بل يعم غيرها من أسماء الأجناس. وإذا كان هذا شأن التاء في بعض المصادر

وأسماء الأجناس فإنه يحق لنا أن نتساءل عن دلالتها في اسم الهيئة الذي يُجمع النحاة عن نفي معنى العدد عنه ولا يقولون بتثنيته وجمعه. ويمكن أن نفترض في تفسير ذلك أن اسم الهيئة لم يُؤخذ من المصدر مباشرة إذ لا معنى لتزويده بتاء الوحدة وشحنه بالدلالة على المرة ثم إفراغه من تلك الدلالة دون موجب. فالأرجح أن يكون اسم الهيئة قد صيغ انطلاقاً من اسم المرة بعد كسر فائه وتعطيل دلالة تائه على العدد. بل ربما كان من العسير التسليم بأن دلالة صيغة الهيئة على العدد قد تعطلت تماماً وعلامتها ماثلة في الصيغة تُخَطَرُ بها إخطاراً وإن لم تكن في حيز ما ينوي المتكلم إبرازه من الجهة المؤلفة لمدلول اسم الهيئة. على أنه من الممكن أن نفسر عدم الاستغناء عن التاء تماماً في اسم الهيئة بالرغبة في تجنب التباس مصدر الهيئة بالمصدر العام الذي يكون على 'فعل'، وفي تأكيد ما يشترك اسم المرة واسم الهيئة في التميز به عن المصدر العام وهو تخصيص الحدث وتخليصه من العموم والشّيع والخروج به من الجنس إلى النوع. وإذا صح هذا أمكن أن نفترض أن الدلالة على المرة وإن زالت أو كادت من اسم الهيئة في آنية synchronie اللغة التي توافق زمن وصف النحاة للعربية ووضعهم لأسسها وتمييزهم بين بناها النحوية استناداً إلى أنهم لم يجدوا في نفوسهم - باعتبارهم مستعملين للغة التي يصفونها - تصوّراً للكمية والعدد عند اللفظ بهذه الصيغة، فإن الأرجح أن صيغة اسم الهيئة بقيت تحمل آثار الدلالة الأولى على الكمية التي ورثتها عن صيغة اسم المرة باعتبارها من سلالتها حسب افتراضنا. فهذه الدلالة لم تزل زوالاً تاماً من ذاكرة الصيغة وظلت تفعل فعلها في تكييف الحيز الدلالي لاسم الهيئة وتوجيه تعامله مع الأسس الدلالية. وعلى هذا يكون التقارب اللفظي واتحاد بعض وجوه التعامل مع الأسس الدلالية بين اسم المرة واسم الهيئة ناشئاً عن هيمنة الصيغة الأولى على الصيغة الثانية باعتبارها أصلاً تاريخياً لها، وتكون هذه الهيمنة عاملاً يعيق اسم الهيئة ويحد من ثراء تصرفه الدلالي ويُضعف قدرته على استيعاب مختلف أنواع الأحداث ويجعله تابعاً للصيغة الأم التي انحدر منها تاريخياً. ولذلك نرى أن اسم الهيئة لم يتعلق بالصفات لا لوجود عائق دلالي يحول بينه وبين ذلك، بل لأن بنيته تحمل آثار التبعية التكوينية لبنية أخرى مهيمنة.

خاتمة

لقد سعينا في هذا الفصل إلى تصنيف المصادر على أساس دلالي وذلك بالنظر إلى حظ هذه الصيغ من مقولة الحدث أساساً. وتبيننا أن مقولة المصدر في العربية تشتمل على ثلاثة أصناف دلالية يمكن ترتيبها حسب اتساع مجال تعاملها مع الأساس الدلالي الحدثي: وهي المصدرُ العامُّ ثم مصدر المرة ثم مصدر الهيئة. فالضرب الأول من المصادر أعمّ تصرفاً من أخويه إذ كان لا يتعلق بنوع من الأحداث دون نوع خلافاً لمصدر المرة الذي يمتنع من التعلق ببعض الأحداث للأسباب المظهرية التي بسطناها، ولمصدر الهيئة الذي حالت تبعيته لمصدر المرة دون اتساع دائرة تعامله الدلالي.

وقد اخترنا في هذا الفصل إحدى الفرضيات الأساسية التي يستند إليها عملنا وهي قيام أكثر البنى النحوية في العربية (ومنها المشتقات) في أساسها الدلالي على المعنى الحدثي. وقد تبيننا من خلال دراستنا لاسم المرة مظهراً من مظاهر الكيفية التي تتعلق بمقتضاها الأساس الدلالي بالبنية النحوية على النحو الذي يقتضي معه النوع الواحد من أنواع الحدث شبكة اشتقاقية خاصة به يعسر على النوع الآخر (أو الأنواع الأخرى) في غالب الأحيان استخدامها والعمل فيها. ويمكن أن نرى في الطريقة التي يتعلق بموجبها اسم المرة بالحدث إجمالاً مصداقاً للتقسيم الثنائي للأحداث على أساس عاملي، لكن اتصال بعض الصفات العارضة بهذه المقولة الاشتقاقية يُظهر إلى حدٍّ ما مراعاة العربية للتقسيم المظهري الذي تنحو فيه الصفات العارضة نحو الأعمال لاشتراك الضربين في سمة عدم الثبات.

وقد أوقفنا المقارنة بين اسم المرة واسم الهيئة في كيفية تعلقهما بنوع الحدث على نموذج العوائق التي وسمناها بـ"التاريخية التكوينية"، وهي عوائق تُفسّر ضيق بعض الصيغ عن استيعاب بعض الدلالات بسبب هيمنة صيغ أخرى عليها إما لسبقها تاريخياً وإما لبروزها على نحو ما. ومعنى ذلك أن بعض الصيغ قد يكون خادماً للبعض الآخر وتابعاً له وواقعاً تحت سيطرته وخاضعاً لتأثيره ودائراً في فلكه، وأن ذلك قد يؤدي إلى شغل الصيغة التابعة لنفس مجال التصرف الدلالي للصيغة المتبوعة وإن لم تكن لها نفس طاقاتها الدلالية الأصلية.

الفصل الرابع

الصفات

تمهيد

تشارك الصفاتُ المصادر في الدلالة على الحدثِ وتختلفُ عنها في إفادة معنى الذات زيادة على المعنى الحدثي الجامع بين مختلفِ المشتقات، إذ «الصفة لا بد من أن تكون مأخوذة من فعل أو راجعة إلى معنى الفعل» (ابن جني، سر الصناعة، I، 357). وهي تقعُ بهذا موقعاً وسطاً بين المصادر الدالة على الحدث الخالص وبين الأسماء الجامدة التي لا تُجاوِزُ الدلالة على الذات. فإذا كان الجامد «هو الاسم الدال على الذات بلا اعتبار وصف» (حاشية الخضري، I، 41). فإن «الصفة هي المشتق للدلالة على معنى وذات» (م. ن.). والذات المدلول عليها بالصفة ذات مبهمة لا يمكن تبيينها بالاختصار على منطوق الصفة: «... كلفظ 'الضَّارِب' فإن مفهومه أنه شيء ما مجهولٌ بحسب دلالة هذا اللفظ، لكن عُلِمَ منه أنه موصوفٌ بصفة الضرب» (الرازي، المحصول، I، 79)؛ ولذلك عُدَّت الصفاتُ أسماء ناقصة تحتاج إلى غيرها ولا تقوم بنفسها (اطلب الجرجاني، المقتصد، 260).

وإذا كانت الدلالة على الحدث والذات هي القدر الأدنى المشترك بين الصفات فإن ما يفرق بينها هو صورة العلاقة التي تربط الذات بالحدث داخل كل نوع منها. وقد يكون من الطبيعي النظر إلى هذه العلاقة وفقاً لما يقتضيه مفهوم "المرآتية والحكاية" عند الكَرْبَاسي، ولما يستوجبهُ التوازي بين المستوى البنيوي والمستوى الدلالي عند تانيار (اطلب الكَرْبَاسي، منهاج الأصول، I، 40).

و42, 1976 / 1959, Tesnière). فاسمُ الفاعل مثلاً «صفة استحقتها الموصوف بفعله لأنه لما قام وجب أن يقال له 'قائم'، ولما ضرب وجب أن يقال له 'ضارب' وكذلك جميع أسماء الفاعلين على هذا» (ابن السراج، الأصول، II، 25)؛ و«... 'القيام' - هذه الكلمة - اسمٌ لهذه الحركة المخصوصة من هذا المتحرك الذي بها سُمِّي قائماً» (ابن عربي، الفتوحات المكية، I، 86). وقد علق الصَّبَّان على عبارة "أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها" الواردة في ألفية ابن مالك وشرح الأشموني (II، 473) بقوله: «إضافة 'أبنية' إلى 'أسماء' للبيان. أي: أبنية هي أسماء الذوات الفاعلين وأسماء الذوات المفعولين» (حاشية الصَّبَّان، II، 473). وقد توهمُ إضافة 'الذوات' إلى 'الفاعلين' و'المفعولين' في كلام الصَّبَّان بأن المقصود هو الفاعل الدلالي لا الفاعل النحوي. غير أن النظر في بعض الصفات يُظهر أن العلاقة بين الذات والحدث اللذين تفيدهما الصفة ليست علاقة دلالية قارة في كثير من الحالات. بل كثيراً ما تكون هذه العلاقة اختزالاً للعلاقة الإعرابية التحليلية التي تختصرها الصفة في بنية صرفية تأليفية واحدة. فاسمُ الفاعل مثلاً يختزل العلاقة الإسنادية بين الفعل وفاعله وهي علاقة لا تقترن بمضمون دلالي قارٌّ من قِبَل أن الفاعل النحوي قد يكون فاعلاً حقيقياً كما في قولك: "خرج زيد" وقد يكون مفعولاً به حقيقياً من الناحية الدلالية كما في قولك: "انهزمَ الجيشُ". ويُعدُّ 'خارج' و'منهزم' اسمي فاعِلَيْن رغم اختلاف مضمون العلاقة الدلالية الرابطة بين الذات والحدث في الجملة التي تختزلها كل واحدة من الصفتين: «... أطلقوا 'اسم الفاعل' على من يفعلُ الفعل ك'الْمُنْكَسِرِ' و'المتدحرج' و'الجاهل' و'الضامر' لأن الأغلب فيما بُنيَ له هذه الصيغة أن يفعلَ فعلاً ك'القائم' و'القاعد' و'المُخرج' و'المُستخرج'...» (الأستراباذي، شرح الكافية، 414).

I - رسوخ الصفات في الاشتقاق

أ - الصفات أشد المشتقات الاسمية رسوخاً في الاشتقاق

لقد وقفنا على أن الصيغ الاسمية تتفاوت في دلالتها على الحدث وتختلف في قوة صلتها بالفعل؛ وأن معنى الحدث فيها يتدرج على نحو مسترسل من الأسماء الجامدة وأسماء الأعلام التي قد تشعر حروفها الأصول بالمعنى الحدثي

إلى المصادر التي تقوى فيها الدلالة الحديثة (اطلب ص 325 وما بعدها) وإذا كانت الصفات أضعف دلالة على الحدث من الصيغ الفعلية ومن المصادر - بالاعتبار الذي ذكرناه وهو تركيب مكوناتها الدلالية مقابل بساطة مكونات المصادر - فإنها قد عُدَّت أقوى من بعض المشتقات الأخرى في باب الدلالة الحديثة وذلك من قبيل اسم الآلة واسم المكان واسم الزمان. ولا تشمل هذه المفاضلة كل الصفات بل تقتصر على الصفات التي عدت أساسية في «المُرَاد بالصفة ما دل على معنى وذات، وهذا يشمل اسم الفاعل واسم المفعول و'أفعل' التفضيل والصفة المشبهة» (شرح ابن عقيل، I، 385). أما صيغ المبالغة فقد عُدَّت من باب اسم الفاعل باعتبارها مأخوذة منه ومتحولة عنه: فهي «فروع لاسم الفاعل المُشَابِه للفعل» (الأستراباذي، شرح الكافية، III، 422)؛ «... وفي التصريح: إعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه، وحجتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة» (حاشية الصَّبَّان، II، 448؛ واطلب أيضاً شرح الأشموني في الموضع نفسه، وحاشية الصَّبَّان، III، 91 وحاشية الخصري، II، 52). وأما النسبة والتصغير فالظاهر أن دلتهما على الحدث تقترب في ضعفها من دلالة أسماء الآلة والزمان والمكان عليه. ولبيان قوة الدلالة الحديثة في الصفات الأربع المذكورة فرّق بعض النحاة بين الاشتقاق بالمعنى الخاص والاشتقاق بالمعنى العام، وجعلوا الاشتقاق بالمعنى الخاص مقتصرًا على الصفات الأربع المُشار إليها (باعتبار صيغ المبالغة من باب اسم الفاعل) حتى إن ما عداها يعتبر بهذا المعنى جامدًا، أما المصادر فغير معتبرة في هذه المقابلة لكونها معدودةً أصلاً في الاشتقاق. فالمراد بالمشتق بالمعنى الخاص «ما دل على حدث وصاحبه، وذلك اسم الفاعل ك'ضارب' و'قائم'؛ واسم المفعول ك'مضروب' و'مُهان' والصفة المشبهة ك'صعب' و'ذرب'؛ وأفعل التفضيل ك'أقوى' و'أكرم'، ولا يردُّ اسم الزمان والمكان والآلة لأنها ليست مشتقة بالمعنى المذكور» (شرح الأشموني، III، 91). وتبدو عبارة الأشموني في موضع آخر أوضح في بيان ضعف الدلالة الحديثة فيما سوى الصفات المذكورة مما يمكن أن يدخل في باب المشتقات بمعناها العام، وذلك قوله: «... وأما أسماء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور، فهي من الجوامد» (م. ن.، I، 291). وقد شرح الصَّبَّان خصوصية معنى

«الاشتقاق» التي تجعله مقتصراً على الصفات الأربع المُوَمِّإ إليها بقوله: «قوله: "ليست مشتقة بالمعنى المذكور" لأنها لا تدلُّ على صاحب الحدث أي فاعله أو مفعوله، بل هي مشتقة بالمعنى الأعم، وهو ما أخذ من المصدر للدلالة شيء منسوب للمصدر. فـ'مفتاح' مثلاً مأخوذ من الفتح للدلالة على آلة منسوبة للفتح؛ و'مرمى' مأخوذ من الرمي للدلالة على مكان أو زمان منسوب للرمي» (الحاشية، III، 91).

ب - العوامل المفسرة لتفوق الصفات على سائر المشتقات الاسمية في الدلالة الحديثة

من الوجوه التي يُمكنُ أن يُعترضَ بها على ما تقدم من تحليل الصَّبَّان أن اسم الآلة أيضاً يدل على حدث وذات هي الآلة التي ينجز بها، وأنه يمكن اعتبار المكان والزمان دالين على حدث وذات كذلك: «إذ يجوزُ أن يكونَ ما وُضِعَ له اسمُ المكانِ ذات يُفَعَلُ فيها وكذا اسمُ الزمان؛ ويكونُ ما وُضِعَ له اسمُ الآلة ذات يُفَعَلُ بها. وكأنَّه لهذا صرحوا بأن تعريف الصفة هذا [على النحو الذي عرفها به الصَّبَّان] غيرُ صحيح» (التهانوي، الكشف، 1791 واطلب أيضاً الأسترابادي، شرح الشافية، II، 15). ولذلك ذكر الخصري أن المشتق بالمعنى الخاص المقتصر على الصفات اصطلاح النحويين، وأنه بالمعنى العام اصطلاح الصرفيين، وأن جميع المشتقات بهذا المعنى الثاني متساوية في الدلالة على الذات والحدث: «أفاد [ابن عقيل] بالحصر أن أسماء الزمان والمكان والآلة لا تدخل في المشتق بهذا المعنى إذ لا تدلُّ على صاحب الحدث بل على زمانه أو مكانه أو آله، وهو اصطلاح النحاة. أما تفسير الصرفيين له بما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وذات منسوب لها فيشمِّلُها» (الحاشية، II، 52). فإذا صح هذا استوت جميعُ هذه "المشتقات" في الدلالة على "الذات" والحدث واختلفت في نوع العلاقة النحوية الرابطة بين الطرفين، والتي هي في جوهرها صدى للعلاقة الإعرابية المختزلة. ذلك أنه لا يبعدُ أيضاً أن يكون اسمُ الآلة اختزالاً للعلاقة الإعرابية القائمة بين الفعل وبين المفعول الدال على الوسيلة، وأن يكون اسماً الزمان والمكان اختزالاً للعلاقة الإعرابية الرابطة بين الفعل والمفعول فيه (اطلب الشريف، 2002/1993، 357).

غير أن في كلام الصَّبَّان أيضاً إشارة غامضة فَرَّقَ فيها بين ما يدلُّ على صاحب الحدث من الصيغ وما يدلُّ على شيء منسوب إلى الحدث دون أن يكون صاحبه. وكأنه يفرق بذلك بين ما يتلبسُ به الحدث ويقترب به بمقتضى علاقة داخلية ذاتية هي علاقة القيام والحاجة إلى الغير في الوجود، وبين ما تكون علاقته بالحدث علاقة خارجية عارضة يخصصُ بها دون أن تكون بينهما صلة "أنطولوجية" وثيقة: «وقيل: "المرادُ قيامُ معنى به [أي بالذات] أو وقوعه عليه، فتخرجُ هؤلاء الأسماءُ [أي أسماء الزمان والمكان والآلة]، فإن 'المضرب' مثلاً لا يدل على قيام الضرب بالزمان والمكان ولا وقوعه عليهما بل على وقوعه فيهما، وعلى هذا القياس اسم الآلة» (التهانوي، الكشف، 1792). فالعلاقة بين الذات والحدث في الصفات من جنس العلاقة الطرازية بين الفعل والفاعل أو الفعل والمفعول به في التركيب إذ تتضمن هذه العلاقة قيام حدث بذات يحتاج إليها في وجوده على ما يقتضيه الفعل اللازم، أو وقوعه عليها على ما يقتضيه الفعل المتعدي الذي لا يحصلُ في الواقع أو يُتصوَّرُ في الذهن دون الطرف الواقع عليه وهو المفعول به. وقد تقدّم أن حاجة الفعل المتعدي إلى المفعول به لا تقل عن حاجته إلى الفاعل إذ «الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في أن الغرض من ذكره معه إفادة تلبُّس به» (القزويني، التلخيص، 45) ف«إذا أريدَ تلبُّسُه بمن وقع عليه فقط تُركَ الفاعلُ وبني للمفعول وأسندَ إليه» (التفتازاني، المطول، 362).

وإلى هذا التوازي بين ما يمكن تسميته مستوى دلاليّاً "أنطولوجياً" وبين المستوى الإعرابي التركيبي المفسر لرسوخ الصفات في الاشتقاق وقربها من الفعل خلافاً لأسماء المكان والزمان والآلة أشار ابن حمودة (1999/2003، 228 - 229) بقوله: «في هذا التردد بين ضمّها [يقصدُ الأسماء المذكورة] إلى باقي المشتقات وفصلها عنها تعبيرٌ عن ضعف اتصالها بالفعل. ويُمكنُ أن نفسر ذلك على مستوى البنية الإعرابية للفعل بالفرق بين الفاعل والمفعول به من ناحية وبقية المفاعيل من ناحية أخرى. هذا الفرق هو المُضمَّنُ في النظرية النحوية في اعتبار المحلات الاسمية في علاقتها بالفعل درجاتٍ في القوة والضعف. فالفاعل أقواها على الإطلاق، والمفعول به والمفعول المطلق دونه قوّة؛ وسائر المفاعيل باستثنائهما ضعيفة، وما شُبّهَ بها أضعفُ منها» (واطلب أيضاً تبسطاً في هذا الرأي في ابن حمودة، 2004، 454 و670 - 671).

والظاهر أنه من الممكن التعبير عن الفرق بين الصيغ الدالة على صاحب الحدث والصيغ الدالة على الشيء المنسوب إلى الحدث بعلاقتي النعت والإضافة الإعرابيتين. فكما أن النعت في استعمالاته النموذجية يخصص الذات بذكر صفة من صفاتها ويعبرُ بذلك عن علاقة داخلية بين الذات والحدث، وكما أن الإضافة في استعمالاتها التي نُقَدِّرُ أنها نموذجية تُعبرُ عن نسبة خارجية كالمِلك والاختصاص وما إليهما فكذلك تبدو العلاقة بين الذات والحدث في الصفات أقرب إلى علاقة النعت بالمنعوت؛ والعلاقة بينهما في المشتقات من غير الصفات أقرب إلى علاقة المضاف بالمضاف إليه: «أسماء الزمان والمكان والآلة لم توضع لزمان أو مكان أو آلة موصوفاً بل لزمان أو مكان أو آلة مضافاً... فمعنى 'المَقْتَل': "مكان القتل أو زمانه" لا "مكان أو زمان يُقْتَلُ فيه"، وإلا لَزِمَ أن يكون فيه ضميرٌ راجعٌ إلى المكان أو الزمان، وكذا الحال في الآلة، فإن معنى 'المَقْتَل' "آلة القتل" لا "آلة يُقْتَلُ بها". وهذا الفرقُ أظهر، فإنَّ أهل اللغة إنما يفسرون معانيها بالإضافة غالباً لا بالتوصيف؛ ولا شك أن اسمَ الفاعل ونحوه لا يُمكنُ تفسيره إلا بالتوصيف، فعَلِمَ من هذا أنها ليست موضوعة لزمان أو مكان أو آلة موصوفاً بل مضافاً، فلهذا لم يُحكم بكونها أوصافاً» (التهانوي، الكشف، 1792).

ويتضمن الفصل بين الصفات وغير الصفات من المشتقات على أساس تمثيل الأولى للعلاقة النعتية والثانية للإضافة مقياساً آخر من مقاييس التمييز بين الطائفتين أشار إليه التهانوي وهو أن الصفات تتضمن ضميراً يعود على الذات الموصوفة، وأن سائر المشتقات لا تحتل الضمير وهو ما يقربها من الأسماء الجامدة. واحتمال الضمير أو عدم احتماله هو أساسُ التمييز بين المشتق بالمعنى الخاص الذي يقتصر على الصفات والمشتق بالمعنى العام الذي يشملُ أسماء الزمان والمكان والآلة: «قوله [يريد الأشموني]: "بمعنى يُصاغ من المصدر إلخ." هذا هو المشتق بالمعنى الأخص، وهو المراد هنا. أما المشتق بالمعنى الأعم فهو ما أخذَ من المصدر للدلالة على ذات وحدث، وهو بهذا المعنى يتناول أسماء الزمان والمكان والآلة، فلا تصح إرادته هنا لخلو الثلاثة المذكورة من الضمير» (حاشية الصَّبَّان، I، 290).

وقد عبر الأستراباذي عن فرق قريب من هذا بالإشارة إلى أن أسماء الزمان والمكان والآلة تدل على الحدث والذات شأنها في ذلك شأن الصفات، غير أن الفرق هو في طبيعة الذات المدلول عليها: فهي في الصفات مُبْهَمَةٌ تحتاج إلى مخصّص يدل عليه السياق فتعمل فيما تُخصّصه لفظاً أو تقديرًا، وتلك أمانة رسوخها في الاشتقاق وقوة دلالتها على الحدث وكونها بمعنى الفعل؛ وهي في سائر المشتقات المذكورة مبهمّة لا تظهر الحاجة إلى تخصيصها لأسباب يرجع بعضها إلى ما تقدم من صلة الحدث بمحله أي بالذات التي يقع بها دلاليًا، والفعل بالفاعل والمفعول به إعرابياً «الجواب أن اقتضاء الصفة والمنسوب لمتبوع يُخصّص الذات المُبْهَمَةَ التي يدلّان عليها وَضْعِي بخلاف الآلة واسمَي الزمان والمكان، فإنها وُضعت على أن تدل على ذات مبهمّة بوصف مُعَيَّن غير مخصصة بمتبوع ولا غيره، فلما لم يكن لها مخصص لم تجر عليه ولم ترفعه ولم تنصب أيضاً شيئاً» (الأستراباذي، شرح الشافية، II، 15). وقد شرح ابن حمودة (2004، 670 - 671) هذا المعنى بقوله: «... تقتضي الصفات العمل باعتبار ما في اسميتها من دلالة على ذات مبهمّة تحتاج إلى تخصيص... وباعتبار ما في حديثها من إمكان تخصيص للحدث بملايساته؛ ولذلك تحتاج كل الصفات إلى معمول في الأقل هو فاعل لها في اللفظ، وهو عبارة عن الذات الموصوفة بالحدث، ويطلب ما كان حاملاً منها لسمة التعدية معمولات أخرى كالمفعول به. وهي في جميع الحالات مشتقات إما عاملة في اللفظ والمعنى بظهور معمولها أو معمولاتها، وإما عاملة في المعنى لا اللفظ بتقدير معمول لها هو الفاعل. يرجع هذا التعميم إلى نقصان دلالتها المرجعية [=الإحالية] التي تجعلها تقتضي معمولاً يُعَيَّن المبهمة لتتم الدلالة بانغلاق الدورة العاملة».

وقد ذكر النحاة وجهاً آخر من الفروق بين هاتين الطائفتين من المشتقات يتعلق بالجانب الذي يُبرَز ويُقدَّم من الصيغة مما يوافق الفروق المذكورة آنفاً. فالمُقدَّم في الصفات هو جانب "الصفة" و"المعنى" أي الحدث بالمعنى العام؛ والمُقدَّم في أسماء الآلة والزمان والمكان هو جانب "الذات" التي يتصل بها الحدث. فقد «قيل: المعنى [=الحدث] هو المقصود الأصلي في الصفات؛ وفي تلك الأسماء المقصود الأصلي هو الذات... وقوله: "هو المقصود" احتراز عن 'رجل' فإنه يدل على الذات باعتبار معنى هو البلوغ والذكورة، ولكن ذلك المعنى

ليس مقصوداً بالدلالة، فإن المقصود هو الموصوف بخلاف 'ضارب' مثلاً فإنه يدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود بالدلالة عليه وهو اتصافه بصفة الضرب. فالمقصود بالدلالة في نحو 'رجل' هو الموصوف لا الاتصاف، وفي 'الضارب' هو الاتصاف دون الموصوف» (التهانوي، الكشف، 1792).

II - الصفة الصريحة والصفة غير الصريحة

يتواتر في التراث النحوي استعمال عبارات من قبيل 'الصفة الصريحة' و'الصفة المحضة' على غرار ما وقفنا عليه في باب الاسم من تفريق بين الاسم الصريح والمحض والخالص وبين ما لا يشمل على هذه النعوت من الأسماء. ويبدو أن عبارة 'الصفة الصريحة' أو 'المحضة' تُطلق على الصيغ التي تتحقق فيها جملة من الشرائط الصناعية والمعنوية بحيث تزداد مرتبتها في الوصفية كلما كان نصيبها منها أوفر.

فمن هذه الشرائط أن تتحقق في صيغ موضوعه أصلاً للوصف، فلا تدخل في الصفات الصريحة المصادرة وإن وُصف بها لأنها موضوعه للتسمية لا للوصف في الأصل، فـ «من تجاذب الإعراب والمعنى ما جرى من المصادر وصفاً نحو قولك: "هذا رجلٌ دَنَفٌ" و"قومٌ رضا" و"رجلٌ عدلٌ"؛ فإن وصفته بالصفة الصريحة قلت: "رجلٌ دَنَفٌ" و"قومٌ مرضيئون" و"رجلٌ عادل" هذا هو الأصل... فقولك إذا: "هذا رجلٌ دَنَفٌ" - بكسر النون - أقوى إعراباً لأنه هو الصفة المحضة غير المتجاوزة» (ابن جني، الخصائص، III، 259 - 260).

غير أن البنية وحدها لا تكفي لاعتبار الصفة صريحة فلا بد لكي تكون كذلك من أن تجري في الاستعمال صفةً: «فإن قلت: "إنا لم نسمعهم أيضاً قالوا: "رجلٌ علاء" ولا "مررت بالرجل العلاء"، وقد أجزت أنت أن تكون بمنزلة "رجلٌ عدلٌ وفطر". فإذا أجزت اعتقاد الصفة بالمصدر الذي ليس بصفة على الحقيقة وإنما هو واقع موقع الصفة الصريحة فأنت باعتقاد 'العزى' أن تكون صفة محضة جارية على الموصوف لأنها من أمثلة الصفات نحو 'الفضلى' و'الكوسى' و'الحسنى' أجدر». فالجواب أن اعتقاد الوصف في المصادر وإن لم تجر أوصافاً مستعملة في اللفظ أجدر من اعتقاد مثال الصفة وصفاً إذا لم يجز به استعمال» (ابن جني، سر الصناعة، I، 361).

ويمكن أن تُطلق عبارة 'الصفة الصريحة' أو 'الصفة المحضة' على البنية التي تحقق الوصف النموذجي إعرابياً وهو الوصف القائم على تخصيص الذات بذكر بعض متعلقاتها وخصائصها الجوهرية المتأصلة فيها بقطع النظر عما تتحقق فيه من صيغة صرفية أو إعرابية. ومن ثم لا يكون المكون الواقع بدلاً صفة صريحة لأنه لا يحقق الوصف النموذجي وإن شارك النعت في وظيفة البيان والإيضاح، ويفترض هذا نظرياً أن يدخل في الصفات الصريحة الجملُ المؤلفة من فعل وفاعل أو التراكيبُ المشتملة عليهما إذا حققت معنى الوصف المذكور: «... ونظير هذا الإطلاق في الوصف في هذا الموضع قولهم في 'مررت بهذا الرجل': "إن 'الرجل' صفة لـ'هذا'"، وليس في الحقيقة بصفة لأن الصفة لا بد من أن تكون مأخوذة من فعل أو راجعة إلى معنى الفعل، وليس 'الرجل' ونحوه مما بينه وبين الفعل نسبة. ولكنه لما كان 'هذا' و'الرجل' في هذا الموضع كالشيء الواحد، والثاني منهما يفيد الأول بياناً وإيضاحاً أشبه ذلك حال الصفة الصريحة نحو "مررت بزيد الكريم" و"نظرت إلى محمد العاقل"، فجاز لهم أن يسموا 'الرجل' ونحوه وصفاً مجازاً لا حقيقة» (م. ن.، 357).

وتبدو عبارة 'الصفة الصريحة' وما جرى مجراها أوضح عند النحاة المنتسبين إلى مدرسة ابن مالك النحوية، فهي شاملة لما عُد مشتقاً بالمعنى الخاص ما عدا اسم التفضيل الذي ألحق بالنسبة في جمودها وبُعدها من معنى الفعل: «قال المصنف [ابن مالك] في بعض كتبه: "وأعني 'بالصفة الصريحة' اسم الفاعل نحو 'الضارب' واسم المفعول نحو 'المضروب' والصفة المشبهة نحو 'الحسن الوجه'. فخرج نحو 'القرشي' و'الأفضل'» (شرح ابن عقيل، I، 110؛ واطلب أيضاً ابن هشام، أوضح المسالك، I، 165).

غير أن معنى 'الصفة الصريحة' يضيق أكثر عند الخصري ليقصر على اسم الفاعل واسم المفعول اللذين يراؤ «بهما التجدد لا الدوام» (الحاشية، I، 77)، وذلك بعد أن سَوَّى المؤلف بين اسم التفضيل والصفة المشبهة في بعدهما عن الفعل وإفادتهما معنى الثبوت، فقد قال معلقاً على ما تقدم من قول ابن عقيل: «قوله: "نحو 'القرشي'" أي لأنه جامد مؤول بالمشتق أي: "المنسوب إلى كذا"، لا صفة صريحة. وأما 'الأفضل' فمشتق كالصفة المشبهة لكنهما بُعداً عن الفعل من جهة كونهما للثبوت لا للتجدد فلا يُؤوَّلان به» (م. ن.، 77 - 78).

وعلى هذا نتبين أن المقصود بالصراحة والمحوضة في الصفة رسوخها في الوصفية بقربها من الفعلية وبعدها عن الاسمية. ف«الصفة الصريحة - أي الخالصة للوصفية - [هي]... خلاف ما غلبت عليها الاسمية ك'أبطح' و'أجرع' و'صاحب' و'راكب'» (ابن هشام، أوضح المسالك، I، 165)؛ وهي «خالصة الوصفية لكونها في تأويل الفعل ولم تغلب عليها الاسمية» (حاشية الخضري، I، 77)؛ و«غير المحضة... هي الجارية مجرى الأسماء» (شرح الأشموني، IV، 434). فيتضح من هذا أن الوصفية ليست سوى تعبير مختزل عن فعلية الاسم، وعن التوتر بين الصيغة الاسمية التي تجنح بالدلالة إلى إفادة الثبوت والمضمون الحدتي الذي ينحو بالمعنى منحى الحدوث والتجدد؛ كما يتضح أن الأسماء المشتقة من المصدر تتضمن درجات متفاوتة من دلالاتي الثبوت والحدوث يمكن أن تُجعل أقساماً حسب المقاييس التي وضعها القدامى. فقد مكن مفهوم الاشتقاق بالمعنى العام عند الأشموني والصّبّان من التمييز بين المشتق الذي يتضمن الصفات وأسماء الآلة والزمان والمكان وبين الجامد؛ ومكنهما مفهوم الاشتقاق بالمعنى الخاص من الإبقاء على الصفات وإلحاق ما سوى ذلك مما عُدَّ مشتقاً بالمعنى العام، بالجوامد؛ ومكن مفهوم الصفة الصريحة ابن عقيل من إخراج اسم التفضيل من الصفات المشتقة بالمعنى الخاص وإلحاقه بالنسبة؛ وأفضى تضيق مفهوم الصفة الصريحة بالخضري إلى مقابلة اسم الفاعل واسم المفعول بالصفة المشبهة واسم التفضيل بناء على قرب الصيغتين الأوليين من الفعل بدلالتهما على الحدوث وبعد الثانيةين عنه بدلالتهما على الثبوت.

III - تصنيف الصفات

يبدو من الطبيعي بعد هذا أن نميز في باب الصفات بين الصفات الأربع الأساسية وبين النسبة واسم التصغير من جهة الاختلاف في طريقة الصياغة وقوة الدلالة على الحدث. فإذا كانت الصفات الأربع المذكورة تُشتق من مادة دالة على الحدث وتبنى على أوزان معلومة بحيث تمثل تلك الأوزان بدالاتها الثابتة الجانب النظامي القارئ، وتمثل المادة الحاملة للمحتوى التصوري الحدتي الجانب الطارئ المتحول فإن النسبة تصاغ من كلمة قد اشتقت بعدد، لا من الجذر مباشرة. وبذلك تكون صياغتها بمثابة اشتقاق من درجة ثانية. وليست الدلالة

الحدثية فيها بارزة بروزها في الصفات الأساسية لكونها دلالة نظامية قارة هي دلالة "النسبة" أو "العزو" وذلك خلافاً للدلالة الحدثية في الصفات إذ هي متغيرة بتغير المادة، وهي عبارة عن مضمون تصوري خام تكيفه الصيغة تكيفاً ما. ولئن شارك اسم التصغير النسبة في كونه مشتقاً من درجة ثانية، وفي كون دلالة الحدثية التي هي معنى الصغر دلالةً نظامية ثابتة فإنه يخالفها صناعياً في أن الجانب الدال منه على ذلك المعنى هو الوزن الذي يُجعلُ عليه الاسم المصغر لا اللاحقة الاشتقاقية كما هو الشأن في النسبة.

ولئن كنا قد وقفنا على على أن صيغ المبالغة ملحقة باسم الفاعل فإنه يحسنُ اقتفاء أثر بعض المحدثين (اطلب حسان، 1973، 99) في توسيع نطاق الصفات الأربع الأساسية لتصير خمسا بحكم أن في صيغ المبالغة من الخصائص الشكلية (الاختصاص بأوزان معلومة تميزها عن اسم الفاعل) والمعنوية (الدلالة على مقولة الكمية) ما يؤهلها لأن تكون مقولة اشتقاقية مستقلة. فإذا استقر هذا جاز لنا أن نصنف هذه الصفات الخمس حسب مقاييس متنوعة. فمن الممكن تصنيف هذه الصيغ حسب نوع العلاقة الإعرابية التي تختزلها، وعندئذ يمكن أن يُقابل اسم المفعول بالصيغ الأربع الباقية لاختزالها علاقة الفاعلية النحوية. وهذه العلاقة بينة في اسم الفاعل والصفة المشبهة؛ ولا تخلو منها صيغ المبالغة التي يُعدُّ اسمُ الفاعل أصلاً لها؛ ولا نعدمها في اسم التفضيل من قبل أن قولك: "زيدٌ أحسنُّ من عمرو" معناه "حسنٌ زيدٌ وفاق عمراً في الحسن". ف«من وجهة نظر اشتقاقية إعرابية تتكون الصفات من التقاء الفعل بمحل الفاعل، فتتولد عن ذلك أبنية أسماء الفاعل: أي اسم الفاعل والصفة المشبهة وصيغة المبالغة واسم التفضيل؛ ومن التقاء الفعل بمحل المفعول به، فتتولد بنية اسمُ المفعول» (ابن حمودة، 1999/2003، 230). كما يمكن تصنيف هذه الصفات حسب درجة تركبها الدلالي وعدد المقولات التي تفيدها، وعندئذ تُقابلُ صيغ المبالغة واسم التفضيل سائر الصفات لدالتهما على مقولة الكمية (على نحو يختلف بينهما) زيادة على مقولتي الذات والحدث.

غير أن التقسيم الأظهر من جهة أنواع الحدث هو التقسيم الذي يُميز بين الصفات الدالة على العمل والصفات الدالة على الهيئة الثابتة أو العارضة. وعلى هذا الأساس يقابل اسمُ الفاعل واسمُ المفعول وصيغ المبالغة الصفة المشبهة

واسم التفضيل⁽¹⁾ وذلك لاندراج الطائفة الأولى في شبكة العمل الاشتقاقية، ودخول الثانية في باب ما يتعلق بالصفات (الثابتة والعارضة) من المشتقات، وهذا يوافق تماماً ماذهب إليه الخصري من المقابلة بين الطائفتين على أساس الدلالة على الحدوث والثبوت. والذي يعنينا في هذا الموضوع أن نتبع هاتين الدالتين "الزمانيتين" البسيطتين في الصفات مقتصرين على المقارنة بين اسم الفاعل والصفة المشبهة.

اسم الفاعل والصفة المشبهة

بين اسم الفاعل والصفة المشبهة وشائج متينة تستند في جانب منها إلى اشتراك المقولتين الاشتقاقيتين في المكونين الدالين اللذين يخولان انتماءهما إلى باب الصفات وهما الذات والحدث، كما تستند إلى اشتراكهما في اختزال علاقة إعرابية واحدة هي علاقة الفعل بفاعله. ومن ثم لم يكن غريباً أن يستعمل ابن مالك وشراحه في بعض المواضع مصطلح 'اسم الفاعل' لتعيين ما هو في حقيقة أمره صفة مشبهة. فمن ذلك قول ابن عقيل: «... أي إتيان اسم الفاعل على وزن 'فاعل' قليل في 'فعل' - بضم العين - كقولهم: "حمض فهو حامض"؛ وفي 'فعل' - بكسر العين - غير متعدّ نحو "أمن فهو آمن" و"سلم فهو سالم" و"عقرت المرأة فهي عاقر". بل قياس اسم الفاعل من 'فعل' المكسور العين إذا كان لازماً أن يكون على 'فعل' بكسر العين نحو "نضر فهو نضر" و"بطر فهو بطر" و"أشّر فهو أشّر"» (الشرح، I، 382). وقد علق الأشموني على ما جاء في هذا الموضوع من ألفية ابن مالك بقوله: «جميع هذه الصفات صفات مشبهة إلا 'فاعلاً' ك'ضارب' و'قائم' فإنه اسم فاعل...» (الشرح، II، 475)؛ وعد الخصري تسمية الصفة المشبهة اسم فاعل من باب المجاز في الاصطلاح الشائع (الحاشية، II، 34).

غير أن التقارب بين هاتين المقولتين الاشتقاقيتين لا ينفي تقابلهما على أسس نحوية ودلالية دعت النحاة الأوائل إلى الفصل بينهما فصلاً بينا (اطلب

(1) يسميه الرمانى 'صفة غير مشبهة' (اطلب منازل الحروف، 54)؛ وابن يعيش 'مشبهة بالمشبهة' (اطلب شرح المفصل، VI، 82).

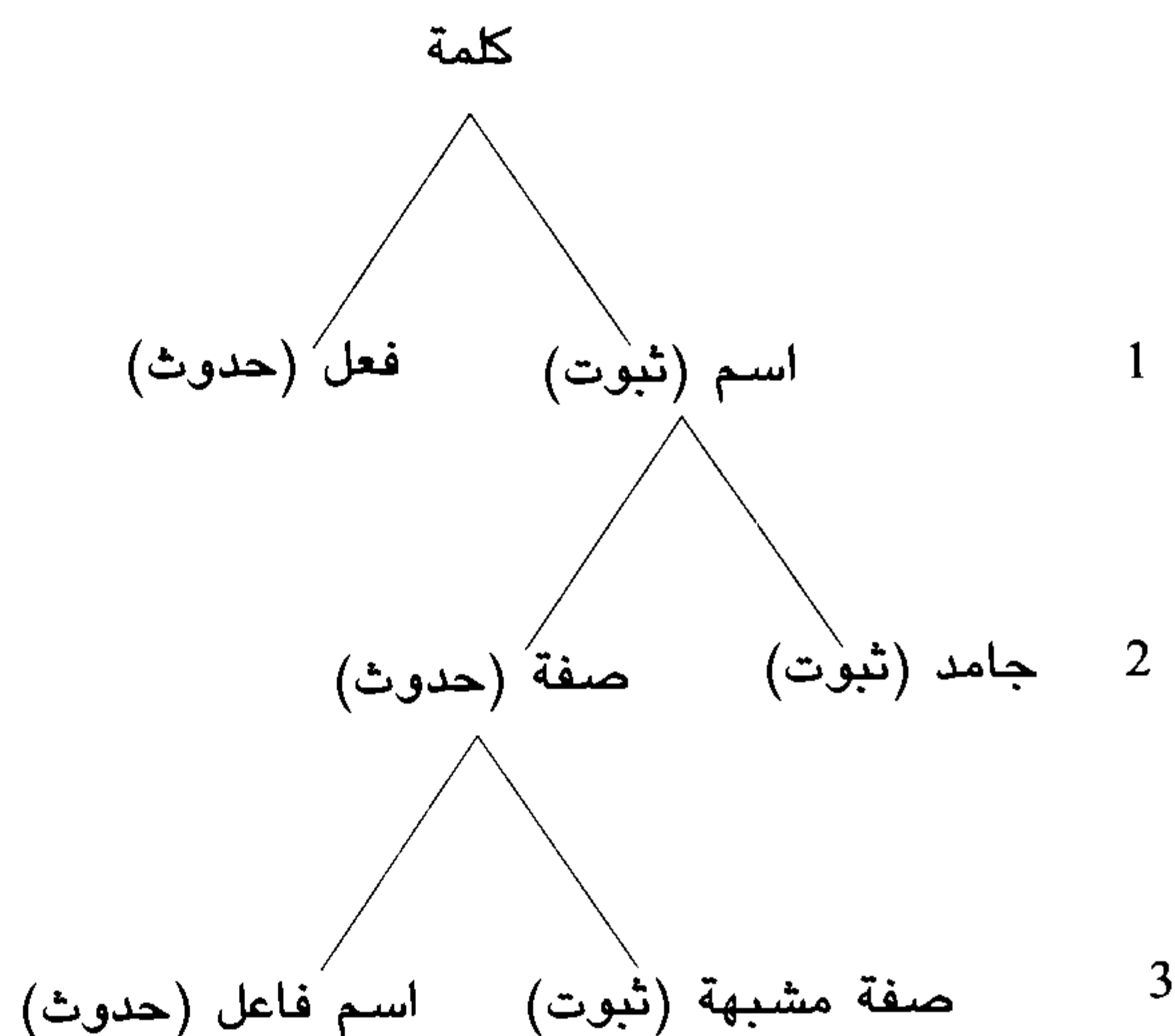
سيبويه، الكتاب، I، 194؛ والمُبرّد، المقتضب، IV، 158؛ وابن السراج، الأصول، I، 76)، وهو فصل يظهر أيضاً في مواضع تالية للموضع المذكور من شروح ألفية ابن مالك وحواشيها (اطلب مثلاً شرح ابن عقيل، I، 385؛ وشرح الأشموني وحاشية الصّبّان، III، 3). ولعل من أظهر الجوانب الدلالية التي تتقابل فيها المقولتان ما يتعلق بإفادة اسم الفاعل معنى الحدوث وإفادة الصفة المشبهة معنى الثبوت، وهو ما يعكسه اختلاف كل واحدة من المقولتين في نوع الصلات التي تعقدها بسائر المقولات والصيغ داخل الشبكة الاشتقاقية. ف«قياسُ اسم الفاعل من 'فَعَلَ' المفتوح العين أن يكون على 'فَاعِلٍ'» (شرح ابن عقيل، I، 383)؛ وما كان من 'فَعُلَ' و'فَعِلَ' فليس باسم فاعل على الحقيقة ولكنه صفة مشبهة كما تقدم. ويظهر هذا التقابل المظهري "الزماني" فيما قرره ابن يعيش من أن تعدّي الصفة المشبهة إلى معمولها تعد مجازي لا حقيقي لاختلاف نوع الحدث الذي تتصل به عن نوع الحدث الذي يُبنى عليه اسم الفاعل: «... وإنما تعديها [يريد الصفة المشبهة] على التشبيه لا على الحقيقة؛ ألا ترى أنك إذا قُلْتَ: "زيدٌ ضاربٌ عمراً"، فالمعنى أن الضربَ وقعَ بعمرو؛ وإذا قُلْتَ: "زيدٌ حسنٌ الوجهَ" فليست تُخبرُ أن زيداَ فعلَ بالوجهِ شيئاً؛ بل الوجهُ فاعلٌ في المعنى لأنه هو الذي حُسِّنَ. ولذلك قال سيبويه: "ولا تعني أنك أوقعت فعلاً، وإنما أخبرت عن زيدٍ بالحُسنِ الذي للوجه كما تصفه بذلك إذا قلت: "مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ"، وكان الأصلُ: "مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه" وَصَفْتُهُ بِحُسْنِ وجهه» (شرح المفصل، VI، 81 - 82).

1 - تقابل الصيغتين على أساس الثبوت والحدوث

لئن اشترك اسم الفاعل والصفة المشبهة في الدلالة على الذات والحدث ودخلا بذلك في باب الصفات والمشتقات عموماً، فقد اختلفا في نوع الحدث الذي تتصل به كل صيغة منهما، ومن ثم في نوع الصلات داخل الشبكة الاشتقاقية. ولعل اختلافهما في نوع الحدث الذي تتعلق به كل صيغة هو الذي حدا النحاة على التنصيب على قيد معنوي آخر يفرقان به وهو دلالة اسم الفاعل على معنى الحدوث ودلالة الصفة المشبهة على معنى الثبوت ف«اسم الفاعل ما اشتقَّ من فعلٍ لمن قام به بمعنى الحدوث» (ابن الحاجب، الكافية، III، 413)؛

و«الصفة المشبهة ما اشتقَّ من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت» (م. ن.، 431). فالمتبادر إلى الذهن أن اسم الفاعل يفيدُ الحدثَ لاتصاله بالأفعال الدالة على الأعمال والمتصلة بـ'فعل'، وأنَّ الصفة المُشَبَّهة تُفيدُ الثبوتَ لاتصالها بالأفعال الدالة على صفات ثابتة والمتصلة بـ'فعل' و'فعل' كما مرَّ. ولا شك أن للمحتوى التصوري الحدتي الذي يستفاد من الجذر ويوسم في مستوى الاشتقاق من خلال صلة كل واحد من اسم الفاعل والصفة المشبهة بأنواع معلومة من الأفعال الثلاثية المجردة دوراً في تثبيت الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة على هذا الأساس المظهري "الزماني". غير أن الفرق بين الصيغتين قد يتجاوز أحيانا التقابل في مستوى المضمون التصوري المذكور ليُصبح موسوماً في مستوى البنية الاشتقاقية من خلال التقابل بين صيغة 'فاعل' الدالة على الحدث وسائر الصيغ الدالة على الحدث وفاعله والموضوعة للثبوت. والدليل على أن الفرق بين الثبوت والحدث لا يقتصر على المضمون الدلالي المستمد من الجذر أن الصفات المشبهة تتصل بالهيئات الثابتة والعارضة على حدٍّ سواء فلم يبقَ إلا أن نفترض أن جانباً هاماً من دلالة الثبوت فيها مستمد من الصيغة. كما يدلُّ عليه أيضاً أن الصفة المشبهة قد تشارك اسم الفاعل في المضمون التصوري ويحصلُ الفرقُ بينهما بتحويل صيغة الصفة المشبهة إلى وزن 'فاعل' إذا أريد النصُّ على الحدث وذلك لأن هذا الوزن موضوع للحدث بقطع النظر عن المضمون التصوري المتصل به والذي قد يفيد في نفسه الحدث أو الثبوت على ما نرى لاحقاً (اطلب ص 442).

وإذ قد ثبت هذا فإن التقابل بين الصفة المشبهة واسم الفاعل على أساس الدلالة على الثبوت والحدث يكون واقعا - حسب ما افترضناه من احتمال الصيغ لدرجات مختلفة من الثبوت والحدث - في مستوى ثنائي دَاخلَ مجال الصفة الدالة على الحدث وفاعله لأنهما قد يجتمعان في الدلالة على الحدث (والحدث) إذا قوبلا بالاسم الجامد باعتبارهما صفتين؛ وقد يُضمان إلى الاسم الجامد فيقابلان معه الفعل باعتبار الصيغ الثلاث من باب الأسماء. ويُمكن أن نمثل لدرجات الثبوت والحدث التي يشتملُ عليها اسم الفاعل والصفة المشبهة في المستويات التي لا تتجاوز التقابل الثنائي بينهما على النحو التالي:



فإلى حدود هذا المستوى الثنائي من التقابل بين الصفة المشبهة واسم الفاعل تتضمن الصفة المشبهة مستويين من مستويات الثبوت: الأول باعتبارها داخلية في الاسمية المقابلة للفعلية، وهو مستوى أساسي حاسم في إكساب هذه الصيغة درجة عالية من دلالة الثبوت؛ والثاني باعتبارها مقابلة لاسم الفاعل وهو تقابل من الدرجة الثالثة يتجلى أكثر ما يتجلى عند مقارنة الصيغتين مقارنة ثنائية. وقد تقدمت الإشارة إلى هذا الفرق في الموضع الذي اعتبر فيه الجرجاني الصفة المشبهة أبلغ دلالة على معنى الثبوت من اسم الفاعل مع اشتراكهما في دلالة الثبوت باعتبارهما اسمين يقابلان الفعل (اطلب ص 256؛ ودلائل الإعجاز، 134 - 135).

1.1. اسم الفاعل بين دلالة الحدوث ودلالة الثبوت

يتضمن اسم الفاعل في حدود المستويات المذكورة مستوى واحداً من مستويات الثبوت وهو المستوى الأصلي الذي تكتسبه الصيغة بحكم اسميتها؛ كما يتضمن مستويين من مستويات الحدوث يقع أولهما في الدرجة الثانية من درجات التمييز التي أثبتناها في هذه المقارنة، وبه يقابل الاسم الجامد باعتبار اسم الفاعل صفة واسماً مشتقاً. أما المستوى الثاني من دلالة الحدوث فيقع في

الدرجة الثالثة من درجات التمييز المشار إليه وبه يقابل الصفة المشبهة. ويُقَوِّي دلالة الحدث في صيغة اسم الفاعل اتصاله بمضمون تصوري مداره على الأحداث الحركية وهي الأعمال وأحداث العلاج والتأثير، وهذه الصلة موسومة في الاشتقاق بمقتضى علاقة الصيغة داخل الشبكة الاشتقاقية بصيغ أخرى يغلب عليها إفادة الأعمال والأحداث الحركية من قبيل صيغة الفعل الثلاثي المجرد 'فَعَلَ' الذي يدل أكثر ما يدل على الأعمال ومن قبيل وزن 'انفعل' المزيد واسم الآلة إلخ. وباتصال اسم الفاعل بالمضمون التصوري الحدثي يزداد عدد المستويات التي يدل فيها على الحدث، فلا غرابة من ثم أن يكون اسم الفاعل شديد القرابة من الفعل حتى اعتبره ابن يعيش فعلاً في معناه وإن كان اسماً في مبناه: «... فحولوا لفظ اسم الفاعل فصار اسماً في اللفظ، وهو فعل في الحكم والتقدير» (شرح المفصل، III، 152) وذلك خلافاً للصفة المشبهة التي تقدمت الإشارة إلى بُعْدِها عن الفعل من جهة كونها للثبوت لا للتجدد (اطلب حاشية الخصري، I، 78).

وقد سعى النُّحاة إلى تفسير دلالة الحدث في اسم الفاعل، ومن ثم قُرِبَ من الفعل بجريان الأول على الثاني في الكثير من أحكامه اللفظية والمعنوية: «... لأن 'ضارباً' يجري مجرى الفعل في جميع أحواله من العمل» (المُبرَّد، المقتضب، IV، 156)؛ «... وإن شئت فقل: "اسم الفاعل ما دلَّ على فاعل الحدث، وجرى مجرى الفعل في إفادة الحدث"» (حاشية الخصري، II، 25)؛ واطلب أيضاً ابن يعيش، شرح المفصل، VI، 68 وشرح ابن عقيل، 367).

غير أن دلالة الحدث المقترنة باسم الفاعل في الاشتقاق قد تقوى أو تضعف عند تنزيل الصيغة في الحيز الإعرابي فتختلف قوة مشابهته للفعل في اللفظ والمعنى، ومن ثم درجة الحدث فيه، باختلاف كونه بمعنى الماضي أو بمعنى الحال والاستقبال: «وإنما يعمل من اسم الفاعل ما كان بمعنى الحال أو الاستقبال نحو: "هذا ضاربٌ زيداً غداً" و"مُكرِّمٌ خالدٌ الساعة" لأنه على لفظ المضارع إذ كان جارياً عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه، وهو في معناه... فأما إذا كان بمعنى الماضي فإنك لا تُعْمِلُهُ إذ لا مُضَارَعَةٌ بينه وبين الماضي. ألا ترى أن 'ضارباً' ليس على عدد 'ضَرَبَ' ولا مثله في حركاته وسكناته فلذلك لا تقول: "زيدٌ ضاربٌ عمراً أمس" ولا "وحشيٌّ قاتلٌ حمزةً يومَ أُحُدٍ" ... وقد بيَّنتُ

أنه لا مُضارعة بين الماضي واسم الفاعل إذا كان في معناه. فلما لم يكن بينهما مُضارعة ما بينه وبين الفعل إذا أُريدَ به الحال أو الاستقبال لم يُعملوه عملَه، بل يكون مضافاً إلى ما بعده بحكم الاسمية فتقول: "هذا ضاربُ زيدٍ أمسٍ" و"وحشيٌّ قاتلُ حمزة يومَ أُحُدٍ" بالإضافة، ولا يجوزُ تنوينُه والنصبُ به. فهو كقولك: "هذا غلامُ زيدٍ"، ولا يجوزُ: "هذا غلامٌ زيداً" بالتنوين وإعماله فيما بعده، ولا أن تجمعَ فيه بين الألف واللام والإضافة فتقول: "هذا الضاربُ الرجلِ أمسٍ" كما تقول إذا أردتَ الحال أو الاستقبال، كما لا تقول: "الغلامُ الرجلُ" (ابن يعيش، شرح المفصل، VI، 76).

فالظاهر من كلام ابن يعيش أن حظ اسم الفاعل من مشابهة الفعل والدلالة على الحدوث عند خروجه إلى الفضاء الإعرابي رهينٌ بالمعنى الذي يُستعملُ فيه أساساً. ولا يخفى أن استعماله في معنى الحال والاستقبال يقوي مشابهته للفعل المضارع مبنًى ومعنى كما هو صريح كلام ابن يعيش. فالمشابهة اللفظية حاصلة في اتفاق الصيغتين في عدد المقاطع ونوعها (من حيثُ الطول والقصر) وترتيبها بما يبين أن هذا الاتفاق حاصل في الوزن العروضي لا في الوزن الصرفي (اطلب الأزهري، شرح التصريح، II، 82). أما المشابهة المعنوية التي حُصرت في الدلالة على الحال أو الاستقبال فليست سوى تعبيرٍ "غير ملائم" عما في دلالة صيغة المضارع من معنى الحدوث والتجدد والوقوع التدريجي المقابل لمعنى الثبوت والدوام، وما فيها من إفادة تلبسِ الفاعلِ بفعله وكونه يزاوله ويُزجّيه بما يفيدُ عدم انقطاعه واكتماله؛ وذلك من جهة أن صيغة المضارع ترجيعٌ وتضخيمٌ لما في دلالة الفعل الأصلية، السابقة لكل تصريحٍ والمستمدة من مقابلته للاسم، من معنى الحدوث والتجدد والحصول المتدرج. ونتبين في سياقاتٍ عديدة (اطلب مثلاً ص 260 وكذلك ما يأتي بعد هذا) أن هذه الدلالة هي المقصودة أساساً من المقابلة بين الماضي والمضارع وأن تعبير النحاة عن هذه المقابلة البسيطة بين الثبوت الحدوث بالمقابلة بين الماضي وبين الحال والاستقبال قد حجب في كثير من الأحيان المقابلة الأولى وحال دون الاستفادة مما فيها من عمقٍ وثراء. ذلك أن النحاة إذ قالوا بتقابل الماضي والمضارع في الدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة يكونون قد نقلوا التقابل من تقابل بين اللازمان (الثبوت) والزمان (الحدوث) إلى تقابل يقع داخل الزمان فحسب، وينشأ بمجرد تلفظ المتكلم بخطابه. ومن البين

أن تصور الزمان بهذا المعنى الذي يُقرَنُ فيه بالتلفُّظِ والخطابِ هو غير تصوره في ذاته على أنه جملة آفات متعاقبة تدخل في الوجود بطريق التدرّج على النحو الذي تكون فيه فضاءً أمثلَ يحتضن الموجودات الزمانية وهي الأحداث التي تشارك الزمان في سمة الحدوث والتجدد والتدرّج: «هذا التجددُ المُفادُ للفعل إنما أفادهُ لدلالته على الزمان الذي هو كمٌّ أي عَرَضٌ قابلٌ للقسمة لذاته، غيرُ قارٍ الذات بحيث لا تجتمعُ أجزاءه في الوجود؛ فالحدثُ المقارنُ لذلك الزمان في دلالة الفعل يُناسِبُ أن يُعتَبَرُ فيه التجددُ كمقارنه» (المغربي، مواهب الفتاح، II، 27؛ واطلب أيضاً حاشية الدسوقي، II، 27)⁽²⁾.

أما استعمال اسم الفاعل في معنى الماضي فيُضعِفُ مشابهته للفعل في اللفظ والمعنى، ذلك أن اسم الفاعل لا يوازي الفعل الماضي في الوزن العروضي المشار إليه، وينزِعُ من حيثُ المعنى إلى الاسمية كما جاء في صريح لفظ ابن يعيش وفيما أورده من أمثلة تُسوي بين اسم الفاعل بمعنى الماضي والاسم المحض في العمل والدلالة. وما ذاك إلا لأن المقصود بكون اسم الفاعل بمعنى الماضي الدلالة على حَدَثٍ حَصَلَ وَثَبَتْ واستقرَّ واكتمَلَ وصار صفة ثابتة وهيئة قارة، وليس المقصودُ من ذلك أن الحدث وقع في الماضي الذي هو أحد الأزمنة الثلاثة وأن معناه قد اختص بذلك الزمان واقتصر عليه ولم يتعدّه إلى غيره. فمن الجائز أن يكون الحدثُ "الحيُّ" الفعلي قد وقع في زمان سابق لزمان التكلُّم، غير أنه يترتبُ على كل حدث يقع ويكتمل هيئة قارة ثابتة (اطلب Ter Meulen, 1995, 5؛ واطلب التفريق بين حدث الجلوس وهيئة الجلوس مثلاً في ص 218-219). ويظهرُ هذا الاعتبارُ بصورة جلية في ما أشرنا إليه سابقاً من كلام الجرجاني على جهة صدور الحدث. فإذا كان صاحب أسرار البلاغة قد فرق بين إثبات الفعل للفاعل (أو نفيه عنه) فِعْلاً (= عملاً) وبين إثباته له وَصْفاً؛ فإنه جَوِّزَ أن يُثَبَّتَ له الفعل الذي يكونُ عبارة عن عمل من الجهتين: «... وقد يُتَصَوَّرُ

(2) لا عبرة بما يلي هذا الموضع من كلام المغربي (وكذلك الدسوقي) من تمييز بين معنى التجدد في الحدث ومعنى التجدد في الزمان، فقد بينا أنهما عند الجرجاني وشرح التلخيص الأوائل بمعنى واحد وهو الحصول التدريجي والوقوع شيئاً فشيئاً (اطلب ص 255 وما بعدها).

في الشيء الواحد أن تثبته من الجهتين جميعاً. وذلك في كل فعل دل على معنى يفعله الإنسان في نفسه⁽³⁾ نحو 'قام' و'قعد'. إذا قلت: "قام زيد"، فقد أثبتَّ القيام فعلاً له من حيث تقول: "فعل القيام" و"قد أمرته بأن يفعل القيام"؛ وأثبتته وصفاً له من حيث إن تلك الهيئة موجودة فيه، وهو في اكتسابه لها كالشخص المنتصب والشجرة القائمة على ساقها، التي توصف بالقيام لا من حيث كانت فاعلة له بل من حيث كان وصفاً موجوداً فيها» (أسرار البلاغة، 317-318).

ففي كلام الجرجاني إشارة واضحة إلى انتقال الحدث من العمل إلى الصفة وهو، فيما يبدو، الأساس في قيام الصفات قسماً برأسه من أقسام الاسم. فالعمل هو في الغالب الأعم حدث زمني يقع وقوعاً تدريجياً ثم ينقطع وينقضي. غير أن ذلك الحدث الذي حصل ثم انقضى يكون قد غيّر هيئة الأشياء في الكون وأفضى بها إلى هيئة جديدة منجرة عنه يمكن اعتبارها حالة دائمة، وتستعمل الصفة للتعبير عنها لغوياً. فعن حدث القتل مثلاً تنتج هيئة للأشياء وحالة دائمة هي كون الفاعل قاتلاً، وبقاء هذه الحالة هو الذي يُفسّر جواز الوصف بالعمل العارض المنقضي. غير أن هذه الصفة الدائمة التي استحقها الموصوف بفعله لا تخفي تماماً الحدث "الحَيَّ" العارض الذي كان سبباً في حصول الهيئة الثابتة وهو نفس حدث القتل. ومن ثمّ يمكن أن نقرر أن معنى الحدوث ملازم لصيغة اسم الفاعل اشتقاقياً وذلك مهما كان نوع التركيب الذي ينخرط فيه اسمُ الفاعل والذي من شأنه أن يُقوّي فيه دلالة الحدوث الاشتقاقية أو يميل بها نحو الثبوت. فالصفة التي في 'قاتل' تدل على الهيئة الحاصلة بعد القتل وهي كون فاعل الحدث قاتلاً، ولكنها تُشعرُ أيضاً بحدث القتل المنقضي وتذكّرُ به. وهذا ما يفسر تجويز الجرجاني إثبات القيام وصفاً وفعلاً حسب تأويلين مختلفين. فإذا جاز أن تُقرأ الأفعالُ المقترنة بمضمون تصوري حدثي (يكون من باب الأحداث المؤثرة التي يُلحظ فيها الحدوث والتجدد كما في 'قام') عند إسنادها، قراءةً "حدثية"

(3) الضمير في قوله: "في نفسه" يعود إلى المعنى الذي يدل عليه الفعل، والمقصود أن الحدث الذي يُحدثه الفاعل هو مفعول في نفسه أي شيء فُعل وليس ذاتاً وقع بها الفعل (اطلب م. ن.، 318، وص 225 وما بعدها فيما تقدّم).

وأخرى "هيئية" فمن باب أولى أن يقبل اسم الفاعل في التركيب هاتين القراءتين وهو صفة، والصفة يُفترض فيها أن تدل بأصل الوضع على الخصائص الثابتة في الموصوف (اطلب ص 246). فالقراءة "الحدثية" في اسم الفاعل تناسب استعماله بمعنى المضارع؛ والقراءة "الهيئية" تناسب استعماله بمعنى الماضي.

فإذا فهمنا من كون اسم الفاعل بمعنى المضارع مشاركته للفعل الذي يأتي على هذه الصيغة في الدلالة على الحدوث والتجدد، ومن كونه بمعنى الماضي مشاركته له في الدلالة على الثبوت والاستقرار تبين لنا الوجه الذي أوجب عمل اسم الفاعل الذي بمعنى المضارع دون الذي بمعنى الماضي، وأمكننا أن نزعم أن ما يبرر عمل اسم الفاعل وما جرى مجراه من الصفات العاملة إنما هو معنى الحدوث والتجدد الذي شابه به اسم الفاعل الفعل المضارع أي الفعل المصرف في صيغة عددناها نموذجية في إفادة المعنى المشار إليه. ومن شأن هذا الزعم أن يخالف بعض المخالفة مقتضيات الموقف التراثي الذي يرى أصحابه «أن الفعل يعمل في الفاعل لكونه يطلبه من جهة أنه حدث» (الشريف، 2002/1993، 957). فليس الذي يميز اسم الفاعل العامل عن اسم الفاعل غير العامل اختلافهما في الدلالة على الحدث إذ هما في هذا الباب مشتركان، بل الذي يميزهما في هذا المستوى هو معنى الحدوث والتجدد في الأول والثبوت والاستقرار في الثاني. وليس لدالتي الثبوت والحدوث منبع واحد كما رأينا. فقد تكون هاتان الدالتان صادرتين عن مستوى واحد أو أكثر من المستويات النحوية، وقد تكونان متلبستين بالمحتوى التصوري الخام. وكون المحتوى التصوري في الصفة المشبهة واسم التفضيل مثلاً هو، في الأغلب، عبارة عن صفات ثابتة تجسد مفهوم الثبوت (والآن بالمعنى الأرسطي وعلاقة الاقتران في الزمان) هو الذي يفسر انحطاط درجة هاتين الصيغتين عن درجة اسمي الفاعل والمفعول في العمل. وفي هذا دليل إضافي على أن ما يبرر عمل الفعل وما جرى مجراه ليس الدلالة الحدثية ولكنه مفهوم الحدوث والتجدد إذ لا تخلو الصفة المشبهة ولا اسم التفضيل من الدلالة الحدثية، غير أن الأحداث التي يدلان عليها، وهي الصفات الثابتة، ضعيفة في هذا الباب، وليست أحداثاً بالمعنى النموذجي من حيث مكوناتها "الزمانية" لتألفها من عنصر الثبوت فحسب، وقد وقفنا على أن ما يحمل على تصنيفها في باب الأحداث اعتبارات أخرى أهمها

الجانبان الأنطولوجي والإدراكي (اطلب ص 294-295؛ وص 437 فيما يلي).

غير أننا لا نرى في القول بأن مفهوم الحدوث والتجدد هو الذي يبرر عمل الفعل وما جرى مجراه من المشتقات مخالفة تامة للموقف التراثي لا سيما إذا فهمنا معنى الحدث المُبرَّر عندهم لعمل الفعل والمشتقات العاملة على أنه الحدث النموذجي المُشتمِل على معاني الحركة والتغير أي المُؤَلَّف من العنصر "الزماني" البسيط الذي عبرنا عنه بالحدوث والذي جعلناه مرادفاً للزمان بالمعنى الأرسطي وهو العنصر المُجَلِّي لإحدى العلاقتين الزمانيتين الرئيسيتين أي علاقة التَّعاقُب.

ويسمح ربطُ العمل الإعرابي بمفهوم الحدوث والتجدد باستيعاب ما قالت به بعض المدارس اللسانية من تأثير الزمان بمفهومه الداخلي القريب من المظهر (لا بمفهوم القسمة الثلاثية المعروفة) في العمل الإعرابي، وهو تأثير استبعده الشريف (م. ن.). وبإقرارنا هذا الربط بين العمل الإعرابي ومفهوم الحدوث والتجدد نخالف ابن حمودة (2004، 670) فيما ذهب إليه من أن «الجريان على المضارع أمر له أهمية في تأكيد اتصال الاسمية بالفعلية من وجهة نظر لفظية فحسب، لكنه لا يبرّر تفاضل الصفات في العمل، كما أنه لا يبرر العمل في حد ذاته. فالجريان على المضارع أو الموازنة أمر لفظي محض، والعملُ إحداث للمعاني» (اطلب أيضاً ابن حمودة، 1999/2003، 219). ذلك أن لهذا الجريان وجهاً معنوياً قوياً مداره الدلالة على مفهوم الحدوث والتجدد في الفعل المضارع واسم الفاعل الذي يكون بمعناه مثلاً، أما الجريان اللفظي فلا يُعتدُّ به وإن أمكن اعتباره علامة شكلية تعضد الجريان المعنوي ولا تكتسب قيمتها إلا به.

2.1. الثبوت والحدوث في الصفة المشبهة

1.2.1. المدخل إلى الدلالة "الحدثية" في الصفة المشبهة

تتضمنُ الصفةُ المشبهة جانباً من دلالة الحدوث في المستوى الذي تقابل فيه الاسم الجامد بحكم كونها صفة من الصفات ومشتقا من المشتقات، وذلك من قِبَل أنها صيغة موضوعة للوصف الذي يُقربها من الفعل، ومن جهة كون الاسم الجامد صيغة موضوعة للتسمية وتجميد المُسمَّى في صورة ثابتة. ولهذا

التقابل بين الصيغتين وجه آخر يتجاوز دلاليتهما "الوضعية" العامة المجردة إلى المضمون الدلالي الذي تتصل به كل صيغة. فرغم اشتراك الصفات الدالة على الهيئات الثابتة والأسماء الجامدة الدالة على الذوات في النسيج "الزماني" الذي تتألف منه، وهو معنى الثبوت المرادف للآن وانتفاء الحركة وعدم التغير، والمجلّي لإحدى العلاقتين "الزمانيتين" الأساسيتين في المجال "الزماني" وهي علاقة الاقتران المقابلة لعلاقة التعاقب في الزمان؛ ورغم ما تقدم في بعض المواضع من إشارة الدارسين إلى غموض المنزلة الأنطولوجية للهيئات الثابتة (اطلب ص 398)، فإن أكثر الأنحاء والمباحث الدلالية على اعتبار الهيئات والصفات الثابتة داخلية في باب الأحداث لا في باب الذوات، إذ هي في هذا الباب قسيم الأعمال وأحداث العلاج المؤثرة، والفرق بين النوعين: أي الصفات الثابتة والأحداث يحصل من جهات أخرى غير الجهة "الزمانية" (التي يتقابل على أساسها الآن والزمان).

فمن مظاهر هذا الفرق ما هو ناتج عن الكيفية التي يلبس بها الموجودان الآنيان (الذات والهيئة) الزمان، لا في أنفسهما إذ هما ثابتان لا يسري عليهما حكم الزمان، ولكن من الخارج؛ وهما بهذا المعنى يقعان تحت طائلة الزمان، ويقاسان بالنسبة إليه من جهة امتدادهما فيه، وهذا هو جانب الاستمرار الذي يُميز عن الثبوت تمييزاً حاسماً في كثير من الكتابات الدلالية القديمة والحديثة⁽⁴⁾. وعلى هذا تتميز الذات عن الصفة والهيئة الثابتتين بأنها تجمع بين الثبوت والاستمرار، خلافاً للهيئة التي يُشترط فيها الثبوت دون الاستمرار الذي هو سمة غير لازمة فيها، إلا أن من شأن وجود هذه السمة أن يقرب الهيئة من الذات دون أن تُصبح هي من حيث أن للذات والصفة وجوهاً أخرى يفترقان فيها. ومن ثم كان الاستمرار في الزمان أعلق بالذوات منه بالصفات، إذ قد تتعاقب على الذات

(4) من ذلك ما تقدم (في ص 299) من قول التهانوي: «... وأما الأمور الثابتة التي لا تغير فيها أصلاً لا تدريجياً ولا دفعياً [ومنها الذوات والهيئات الثابتة] فهي وإن كانت مع الزمان العارض للمتغيرات إلا أنها مستغنية في حدود أنفسها عن الزمان بحيث إذا نُظِرَ إلى ذواتها يمكن أن تكون موجودة بلا زمان» (الكشاف، I، 910، مد. "الزمان"، عم. 1؛ واطلب أيضاً العبادي، رسالة في اسم الفاعل، 72 و (Smith, 1983, 490).

الواحدة صفاتٌ عديدةٌ دون أن يُخرجها ذلك عن أن تكون نفس الذات في الاعتبار والتقدير.

وبين الهيئة الثابتة والذات فرق أنطولوجي أشار إليه القدامى بأنه الفرق بين ما يقوم بنفسه ولا يحتاجُ إلى الغير في وجوده (= الذات)، وما لا يقوم بنفسه ويكون وجوده متوقفاً على غيره (= الصفة الثابتة). كما تختلفُ الذوات عن الصفات، من ناحيةٍ أخرى، في أن الذوات - باعتبارها موجودات مكانية - تجمع إلى الثبوتِ الزماني الثبوتِ المكاني النسبي بما يمكنُ دوماً من تشخيصها وإحلالها محلّها من المكان والزمان على النحو الذي أشار إليه سترافوسن والذي حوّلُهُ إخراج ما لا يثبتُ ولا يستقر من معطيات الحواس، من باب الجثث والذوات النموذجية. أما الصفاتُ فصلتها بالمكان غير وثيقة من حيث كانت موجودات "زمانية" وضرباً من الأحداث التي لا تشغلُ المكان لافتقارها إلى أبعاد المكان الثلاثة وإن كان لها موقعٌ مكاني أي عنوانٌ يتوصلُ به إلى تحديدها وتخصيصها على النحو الذي وضحه كازاتي (Cf. Casati, 1995, 67).

فمن ثم تُفسّرُ جميعُ هذه الفروقِ الراجعة إلى المضمون التصوري من ناحية، وإلى التقابل في الوظائف النحوية والدلالية التي يضطلع بها كل من الاسم الجامد والصفة المشبهة من ناحية أخرى، دلالة الحدوث في الصفة المشبهة رغم ما قرره النحاة من بُعدها عن الفعل وما أناطوه بها من دلالة على الثبوت.

2.2.1. دلالة الصفة المشبهة على الثبوت

اختلف النحاة في تفسيرِ الدلالة "الزمانية" للصفة المشبهة: فلتن أقرّوا فيها إفادة الثبوتِ عموماً فقد اختلفوا في كونها بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال أو الاستمرار في الأزمنة الثلاثة: «... وفي المسألة خلاف. ذهب أكثر النحويين إلى أنه لا يُشترط أن تكون بمعنى الحال؛ وذهب أبو بكر بن طاهر إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة؛ وأجاز أن تقول: "مررت برجل حاضِرِ الابن غداً" فيكون بمعنى المستقبل. وذهب السيرافي إلى أنها أبداً بمعنى الماضي وهو ظاهر كلام الأخفش؛ قال: "والصفة لا يجوز تشبيهها إلا إذا ساغ أن يُبنى منها 'قَدْ فَعَلَ'".

وذهب ابن السراج والفارسي إلى أنها لا تكون بمعنى الماضي، وهو اختيار الشلوبين. قال: "وسواء رفعت أو نصبت لأنك إذا قلت: 'مررت برجل حسن الوجه' فحسُن الوجه ثابت في الحال لا تريد مُضِيّاً ولا استقبالاً لأنها لما شُبِّهَتْ باسم الفاعل لم تَقَوْ قُوَّتُهُ في عملها في الزمانين" (السيوطي، الهمع، III، 80).

والذي نراه في تفسير هذا التردد في تحديد الدلالة "الزمانية" للصفات - ولا سيما الصفة المشبهة - أن النحاة ربطوا بين تلك الدلالة وبين مفهوم الزمان في صورته التي ينقسم بها إلى الأزمنة الثلاثة بناءً على وقت التكلم بدل ربطها بالزمان المقابل للآن، والحدوث والتجدد المقابلين للثبوت والاستقرار. فتعليل هذا التردد أن النحاة قد قرنوا عموماً بين دلالة اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل وبين معنى المضارع (اطلب ما تقدم من كلام ابن يعيش، شرح المفصل، VI، 76)؛ كما قرنوا بين الصفة المشبهة واسم الفاعل الذي لا يعمل عمل الفعل وبين معنى الماضي، وهو قول لا بأس به، غير أن مَوْرَدَ الإشكال هو في المفهوم من دلالة صيغتي الماضي والمضارع. فهذه الدلالة محتملة لتأويلين "زمانيين" من نوع مختلف كما تقدم، يتنزل الأول داخل الزمان بأقسامه الثلاثة التي يحددها زمن التلفظ، ويتجاوز الثاني الزمان ليشمل اللازمان (الآن) أيضاً. فالتأويل الأول هو التأويل الشائع عند النحاة، وهو يعبر في تقديرنا عن تصور للزمان لا يناسب طبيعة الدلالة "الزمانية" المضمنة في الصفات عموماً، إذ من المفترض أن يكون تحديد موقع الحدث من زمن الخطاب منوطاً بصيغة الفعل على حد ما يجري عليه الأمر في بعض الألسنة كالفرنسية، وعلى حد الرأي الشائع في دلالة صيغ الفعل في التراث النحوي العربي، وذلك خلافاً للصفة التي يُفترض فيها الدلالة على خصائص ثابتة في الموصوف بأصل الوضع (اطلب ص 246 فيما تقدم). أما التأويل الثاني الذي يقرن بين صيغة الماضي والدلالة على الثبوت؛ وبين صيغة المضارع والدلالة على الحدوث فقد وقفنا عليه عند بعض شراح التلخيص، وهو وإن لم يكن شائعاً فهو أدنى إلى بيان حقيقة الدلالة "الزمانية" في الصفات. والاضطراب والتردد إنما يحضلان عند السعي إلى النظر في دلالة الصفات بمنظور الزمان في صورة التقسيم الثلاثي، على حين أن حقيقة الدلالة "الزمانية" في الصفات تشمل الزمان واللازمان. ومن ثم لم نكن لنتوقع

أن يكون وصف النحاة للدلالة الزمانية للصفات من خلال منظور التقسيم الثلاثي وصفا متماسكاً.

غير أن صدور النحاة عن تصور "غير ملائم" في تحديد الدلالة "الزمانية" لم يحلّ دون أن تلوح مَخَايِلُ التَّصَوُّرِ الملائم من ثنايا عباراتهم. فمن ذلك أن ابن يعيش يقرن على نحو جلي بين كون الصفة المشبهة بمعنى الماضي وبين ما في ذلك من دلالة الثبوت والاستقرار: «اعلم أن هذه الصفات وإن كانت مُشَبَّهَةً باسم الفاعل فيبينهما تباينٌ، وطريقُهما مختلفٌ؛ وذلك أن 'حَسَنًا' مأخوذٌ من فعلٍ ماضٍ وأمرٍ مستقر في معنى الماضي...» (شرح المفصل، VI، 82)؛ وهي «وإن كانت من أفعالٍ ماضيةٍ إلا أن المعنى الذي دلت عليه أمر مستقر ثابت متصل بحال الإخبار. ألا ترى أن الحُسْنَ والكَرَمَ معنيان ثابتان، ومعنى الحال أن يكون موجوداً في زمن الإخبار؟» (م. ن.، 82 - 83).

وما يظهر في كلام ابن يعيش من ربط دلالة الصفة المُشَبَّهَةِ بمعنى الثبوت يظهر أيضاً في كلام ابن السراج الذي رأى أن الصفة المشبهة تكون بمعنى الحال، لا بمعنى الماضي أو الاستقبال، فالصفةُ تصحبُ موصوفها، وهذا يقتضي أن تثبتَ وألا تنقطعَ وأن تكون حقيقة في الحال: «واعلم أن 'حَسَنًا' وما أشبهه إذا أعملته عمل اسم الفاعل فليس يجوز عندي أن يكون لما مضى ولا لما يأتي، فلا تريد به إلا الحال لأنه صفة، وحقُّ الصِّفَةِ صُحْبَةُ الموصوف» (الأصول، I، 133)؛ ومن ثمَّ حَمَلَ الأشموني قول ابن مالك في الصفة المُشَبَّهَةِ [من الرجز التام]:

وَصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كَظَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

على الدوام إذ قال: إن الصفة المُشَبَّهَةُ «لا تكون إلا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل» (الشرح، III، 5)؛ وذهب الصَّبَّان إلى ما هو أبعد من ذلك حين صرح بأن المراد بـ'الدوام' الثبوت: «قوله [يريد الأشموني] 'الدائم' فيه إشارة إلى أن المراد بـ'الحاضر' في عبارة المصنّف [ابن مالك] الدائم لا الحال فقط، لأنَّ الصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ للدوام، فلا يُعْتَرَضُ على المصنّف بأنه ترك قيد الدوام... والمراد بالدوام الثبوت في الأزمنة الثلاثة» (الحاشية، III، 5). فالحقُّ أن معنى الحال ليس بعيداً أيضاً عن معنى الثبوت إن نحن سلمنا بجواز

النظر إلى ثنائية الثبوت والحدوث اعتماداً على المقاييس المستمدة من التقسيم الثلاثي للزمان. فالحاضر ثابت إذا نُظِرَ إليه في نفسه وبقطع النظر عن غيره، وإن كان أشبه ما يكون بالنقطة على خط الزمان (اطلب ص 286-287 فيما تقدم).

ومما يبيّن لك أن المقصود من كون الصفة المشبهة بمعنى الماضي ما في دلالة صيغة الفعل الماضي من معنى الثبوت والاستقرار لا ما يُقرن بها من دلالة على أحد الأزمنة الثلاثة، وأن المقصود من كونها بمعنى الحاضر هو الثبوت والاستقرار نفسه أنه أمكن الجمع بين رأي من يجعلها بمعنى الماضي ورأي ومن يجعلها بمعنى الحال: «وقد جمع بعض أصحابنا بين قول السيرافي وقول ابن السراج بأن قال: "لا يريد السيرافي بقوله: "إنها للماضي" أن الصفة انقطعت، وإنما يريد أنها تثبتت قبل الإخبار عنها ودامت إلى وقت الإخبار، ولا يريد ابن السراج أنها إنما وُجدت وقت الإخبار فلا فرق بين القولين على هذا"» (السيوطي، الهمع، III، 80).

ويمكن أن نرى في ربط الأستراباذي بين دلالة الصفة المشبهة ومعنى الإطلاق سعياً إلى تخليص دلالتها "الزمانية" من مفهوم الزمان بأقسامه الثلاثة وربطها بمفهوم الثبوت الذي هو في معنى الآن واللازمان: «والذي أرى أن الصفة المشبهة، كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان، ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة لأن الحدث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما. فليس معنى 'حسن' في الوضع إلا ذو حسن، سواء كان في بعض الأزمنة أو في جميع الأزمنة، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدتين، فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن. لكن لما أطلق ذلك، ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض، ولم يجز نفيه في جميع الأزمنة لأنك حكمت بثبوته - فلا بُدَّ من وقوعه في زمان -، كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول: "كان هذا حسناً فقبح"، أو "سيصير حسناً"، أو "هو الآن حسن فقط". فظهوره في الاستمرار ليس وضعياً على ما ذكرنا، بل بدليل العقل؛ وظهوره في الاستمرار عقلاً هو الذي غره [يريد ابن الحاجب] حتى قال: "مشتق لمن قام به على معنى الثبوت" (شرح الكافية، III، 431 - 432).

فالذي يظهر من كلام الأستراباذي أنه ينفي دلالة الصفة على الزمان بأقسامه الثلاثة سواء كان المدلول عليه قسماً واحداً أو الأقسام الثلاثة مجتمعة. ومن البديهي أن ينفي دلالة على الاستمرار بنفي دلالة على الأزمنة الثلاثة مجتمعة لأن الاستمرار لا يقتضي الثبوت إذا كان استمراراً متقطعاً تتخلله فجوات ويشوبه التغير، كما أن الثبوت لا يقتضي الامتداد، فقد يكون الآن الذي هو عبارة عن نقطة من خط الزمان ثابتاً في نفسه، فإذا نُظر إليه في نفسه بقطع النظر عما يسبقه وما يلحقه، وكان مما لا يُلحظ التغير فيه كان موجوداً بلا زمانٍ ومقابلاً للزمان نفسه. وإذا كانت الصفة المشبهة لا تدل على الاستمرار بالمعنى الذي يقتضيه تصوُّرها في الأزمنة الثلاثة ولا على الثبوت إذا فهم بنفس المعنى، فقد جعلها الأستراباذي مطلقة من كل قيد زمني وهو ما يناسب الثبوت الذي هو بمعنى الآن وانتفاء الزمان إذ لا فرق بينها وبين اسم الفاعل «إلا من حيث الحدوث في أحدهما وضعاً، والإطلاق في الآخر على ما ذكرنا» (م. ن.، 433). أما تحديد الصفة التي هي في نفسها ثابتة ومتعالية على الزمان، بالزمان العارض لها فتحدُّ خارجي لا تأثير له في ثبوت الصفة في نفسها وكونها بلا حدٍّ. وما ذكره الأستراباذي من أمثلة تخصص الصفة بالزمان، وتدل على الانتقال إلى الصفة والدخول فيها إنما هو عبارة عن أحداث مستقلة لا تدخل في تصور الصفة وذلك بمقتضى ما وقفنا عليه من أن البدء في الصفة والشروع فيها عبارة عن حدث قائم برأسه يختلف اختلافاً جوهرياً عن الصفة لاقتضائه التغير خلافاً للهيئة الثابتة (اطلب ص 218 فيما تقدم و488-489، Cf. Smith, 1983).

وعلى هذا لا ضير في أن يقال إن الصفة المشبهة بمعنى الماضي إذا كان المقصود بذلك الثبوت الذي تدل عليه صيغة الماضي، لا اختصاص دلالة الصفة المشبهة بالزمن الذي يسبق زمن التكلم. وإذا تقرر هذا أمكن أن نُخلص الدلالة التصريفية "الزمانية" لكل صيغة من صيغتي الماضي والمضارع من الدلالة على الزمان بأقسامه الثلاثة وأن نعلقها بثنائية الثبوت والحدوث كما هو جلي في كلام شراح التلخيص وكلام ابن يعيش في بابي اسم الفاعل والصفة المشبهة.

ومما يجدر بنا ملاحظته أن دلالاتي الثبوت والحدوث "الزمانيتين" البسيطتين تتوزعان في الصفة المشبهة واسم الفاعل حسب درجات ومستويات

مختلفة وتتراكب في كل صيغة منهما ويختلف مقدارها بحسب اعتبار المقولة الاشتقاقية مستقلة بنفسها أو منخرطة في تركيب. وقد اعتبرت صيغة 'فاعل' في هذا الباب علامة لفظية قوية على معنى الحدث حتى إن الأستراباذي أخرج ما جاء على 'فاعل' ودل على الثبوت من حد الصفة المشبهة لمجرد مجيئه على ذلك الوزن المفيد للحدث: «... ويخرج [من حد الصفة المشبهة] نحو 'ضامر' و'شازب' و'طالق'، وإن كان بمعنى الثبوت لأنه في الأصل للحدث، وذلك لأن صيغة 'الفاعل' موضوعة للحدث، والحدث فيها أغلب» (الأستراباذي، شرح الكافية، III، 431). وفي هذا إقرار بأن في الصيغة درجتين، على الأقل، من الدالتين "الزمانيتين" البسيطتين: دلالة الحدث المستمدة من بناء 'فاعل'؛ ودلالة الثبوت المستمدة من المادة والتي قد تقوى بعوامل تركيبية إعرابية من قبيل إضافة الصفة إلى فاعلها، (اطلب حسن، III، 242).

ومما يبين قوة دلالة الصيغة على معنى الحدث أن الصفة المشبهة تخرج إلى اسم الفاعل بمجرد نقل وزنها إلى 'فاعل' مع الإبقاء على حروفها الأصول الحاملة للمضمون التصوري الحدتي الخام، وعندئذ لا يكون لمدلول الصيغة أي حظ من معنى الهيئة الثابتة إلا الدلالة الباهتة التي يمكن أن تُشعر بها الحروف الأصول، وذلك من جهة أن صيغة 'فاعل' في هذا السياق دالة على التحول والانتقال الذي رأينا في مواطن عديدة أنه لا يمت للهيئة الثابتة بأية صلة: «... ولهذا اطرّد تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل ك'حاسن' و'ضائق' عند قصد النص على الحدث» (الأستراباذي، م.ن)؛ «... وعدل [الله تعالى] عن 'ضيق' إلى 'ضائق' ليدل على أنه ضيق عارض في الحال غير ثابت. وعلى هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ﴾ [الأعراف، 64]، عدل عن 'عمين' إلى 'عامين' لهذا المعنى. وعلى هذا تقول: "زيدٌ سيدٌ جوادٌ"، تريد أن السيادة والجود ثابتان له؛ فإذا أردت الحدث في الحال أو في ثاني الحال [= المستقبل] قلت: 'سائدٌ' و'جائدٌ'» (ابن يعيش، شرح المفصل، VI، 83).

ويبدو اختلاف النحاة في تصنيف ما جاء على 'فاعل' ودل على الثبوت، بين قائل بكونه اسم فاعل وقائل بأنه صفة مشبهة، راجعاً إلى الاختلاف في تقدير عوامل الثبوت والحدث قوة وضعفاً. فصريح كلام الأستراباذي أنه من باب اسم

الفاعل، وهو يتَّبَعُ في هذا رأي الزمخشري وابن الحاجب، ويعتبرُ فيه قوة دلالة البناء. أما القائلون بأن الصيغة المذكورة صفةٌ مُشَبَّهَةٌ فالظاهرُ أنهم غلبوا جانب المضمون التصوري المستمد من المادة أساساً، وهو رأيُ أبي حيان وكثير من شراح ألفية ابن مالك: «الصفة المشبهة... قلَّ فيها وزن اسم الفاعل نحو 'ظاهر القلب' و'منطلق اللسان' و'منسبط الوجه' خلافاً لمن مَنَعَ مجاراتها المضارع وهو الزمخشري وابن الحاجب. قال أبو حيان: "ولا التفات إليه، لاتفاقهم على أن 'ضامر الكشح' و'ساهم الوجه' و'خامل الذكر' و'حائل اللون' و'ظاهر الفاقة' و'ظاهر العَرَض' و'مطمئن القلب' صفات مشبهة وهي مجارية له". قيل: "ولقائل أن يقول: "إن هذا الصيغ ونحوها أسماء فاعلين قُصِدَ بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة لا أنها صفات مشبهة"» (السيوطي، الهَمْع، III، 328؛ واطلب أيضاً الصَّبَّان، الحاشية، III، 6). ومن ثم يُجَسَّمُ القولُ بأن مثل هذه الصيغ صفات مُشَبَّهَةٌ لا أسماء فاعلين، الحالات التي تنتقل فيها الصيغة الواحدة من مقولة اشتقاقية إلى مقولة أخرى بسبب اختلاف دلالتها على الثبوت والحدوث في التركيب ودون أن يكون قد طرأ على نفس صيغتها تغيير ما.

خاتمة

لقد كان البحث في الصفات مجالاً لاختبار إحدى فرضيتنا الأساسية التي صغناها في القسم الثاني، وفحواها تألَّفُ البُنَى النحوية في مستوياتها المختلفة من درجات متفاوتة من العنصرين "الزمانيين" الأساسيين: الثبوت والحدوث. ومن الممكن أن نتبين في هذا الباب بيسر تنوع منابع الثبوت والحدوث: فهي كامنة في المضمون التصوري الخام المقترن عادة بما تفيده الحروف الأصول؛ وفي البنية الصرفية التي تجلت في قوة دلالة 'فاعل' على معنى الحدث؛ وفيما يُستفاد من العلاقات التقابلية بين الصيغ داخل الشبكة الاشتقاقية، وهي علاقات تجعل اسم الفاعل والصفة المشبهة مثلاً دالين على الحدث (أو الحدث في معنى من المعاني) بحكم كونها من الصفات المقابلة للأسماء الجامدة، ولكنهما سرعان ما يتقابلان في المستوى الثنائي لينفرد اسم الفاعل بمعنى الحدث على حين تختص الصفة المشبهة بمعنى الثبوت. كما أن المستوى الإعرابي ليس دون سائر المستويات النحوية قدرة على إمداد هذه الصيغ بدلالات الثبوت والحدوث،

وهو ما يفيدنا به اختلاف استعمال اسم الفاعل بين الدلالة على معنى المضارع والدلالة على معنى الماضي. وقد تبيننا مما حللناه رسوخ الصفات في الاشتقاق بمعناه المؤسس على الدلالة الحدثية، على تفاوت بينها في ذلك، ومقابلتها بذلك لصنف آخر من المشتقات قريب من الأسماء الجامدة. كما بدا لنا أن اسم الفاعل أكثر الصفات حظاً من دلالة الحدث، وأبلغها تعبيراً عن معنى الحدث، وأكثرها من ثم شبهاً بالفعل على النحو الذي يُبَوِّئُه مرتبة الصفة النموذجية (اطلب في هذا ابن حمودة 2003/1999، 230 & نفسه 2004، 669).

خاتمة الباب

أوقفنا البحث في أشكال تعلق مقولة الحدث الدلالية بالنظام الاشتقاقي على دور هذه المقولة في الفصل بين الجامد والمشتق (الفصل الأول)، كما أوقفنا على التلازم بين حضور هذه المقولة في الصيغة وبين نظاميتها وكونها محققة لدلالات اشتقاقية قارة وثابتة على النحو الذي تكون به جزءاً من نظام اللغة النحوي. وقد تبين أن المعنى الحدتي الجامع بين مختلف أنواع المشتقات إنما هو المضمون التصوري الخام الذي يَحْمِلُهُ الجذر، وهو الوجه الإحالي في العلامة اللغوية الذي تتصل بمقتضاه هذه العلامة بالمُحال عليه والتجربة الخارجيين.

وقد ثبتت لنا في مواضع عديدة من هذا الباب وجاهة التقسيم الثنائي لأنواع الحدث في العربية إلى العمل والصفة بحيث يكون كل نوع أساساً لشبكة اشتقاقية على النحو التقريبي التالي:

شبكة العمل: وزن 'فَعَلَ'، وزن 'انفعل'، اسم المرة، اسم الهيئة، اسم الفاعل، اسم المفعول، صيغة المبالغة، اسم الآلة، اسم المكان، اسم الزمان.

شبكة الصفة: وزن 'فَعُلَ'، وزن 'فَعِلَ'، وزن 'افعل'، وزن 'افعال'، الصفة المشبهة، اسم التفضيل.

وليس هذا التوزيع لمقولات الاشتقاق على شبكتي العمل والصفة إلا توزيعاً إجمالياً يشير إلى نزعة قوية في اللغة إلى الفصل بين البنى الحاملة لهذين المعنيين الحدثيين دون أن يمنع ذلك التداخل بين عناصر الشبكتين واقتضاء بعضها لمقولات اشتقاقية ليس لها أن تتصل بها في الأصل على ما بيناه مثلاً من اتصال بعض الصفات الطارئة بصيغة اسم المرة، وعلى حد ما يظهر من إمكان اتصال صيغة المبالغة بالصفة الثابتة ('وَضَّاحٌ' مثلاً). ويمكن عد هذه النتيجة

الملاحظة في مستوى الاشتقاق، برهاناً إضافياً على وجاهة الفصل بين الصفة وغير الصفة، وهو ما قالت به أعمال تنتمي إلى شعب مختلفة من فنون التفكير اللغوي.

وقد كان هذا الباب أيضاً مناسبة لاختبار فرضية قيام البنى النحوية المختلفة من حيث نسيج دلالاتها "الزمانى" على عنصري الثبوت والحدث "الزمانيين" البسيطين وذلك في مستويات مختلفة لا تحاكي بالضرورة مستويات النظام النحوي بل قد تزيد عليه وذلك باعتبار عدد العلاقات التقابلية التي تنخرط فيها (فاسم الفاعل مثلاً يدل على الثبوت من حيث هو اسم، وعلى الحدث من حيث هو مقابل للصفة المشبهة دون أن نكون جاوزنا في هذين الاعتبارين المستوى الاشتقاقي).

خاتمة البحث

لقد سعينا في هذا البحث إلى تبين منزلة الحدث في اللغة، فاستدللنا على خطر هذه المقولة الدلالية على نحوٍ غير مباشر بتتبع صُورِ تجليها وأشكال حضورها في الصناعات اللغوية المختلفة، وتبيننا أنه يجوز - في مستوى من مستويات تجريد المقولات الدلالية التي هي أسس للبنى النحوية - اعتبارُ مقولة الحدث مقولة أساسية (زيادة على مقولات الذات والمكان والزمان). وقد أغرانا بهذا الرأي ما وجدناه في فنون شتى من التفكير اللغوي من احتفال بمقولتي الذات والحدث ومن ربط بينهما وبين بعض البنى النحوية.

وقد وقفنا على أن التقابل بين مقولتي الذات والحدث قائم على أسس أنطولوجية (بين ما يقوم بنفسه وما لا يقوم بنفسه) وإدراكية (بين ما يمكن اعتباره مرجعاً في عملية التشخيص والتعريف، وما يتوقف على غيره في هذه العملية عينها)، وهو اعتبار لا يخالف التصورات الواقعة في دائرة الحس المشترك والواقعية الساذجة وميتافيزيقا الاستعمال اليومي.

غير أننا رمنا النفاذَ إلى مستوى مقولي أعمق من الذات والحدث فنظرنا في النسيج "الزماني" المؤلف لهاتين المقولتين - وهو في الآن نفسه النسيج الدلالي - "الزماني" الذي تقوم عليه البنى النحوية في مستويات مختلفة، ونقصدُ بذلك ثنائية الثبوت والحدوث. فقد تبين لنا أنَّ ربط البنى النحوية بهذين العنصرين "الزمانيين" الذريين أجدى من ربطهما بثنائية الذات والحدث، وأنه من الممكن تعريف بعض البنى النحوية ولا سيما الاسم والفعلَ تعريفاً دلاليّاً على أساس إفادته لإحدى هاتين الدالتين "الزمانيتين" اللتين لا تقبلان الاختزال.

ولم نَرَ في الآراء النحوية واللسانية التي تربط الاسم بالدلالة على الذات والفعل بالدلالة على الحدث غفلة وسذاجة، بل وجدنا فيها تعبيراً عن حقيقة كل

واحد من هذين القسمين الكلّيين من أقسام الكلام وهو إفادة الاسم للثبوت والفعل للحدث من قبل أن الذات هي نموذج الثبوت وأنّ الحدث هو طراز الحدث.

وقد وجدنا أن للثبوت والحدث في اللغة منابع متنوعة تقع في المستويات الاشتقاقية والتصريفية والإعرابية والمعجمية، وأن هذه الموارد قد تتنوع في المستوى الواحد بقدر ما يشتمل عليه ذلك المستوى من تقابلات فرعية. ولئن بدا أن الاسم والفعل يتنزلان منزلة خاصة بين هذه الموارد باعتبارهما قسمين كليين، ومن أهم العناصر الدنيا التي تدخل في تأليف الجملة وتركيب الكلام، فإنّ للمحتوى التصوري - الذي تنقله العناصر المعجمية وتنعقد به الصلة بين اللغة والخارج - خطراً لا يستهان به لا سيما داخل التصور الذي يحصر الدلالة فيما تحيل عليه اللغة في الخارج، وهذا هو تصور المتكلم العادي، وهو في وجه من الوجوه تصور النحاة الذين بإرسائهم لمفهوم الاشتقاق (المقابل للجمود) على معنى المصدر (وهو الحدث الذي يدل عليه العنصر المعجمي المشترك بين مختلف المشتقات "النظامية") يكونون قد اعتبروا في ذلك الجانب الملموس من المعنى وغلبوه على الدلالات التي تستفاد من عناصر نحوية أكثر تجريداً.

ثم إننا ألفينا الحدث مقولة طاغية الحضور في نظام العربية، لا يكاد يخلو منها مستوى من المستويات الدالة. ورأينا على وجه التفصيل أنها توجد في النظام الاشتقاقي على درجات ومراتب متفاوتة تتراوح في استرسال من الضمور والخفاء إلى الصراحة والتجلي، وأن الحكم على دخول صيغة من الصيغ في باب المشتقات - أي في باب البنية الصرفية الحاملة للدلالة الحديثة - يقع حسب شروط كلما استوفتها الصيغة كانت أدخل في باب المشتقات، وكلما أخلت بواحد منها انحطت إلى مرتبة الجمود.

وقد تبينّا في دراستنا لأنواع الحدث في العربية أن التقسيم الأظهر تقسيم ثنائي بين الصفة والعمل على أساس الثبوت في النوع الأول والحدث في النوع الثاني، وأنّ هذا التقسيم كلي في الألسنة البشرية يناسب حضور مقولة الفاعلية الدلالية في الأحداث الحركية (الأعمال) وغيابها في الأحداث السكونية (الصفات)، وأن الفرق في صلب الصفات بين الصفة الثابتة والحالة الطارئة فرق

ثانوي من قِبَلِ أن الحكم بامتداد الصفة (= الهيئة) في الزمان أو عدم امتدادها يستند إلى معايير خارجية، ومن جهة أن الصفة ثابتة في نفسها لا تتغير بقطع النظر عن المدة الزمانية التي تستغرقها. وليس أقلّ كلفة من ذلك القول بأن العمل والأحداث الحركية عموماً هي طراز الأحداث ونموذجها الأوفى مما يسدد الرأي القائل بأن النظام اللغوي جُعِلَ للتعبير عن الأوضاع الحركية أكثر من كونه موضوعاً لوصف الأوضاع الثابتة.

لقد رمنا في هذا العمل دراسة مقولة دلالية يقر فلاسفة اللغة أنفسهم بتعذر دراستها في ذاتها وبقطع النظر عن الأشكال اللغوية التي تتحقق فيها، فمن ثم لم تعزّب عن أذهاننا قضايا اللفظ وما يُطرح من إشكالات مدارها العلاقة بين البنى النحوية والمقولات الدلالية. ولعلّ من أهم ما وقفنا عليه في هذا الباب هو أن للبنى النحوية دلالاتٍ أصليةً يمكن أن تعرّف على أساسها، وأن طواعية اللغة ومبدأ الاقتصاد فيها يقتضيان ألا تقتصر البنى النحوية على تلك الدلالات الأصلية وأن تتعدها لتشمل ما يخالفها أو يناقضها مع بقاء تلك الدلالة الأصلية على نحو من الأنحاء بحكم أنها تلازم البنية وضعاً وتكيف المحتوى التصوري المتعلق بها.

قائمة المصادر والمراجع

تتضمن هذه القائمة المؤلفات التي اعتمدنا عليها اعتماداً كلياً أو جزئياً، كما تحتوي على المؤلفات التي استشهد بها من اعتمدنا أعماله من الباحثين والتي رجعنا إليها في لغتها الأصلية أو في نسخها المترجمة.

1 - باللغة العربية:

- الأمدي، سيف الدين أبو الحسن علي بن محمد (ت. 631 هـ). الإحكام في أصول الأحكام، 4 أجزاء، ط 1، تحقيق سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1984.

- إبراهيم، أحمد. «ظاهرة "الحجب" في بناء الفعل والجملة في العربية ولغات أخرى»، حوليات الجامعة التونسية، ع 36، ص 51 - 109، كلية الآداب، جامعة تونس الأولى، 1995.

- ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين (ت. 577 هـ). أسرار العربية، تحقيق فخر صالح قدارة، ط 1، دار الجيل، بيروت، 1995.

———. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، جزآن، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، 1982.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت. 392 هـ). دت. الخصائص، 3 أجزاء، تحقيق محمد علي النجار، 1972.

———. سر صناعة الإعراب، جزآن، ط 1، تحقيق حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، 1985.

———. اللُّمَع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1972.

- ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان (ت. 646 هـ). الشافية في علم التصريف، ط 1، تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، 1995.

———. الكافية في النحو، ضمن الأسترايازي، شرح الكافية، 1996.

- ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي. (ت 456 هـ). التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية. تحقيق إحسان عباس. منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1959.

- ابن حمودة، رفيق. «الاسمية الفعلية في التراث النحوي: خصائصها ودلالاتها»، ضمن أعمال ندوة المعنى وتشكله، مجلدان، كلية الآداب بمنوبة، تونس، 207 - 234، 2003/1999.
- . الوصفية، مفهوماتها ونظامها في النظريات اللسانية، ط 1، دار محمد علي وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، 2004.
- ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت. 567 هـ). المرتجل، تحقيق علي حيدر، دمشق، 1972.
- ابن رشد، أبو الوليد محمد (ت. 595 هـ)، تلخيص الخطابة، تحقيق عبد الرحمان بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت ودار القلم، بيروت، د.ت.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت. 316 هـ). الأصول في النحو، 3 أجزاء، ط 3. تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988.
- ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله (ت. 428 هـ). رسالة الحدود، ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب، عبد الأمير الأعسم، الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب، تونس & الجزائر، 1991.
- . النجاة: في الحكمة المنطقية والطبيعية والإلهية، ط 2، مطبعة السعادة، مصر، 1938.
- ابن عربي، محي الدين، أبو عبد الله محمد بن علي. (ت. 638 هـ). الفتوحات المكية، 8 أجزاء، دار الكتب العربية الكبرى، مصر، د.ت.
- ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن (ت. 669 هـ). المقرب في النحو. تحقيق عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، بغداد، 1984.
- . الممتع في التصريف، جزآن، ط 3، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1984.
- ابن عقيل، أبو عبد الرحمن بهاء الدين عبد الله (ت. 769 هـ). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط 1، تحقيق محمود مصطفى خلاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1996.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت. 395 هـ). مقاييس اللغة، 6 أجزاء، دار المعرفة، د.ت.
- ابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر (ت. 751 هـ). بدائع الفوائد، 4 أجزاء، دار الفكر، د.ت.
- ابن كَيْنَكَلْدِي، أبو سعيد صلاح الدين خليل العلائي (ت. 761 هـ). الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ط 1، تحقيق حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، 1990.
- ابن مالك، أبو عبد الله محمد (ت. 672 هـ). ألفية ابن مالك، ضمن حاشية الصبان عل شرح الأشموني، 1990.

- ابن منظور الإفريقي، جمال الدين محمد بن مُكرَّم (ت. 711 هـ). لسان العرب المحيط، أعاد بناءه على الحرف الأول من الكلمة يوسف خياط، 6 أجزاء، دار الجيل & دار لسان العرب، بيروت، 1988.
- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين (ت. 761 هـ). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 4 أجزاء، ط 5، دار الجيل، بيروت، 1979.
- شرح شذور الذهب، تحقيق إميل يعقوب. ط 1، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1996.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، ط 11، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1963.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط 6، دار الفكر، بيروت، 1985.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت. 643 هـ). شرح المفصل، 10 أجزاء، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- أبو حيان الأندلسي (ت. 745 هـ). ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، ط 1، 3 أجزاء، حققه وعلق عليه مصطفى أحمد النماس، القاهرة، 1984.
- الأحمد نكري، عبد النبي بن عبد الرسول. جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء، 4 أجزاء، ط 2، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، 1975/1760.
- الأزهرى، خالد (ق 9 هـ). شرح التصريح على التوضيح، جزآن، دار الفكر، د.ت.
- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت. 688 هـ). شرح الكافية، 4 أجزاء، ط 2، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، 1996.
- شرح الشافية، 4 أجزاء، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982.
- الإسفراييني، عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الحنفي (ت. 943 هـ). الأطول: شرح تلخيص المفتاح، جزآن، تحقيق عبد الحميد هنداي. ط 1، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 2001.
- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى (ت. 918 هـ). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ضمن حاشية الصبان عل شرح الأشموني، 1997.
- الأمير الصنعاني، محمد بن إسماعيل (ت. 1182 هـ). إجابة السائل: شرح بغية الأمل. ط 1، تحقيق حسين بن أحمد السياغي وحسن محمد مقبولي الهدل، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986.
- بعلبكي، رمزي. معجم المصطلحات اللغوية، (عربي - إنكليزي؛ إنكليزي - عربي)، ضمن "المعجم الحديث"، قرص مرصوص، دار العلم للملايين وشركة العريس للكمبيوتر، د.ت.

- البكوش، الطيب. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ط. 3، مزينة ومنقحة، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، 1992/1973.
- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر. مُختصر شرح تلخيص المفتاح (الشرح الصغير). ضمن شروح التلخيص. 4 أجزاء، دار الإرشاد الإسلامي، بيروت، 756هـ/د.ت.
- . المَطْوَل: شرح تلخيص المفتاح (الشرح الصغير). تحقيق عبد الحميد هندراوي. ط 1، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 748هـ/2001.
- التهانوي، محمد علي بن علي. كشف اصطلاحات الفنون، مجلدان، حققه رفيق العجم وجماعته، ط 1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1996/1745.
- الجرجاني، عبد القاهر (ت. 471 هـ). أسرار البلاغة، تحقيق محمد عبده ومحمد رشيد رضا، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988.
- . دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق محمد عبده ومحمد الشنقيطي ومحمد رشيد رضا، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988.
- . كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، مجلدان، دار الرشيد، بغداد، 1982.
- الجرجاني، علي بن محمد علي (ت. 816 هـ). التعريفات، ضبطه وفهرسه محمد بن عبد الحكيم القاضي، ط 1، دار الكتاب المصري & دار الكتاب اللبناني، القاهرة & بيروت، 1991.
- جمال الدين، مصطفى. البحث النحوي عند الأصوليين، ط 1، دار الهادي، بيروت، 2005.
- جورج متري عبد المسيح & هاني جورج تابري. الخليل: معجم مصطلحات النحو العربي، ط 1، بيروت، 1990.
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي (ت. 1067 هـ). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، جزآن، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992.
- حسان، تمام. اللغة العربية: معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1973.
- حسن، عباس. النحو الوافي، 4 أجزاء، ط 9، دار المعارف، مصر، 1987.
- الخُضري، محمد بن مصطفى بن حسن (ت. 1927). حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، جزآن، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي. (ت. 175 هـ). كتاب العين، ط 1، 8 أجزاء، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال ومكبتها، بيروت، د.ت.
- خياط، يوسف. معجم المصطلحات العلمية والفنية، دار الجيل ودار لسان العرب، بيروت، 1988.

- الدسوقي، محمد عرفة (ت. 1815). الحاشية على شرح التلخيص للسعد التفتازاني. ضمن شروح التلخيص. 4 أجزاء، دار الإرشاد الإسلامي، بيروت، د.ت.
- الدمشقي، أحمد بن مصطفى (ت. 1900). معجم أسماء الأشياء، دار الفضيحة، القاهرة، د.ت.
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (ت. 606 هـ). المحصول في علم أصول الفقه، مجلدان، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988.
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت. 721 هـ). مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1995.
- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن المفضل (ت. 502 هـ). محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، جزآن، تحقيق عمر الطباع، دار القلم، بيروت، 1999.
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت. 384 هـ). الحدود، ضمن رسالتان في اللغة، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1984.
- . منازل الحروف، ضمن رسالتان في اللغة، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1984.
- الريفى، هشام. «الحجاج عند أرسطو»، ضمن أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، إشراف حمادي صمود، كلية الآداب، منوبة، تونس، 49-296، 1998.
- الزجاجي، أبو القاسم (ت. 337). الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، 1982.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت. 538 هـ). المفصل في صناعة الإعراب، قدم له وبوبه علي بوملحم، ط 1، دار الهلال ومكبتها، بيروت، 1993.
- السائح دحماني، زكية. «مدى دلالة عين الفعل المجرد على المعنى»، ضمن أعمال ندوة المعنى وتشكله، مجلدان، كلية الآداب بمنوبة، تونس، 425 - 448، 1993/2003.
- ساير، إدوارد. اللغة: مقدمة في دراسة الكلام، الجزء الأول، ترجمة المنصف عاشور، الدار العربية للكتاب، تونس، 1995/1921.
- الشُّبكي، بهاء الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي (ت. 773 هـ). عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح. ضمن شروح التلخيص. 4 أجزاء، دار الإرشاد الإسلامي، بيروت، د.ت.
- الشُّبكي، تقي الدين علي بن عبد الكافي (ت. 756 هـ). الإبهاج في شرح المنهاج، جزآن، ط 1، تحقيق جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، 1984.
- السعدي، شكري. «في مفهوم الغريب عند القدامى»، حوليات الجامعة التونسية، ع 41، ص 159 - 187، كلية الآداب بمنوبة، جامعة تونس الأولى، 1997.

- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت. 581 هـ). نتائج الفكر في النحو، ط 1، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992.
- سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت. 180 هـ). الكتاب، 5 أجزاء، حققه وشرحه عبد السلام محمد هارون، ط 1، دار الجيل، بيروت، د.ت.
- السيرافي، أبو سعيد (ت. 368 هـ). شرح كتاب سيويه، جزآن، حققه رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي ومحمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990-1986.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر (ت. 911 هـ). الأشباه والنظائر في النحو، 4 أجزاء، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- . همع الهوامع، 3 أجزاء، حققه عبد الحميد هنداي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت.
- الشاوش، محمد. أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس نحو النص، جزآن، ط 1، كلية الآداب، بمنوبة والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس، 2001/1999.
- الشريف، محمد صلاح الدين. «المعجم بين النظرية اللغوية والتطبيق الصناعي»، مجلة المعجمية، ع 2، 1986، تونس، 15 - 30، 1986.
- . الشرط والإنشاء النحوي للكون: بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات، منشورات كلية الآداب، جامعة منوبة، تونس، 2002/1993.
- الشوكاني، محمد بن علي (ت. 1255 هـ). إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. دار الفكر، د.ت.
- الصَّبَّان، أبو العرفان محمد بن علي (ت. 1206 هـ). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 4 أجزاء، ضبطه وصححه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997.
- صليبا، جميل. المعجم الفلسفي، الشركة العالمية للكتاب. بيروت، 1994.
- عاشور، المنصف. ظاهرة الاسم في التفكير النحوي: بحث في مقولة الاسم بين التمام والنقصان، منشورات كلية الآداب، جامعة منوبة، تونس، 1999/1997.
- العاملي، بهاء الدين محمد (ت. 1622). الكشكول، 5 أجزاء، دار الكتاب اللبناني، بيروت، د.ت.
- العبَّادي، أحمد بن قاسم (ت. 994 هـ). رسالة في اسم الفاعل، ط 1، تحقيق محمد حسن عواد، دار الفرقان، عمَّان، 1983.
- العُكْبَرِي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت. 616 هـ). اللباب في علل البناء والإعراب، جزآن، ط 1، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، 1995.

- . مسائل خلافية في النحو، ط 1، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، 1992.
- العيساوي، عبد السلام. «في الدلالة على المعنى المركب: اسم الفاعل نموذجاً»، ضمن أعمال ندوة المعنى وتشكله، مجلدان، كلية الآداب بمنوبة، تونس، 649 - 661، 2003/1999.
- الغزالي، حجة الإسلام أبو حامد. (ت. 505 هـ). المستصفى، ط 1، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993.
- . معيار العلم في فن المنطق، ط 1، قدم له وعلق عليه وشرحه على بوملحم، دار الهلال ومكبتها، بيروت، 1993.
- الفارابي، أبو نصر (ت. 339 هـ). آراء أهل المدينة الفاضلة، سراس للنشر، تونس، 1994.
- فضل الله، مهدي. مدخل إلى علم المنطق (المنطق التقليدي)، ط 4، دار الطليعة، بيروت، 1990/1977.
- القزويني، إبراهيم. ضوابط الأصول، طبعة اقا محمد نصير، الهند، 1275هـ/1859م.
- القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمان (ت. 739 هـ). التلخيص في علوم البلاغة، ضمن المطوّل للتفتازاني، ص 13-124 واطلبه أيضا في الأطول للإسفرائيني، ص 9-130، 2001.
- . الإيضاح في علوم البلاغة، ط 2، راجعه وصححه بهيج غزاوي، دار إحياء العلوم، بيروت، 1992.
- الكرباسي، محمد إبراهيم بن علي. منهاج الأصول لاستنباط أحكام آل الرسول (وهو من إفادات الشيخ ضياء الدين العراقي)، ط 1، دار البلاغة، بيروت، 1991/1924.
- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت. 280 هـ). المُقْتَضَب، 4 أجزاء، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1994.
- المسدي، عبد السلام. قاموس اللسانيات (عربي - فرنسي؛ فرنسي - عربي) مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس - ليبيا، 1984.
- . المعجمُ الموحد لمصطلحات اللسانيات. (إنجليزي - فرنسي - عربي)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1989.
- المغربي، ابن يعقوب. مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح. ضمن شروح التلخيص. 4 أجزاء، دار الإرشاد الإسلامي، بيروت، 1108هـ/د.ت.
- مهنا، علي وجابر، سمير. ملحق الأغاني (أخبار أبي نواس)، ضمن الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني، دار الفكر للطباعة، لبنان، د.ت.
- المهيري، عبد القادر. من الكلمة إلى الجملة: بحث في منهج النحاة. ط 1، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، 1998.

- Armengaud, Françoise, 1997, «Quine (W. Van Orman)», in *Encyclopædia Universalis*, France. XIX, 416 b.
- Arnauld, Antoine et Lancelot, Claude, 1660/1993, *Grammaire générale et raisonnée de Port-Royal*, Slatkine Reprints, Genève.
- Aubenque, Pierre. 1997. «Aristote», in *Encyclopædia Universalis*, France. II, 959 b - 972 b.
- . 1962/1994, *Le problème de l'être chez Aristote: essai sur la problématique aristotélécienne*. éd. Quadrige, PUF, Delta. Paris.
- Auroux, Sylvain. 1998. «Grammaire (- générale) [ling.]», in *Encyclopédie philosophique universelle II: Les notions philosophiques*, t. 1, p. 1086 - 1087, 2^e éd. PUF. Paris.
- Ayoub, Georgine & al., 1997. «Grammaires (histoire) - la tradition arabe», in *Encyclopædia Universalis*, France, X, 645, a-646, c.
- Bach, Emmon 2001. «Eventualities, Grammar and Language Diversity». Presented at *Perspectives on Aspect*, December, Utrecht. Electronic document: <http://www-unix.oit.umass.edu/~ebach/papers/utruni.htm>
- Bannour, A, 1995, *Dictionnaire de logique pour linguistes*, Conseil international de la langue française, Paris.
- Barreau, Hervé & Costa de Beauregard, Olivier, 1997. «Temps», in *Encyclopædia Universalis*, France, XXII, 273, b-281, a.
- Bastide, Roger. 1997. «Événement (sociologie)», in *Encyclopædia Universalis*, France. IX, 130 a - 131 b.
- Baylon, Christian & Mignot, Xavier, 1995, *Sémantique du langage: initiation*, Editions Nathan, Paris.
- Benveniste, Emile. 1974/1995, *Problèmes de linguistique générale*, 2t, Editions Gallimard, Paris, repris dans Cérès Editions Tunis.
- Bergson, Henri. 1932/1993, *Les deux sources de la morale et de la religion*, PUF, Paris, repris dans Cérès Productions Tunis.
- Blanché, Robert. 1968/1996, *Introduction à la logique contemporaine*, Armand Colin/Masson, Paris.
- Bloomfield, Leonard. 1933. *Language*. University of Chicago edition 1984.
- Borillo, Andrée. 1988. «Notions de "massif" et "comptable" dans la mesure temporelle», in Jean David et Georges Kleiber (éd.), *termes massifs et termes comptables*, colloque international de linguistique organisé par la Faculté des Lettres et Sciences Humaines de Metz (26-27 novembre 1987), p. 215-238.
- Brunot, Ferdinand, 1922/1965. *La pensée et la langue*, 3^e éd., Masson, Paris.
- Carlson, Greg. 1998. "Thematic roles and the individuation of events". In Susan Rothstein (ed.), *Events and Grammar: Proceedings of the Conference on Events and Grammar*, Bar-Ilan University, "Israel", 28 Oct 1993. Dordrecht, The Netherlands: Kluwer Academic Publishers, pp. 35-51.
- Casati, Roberto. 1995. «Temporal entities in space». Presented at Conference on *Time, Space, and Movement*. University of Toulouse. Part D, pp. 66-78.
- Clifford, John E. 1975. *Tense and Tense Logic*. Mouton, The Hague. Paris.
- Cohen, David, 1989, *L'aspect verbal*, PUF, Paris.
- Comrie, Bernard. 1976/1991. *Aspect: An Introduction to the Study of Verbal Aspect and Related Problems*. Cambridge University Press, Cambridge.
- Curat, Hervé, 1991, *Morphologie verbale et référence temporelle en français moderne*. Librairie Droz, Genève.
- Davidson, Donald. 1980. *Essays on Actions and Events*. Clarendon Press, Oxford. Trad. franç. Pascal Engel, *Actions et événements*, PUF, Paris, 1993.

- يس بن زين الدين العليمي الحمصي (ت. 1061 هـ). حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح ضمن شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، جزآن، دار الفكر، د.ت.

2 _ باللغات الأعجمية:

- Anderson, JM, 2006. «Case Grammar», in *Encyclopaedia of Language and Linguistics*, 2nd, ed., Elsevier, USA.
- Anderson, Alan. 2000. *Whiteheadian Terminology*. Electronic document: <http://websyte.com/alan/termin.htm>
- Aristote, 4^e S. Av. J.-C. /1969, *Catégories*, traduction et notes par J. Tricot, Librairie Philosophique J. Vrin, Paris.
- Aristotle. 4th C. B. C. / 1928. *Categories*. Translated by E. M. Edghill. In *The Works of Aristotle*, I, Oxford. Electronic document: <http://www.knuten.liu.se/~bjoch509/works/aristotle/Categories.txt>
- Aristote, 4^e S. Av. J.-C. / 1967, *Ethique à Nicomaque*, traduction et notes par J. Tricot, Librairie Philosophique J. Vrin, Paris.
- Aristotle. 4th C. B. C. / 1934. *Nicomachean Ethics*. In *Aristotle in 23 Volumes*, Vols. 19. Translated by H. Rackham, [1st ed. 1926]. Cambridge, MA, Harvard University Press, London, William Heinemann Ltd. Electronic document: <http://www.perseus.tufts.edu/cgi-bin/>
- Aristotle. 4th C. B. C. / 1954. *Nicomachean Ethics*. Translated and commented by William David Ross. London [1st ed. 1925]. In *The Works of Aristotle*, Oxford 1908-1952, published under the management of J. A. Smith & W. D. Ross]. Electronic document: <http://classics.mit.edu/Aristotle/nicomachaen.html>
<http://nothingistic.org/library/aristotle/nicomachean/>
- Aristotle 4th C. B. C. *Posterior Analytics*. Translated by G. R. G. Mure. Electronic document: <http://etext.library.adelaide.edu.au/a/aristotle/a8poa>
- Aristote, 4^e S. Av. J.-C. /1995, *Les réfutations sophistiques*, introduction, traduction et commentaire par Louis -André Dorion, Librairie Philosophique J. Vrin & Presses de l'Université Laval. Paris.
- Aristote, 4^e S. Av. J.-C. / 1970 (t. 2) / 1991 (t. 1), *Métaphysique*, traduction et notes par J. Tricot [1^{re} éd. 1933], Librairie Philosophique J. Vrin, Paris.
- Aristotle. 4th C. B. C. / 1924. *Metaphysics*, 2 Vols. Translated and commented by William David Ross. Oxford London. Electronic document: <http://classics.mit.edu/Aristotle/metaphysics.html>
<http://etext.library.adelaide.edu.au/>
- Aristotle. 4th C. B. C. / 1989. *Metaphysics* in *Aristotle in 23 Volumes*, Vols. 17, 18, translated by Hugh Tredennick. [1st ed. 1933]. Cambridge, MA, Harvard University Press, London. Electronic document: <http://www.perseus.tufts.edu/cgi-bin/>
- Aristotle. 4th C. B. C. / 1922. *Physics*. Translated by R. P. Hardie and R. K. Gaye. Electronic document: <http://etext.library.adelaide.edu.au/a/a8ph/>
<http://www.knuten.liu.se/~bjoch509/works/aristotle/physics.txt>

- prédications», in Catherine Fuchs (éd.), *Les typologies de procès*: Travaux de linguistique et de philologie, 29, Strasbourg-Nancy. Klincksieck, Paris, pp. 19-86.
- Gosselin, Laurent, 1996, *Sémantique de la temporalité en français : Un modèle calculatoire et cognitif du temps et de l'aspect*. Duculot, Belgique.
- Groussier, Marie-Line, 1997, "Notion de procès, prédication et prépositions", in *La notion*, actes du colloque La notion, Université Paris 7-Denis Didrot 1996. Ophrys, Paris.
- Halliday, Michael. 1950/1985. *An Introduction to Functional Grammar*. 1st ed. Edward Arnold, London.
- Hirtle, Walter H. & Bégin, Claude 1991. «Can the progressive express a state?», in *Langues et linguistique*, n 17, *Dép. Langues et Linguistique*, Université Laval, Québec, 99 - 137.
- Holdcroft, D. 1992, «Strawson Peter Frederick» in *Encyclopédie philosophique universelle* III: *Les Œuvres philosophiques*, t. 2, p. 3779, 2^e éd., PUF, Paris.
- Kahn, P., 1998, «Événement [philos. gén.]» in *Encyclopédie philosophique universelle* II: *Les notions philosophiques*, t. 1, 2^e éd. PUF, Paris, p. 906-607.
- Kerbrat-Orecchioni, Catherine, 1997, «Sémantique», in *Encyclopædia Universalis*, France, XX, 873, c - XX, 879, a.
- Kleiber, Georges, 1993, «Prototype et prototypes: encore une affaire de famille», in Danièle Dubois [éd.], *Sémantique et cognition*, Paris, Ed. du C.N.R.S., p. 103-129.
- Kozłowska, Monika, 1998 a, «Aspect, modes d'actions et classes aspectuelles». In Moeschler, Jacques et al., *Le temps des événements, Pragmatique de la référence temporelle*. Éditions Kimé, Paris, 101-121.
- . 1998 b, «Bornage, télicité et ordre temporel», in *Le temps des événements, Pragmatique de la référence temporelle*. Éditions Kimé, Paris, 221-244.
- Krifka, Manfred. 1998. "The Origins of Telicity", in Susan Rothstein (ed.), *Events and Grammar: Proceedings of the Conference on Events and Grammar*, Bar-Ilan University, "Israel", 28 Oct 1993. The Netherlands: Kluwer, 197-235.
- Jacques, Francis & Zaslavsky, Denis, 1997, «Philosophie analytique», in *Encyclopædia Universalis*, France, XVIII, 78, a - XVIII, 84, c.
- Lalande, André, 1926/1996, *Vocabulaire technique et critique de la philosophie*. PUF. Paris.
- Langacker, Ronald W. 1987. «Nouns and verbs». *Language* 63: 53-94, Trad. franç. Claude Vandeloise, «Noms et verbes», *communications*, 53: 103 - 150, 1991, France.
- Langacker Ronald W. 1994. «Cognitive grammar», in Asher, R.F. & Simpson, J.M.Y., *The Encyclopedia of Language and Linguistics*, vol. I, p. 590-593. Pergamon Press, USA.
- Largeault, Jean, 1997 a, «Idéalisme», in *Encyclopædia Universalis*, France, XI, 889, b - 894, a.
- . 1997 b, «Réalisme (philosophie)», in *Encyclopædia Universalis*, France, XIX, 585, a-588, b.
- Laserson, Peter, 1990, *A Semantics for Groups and Events*. Ohio State University dissertation, New York, Garland Publishing.
- . 1995, *Plurality, Conjunction and Events*. Dordrecht: Kluwer.
- Lipsky, Angela, 1994, «Définition du verbe et types de procès», in *Les classes de mots : traditions et perspectives*, sous la direction de L. Basset et M. Perennec, Presses universitaires de Lyon.

- Delbecq, Nicole 2002, *Linguistique cognitive: comprendre comment fonctionne le langage*, 1^{re} éd., Duculot, Bruxelles.
- de Saussure, Louis, 1998, "L'approche référentielle: de Beauzée à Reichenbach", in *Le temps des événements, Pragmatique de la référence temporelle*. Éditions Kimé, Paris, pp. 19-44.
- . & Sthioul, Bertrand, 1998, "L'approche psychologique: Damourette et Pichon". In *Le temps des événements, Pragmatique de la référence temporelle*. Éditions Kimé, Paris, pp. 67-85.
- Descartes, René. 1644/1993, *Les principes de la philosophie*, introduction et notes par Guy Durandin, Librairie Philosophique J. Vrin, Paris.
- Desclés, Jean-Pierre. 1991. «Archétypes cognitifs et types de procès», in Catherine Fuchs (éd.), *Les typologies de procès*: Travaux de linguistique et de philologie, 29, Strasbourg-Nancy. Klincksieck, Paris, pp. 171-195.
- . 2002 a, «L'aspect», (Document électronique).
- . 2002 b, «Une classification aspectuelle des schèmes sémantico-cognitifs», *Etudes cognitives*, V, 2002, (Document électronique).
- Destutt de Tracy, Antoine Louis Claude, 1803/1997, *Éléments d'idéologie: II. Grammaire générale*, 420 p., Document électronique: http://gallica.bnf.fr/Fonds_Frangent/T0088154.htm
- Dik, Simon, 1997. *The Theory of Functional Grammar* (Part I: *The Structure of the clause*), 2nd, rev. ed., Mouton de Gruyter, Berlin, New York.
- Dubois, Jean et al. 1973/1994, *Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage*, Larousse, Paris.
- Ducrot, Oswald & Schaeffer, Jean-Marie, 1995, *Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*. Editions du Seuil. Paris.
- Dugue, Daniel, 1997, «probabilités (Calcul des)», in *Encyclopædia Universalis*, France. XVIII, 1018 c -1028 b.
- Elskens, Y. & Ladrière, J. 1998, «Événement [phys.]», in *Encyclopédie philosophique universelle* II: *Les notions philosophiques*, t. 1, 2^e éd., PUF, Paris, p. 907.
- Formant, l'Abbé, *Supplément à la grammaire générale de Port-Royal*, in Arnauld et Lancelot, 1660/1993.
- François, Jacques, 1989, *Changement, causation, action*, Droz. Genève.
- Franckel, Jean-Jacques & Paillard, Denis, 1989, «Objet - Complément - repère», *Langages*, 94: 115-127.
- . 1991, «Discret-dense-compact; vers une typologie opératoire». in Catherine Fuchs (éd.), *Les typologies de procès*: Travaux de linguistique et de philologie, 29, Strasbourg-Nancy. Klincksieck, Paris, pp. 103 -136.
- Fuchs, Catherine, 1991, «Les typologies de procès: un carrefour théorique interdisciplinaire», in Catherine Fuchs (éd.), *Les typologies de procès*: Travaux de linguistique et de philologie, 29, Strasbourg-Nancy. Klincksieck, Paris, pp. 9 - 17.
- Gabbay, Dov and Moravcsik, Julius 1980. «Verbs, events, and the flow of time», in Christian Rohrer ed. *Time, Tense, and Quantifiers*: Proceedings of the Stuttgart Conference on the Logic of Tense and Quantification. Tübingen: Max Niemeyer Verlag, 59-84.
- Germain, Claude. 1981, *La sémantique fonctionnelle*. PUF. Paris.
- Godhbane-Kéfi, Yasmina, 1995, «Critère du sens et empirisme dans le Tractatus», in *Les cahiers de Tunisie*, N 168, 1^{er} Trimestre 95. Faculté des Sciences Humaines et sociales de Tunis, 111-121.
- Gosselin, Laurent & François, Jacques, 1991, «Les typologies de procès: des verbes aux

- Smith, Carlota S. 1983. «A theory of aspectual choice», *Language*, V. 59, N 3, Sep., p. 479-501, The Linguistic Society of America, Baltimore.
- Sthioul, Bertrand, 1998, "La conceptualisation du temps: Guillaume", In *Le temps des événements, Pragmatique de la référence temporelle*, Éditions Kimé, Paris, pp. 45-65.
- Strawson, P. F. 1959. *Individuals. An Essay in Descriptive Metaphysics*, Methuen, London. Trad. fr. A. Shalom & Paul Drong, *Les individus, Essai de métaphysique descriptive*, Seuil, Paris. 1973.
- Tenny, Carol & Pustejovsky, James. 2000. «A History of Events in Linguistic Theory». In Carol & Pustejovsky (ed.), *Events as Grammatical Objects: The Converging Perspectives of Lexical Semantics and Syntax*. Center for the Study of Language and Information; Leland Stanford Junior University. U.S.A.
- Ter Meulen, Alice G. B. 1995. *Representing Time in Natural Language: The Dynamic Interpretation of Tense and Aspect*. The MIT Press. Cambridge, Massachusetts.
- Tesnière, Lucien, 1959/1976, *Éléments de syntaxe structurale*. 2^e éd. Klincksieck, Paris.
- Van Benthem, Johan. 1980. «Points and Periods». In Christian Rohrer ed. *Time, Tense, and Quantifiers* : Proceedings of the Stuttgart Conference on the Logic of Tense and Quantification. Tübingen: Max Niemeyer Verlag, 39-57.
- Varzi, Achille C. 1995. «Boundaries, continuity and contact». Presented at Conference on *Time, Space, and Movement*, University of Toulouse. Part D, pp. 79-100.
- Vendler, Zeno, 1967. «Times and tenses», in *Linguistics in Philosophy*. Ithaca, New York: Cornell University Press, 97-121.
- Vet, Co. 1980. *Temps, aspects et adverbess de temps en français contemporain: Essai de sémantique formelle*. Droz, Genève.
- Villard, Masako, 1993, «Notion de prototype et événement». In Danièle Dubois [éd.], *Sémantique et cognition*, Paris, Ed. du C.N.R.S., p. 131-149.
- Wittgenstein, Ludwig. 1921/1922. *Tractatus Logico-Philosophicus*, English Translation Routledge & Kegan Paul Ltd, London. Electronic document: <http://ibiblio.org/gutenberg/etext04/tloph10.txt>
- . 1921/1993, *Tractatus logico-philosophicus*, Trad. Franç. Gilles-Gaston Granger. Gallimard, Paris.

- Lyons, John, 1977, *Semantics I*, Cambridge University Press, Cambridge. Trad. franç. Jacques Durand. *Éléments de sémantique*, Larousse, Paris, 1978.
- . *Semantics II*, Cambridge University Press, Cambridge. Trad. franç. Jacques Durand et D. Boulonnais, *Sémantique linguistique*, Paris, Larousse, 1980.
- Martin, Robert & Nef, Frédéric, 1981, «Temps linguistique et temps logique», in *Langages*, n 64, pp. 7-20.
- Martinet, André, 1970, *Éléments de linguistique générale*. Nouvelle éd. remaniée et mise à jour 1980, Armand Colin, Paris.
- Meillet, Antoine, 1920/1982, *Linguistique historique et linguistique générale*. Paris, Champion & Slatkine, Genève.
- Moeschler, Jacques. 1998 a. "Temps, référence et pragmatique". In *Le temps des événements, Pragmatique de la référence temporelle*. Éditions Kimé, Paris, 3-15.
- . 1998 b, "Pragmatique de la référence temporelle". In *Le temps des événements, Pragmatique de la référence temporelle*. Éditions Kimé, Paris, 157-180.
- Mounin, Georges et al, 1974/1995, *Dictionnaire de la linguistique*, 2^e éd. Quadriga, PUF.
- Mounin, Georges, 1972, *La linguistique du XX^e Siècle*. 2^e éd. 1975, PUF, Paris.
- Messaoudi, Leïla, 1985, *Temps et aspect: Approche de la phrase simple en arabe écrit*. Geuthner, Paris.
- Neuberg, Marc, 1991, *Théorie de l'action: Textes majeurs de la philosophie analytique de l'action*. Mardaga, Liège.
- Ouelbani, Mélika, 2000, *Introduction à la logique*, Centre de Publication Universitaire, Tunis.
- Oxford Advanced Learner's Dictionary of Current English*. 1989, 4th edition. Oxford University Press.
- Parsons, Terence, 1990, *Events in the Semantics of English: A Study in Subatomic Semantics*. The MIT Press. Cambridge, Massachusetts and London, England.
- Petit Robert, *Dictionnaire de la langue française*, 1988, Paris.
- Plato. ~ 366. *Sophist*. Translated by Benjamin Jowett. Electronic document: <http://www.perseus.tufts.edu/cgi-bin/ptext>
- . <http://ibiblio.org/gutenberg/etext99/sopht10.txt>
- Platon. ~ 366/1950, *Sophiste*, in *Œuvres Complètes*. Trad. franç. Emile Chambry, t. 5. Classiques Garnier. Paris.
- Quine, Willard van Orman. 1960. *Word and Object*. Cambridge, Mass.: MIT Press. Trad. franç. Joseph Dopp & Paul Gochet. *Le mot et la chose*. Flammarion, Paris. 1977.
- Ricœur, Paul, 1990, *Soi-même comme un autre*. Editions du Seuil. Paris.
- . 1997, «Ontologie», in *Encyclopædia Universalis*, France. XVI, 902 c-910 a.
- Rossi, Jean-Gérard, 1993 a, «Ryle (Gilbert)», in Huisman, Denis: *Dictionnaire des philosophes*. PUF, 2^e éd. revue et augmentée. Paris, 2506-2510.
- Rossi, Jean-Gérard, 1993 b, «Strawson (Peter Frederick)», in Huisman, Denis: *Dictionnaire des philosophes*. PUF, 2^e éd. revue et augmentée. Paris, 2718-2721.
- Rothstein, Susan. 1998. "Introduction". In Susan Rothstein (ed.), *Events and Grammar: Proceedings of the Conference on Events and Grammar*, Bar-Ilan University, "Israel", 28 Oct 1993. The Netherlands: Kluwer, 1-12.
- Russell, Bertrand. 1912/1985. *The Problems of Philosophy*. 12th impression, Oxford University Press.
- Sapir, Edward, 1968/1991. *Linguistique*, Traduit de l'anglais par Jean-Elie Boltanski & Nicole Soulé-Susbielles. Minuit. Paris.

فهرس الأعلام

- الأمدي (سيف الدين) 393، 336، 393
إبراهيم (أحمد) 134
ابن أبي شريف (الكمال، ت. 906 هـ) 392
ابن الأنباري 31، 169، 188-189، 196-197، 224، 239، 272، 315-316، 338، 344، 392، 404
ابن بُري 377
ابن جنبي 31، 104، 117، 126-129، 170، 182، 187-188، 205، 241-242، 246، 308، 316، 320، 325-329، 333-334، 337، 339، 342-343، 348-349، 353، 393، 415، 422
ابن جودي 388
ابن الحاجب 116، 189، 206، 220، 264، 319، 334، 367، 379، 389، 427، 440، 443
ابن حزم 135
ابن حمودة 117، 145، 181، 195-196، 198-199، 235، 245-246، 268، 277، 311، 325، 419، 421، 425، 435، 444
ابن الخشاب 196، 238-239
ابن رشد 139
ابن السراج 205، 212-215، 217، 239، 270، 281-282، 348، 352، 379، 416، 427، 440-438
ابن سيده 219
ابن سينا 139، 297
ابن طاهر (أبو بكر) 437
ابن عربي 16-17
ابن عصفور 115، 320
ابن عقيل 31، 115، 192، 194، 207، 243، 316-318، 367-368، 417-418، 423-424، 427-428، 430
ابن فارس 322
ابن القيم 273، 320، 341، 245-346، 396، 399، 406
ابن كيسان 238-239، 253
ابن كَيْكَلْدِي 207
ابن مالك 31، 194، 219، 315، 355، 367، 399، 416، 423، 426-427، 439، 443
ابن منظور 187، 193، 236، 335، 361، 395، 405
ابن النحاس 191، 319
ابن هشام 31، 117، 154، 169، 195، 204-205، 207، 210، 216، 219، 221، 315-316، 318، 319، 331، 355-353، 371، 377، 385، 387، 389-390، 396، 423-424
ابن يعيش 28، 30-31، 97، 121، 138، 154-156، 163، 165، 169، 171-172، 182-183، 186-187، 190-192، 194، 204-205، 207-209، 224، 246-247، 249، 272، 284، 296-299، 301-302، 318-319، 320، 323، 329-330، 332، 344، 347، 353، 367، 369، 381، 390، 392، 394-403، 406-408، 411، 426-427، 430-442، 441-438، 432
أبو حيان 221، 335، 389، 399، 443
الأحمد نكري 137، 183-185، 197، 200، 381، 393، 397
الأخفش (سعيد بن مسعدة، ت. 215 هـ) 388، 437
أرسطو Aristotle, Aristote 12-13، 21، 24، 27-28، 37-45، 52، 74، 79، 94-95، 134-139، 145، 148، 159، 161-163، 174، 176، 184-185، 203، 222، 227-228، 244، 268، 284، 286-287، 299

- خلف أرسطو La lignée d'Aristote 38، 42،
284، 77
خليفة (حاجي) 258
الخليل 361، 405
خياط 70، 139
دامورات 80 Damourette
دستوت دي تراسي 88-87 Destutt de Tracy
الدسوقي 221، 254، 256، 258، 261-263،
432
دلباك 106، 173 Delbecque
الدمشقي 223
دوتي 25-26، 76-77 Dowty
دو سوسير، ف 81، 123 de Saussure F.
125
دو سوسير، ل 31، 60، 80 de Saussure, L
121
دي مارساي 82-83 Dumarsais
ديبوا 103، 140، 164، 224، 290 Dubois
376، 332
ديفدسن 21، 31، 33، 38، 56 Davidson
68-63، 75-74، 78، 83، 106، 121
140، 143-144، 244، 346، 382-381
ديك 77 Dik
ديكارت 139 Descartes
ديكرو 175-174 Ducrot
ديكلاري 25، 44-45، 50-51، 60-61 Desclès
299، 289-287، 91، 61
الرازي 120، 122، 127، 195، 208، 274
345، 355، 393، 400، 415
راسل 35، 56، 58-61، 63، 65 Russell
347-346، 83، 78
رايل 24-23 Ryle
الرّماني 169، 246، 344، 426
رمزي 62-63، 65، 346
روثشتاين 61، 68-69 Rothstein
روس 41-40 Ross
روسي 69 Rossi
روهر 76 Rohrer
ريخنباخ 59، 65، 67، 346 Reichenbach
الرفيني 139، 217
ريكور 31، 35، 56، 70، 122، 185 Ricœur
- 371، 415-416
تايلور 26 Taylor
ترندالبارغ 135 Trendelenburg
تريدنيك 41-40، 139 Tredennick
تريكو 40-42، 135-136، 139، 161 Tricot
228
التفتازاني 198، 221، 255-264، 270، 392
419
تني 25، 32، 51، 176، 371-370 Tenny
التهانوي 115، 118، 130، 137، 185-184
192-194، 198-200، 286، 299، 318
326-329، 385، 393-394، 396، 418-419
420، 422، 436
جابر 198
جاك 33 Jacques
الجرجاني (السيد الشريف علي بن محمد) 197،
392، 343
الجرجاني (عبد القاهر) 13، 31، 95، 114-115
115، 121، 123-124، 126، 130-134،
143، 150، 157-158، 164-166، 176،
182، 186-187، 189، 206، 208-210،
213-217، 220، 224-226، 235-237،
243-244، 247، 250-251، 254-260،
262-264، 266-268، 271-272، 274-275،
277، 284، 291، 295، 305، 307،
309، 311، 319، 342، 356-357، 363،
386-387، 393، 397، 400، 415، 418،
429، 432-433، 435
جرمان 121 Germain
جمال الدين 323، 344، 351
الجوهري 187، 219
الحائري 322
حجاج 244 Hagège
حسان 425
حسن 188، 191، 193، 195، 197-198، 317
389، 399-400، 425، 442
الخضري 115-116، 137، 181-182، 192،
194، 207، 316-317، 328-329، 361،
372-373، 402، 415، 417-418، 423-424
424، 426، 430
الخلخالي 258

- 170، 205-206، 219، 229، 252، 300
342، 369
بارو 285 Barreau
باستيد 36 Bastide
بانيني 27، 81، 235 Panini
بايار 307، 405 Paillard
بايلن 293 Baylon
بايي 82 Bailly
برانتل 136 Prantl
برغسن 302 Bergson
برنشفيك 135 Brunschvicg
برينو 12، 21، 27، 29، 79، 80 Brunot
96-88، 110، 119، 152، 156، 173
303، 336
بريور 77 Prior
بعلبيكي 163، 205، 281، 375
الكوش 208، 272، 359
بلانشي 172 Blanché
بلومفيلد 29 Bloomfield
بنفينيست 30، 118، 125، 136 Benveniste
153، 155-156، 170، 240، 281، 288،
307
بنور 33 Bannour
البهبهاني (علي) 352
بور رويال 37، 81، 86-87، 108 Port-royal
210، 346
بوريلو 178، 401 Borillo
بوزاي 80، 82 Beauzée
بوستيوفسكي 25، 32، 51 Pustejovsky
176، 370-371
بونيتز 184-186 Bonitz
بيجين 49، 95، 128، 212، 221 Bégin
229، 280، 284
بيشون 80 Pichon
بينات 25، 77 Bennett
تابري 197، 385
تارسكي 252 Tarski
تار مولن 174، 194، 432 Ter Meulen
تانيار 12، 16، 21، 58-59، 96-106
106، 110، 122، 130، 136، 144-145،
179، 247، 288، 293، 344، 346-347،
310-311، 357، 372، 408، 372، 357، 310-311
أرمينغو 301 Armengaud
أرنو 37، 82-85، 245-246، 293 Arnould
الأزهري (خالد) 407، 431
الاسترابادي (الرّضي) 116-117، 128-129،
143-144، 149-151، 170، 183-184،
186-190، 204-206، 208، 216-217،
220، 237، 248-249، 252، 264، 274،
316، 318-320، 329-331، 333، 335-336،
336، 339، 342، 344، 348، 367-369،
369، 371، 373، 376، 379-380، 386،
389، 392، 395، 401-403، 407، 409،
411، 416-418، 421، 440-442، 263
الإسفرابيني 198، 255، 258، 260-261، 263،
265، 268-269، 282
الأشعري 194
الأشموني 117، 188-189، 207، 209، 211
219، 255، 332، 385، 388، 393-394،
399، 402-403، 416-417، 420، 424،
426-427، 439
الأصفهاني (الراغب، ت. 502 هـ) 223
أفلاطون Plato, Platon 37، 61
إلسكنس 34-35 Elskens
الأمير الصنعاني 143، 297
إنجال 31، 33، 121، 140، 244، 382 Engel
أندرسن، أ 35 Anderson, A
أندرسن ج م 77 Anderson J M
أوبنك 135-136، 159-163، 168 Aubenque
185، 228
أورو 82 Auroux
أوستن 33، 59-60 Austin
أوكام 35 Occam
أوليري 359 O'Leary
الإيجي 344
أيوب 275 Ayoub
إينشتاين 34 Einstein
باخ 25، 178 Bach
بارتي 77 Partee
بارسنز 21، 23، 25-27، 30-34 Parsons
37، 43، 45، 47، 50، 59-61، 65-67،
69، 81، 87، 122، 140، 166-168

- لادريار 35-34 Ladrière
لارجو 121 Largeault
لالاند 185، 139، 130، 121، 70 Lalande، 406، 290
لانغاك 123، 120، 45، 13-12 Langacker
لورمان (القَس) 125، 140، 233، 240، 245-244، 252-250، 274، 280-277، 307، 309-307، 349، 347-346، 342، 340، 310، 405-404
لايكونف 77 Lakoff
لاينز 100، 74، 61-60، 35، 21، 12 Lyons
فيلار 171-119، 163، 157، 144، 141، 178، 175، 253، 250، 247، 222، 203، 294، 290، 287، 360، 356، 305-303، 372، 370-368، 366-365، 375-374، 401، 398، 378
اللقاني 403
لونسلو 246، 244، 85-82، 37 Lancelot، 293
ليبسكي 293، 307، 290-289، 284 Lipsky، 405
ليزرسن 182 Lasersohn
مارتان 244، 177، 140، 77 Martin
مارتينيه 347، 242، 118، 81، 30 Martinet، 363
ماكاولي 77 McCawley
ماي 47 Meillet
المُبرّد 269، 218-217، 215، 205، 348، 427، 397، 377، 374، 363، 430، 420
المسدي 283، 118-117
المسعودي 178، 30 Messaoudi
المغربي 264-261، 258، 256-255، 221، 432، 270
مهنا 198
المهيري 233، 217، 210، 128، 117-115، 236، 322، 320-319، 272، 245، 239، 360-359، 338، 324
مورافتشيك 147-76، 74، 24 Moravcsik
موريلاوس 356، 299-298، 229، 212، 194، 148، 31 Mourelatos، 25
- فلاتش 77 Vlach، 26
فندلر 54-52، 49-42، 29-28، 24 Vendler، 56، 60، 76-74، 78، 94، 267، 299، 370
فوركاي 96 Fourquet
فورمان (القَس) 85-82 (L'Abbé) Formant، 87، 210، 244
فوكس 175، 140، 76، 53، 44، 39 Fuchs، 290، 227
فيتغنشتاين 287، 144، 60-56 Wittgenstein
الفيروزآبادي 405
فيلار 245 Villard
فيلمر 224 Fillmore
القزويني (إبراهيم) 322
القزويني (جلال الدين) 258-256، 255-198، 419، 259
كارلسون 382-381 Carlson
كازاتي 297-143-142، 140، 31 Casati، 437، 398، 298
الكاشي 282
كامب 77 Kamp
كانط 135 Kant
كاهن 36 Kahn
الكرباسي 349-347، 344، 249-248، 241، 415، 353، 351
كربرات أوركينيوني 118 Kerbrat-Orecchioni، 125
كرسوال 77 Cresswell
كريفكا 24 Krifka
كليبر 366 Kleiber
كليفورد 174-173 Clifford
كُمري 212 Comrie
كُني 46-45، 43-42، 28، 25-23 Kenny، 299، 76-74، 55-54، 52
كوين 396، 301، 70، 31 Quine
كوزلوفسكا 31، 29-28، 26-24 Kozłowska، 228، 175-174، 47، 45-43
كوستا دي بوروغار 285 Costa de Beauregard
كوهين 174 Cohen
كير 114 Curat

- ريمي جيرو 246، 235، 144 Rémi- Giraud
زاسلافسكي 33 Zaslavsky
الزجاجي 319، 253، 239-238
الزخشري 198، 194، 190، 188، 154، 104، 236، 239، 260، 302-301، 318، 204، 334-333، 342، 376، 380، 407، 443
السائح دحماني 359
سابير 242، 240، 233، 152، 33 Sapir
السُّبكي (بهاء الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي) 282، 270، 266-263، 260-258
السُّبكي (تقي الدين علي بن عبد الكافي) 127، 393، 336
ستراوسن 69-38، 33، 21، 17 Strawson، 75، 134، 144، 178، 201، 295، 304، 408، 437
ستيول 80 Sthioul
السعدي 333
السكاكي 282
سكاليجر 293 Scaliger
سميث 210، 175، 140، 95، 49، 44 Smith، 212، 218، 222-221، 267، 281-280، 357، 359، 379، 436، 441
السهيلي 346-344، 299-298، 273، 183، 406، 403، 401-398
سبويه 236، 215، 209، 187-186، 142-141، 238، 240، 294، 320-319، 331، 334، 336، 348، 372، 380، 388، 395-394، 401، 404-403، 417، 427
السيرافي 440، 437، 319، 187
السيوطي 438، 388-386، 291، 242، 443، 440
الشاطبي 291
شافار 175-174 Schaeffer
الشاوش 332، 122
الشريف 130-126، 124-123، 115-114، 134، 150، 176، 235، 250، 284، 308، 311، 418، 435
الشلوبين 438
الشوكاني 356-355، 353، 208
الصَّبان 169، 167، 162، 144، 117، 28
- 187-190، 193، 199، 207، 211، 217، 219، 238، 345، 252، 255، 263-262، 265، 291، 305، 316، 318، 332، 339، 343، 355، 372، 379-378، 386، 388-394، 400-399، 403-402، 411، 416-420، 424، 439، 443
صليبا 385، 381، 34
عاشور 240، 238، 235، 140، 117، 115، 246، 309، 311، 333، 335، 389-388
العالمي 200
العَبّادي 436، 392، 306، 263
عبد المسيح 385، 197
العُكْبَرِي 216، 200-198، 182، 138، 31، 220، 239، 263، 315، 321، 338، 342، 349، 371
العيساوي 270
غاباي 194، 148-147، 76-74، 24 Gabbay، 212، 229، 298-299، 356
غروسي 103 Groussier
الغزالي 297، 162-161، 159، 135، 119، 336، 352
الغضبان الكافي 58-57 Godhbane-Kéfi
غليوم 176، 80 Guillaume
غوسلان 44-43، 39، 29، 24-21 Gosselin، 46، 54، 79-81، 178، 228، 289-290، 300، 401
فات 401، 300، 28، 44، 47، 48، 174، 176-177، 290-291
الفارابي 70
الفارسي 438، 215-213
فارزي 70، 31 Varzi
فان بتم 121 van Benthem
الفراء 388
فرانك 121 Franck
فرانكل 405، 307 Franckel
فرنسوا 44-43، 39، 29، 24-21 François، 46، 48، 54، 79-81، 93، 120، 151-152، 174، 178، 180، 208، 229-227، 289-290، 300، 401
فريغه 65، 61 Frege
فضل الله 406، 136-134

فهرس المصطلحات

- آن 13، 18، 48، 53-54، 71، 77-78، 92، 212-211، 221، 228-229، 231، 257، 268، 270، 275، 284-287، 294، 299، 300، 305، 311، 358-357، 360، 383، 432، 434، 436، 440، 441
- آني 44، 47، 49، 54-55، 92، 94، 177، 180، 266، 268، 286، 300، 357، 398
- إتمام 44، 46-49، 55-56، 75، 94، 206، 268، 286، 300، 370
- إحساس 86، 106، 208، 219
- أداء 44، 46-48، 50-53، 55-56، 206، 268
- إدراك إجمالي 13، 251، 278-280
- إدراك تعاقبي 13، 251، 278-280
- استمرار (دوام، ديمومة) 49، 204، 206-207، 210-212، 221، 255-256، 258، 262
- 264، 267-269، 285-286، 305-306، 398-399، 436، 440-441
- اسم جوهر 98-100
- اسم صفة 98-99
- اقتران في الزمان 231، 243، 284-286، 310، 355، 434، 436
- امتداد 91، 93-94، 177-178، 228، 266-267، 269، 441
- إنجاز 43-44، 46، 52، 75، 290، 299
- انفعال (مطاوعة، مفعولية دلالية) 39، 67، 84، 86-88، 102، 125، 134، 137-138، 173، 214، 371-378
- بدء (اطلب 'شروع')
- تجانس 55، 78، 298-299، 401، 405
- تحول، تحويل (اطلب 'صيرورة')
- تشخيص [تعريف identification] 17، 31-32، 70-72، 73، 78، 302-303، 449-448، 294، 360، 235، 246، 280، 287، 290، 293
- تعاقب [في الزمان] 231، 251، 259-260، 263، 268، 278-279، 280، 284-286، 310، 380، 436
- تغير، تغيير (اطلب 'صيرورة')
- توقيت (جريان إلى الغاية) 54، 91، 93-94، 177-178، 370
- ثابت 18، 40، 228، 287-288، 438-439
- ثبوت (= سكونية) 13، 18-19، 53-54، 78، 92، 133-134، 178، 195، 207، 211، 214، 218، 221-223، 228-229، 231-233، 237، 246-247، 252، 254-258، 262-266، 272-274، 275-277، 280-287، 289-290، 291-295، 299-300، 305-311، 313، 342، 357-358، 360، 423-424، 426-429، 431، 433-437، 438-443، 444-448
- جثة 31، 34، 69-74، 99، 121، 141-142، 178، 181-182، 188، 200-201، 232، 295، 296-298، 301، 303، 368، 396، 437
- جريان إلى الغاية (اطلب 'توقيت')
- جسم 159-161، 181-182، 184، 195، 204، 25، 76، 137، 173، 224، 366-370، 371-373، 375-378
- جوهر 99-100، 134-135، 145، 159-161، 168، 182-183، 185، 188، 194، 245
- حادث (حدث حركي، وضع حدوث) 19، 23-24، 31، 36-37، 40، 43، 53-54، 69، 71، 73، 77، 95، 123-124، 132، 141، 144، 172، 186-187، 221-223، 228، 235، 246، 280، 287، 290، 293

- هاملن 135 Hamelin
- هلمسليف 123 Hjemslev
- هيرتل 49 Hirtle، 95، 128، 212، 221، 284، 280، 229
- هولذكروفت 70 Holdcroft
- وايتهاد 34-35 Whitehead
- الولباني 172 Ouelbani
- يس (بن زين الدين العلمي الحمصي) 399
- موشلر 60 Moeschler
- مونان 30، 130 Mounin
- مونتاغيو 77 Montague
- مينيو 293 Mignot
- ناف 77، 142، 244 Nef
- هاليداي 12، 21، 58-59، 105-108 Halliday
- 108، 110، 144-145، 167، 173، 210، 242، 243، 248، 250، 288، 374

- صنف مظهري (اطلب 'نوع الحدث')
 صيرورة (تغير، تغيير، تحول، تحويل) 25،
 290، 293، 298، 306، 357، 368-366،
 370، 393-394، 396-397، 435، 441-
 442
 ظرف 58، 83، 106
 عاملي 26-27، 76، 95، 179-180، 203،
 205، 207، 210، 217-214، 220-222،
 351، 358، 367، 370، 373، 401، 404،
 406، 413
 عَرَض 135، 160-161، 182-186، 188-189،
 193-195، 198، 206-208، 211، 218 -
 220، 245-247، 257
 علاقة غرضية (اطلب 'دور دلالي')
 عمل 40-42، 71، 73، 75-78، 81، 84، 87-
 88، 90-96، 99، 102، 105، 166،
 203-204، 207، 209-213، 215-217،
 219-224، 228-229، 231، 259، 287،
 293-294، 305، 322، 338-339، 359-
 360، 362، 376-377، 379، 383، 392،
 398-399، 402، 404-405، 426-425،
 428، 430، 432-433، 445، 448-449
 عمل حقيقي 86-87
 عمل قلبي 86-87، 214
 عين (ج أعيان) 181-182، 187
 فاعل حقيقي (معنوي، دلالي) 55، 69، 76،
 81، 86، 95، 103، 108، 167، 188،
 207، 210، 222، 224، 228، 288، 360،
 366، 368، 370، 372-376، 416
 فاعلية حقيقية (معنوية، دلالية) 76، 137، 205،
 207، 210، 221، 228، 366، 368، 370-
 371، 374-375، 379، 448
 فاعل (acte, action) 38-45، 77، 137-138،
 167، 189-190، 212، 221، 284، 371-
 372، 407
 فعل ثبوت 46، 281، 289
 فعل حدوث 46، 289
 فعل حقيقي 359، 375
 فعل جوهري 86
 قوة التعلق 104، 179
 لا زمني، لا زمني 60، 75، 91-92، 251،
 299-300، 398
 متجانس 56، 211، 228، 290، 401
 محدود (اطلب 'موقت')
 محل (= ذات، جوهري) 86، 123، 138، 149،
 181-185، 223، 371
 مشاركة 180
 محتوى دلالي (اطلب 'مضمون تصوري')
 محمول، مسند 16، 39-40، 60، 63، 66،
 68، 85، 88، 135، 148، 153-154،
 159-160، 162، 165-166، 168، 185،
 289، 307
 مضمون تصوري (محتوى دلالي) 17، 83،
 121-123، 125، 218، 231، 237، 248-
 251، 269، 271، 278-283، 307-308،
 338، 340، 346-347، 352، 357-358،
 370، 383، 416، 424-425، 428، 430،
 433-434، 437، 442-443، 445، 448-
 449
 مطاوعة (اطلب 'انفعال')
 مظهر 24، 25، 27-28، 30، 75-76، 91،
 119، 173، 175-178، 180، 244، 267-
 268، 281، 290، 305، 307، 360، 435
 معمول 60، 64، 68، 168
 مفعول به حقيقي (اطلب 'منفعل')
 مفعول في المعنى (اطلب 'منفعل')
 مفعولية دلالية (اطلب 'انفعال')
 منفعل (مفعول به حقيقي، مفعول في المعنى)
 69، 81، 103، 108، 167، 191-192،
 375، 416
 ملابس 58، 101-103، 106-107، 173
 ممتد 55، 76، 290
 موجود 73، 106، 135، 141-143، 185،
 191، 203، 244، 292، 345
 موضوع، مسند إليه 16، 39، 88، 96، 103،
 135، 138، 154-155، 159-162، 165،
 168، 184-186
 مشارك 58، 103، 106-107، 109، 173
 مُوقَّت (محدود، يجري إلى غاية) 40، 42، 44،
 50-51، 54، 95، 180، 297، 370
 ميتافيزيقا الاستعمال اليومي 18، 121، 447
 نسبة (إضافة، علاقة) 57-58، 63، 66، 134،

- دوام (اطلب 'استمرار')
 دوام (= ثبوت) 263، 439
 دوام (اطلب 'استمرار')
 دور دلالي (وظيفة معنوية، علاقة غرضية) 77،
 107-108، 147، 167، 173، 224
 ديمومة (اطلب 'استمرار')
 ذات 12-13، 15-18، 31-32، 34-35، 54،
 62، 64، 68، 71، 74-75، 78، 86-88،
 90، 92، 96، 98-102، 104، 106،
 108، 124-125، 133-134، 137-138،
 140-145، 148، 150، 157-158، 166،
 171-173، 177-178، 181-183، 186،
 200-201، 204-205، 207، 220-222،
 225-227، 232-233، 235، 237-239،
 242-247، 252-254، 277، 279، 281،
 284، 288، 291-298، 300، 302-303،
 306، 310، 316-317، 328، 332، 334،
 349، 351، 358، 360، 368، 371، 387،
 386، 396-398، 404، 408، 415-423،
 425-427، 436-437، 447-448
 ذو فاعل حقيقي agentive/agentif 34، 55،
 211، 374
 زمان (زمن) 12، 13، 18، 24، 27، 30، 34-
 35، 44، 47-49، 53-54، 56، 70، 75-
 78، 80، 84، 91-92، 94، 103، 106،
 119، 124، 134، 140-144، 149-151،
 173-178، 183، 188-189، 192، 206-
 207، 211-212، 221، 224، 228-229،
 231، 239، 243-244، 251، 257-263،
 267-272، 274-275، 284-288، 293-
 300، 303، 305، 307، 310-311، 341،
 345، 348-357، 360، 382-383، 386-
 387، 418، 431-432، 435-438، 440-
 441، 447، 449
 سكونية (اطلب 'ثبوت')
 شاعر 109، 224
 شخص 70-71، 73-74، 104، 161، 178،
 181-182، 186-188، 195، 239، 253،
 296
 شروع (بدء) 76-77، 218، 222
 صفة ثابتة (اطلب 'هيئة')
- حال (حالة) 71، 75، 124، 138-140، 156-
 157، 198، 203، 207، 210-211، 213،
 218، 221-222، 300، 305، 338-339،
 359-360، 404، 408، 430
 حد 42، 48-50، 55-56، 78، 95، 178،
 379، 405، 441
 حدث حركي (اطلب 'حدث')
 حدث سكوني (وضع ثابت، وضع ثبوت) 77،
 280، 288، 290، 360، 448
 حدث (حدثان) شعوري 86، 108-109، 208،
 219، 376-377، 399، 404
 حدثان (نشاط) 23، 31، 41، 43-44، 46-48،
 50-53، 55-56، 58، 70-71، 73، 95،
 100، 105-108، 141، 172، 186-187،
 206، 210، 219، 223، 248، 251، 268،
 279، 284، 287، 290، 294-295، 299-
 300، 379، 404-405
 حدوث¹ (حركية) 13، 18-19، 40، 53-54،
 78، 92، 95، 105، 124، 134، 173،
 177-178، 198، 211، 218، 221-222،
 228-229، 231-233، 244-245، 252،
 254-259، 261-262، 264-272، 274،
 277، 280-290، 291-295، 299، 305-
 311، 313، 342، 351، 356-358، 360،
 383، 393، 404، 424، 426-435، 437-
 438، 440-444، 446-447
 حدوث² (حصول، وجود، وقوع) 210، 232،
 257، 259، 260-262، 265-267، 269،
 289، 294، 304-305
 حركة 38، 40-45، 52، 77، 124، 204،
 207، 210-211، 223، 228، 235، 272،
 284، 289-290، 306، 319، 322، 356،
 359-360، 392-394، 398، 435
 حركية (اطلب 'حدث')
 حس مشترك 12، 18، 121، 447
 حصول (اطلب 'حدث')
 حمل، إسناد 26-27، 87، 119، 155، 158،
 161-173، 180، 204، 220، 242، 254،
 272، 294، 347، 352، 361، 433
 حمل جوهري 162-163، 165، 168
 حمل عرضي 162-163، 165، 168

أهم المصطلحات المستعملة ومقابلاتها الأعجمية

أ

instant, moment, now (n.)	instant, moment, maintenant (n. m)	آن
instantaneous, punctual	instantané, momentané, ponctuel	آني
instantaneity	instantanéité, momentanéité, ponctualité	آنية
identity	identité	اتحاد الهوية
achievement	achèvement	إتمام (حدث آني، حدث غير ممتد)
affirmation	affirmation	إثبات
sensation	sensation	إحساس
entailment test	test d'implication	اختبار الاستلزام
empirical	empirique	اختباري
accomplishment	accomplissement	أداء
article	article	أداة تعيين
conjunction	conjonction	أداة ربط
global scanning	enregistrement global	إدراك إجمالي
sequential scanning	enregistrement séquentiel	إدراك تعاقبي
stem	radical	أساس، جذع، أصل
distributive	distributive	استغراقي (على التفريق)
ampliative induction	induction amplifiante	استقراء مشهور (ناقص)
duration	durativité	استمرار (ديمومة)
mass term	terme de masse	اسم جنس إفرادي (اسم كتلة)
substantive	nom substantif	اسم جوهر
concrete noun	nom concret	(اسم عين) اسم ذات
adjective	nom adjectif	اسم صفة
present participle	participe présent	اسم فاعل
abstract noun	nom abstrait	اسم معنى
past participle	participe passé	اسم مفعول
nominal (n.)	nominal (n. m)	اسمي (اسم أو ما جرى مجراه)
predication	prédication	إسناد (حمل)
syntax	syntaxe	إعراب (تركيب)
simultaneity	simultanéité, contemporanéité, concomitance	اقتران (في الزمان)
extent	étendue	امتداد
ungrammaticality	agrammaticalité	امتناع نحوي، لحن
completion	achèvement	انتهاء
performance	performance	إنجاز
passion	passion	انفعال (مطاوعة، مفعولية دلالية)

442-441، 437-436، 433-432، 428	138، 146، 249-250، 343-344، 346-
449-448	348، 350-352
هيئة الأشياء 57-59، 74، 210، 287، 290،	نشاط (اطلب 'حدثان')
433، 294	نوع الحدث (صنف مظهري) 27-29، 51، 95،
هيئة حاصلة 47، 137، 218-219، 237، 393،	174-177، 189، 204، 228، 286، 308،
433، 397	376-377، 379، 399، 401، 404، 406-
واقعة (حقيقة) 36، 38، 56-63، 78، 91، 106	407، 410، 412-413، 427، 448
واقعية ساذجة 12، 18، 120-122، 133، 287،	هيئة (صفة ثابتة) 18، 23، 26، 31، 36-37،
447	39، 40، 43-50، 53-56، 61، 69-70،
وجود (اطلب 'حدوث' 2)	73، 75، 77-78، 87، 90، 92، 94-95،
وقوع (اطلب 'حدوث' 2)	98-100، 124، 138-141، 166-168،
وضع 59، 71-74، 86، 134، 210، 218،	172، 192-200، 204-206، 210-214،
288، 290-291، 294، 304-305	216-223، 228-229، 235، 237، 246-
وضع ثابت، وضع ثبوت (اطلب 'حدث	247، 251، 256، 259، 268، 277، 280،
سكوني')	282، 285-286، 290-291، 293-295،
وضع حدوث (اطلب 'حدث')	298-300، 305، 339، 356-357، 359-
وظيفة معنوية (اطلب 'دور دلالي')	360، 366، 371، 377، 392-394، 396-
يجري إلى غاية (اطلب 'موقت')	401، 404-405، 408، 410-411، 425،

clause	proposition	جملة صغرى
primary substance	substance première	جوهر أول
secondary substance	substance seconde	جوهر ثان
essential	essentiel	جوهرى
modality	modalité	جهة
ح		
event,	événement, procès	حادث (حدث حركي، وضع حدث)
occurent, dynamic situation	dynamique, situation dynamique	
disposition, mood, transitory	disposition, mode, état transitoire	حال، حالة
state, temporary state		
boundary, endpoint, finishing point	limite, borne, terme, frontière, point terminal	حد
eventuality, event, situation	procès, situation	حدث (وضع)
process, activity	processus, activité	حدثان (نشاط)
perfective process	processus perfectif	حدثان تام
imperfective process	processus imperfectif	حدثان غير تام
agentive event	procès agentif	حدث ذو فاعل حقيقي
experientiel process	procès expérientiel	حدث شعوري (اختباري)
dynamicity	dynamacité, dynamisme, cinétisme	حدث (حركية)
occurrence, happening	occurrence	(وقوع، حدث حصول، وجود)
movement, motion	mouvement	حركة = kinèsis
common sense	sens commun	حس مشترك
essentielle prédication	prédication essentielle	حمل جوهرى (إسناد الجوهر)
accidental predication	prédication accidentelle	حمل عرضي (إسناد العرض)
خ		
		خبري (اطلب تقرير)
د		
infix	infixe	داخلية (حشو، زائدة وسطية)
indication per nexum	signification consécutive, par inhérence	دلالة الالتزام (اللزوم)
indication by implication	signification par inclusion, implication	دلالة التضمن
indication by coincidence	signification par adéquation	دلالة المطابقة
semantic role,	rôle sémantique, rôle thématique	دور دلالي
thematic role, thematic relation		(وظيفة معنوية، علاقة غرضية)
entity	entité	ذات
monovalent	monovalent	ذو صلة واحدة
agentive	agentif	ذو فاعل حقيقي
ر		
copula	copule (liaison)	رابطة (رباط)
schema	schéma	رسم (بالمعنى الحسي)
scheme	schème	رسم (بالمعنى المجرد)
conceptual scheme	schème conceptuel	رسم تصوري

ب		
simple, unanalyzable	simple, irréductible	(ساذج، بسيط لا يقبل الرد إلى غيره، لا يقبل الاختزال)
reflexive construction	construction réfléchie	بناء الانعكاس
pronominal voice	voix pronominale	بناء الانعكاس والمشاركة
mediopassive voice	voix médiopassive	بناء شبه المجهول
active voice	voix active	البناء للفاعل (للمعلوم)
passive voice	voix passive	البناء للمفعول (للمجهول)
middle voice	voix moyenne	بناء وسيط
ت		
homogeneity	homogénéité	تجانس
location	localisation	تحديد المكان و/أو الزمان
pragmatic	pragmatique	تداولي
interconnection	interconnexion	ترابط
underlying quantification	quantification sous-jacente	تسوير مقدر
individuation	individuation	تشخص
identification (individualization)	individualisation (identification)	تشخيص (تعريف)
reification	réification	تشبيته
assent	assentiment	تصديق
conceptualization = concept formation	conceptualisation	تصور (تكوين المتصورات)
correlation	corrélation	تضائيف
successivity, succession	successivité, succession	تعاقب (في الزمان)
heterogeneity	hétérogénéité	تغاير
assertion	assertion	تقرير
assertive, declarative	assertif, déclaratif	تقرير (خبري)
boundedness, telicity	bornage, télicité	توقيت، جريان إلى الغاية
ث		
static, stative	statique	ثابت
stativity	stativité, statisme	ثبوت (سكونية)
trivalent	trivalent	ثلاثي الصلة
ج		
physical thing, material object, continuant	objet physique, corps matériel	جثة (شيء مادي)
root	racine	جذر (مادة، حروف أصول)
basic particulars	particuliers de base; particuliers fondamentaux	جزئيات أساسية
private particulars	particuliers privés	جزئيات خاصة
causation	causation, causativité	جعل
equative, equational sentence	phrase équative	جملة التعادل
pseudo-cleft sentence	phrase pseudo-clivée	الجملة التي يُخبر فيها بالذي
copulative, copular sentence	phrase copulative	جملة ذات رابطة

cognitive	cognitif	عرفاني
relational (n.)	relationnel (n.m)	علاقي
gender proper name	nom propre du genre	عَلَم الجنس
eventology	éventologie	عِلْم الحدث
material process, process of doing	action, action réelle, événement physique	عمل (عمل حقيقي، حدث العلاج والتأثير)
intentional action	action intentionnelle	عمل قلبي

غ

non-bounded, unbounded, atelic	non-borné, atélique	غير موقت (غير محدود)، لا يجري إلى غاية

ف

agent, actor, doer	agent, actant	فاعل حقيقي (فاعل معنوي)
agency, agentivity	agentivité	فاعلية حقيقية (معنوية)
gap	lacune	فجوة
interval	intervalle	فسحة
actuality, actualization	acte, actualité	فعل (= énergie # حركة)
action, make	action, faire	فَعْل (= poiein # انفعال)
stative verb, static verb, state verb	verbe statif, verbe d'état	فعل ثبوت (فعل هيئة)
defective verb	verbe défectif	فعل جامد، ناقص التصرف
substantive verb	verbe substantif	فعل جوهري
dynamic verb	verbe dynamique	فعل حدوث
actual	actuel	فعلي (حاصل، حقيقي)

ق

autonomous, self-subsistent	autonome, qui subsiste par lui-même, qui a une existence propre	قائم بنفسه
existence prposition	proposition existentielle, proposition particulière	قضبية وجودية (قضبية جزئية)
potency, potentiality	puissance, potentialité	قوة = dunamis
valency	valence	قوة التعلق (عدد الصلات)

ك

empty word	mot vide, mot-outil	كلمة فارغة (كلمة أداة)
full word, notional word	mot plein	كلمة مملوءة (ذات مضمون تصوري)
universal	universel	كلي

ل

atemporal	atemporel	لا زمني
singular term	terme singulier	لفظ خاص (اسم خاص)

م

extension, denotation	extension, dénotation	ما صدّق
essence, quiddity	essence, quiddité	ماهية
ambiguous	ambigu	مبهم
conceptual content	contenu conceptuel	محتوى (مضمون) تصوري

ز

derivational affix	affixe dérivationnel	زائدة اشتقاقية
inflectional affix	affixe flexionnel	زائدة تصريفية
time	temps	زمان، زمن
outstretched time	temps expliqué	زمان مبسوط
implied time	temps impliqué	زمان مقبوض

س

existential quantifier	quantificateur existentiel (particulier)	سور وجودي (جزئي)

ش

experiencer, senser	affecté, expérienceur	شاعر (مختبر)
person	personne	شخص
inception	commencement, début	شروع (بدء)

ص

quality	qualité	صفة (اطلب 'اسم صفة')
permanent state	état permanent	صفة ثابتة (= هيئة)
mental picture	image mentale	صورة ذهنية
logical form	forme logique	صورة منطقية
change, becoming	changement, devenir	(صيرونة، تحول، تغير، انتقال)
scheme	schème (forme morphologique abstraite)	صيغة (وزن صرفي، بناء)
(abstract morphological form)	abstraite)	
indicative	indicatif	صيغة الإخبار
progressive	progressif	صيغة التدريج
causative	causatif, factitif	صيغة الجعل
tense	temps verbal	صيغة الفعل الزمانية
infinitive	infinitif	صيغة الفعل المصدرية
participle	participe	صيغة مشتركة
mood	mode	صيغة الفعل

ط

prototype	prototype	طراز

ظ

adverb	adverbe	ظرف (مخصص الحدث)
circumstantial	circonstant, circonstanciel	ظرف (مفعول فيه)

ع

regent, governor	régissant, régent, gouverneur	عامل (متبوع)
actancial	actanciel	عامل
avalent	avalent	عديم الصلة (لا متعلق له)
accident	accident	عرض (حادثة)
accidental	accidentel	عرضي

state, stative situation, condition	état, situation statique, procès statif, condition	هيئة، وضع ثبوت، حدث ثبوت
state of affairs, state of things	état de choses, état de l'univers	هيئة الأشياء
resultant state	état résultant	هيئة حاصلة
marker	marqueur	واسم
fact	fait	واقعة (حقيقة)
naïve realism	réalisme naïf	واقعية ساذجة
emotion	émotion	وجدان
emotional	affectif	وجداني
ontological	ontologique	وجودي
morpheme	morphème	وحدة صرفية
lexeme	lexème	وحدة معجمية
marking	marquage	وسم
position, situation, condition	position, situation, condition	وضع
		وضع ثبوت (اطلب 'هيئة')
		وضع حدوث (اطلب 'حدث')
		وظيفة معنوية (اطلب 'دور دلالي')

substratum, substrat, substance, entity	substratum, substrat, sujet, support, substance, réceptacle, entité	محل (جوهر، ذات)
localism	localisme	المحلية، المذهب المحلي
predicate	prédicat	محمول (مسند)
modifier	modificateur	مخصص (مُحوّر)
period	période	مدة (= الزمان، # الآن)
duration	durée	مدة (= امتداد زمني)
bivalent	divalent, bivalent	مزدوج الصلة
subject (grammatical -)	sujet (grammatical)	مسند إليه (فاعل، مبتدأ)
participant	actant, participant	مشارك (في الحدث)
verbal noun	nom verbal, nom d'action	مصدر (اسم حدث)
underlying, subjacent, implicit	sous-jacent, sous-entendu, implicite	مضمّر، مقدّر، ضمني
conceptual content	contenu conceptuel	مضمون (محتوى) تصوري
aspect	aspect	مظهر
		مطاوعة (اطلب 'انفعال')
knowledge, cognition	connaissance, cognition	معرفة (عرفان)
sense-data	données sensibles, données sensorielles, témoignages sensoriels	معطيات الحواس (معطيات حسية)
argument	argument	معمول، موضوع
primary sense	sens premier, sens originel (originaire)	معنى أصلي
strict sense, narrowed meaning, specialized meaning	sens strict, sens restreint, sens étroit	معنى خاص
extended meaning, widened meaning	sens large	معنى عام
effected object, object of result	objet effectum	مفعول في نفسه (مفعول على الإطلاق)
circumstances	circonstances	ملايسات
adjunct	adjoint	ملحق
patient, object, theme	patient, objet	منفعل (مفعول به حقيقي)
being	être	موجود
bounded, telic	borné, limité, tétique	موقت، محدود، يجري إلى غاية
everyday use metaphysics	métaphysique de l'usage quotidien	ميتافيزيقا الاستعمال اليومي
relation, relationship	relation, rapport	نسبة (علاقة)
activity	activité	نشاط
nominalization	nominalisation	نقل إلى الاسمية
types of verb,	mode de procès,	(نوع الحدث، صنف مظهري)
species of verb,	mode d'action, type de procès,	
verb classes,	type d'action, caractère d'action,	
aspectual classes, Aktionsart	type de verbe, classe aspectuelle, aspect objectif, Aktionsart	

الفهرس العام

الإهداء	5
شكر خاص	7
أهم الاختصارات والرموز	9
تقديم	11
مقدمة البحث	15

الباب الأول

مقولة الحدث في التفكير الدلالي

مدخل	21
الفصل الأول: في الفنون المتناولة لموضوع الحدث	23
I - بداية التصنيف في الموضوع في الأدبيات الحديثة	23
II - الحدث مبحث مشترك بين فنون شتى	26
أ - دور الاعتبار اللغوي في التفريق بين الفنون المتناولة لمبحث الحدث	32
ب - الحدث في الأدبيات "العلمية" غير الحدث في الأدبيات "اللغوية"	33
الفصل الثاني: الحدث في الأعمال الفلسفية	37
تمهيد	37
I - تراث أرسطو	39
أ - النص المؤسس لثنائية الفعل والحركة	40
ب - دور مفهوم الحد في الفصل بين الفعل والحركة	42
II - خَلَفُ أرسطو (رايل وكني وفندلر)	42
أ - تقسيم خَلَفُ أرسطو للأحداث	42
1 - تقسيم كني الثلاثي	43

2 - تقسيم فندلر الرباعي	44
ب - اختبارات التمييز بين أنواع الأحداث	45
1 - اختبار صيغ التدرج	45
2 - اختبار التفريق بين الهيئة والإتمام (التقدير بالآن والتقدير بالمدّة)	48
3 - اختبار التفريق بين النشاط والأداء	50
4 - اختبار الاستلزام	52
ج - نتائج الاختبارات المميزة لأنواع الحدث	53
III - من الواقعة (رسل وفيتغنشتاين) إلى الحدث (فندلر وديفدسن)	56
IV - الفعل: من الدلالة على الكلي إلى الدلالة على الجزئي	63
V - ستراوسن وتقدم الجثث على الأحداث	69
VI - التناول الصوري	74
خاتمة	77
الفصل الثالث: الحدث في الأعمال النحوية واللسانية	79
تمهيد: في المنطلقات المعرفية لبعض الأعمال النحوية واللسانية المتناولة للحدث	79
I - الأعمال النحوية	81
أ - النحو العام (بور رويال)	81
ب - فرديناند برينو	88
II - الأعمال اللسانية	96
أ - الأعمال البنيوية (لوسيان تانيار)	96
1 - الحدث في علم الإعراب السكوني (المقولي)	97
2 - الحدث في علم الإعراب الحركي (الوظيفي)	101
ب - الأعمال الوظيفية (مايكل هاليداي)	105
الحدث والوظائف المعنوية عند هاليداي	107
خاتمة	109

الباب الثاني

منزلة مقولة الحدث من نظام اللغة

الفصل الأول: نظام اللغة والمقولات الدلالية	113
تمهيد	113
I - الدراسة النحوية وفروعها	113
II - المقاربة الدلالية للمنوال النحوي العربي	118
أ - ضرورة تغليب وجهة النظر الدلالية في تناول موضوع الحدث	118
ب - تصورات ثلاثة للدلالة	119
1 - الدلالة قائمة في الخارج	120
2 - الدلالة هي التمثل الذهني	122
3 - الدلالة كامنة في البنية النحوية المجردة	123
4 - تصور "توفيقي"	125
III - مراتب التجريد الدلالي	126
أ - المستوى المقولي	131
1 - المستوى المقولي عند الشريف	31
2 - تصورنا للمستوى المقولي	133
1.2. المقولات الأرسطية	134
2.2. اختزال المقولات الأرسطية	137
1.2.2. اختزال مقولة الكيف	138
2.2.2. اختزال مقولة الكم	140
3.2. المقولات الدلالية الأساسية	141
الفصل الثاني: مقولة الحدث أساساً دلالياً	147
تمهيد	147
I - الحدث والبنى النحوية	147
II - قيام الجملة على معنى الحدث	152
أ - الصيغة الفعلية والوظيفة الفعلية	153
1 - الفرق بين الصيغة الفعلية والوظيفة الفعلية عند بنفينايس	153

2	- عدیل الفرق بین الصیغة الفعلية والوظيفة الفعلية في التراث النحوي	154
ب	- محل الحدث من إسناد الجوهر وإسناد العرض	159
1	- الحمل الجوهری والحمل العرضی	159
2	- عدیل الحمل الجوهری والحمل العرضی في الأدبيات النحوية واللسانية	163
ج	- الحُججُ المؤيدة لقيام الجملة على معنى الحدث	166
III	- الحدث وأقسام الدراسة اللغوية	173
أ	- نوع الحدث	174
ب	- المظهر	175
ج	- الزمان	175
IV	- تصورنا للحدث	179
	خاتمة	180
	الفصل الثالث: أشكال الحضور الاصطلاحي والمفهومي لمتصوري الذات	
	والحدث في التراث	181
	تمهيد	181
I	- الذات ونظائرها	181
II	- الحدث ونظائره	186
أ	- 'الحدث' و'الحادث' و'الحدثان'	187
ب	- 'الحدث' و'المعنى'	187
ج	- 'الحدث' و'العرض'	188
د	- 'الحدث' و'الفعل'	189
هـ	- 'الحدث' و'المصدر'	190
و	- 'الحدث' و'الصفة'	192
	خاتمة	200
	الفصل الرابع: أنواع الحدث في العربية	203
	تمهيد	203
I	- التقسيم الثلاثي الأول على أساس عاملي مظهري	204
أ	- وزن 'فعل'	204

ب	- وزن 'فعل'	206
ج	- وزن 'فعل'	209
II	- التقسيم الثلاثي الثاني على أساس عاملي "إدراكي"	212
أ	- تقسيم "مطابق" للتقسيم الثلاثي الأول	212
ب	- تقسيم مخالف للتقسيم الثلاثي الأول	213
III	- التقسيم الثنائي	217
أ	- العمل حدثاً نموذجياً	222
	خاتمة	228
	الباب الثالث	
	الثبوت والحدوث أبسط الأسس الدلالية "الزمانية"	
	مدخل	231
	الفصل الأول: صلة أقسام الكلام بالمقولات الدلالية الأساسية	235
	تمهيد	235
I	- الأسماء موضوعة لإفادة الذوات والأفعال موضوعة لإفادة الأحداث	237
أ	- دلالة الأسماء على الذوات	238
ب	- دلالة الأفعال على الأحداث	239
ج	- المفاضلة بين الاسم والفعل	240
II	- دلالة الصفة على الحدث	245
III	- دلالة الحرف على الحدث	247
IV	- فعلية الاسم والحرف في ميزان النحو العرفاني	250
	خاتمة	252
	الفصل الثاني: من الذات والحدث إلى الثبوت والحدوث	253
	تمهيد	253
I	- 'الحدوث والتجدد' و'الثبوت والدوام' عند الجرجاني وشرح	
	التلخيص "الأوائل"	255
II	- 'الحدوث والتجدد' و'الثبوت والدوام' عند شرح التلخيص "المتأخرين"	253

III - مآزق القول بدلالة الاسم على الثبوت والفعل على الحدوث	264
IV - حقيقة الثبوت والحدوث	266
V - تعدد مستويات الدلالة على الثبوت والحدوث في الصيغة الواحدة	267
VI - الأسس الدلالية للتقابل بين الاسم والفعل	271
VII - "إنشائية" الفعل و"خبرية" الاسم	272
خاتمة	274
الفصل الثالث: كلية ثنائية الثبوت والحدوث في التفكير الدلالي	277
تمهيد	277
I - الفرق بين دلالة الاسم ودلالة الفعل في تصور لانغاكس العرفاني	277
II - الثبوت والحدوث بين المضمون التصوري ودلالة الأبنية اللغوية	280
III - بساطة مفهومي الثبوت والحدوث	283
IV - عدل الثبوت والحدوث في الأدبيات الغربية	289
V - الثبوت والحدوث ومقولتا الذات والحدث	291
VI - الثبوت والحدوث أساسا للتمييز بين أنواع الأحداث	293
VII - استبطان النحاة لمفهومي الثبوت والحدوث في تفريقهم بين الذات والحدث	295
VIII - قياس درجات الثبوت والحدوث	305
خاتمة الباب	310

الباب الرابع الحدث في الاشتقاق

مدخل	313
الفصل الأول: الحدث أساسا دلاليا للمشتقات	315
تمهيد	315
I - الجمود والاشتقاق	315
أ - الجامد ومرادفاته	315
ب - المشتق وأقسامه	317
ج - نظامية المشتقات وعدم انتظام الجوامد	324

II - مراتب المشتقات في الدلالة على الحدث (الأسماء نموذجاً)	325
أ - ضمور معنى الحدثية بسبب الاختصاص	330
1 - الاختصاص الجزئي	330
1.1. اختصاص الصفات	330
2.1. اختصاص اسم المكان	331
2 - الاختصاص الكلي (اسم العلم)	331
ب - ضمور معنى الحدثية في ما شابه اسم الآلة	333
III - الدلالة الحدثية بين الصيغة الاشتقاقية والمضمون التصوري الخام	338
خاتمة	340
الفصل الثاني: أولية الفعل في الدلالة على الحدث	341
تمهيد	341
I - دلالة الفعل الاشتقاقية	342
أ - دلالة الفعل على النسبة	343
ب - دلالة الفعل على الزمان	348
ج - الدلالة الحدثية بين الفعل المجرد والفعل المزيد	358
1 - الدلالة الحدثية في الفعل الثلاثي المجرد	358
2 - الدلالة الحدثية في الفعل الثلاثي المزيد	360
1.2. بناء المزيد وانتظام دلالاته	360
1.1.2. استرسال بعض معاني المزيد بين الاشتقاق والإعراب	366
2.2. معاني المزيد والدلالة الحدثية	368
1.2.2. معنى الجعل	368
2.2.2. معنى المطاوعة	371
1.2.2.2. صيغ المطاوعة ونوع الحدث	376
3.2.2. الجعل والمطاوعة في بعدهما التداولي	377
4.2.2. معنى وقوع الحدث تدريجيا	379
خاتمة	382

385	الفصل الثالث: المصادر
385	تمهيد
387	I - المصدر العام
387	أ - أنواع المصدر العام
387	1 - المصادر السماعية
388	2 - المصدر الميمي
389	3 - اسم المصدر
391	ب - المصدر والحاصل بالمصدر
396	الحد بين المعنى المصدرى ومعنى الحاصل بالمصدر
398	II - اسم المرة
407	III - اسم الهيئة
408	أ - حاجة الإعراب عن الهيئة إلى التركيب
410	ب - اسم الهيئة ونوع الحدث
413	خاتمة
415	الفصل الرابع: الصفات
415	تمهيد
416	I - رسوخ الصفات في الاشتقاق
416	أ - الصفات أشد المشتقات الاسمية رسوخا في الاشتقاق
	ب - العوامل المفسرة لتفوق الصفات على سائر المشتقات الاسمية
418	في الدلالة الحديثة
422	II - الصفة الصريحة والصفة غير الصريحة
424	III - تصنيف الصفات
426	اسم الفاعل والصفة المشبهة
427	1 - تقابل الصيغتين على أساس الثبوت والحدوث
429	1.1. اسم الفاعل بين دلالة الحدوث ودلالة الثبوت
435	2.1. الثبوت والحدوث في الصفة المشبهة
435	1.2.1. المدخل إلى الدلالة "الحديثة" في الصفة المشبهة

437	2.2.1. دلالة الصفة المشبهة على الثبوت
443	خاتمة
445	خاتمة الباب
447	خاتمة البحث
451	قائمة المصادر والمراجع
451	- باللغة العربية
458	- باللغات الأعجمية
465	فهرس الأعلام
471	فهرس المصطلحات
475	أهم المصطلحات المستعملة ومقابلاتها الأعجمية